الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 01
كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية
قسم التهيئة العمرانية

-الرقم التسلسلي: 30/DS/2022
-رقم السلسلة 02/Am/2022

العنـــــوان

الديناميكية الحضرية والأقاليم الجديدة

حالة: العلمة وعين فكرون

Dynamique urbaine et Nouvelles Territorialités
Cas : Eulma et Ain Fakroun

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية

إعـداد:
لخـضر عمـار

إشـراف الأستـاذ الدكتور:
لكحل عبد الوهاب

أعضاء لجنة المناقشة

21/04/2022

بولحـواش علاوة	أستاذ التعليم العـالي	جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1	رئيسا
لكحل عبد الوهاب	أستاذ التعليم العـالي	جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1	مشرفا
بوسمـاحة أحمد	أستاذ التعليم العـالي	جامعة العربي بن لمهيدي أم البواقي	ممتحنا
عنون نور الدين	أستاذ محاضر قسم "أ"	جـامعة بـاتنـة	ممتحنا
بوزحزح فـؤاد	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 3	ممتحنا

السنة الجامعية 2020-2021

أهدي هذا العمل إلى:

الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما.

الزوجة والأولاد حفظهم الله ورعاهم.

شكر وعرفان

بعد حمد الله سبحانه وتعالى الذي أعانني على إتمام هذا العمل المتواضع.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف: **عبد الوهاب لكحل**، على المساعدات والنصائح والتوجيهات طيلة إنجاز هذا البحث.

كما لا يفوتني أن أعبر عن شكري وامتناني إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم قراءة هذه الأطروحة وتقييمها ومناقشتها.

شكر خاص للأستاذة كتفي سلطانة التي لم تدخر جهدا في مساعدتي

كما يطيب لي المقام أن أشكر كل أساتذة كلية علوم الأرض وموظفيها

إلى كل من قدم لي يد المساعدة لإنجاز هذا البحث ولو بالكلمة الطيبة.

إلى الجميع جزاكم الله خيرا

مقدمة عامة

مقدمة عامة

إن حركية السكان بالجزائر غير مستقرة وغير متجانسة منذ القدم وتتجلى هذه الظاهرة بكل وضوح عبر المراحل الزمنية التي مرت بها البلاد، فإذا استثنيتنا ظاهرة التحولات الديمغرافية خلال الفترات القديمة جدا لعدم وجود إحصائيات دقيقة وشاملة لعدد السكان، فيبدو أن تقييمها ابتداءا من القرن التاسع عشر فما فوق أصبح ممكن بالاعتماد على إحصائيات مضبوطة تتماشى وفق المعطيات الرسمية التي تقرها مجمل التعدادات السكانية بالجزائر.

فالقراءات الأولية التي يمكن استخلاصها لنتائج هذه التعدادات تدل بدون أي شك على أن ظاهرة النمو الديمغرافي في تزايد مستمر، هذه الملاحظات تنطبق بصفة جلية على المنظومة السكانية برمتها إذ تنطبق على سكان الريف وسكان المدن باختلاف انتمائها إلى الفئات الحجمية ضمن الهيراركية.

في البداية كما هو معلوم الأحجام السكانية في الأرياف كانت تنمو بوتيرة سريعة بالمقارنة إلى عدد سكان المدن، هذه الوضعية بدأ يطرأ عليها تغيير ملحوظ مع بداية الثمانينيات أين أصبح اختلال التوازن بين الصنفين من السكان جليا للعيان، الوثبة الأولى سجلت سنة 1987، أين كان عدد سكان المدن يقترب من سكان الريف فالنسبة بين الصنفين كانت تكاد متوازنة (بلغت نسبة التحضر 49.7%)[1].

وظل الحال كذلك إلى بداية 1990 وبعد هذا التاريخ وتحديدا في 1998 لوحظ تفاوت بين عدد سكان المدن والريف إذ كانت تقدر النسبة بينهما على التوالي 58.30% و41.69% هذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الحركية السكانية في الجزائر غير قارة وذلك راجع إلى عدة عوامل تاريخية، اقتصادية واجتماعية.

فمن الناحية التاريخية تعتبر المرحلة الاستعمارية من أهم العوامل التي ساعدت على استقطاب نصيب كبير من السكان نحو المدن باعتبارها مكان تتواجد به كل المؤهلات الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى كون الوسط الحضري مهم في الاستراتيجية الاستعمارية التي كانت تصبو دائما إلى تجميع السكان في نقاط معلومة حتى يتسنى لمختلف الأسلاك الأمنية آنذاك إلى

[1] التعريف الذي ينتسب إليه نسبة 49.7% ينبثق من المعايير الكمية المطبقة بالديوان الوطني للإحصاء الذي يصنف المدينة غلى أساس تواجد على الأقل 5000 نسمة بالمركز الرئيسي مع وجود 1000عامل خارج قطاع الفلاحة.

مراقبتهم ورصد تحركاتهم بغية إفشال المقاومات الشعبية المحتملة وتقويض فيما بعد مخططاتهم المعادية بطبيعة الحال في خدمة مصلحة المستعمر.

من الناحية الاقتصادية شكلت المنظومة الحضرية أهم الركائز التي كانت تعتمد عليها وتيرة التنمية الاقتصادية سيما القطاع الصناعي الذي توطن بالأقاليم التي شهدت حركية حضرية سريعة لتوفرها على أهم المؤهلات وظروف التحضر الضرورية.

النتيجة كانت تبدو جلية على مستوى جل مستويات الهيراركية وتخص المستويات العليا التي تضم المدن الكبرى –الجزائر العاصمة –وهران قسنطينة –عنابة سكيكدة ... بالإضافة إلى بعض المدن المتوسطة الساحلية والداخلية التي استفادت من برامج تنموية هامة على غرار مدينة قالمة – ميلة –جيجل ..... وكذا الحال بالنسبة إلى مجموعة من المدن الصغرى التي استفاد من ترقيات إدارية عليا ساهمت بشكل كبير في تطوير قاعدتها الاقتصادية وتقوية نفوذها على المستوى المحلي.

الأمثلة من هذا الصنف من المدن تشخصه عدة مراكز حضرية نذكر منها مدينة أم البواقي –الطارف –عين مليلة –شلغوم العيد – بريكة ....

من جهة أخرى نجد أن بعض من المدن المصنفة بالمستويات الدنيا للهيراركية شهدت حركية متميزة ساهمت فيه عوامل مغايرة لعبت فيه البنية التجارية دورا محوريا جعلت منها أقطابا تجارية متخصصة ذات إشعاع اقتصادي واسع يمتد على مسافات كبيرة، و لعل أحسن أمثلة على ذلك بالشرق الجزائري مدينة تاجنانت التي أصبحت بمرور الزمن قطبا تجاريا هاما من خلال نشاط تجارة قطع الغيار، وسوقها الكبير ذي السمعة الوطنية والعربية، وهي قطب آخر لمستوردي الخشب، وعاصمة للنجارة، و مدينة عين مليلة التي تخصصت في تجارة قطع الغيار، ضف إلى ذلك مدينة عين فكرون التي تطورت بها تجارة الألبسة والأثواب و أصبحت قطبا اقتصادي ضمن مجالها الإقليمي بعد أن كانت عبارة عن مركز ريفي بامتياز يعتمد اقتصاده على الوظائف الفلاحية.

من الناحية الاجتماعية والوظيفية ساهمت الديناميكية والحركية الحضرية في تغيير المستوى الاجتماعي للسكان حيث أعطت دفعا قويا للتطوير المنظومة السكنية من خلال تكثيف البرامج السكنية بمختلف أنواعها وأنماطها، مما أضفى على الوسط الحضري تمدد مجالي لافت للأنظار مع بروز مرفولوجية سكنية جديدة يغلب عليها نمط السكن الجماعي.

أدت هذه التحولات إلى تحسين ظروف العيش في وسط السكان مما ساعدهم على تطوير مستوياتهم الاجتماعية والرُقي بهم إلى درجات العيش تضاهي مثيلاتها بالدول السائرة في طريق النمو، وبعض الدول المتقدمة.

بالإضافة إلى هذا فإن الديناميكية الحضرية ساهمت بشكل واسع في بروز أقاليم مستقلة متعددة الوظائف والأدوار على غرار المجالات التي تسمى بأحواض الحياة المنظمة وفق حركية السكان سيما فيما يخص اقتناء حاجياتهم التجارية.

فإذا تمعنا في اتساع رقعة هذه الأقاليم نستخلص أنها غير مطابقة لما تحدده التقسيمات الإدارية المبنية على منطق مغاير يستند إلى عناصر إدارية بحتة.

و من جهة أخرى فإن التنظيمات المجالية المنبثقة عن الحركية الحضرية قد تكون تعكس منطق اجتماعي محض يضفي على المجال المبني نوع من التمييز في نمط السكنات تضم إلى جانب التحصيصات السكانية الفاخرة نماذج من البنايات المتوسطة إن لم نقل هشة وغير منتظمة في التهيئة والتنظيم، و للأسف أن هذا الطابع المعماري ينتشر في كل المدن الجزائرية باختلاف أحجامها و مستوياتها ضمن الهيراركية، هذا إن دل على شيء إنما يدل على وجود اختلالات جوهرية في منطق الحوكمة الذي تتبعه الجزائر في ميدان التعمير والتحضر الذي صار غير مطابق للعوامل التي تتحكم في حركية السكان التي تغلب عليها من المفروض جاذبية الأوساط الحضرية وفق قدراتها ومؤهلاتها الاقتصادية وتوفر إمكانيات العيش بما فيها مجال السكن.

كل هذه التحولات لم تمر بطبيعة الحال على المدينة الجزائرية دون المساس بضوابطها الاجتماعية المعهودة، حيث كانت الآفات الاجتماعية فيها أكثر انتشار وبحدة شديدة يصعب التحكم فيها، ونتيجة للأوضاع المتسارعة التي عرفتها الجزائر فيما بعد 1990-2000 استمر الوضع تأزما وأصبحت الديناميكية الحضرية جذ مؤثرة بحجم المطالب السكانية سيما فيما يخص قطاع السكن.

رغم كل هذه الإشكاليات، فالدولة واجهت التحديات في قطاع السكن، هذا الميدان وخصصت مبالغ مالية ضخمة لتسريع عملية الإنجاز معتمدة على القدرات الوطنية والأجنبية غير أن هذا لم يكن كافيا بالقدر المطلوب فالاختلالات في القطاع السكني لا تزال تشغل الساحة الوطنية نتيجة التراكمات السابقة وحدة نسبة الزيادة السكانية.

فيما يخص النقل والمواصلات فإن تأثيرات الحركية الحضرية هي بدورها شهدت بروز معطيات جديدة أضفت على المجال شبكات مختلفة على مستوى الربط بالطرق أو نمو الحظيرة السيارة التي ترتبت عنها ظهور شبكات للمواصلات تخضع إلى نظم تسيير وربط جديدة، بالربط المباشر بين جل شبكة المدن وهنا لعل مثال الربط بين المدن الصغرى نحو الجزائر العاصمة دليل واضح على مدى عمق هذه التحولات، بعد أن كان هذا النوع من التواصل يخص المدن الكبرى وبعض المدن المتوسطة فقط.

من هذا المنطلق فإن تمعنا في ماهية الديناميكية الحضرية نجدها متشعبة التأثيرات ومتعددة الأشكال، ففي الدراسة التي نحن بصدد القيام بها فالتركيز بطبيعة الحال سوف نسلطه على الجانب التجاري والوظيفي لمدينتين متميزتين تأثرت وأثرت بشكل كبير على التنظيمات المجالية التي أدت إلى المساهمة إلى توسيع مجالات النفوذ بعدما أن كانت تقتصر على فضاءات ضيقة تتواجد ضمن المحيطات المجاورة لها.

فمدينة العلمة بعد أن كان مجال نفوذها التجاري لا يتعدى مسافات في حدود 50 كلم أصبحت حاليا تتميز بقدرة نفوذ واسعة تفوق في بعض الأحيان 400كلم بالإضافة إلى استقطاب يشمل الزبائن من خارج حدود الوطن يصل مداه إلى تونس سيما فيما يخص اقتناء المواد الكهرومنزلية والألبسة والأجهزة الالكترونية.

كذلك الحال بالنسبة لمدينة عين فكرون التي اتسعت رقعة استقطابها من المجالات القريبة من المركز ليشمل بلديات عديدة من نفس الولاية وخارجها بالولايات المجاورة، ولعل أحسن دليل على قوة نفوذها يمثلها الزبائن القادمين من ولاية قسنطينة وولاية ميلة وحتى بعض الولايات التونسية، وتكمن قوة استقطابها في ميدان تجارة الألبسة على وجه الخصوص المستوردة من الصين وتباع بأثمان زهيدة.

غير أن الوصول إلى هذا النموذج من التنظيم المجالي نتيجة الديناميكية الحضرية زاد من تفاقم الاختلالات بين الوسطين الحضري والريفي مع استفحال ظاهرة الهجرة نحو المدن مما استجابت إليه الدولة بتسطير سياسات تنموية مستعجلة مبنية على الحد من التهميش الذي تعاني منه المناطق الهامشية بالخصوص المتواجدة بالريف.

لكن جل المبادرات المنتهجة لم تكن بنفس المستوى عبر ربوع الوطن، فالفوارق لا تزال جلية تستلزم تطبيق برامج تنموية شاملة تؤخذ بعين الاعتبار الأولويات على مستوى الهيراركية الحضرية، وحتى المستويات الدنيا الشبة حضرية المتواجدة بالأوساط الريفية.

فمدينتي العلمة وعين فكرون، محل الدراسة كغيرها من مدن الجزائر عرفت تحولات عديدة منذ الاستقلال حتى الوقت الحالي على مستوى مجالها، سكانها وتنظيمها، حيث أخذت كل منطقة مسارا مغايرا لما كانت عليه خلال الفترة الاستعمارية من تغيرات في القاعدة الاقتصادية لهذه المدن والمترجمة عن طريق النشاطات الاقتصادية من صناعة، تجارة بنوعيها ثابتة (محلات تجارية) والمتنقلة (أسواق أسبوعية) مع بقية التجهيزات الصحية، الإدارية، التعليمية والمتركز أساسا على عنصري شبكة الطرق من مختلف تجهيزات النقل.

وسنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على مدينتي العلمة وعين فكرون، باعتبارهما نموذجان يساعدان على فهم وإدراك الديناميكية الحضرية التي تميز هذه المدن وتنظيمها المجالي، محاولين تحديد مستويات هذه المدن تبعا لمختلف الأنشطة الاقتصادية المتعددة المقدمة لسكانها والتدفقات الوافدة إليها ومن ثم تأكيد مسار هذه المراكز العمرانية.

الإشكالية المطروحة:

تعتبر مدينتي العلمة وعين فكرون من بين المجالات الجزائرية التي تشهد ديناميكية حضرية كبيرة، جعلت منها وجهة لحركات سكانية كبيرة خلال فترات زمنية متفاوتة حيث أصبحت هاتين المدينتين أقطاب حضرية على المستوى المحلي والوطني وحتى الدولي، حيث تشهد نشاط تجاري كثيف، ترتب عنه تحولات اجتماعية واقتصادية خلال العشريتين الأخيرتين، بموجبها حدث تحول وظيفي للعمالة من بقية القطاعات الاقتصادية وتركزها على النشاطات التجارية وأصبحت هذه الأخيرة المحرك الأساسي للعلاقات المجالية المساهمة في تسريع وتيرة النمو الحضري ساهم في توسع وامتداد النسيج العمراني على حساب الأراضي الفلاحية بالإضافة إلى ظهور مناطق سكنية فوضوية، خاصة أن قيمة العقار عرف ارتفاعا مذهلا يضاهي به المراكز العمرانية الكبرى.

كل هذه التحولات التي يشهدها مجال الدراسة صاحبها غياب سياسة تعمير مناسبة وفعالة تأخذ بعين الاعتبار تنظيم هذا النشاط بطريقة تحافظ على المنفعة الاقتصادية للمدينة دون المساس أو إهمال البيئة الحضرية، والتوازنات المعهودة بالأوساط الحضرية.

فأمام هذا الوضع كان لزاما علينا تقييم واقع التنظيمات المجالية الجديدة في ظل الديناميكية الحضرية في مدينتي العلمة وعين فكرون، والقيام بالتحليل والمقارنة بين هاتين المدينتين اللتان تختلفان اختلاف كبير من حيث: موقعها في هيراركية المراكز العمرانية، الموقع الجغرافي والموضع وظروف نشأتهما...الخ

ومن أجل تحقيق الهدف الرئيسي للبحث والذي يتمثل في تقييم التنظيمات المجالية الجديدة في ظل الديناميكية الحضرية على مستوى المدينتين و التي نستهلها بطرح العديد من التساؤلات كما هو مبين أدناه..

– ماهو الإطار النظري والمفاهيم المناسبة لدراسة ظاهرة التحضر والديناميكية الحضرية في الجزائر؟

– ماهي وضعية الشبكة الحضرية والنمو بالجزائر؟

– ماهي الضوابط القانونية وأدوات التعمير التي تتحكم في الديناميكية الحضرية والمنظمة للمجال بالجزائر؟

– ماهي الوضعية الراهنة والوضع القائم بالمدينتين العلمة وعين تفكرون؟

– ما مدى أهمية وحجم النشاط التجاري بالمدينتين؟

– كيف ساهم النشاط التجاري في خلق ديناميكية حضرية بالمدينتين؟

– كيف أثرت هذه الديناميكية الحضرية على التنظيم المجالي لمدينة العلمة وعين فكرون؟

– ماهي تأثيرات الوظيفة التجارية على مجال نفوذ بالمدينتين العلمة وعين فكرون؟

– هل هذا التنظيم المجالي الجديد كان نفسه في المدينتين وما مدى تقييمه من حيث فكرة أو منطق الاستدامة الذي كثيرا ما تصبو في تحقيقه العديد من الهيئات والمنظمات العمومية؟

للإجابة على هذه الطروحات والتساؤلات كان لزاما علينا اختيار منهج يتكيف مع إشكالية الدراسة وعليه تم التركيز على المنهجية التالية.

فرضيات البحث

قمنا بطرح عدة فرضيات ينبثق أساسها من النماذج التنظيمية المجالية الجديدة.

حيث تعتبر فرضية الدراسة إجابة أولية عن إشكالية الدراسة التي ترتبط بالواقع القائم للديناميكية الحضرية والوظيفة المجالية في المدن الجزائرية عامة وعلى وجه الخصوص بمدينتي العلمة وعين فكرون، فمن خلال كل ما سبق نطرح الفرضيات التالية:

– النمو السريع للنشاط التجاري بمدينتي العلمة وعين فكرون أدى إلى عجز هياكل الدولة في التحكم فيه وتوجيه المجالات الجديدة الناتجة عن هذا النمو رغم وجود ترسانة من القوانين التي

تضبط هذا النمو، الأمر الذي جعل النشاط التجاري يزاحم الوظيفة السكنية، ويملي على المجال المحيط بالأوساط الحضرية تنظيمات جديدة تتماشى وفق نوعية وقوة المركزية الناتجة عن الأنشطة التجارية.

– رغم الاختلاف بين المدينتين فيما يخص ترتيبهما ضمن الهيراركية للمراكز الحضرية وموقعهما وأصل نشأتهما ومستوى الوصولية المرورية التي تميزهما، فهما متشابهتان بشكل كبير فيما يخص دورهما المجالي، فهما تتسمان بمجالات نفوذ واسعة ساهمت في تشكيل حركية ملفتة للعيان.

تلكم هي أهم الفرضيات التي سنحاول تفسيرها وتحليلها من خلال الدراسة.

منهجية البحث:

يعتبر المنهج وسيلة أساسية لقيام أي بحث هادف حيث أن إتباع الخطوات المتعاقبة له، تمكن الباحث من الوصول إلى نتائج متصلة ببعضها البعض ومنطقية أكثر من التعامل مع البحث بصفة نظرية بحثة التي تنقص من مصداقية نتائجه وتبتعد عنها"[1].

فمنهجية البحث تكتسي أهمية كبيرة عند الباحث الذي يوليها قسطا كبيرا من عمله وتفكيره للوصول إلى الأهداف المسطرة خلال بحثه العلمي، هذا ما يوضحه Michel Beand[2] في كتابه "فن المذكرة" الذي أعيد صياغته وترتيبه للبحوث الجامعية الجزائرية.

وفيما يخص بحثنا هذا، ومن أجل السير الحسن لهذا البحث، اتبعنا مختلف الخطوات للإجابة على الأسئلة السابقة والوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة، اعتمدنا على المنهج الوصفي لإعطاء صورة شاملة عن حالة هاتين المدينتين عبر مراحل مختلفة عرفتها الجزائر، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي قصد تحليل الفرضيات السابقة واستخلاص النتائج.

وكذا المنهج الكمي الذي استخدمت فيه أحدث المعطيات، الإحصاءات والبيانات المتصلة بجميع الأنشطة وتوزيعها المجالي وتوظيفها في التحليل والخروج بنتائج مهمة من خلال تفسير العلاقات بين مختلف المتغيرات، مما ساعدنا على معرفة دور الديناميكية الحضرية في التنظيم المجالي الجديد.

---

[1] عمار بوحوش : دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، طبعة المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص28.

[2] Michel Beand : l'art de la thèse, quides approches, édition casbah, 1999, p26, p169.

إلى جانب المنهج المقارن الذي اهتم بدراسة التباينات المجالية والعلاقات فيما بينها ضمن مستويات متعددة.

مراحل البحث:

مر البحث بالمراحل التالية:

1- مرحلة البحث النظري:

اهتمت هذه المرحلة بالبحث المكتبي وذلك بالاطلاع على مختلف الكتب التي تساعدنا في شرح وتحديد المفاهيم (concepts) التي لها علاقة بموضوع دراستنا الذي يخص الديناميكية الحضرية وتنظيم المجال الذي سوف يتم حصره من خلال هذه الدراسة ضمن المفاهيم الأساسية.

كما تعلق الأمر الاطلاع على مختلف رسائل الماجستير والدكتوراه التي تناولت موضوع بحثنا ولو بصفة جزئية وأيضا مختلف المجلات والمنشورات والمداخلات، ومختلف القوانين والمراسيم التنفيذية التي تهتم بتسيير الأوساط الحضرية في الجزائر.

كما ستشكل مواقع الويب والإنترنيت وسيلة إيجابية في محاولة فهم مختلف التجارب الخارجية التي تطرقت إلى السياسات السكنية.

2- مرحلة العمل الميداني:

تهتم هذه المرحلة من الدراسة إلى التطرق إلى العمل الميداني الذي يقوم أساسا على المؤشرات والمعايير التي تم استنباطها من الجزء النظري والذي يشكل قاعدة الانطلاقة للعمل في البحث التطبيقي.

وعليه قمنا في بادئ الأمر بجمع المعطيات الإحصائية لدى المصالح الإدارية ثم إنجاز تحقيقات ميدانية لاستكمال كل المعطيات.

*** جمع المعطيات من خلال الاتصال بالمصالح والإدارية:**

تتمثل في الاتصال بمختلف المصالح الإدارية والتقنية من أجل الإطلاع على الوثائق الرسمية التي بإمكانها إثراء الموضوع.

وتتمثل هذه المصالح في:

- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)
- الغرفة التجارية.

- مصلحة الضرائب البلدية.
- مديرية التربية والتعليم
- مديرية الصحة والسكان.
- مديرية الشباب والرياضة.
- مديرية الثقافة والسياحة.
- مديرية النفل.
- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية.
- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية.
- الوكالة العقارية.
- المفتشية الإقليمية للتجارة.
- مصلحة التسوية للبلدية.
- مصلحة السكن الاجتماعي.

وذلك لكل من مدينتي العلمة (سطيف) وعين فكرون (أم البواقي).

وقد وفرت لنا هذه المصالح الإدارية مجموعة من الوثائق الرسمية ذات الفائدة العلمية المتغيرة.

لكن رغم تعدد المصالح الإدارية إلا أننا لم نتمكن من جمع كل المعطيات الضرورية لهذا البحث، غير أنها معطيات قاعدية سمحت بإدراك وضع فكرة على التنظيمات المجالية للمراكز العمرانية، والتي وجهتنا للقيام بالبحث في الميدان.

***جمع معطيات إحصائية بالبحث في الميدان:**

تعتبر أهم مرحلة في إعداد البحث لأنها تتعلق بجمع المعطيات التي ترتبط مباشرة بالموضوع وقد تمثل هذا العمل في:

- إحصاء عدد المحلات التجارية بالمدينتين.
- إحصاء عدد التجار بالمدينتين.
- إحصاء مختلف التجهيزات الخدمية (تعليمية، صحية، ثقافية ....) في المدينتين.

– أخذ الصور اللازمة.

*** جمع المعطيات الإحصائية باستخدام الاستبيانات الميدانية:**

استخدمت فيها أسلوب الاستمارة كأداة جوهرية لاستكمال بقية المعطيات التي تخدم موضوع البحث، لأنها وسيلة اتصال مباشرة مع الميدان وتقدم معطيات إحصائية أكثر تفصيلا والتي لم نتمكن الحصول عليها بالطرق السابقة.

*** كيفية توزيع استمارة التحقيق الميداني:**

تم توزيع استمارتين الأولى موزعة على السكان عن طريق المدارس وتم الاعتماد على العينة العشوائية الحرة من خلال استعمال حجم العينة ما يفوق 10/1 من مجموع الأسر البالغ عددها بمدينة العلمة 25624 أسرة، و9757 أسرة بعين فكرون، وجاءت عملية توزيع الاستمارات اعتمادا على التقسيم وفق القطاعات الحضرية كما يوضحه الجدول رقم (01) وذلك من أجل تسهيل عملية التحليل والتفسير والمقارنة.

أما النوع الثاني من الاستمارة فقد موجه إلى التجار وأصحاب المحلات.

الجدول رقم (01): مدينتي العلمة وعين فكرون توزيع الاستمارات الخاصة بالسكان عبر القطاعات الحضرية

رقم القطاع الحضري	المساحة (هكتار)	عدد الاستمارات	عدد السكان
	مدينة العلمة		
01	109.17	552	86163
02	123.62	354	59160
03	159.44	406	35201
04	307.91	466	86254
05	570.89	700	62433
06	220.67	522	44192
07	423.83	المنطقة الصناعية	
المجموع	**1915.53**	**3000**	**140672**
	مدينة عين فكرون		**عدد السكان**
01	55.66	150	7541
02	21.91	120	5462
03	39.26	100	4694
04	50.61	50	2222
05	79.55	190	10822
06	57.6	170	7005
07	37.6	80	3719
08	59.8	70	2603
09	30.13	70	2855
المجموع	**432.12**	**1000**	**46923**

المصدر: معالجة معطيات خرائط القطاعات الإحصائية 2019.

3-مرحلة المعالجة وتحليل المعطيات:

بعد استكمال كل المعطيات والمعلومات المرتبطة بموضوع البحث سواء على المستوى النظري أو المعطيات الإحصائية، قمنا بفرزها وتصنيفها وتحليلها، وكان الغرض من الأساسي من هذا التحليل هو عرض نتائجه في عدة أشكال: خرائط، مصفوفات جداول، رسوم بيانية .... لأجل دعم المناقشات والنتائج، وهذا ما يساعد في تفسير الكثير من الظواهر التي يسعى البحث لتحليلها وربط عناصرها مع بعضها البعض.

ومن أجل توضيح مختلف الظواهر المرتبطة بالديناميكية الحضرية ودورها في التنظيمات المجالية الجديدة بالمدينتين العلمة وعين فكرون تم تفصيل هذه الدراسة من خلال خطة تتماشى وطبيعة الموضوع ضمن بابين (02) كمايلي:

الباب الأول: مقاربة نظرية للمفاهيم الأساسية

اهتم هذا الباب بالتطرق إلى الإطار النظري الذي له علاقة بالديناميكية الحضرية من ثم عرض أهم أبعاد ظاهرة التحضر مع تسليط الضوء على الشبكة الحضرية بالجزائر، ثم التعريف بأهم القوانين، التشريعات والأدوات الخاصة بالمجال الحضري، ولقد تضمن هذا الباب 02 فصلين، كل فصل يحتوي على مبحثين 02.

الفصل الأول: ظاهرة التحضر بالجزائر تقديم عام

يرتبط هذا الفصل بالإطار النظري لدراسة الديناميكية الحضرية من خلال تتبع مضامين المفاهيم المستعملة وأبعادها وعلاقتها بالتحضر، كما تناول أهم معالم ظاهرة التحضر ومراحل تطور الشبكة الحضرية والعوامل المتحكمة فيها بالجزائر.

الفصل الثاني: التشريعات، الضوابط القانونية والأدوات المنظمة للديناميكية الحضرية.

يرتبط هذا الفصل بالإطار التشريعي والقانوني للتهيئة الحضرية في الجزائر، بالتعريف بأهم القوانين والتشريعات المسطرة لها وأدواتها المتحكمة فيها منذ الفترة الاستعمارية، مع إمكانية إسقاط هذه القوانين والأدوات على الفترات الزمنية التي مر بها مجال الدراسة مدينتي العلمة وعين فكرون.

الباب الثاني: التطور والتنظيم المجالي للمدينتين في ظل الديناميكية الحضرية

اهتم هذا الباب بالدراسة التحليلية وتشخيص المجال المدروس (مدينتي العلمة وعين فكرون)، كل مدينة على حدا، وهذا بتحليل العوامل والمؤهلات الطبيعية، الاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في التحولات السريعة التي شهدتها المدينتين، مركزين على البنية التجارية. والغاية منها هو تسهيل القراءة وجعلها متناسقة مع العناصر المدروسة سابقا، حيث يتضمن هذا الباب ثلاث 03 فصول، وكل فصل يتضمن مبحثين (02)، ففي بداية كل فصل نتطرق أولا إلى مدينة العلمة، ثم ثانيا إلى مدينة عين فكرون كل مدينة على حدا.

الفصل الثالث: الإطار الطبيعي، الجغرافي، التنظيم الإداري والديناميكية الديمغرافية

يوضح هذا الفصل دور العوامل الطبيعية في توزيع الأنشطة الخدمية عبر المدينة ضف إلى ذلك دور التنظيمات الإدارية المتعاقبة في الرفع من مستوى الخدمات بالمدينتين التي عرفتا ترقية إدارية في إطار سياسة التنظيم المجالي.

إلى جانب توضيح أهمية الأحجام السكانية من خلال عدة مؤشرات ودور حركات الهجرة وانعكاسات كل ذلك على نسبة التحضر ومن ثم تأثيرها على المجال.

الفصل الرابع: التطور والتنظيم العمراني وتوزيعه على المجال

يهدف هذا الفصل إلى دراسة واقع السكن والمرافق الخدمية العمومية والعلاقات المجالية وكذا شبكة الطرق والوصولية المرورية.

الفصل الخامس: الوظيفة التجارية ودورها في الديناميكية الحضرية ومدى تأثيرها على تنظيم المجال

اهتم هذا الفصل بتسليط الضوء على التنظيمات المجالية الجديدة وهذا بدراسة البنية التجارية وتوزيع الأنشطة التجارية، وتحديد مجالات النفوذ والاستقطاب الجغرافي، بالإضافة دراسة

الآثار المجالية للديناميكية الحضرية المبنية على البنية التجارية وهذا من خلال التركيز على عدة مؤشرات. بالإضافة إلى إبراز علاقة النشاط التجاري بالديناميكية الحضرية.

واختتم البحث بخاتمة تناولت أهم النتائج المتوصل إليها من بعض التوصيات.

الدراسات السابقة:

يعتبر موضوع الديناميكية الحضرية والمجالات الجديدة في مدينتي العلمة وعين فكرون من المواضع المتشعبة والصعبة، وهذا ما جعل الدراسات السابقة تكاد تكون منعدمة، فمن هذه الدراسات التي اهتمت بمجال الدراسة نذكر:

– أطروحة دكتوراه للباحث بوضياف هشام تحت عنوان: النمو الحضري في الجزائر دراسة للواقع وبدائل للمستقبل حالة مدينة العلمة –ولاية سطيف. جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 01 كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية 2019.

– أطروحة الباحث أحمد اعقاقبة الذي تناول خطر الفيضانات في المناطق الشبة جافة، دراسة حالة مدينة العلمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تهيئة الأوساط الفيزيائية والأخطار الطبيعية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2005.

– مذكرة الباحث باباس بلخيري الذي تناول فيها أيضا موضوع التصنيع والتحضر في مدينة العلمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تهيئة عمرانية، جامعة هواري بومدين للعلوم و التكنولوجيا، الجزائر، 1985.

– مذكرة الباحثة جهيدة نزاري التي تناولت فيها موضوع عوامل النمو الحضري في المدن المتوسطة دراسة ميدانية بمدينة العلمة ولاية سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2009.

– مذكرة الباحث خليل عبد الله مطاوع الذي تناول فيها موضوع مدينة العلمة السكان والعمران وإشكالية المجال الحضري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تهيئة عمرانية جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، 1994.

– مذكرة الباحث عبد الكريم نمر الذي تناول مدينة عين فكرون تأثير النشاط التجاري على البيئة الحضرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المدن والحوكمة جامعة قسنطينة 3، معهد تسيير التقنيات الحضرية 2015.

– مذكرة الباحثة مزيان فلة التي تناولت المركزية التجارية بمدينة عين فكرون وأثرها على المجال، مذكرة مقدمة لنيل شهاد الماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1. 2012.

أسباب ودوافع الدراسة:

– اعتبار موضوع الدراسة ذو صلة وثيقة بالتخصص.

– التعرف على الأشكال الحديثة المنبثقة من التنظيمات الحضرية الجديدة للمدينة.

– تسليط الضوء على ظاهرة الديناميكية الحضرية بالمراكز الحضرية.

– التخطيط غير المحكم في توسع المدينة وانتشار الشكل الحضري الفوضوي بداخلها.

أهمية وأهداف الدراسة:

– إن الأهمية البالغة التي يمثلها الموضوع جعل منه سببا في اختيار دراسته فتفاقم مشكلة التوسع والتنظيم المجالي للمدينة والأشكال الحضرية التي يتخذها مع انتشار ظاهرة التحضر بوتيرة سريعة يصعب التحكم فيها، كل ذلك جعل منه موضوعا يثير اهتمام الباحثين.

– التعرف على ظاهرة الديناميكية الحضرية المجالية بمدينتي العلمة وعين فكرون مجال دراستنا، وما نتج عنها من تأثيرات على مجالات وأقاليم مختلفة أخرى، ومدى تأثيرها على مستقبل المدينتين.

– التعرف على أهم الأشكال الحضرية الموجودة بالمدينتين ومدى تأثيرها على المظهر الخارجي.

– تهدف أيضا إلى التحسيس بأهمية الظاهرة وخطورتها على مختلف الأصعدة والمجالات إذا لم يتم التحكم فيها.

الباب الأول

مقاربة نظرية للمفاهيم الأساسية

الفصل الأول
ظاهرة التحضر بالجزائر
تقديم عام

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للدراسة وظاهرة التحضر

المبحث الثاني: الشبكة الحضرية والنمو الديمغرافي في الجزائر

تمهيد:

إن المتتبع للمسيرة التاريخية للإنسانية، يلاحظ مدى أهمية النمو الديموغرافي، مما يملي عليه التفكير في أول وهلة إلى معرفة أوجه العيش وتفاعل العوامل الديمغرافية المتحكمة في وتيرة النمو وكذا عوامل انتشار السكان على المجال؛ وأول ما يلاحظه حاليا هو العدد الهائل الذي بلغ بداية سنة 2020 إلى 7.75 مليار نسمة[1]، جلهم يقطن بالأوساط الحضرية بشتى أنواعها وأحجامها عبر فترات تاريخية مختلفة.

وفي كل مرحلة هناك عوامل أثرت إيجابا أو سلبا في خط سير الأحجام السكانية، من أهمها ظهور ما يسمى بالثورة الصناعية أواخر القرن الثامن عشر، التي أدت إلى تغيير جذري في الديناميكية الديمغرافية وكذا في أنماطها وتوزيعها عبر الأقطار، حيث بدأت معها بوادر ظاهرتي التحضر والنمو الحضري في التكاثف خاصة في الدول الصناعية كبريطانيا مهد هذه الثورة، وانتشرت تدريجيا مع انتشار هذه الثورة عبر مختلف مناطق العالم.

لكن بروز هذه الظاهرة كان جليا وواضحا خلال النصف الثاني من القرن العشرين أي بعد الحرب العالمية الثانية 1939-1945 أين اتسمت بنمو سكاني سريع، نتيجة اتباع معظم الدول وخاصة المتخلفة والسائرة في طريق النمو، سياسة التصنيع كسبيل للخروج والقضاء على الفقر والتقليل من حدة الاختلالات المجالية، والإقلاع والانطلاق نحو التنمية والرقي في كل المجالات وفق منطق الاستدامة. ففي هذه الفترة نالت العديد من الدول استقلالها السياسي، واتجهت نحو البناء والتنمية، كالجزائر التي عرفت كغيرها من البلدان النامية نموا سكانيا مطردا بعد الاستقلال، ونظرا للسياسات المنتهجة في مختلف القطاعات، فقد أثر ذلك في حركة السكان وتوجههم نحو التجمع والتحضر، **فزاد عدد المدن والتجمعات الحضرية وارتفع عدد السكان الذين يقطنون المدن التي تحتل أعلى التراتب في الهيراركية الحضرية.**

حيث تعد المدينة نظام معقد ومتداخل من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية ولأنها تمثل أهم وأبرز صور العمران الحضري، لذلك فهي مركز التجمع السكاني والتي عادة ما يصاحبها تنوع العناصر والفئات والطبقات والمواهب والقدرات والعادات والتقاليد التي تتألف منها مختلف الفئات السكانية للمدينة فضلا عن أنها منبع الحضارة ومركزها الإشعاعي[2]، لذا نالت الحظ الأوفر من اهتمام الباحثين واحتلت دراستها نصيب الأسد في دراسات التهيئة العمرانية والعلوم الأخرى، ومما زاد فيجذب اهتمام مختلف الباحثين في المجال الحضري المستمر في النمو والتوسع المتزايد وظهور المدن الكبيرة وانعكاس كل ذلك على المتغيرات العمرانية والمجالية والديمغرافية والاقتصادية والتاريخية والسياسية. هذا

[1] وكالة الأنباء الألمانية: https://al-ain.com/article/world-population-2020

[2] فهد محمد محمد الضلعي الآثار البيئية للنمو الحضري في مدينة ذمار -دارسة في جغرافية البيئة -ماجستير(غير منشورة)، جامعة ذمار باليمن، كلية الآداب قسم الجغرافيا، شعبان1429 هـ الموافق لأغسطس 2008 م، ص01.

يقودنا بالضرورة إلى معرفة هذه الخصائص بالجزائر وكيفية تطورها عبر الفترات الزمنية وعليه يمكن طرح التساؤل التالي: فكيف كانت انعكاسات وتجليات هذه الظاهرة على المستوى العالمي بصفة عامة والمجال الجزائري بصفة خاصة، وحتى انعكاسها وتأثيرها على الإنسان الجزائري في حد ذاته بأجياله الحاضرة وأجيال المستقبل ؟

لهذا يهدف هذا الفصل إلى إماطة اللثام عن مفهوم الديناميكية الحضرية والمفاهيم التي لها صلة بموضوع الدراسة مستعرضين ظاهرة التحضر ونمو المدن على مستوى العالم ثم في الوطن العربي والجزائر وما مدى انتشار الظاهرة الحضرية، مستعرضين تاريخ تطورها إلى غاية المرحلة الحالية، ومع الوقوف على أهم انعكاساتها مجاليا، اجتماعيا واقتصاديا لتقييم مداها التنموي.

وقبل التطرق إلى هذه المحاور، فمن الضروري أولا تسليط الضوء على بعض المفاهيم لظاهرة التحضر لتحديد ماهية دلالاتها وأنواعها على أرض الواقع.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية لدراسة الديناميكية الحضرية وظاهرة التحضر

تعد ظاهرة الديناميكية الحضرية والمجالات الجديدة المنبثقة عنها، من المواضيع المتشعبة في دراسة وتحليل الشبكة الحضرية، حيث تحتاج إلى دقة في تحديد الأطر والمفاهيم المراد دراستها من أجل وضع البحث في الطريق الصحيح والوصول إلى الأهداف المنشودة من هذا البحث، وبالتالي تظهر الحاجة للإطار النظري وتحديد المفاهيم، حيث تعتبر الركيزة الأولى والأرضية التي يستند إليها في الانطلاق في البحث، وعليه فإن هذه الدراسة تتطلب الإلمام بمختلف جوانبها النظرية وهذا بإعطاء صورة جلية عن ظاهرة المجالات الجديدة في ظل الديناميكية الحضرية.

أولا- طرح المفاهيم الأساسية لدراسة ظاهرة الديناميكية الحضرية:

I- مفهوم الديناميكية:

I-1- مفهوم الديناميكية بصورة عامة:

الديناميكية (Dynamique) ذات أصول يونانية (Dynamikos) وتعني قوي (Puissant) وجاءت من(Dynamis) ومعناها قوة(Puissance)[1]، وأشارت المعاجم الأجنبية إلى مفهوم مفردة (الديناميكية) بصورة مباشرة (بمعنى القوى) ولكن بمجالات مختلفة، أما المعاجم العربية فأوردتها بطريقة غير مباشرة من خلال معاني متعددة مثل (النمو، الحركة، التطور، التوسع، والاستمرارية، ....الخ)، أما المعاجم الفلسفية فأشارت إلى الديناميكية بمعنى (النقلة)، وهو قسم من الميكانيك يعالج الحركة الطبيعية والواقعية بكل خصائصها.[2]

وهذا يدل على أن الديناميكية، قوى خارجية أو داخلية تغير سلوك نظام ما (comportement du système)، عبر الزمن لتحدث فيه نقلات أو طفرات للمحافظة على نوعه من الاضمحلال والزوال.

[1] ويكيبيديا الموقع الالكتروني: http://en.wikipedia.org/wiki/Dynamics

[2] لالاند، أندريه: موسوعة لالاند الفلسفية، معجم مصطلحات الفلسفة النقدية والتقنية، المجلد الأول A-G، تعريب خليل أحمد خليل، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، ص 308.

I-2- مفهوم الديناميكية الحضرية:

هي كل نمو حضري يهم المجال الحضري بالأساس، ويساهم فيه النمو السكاني بدرجات متفاوتة على جميع المجالات، فكما هو معلوم فالمدن تشهد نموا متواصلا، هذا النمو يمكن ملاحظته من خلال العديد من المؤشرات الملموسة أبرزها الزيادة السكانية واتساع الرقعة المبنية، وعليه يمكن تحديد الديناميكية الحضرية باعتبارها نتاج لفعل نظري وعملي يشتغل في إطار من العلاقات التفاعلية لكل مكونات الظاهرة الحضرية (كميا، نوعيا وإداريا) وذلك تحت تأثير قوى داخلية وأخرى خارجية، تمثل الأولى في المظاهر المجالية (امتداد المساحات المبنية، الطبوغرافية ومراحل تطور المدينة مجاليا ....) والمظاهر البشرية (الهجرة، التوزيع السكاني، الكثافة، والسلوكات الاجتماعية ....الخ).

وأما القواعد الخارجية فتتمثل في علاقة المجال المدروس بالمحيط وبالمراكز الحضرية الأخرى، وذلك في إطار سيرورة زمنية نربط من خلالها الماضي بالحاضر ومحاولة التخطيط للمستقبل، بحيث عادة ما يترتب عن الديناميكية الحضرية مجموعة من الإشكاليات منها: النقص الذي قد يحصل في التجهيزات الأساسية وتنامي السكن الغير اللائق وتدهور البيئة الحضرية.

- **تعني الديناميكية التحول أو الانتقال من حالة إلى أخرى في هيئة خطية أو دورية أو تصاعدية أو تراجعية، مما يقتضي مجالا يتحرك فيه وزمنا تحول وزمنا ينجز فيه ذلك التحول والانتقال.**[1]

إن مفهوم الديناميكية مفهوم مستقاة من الفيزياء ويعني الحركة والتطور، وعلى خلاف ماهو سائد عند الأغلبية، فالتطور لا يعني بالضرورة حركة أحادية الاتجاه من أدنى إلى أعلى ومن الأصغر إلى الأكبر، بل تعني انحدار وتقهقر، وتتنوع الديناميكية بين ماهو مجالي، فالديناميكية المجالية في مفهومها الواسع هي كل تطور يهم المجال ويهم البعد المجالي وماهو اجتماعي واقتصادي حضري إلى غير ذلك.

I-3- التعريف الإجرائي للديناميكية الحضرية:

هي سلوك مميز للأنظمة الحضرية ومنها المدن، فهي تعبر عن حقيقة ما يجري من تغيرات داخلية على المستوى الحضري الأصغر (من خلال النمو أو التفاعل .....الخ) للعناصر الحضرية بتأثير القوى الحضرية الخارجية والداخلية أحيانا لتولد نوعا من الحراك المكاني (نمو حضري خارج حدود المدينة أو داخلها والذي يمكن ملاحظته على المستوى الحضري الأكبر).[2]

[1] د. مفتاح محمد: ديناميكية النص، تنظير وإنجاز، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، لبنان، بيروت 1990.

[2] مجلة المخطط والتنمية العدد 2012/26، بحث للأستاذة: أ.د سناء ساطع عباس، قسم معماري جامعة التكنولوجيا –د كاميليا أحمد عبد الستار، الدائرة الهندسية، جامعة المنتصرية، العراق، ص 241.

رغم اختلاف التعاريف للديناميكية تبقى ذات مفهوم واسع وغامض، لكن حسب دراستنا يمكن القول أنها تشير إلى التوسع والتوتر والحركة المستمرة.

II- ظاهرة التحضر :

تشير إلى حدوث عمليتان، الأولى تتمثل في نمو وتزايد أعداد المدن والبيئات الحضرية، أما الثانية فتعكس قوى دفع السكان من المناطق الريفية وقوى جذبهم إلى المدن والمراكز الحضرية، فالعملية الثانية تعكس جانبا مهما لظاهرة النمو الحضري، أما الأولى فهي شمولية أي تشير إلى زيادة عدد المدن وبلوغ المراكز الحضرية إلى مصاف المدن، وكذلك نشوء مراكز حضرية جديدة، أي نمو التجمعات السكانية وزيادة حجمها، لتصل إلى مرتبة المراكز الحضرية.[1]

يعرف التحضر لأغراض إحصائية وتحليلية، بِأنه مجموع السكان المقيمين في تجمعات بشرية تقع في تصنيف المدن، ويشير الدريدج Eldridge إلى عنصرين يقصد بهما مفهوم التحضر؛ الأول تعدد محاور التمركز والثاني زِيادة حجم الكثافة البشرية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة السكان في المدن.[2]

III- مفهوم التحضر Urbanisation

حسب قاموس التعمير فإن هذه الكلمة لها معنيان مختلفان :

أ-نادرة بالفرنسية والمألوفة أكثر بالإسبانية: فعل التحضر (Urbanisation)، وهو إيجاد مدن أو تمديد (امتداد) المجال الحضري.

ب-الثاني وهو المأْلوف: ويعني التمركز النامي للسكان في المدن أو التجمعات الحضرية (Agglomérations Urbaines). للتفصيل أكثر عندما نتحدث عن التحضر بالمعنى الاجتماعي، فإنه يشير إلى نمو وزيادة عدد الذين يستَفيدون من الفُرص (الوسائل والإمكانيات) التي تتيحها المدن أو أي تجمع حضري، من وسائل الاتصال الحديثة ووسائل النقل السريعة...الخ، (هذا ما تتميز به الدول الصناعية خاصة).[3]

وعليه يبدو أنه على مستوى مدينة أو مركز حضري فإننا نعبر عن نمو المدينة وتوسعها سكانيا وعمرانيا باستخدام مصطلح النمو الحضري، وعلى مستوى منطَقة أو دولة فإننا نتحدث عن ظاهرة

[1] أبو عياش عبد الإله، القطب أسحاق يعقوب: الاتجاهات المعاصرة، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980 ص ....

[2] المصدر نفسه، ص ....

[3] CHOAY (F.), MERLIN (P.), Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement, Paris, 1987.

التحضر؛ أي نمو وازدياد عدد السكان الذين يقطنون المدن وزيادة عدد هذه المدن والتجمعات المصنفة كمراكز حضرية، على هذا النطاق الأوسع وذلك حسب معايير تختلف من بلد لآخر.

الحقيقة أن مفهوم التحضر نال قسط كبير من الاهتمام إلى درجة أن العديد من الباحثين المختصين في ظاهرة التحضر بادروا إلى تحديد مغزاها وفق جوانب مختلفة.

فإذا ما حاولنا ذكر البعض منهم نجد مثلا:

قاموس "أكسفورد" (Oxford) المختصر تعريفا للتحضر بأنه: "كل ما يتصل بالمدن أو حياة المدينة وهي مشتقة من اللاتينية "ايربس" وهي اصطلاح كان الرومان يستخدمونه بمدينة ما.[1]

– يعرف "وارن توسون": بأنها حركة الناس من المجتمعات التي تقوم أساسا أو تقوم فقط على النشاط الزراعي إلى مجتمعات أخرى أكثر حجما، يدور محور النشاط فيها حول الخدمة في المدينة والتجارة والصناعة وغيرها من أوجه النشاط المتصلة بها.[2]

أما "فيشر وبانكسوكار" فقد تناولوا جانبين من التحضر، الأول كمي يشير إلى السكان، والثاني كيفي يشير إلى التغير في أساليب الحياة والقيم.[3]

– وعرفه "تيزدال" بأنه: عملية تركز سكاني يتم بطريقتين: إما عن طريق اتساع المدن، او عن طريق نمو مرلكز حضرية جديدة.[4]

– وأما "فادية الجولاني" تعرفه: طريقة حياة أو أسلوبا خاصا بالمعيشة.[5]

– ويشير "عبد المنعم نور" إلى الدلالة على أن التحضر: "عملية من عمليات التغير الاجتماعي التي تتم عن طريق انتقال أهل الريف والبادية إلى المدينة، وإقامتهم في مجتمعهم المحلي، أي تحولت أساليب معيشتهم إلى طريق أهل المدن.[6]

– كما نجد مانويل كاستيل(Manuel Castel) في مستهل دراسته "المسألة الحضرية: La question urbaine" يقول: في أدغال التعاريف الدقيقة التي أغنانا بها علماء الاجتماع يمكننا أن نميز بوضوح معنيين متمايزين لكلمة تحضر:

– التحضر باعتباره تركزا مجاليا للسكان انطلاقا من حدود معنية من حيث الحجم والكثافة.

---

[1] محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص 498.

[2] عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 323.

[3] فهمي سليم القروي، عبد العزيز خزعلة، وآخرون: المدخل إلى علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الإصدار الأول، سنة 2000، ص 327–328.

[4] عبد اللطيف أشنهو، الهجرة الريفية، ص 195.

[5] فادية الجولاني: علم الاجتماع الحضري، مركز الاسكندرية، سنة 2000، ص 44.

[6] عبد العاطي السيد: المرجع السابق، ص 81.

– التحضر باعتباره انتشارا لنسق من القيم والمواقف والسلوكات، يسمى ثقافة حضرية.

ويعرف ألدريج Eldrige مفهوم التحضر باعتباره سيرورة تركز للسكان وهذه السيرورة تشمل أيضا عمليتين أخريين هما: انتشار وامتداد نقط التركز، وارتفاع حجم وكثافة كل نقطة من هذه النقط.

وهكذا بإن مفهوم التحضر يتضمن دلالتين:

– الأولى ديمغرافية – مجالية (التحضر الكمي)

– الثانية اجتماعية –ثقافية (التحضر الكيفي)

ومن ثم فإن مفهوم التحضر يشير إلى فعل الانتقال من وضع إلى وضع آخر مختلف، وذلك على المستوى الديمغرافي والمجالي وعلى المستوى الاجتماعي–ثقافي، والتحضر لا يتم إلا على شكل سيرورة تتم في المكان والزمان وهي عملية تستهدف إدماج عناصر جديدة (مجالية أو إنسانية) في دائرة التحضر.

ومن هنا يمكن القول بأن مفهوم التحضر يتضمن ثلاث أبعاد أساسية، وهي:

– التحضر باعتباره امتدادا جغرافيا أو مجاليا للمدينة، وتهمتم بدراسة الجغرافيا.

– التحضر باعتباره نمو سكانيا للمدينة، وتهتم بدراسته الديمغرافيا.

– التحضر باعتباره انتشار لنمط عيش هو نمط العيش الحضري، وهو ما تهتم بدراسته السوسيولوجيا.

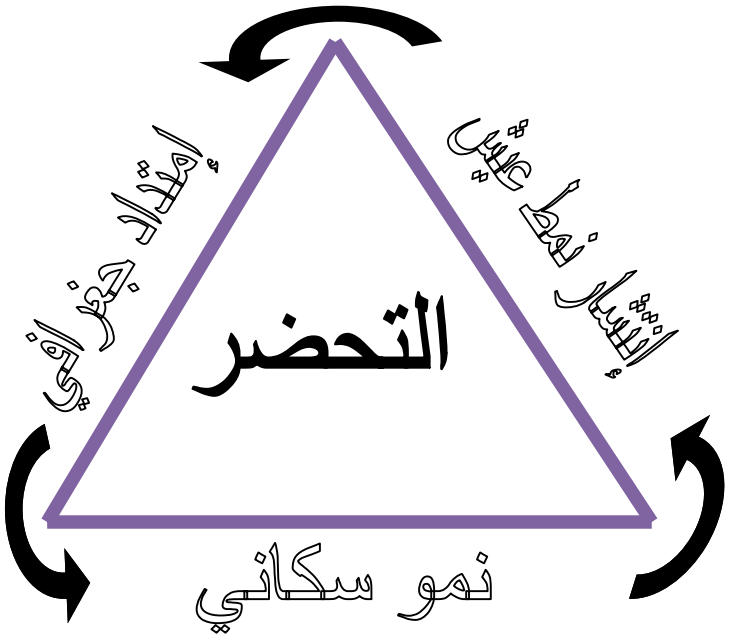

شكل رقم (01): التحضر وأبعاده

وهكذا فإن التحضر حركية تتم بواسطة انتقال أهل البادية إلى المدينة، أو تحول المناطق الريفية إلى مناطق حضرية، وعادة ما تؤثر هذه العملية على التركيب المهني والاجتماعي والاقتصادي لسكان البدو والحضر على السواء، ويشير مفهوم التحضر إلى أكثر من الارتفاع والانخفاض في عدد السكان الحضر والبدو والانتقال من الزراعة إلى الصناعة، إذ يتضمن تغييرا في حياتهم كما يضم تغيرا في جو العمل الذي يتطلب بدوره تقسيما جديدا للعمل، وللتحضر خاصيتين أساسيتين: فمن الناحية الديمغرافية هناك مستوى عالي من التركيز السكاني، ومن ناحية البناء الاجتماعي، يعرف النظام الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي تغيرا، كما يمكن تعريف التحضر على أساس أنه تلك العملية التي تصبح بها الحضرية أسلوبا مميزا للحياة.

مما سبق يمكن استخلاص تعريف إجرائي لعملية التحضر: "هو العملية التي تتم بها زيادة عدد سكان المدن عن طريق تغير الحياة في الريف من حياة ريفية إلى حياة حضرية أو عن طريق هجرة القرويين إلى المدن الموجودة بما في ذلك التغييرات التي تحدث لطبائع وعادات وطرق معيشة سكان الريف حي يتكيفوا للمعيشة في المدن"[1]

فالديناميكية بشكل عام تمثل التحول والانتقال من حال إلى حال في خطية أو دورية أو انكسار مما يستلزم فضاء للتحرك [2]، أما الديناميكية الحضرية فهي تصور للتغيرات في هيكل الفضاء الحضري، خلال الزمن الذي يجسد الآلاف من العمليات التي تحدث في المدن، وعلى ماديات مقاييس زمنية مختلفة، ولكنها عادة متشابكة من تأثير دورة الحياة في الأبنية والسكان إلى الحركة في الفضاء والزمن كانعكاس لتفاعلات الفضاء، فهي تمثل التفاعل الفضائي من خلال حركة البضائع والناس والمعلومات بين المواقع الفضائية المختلفة، عادة يشار إليها كمصادر ومقاصد نظريا وعمليا تشبه قوانين الجاذبية في الفيزياء.[3]

هناك وجهة نظر أخرى ترى أن الديناميكية كمتتالية للتغيير نجد الهيكل الفضائي لها مازال مستمرا بالتحول حتى وإن كلن باقيا في موقعه، وفي هذه الحالة أي نموذج يجب أن يكون ديناميكي يعكس عمليات تحولية متواصلة[4].

[1] عبد المنعم شوقي: مجتمع المدينة، الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 1981، ص 23.

[2] د. مفتاح محمد: ديناميكية النص – تنظير وإنجاز، المركز الثقافي العربي، ط2، لبنان، بيروا، 1990، ص21.

[3] Batty. M: Urban Modeling, International Encyclopedia of Human Geography, chapitre XXX.

[4] Alfold Louis: Urban Dynamic-the fifty years, system dynamic review, 1995, p4.

IV- التعريف الجغرافي للمجال:

يستخدم هذا المفهوم كترجمة إلى اللغة العربية لكلمة Espace في اللغة الفرنسية، لكن بالرغم من أن القاموس الفرنسي والعربي يشيران إلى أن المعنى اللغوي الذي يقابل كلمة Espace هي كلمة فضاء، ولكننا نعتقد أن الدلالة الحقيقية هي الأساس الذي نختار من خلاله الكلمة المناسبة.

إن كلمة Espace في اللغة الفرنسية تشير بوضوح إلى البعد الفيزيقي المادي، فهي تستعمل للإشارة إلى أماكن ولكنها أشمل منها، وفي اللغة العربية نجد إن كلمة مجال أقوى من كلمة فضاء من حيث الإشارة إلى البعد المادي الفيزيقي، وهناك من المؤلفين من يستعمل "فضاء" ولكن هناك من يستعمل "مجال" وأخرى "الحيز" وكما قلنا مهما تعددت المفاهيم فالمعنى واحد رغم الاختلاف في المضمون، ومفهوم المجال حسب دراستنا هو الحيز أو الفراغ أو الفضاء.

مما سبق يمكن القول أن الديناميكية الحضرية هي التوسع الحضري للمجال والأشكال التي يتم هذا التوسع والاستهلاك للمجال كما أشرنا إليه آنفا.

V- تعريف النمو الحضري:

النمو يقصد به التزايد، نمو أو تزايد الشيء ما يضاف إليه ويؤول إليه كازدياد مساحة الأرض بفضل الطبيعة.[1]

ويشير إلى زيادة عدد سكان المدن ذات الأحجام المختلفة مثل المئة والألف أو تلك التي بلغ سكانها 10 آلاف أو 20 ألف شخص فأكثر.[2]

يشير النمو الحضري أو التمدن كما أطلقه عليه بعض الباحثين بأنه من أكبر المشاكل في وقتنا الحاضر كالبيروقراطية والتخلف، حيث أن الدول السائرة في طريق النمو سجلت في السنوات الأخيرة درجة مفاجئة من التحضر تتمثل في الزيادة الديمغرافية "الزيادة الطبيعية" بالإضافة إلى الموجات البشرية التي نزحت من الأرياف بفعل الفقر وعدم توفر فرص العمل[3]، وعلى هذا فإن النمو الحضري يقصد به نسبة سكان المدن لمجموع السكان في المجتمع.

---

[1] أحمد زكي بدوي: معجم المصطلحات الاجتماعية، مكتبة البناء، القاهرة، بدون سنة نشر، ص: 6.

[2] عبد الطيف بن أشنهوا، ترجمة عبد الحميد أتاسي: الهجرة الريفية في الجزائر، المطبعة التجارية، الجزائر، بدون سنة نشر، ص: ت.

[3] عبد الإله أبو العياش: أزمة المدينة العربية، وكالة المطبوعات، الكويت، ط 1980،1، ص: 126.

هذا المصطلح يعني لغويا واجتماعيا عملية انتقال اجتماعي من حالة الترييف إلى حالة التحضر وعمليا فإنه يعني التخلي عبر الانتقال من صفة "الريف" واقتناء صفة "الحضر"، وبالتالي فهو التخلي عن خصائص واكتساب خصائص أخرى.[1]

كذلك يمكن تعريفه بأنه انتقال الناس من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بقصد الإقامة الدائمة، كما يقصد به اشتغال الناس بغير الزراعة.[2]

ويعرفه عالم الديمغرافيا وارن توبسون Thompson .W ظاهرة التحضر في دائرة معارف العلوم الاجتماعية بأنها حركة الناس من المجتمعات التي تقوم أساسا أو تقوم فقط على النشاط الزراعي إلى مجتمعات أخرى أكبر حجما يدور محور النشاط فيها حول التجارة والصناعة والخدمات وغيرها من أوجه النشاط المتصلة بها.[3]

فالنمو الحضري هو العملية التي تتمبها زيادة سكان المدن عن طريق تغيير الحياة في الريف من حياة ريفية إلى حياة حضرية أو عن طريق هجرة القرويين للمدن الموجودة بما في ذلك التغيرات التي تحدث لطبائع وعادات وطرق معيشة سكان الريف حتى يتكيفوا للمعيشة في المدن.[4]

كما تشير إحدى وثائق اللجنة الاقتصادية لأسيا والشرق الأقصى التابعة لهيئة الأمم المتحدة إلى أنه يمكن تعريف الظاهرة في معناها الديمغرافي البسيط بأنها العملية التي يميل الناس بمقتضاها إلى التمركز في تجمعات تزيد عن حجم معين.[5]

ويذهب السيد عبد العاطى السيد إلى أن هناك اختلاف بين معدلات التوازن والموارد المتاحة في البلاد النامية على العكس من النمو الحضري الغربي أي عكس ملحوظ لزيادة سكانية كشفت عنها الهجرة الريفية من جراء عوامل طرد الريف وعوامل جذب المدينة" توفر فرص العمل، مرافق خدمات...الخ، مما أدى إلى كثافة المدن وبالتالي انعدام الإمكانيات لاستيعاب هذا الفائض السكاني الذي يتزايد بسرعة.[6]

فالتعريف الإجرائي للنمو الحضري هو الزيادة السكانية في المدن نتيجة عامل الهجرة من الريف إلى الحضر والزيادة الطبيعية بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية.

[1] عبد الباقي زيدان، علم الاجتماع الحضري والمدن المصرية، يكون لك دار شبه القلمون مليون سنة تشر، ص: 14.

[2] عبد المنعم أنور : الحضارة والتحضر، دراسة أساسية لعلم الاجتماع الحضري، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة 1970، ص ص:57-90.

[3] فاروق زكي يونس :علم الاجتماع، الأسس النظرية وأساليب التطبيق، دار علم الكتاب، القاهرة، 1972، ص23.

[4] عبد المنعم شوقي :مجتمع المدينة والاجتماع الحضري، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1966، ص2 .

[5] عبد اللطيف بن أشنهوا: الهجرة الريفية في الجزائر، مرجع سابق، ص154.

[6] السيد عبد العاطي السيد :الإنسان والبيئة، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1999، ص:223.

VI- مفهوم الأشكال الحضرية:

ولقد اعتبرت التعاريف المتعلقة بالشكل الحضري غاية في التباين، وذلك بحكم تعقيدها النسيج العمراني، وتعقيد المدينة في حد ذاتها حيث قامت Dominique Raynaud بإعطاء صيغة لتعريف الشكل الحضري، لكن بصفة مغايرة بغرض التبسيط المحكم للفهم، أي أن الشكل الحضري يأخذ معناه انطلاقا من حدود البحث الموجه إليه، فتوصلت إلى النتائج التعريفية التالية:

- إذا كان الشكل الحضري يستعمل في تمييز المساحات العمرانية التي تمثل خصائص التجانس والاستمرارية والقطيعة من جهة أخرى فيدعى النسيج الحضري.

- وإذا كان يدل على المظهر الإنساني للمدينة وليس الإطار المبني فهو الشكل الاجتماعي.

- وإذا كان تركيبة ذهنية غير معدومة فهو التمثيل الحضري.

- أما إذا كان مرتبط بالمظهر المجالي للمدينة فهو النموذج الحضري.

- وإذا استنبط من دراسة شكلية بمعنى التصنيف والنمطية فيتعلق بالنمط الحضري.

- إذا كان ذو قراءة ثنائية للبعد وكل ما يتعلق بالرسومات والشبكات فهو المخطط الحضري.

وعرفها "كولن Cullen" بأنه:" فن التماسك البصري والتنظيم لمكوناته البيئية الحضرية المتمثلة في الأبنية والشوارع والفضاءات الحضرية، كما يشير إلى أن الغرض من الشكل الحضري هو الأخذ بكافة العناصر المكونة للبيئة الحضرية، الأبنية، الأشجار، الطبيعة، الماء، المرور، الإعلانات... ونسيجها جميعا بطريقة ما لتحرير الإثارة أي الدراما، فالمدينة من وجهة نظره هي حدث درامي في البيئة".

أما بعض الباحثين نجد لهم عدة تعريفات منها:

- تنظيم ناصر البيئة الفيزيائية والتي تبلور الصور الحسية المتكاملة للعلاقات، فتعطي للمنطقة شخصيتها الحضارية المميزة وتستند في ذلك على سلسلة من المجددات والعناصر التصميمية تعمل على إبراز نقاط ومكامن القوة في البيئة الحالية كما تدرك وتحس من قبل مستعمليها، والتي يتوجب الحفاظ عليها وتعزيزها، كما يجب تجنب الأخطاء والمشاكل التي تهدد التوازن البيئي نتيجة حاجة المجتمع المستمر للتغيير وتوفر المرونة والقابلية لاستيعاب المستجدات والتطورات الحضارية.

-ومنهم من عرفها بأنها:" الصورة الحية التي ترسمها المدينة في أذهاننا من خلال تكويناتها المورفولوجية ومعالمها الفيزيائية والتي هي في حقيقة أمرها انعكاس لتراثها الناتج عن تطورها الطبيعي والثقافي والعقائدي والتقني عبر التاريخ.

يمثل الشكل الحضري جانبا أساسيا من مكونات البيئة العمرانية فهي تعطي الصورة الانطباع المتلقي عن تلك البيئة، فاستيعاب الشكل وإدراكه من قبل المتلقي هو الأساس فيفهم المدينة ككل، والتي هي مجاميع من الأشكال المتداخلة.

– يعبر الشكل الحضري عن الفن الذي تيم من خلاله الإبصار أو المشاهدة لكل ما يثير الذاكرة والتجربة لما تراه العين المجردة وتدركه الأحاسيس البشرية من العناصر المكونة للبيئة من أبنية أو أشجار أو حياة ومواصلات بشكل يترك الأثر فينا من خلال المشهد المتسلسل الكل ما يثار فضلا عن المشاهد الآنية بشكل يؤدي إلى تحقيق المتعة أو البهجة، بالنسبة للمكان من خلال الشعور بالوجود، والمحتوى لكل ما يعبر عن الجانب المعماري من طراز ومقياس وأشكال وألوان وخصائص.

VII-مفهوم المدينة:

من الناحية اللغوية فإن كلمة مدينة ترجع في الأصل إلى كلمة " دين "ذات الأصل الساميوعرفت عند الاكديين والآشوريين بالدين أي " القانون" كما أن"الديان" يقصد بها في اللغة الآرامية والعبرية "القاضي".

وتوافق هذه التفسيرات ما ورد في القران الكريم والحديث النبوي الشريف، فمن خلال التفسير القرآني اتضح أن المواضع التي أطلق عليها لفظ " مدينة "كان عليها حكام وملوك وفيها الصيغة القضائية والدينية والإدارية والسياسية.[1]

ويصعب تحديد تعريف للمدينة بسبب التطور الدائم لدورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ولمقاربة المعنى يستند إلى عناصر البعد الاحصائي والوظائفية والإيقاعية والبعد الاجتماعي والثقافي.

فحسب أسس إحصائية فإن المدينة عبارة عن تجمع لأدني حد من الناس فوق رقعة جغرافية محددة تمكن من ضمان كثافة سكانية مدروسة وتختلف المعايير الإحصائية بعد ذلك من دولة لأخرى.

وبالاستناد إلي الوظيفة فان المدينة هي عبارة عن تجمع سكاني يحتوي علي أهم الوظائف العمرانية.

ومن جانب الإيقاع ففي الغالب تتميز المدينة بإيقاع حضري متواصل النشاطات والحركة في الشوارع والساحات نهارا، ويمتد ذلك إلي ساعات الليل المتأخرة وخاصة في المدن والعواصم الكبرى.[2]

وفي ضوء الاصطلاحات القانونية فان المدينة هي مكان ما يطلق عليه اسم مدينة بوثيقة رسمية تصدر عن سلطة عليا .غير أن هذا التعريف غير مرض لان المكان لا يكون مدينة بمجرد الإعلام، كما أن هناك العديد من المدن الموجودة دون اعلام رسمي.[3]

---

[1]محمد عبد الستار عثمان:"المدينة الاسلامية "(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب)،ص15-16.

[2] خلف الله بوجمعة، "العمران والمدينة" (دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع)، عين مليلة، 2005، صص67-68.

[3]هاله منصور،" موضوعات في علم الاجتماع الحضري" دون سنة الطبع ،صص65–64.

أما السوسيولوجيين في مجال علم الاجتماع الحضري فيعرفون المدينة على أساس حجم السكان فيطلق اصطلاح مدينة على الوحدات العمرانية التي تضم 20.000 عشرين ألف من السكان أو أكثر، وذلك تميزا لها عن الوحدات العمرانية الريفية.[1]

إلا أن هذا التميز يعاني من الضعف إذ لا يمكن وضع رقما عالميا مطلقا يمكن استخدامه للتميز بين المدينة وبين الوحدات العمرانية الريفية بصورة مطلقة، فهنا كالعديد من القرى قد يكون لها نفس كثافة المدن.

إن تعدد محاولات تعريف المدينة لم يقابل بنجاح ما دعا إلى القول بان التعريف الصحيح لابد ان يأخذ في الاعتبار تعدد العوامل وارتباطها.

ويعد تعريف سوروكينوز مرمان أكثر وضوحا لأنهم جمعوا ثمانية خصائص يختلف بها العالم الحضري عن العالم الريفي وهي :المهنة، البيئة، حجم المجتمع المحلى، كثافة السكان، تجانس أو لا تجانس السكان، التنقل والحركة، التمايز التشريع الاجتماعيان، نسق التفاعل، (عدد أنماط الاتصالات).[2]

ويمكن القول أن المدينة هي بناء متكامل تأخذ من كل تلك التعاريف وما يصدق عليها ينسحب على قسم من أقسامها الفرعية في إطار تجمع إنساني يشغل نقطة جغرافية ذات كثافة عالية يعيش أفرادها وفق علاقات متبادلة من خلال قوانين تنظمها المؤسسات الإدارية وتركز على أنشطة اقتصادية وتجارية وأنماط اجتماعية عمرانية ثقافية، وأخرى عمرانية اقتصادية تختلف عن الريف.[3]

كما عُرِّفت المدينة من قبل باحثين آخرين على أساس منطق كمي محض نذكر من بينهم (الأستاذ عبد الوهاب لكحل 1982) الذي عرف المدينة على أساس عدة مؤشرات كمية نذكر منها:

*** عدد المحلات التجارية التي يجب ألا يقل عددها عن 100 محل متواجدة بالمركز.**

أنظر الشكل رقم (02)

*** عدد التجهيزات المختلفة ما بين 20 إلى 40 تجهيز.**

*** عدد السكان المتواجدين في مجال نفوذ المدينة ألا يقل على 50000نسمة.**

أنظر الشكل رقم (03)

*** لا بد أن تحتل المدينة مستويات في الهيراركية محصورة بين المستويين: م4 وم5.**

أنظر الشكل رقم (04)

*** عدد السكان بالمركز يجب أن يساوي 8000نسمة فما فوق.**

---

[1] فتيحة الطويل" .السياسة الحضرية ومشكلاتها الاجتماعية في المناطق الصحراوية"، دراسة ميدانية في مدينة بسكرة) رسالة ماجستير في علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، جامعة بسكرة : 2005، ص 3.

[2]Saidouni Maouria,"élément d'introduction à l'urbanisme, Histoire, Méthode, Règlement, Alger" :édition casbah.P.11.

[3]Pelletier Jean , Charles Ddelfante," Villes et urbanisme dans le monde" , Armand colin.pp.11-12.

ولقد تم تحديد هذه القيم وفق تحاليل وتطبيقات كمية متنوعة، قام بها الباحث سنة 1982 كما توضحه الأشكال الموالية:

شكل رقم (02): يوضح العلاقة بين عدد المحلات والسكان المتواجدة بالمركز

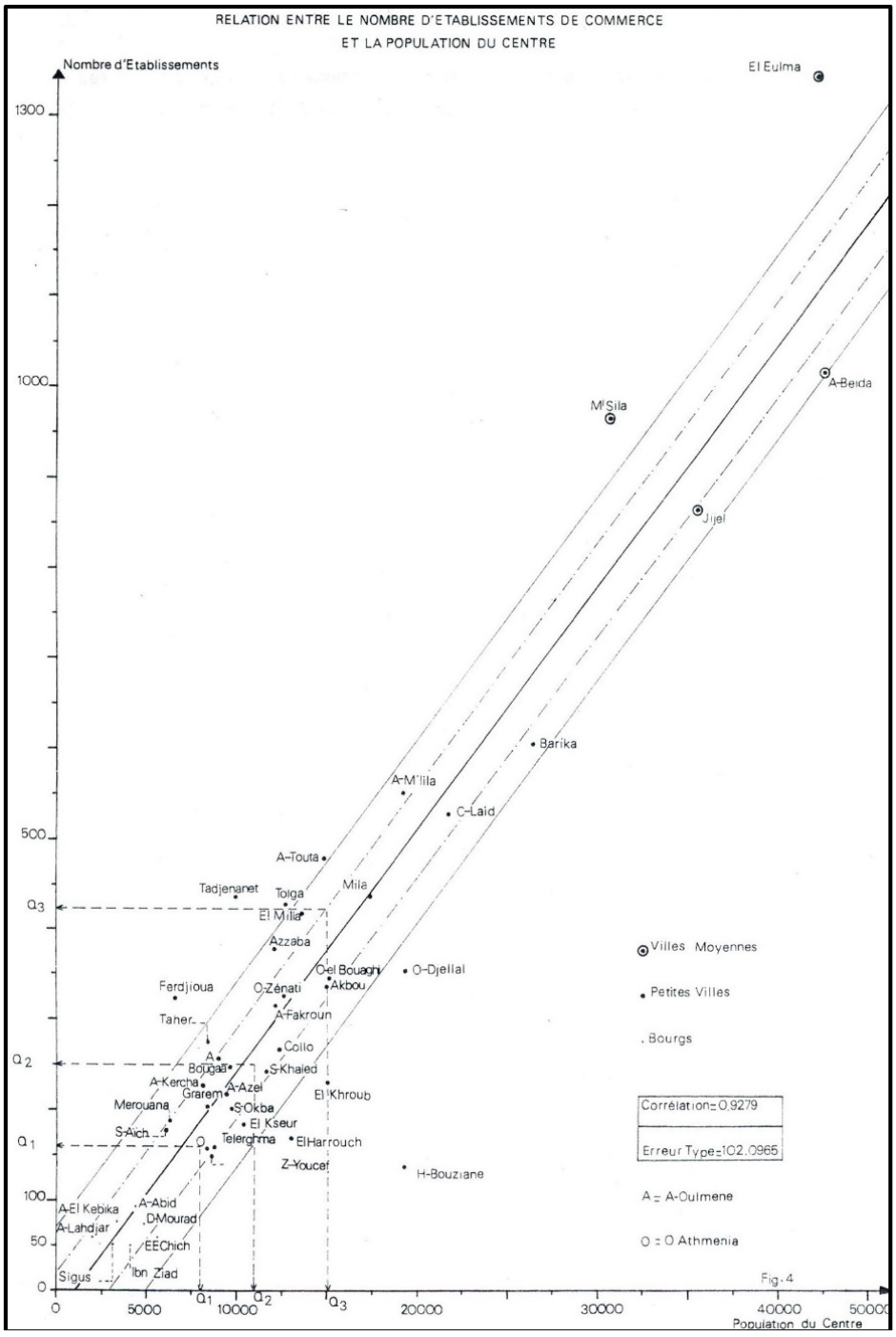

المصدر: عبد الوهاب لكحل 1982

من خلال هذا الشكل نلاحظ العلاقة الوطيدة بين عدد المحلات ومستويات الهيراركية للتجمعات السكانية، حيث من خلال عدد المحلات يمكن للمراكز الحضرية الارتقاء إلى مصف المدن المتوسطة.

شكل رقم (03): يوضح العلاقة بين عدد السكان المتواجدين في مجال نفود المركز

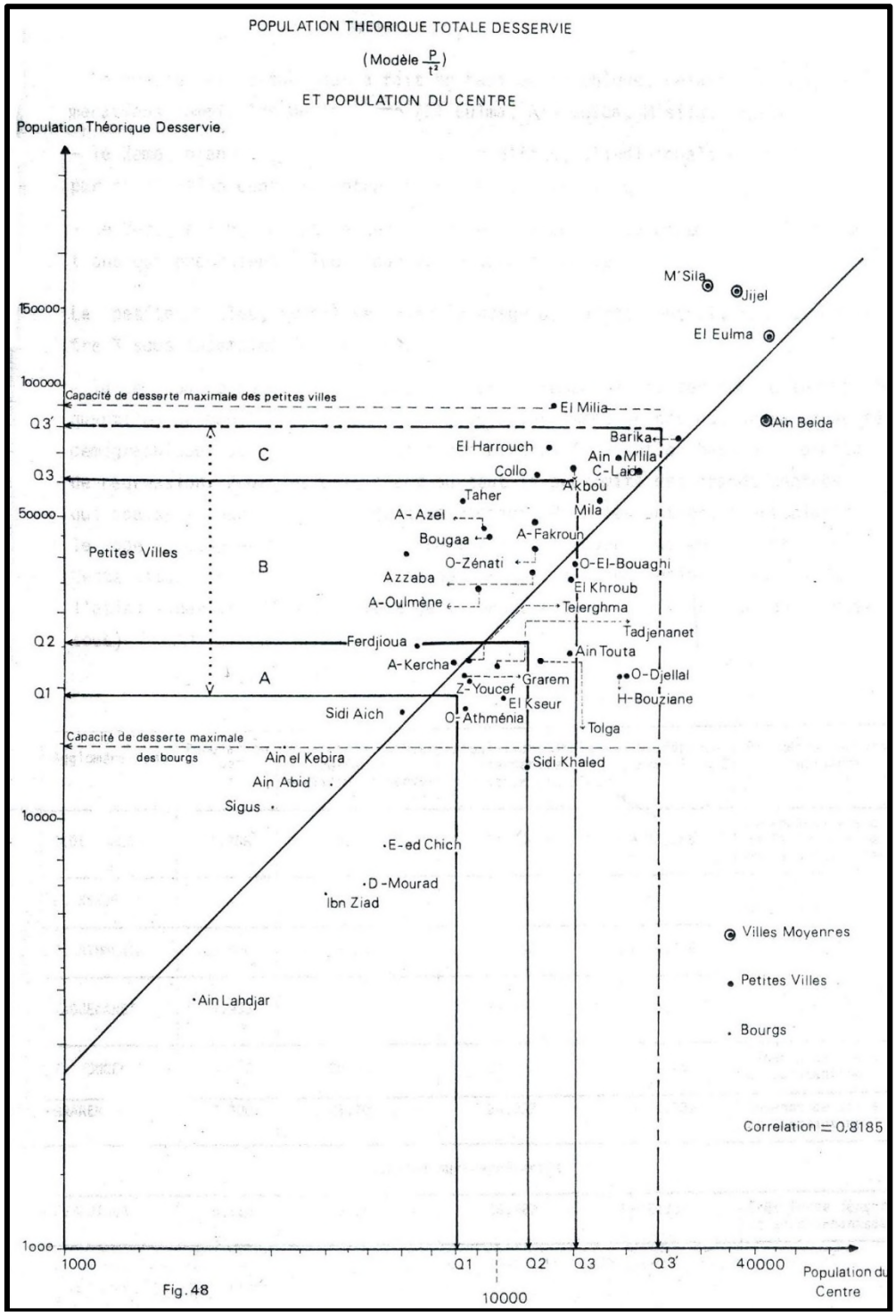

المصدر : عبد الوهاب لكحل 1982

شكل رقم (04): يوضح العلاقة بين عدد التجهيزات و مستويات الهيراركية

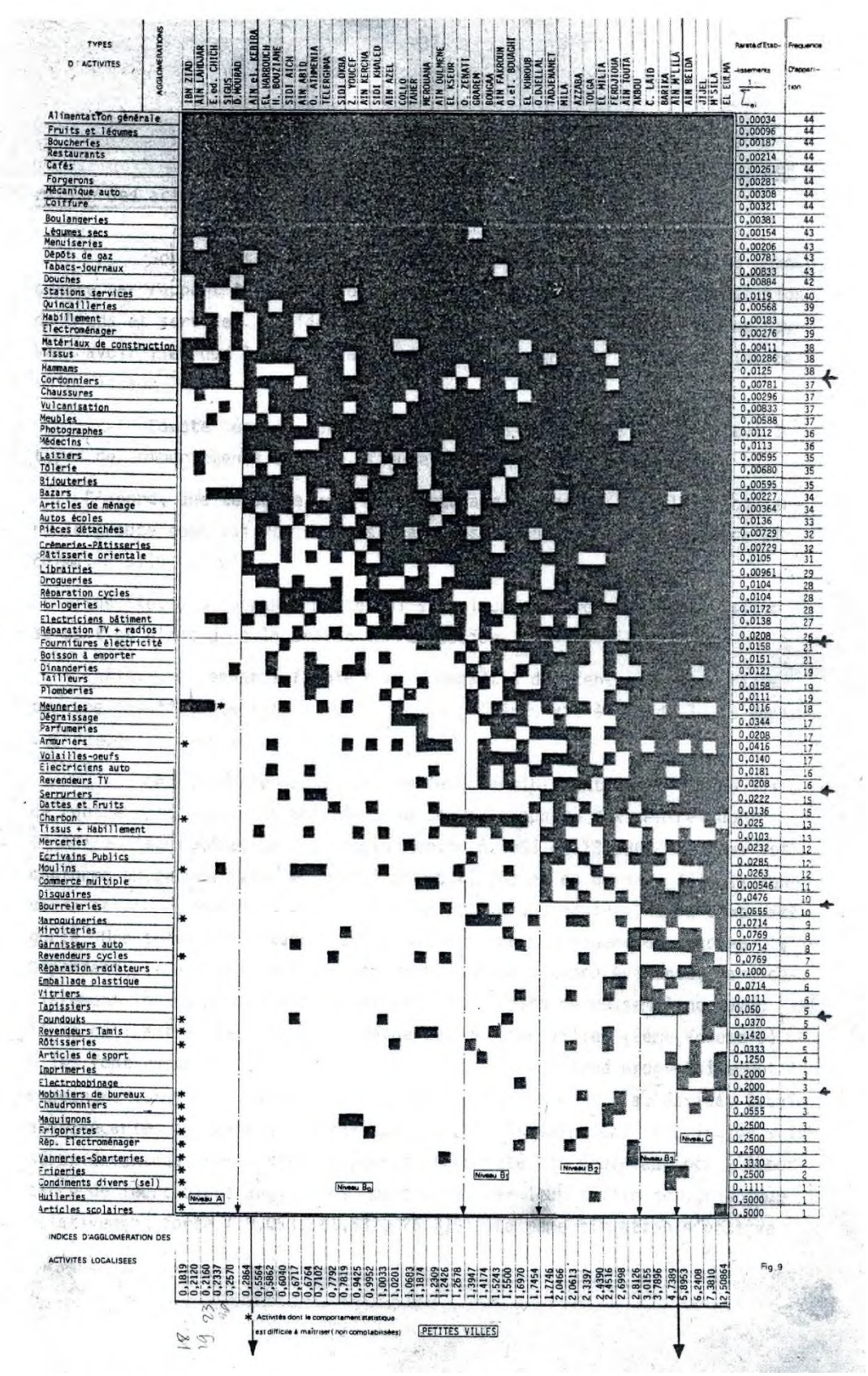

المصدر: عبد الوهاب لكحل 1982

VIII-آليات النمو الحضري:

VIII-1- النمو الحضري ضمن المخطط التصميم الأساس:

تتوافر ضمن المخططات الأساسية لبعض المدن أماكن مشغولة ببعض الاستعمالات غير الملائمة أو فراغات مخصصة لاستعمال لم ينفذ، لذا لابد من الوقوف على أسلوب النمو الحضري المتبع ضمن المخططات المتبع ضمن المخططات الأساسية للمدينة ويكون وفقا ما يأتي:[1]

- **الزحف:** اتخذت بعض المدن في نموها أسلوب الزحف نحو المناطق المحددة لتوسع المدينة وبشكل تدريجي من المناطق القديمة نحو الجديدة، وبشكل متجانس من حيث الوظيفة ومن دون ترك فراغات.

- **القفز:** وهي الطريقة التي تنمو فيها المدينة بشكل غير منتظم ومتجانس حيث تظهر تجمعات سكنية مبعثرة لوجود محددات موقعية طبيعية وبشرية تحول دون استمرارها العمراني أو يكون لأسباب أخرى اقتصادية واجتماعية، لذا يكون المظهر العام للمدينة ممزق وغير متجانس.

-**الملأ:** تستعمل هذه الطريقة بعد أن تستغل الإمكانيات المتاحة ضمن المخطط الأساسي من دون مشاكل أو معوقات بحيث تتم العودة إلى استغلال الفراغات وفق ما مثبت في المخطط وربما يحتاج ذلك إلى تغيير بعض الاستعمالات المخالفة للتصميم أو معالجات موضعية لمشاكل معينة.

VIII-2- النمو الحضري خارج مخطط التصميم الأساس:[2]

و يتم بعد اختيار المنطقة الملائمة للتوسع العمراني عليها وفق الأساليب الآتية:

التوسع المتراكز: تزحف بعض المدن نحو المناطق المرشحة لتوسعها بشكل تدريجي وبحسب تأثير الجاذب الحضري المجاور للمدينة.

التوسع في شكل مدن توابع: يواجه توسع بعض المدن على المناطق المحاذية معوقا لذا توسعها على شكل مدن دائرية مستقلة نسبيا عن المدن الأصلية وتتصل ببعضها بطرق مواصلات جيدة تأمن سهولة الاتصال بين المدينة الأصلية والتابعة.

التوسع القطاعي: يجمع هذا النوع مع التوسع بين المتراكز والتوابع، إذ يكون على شكل قطاعات قريبة من المدينة وترتبط مع بعضها بطرق مواصلات، وتتضمن تلك القطاعات أنشطة مختلفة لسد حاجة

[1] د. الدليمي، خلف حسين علي: "التخطيط الحضري، أسس ومفاهيم"، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 23-24.

[2] مجلة المخطط والتنمية العدد 2012/26، بحث للأستاذة: أ.د سناء ساطع عباس، قسم معماري جامعة التكنولوجيا -د كاميليا أحمد عبد الستار، الدائرة الهندسية، جامعة المنتصرية، العراق، ص 245.

سكانها، وبمرور الزمن يستمر توسع القطاعات والمدينة باتجاه بعضها حتى تلتقي لتكون الشكل العام المدينة.

التوسع الطولي: يظهر هذا النوع من التوسع في المواقع التي لا تتوفر فيها إمكانات للتوسع إلا في اتجاهات محددة، وقد يكون في اتجاه واحد أو اتجاهيين متعاكسين مثل المواقع الساحلية أو النهرية أو السفوح الجبلية.

التوسع المتناثر: تتوسع بعض المدن من خلال إقامة عدد من المراكز الحضرية مع المدينة وببعضها بطرق مواصلات جيدة.

ثانيا: نظرة تاريخية للظاهرة الحضرية

I- بدايات الظاهرة الحضرية

الظاهرة الحضرية بدأت مع ظهور المدن نحو حوالي 6000 سنة قبل الميلاد، في جرش أو في كتال هيوك (CatalHüyük)[1]، والأمثلة الأولى عرفت نحو 3500 ق.م في بلاد الرافدين ومصر الفرعونية، وخلال الألف الثالثة قبل الميلاد في الشرق الأوسط وفي الهند، والانتشار كان من هنا نحو شرق البحر المتوسط خلال الألفية الثانية ونحو غربه خلال الألفية الأولى، أما أوروبا الشمالية فلم تعرف هذه الظاهرة إلا بين الخمسمائة والألف بعد الميلاد. مراكز أخرى للانتشار ظهرت بالصين خلال 2000ق.م، وفي أفريقيا السوداء نحو 1000 ق.م، أما في أمريكا اللاتينية فكان نحو الألف الأولى للميلاد.

II- التحضر ما قبل الثورة الصناعية :

ظاهرة التحضر الأولى في بدايتها كانت في أمكنة محدودة، لضعف الإنتاج الزراعي، الذي قلص من عدد الذين يتم تغذيتهم دون المشاركة في أعمال الأرض(الزراعة)؛ حيث كانت نسبهم غالبا ضعيفة جدا 1% أو 2%، حتى أنه كانت سوى 5% في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية حتى نهاية القرن التاسع عشر. أما في مناطق الحضارات القديمة مثل البحر المتوسط والصين فبقيت هذه النسبة نحو 10% ولم تتعدى 20%. ولأن نقل البضائع كان صعبا جدا وكثير الكلفة، فإن المدن كانت

[1] واحدة من أقدم الحضارات العديدة التي وجدت في جنوب تركيا، يرجع تاريخها لـ9000 عام وهي حضارة منفردة في تصميم مبانيها عن الحضارات القديمة، فقد صممت المدينة بشكل خلية النحل، ولا يوجد بالمدينة شوارع على الإطلاق، ولكن كان سكان المدينة يستخدمون السلالم على الأسقف للانتقال من مكان لأخر، وكانت مداخل المباني تتمثل بفتحة السقف العلوية، ويعتبر شعب حضارة كاتال هيوك أول الشعوب التي استخدمت الجماجم في تزيين المنازل

تتغذى من الريف القريب منها، وهذا ما حد من حجمها، ما عدا في المناطق البحرية فقد أفلتت من هذا التحديد (العائق)، مثل هولندا التي عرفت 40-50% في زمنها الكلاسيكي كنسبة للمتمدنين (Les citadins).[1]

III- التحضر بعد الثورة الصناعية :

ابتداء من القرن الثامن عشر ميلادي 18م، حررت الثورة الزراعية الأيدي، وأعطت الثورة الصناعية لها وظيفة، ومع الثورة في وسائل النقل، توسعت الفضاءات التي تجلب منها المدن تمويلها وتصرف فيها منتجاتها الصناعية، هذا ما جعل ظاهرة التحضر سريعة خاصة في المدن الصناعية والدول المتقدمة؛ حيث كانت نسبة سكان المدن بها لا تتجاوز 50%، ومع نهاية القرن التاسع عشر 19 م وصلت إلى 75 % في إنجلترا.

IV- التحضر بعد 1950 :

ابتداء من 1950، تطورت الخدمة في المدن خاصة في الدول المتقدمة جدا، لكن حركة التحضر استمرت ولو أنها أخذت شكل أخر، وتظهر خاصة من خلال التحولات الاجتماعية أكثر منها عبر الكثافة السكانية، التي يفسرها الدور النامى لمناطق الضواحي(Suburbaines) القريبة من المدن والمناطق الريفية الحضرية.

أما في بلدان العالم الثالث، فكانت الظاهرة متسارعة جدا منذ 1950؛ حيث كانت درجة التحضر عام 1800 لا تتعدى 8.3 % إلى 15%، وأصبحت 28.4% عام 1980[2]، و41% في عام 2000، ومتوقع أن تصل 57% في 2025[3]. هذا التطور يختلف عما عرفته الدول الصناعية بشراسته، عبر الجزء الأكبر الذي تحتله المدن الكبرى، التي يتجاوز حجمها المليون نسمة وتمثل 35% من مجموع السكان الحضر.

[1] CALAVAL (P), La logique des villes, Librairie technique, 1981.
[2] CHOAY (F), MERLIN (P), Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement, Paris,1987.
[3] هيئة الأمم المتحدة: سنة 2000.

المبحث الثاني: الشبكة الحضرية والنمو الديمغرافي في الجزائر وتيرة نمو متسارعة

بخصوص وضع التحضر والنمو الذي مرت به الجزائر فالوضعية تبدو جلية باعتبار أن هذا الوطن يشهد منذ القدم بحركية سكانية منتظمة عموما إلى سريعة في بعض الفترات التاريخية.

أولا- ظاهرة التحضر والنمو الحضري في الجزائر ظاهرة قديمة، تأثير جديد

التحضر في الجزائر ظاهرة قديمة جدا وهذا جلي بسبب جذورها كالحضارات الرومانية، ثم الإسلامية.....الخ، فجميع الحضارات كانت قائمة على المدن، ومن الشكل رقم (03) الذي يمثل الفترات التي مرت بها الديناميكية الديمغرافية بالجزائر من 1800 إلى 1994.

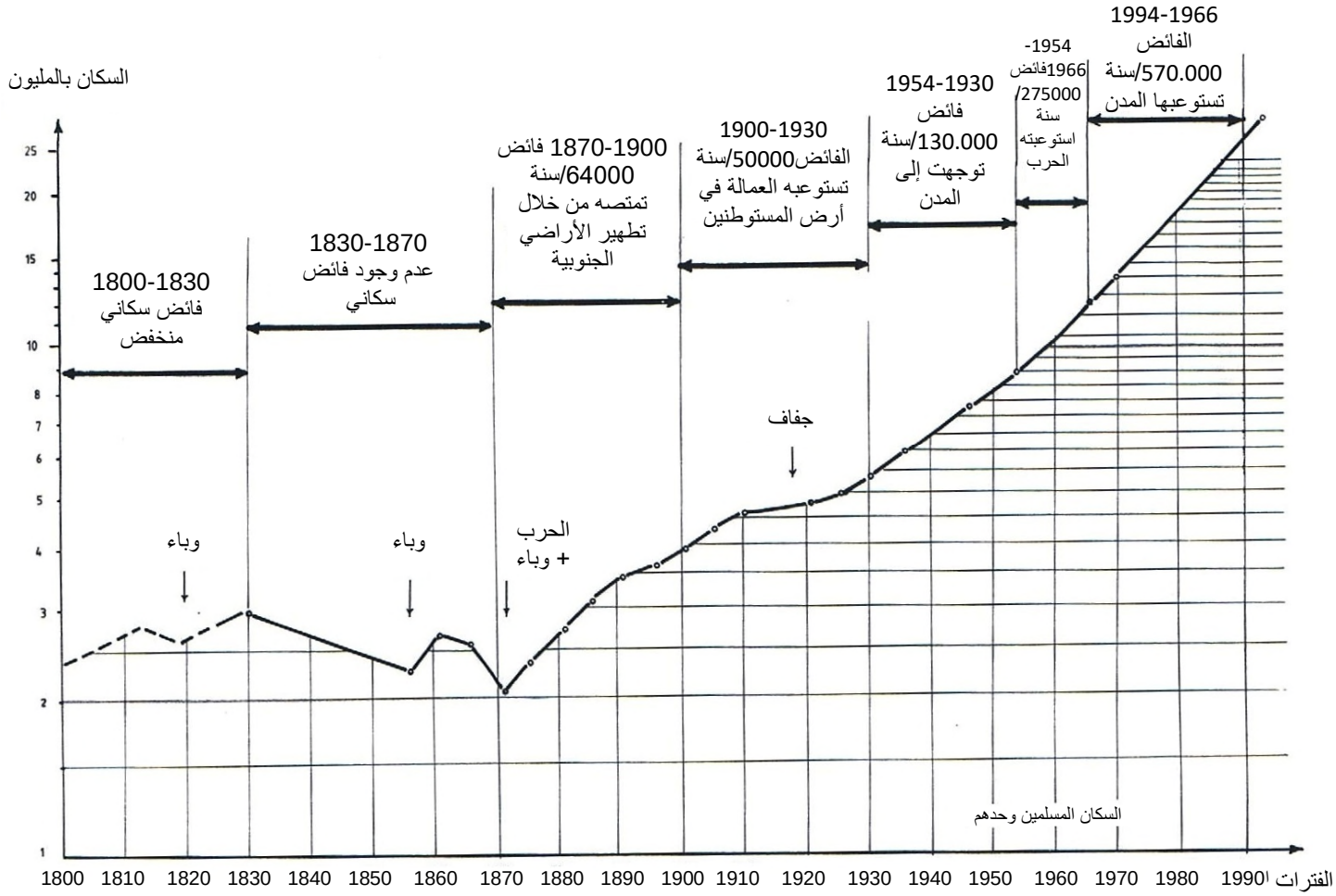

شكل رقم (05): المدينة، مجال لامتصاص النمو الديمغرافي والفائض السكاني[1]

من خلال الشكل رقم (05) نلاحظ أن المدينة كانت مجالا لامتصاص الفائض الديمغرافي، حيث عرف السكان تطور عبر قرن من الزمن، حيث أدت نوبات الجفاف أو الأوبئة إلى التخفيف الاتجاه

[1] MARC Cot, L'Algérie espace et société, Masson, Paris 1996, p 84.

التصاعدي للنمو الديمغرافي. فخلال الفترة 1870–1900، وجد الفائض منفذ على أراضي جديدة، على الأطراف الجافة من البلاد، أوفي الجبال. خلال الفترة 1900–1930، كان من الممكن استيعاب الفائض الديمغرافي من خلال على العمالة في المزارع الاستعمارية في عملية التكثيف (كرم العنب والحمضيات). ولكن منذ عام 1930، كانت هذه المنافذ المختلفة مشبعة، وتزايد النمو بسرعة، وكان الفائض يتجه إلى المدن. كانت هذه بداية دفعة التوسع الحضري الكبيرة في البلاد.

وقبل أن نحلل ظاهرة التحضر في الجزائر إحدى البلدان النامية والتي تتميز بنمو ديمغرافي سريع، سنرى باختصار الخصائص السكانية المميزة لها على مستوى مجالها الفيزيائي، المميز بصحراء مساحتها 2 مليون كلم^2 جنوبا و400000كلم^2 متنوعة ومختلفة التضاريس شمالا، بشريط ساحلي طوله 1200كلم.

I- الوضعية غير المتوازنة لتوزع السكان:

حسب إحصاء للسكان والسكن في2018 سجلت الجزائر حوالي 42578000نسمة، بكثافة متوسطة تقدر 18.08ن/كلم^2، وهم موزعون توزيعا غير منتظم على الرقعة الجغرافية للجزائر؛ حيث حوالي 40% (أكثر من 16مليون نسمة) يقطنون الشريط الساحلي ويتمركز معظمهم في مدن أو في مراكز حضرية، على مساحة تقدر بـ45000 كلم^{2}التي تمثل 1.9% فقط من المساحة الكلية للجزائر. بينما يسكن المناطق الداخلية (الهضاب والتل) أكثر من 52% (أكثر من 21مليون نسمة)، في حين يمثل الجنوب حوالي 88% من المساحة الكلية ويتواجد به 3340000 نسمة، أي ما يقارب 10% فقط من مجموع السكان، وبصفة عامة فإن تسعة جزائريين على عشرة يقطنون الشمال على مساحة تمثل 10% فقط من المساحة الكلية. الجدول رقم(02).

هذا يدل على اختلال واضح وكبير في تمركز وتوزع السكان، الذي له عواقب وخيمة وصعوبات خاصة بالنسبة للتهيئة العمرانية وفوضى التعمير في الجزائر.

الجدول رقم (02): التوزيع السكاني على حسب الوحدات الفيزيائية في الجزائر في الفترة 1987 و2008.

المنطقة	المساحة كلم^2	السكان بالألف			الكثافة السكانية ن/كلم^2		
		1987	1998	2008	1987	1998	2008
الشريط الساحلي	45000 (1.9%)	8904 %38.6	11000 %37.8	12342 %36.2	197.8	244.4	274
التل والهضاب	255000 (10.7%)	12145 %52.7	15300 %52.6	18010 %52.9	47.6	60	70.6
الشمال الداخلي	300000 (12.6%)	21049 %91.3	26300 %90.3	30352 %89.1	70.1	87.7	101.2
الجنوب	2081000 (87.4%)	2002 %8.7	2801 %9.6	3728 %10.9	0.96	1.35	1.8
الجزائر	2381741 (100%)	23051 %100	29113 %100	34080 %100	9.7	12.2	14.3

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات، 2008.

عندما تدقق أكثر في تمركز السكان أو كثافتهم، ونسبة التحضر ليس فقط على مستوى المناطق الثلاثة للمجال الفيزيائي الجزائري، وإما على مستوى كل منطقة، فإن ذلك يعطى لنا نظرة واضحة على أن أغلب السكان خاصة في الشريط الساحلي يقطنون (يستوطنون المدن، أو المراكز الحضرية الكبرى ذات الكثافة السكانية العالية؛ حيث في الشريط الساحلي باستثناء الجزائر العاصمة (3144 نسمة/كلم^2)، تتراوح الكثافة ما بين 572 ن لكلمة بوهران، البليدة (437 ن/كلم^2) إلى (105 ن/كلم^2) بالنسبة للطارف و(93ن/كلم^2) لتلمسان.

أما بالنسبة للمناطق الداخلية فإن اختلال التوازن واضح جدا؛ حيث من كثافة سكانية تعادل 370ن/كلم^2 بولاية قسنطينة إلى 12ن/كلم^2 بالجلفة و2ن/كلم^2 بالبيض، 58.8ن/كلم^2 بسيدي بلعباس، وبالنسبة لولايات الجنوب فهي تتغير من 27 ن/كلم^2 بالنسبة لولاية بسكرة مثلا إلى أقل من واحد (0.17ن /كلم) بتندوف.[1]

[1] الديوان الوطني للإحصاء 2008.

II- مراحل التحضر بالجزائر:

إن هذه الظاهرة ليست وليدة الساعة بل لها أسبابها ودوافعها التاريخية والاقتصادية والسياسية، ولكنها مرت بمراحل عدة فالشبكة الحضرية الحالية في الجزائر لها جذور تمتد لبداية التاريخ.

II-1- جذور الظاهرة الحضرية:

هذه الجذور تركت بصمات واضحة في تاريخ التحضر في الجزائر، فلولا هذه التأثيرات القديمة (الأندية القديمة للرومان، والتراث العمراني الإسلامي والفرنسي)، لما كان التحضر اليوم في الجزائر بهذا الشكل.

II-1-1- المدن الرومانية:

تعود جذور ظاهرة التحضر في الجزائر قديما إلى الاحتلال الروماني من 42 ق.م إلى 429 م؛ لأن أهم المستوطنات الحضرية كانت تلك التي نتج تأسيسها عن الاجتياح الروماني، لتوسيع أرجاء الإمبراطورية الرومانية في أفريقيا، الذي كانت أهدافه عسكرية واستيطانية؛ فأقيمت القلاع الحصينة والمراكز الحضرية للجنود الرومان، للحماية من جراء المقاومة الشديدة التي واجهوها من طرف الأهالي. لما استتب لهم الأمر قاموا بجلب أفضل مهندسيهم المعماريين لتخطيط وإنشاء أجمل المدن، التي تحمل الخصائص العمرانية والحضرية التي امتازت بها الإمبراطورية الرومانية، من تقنية عالية في الهندسة المعمارية وفن النحت والزخرفة وكذلك التخطيط الحضري الجيد، المتميز بالانتظام وإقامة التجهيزات والمرافق الأساسية الضخمة كالمعابد والكنائس والحمامات والمسارح والمكتبات وملاعب ومدرجات ..

هذه المدن لازالت آثارها إلى اليوم كمدينة تيمقاد التي كان يقطنها سكان حضريون أصلهم رومانى، وقدر حجمها ما بين 500 و20000نسمة للمدينة الواحدة. وقد أقيمت هذه المدن التي لها بصمات واضحة في الشبكة الحضرية في الجزائر على مستوى الشمال؛ فعلى الشريط الساحلي كان أهمها: هيبوريجيوس (عنابة اليوم)، ايجيليجيلي (جيجل)، صالداي (بجاية)، ايومنيوم (تيجزيرت)، روسوكورو (دلس)، روسجونيبرج البحري)، اكوسيوم (الجزائر)، تيبازا، قيصارية (شرشال)، كارتيناست (تنس)، بورتوسماحنوس (بطيوة)، وسيجا (رشقون) وأدفراترس (الغزوات)، وغيرها.

أما في الداخل فكانت سيرتا (قسنطينة)، مادوراس (مداوروش)، بورسيكونوميداريوم (خميسة)، كويكول (جميلة)، سيتيفيس (سطيف) ويوماريا (تلمسان) من أهم هذه المدن، وأخرى كانت محطات عبر الطرق الداخلية التي تجوبها جيوش روما في شمال أفريقيا مثل تافيرسوق أهراس)، ماسكولا (خنشلة)، تاموجادي (تيمقاد) وتبيليس (تبسة). قد يعود أصل هذه المدن خاصة الساحلية إلى مجيء الفينيقيين

السواحل أفريقيا قبل الميلاد، وذلك لأغراض تجارية، إلا أنه لم تكن ذات أهمية كبرى مثل: هيبو (عنابة) وتيبازا.[1]

II-1-2-المدن ذات النشأة الإسلامية:

انتعشت الشبكة الحضرية للجزائر مع وصول الفتوحات الإسلامية إلى شمال أفريقيا؛ بإنشاء العديد من المدن وتوسيع أخرى كانت موجودة من قبل، مستمدة كيانها وروحها ومضمونها من الشريعة الإسلامية، مبنية على أسس الفكر العمراني الإسلامي من حيث التركيب المورفولوجي والوظيفي الذي يتطلبه المجتمع الإسلامي من مساجد، مساكن، حمامات، وأمن ودفاع، إدارة وتجارة، سياسة وأدب، فنون وحرف، بساتين وحدائق ... الخ.

وقد اتسمت هذه المدن في بداية الأمر بمواقعها الاستراتيجية لأغراض دفاعية، وارتقت فيما بعد إلى مرتبة مدن تتجلى فيها خصائص المدينة العربية الإسلامية، وازدادعدد هذه المدن مع تعاقب الدويلات التي حكمت الجزائر، من الرستميين والأغالبة والصنهاجيين والحماديين والمرابطين، والموحدين إلى المرنيين والزيانيين، كما ازداد عدد المقيمين فيها خاصة المهاجرين المسلمين من الأندلس بعد سقوطها. من هذه المدن تيهرت، القليعة، تلمسان، المنصورة، بجاية، المسيلة (قلعة بني حماد)، تنس والجزائر... الخ .

II-1-3- الشبكة الحضرية خلال الحكم العثماني:

ما يميز فترة القرن الخامس عشر الميلادي، هو بروز الحياة الحضرية في الجزائر بشكل واضح وجلي بسبب الاستقرار في الإدارة؛ حيث أصبحت المدينة تلعب دورها الإقليمي بالمفهوم الحضري، أي أن مجال تأثيرها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تعدى حدودها. نظرا لتنوع وغنى الحياة الحضرية بها، لاستفادتها من خبرات العلماء والأطباء والمهندسين والمعماريين والأدباء والشعراء والفنانين وحرفيو المهن المختلفة، من العرب المسلمين المهاجرين من الأندلس بعد سقوطها، وازداد عدد المقيمين فيها خاصة الساحلية والداخلية مما أعطى دفعا قويا للطابع الحضري لها، حيث أصبحت بعض المدن الجزائرية لا تقل أهمية عن باقي مدن دول العالم، مثل تلمسان في الغرب وقسنطينة في الشرق، اللتان كان عدد السكان في كل منها لا يقل عن 50000 نسمة في هذه الفترة.[2]

بالإضافة إلى الوظائف الحضرية التي تؤديها هذه المدن، كان لها دور إداري وعسكري؛ فمدينة الجزائر العاصمة كانت دوما العاصمة الإدارية للبلاد ومقرا للداي، مدينة المدية عاصمة لإقليم التيطري

[1] بشير التيجاني: التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 12.

[2] بشير التيجاني: مرجع سبق ذكره، ص 14.

في الوسط، مدينة قسنطينة مقر باي الشرق، مدينة معسكر ثم وهران بعد جلاء الإسبان عنها عاصمة لبايلك الغرب، وغيرهن من المدن الهامة مثل الجزائر آنذاك، البليدة، بجاية وإلى اليوم.

II-2- ظاهرة التحضر خلال الاستعمار الفرنسي:

ويمكن أن نميز خلاله فترات مختلفة ومتميزة بأحداثها التاريخية والسياسية التي أثرت على حركة السكان واستقرارهم ويمكن أن نجملها في ثلاث مراحل:

أ- مرحلة ما بين 1830 -1910 :

مع احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830 وباقي المدن الساحلية والداخلية بدأ عدد سكان المدن يتقلص؛ حيث أنه لا يتعدى 5 % من مجموع السكان الجزائريين آنذاك، بسبب التقتيل الجماعي وسياسة الطرد والنفي التي اتبعها الاستعمار الفرنسي لمقاومة الأهالي له، والاستيلاء على الأراضي السهلية لخدمة أغراضه الاقتصادية، مما أدى بالجزائريين إما بالهجرة إلى الريف أو إلى بلدان أخرى خاصة المشرق العربي.[1]

رغم استغلال المستعمر الفرنسي للشبكة الحضرية الموجودة أصلا في الجزائر لخدمة أغراضه التوسعية والاقتصادية خاصة، الهيمنة والاستغلال عند ما ربط أهم المدن الجزائرية وأقاليمها بشبكة السكك الحديدية، كما أنشأ الموانيء بالمدن الساحلية: ميناء وهران، الجزائر، عنابة، بجاية، مستغانم، بني صاف، الغزوات وسكيكدة وغيرها النقل الثروات الجزائرية إلى فرنسا. إلا أنه ساهم في تنمية الهيكلة الحضرية بالجزائر طبعا التحقيق أهدافه الاستيطانية والعسكرية، إذ وضعت الإدارة الفرنسية خلال هذه الفترة (1830-1910) مخططات عمرانية لمختلف المدن الجزائرية من أجل توسيع أنسجتها، بإنشاء أحياء جديدة لإقامة الأوروبيين وتجهيزها بالمرافق الإدارية والهياكل الأساسية، بجانب الأحياء التي تأوي الأهالي الجزائريين.

ولم تكتف بهذا فحسب؛ بل أقامت مدن جديدة التي يمكن تسميتها من استيطانية تضاف إلى الشبكة الحضرية للجزائر منها: سطيف، باتنة، سيدي بلعباس، فرندة، والتي تعد اليوم من أهم المراكز الحضرية في الجزائر .

ب - مرحلة ما بين 1910 - 1954:

تميزت هذه المرحلة بالهجرة الكبيرة لسكان الأرياف نحو المراكز العمرانية بالجزائر وباتجاه فرنسا، بسبب الأزمات الاقتصادية العالمية من جراء الحربين العالميتين اللتان أثرتا سلبا على سكان الريف

[1] المرجع نفسه، ص 19.

الجزائريين خاصة في النقص الغذائي، فاضطرتهم إلى الهجرة مما زاد من عدد سكان المدن حيث بلغت نسبتهم 23.6% سنة 1948 من مجموع السكان.[1] من هنا ظهرت أول بوادر الأحياء القصديرية بحواف المدن الكبرى والمتوسطة، فاضطرت السلطات الفرنسية الإسكان الجزائريين في مناطق هامشية ضمن مخططاتها العمرانية بعزل الجزائريين وإبعادهم عن الأحياء الأوروبية.[2]

ج – مرحلة الثورة التحريرية 1954 إلى غاية 1966:

إن انطلاق الثورة التحريرية الجزائرية الكبرى والسياسة الوحشية التي انتهجها المستعمر الفرنسي خاصة ضد سكان الأرياف، من تقتيل وتعذيب واعتقالات وتهجير بالقوة باعتبارهم محتضنو الثورة، كما أن انعدام الأمن هناك، جعل الآلاف من الريفيين يهاجرون بيوتهم نحو المدن أو المراكز الحضرية أو نحو البلدان المجاورة، وكما أن المحتشدات التي أقامها الاستعمار الفرنسي لغرض خنق الثورة، التي كان يجمع فيها سكان الأرياف بعد نسف بيوتهم وقراهم، نمت وتوسعت بعد الاستقلال، ولأن سكانها يميلون إلى الحياة الحضرية نزحوا إلى المدن المجاورة لهم.

فسياسة التجميع السكاني التي طبقتها فرنسا إبان الثورة كان هدفها مراقبة السكان المتشتتين عبر الجبال نحو المراكز الاستيطانية بغية مراقبتهم.

مع بداية الاستقلال عام 1962، عاد حوالي مليون لاجيء من تونس والمغرب فاستوطن ما يقرب 90 % منهم المدن الكبرى والمتوسطة، بينما عاد 10 % فقط إلى قراهم ومداشرهم. من هنا نستخلص أن كل هذه الظروف العصيبة التي مرت بها الجزائر جعلت معدل النمو الحضري يحقق أعلى نسبة له في تاريخ الجزائر، حيث وصل نحو 2.10% والباقي ما زال يقطن الريف ويزاول نشاطاته الفلاحية.[3]

إلى غاية 1966، كانت نسبة الحضر إلى مجموع السكان بالجزائر المستقلة 31.4%، وقد ساهم في النزوح الريفي الكثيف نحو المدن والمراكز العمرانية فشل تطبيق سياسة التسيير الذاتي للقطاع الفلاحي الحكومي، الذي تتواجد مزارعه قرب المراكز العمرانية الكبرى أو المراكز الحضرية كمتيجة (الجزائر العاصمة)، سهول وهران والشلف وسيدي بلعباس، وعين تموشنت، وسهول عتابة وقسنطينة والسهول الخصبة قرب تلمسان وفرندة وتيهرت وسطيف ...،[4]و قد تسبب هذا الفشل أيضا في اتجاه هؤلاء السكان ذوي الأصل الريفي إلى قطاع الخدمات الحضرية، التي يتيح امتيازات وشروط جيدة للعمل والأجور واستقرارهم خاصة بالمدن الكبرى.

---

[1] الديوان الوطني للإحصاء 2008.

[2] بشير التيجاني: مرجع سبق ذكره، ص 20.

[3] المرجع نفسه، ص 20.

[4] بشير التيجاني: مرجع سبق ذكره، ص 21.

II-3- التحضر أثناء الاستقلال :

أ- مرحلة التحضر المحفز غير المقصود (1966 - 1990):

إن الخيارات الاقتصادية الموجهة والسياسات المنتهجة في مختلف الميادين في هذه الفترة، هي التي كانت المحفز الأساسي لتنامي أو تفاقم ظاهرة التحضر في الجزائر؛ فالوسائل المستخدمة لتحقيق خطط التنمية (الخطة الثلاثية الانتقالية 67 - 69)، والمخططات الرباعية والخماسية فيما بعد والبرامج الخاصة بالتخطيط الإقليمي والمحلي، التي شملت عشر ولايات: الواحات، الأوراس، تيزي وزو، تلمسان، سطيف، سعيدة، قسنطينة، الشلف وعنابة، وتطبيق الثورة الزراعية وتأميم الأراضي الفلاحية، والتوجه الصناعي، كان لها الأثر البالغ في هز السكان هزة قوية وجعل الكثيرين منهم يشدون الرحال إلى المدن الكبرى أو المراكز الحضرية، حيث فرص الشغل متاحة في الوحدات الصناعية والتجارية وقطاع البناء، وحياة أفضل من قساوة الريف تاركين أراضيهم الزراعية مهجورة.

أما الثورة الزراعية وإقامة القرى الاشتراكية فكانت أشبه بالسياسة الاستعمارية الفرنسية عند إقامتها للمحتشدات، فقد أحدثت خلل في التركيبة الاجتماعية والعقارية بالريف أتت بمعظم الفلاحين والمزارعين إلى ترك النشاط الزراعي وامتهنوا مهنا حضرية، و750 قرية اشتراكية التي شيدت آنذاك على أراضي خصبة، تحتوي على جميع المزايا الحضرية التي غيرت من طباع الفلاحين وعودتهم على حياة شبه حضرية، وتطورت فيما بعد حيث أصبحت مراكز حضرية إدارية بعيدة عن النشاط الزراعي.

ففي الفترة ما بين (66 -1977) هاجر حوالي 1.7مليون نسمة من سكان الريف إلى المدن بمعدل 100 ألف نسمة في السنة الواحدة، وتراوح معدل نمو السكان الحضر في المدن الجزائرية خاصة الشمالية ما بين 4 و8% سنويا خلال هذه الفترة.[1]

أما التوجه الصناعي الصناعة الثقيلة أو الخفيفة فيما بعد باعتباره المخرج من الخلف، الذي أعطيت له الأهمية والأولوية المطلقة في المخططات الرباعية والخماسية في مجال الاعتمادات المالية، فقد كان له الأثر البالغ في تدعيم ونمو الشبكة الحضرية في الجزائر سواء بالمدن الكبرى أو المتوسطة أو الصغيرة؛ حيث ازداد النمو الحضري بها بشكل كبير نظرا للأعداد الهائلة من السكان القادمين من الريف.

ساهم هذا التوجه في رفع المعدل الحضري خاصة بالمناطق الساحلية بمنها التي أنشئت فيها مركبات ضخمة، كمركب الحديد والصلب الحجار بضواحي عنابة ومركبي البتروكيمياء وتمييع الغاز في كل من سكيكدة، والمحور الصناعي أرزيو وهران بطيوة، والمركبات الصناعية بالجزائر العاصمة وقسنطينة لما تتوقر عليها من عوامل تساعد على قيام الصناعة من طرق وموانئ ومياه وطاقة كهربائية

[1] المرجع نفسة، ص 22.

... الخ، هذا ما أدى بهذه المدن خاصة الساحلية إلى التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية الخصبة (سهول متيجة، وهران وعنابة)، وهذا لتغطية الحاجة إلى السكن والمرافق الحضرية المتزايدة..

نظرا للنمو الديمغرافي السريع والنزوح الريفي، وقع عجز في تلبية رغبات السكان من السكن فظهرت الأحياء القصديرية التي هي ماثلة إلى اليوم حول المدن الكبرى (مدينة قسنطينة، مراكز العبور بالجزائر العاصمة، بوحمرة بعنابة وحول مدينة وهران). أما المدن المتوسطة الحجم سواء الساحلية أو الداخلية التي هي في الأصل مراكز حضرية الأقاليم ذات طابع زراعي كباتنة، قالمة، مستغانم، تيهرت، تبسة، معسكر، تلمسان وسيدي بلعباس وسطيف التي كانت مركز الإنتاج الحبوب، فقد استفادت من مناطق صناعية مهمة، تمنح العمال امتيازات في الأجور جعلت سكان الريف أو هذه الأقاليم الزراعية ينزحون إلى هذه المراكز الحضرية، أو المدن بحثا عن عمل وأجر أكبر وحياة أكثر استقرارا ورفاهية أفضل مما هم عليه.

أما المدن الصغيرة الحجم (5000 نسمة) فهي مدن انتقالية بين المدن المتوسطة والمناطق الريفية وتقوم بدور إداري كمراكز الدوائر وبلديات، استفادت خاصة خلال الثمانينات من وحدات صناعية واستثمارات مهمة، جعل نموها الحضري السنوي ينمو أعلى من معدلات النمو الحضري في الجزائر، حيث تراوح ما بين 4 و5% سنويا، في حين أن نمو المدن الكبرى يقل عن 2.5% والمدن المتوسطة في حدود 3.5% سنويا، هذا النمو المفرط خاصة بسبب الزيادة الطبيعية كان على حساب الأراضي الزراعية الخصبة، والأوساط الريفية المحيطة لأن أغلب هذه المدن تقع في أوساط فلاحية.[1]

مجمل العوامل التي ذكرناها سابقا جعلت نسبة سكان الحضر إلى مجموع السكان تنتقل من 31.4% سنة 1966 إلى 40% سنة 1977، لتصل سنة 1987 إلى 49.7% أي نصف السكان المقيمين بالجزائر أصبحوا حضريين،[2] مع أن الذين يعيشون في مناطق مبعثرة لا يمثلون سوى 20% من مجموع السكان خلال هذه الفترة. والجدول التالي يلخص لنا تطور نسبة سكان الحضر على حساب سكان الريف .

[1] بشير التيجاني: مرجع سبق ذكره، ص 28.
[2] الديوان الوطني للإحصاء 2000.

الجدول رقم (03) : السكان الحضر والريفيين في الجزائر منذ 1886 إلى غاية 2008

	السكـــــــــان			
السنة	الحضر	الريفيون	المجموع	نسبة التحضر
1886	532431	3228606	3752037	%13.9
1906	783090	3937884	4720974	%16.6
1926	1100143	4344218	5444361	%20.1
1931	1247731	4654288	5902019	%21.1
1936	1431513	5078125	6509638	%22
1948	1838152	5948939	7787091	%23.6
1954	2157938	6456766	8614704	%25
1966	3778482	8243518	12022000	%31.4
1977	6686785	10261215	16948000	%40
1987	11444249	11594693	23038942	%49.7
1998	16966937	12133916	29100853	%58.3
2008	22 471 179	11 608 851	34 080 030	%65.94

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، تعدادات السكان والسكن 2008.

شكل رقم (06): قرن من التطور في عدد السكان بين الريف والحضر

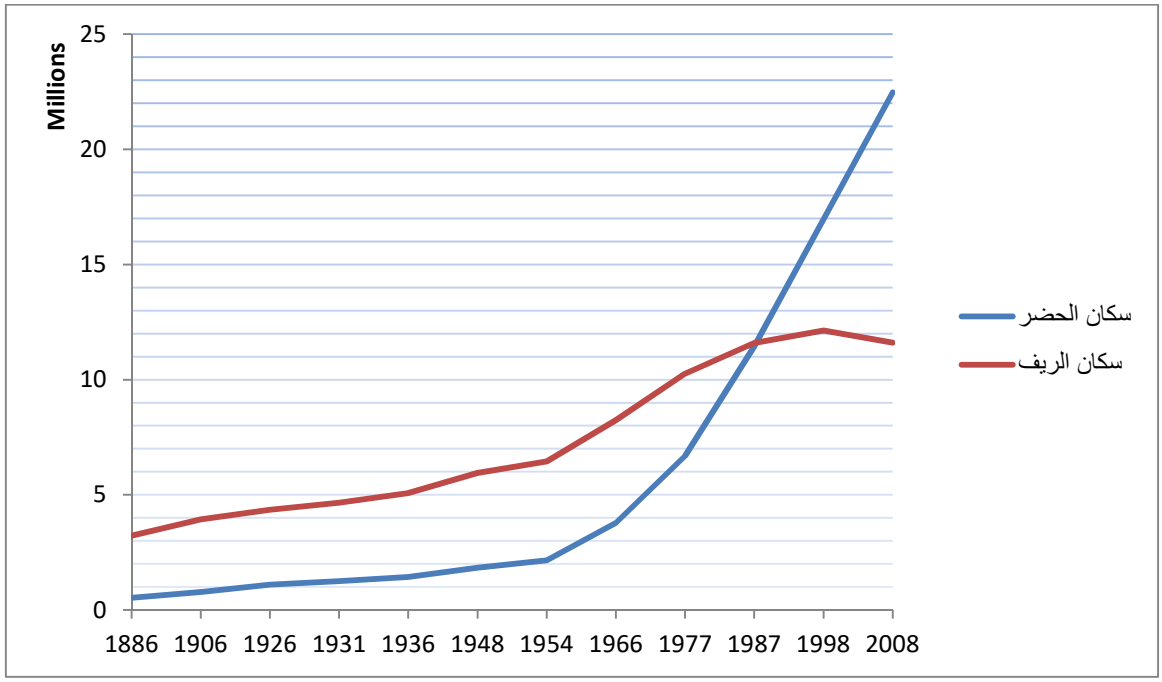

المصدر: معالجة معطيات الديوان الوطني للإحصاء، تعدادات السكان والسكن 2008.

تسمح لنا التعدادات من متابعة تطور سكان الريف والحضر على مدى قرن. منذ عام 1954، حيث تسارع معدل التحضر بشكل حاد؛ وفي عام 1987 كانت النسبة 49.7٪؛ ويمكننا أن نلاحظ أنه

في عام 1990 كان عدد سكان الحضر والريف متوازنين. ففي مدة 5 سنوات، أصبحت الجزائر حضرية في العموم وتتجاوز معدلات المغرب وتونس. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحقائق لم تمنع سكان الريف من الاستمرار في النمو.

ب- مرحلة التحضر الحتمية (بداية التسعينات إلى اليوم):

و حتى نهاية الثمانينات، هناك حالة تشبع على مستوى المدن الجزائرية من جراء النمو الحضري لها، فظهر عجز وعدم كفاية على مستوى الهياكل والتجهيزات الضرورية لتلبية حاجيات السكان من سكن، علاج، تعليم، تكوين،... الخ. الدارس لسكان الجزائر اليوم، يلاحظ أن عددهم زاد بستة ملايين فقط في الفترة ما بين 1987 و1998؛ أي في ظرف 11 سنة انتقل من 23 مليون إلى 29 مليون نسمة نظرا لانخفاض معدل الزيادة الطبيعية؛ حيث انتقل من 3.2% في الفترة (1966-1977) إلى 3.08% في الفترة (1977 -1987) وهو من أعلى المعدلات في العالم، لينخفض في الفترة الأخيرة (1987-1998) إلى 2.16%. لكن رغم ذلك فإن سكان التجمعات الحضرية والمدن يزداد يوما بعد يوم، سواء بالزيادة الطبيعية أو بالهجرة الريفية؛ فمن نسبة 31.4% التي يمثلها السكان الحضر إلى مجموع السكان غداة الاستقلال (1966) إلى 65.94% خلال 2008.

يبدو لنا أن ما يفسر ظاهرة التحضر الحتمية هذه، هو دخول الجزائر منذ التسعينات في حالة الأمن وانخفاض مستوى المعيشة خاصة في المناطق الريفية المعزولة، وكذلك انتهاج سياسة اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية (اللامركزية في التسيير) أي هيمنة القطاع الخاص، ومحدودية استثمارات القطاع العام مع الظروف الدولية من عولمة الاقتصاد وحرية التجارة والانفتاح على العالم، التي جعلت فكرة التجمع والإقامة بالمدن أو المراكز الحضرية ظاهرة حتمية ومطلب وغاية أغلب الجزائريين حاليا ومستقبلا.

III- معالم الظاهرة الحضرية الحالية في الجزائر:

III-1- تراجع وانخفاض السكان المبعثرين مقارنة بالمجتمعون:

للتعرف على مدى الاتجاه نحو ظاهرة التحضر وبروزها، قمنا بتحليل مكونات الديناميكية الحضرية في الجزائر لتكشف عن طبيعة العلاقة بين تطور عدد سكان التجمعات والسكان المبعثرين، فوجدنا بصفة عامة أن السكان المبعثرون في تناقص، حيث انتقل من 5613000 نسمة سنة 1966 إلى 7039000نسمة سنة 1977 ثم بدأ في الانخفاض بداية من تعداد 1987 حيث قدر بـ 6764000نسمة ووصل إلى 4864000نسمة في تعداد 2008، أما السكان المتجمعون فهو في تزايد ففي 1966كانت

نسبتهم تمثل 53.31% وارتفع في 2008 إلى 85.73%، فهذا يدل على أن المدن الجزائرية سجلت معدلات مرتفعة لظاهرة التحضر، حيث تسير بخطى متسارعة، ومما لا شك فيه أن الظروف الأمنية، الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي عاشتها الجزائر ساهمت بشكل كبير على التجمع والاستقرار في مختلف المدن.

جدول رقم (04): تطور السكان حسب التشتت بين 1966-2008

السنوات	عدد السكان بالألف			نسبة السكان المتجمعة
	مناطق متجمعة	مناطق مبعثرة	المجموع	
1966	6409	5613	12022	53.31
1977	9909	7039	16948	58.47
1987	16287	6764	23051	70.66
1998	23698	5403	29101	81.44
2008	29216	4864	34080	85.73

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، تعدادات السكان والسكن 2008.

شكل رقم(07) : مقارنة بين السكان المتجمعين والمبعثرين في الجزائر خلال الفترة (1966-2008)

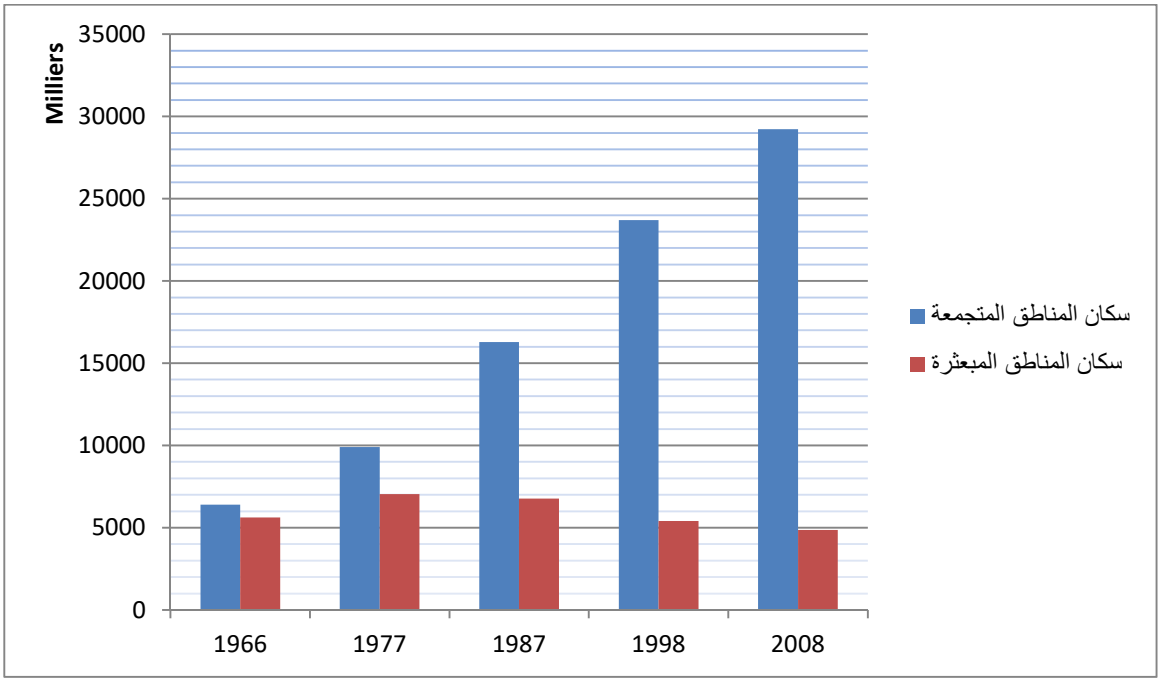

المصدر: معالجة معطيات الديوان الوطني للإحصاء، تعدادات السكان والسكن 2008.

III-2- تصنيف التجمعات الحضرية في الجزائر:

اعتمادا على المعايير المعتمدة للتصنيف في الجزائر؛ نلاحظ تطور في عدد مدن الشبكة الحضرية بالجزائر، هذا التطور جاء كنتيجة حتمية لديناميكية حضرية التي تميزت بها هذه المدن، حيث نلاحظ عملية استقطاب كبيرة لسكان الأرياف بالإضافة للزيادة الطبيعية للسكان، حيث صنفت إلى تجمعات حضرية كبرى(Grandes agglomérations urbaines) و التي تتوفر على أرقى الخدمات كالتعليم الجامعي والمستشفيات المتخصصة وهياكل قاعدية كثيفة كالموانئ والمطارات وإذا أضفنا لها إليها التجمعات الحضرية، الأقل أهمية من الأولى من حيث توافر الخدمات الراقية المحدودة، نلاحظ من خلال الجدول رقم (...) سيطرت هاتين الفئتين، لكنها تعاني من عدة انعكاسات سلبية في جميع الميادين الاقتصادية منها والاجتماعية والمجالية وهذا بسبب ضعف التخطيط الحضري، تليها التجمعات الحضرية المتوسطة جاءت مجاورة للمدن الكبرى(عنابة، قسنطينة، وهران، الجزائر العاصمة) تميزت بمنعدل نمو أعلى من المعدل الوطني، وعليه فنحن متجهون نحو إنشاء مناطق عمرانية واسعة النظاق تستهلك آلافا من الهكتارات العقارية، وتخلق مشاكل عديدة ومتعددة الجوانب حول المدن المتروبولية في الجزائر. أما التجمعات الشبة حضرية فهي ذات إشعاع محلي، تتقدم أدنى الخدمات كالتربية والتعليم والصحة لسكانها وسكان المناطق الريفية القريبة منها.

الجدول رقم (05): تصنيف التجمعات الحضرية اعتمادا على عدد السكان.

عدد السكان (نسمة)	الفئـــات				المجموع
	الحضرية الراقية	الحضرية	المجاورة للمدن	الشبه الحضرية	
أكثر من 100000	33	05	00	00	38
100000-50000	09	31	05	02	47
50000-20000	02	111	24	05	142
20000-10000	04	116	100	18	238
10000-5000(*)	00	84	158	44	286
المجموع	48	347	287	69	751
نسبة سكان الحضر (%)	**06.39**	**46.21**	**38.22**	**09.18**	**100**

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، الشبكة الحضرية لسنة 2008.

(*)رغم أننا ذكرنا سابقا في تعريف المدينة أن العدد الأمثل لتصنيف التجمعات السكانية هو 8000نسمة وقد تم توضيح المؤشرات المعتمد عليها، واعتمدنا على 5000نسمة هو من أجل تسهيل عملية المقارنة العالمية والوطنية التي تعتمد على هذا العدد من السكان في تصنيف التجمعات السكانية.

III-3- تطور التجمعات الحضرية في الجزائر:

التجمعات السكانية هي أولى بوادر قيام الظاهرة الحضرية وأساسها، وكثرة تواجدها يترجمالاتجاه نحو ظاهرة التحضر مستقبلا، فالتجمع السكاني يبدأ في الظهور وإن ساعدته الظروف (الديناميكية الحضرية) ينمو ويتوسع ليصبح مركزا حضريا، وعليه فإن الاتجاه نحو التجمع والسير نحو التسارع في التحضر منذ الاستعمار إلى ما بعد الاستقلال هو الطابع الغالب على كل المدن الجزائرية.

الجدول رقم (06): تطور عدد التجمعات السكانية خلال الفترة 1966-2008

التعداد	فئة أقل من 5000 نسمة	5000-10000	10000-20000	20000-50000	50000-100000	أكثر من 100000	المجموع
1966	1616	84	46	27	10	04	1787
1977	1985	113	73	38	16	08	2233
1987	2962	260	100	93	37	18	3470
1998	3218	409	216	133	51	30	4057
2008	3562	465	257	178	61	40	4563

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، الشبكة الحضرية لسنة 2008.

شكل رقم (08): تطور عدد التجمعات السكانية خلال الفترة 1966-2008

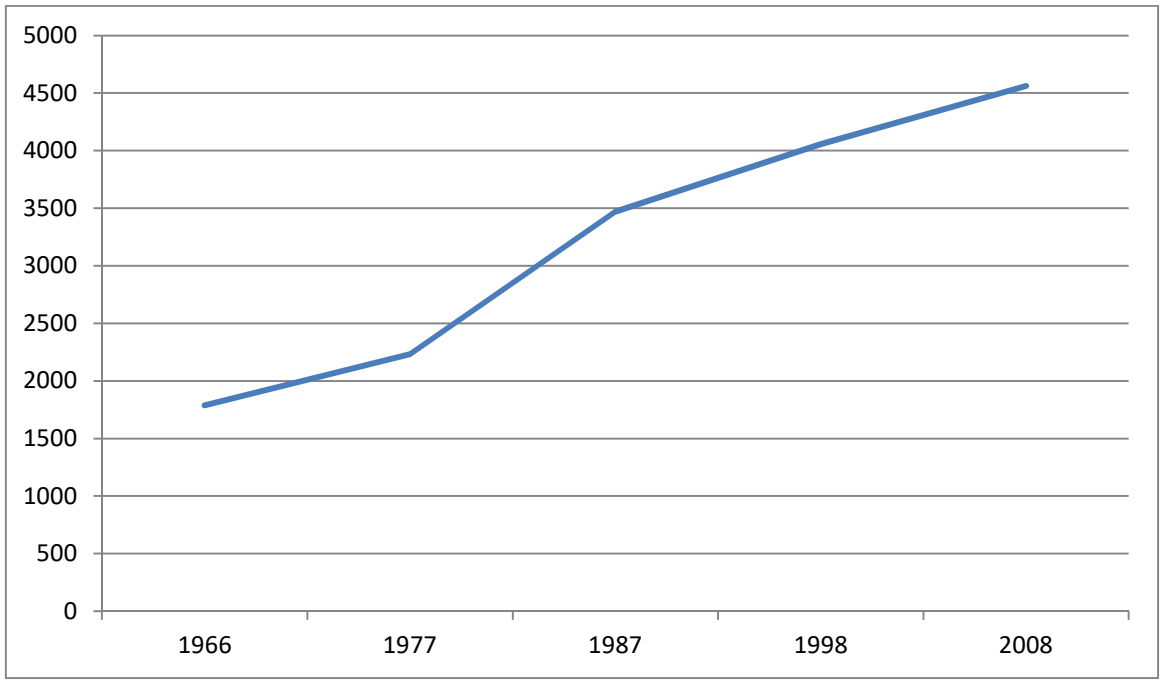

المصدر: معالجة معطيات الديوان الوطني للإحصاء، تعدادات السكان والسكن 2008.

ما يمكن استخلاصه هو أن فكرة التجمع تترسخ لدى الجزائريين يوما بعد يوم، خاصة بعد الظروف الأمنية الصعبة التي شهدتها الجزائر في العشرية الأخيرة والأزمة الاقتصادية، ويعكس ذلك استمرارية

زيادة التجمعات السكانية، حيث أن عددها في 1966 كان 1787 ليصل عام 2008 إلى 4563 تجمعا. تتمثل أغلبها في التجمعات الأقل من 4000 نسمة، رغم أنها زادت بـ 176 تجمعا فقط في سنة 1998 لتصبح 3218 تجمعا سكانيا، إلا أنها تبقى قاعدة عريضة وأساس التجمعات الحضرية بعددها الدال على ذلك. في حين يلاحظ تضاعف التجمعات الحضرية الكبرى من فئة أكثر من 100000نسمة وفئة 50000-100000نسمة؛ حيث انتقل عددها على التوالى من 18 و37 في سنة 1987، ليصل بالترتيب في سنة 2008 إلى 40 و61 تجمعا حضريا. أما الزيادة المذهلة فكانت في التجمعات الحضرية المتوسطة الحجم من فئة 10000 – 20000 نسمة ؛ ففي سنة 1987 كانت 100 تجمعا فقط لتصل إلى 257 تجمعا سنة 2008 بزيادة قدرها 157 تجمعا خلال 21 سنة الماضية، وهذه الأعداد المضاعفة إنما كانت في الأساس عبارة عن تجمعات صغيرة، وبصفة عامة فان الاتجاه نحو التجمع وبالتالي الذهاب إلى التحضر هو السمة الغالبة.

خلاصة الفصل:

نستنتج من خلال معالجة وتحليل الإطار النظري لدراسة الديناميكية الحضرية أنها ظاهرة ليست وليدة الساعة بل قديمة ولها عدة أسباب ودوافع تاريخية، سياسية وأمنية، اقتصادية واجتماعية ساهمت في النمو الحضري للمستوطنات البشرية بوتيرة متسارعة، هذا النمو الحضري يتميز بوجهين، الأول هو زيادة تمركز البشر في المدن أو مراكز التجمعات الحضرية وما يصاحبه من توسع فيزيائي لتلك المدينة أي توسع وامتداد النسيج العمراني، أما الوجه الثاني فهو على نطاق أوسع ويمكن التحدث عن التحضر، أي زيادة أعداد المدن، وهذا نتيجة للزيادة الطبيعية والهجرة والنزوح الريفي فظاهرة التحضر تقوم أساسا على وجود العنصر البشري.

فالشبكة الحضرية الحالية في الجزائر يمكن أن نقول هي نتاج تراكمات حضرية ذات جذور تاريخية تأسست البعض منها من قبل الرومان حيث أسسوا قدر كبير من المدن المتموقعة في أماكنها الحالية، ومع انتشار الإسلام أثريت هذه الشبكة بمدن جديدة، بينما الحياة الحضرية الحقيقية كانت مع الحكم العثماني للجزائر، وفي فترة الاستعمار دعم هذا الأخير الشبكة الحضرية في الجزائر بعدد من المدن الجديدة، بعد الاستقلال تضاعفت نسبة التحضر والإقامة بالمدن، كما كان لسياسات التنمية الوطنية المختلفة القائمة على إرساء عمليات التصنيع، عاملا فعالا في جلب واستقطاب السكان الوافدون وخاصة من الريف الجزائري بصفة عامة حيث تجلت معالم التحضر في تسارع وتيرة النزوح الريفي وتزايد عدد المراكز الحضرية القائمة ونموها.

إن النمو الحضري السريع الذي عرفته المدن الجزائرية يعتبر بحق خرقا لمراحل التحضر. حيث ارتفعت نسبة التحضر على المستوى الوطني من 43,2% عام 1977 إلى أكثر من 58% سنة 1998 ليصل إلى حوالي 65.94% عام 2008. مسببا بذلك أوضاعًا تتسم بعدة اختلالات زادت من حدة عدم التوازن بالبيئة الحضرية.

والسؤال المطروح هنا كيف واجهت الدولة الجزائرية هذه الظاهرة وماهي القوانين والتشريعات التي وضعتها من أجل تسيير هذه الظاهرة؟ وماهي السياسات والأدوات التي سخرتها الدولة من أجل تسيير ظاهرة الديناميكية الحضرية؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

التشريعات، الضوابط القانونية والأدوات المنظمة للديناميكية الحضرية

المبحث الأول: القوانين والتشريعات المنظمة للديناميكية الحضرية

المبحث الثاني: آليات وأدوات التخطيط المنظمة للديناميكية الحضرية

تمهيد:

لقد شهدت السياسة الحضرية الجزائرية عدة تطورات هامة تزامنت مع الديناميكية الحضرية التي عرفها المجال الحضري من تحولات اجتماعية اقتصادية وسياسية، ولذلك فإن التهيئة الحضرية تتطلب وضع استراتيجية شاملة لتنظيم المجال الحضري في الجزائر والتدخل فيه، ويعتبر الإطار التشريعي الهيكل المنظم والعمود الفقري لنجاح تطبيق كل التخصصات بما فيها الديناميكية الحضرية والنمو الحضري في الجزائر، لذلك فهو يشهد دائما حركية وتغيرات مرتبطة دائما بالإطار الزماني والمكاني للمجال الحضري، هدفه الأول هو تحقيق مستوى أرقى لجودة الحياة الحضرية في المدن الجزائرية ومسايرة المدن العالمية، وهذا في إطار مساعي الدولة الرامية منذ الاستقلال لتحقيق الانسجام مع المكونات الحضرية، ولذلك أصدرت جملة من التشريعات والأدوات من فترة إلى أخرى استجابة للظروف والعوامل المتغيرة مع الزمن عبر المجال الوطني.

إن دراسة هذا الفصل تهدف إلى إبراز دور هذه التشريعات والقوانين في تنظيم ظاهرة الديناميكية الحضرية وتحسين إطار الحياة الحضرية، حيث تمت دراسة هذا الفصل من خلال مبحثين.

المبحث الأول: القوانين والتشريعات المنظمة للديناميكية الحضرية والنمو الحضري بالجزائر.

المبحث الثاني: آليات وأدوات التخطيط المنظمة للديناميكية الحضرية والنمو الحضري بالجزائر

قد يبدو اللجوء إلى هذه المقاربة في غير محله أو بالأحرى غير ضروري لكن إذا تمعنا في صميم الإشكالية المطروحة التي اعتمدنا فيها على فرضيات التنظيمات الحضرية الجديدة التي أصبحت تتحكم في العديد من المدن، فهي تصبح ذكرها ضروري لا يمكن الاستغناء عليه.

المبحث الأول: القوانين والتشريعات المنظمة للديناميكية الحضرية

تسعى الجزائر منذ الاستقلال لتحقيق مدينة متناسقة ومنسجمة مع جميع مكوناتها، وهذا بمسايرة الديناميكية الحضرية والنمو الحضري للتجمعات الحضرية وتأطيرها بواسطة جملة من النصوص والقوانين مضبوطة بقواعد تنظيمية. غير لأن هذه القوانين كانت تتغير من فترة زمنية لأخرى استجابة للظروف والعوامل المتغيرة.

أولا: استمرار العمل بالتشريعات الفرنسية بعد الاستقلال مباشرة:

بعد حصول الجزائر على استقلالها في 05 جويلية 1962، صدر أمر رقم 157/62 المؤرخ في 1962/12/31، الذي ينص على مواصلة العمل بالقوانين الفرنسية، السائدة باستثناء ما يتعارض مع السيادة الوطنية، أو يشمل قواعد التمييز العصري، وبذلك تم الاستمرار في العمل بالمرسوم الفرنسي الصادر في 1958/12/31، حتى سنة 1974 أين بدأت ظهور تشريعات جديدة للجزائر المستقلة تنظم وتتحكم في التهيئة والتعمير، سنحاول التطرق لها بالدراسة النظرية والتحليل.

ثانيا: ظهور تشريعات جديدة للجزائر المستقلة:

1- قانون الاحتياطات العقارية البلدية:

وهو الأمر رقم 26/74 المؤرخ في 20 فيفري 1974[1] والمتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات، وقد جاء هذا القانون كأول تشريع للجزائر المستقلة في ميدان التهيئة والتعمير، وينص هذا القانون عل تكوين احتياطات عقارية للبلدية، والتي تتكون من أراضي من كل نوع أو من أراضي تابعة لأملاك الدولة، أو الجماعات المحلية، أو الأفراد، كما تحدد المنطقة العمرانية بموجب المخطط العمراني، المعد من قبل المجلس الشعبي البلدي، طبقا لأحكام المادة 156 من القانون البلدي، كما يمكن أن يجتمع المجلس الشعبي البلدي لإعداد المخطط العمراني عندما يتطلب ذلك، كما تدرج الأراضي المبنية ضمن الاحتياطات العقارية، وهي كالآتي:

- الأراضي التابعة لأملاك الدولة.
- الأراضي التابعة للجماعات المحلية.
- الأراضي التابعة لمزارع التسيير الذاتي الفلاحي.
- الأراضي الممنوحة للتعاونيات الفلاحية لقدماء المجاهدين.
- الأراضي الموهوبة لصندوق الوطني للثورة الزراعية.

1- الجريدة الرسمية / العدد 291 الصادرة بتاريخ 20 فيفري 1974.

وتضم كذلك كل أنواع الأراضي التي يملكها الأفراد، والتي تقع داخل المحيط العمراني، تخصص لسد الحاجيات العائلية، لمالكيها، فيما يخص البناء، والمساحات الزائدة تدرج ضمن الاحتياطات العقارية البلدية، والأراضي المحتفظ بها من قبل مالكيها لا يمكن نقل ملكيتها، بأي كيفية كانت، إلا لصالح البلدية المعنية.

1-1- تطبيق الأمر رقم 26/74:

لتطبيق الأمر 26/74 المتعلق بالاحتياطات العقارية للبلدية، صدر المرسوم رقم 103/75 المؤرخ في 27 أوت 1975[1]، جاء مضمونه كما يلي:

تحدد المساحة المتعلقة بالتعمير بموجب مخطط التعمير، وفي حالة عدم وجود هذا المخطط، توضع مساحة مؤقتة من طرف المجلس الشعبي البلدي، بمساعدة لجنة تقنية، وإذا اقتضى الأمر يجتمع المجلس البلدي الموسع لذلك، كما يتم تحديد المساحة المتعلقة بالتعمير، والاستعمال المعقول للأراضي كالأتي:

- حفظ الأراضي الصالحة للزراعة.
- تحديد المساحة الضرورية على أساس ثلاث (03) عناصر:
  - ✓ الزيادة التقديرية لعدد السكان.
  - ✓ ضرورة البناء المرتفع.
  - ✓ المساحة الموحدة الحتمية لكل ساكن، والمحددة تبعا للموقع الجغرافي والتضاريس، والقيمة العقارية للأراضي، وأهمية محيط الدائرة الحضرية.
- تنظيم السكن في وحدات متلازمة، وذات نسق تدرجي ومجهزة.
- وحدات الجوار من 2500 إلى 5000 ساكن.
- الاحتفاظ بمجازات المرور المتعلقة بالهياكل الأساسية لشبكة الطرق، والشبكات المختلفة.
- الاحتفاظ بالمساحات الضرورية للنشاطات الصناعية.

هذا المرسوم جاء لوضع الأطر التقنية والعملية لتطبيق الأمر رقم 26/74[2] المتعلق بالاحتياطات العقارية للبلدية، وبالتالي وضع جميع التدابير اللازمة تطبيقه حسب نوعية الأراضي والمحيط العمراني الذي ستطبق فيه هذه التدابير، وكخطة أولى للتشريعات في مجال البناء والتعمير، يمكن القول أن هذا المرسوم كان بداية جيدة لوضع رؤية واضحة للبناء والتعمير في الجزائر المستقلة.

2- الجريدة الرسمية/ العدد 923 الصادرة بتاريخ 27 أوت 1975.

1 - مرجع سابق

وبصفة عامة يعتبر الأمر (26/74) على الرغم من أهمية فيما يتعلق بتوفير العقار لصالح البلديات، ولتوفير الأوعية العقارية للبناء والتعمير، إلا أنه جاء ببعض النقائص والسلبيات، أهمها هو استحواذ الدولة على العقارات بكل أنواعها على تراب البلدية، مما قلص من حرية الخواص في التصرف في ممتلكاتهم، رغم حيازتهم لعقود الملكية، وبالتالي أصبح هذا الأمر يشكل عائق وحاجز للملاك داخل البلدية في التصرف في البيع لممتلكاتهم العقارية، إضافة إلى ذلك رغم أن هذا القانون مكن البلديات من توقيع مختلف برامجها، وتكوين حافظاتها العقارية، غير أن التطبيق السيئ له نتج عنه عدة نتائج سلبية على المجال الحضري، أهمها:

- تبذير الأراضي الحضرية والفلاحية.
- تخفيض قيمة الأراضي القابلة للتعمير.
- انتشار المساكن الوقفية، وعديمة الجمال الحضري.

أمام هذه الوضعية وجد المشرع نفسه ملزما بإلغاء الأمر وتحديد سياسة جديدة، والمتمثلة في إصدار قانون جديد، بغية تنظيم الإصلاحات الكلية للاقتصاد الوطني بصفة عامة، ومقاربة جديدة إلى مسألة العقار فيما يخص كيفيات تدخل الدولة، الجماعات المحلية والخواص.

2- ظهور تشريعات للتحكم في رخصة البناء والتجزئة:

بعد الاستقلال عرفت الجزائر، نمو ديموغرافي وحضري، كانت نتيجته ظهور توسعات سكنية وبناء فوضوي خاصة على أطراف المدن الكبير، ومن أهم الأسباب الرئيسة، سياسة التصنيع المصنع التي انتهجتها الدولة في تلك الفترة، والتي خصت المدن الكبرى، مما جعلها مستقطبة للسكان من المناطق المحيطة والريفية، ضف إلى ذلك عدم التكفل الجيدة بسكان الأرياف، أنتج موجة نزوح كبيرة نحو المدن، تمثلت مظاهرها في بناءات فوضوية لا تستجيب للمقاييس العمرانية، وتشوه الوجه العام للنسيج الحضري، ناهيك عن تبعاتها على مستوى استهلاك الأراضي والتسيب في سوق العقار.

في هذه الفترة كان التشريع الفرنسي لازال العمل به ساريا، لكن الظروف والوضعية تغيرت، حيث أصبح هذا التشريع لا يساير التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري، فكان لزاما وضع تشريعات جديدة تتماشى مع هذه الأوضاع، كانت بدايتها بصدور الأمر رقم 67/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 [1]، المتعلق برخصة البناء، ورخصة التجزئة، وهو أول نص تشريعي تصدره الدولة الجزائرية المستقلة في هذا المجال، حيث حاول المشرع التدخل وعلاج المسائل المتعلقة بالبناء، تلى هذا الأمر القانون رقم 02/82

1 – الجريدة الرسمية/ العدد 83 الصادرة بتاريخ 17 أكتوبر 1975.

المؤرخ في 06 فيفري 1982 [1]، والمتعلق برخصة البناء ورخصة التجزئة، والذي ألغى جميع الأحكام القانونية المخالفة له.

وبصدور هذين التشريعين، ظهر جليا أن الدولة بدأت في وضع آليات للتحكم في الجانب التقني للبناء والتعمير، من خلال أداتين هامتين في هذه المجال (رخصة البناء، رخصة التجزئة)، وبالتالي مراقبة كل أشكا البناء، والمحافظة على الأوعية العقارية، والتحكم أكثر في إنتاج النسيج العمراني.

3- قانون الترقية العقارية:

هو القانون رقم 07/86 المؤرخ في 04 مارس 1986[2]، المتعلق بالترقية العقارية، ويعتبر أول تشريع يخص الترقية العقارية في الجزائر، حيث بدأت بوادر قفزة نوعية في مجال الترقية العقارية، حيث بفتح الباب أمام الخواص لإنجاز سكنات للبيع، حيث كانت الدولة هي المتدخل الوحيد في سوق السكن، والمواطن لا يبذل أي جهد للحصول على سكن، ويتكل على الدولة لتقدم له هذا الأخير، والترقية العقارية لها دور كبير في إنتاج السكن وتمويله، للقضاء على الطلب المتزايد عليه، لكن أمام هذه الوضعية، وفي بداية الثمانيات بدأت تظهر سياسة جديدة في مجال الترقية العقارية، وهي بداية واعدة لسوق عقارية، حيث أعطيت فرصة للخواص من اجل إنجاز سكنات وبيعها، لكن هذه المبادرة واجهتها عراقيل كبيرة، أدت إلى عدم تطور الترقية العقارية، لكن هذا القانون حكم عليه بالفشل، لأنه لم يحق النتائج المرجوة منه، وهي القضاء ولو جزئيا على أزمة السكن، في ظل النظام الاشتراكي آنذاك، حيث هيمنت السلطات العمومية على كل شيء في ميدان السكن، ولأن الترقية العقارية لابد ان يكون لها تأطير تشريعي واضح، وفي مناخ سياسي واقتصادي متفتح.

ومالا لاشك فيه ان الفترة التي أعقبت صدور هذا القانون، والمتمثلة في التحولات الجذرية، والتي مست نظام التسيير وبداية تخلي الدولة عن التسيير المركزي، وفتح المجال أمام الخواص، خاصة بعد صدور دستور سنة 1989، عجل بفشل هذا القانون على ضوء المعطيات الجديدة التي أفرزتها هذه التحولات، وهذا ما سنتطرق إلية في العنصر المقبل.

ثالثا: التشريعات العمرانية بعد صدور دستور 1989:

تعتبر هذه الفترة مفصلية في تاريخ الجزائر المستقلة، حيث تحول النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، ولم يكن ميدان البناء والتعمير في منأى عن هذه التحولات، حيث تأثرت بالنظام الجديد، وكان انعكاس هذا النظام الجديد كبير على التشريعات التي تخص البناء والتعمير، ولعل أبرزها في بداية

1- الجريدة الرسمية/ العدد 05 الصادرة بتاريخ 09 فيفري 1982.

2- الجريدة الرسمية/ العدد 351 الصادرة بتاريخ 05 مارس 1982.

التسعينات، وفي ظل هذه الإصلاحات العامة، التي شرع فيها تطبيقا لدستور 1989، ظهور جملة من تشريعات في مجال التهيئة والتعمير، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- قانون التوجيه العقاري:

وهو القانون رقم 25/90 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 [1]، يتضمن التوجيه العقاري، ويعتبر هذا القانون نقطة تحول في تاريخ التشريع الجزائري، حيث وضع القطيعة مع نظام أحادي السلطة، عن طريق التأكيد على حق الملكية الفردية، وتكريس مبدأ تحرير المبادرات، ودخول فاعلين جدد في ميدان العقار، سواء من القطاع العام، أو القطاع الخاص.

تعرف الأملاك العقارية في مفهوم هذا القانون، على أنها الأراضي أو الثروات العقارية غير المبينة، ويحدد هذا القانون الأراضي الفلاحية، والأراضي ذات الوجهة الفلاحية، والأراضي الغابية، والأراضي ذات الوجهة الغابية، والمساحات الحلفائية، والأراضي الصحراوية، كما يتطرق هذا القانون إلى الأراضي العامرة، والأراضي القابلة للتعمير، وكذلك حماية المساحات والمواقع المحمية، كما صنف هذا القانون الأملاك العقارية إلى ما يلي:

- الأملاك الوطنية.
- أملاك الخواص، أو الأملاك الخاصة.
- الأملاك الوقفية.

وقد جاء هذا القانون بعدة إجراءات وتدابير تخص العقار والأراضي تتمثل في:

- ولا يمكن إنجاز أي منشأة أو بنايات داخل المستثمرات الفلاحية الواقعة في أراضي خصبة جدا، إلى بعد الحصول على رخصة، وهنا تجدر الإشارة إلى البنايات ذات الاستعمال في الأراضي الخصبة، تبقى خاضعة لتسليم رخصة.
- كما أن تحويل أي أرض فلاحية خصبة جدا، أو خصبة إلى صنف الأراضي القابلة للتعمير وفق ما يقتضيه القانون.
- البلدية ملزمة بأن تقوم بجرد عام لكل الأملاك العقارية، الواقعة على ترابها، بما في ذلك الأملاك العقارية التابعة للدولة والجماعات المحلية، وهذا بتعيين وتعريف ملاكها، أو حائزيها أو شاغليها.
- تصفى الوضعية القانونية التي تنطبق على العقارات المعنية بشهادة الحيازة، التي أسسها هذا القانون بمناسبة أشغال إعداد مسح الأراضي العام.

1- الجريدة الرسمية/ العدد 49 الصادرة بتاريخ 18 نوفمبر 1990.

- تشجيع المستثمرين للأراضي الفلاحية الخصبة إلى استغلالها وإلا التعرض لعقوبات كما يتضمنه هذا القانون.
- كما تحدد أدوات التهيئة والتعمير الأراضي العامرة والقابلة للتعمير.
- كما تلغى أحكام الأمر رقم 26/74 المؤرخ في 20 فيفري 1974 [1]، ابتداء من تاريخ انتهاء عمليات تطبيق المادة 86، وتلغى كل الأحكام المخالفة لهذا القانون.

يعتبر هذا القانون بداية لتحرير السوق العقارية في الجزائر، كما انه جاء لتنظيم البناء والتعمير والمحافظة وحماية الأراضي الفلاحية من كل أشكال الاستغلال غير القانوني والفوضوي.

2- قانون التهيئة والتعمير:

وهو القانون رقم 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 [2]، المتعلق بالتهيئة والتعمير، ويعتبر أول تشريع يخص تنظيم عمليات التهيئة والتعمير، يهدف إلى تحديد القواعد العامة الرامية إلى إنتاج الأراضي القابلة للتعمير، تكوينها وتحويلها في إطار التسيير الاقتصادي، والذي أسس لبداية مرحلة جديدة وحاسمة لتطبيق توجه جديد في ميدان النشاط العمراني، كما وضع آليات وقواعد للرقابة، وأدوات التهيئة والتعمير، لكن الظروف العامة السيئة في سنوات التسعينات التي عاشتها الجزائر كانت حجرة عثر أمام تطبيق السياسة العمرانية الجديدة، لأنها أفرزت تعقيدات كبيرة، وهذا ما أدى لعدم التقيد بقواعد البناء، وممارسة الرقابة البعدية، من أجل وضع حد لظاهرة البناءات الفوضوية، وللاستعمال اللاعقلاني للأراضي، وسد الثغرات والنقائص الموجودة في التشريعات السابقة في ميدان التهيئة والتعمير، وذلك لوضع حد لظهور الوضعيات غير القانونية، بوضع تنظيم أكثر فعالية، يحدد قواعد شغل العقار الحضري، والتوسع العمراني، وكذا الجهات المؤهلة لممارسة الرقابة للمخالفات العمرانية، بفرض عقوبات جزائية، وكذلك حماية المساحات والمواقع المحمية.

2-1- تطبيق قانون التهيئة والتعمير:

من المعروف أن تطبيق أي قانون لابد من صدور مراسيم تنفيذية، حتى يتسنى وضع آليات عملية لتنفيذ مواد القانون، وبالنسبة لقانون التهيئة والتعمير، فقد تبعه جملة من المراسيم يمكن حصرها في:

أ- المرسوم التنفيذي 175/91:

وهو المرسوم الصادر في 28 ماي 1991 [3]، يحدد القواعد العامة للتهيئة والتعمير، ويوضح بدقة القواعد العامة للأراضي العمرانية، والمقاييس الواجب اعتمادها كحد أدنى من الضوابط.

1- مرجع سابق

2 - الجريدة الرسمية/ العدد 52 الصادرة بتاريخ 02 ديسمبر 1990.

3- الجريدة الرسمية/ العدد 26 الصادرة بتاريخ 01 جوان 1991.

ب- المرسوم التنفيذي 176/91:

صدر في 28 ماي 1991 [1]، يحدد كيفيات تحضير شهادات التعمير، ورخصة التجزئة وشهادة التقسيم، ورخصة البناء، وشهادة المطابقة، ورخصة الهدم وتسليم ذلك.

ت-المرسوم التنفيذي 177/91:

صدر في 28 ماي 1991 [2]، ويتعلق بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وهو أداة التخطيط المجالي والتسيير الحضري، يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية المعنية، أو البلديات المعنية، آخذين بعين الاعتبار تصاميم التهيئة، ومخططات التنمية، ويضبط الصيغ المرجعية لمخططات شغل الأراضي.

- يحدد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير التخصيص العام للأراضي، في كل تراب البلدية، أو مجموعة من البلديات حسب القطاع.
- يحدد توسع المباني السكنية وتمركز المصالح، والنشاطات وطبيعة وموقع التجهيزات الكبرى، والهياكل الأساسية.
- يحدد مناطق التدخل في الأنسجة الحضرية، والمناطق الواجب حمايتها.
- يقسم المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المنطقة التي يتعلق بها، إلى قطاعات محددة كما يلي:
  - القطاعات المعمرة.
  - القطاعات المبرمجة للتعمير.
  - قطاعات التعمير المستقبلية.
  - القطاعات غير القابلة للتعمير.

ث-المرسوم التنفيذي 178/91:

صدر في 28 ماي 1991 [3]، ويتعلق بمخطط شغل الأراضي، وهو مخطط يغطي جزء من تراب البلدية، يحدد بالتفصيل في إطار توجهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وحقوق استخدام الأرض والبناء، ويدقق الضوابط والمواصفات المتعلقة بالشكل الحضري، والتنظيم وحقوق البناء، ويحدد الكمية الدنيا والقصوى للكثافة البنائية، وأنماط البنايات المسموح بها، واستعمالاتها، كما يضبط القواعد المتعلقة

1- الجريدة الرسمية/ العدد 26 الصادرة بتاريخ 01 جوان 1991.

2- الجريدة الرسمية/ العدد 26 الصادرة بتاريخ 01 جوان 1991.

3- الجريدة الرسمية/ العدد 26 الصادرة بتاريخ 01 جوان 1991.

بالمظهر الخارجي للبنايات، ويحدد المساحات العمومية والخضراء، ومواقع إنشاء المرافق العمومية، ذات المصلحة العامة.

عمل قانون 29/90 نظريا على وضع نظام قانوني يحمل في طياته نوع من الإصلاح هدفه التحكم في مختلف عمليات التهيئة الحضرية، ومراقبة توسع التجمعات الحضرية.

3- قانون الأملاك الوطنية:

صدر هذا القانون تحت رقم 30/90 بتاريخ 01 ديسمبر 1990[1]، يتضمن قانون الأملاك الوطنية، الذي يحدد ويعرف الأملاك الوطنية، ويبين أقسامها، وكيفيات تكوينها وتسييرها، ليليه المرسوم التنفيذي رقم 454/91 المؤرخ في 18 نوفمبر 1991، الذي يحدد شروط إدارة الأملاك العامة والخاصة التابعة للدولة، وتسييرها ويضبط كيفيات ذلك.

هذا القانون أبرز دور الدولة في التحكم والسيطرة على ممتلكاتها، لأنها تعتبر المصدر الأساسي لإيراداتها، وهذا باستغلالها واستثمارها، لأن بعد استقلال الجزائر لم يكن موجود قانون يضبط هذه الأملاك الوطنية، حيث كانت تسير في هذه الفترة إلى 1984 استنادا إلى الأمر المؤرخ في 13 أفريل 1943 (في العهد الاستعماري)، لكنه لم يتماشى مع النظام الاشتراكي السائد آنذاك (الجزائر المستقلة)، حيث ظهر القانون رقم 16/84 المؤرخ في 30 جوان 1984، المتضمن قانون الأملاك، هذه الدولة تتحكم فيها الدولة كمسير وحيد، وجاء في دستور 1989، خاصة المادة 17 منه، التي تنص على أن الأملاك الوطنية تنقسم إلى أملاك عامة وخاصة، وبعدها دخلت الجزائر في عهد إصلاحات جديدة سياسية، اقتصادية.

1- الجريدة الرسمية/ العدد 52 الصادرة بتاريخ 02 ديسمبر 1990.

شكل رقم (09): مخطط توضيحي لتطبيق قانون التهيئة

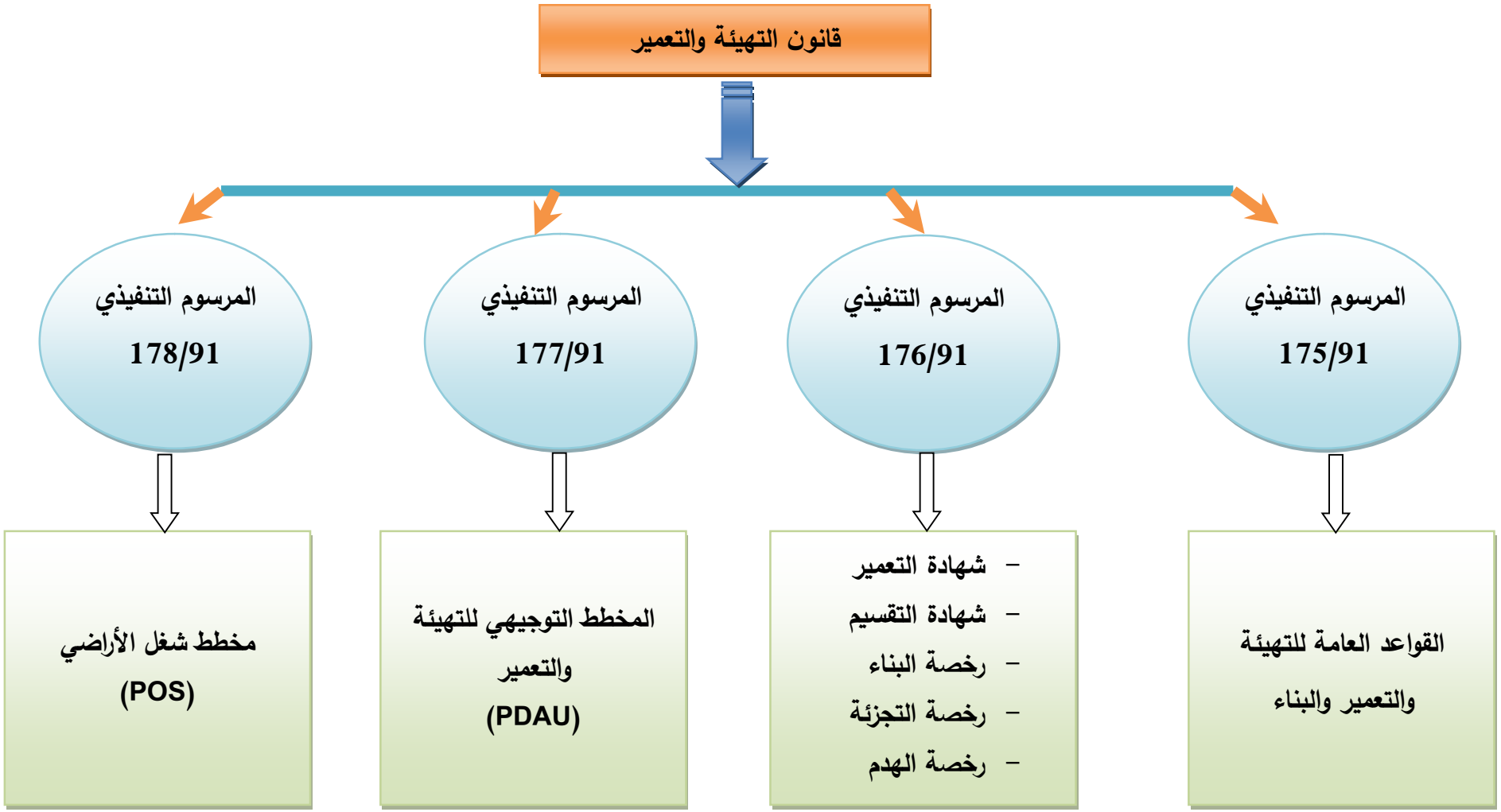

4- المرسوم التشريعي المتعلق بالنشاط العقاري:

وهو المرسوم التشريعي رقم 03/93، المؤرخ في 01 مارس 1993 [1]، يتعلق بالنشاط العقاري، يتضمن توسيع الترقية العقارية، وإعطائها نظرة جديدة، ويحدد الإطار العام المتعلق بالنشاط العقاري، ويتطرق في فصله الأول إلى وضع تعريف محدد للترقية العقارية، حيث عرفها على أنها هي "**يشتمل النشاط العقاري على مجموع الأعمال التي تساهم في إنجاز أو تجديد الأملاك العقارية المخصصة للبيع، أو الإيجار، أو تلبية حاجات خاصة، كما يمكن أن تكون الأملاك العقارية المعنية محال ذات الاستعمال السكني، أو محال مخصصة لإيواء نشاط حرفي أو صناعي أو حرفي**".

ويعد المتعاملون في الترقية العقارية تجارا، باستثناء الذين يقومون بعمليات في الترقية العقارية، لتلبية حاجاتهم الخاصة، أو حاجات المشاركين في ذلك، أما في فصله الثاني فتحدد علاقة المتعامل في الترقية العقارية، أن يطلب من المهندسين المعماريين والمقاولين المكلفين بإنجاز المنشآت شهادة تأمين تحملهم المسؤولية المدنية العشرية، المنصوص عليها في القانون المدني، تبلغ نسخة التأمين إلى المشترين، يوم حيازة ملكية البناية، كأقصى أجل، وإن لم يكن ذلك يحم المتعامل في الترقية العقارية المسؤولية المدنية، زيادة على الأحكام التي ينص عليها القانون في هذا المجال، كما يمكن للمتعامل في الترقية العقارية، أن يبيع لأحد المشترين، بناية أو جزء من بناية قبل إتمام الإنجاز، شريطة تقديم ضمانات تقنية ومالية كافية، وتستكمل عملية المعاملة التجارية بعقد بيع بناء على التصاميم.

5- المرسوم التشريعي المتعلق بالإنتاج المعماري:

صدر هذا المرسوم تحت رقم 07/94، بتاريخ 18 ماي 1994 [2]، يتعلق بشروط الإنتاج المعماري، وممارسة مهنة المهندس المعماري، يحدد إطار الإنتاج المعماري، وينص على قواعد تنظيم مهنة المهندس المعماري وممارستها، ويرمي زيادة على ذلك إلى ترقية الهندسة المعمارية وحماية التراث الحضري، والمحيط المبني، والمحافظة عليها، كما عرف الهندسة المعمارية بأنها "**التعبير عن مجموعة من المعارف والمهارات المجتمعة في فن البناء، كما هي انبعاث لثقافة ما وترجمة لها**"، ويبرز هذا المرسوم الدور الهام المسند إلى المهندس المعماري، والصلاحيات الموكلة إليه في تنفيذ مشاريع البناء، كما عرف هذا المرسوم المتدخلون في الهندسة المعمارية كما يلي:

- **صاحب المشروع:** حسب هذا المرسوم التشريعي كل شخص طبيعي أو معنوي، يتحمل بنفسه تكليف من ينجز أو يحول بناء ما يقع على قطعة أرضية، يكون مالكا لها، أو يكون حائز حقوق

1- الجريدة الرسمية/ العدد 14 الصادرة بتاريخ 03 مارس 1993.

2- الجريدة الرسمية/ العدد 32 الصادرة بتاريخ 25 ماي 1994.

البناء عليها، طبقا للتنظيم والتشريع المعمول بهما. ويقصد بصاحب المشروع "المنتدب" بهذا المرسوم كل شخص طبيعي أو معنوي يفوضه صاحي المشروع قانونا للقيام بإنجاز بناء أو تحويله.

- **صاحب العمل:** في الهندسة المعماري كل مهندس معماري معتمد يتولى تصور إنجاز البناء ومتابعته.

كما يتم تحديد العلاقات بين صاحب المشروع وصاحي المشروع المنتدب وصاحب العمل بموجب عقد يبرم حسب الأشكال المطلوبة.

إن صاحب المشروع لا يمكنه إجراء أي تغيير على الدراسة التي أنجزها المهندس المعماري، وفق عقد بينهما إلا بالموافقة القبلية لهذا المهندس المعماري، كما نص هذا المرسوم على التسجيل الإجباري في الجدول الوطني للمهندسين المعماريين، حتى يسمح لهم بممارسة مهنة المهندس المعماري، وتصور كل مشاريع الهندسة المعمارية، وهذا طبعا لأدائهم للقسم، كما يضبط الحقوق والواجبات لممارسة هذه المهنة، أو التي تتعارض مع ممارسة مهنة المهندس المعماري، كما ينص نص في هذا المرسوم التشريعي تنظيم نقابي يحمي ويدافع على مصالح المهندسين المعماريين، وتسند كذلك إلى المهندس المعماري، مهنة المحافظة على التراث المعماري، وكذلك حماية المحيط المبني، والحفاظ عليه.

بالإضافة إلى تسليط عقوبات في حق المهندس المعماري في حالة المساس بالأحكام التشريعية، المطبقة في نطاق مسؤولية المهندس المعماري، والقواعد المطبقة على المهنة المنظمة.

كما أن هذا المرسوم التشريعي حدد مخالفة قواعد الهندسة المعمارية والتعمير وعقوبتها، يعاين المخالفات للتشريع والتنظيم في ميدان الهندسة المعمارية والتعمير الأعوان المؤهلون لهذا الغرض، أثناء إنجاز الأشغال، أو بعد إتمامها طبقا للمادة 51 منه، وتتمثل العقوبات فيما يلي:

- تشييد بناية دون رخصة بناء.
- تشييد بناية لا تطابق مواصفات رخصة البناء.
- عدم القيام بإجراءات التصريح والإشهار.

6- أمر معدل ومتمم للقانون رقم 25/90 المتضمن التوجيه العقاري

جاء هذا الأمر معدل ومتمم للقانون رقم 25/90 تحت رقم 26/95 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995 [1]، والمتضمن التوجيه العقاري، حيث أقر هذا الأمر ما يلي:

1- الجريدة الرسمية/ العدد 55 الصادرة بتاريخ 27 سبتمبر 1995.

- إلغاء الثورة الزراعية، وإعطاء حقوق الملكية للأشخاص الطبيعيين ذو الجنسية الجزائرية، والذين أممت أراضيهم، وأن الأراضي لا تكون قد فقدت طابعها الفلاحي، وفي حالة العكس يتم تعويض الملاك، نقديا أو عينيا، بشرط أن لا يكون الملاك الأصليين قد استفادوا من أراضي في إطار 87-19 المؤرخ في 08 ديسمبر 1987، والمتضمن ضبط استغلال الأراضي الفلاحية.

ومنه فإن الدولة عازمة على تصفية ملف الثورة الزراعية، وإعطاء الملاك الأصليين أراضيهم أو تعويضهم وفق ما يقتضيه القانون، وهنا تشجيع للملكية الخاصة وتحرير السوق العقارية، ولكن الدولة تبقى مالكة لأراضي العرش والبلديات المدمجة ضمن الصندوق الوطني للثورة الزراعية، ولكن عند منح الأراضي للملاك الأصليين، يجب أن لا يكون لهم سلوك غير مشرف إبان ثورة التحرير الوطني، وتدمج الأراضي التي لم تسترجع طبقا لأحكام هذا الأمر ضمن الأملاك الخاصة للدولة.

رابعا: التشريعات العمرانية بعد سنة 1999:

بدأت تظهر بعد سنة 1999 بوادر انفراج الأزمة الأمنية والسياسية في الجزائر، ومع هذه الأوضاع الجديدة، كان لزاما مواكبة هذه الأوضاع بسياسات وقوانين تتماشى والنظرة الجديدة في سياق تحسين كل جوانب الحياة بما فيها الجانب العمراني، وعليه وضعت تشريعات وقوانين جديدة في مجال البناء والتعمير، الغرض منها الاستجابة للطلب المتزايد على السكن من جهة، وتطوير النسيج الحضري من جهة ثانية، سنتطرق إليها في هذا العنصر.

1- القانون المعدل والمتمم لقانون التهيئة والتعمير:

جاء هذا القانون معدلا ومتما للقانون رقم 29/90، حيث صدر في 14 أوت 2004 تحت رقم 05/04 [1]، ويهدف إلى تعديل أحكام مواد قانون التهيئة والتعمير 29/90، وجاءت هذه التعديلات كما يلي:

- جاء في المادة الرابعة منه انه لا تكون قابلة للبناء إلا القطع الأرضية التي:
  - ✓ مراعاة الاقتصاد الحضري، عندما تكون هذه القطع داخل الأجزاء المعمرة للبلدية.
  - ✓ تكون في الحدود المتلائمة مع القابلية للاستخدامات الفلاحية، إذا كانت ضمن الأراضي الفلاحية.
  - ✓ تكون في الحدود المتلائمة مع أهداف المحافظة على التوازنات البيئية، عندما تكون موجودة في مواقع طبيعية.

1- الجريدة الرسمية/ العدد 51 الصادرة بتاريخ 15 أوت 2004.

- ✓ تكون في الحدود المتلائمة، مع ضرورة حماية المعالم الأثرية والثقافية.
- ✓ تكون غير معرضة مباشرة للأخطار الناتجة عن الكوارث الطبيعية والتكنولوجية.

حيث أن المشرع تفطن إلى الثغرات التي كانت موجودة في قانون 29/90، وحاول استدراك ذلك عبر مواد قانونية تحدد الوجهة الجديدة، والرؤية الصائبة لمختلف الثغرات التي سجلت في القانون السالف الذكر، كما يستفيد كل مسكن معد للسكن من مصدر للمياه الصالحة للشرب، وجهاز لصرف المياه.

- كما يتم إعداد مشاريع البناء الخاضعة لرخصة البناء من طرف مهندس معماري، ومهندس معتمدين في إطار عقد تسيير المشروع.
- كما حدد الأشخاص المكلفين بالبحث ومعاينة مخالفات أحكام هذا القانون، علاوة على ضباط وأعوان الشرطة القضائية، كل من:
  - ✓ مفتش التعمير.
  - ✓ أعوان البلدية المكلفين بالتعمير.
  - ✓ موظفي إدارة التعمير والهندسة المعمارية.

2- قانون رقم 06/04 يتضمن إلغاء بعض أحكام المرسوم التشريعي 07/94:

صدر بتاريخ 14 أوت 2004 تحت رقم 06/04 [1]، تضمن إلغاء بعض أحكام المرسوم التشريعي 07/94 الصادر في 18 ماي 1994، والمتعلق بشروط الإنتاج المعماري، وممارسة مهنة المهندس المعماري، يهدف هذا القانون إلى إلغاء بعض أحكام المرسوم التشريعي السابق الذكر، حيث ألغيت المواد من 55 إلى 60، ويعاد ترقيم هذه المواد بالمواد 50، 51 إلى غاية 55.

3- المرسوم التنفيذي 05-317:

صدر هذا المرسوم بتاريخ 10 سبتمبر 2005 [2]، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 91-177 المؤرخ في 28 ماي 1991، الذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، والمصادقة عليه، ومحتوى الوثائق المتعلقة به.

هذه التعديلات التي جاء بها هذا المرسوم التنفيذي، ركزن على البعد البيئي والأخطار الطبيعية والتكنولوجية بصفة عامة، حيث تدارك النقائص التي كانت موجودة في المرسوم التنفيذي المعدل والمتمم،

1- الجريدة الرسمية/ العدد 51 الصادرة بتاريخ 15 أوت 2004.

2- الجريدة الرسمية/ العدد 62 الصادرة بتاريخ 11 سبتمبر 2005.

لأن التوجهات الكبرى لسياسة البلاد، أخذت مفهوم التنمية المستدامة كقاعدة في طرح السياسيات والتوجهات الكبرى.

4- المرسوم التنفيذي رقم 05-318:

صدر في 10 سبتمبر 2005 [1]، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 91-178، المؤرخ في 28 ماي 1991، الذي يحدد إجراءات إعداد مخططات شغل الأراضي والمصادقة عليها، ومحتوى الوثائق المتعلقة بها، حيث مست التعديلات كل من المواد 8 في الحالة "أ"، أين أدرج مفهوم البيئة، التهيئة العمرانية والسياحة، وفي المادة 18 عدلت الحالة 2 "ج"، حيث تطرقت إلى الأراضي المعرضة للأخطار الطبيعية والتكنولوجية، التي لابد ان ترافقها تقارير تقنية، تحدد الأراضي السالفة الذكر.

هذا المرسوم كيف أيضا مع السياسة الجديدة المتبعة من طرف الدولة، والتي تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي كمبدأ في التنمية المستدامة.

5- مرسوم يعدل ويتمم الرخص والشهادات:

هو المرسوم التنفيذي رقم 03/06 المؤرخ في 07 جانفي 2006 [2]، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 176/91، المؤرخ في 28 ماي 1991، الذي يحدد كيفيات تحضير شهادة التعمير، ورخصة التجزئة، وشهادة التقسيم ورخصة البناء وشهادة المطابقة ورخصة الهدم، وتسليم ذلك، حيث في أحكام هذا المرسوم بخصوص شهادة التعمير، أنها تسلم خلال الشهرين المواليين لتاريخ إيداع الطلب، ويجب أن تبين ما يلي:

- أحكام التهيئة والتعمير المطبقة على القطعة الأرضية والأحكام التقنية الخاصة الأخرى.
- إيصال القطعة الأرضية بشبكات الهياكل القاعدية العمومية، الموجودة أو المتوقعة.
- الأخطار الطبيعية التي يمكن أن تمس الموقع، والأخطار التي تم التعرف عليها الموضوعة في الخرائط، والتي تحدد أو تقصي إقامة المشروع على القطعة الأرضية، الأراضي التي ظهرت بها شروخ زلزالية على سطح الأرض، حركات التربة (انزلاق، انهيار، انسياب الطين...الخ)، والأراضي المعرضة للفيضانات والأخطار التكنولوجية التي تشكلها المؤسسات الصناعية الخطرة، وقنوات نقل المواد البترولية، والغاز وخطوط نقل الطاقة.

كما تضاف إليها دراسة الهندسة المدنية ودراسة أجزاء البناء الثانوية للمشاريع غير الموجهة للسكن الفردي، ويجب ان تعد الوثائق المتعلقة بالتصميم المعماري وبدراسات الهندسة المدنية المرفقة

1- الجريدة الرسمية/ العدد 62 الصادرة بتاريخ 11 سبتمبر 2005.

2- الجريدة الرسمية/ العدد 01 الصادرة بتاريخ 08 جانفي 2006.

بطلب رخصة البناء، بالاشتراك بين مهندس معماري ومهندس في الهندسة المدنية الممارسين بصفتهما حسب الإجراءات القانونية المعمول بها.

مس هذا المرسوم الجانب الجوهري في حماية العمران من كل أشكال الأخطار، بالتركيز على الدراسة الجيدة والصحيحة من الناحية التقنية للأرضية التي سيقام عليها مشروع البناء.

6- قانون المدينة 06/06:

صدر في 20 فيفري 2006 تحت رقم 06/06 [1]، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، وقد جاء هذا القانون تبعا للتغيرات التي يشهدها العالم في جميع الميادين، ارتأى المشرع الجزائري إعطاء أهمية كبيرة للمدينة، من خلال سن قانون يحدد مهامها ومستقبلها في إطار العولمة، حيث أن هذا الأخير يهدف تحديد الأحكام الخاصة الرامية إلى تعريف عناصر سياسة المدينة، في إطار سياسة تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، وتتمثل المبادئ العامة لسياسة المدينة في:

- ✓ **التنسيق والتشاور**: اللذان بموجبهما تساهم مختلف القطاعات والفاعلين المعنيين في تحقيق سياسة المدينة بصفة منظمة ومنسجمة وناجعة، انطلاقا من خيارات محددة من طرف الدولة، وبتحكيم مشترك.
- ✓ **اللاتمركز**: الذي بموجبه تسند المهام والصلاحيات القطاعية إلى ممثلي الدولة على المستوى المحلي.
- ✓ **اللامركزية**: التي بموجبها تكسب الجماعات الإقليمية سلطة وصلاحيات ومهام بحكم القانون.
- ✓ **التسيير الجواري**: الذي بموجبه يتم بحث ووضع الدعائم والمناهج الرامية إلى إشراك المواطن بصفة مباشرة، أو عن طريق الحركة الجمعوية، في تسيير البرامج والأنشطة التي تتعلق بمحيطه المعيشي، وكذا تقدير الآثار المترتبة على ذلك، وتقييمها.
- ✓ **التنمية البشرية**: التي بموجبها تعتبر الإنسان المصدر الأساسي للثروة والغاية من كل تنمية.
- ✓ **التنمية المستدامة**: التي بموجبها تساهم سياسة المدينة في التنمية التي تلب الحاجات الآنية دون رهن حاجات الأجيال القادمة.
- ✓ **الحكم الراشد**: الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن، وتعمل للمصلحة العامة، في إطار الشفافية.

1- الجريدة الرسمية/ العدد 15 الصادرة بتاريخ 12 مارس 2006.

- ✓ **الإعلام:** الذي بموجبه يتمكن المواطنون من الحصول بصفة دائمة على معلومات على وضعية مدينتهم، وتطورها وآفاقها.
- ✓ **الثقافة:** التي بموجبها تشكل المدينة فضاء للإبداع والتعبير الثقافي، في إطار القيم الوطنية.
- ✓ **المحافظة:** التي بموجبها تتم صيانة الأملاك المادية والمعنوية للمدينة، والمحافظة عليها، وحمايتها وتثمينها.
- ✓ **الإنصاف الاجتماعي:** الذي بموجبه تشكل الانسجام والتضامن والتماسك الاجتماعي للعناصر الأساسية لسياسة المدينة.

كما تطرق هذا القانون غلى تعريف المدينة على أنها كل تجمع حضري ذو حجم سكاني، يتوفر على وظائف إدارية، واقتصادية واجتماعية وثقافية، حيث عرف ما يلي:

- **المدينة المتوسطة:** كل تجمع حضري يشمل 50.000 نسمة أو 100.000 نسمة.
- **المدينة الصغيرة:** هي كل تجمع حضري يشمل على الأقل 5000 نسمة.
- **الحي:** جزء من المدينة يحدد على أساس تركيبة من المعطيات، تتعلق بحالة النسيج العمراني وبنيته، وتشكيلته وعدد السكان المقيمين به.

كما تصنف المدن حسب وظائفها ومستوى إشعاعها المحلي، الجهوي والوطني والدولي، وعلى وجه الخصوص، ثرائها التاريخي والثقافي والمعماري.

كما تهدف سياسة المدينة إلى:

- تقليص الفوارق بين الأحياء، وترقية التماسك الاجتماعي.
- القضاء على السكنات الهشة، وغير الصحية.
- التحكم في مخططات النقل، والتنقل وحركة المرور داخل محاور المدينة وحولها.
- تدعيم الطرق والشبكات المختلفة.
- ضمان توفير الخدمة العمومية وتعميمها، خاصة المتعلقة بالصحة والتربية والتكوين، والسياحة والثقافة والرياضة والترفيه.
- حماية البيئة.
- الوقاية من الأخطار الكبرى وحماية السكان.
- مكافحة الآفات الاجتماعية والإقصاء، والانحرافات والفقر والبطالة.
- ترقية الشراكة والتعاون بين المدن.

- اندماج المدن الكبرى في الشبكات الجهوية والدولية.

كما تطرق هذا القانون إلى البيئة الطبيعية والثقافية، والاستغلال العقلاني للثروات الطبيعية، وترقية وظيفة المدينة الاقتصادية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال في توسع المدينة، والمحافظة على الأراضي الفلاحية والمناطق الساحلية، والمناطق المحمية، والفاعلون والصلاحيات، وأدوات التخطيط المجالي، وأدوات الشراكة والمتابعة والتقييم.

وأهم ما جاء في هذا القانون كذلك هو نشأة المرصد الوطني للمدينة، ويلحق بالوزارة المكلفة بالمدينة، ويهدف بالتكفل بكل ما يخص المدينة في جميع الميادين، والتكفل بانشغال سكان المدينة وتطويرها.

وفي العموم جاء هذا القانون بنظرة جديدة حول المدينة، حيث أسس مضمونه حول قاعدتين، الأولى تتعلق بالتنمية المستدامة والثانية بالعولمة، حيث أصبح ينظر المشرع للمدينة على أنها كيان حي يتفاعل مع كل المتغيرات، تصبح بالتالي عنصر أساسي في التنمية تطوير المجتمع.

لكن هذا القانون لم يلحق بمراسيم تنفيذية، لتطبيق مضامينه، وبالتالي بقي حبر على ورق.

7- قانون 15/08 المتعلق بالمطابقة:

صدر هذا القانون في 20 جويلية 2008، تحت رقم 15/08 [1]يحدد قواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها.

برزت الحاجة إلى قانون في هذا المجال (مطابقة البنايات)، بعد المعاينة التي أفادت أن نسبة كبيرة من البنايات بقيت الأشغال بها غير منتهية، رغم استغلالها من أجل السكن، أو من أجل ممارسة نشاطات تجارية أو خدماتية، مما ألحق ضرر كبير بالمحيط العام، وبانسجام الإطار المبني، مهما كانت طبيعته ومكوناته، وهذا القانون يعني كل بناية أو منشأة تستعمل للسكن، أو للتجارة أو للخدمات، أو للسياحة أو للصناعة التقليدية، بما فيها الشبكات والتهيئات الخارجية.

ويهدف بالخصوص إلى:

- وضع حد لحالات عدم إنهاء البنايات.
- تحقيق مطابقة البنايات المنجزة، أو التي هي في طور الإنجاز، قبل صدور هذا القانون.
- تحديد شروط شغل أو استغلال البنايات.
- ترقية إطار مبني ذو مظهر جمالي ومهيأ بانسجام

1- الجريدة الرسمية/ العدد 44 الصادرة بتاريخ 03 سبتمبر 2008.

- تأسيس تدابير ردعية، في مجال عدم احترام آجال البناء وقواعد التعمير.

ومن أجل تحقيق المطابقة، يتقدم صاحب البناية المعنية بطلب إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي محل الإقامة، مع التقيد بكل الشروط التي جاء بها هذا القانون، وأولها ان تكون البناية لا تتعارض مع أحكام تحقيق المطابقة، وان تتوفر في البناية كل الشروط المنصوص عليها قانونا، أي قابلة للمطابقة، بالإضافة إلى التطرق إلى جدول العقوبات المنصوص عليها في المادة 74 إلى غاية 92 من القانون 15/08.

جدول رقم (07): أنواع المخالفات العمرانية وعقوباتها حسب القانون 15/08

الرقم	نوع وطبيعة المخالفة	العقوبة المسلطة
01	إنشاء تجزئة أو مجموعة سكنية دون رخصة تجزئة	الحبس النافذ من سنة (06) أشهر إلى سنتين، وغرامة من 100.000 دج إلى مليون دينار(1.000.000) دج
02	تشييد بناية داخل تجزئة لم يتحصل لها على رخصة تجزئة	غرامة من 100.000 دج إلى مليون دينار(1.000.000) دج
03	بيع قطعا أرضية من تجزئة أو مجموعة سكنية غير مرخصة، أو لم يتم بها الاستلام المؤقت لأشغال الانتفاع	الحبس النافذ من سنة (06) أشهر إلى سنة، وغرامة من 100.000 دج إلى مليون دينار(1.000.000) دج، أو بإحدى العقوبتين، وفي حالة العود تكون العقوبة من سنة إلى خمسة (05) سنوات، وتضاعف الغرامة
04	عدم احترام مدة الإنجاز في الأجل المحدد في رخصة البناء	غرامة من 50.000 دج إلى 100.000 دج
05	تشييد أو محاولة تشييد بناية دون رخصة بناء	غرامة من 50.000 دج إلى 100.000 دج، وفي حالة العود تكون العقوبة من ستة (06) أشهر إلى سنة وتضاعف الغرامة
06	عدم إتمام أشغال الإنجاز في الأجل المحدد في رخصة إتمام الإنجاز من طرف المالك أو صاحب المشروع	غرامة من 20.000 دج إلى 50.000 دج
07	عدم القيام بتحقيق مطابقة البناية في الأجل المحدد	غرامة من 5.000 دج إلى 20.000 دج
08	شغل أو استغلال بناية قبل تحقيق مطابقتها، التي تثبت بشهادة المطابقة	غرامة من 20.000 دج إلى 50.000 دج، كما يمكن للجهة القضائية أن تأمر بإخلاء الأماكن فورا، وفي حالة امتثال المخالف يصدر في حقه عقوبة الحبس من مدة ستة (06) أشهر إلى سنة، وتضاعف الغرامة
09	عدم التصريح ببناية غير متممة، أو تتطلب تحقيق المطابقة في مفهوم هذا القانون	غرامة مالية 100.000 دج إلى 300.000 دج، وفي حالة امتثال المخالف يمكن الأمر بهدم البناية والمصاريف على عاتقه
10	الإدلاء بالتصريح الكاذب يتعلق بإتمام إنجاز الأشغال	وفقا لأحكام قانون العقوبات
11	استئناف أشغال البناء قبل تحقيق مطابقتها	غرامة من 50.000 دج إلى 100.000 دج، وفي حالة العود

		تضاعف الغرامة
12	عدم توقيف الأشغال فورا تطبيقا لأحكام هذا القانون	غرامة من 5.000 دج إلى 20.000 دج وبغلق الورشة
13	عدم إيداع طلب إتمام إنجاز الأشغال، أو طلب رخصة البناء للتسوية في الأجل المحدد، بعدما تم تصريح بتسوية وضعيته	غرامة من 50.000 دج إلى 100.000 دج ، وفي حالة العود تضاعف الغرامة، كما يمكن للجهة القضائية أن تصدر أمرا للمخالف بإعادة الأماكن إلى حالتها الأصلية ويتحمل هذا الأخير المصاريف
14	فتح ورشة إتمام الإنجاز دون ترخيص مسبق، أو عدم وضع سياج الحماية للورشة، أو لافتة تدل على أشغال إتمام الإنجاز	غرامة من 5.000 دج إلى 10.000 دج، وفي حالة العود تضاعف الغرامة
15	عدم الشروع في أشغال البناء في الأجل المحدد في رخصة إتمام الإنجاز	غرامة من 10.000 دج إلى 30.000 دج
16	وضع مواد البناء أو الحصى أو الفضلات على الطريق العمومي	غرامة من 5.000 دج إلى 20.000 دج، وفي حالة العود تضاعف الغرامة
17	عدم تقديم طلب شهادة مطابقة بعد إتمام الأشغال في الأجل الذي يحدده هذا القانون	غرامة من 10.000 دج إلى 50.000 دج، وفي حالة العود تضاعف الغرامة

المصدر: الجريدة الرسمية عدد 44، المواد من 74 إلى 92

كما ينتهي مفعول إجراءات تحقيق مطابقة البنايات وإتمام إنجازها كما تنص عليه أحكام هذا القانون، في أجل خمسة (05) سنوات، ابتداءا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (المادة 94)، غير أن أحكام هذه المادة لا تلغي أحكام المواد 02، 03، 04، 05، 06، 07، 08، 10، 11، 12، 54، 61، 68، 93 من هذا القانون التي تبقى سارية المفعول.

وتجدر الإشارة أنه تمت إضافة ثلاثة (03) سنوات أخرى والتي انتهت بتاريخ 03 أوت 2016، من أجل إعطاء فرصة للمواطنين أصحاب البنايات غير المتممة، لتقديم طلباتهم من أجل الحصول على شهادة مطابقة في إطار التسوية، وتعتزم الحكومة (وزارة السكن) إضافة ثلاثة (03) سنوات أخرى هي قيد الدراسة والمشاورة، والتي من المفروض تنتهي في 03 أوت 2019.

جاء هذا القانون لوضع حد لفوضى العمران، الذي ميز الجزائر عامة في السنوات الماضية، نتيجة تراكمات الممارسات الماضية، حيث أن البنايات غير المكتملة شوهت النسيج الحضري، وأعطت صورة قاتمة عن المجال المبني غير المتجانس، والذي شيد على هامش القوانين العمرانية المعمول بها، وبالتالي جاء هذا القانون لتدارك المخلفات السلبية للممارسات العمرانية السباقة، وتسوية كل الحالات المسجلة في ميدان البناء والتعمير.

8-تطبيق القانون 15/08 المتعلق بالمطابقة:

كغيره من القوانين، ولتطبيق هذا القانون وبالنظر لأهميته، صدرت مراسيم تنفيذية لتطبيقه.

8-1- مرسوم تنفيذي رقم 154/09:

صدر في 02 ماي 2009 [1]، يحدد إجراءات تنفيذ التصريح بمطابقة البنايات، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد إجراءات التصريح بمطابقة البنايات، حيث تضمن ما يلي:

يطلب من الملاك وأصحاب المشاريع، أو المتدخلين المؤهلين الذين تدخل بناياتهم في إطار أحكام المادة 15 من القانون 15/08، المؤرخ في 20 جويلية 2008، أن يصرحوا إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا، بتحقيق مطابقة بناياتهم.

8-2- مرسوم تنفيذي رقم 155/09:

صدر هذا المرسوم التنفيذي بتاريخ 02 ماي 2009 [2]، يحدد تشكيلة لجنتي الدائرة والطعن، المكلفتين بالبث في تحقيق مطابقة البنايات، وكيفيات سيرها.

8-3- مرسوم تنفيذي رقم 156/09:

صدر بتاريخ 02 ماي 2009 [3]، يحدد شروط وكيفيات تعيين فرق المتابعة والتحقيق في إنشاء التجزئات والمجموعات السكنية، وورشات البناء وسيرها.

فرق المتابعة والتحقيق في مفهوم القانون 15/08 المؤرخ في 20 جويلية 2008، هي مجموعة من الموظفين التابعين لمديرية التعمير والبناء في الولاية وللمصالح المكلفة بالتعمير في البلدية، وتتشكل هذه الفرق من ثلاثة إلى أربعة أعوان، ولكل فرقة مسؤول مكلف ببرمجة الخرجات وتنسيقها، حسب شكل إقليم كل بلدية، وحضيرة السكنات، تكلف الفرق المشكلة بالمتابعة والتحقيق في إنشاء التجزئات والمجموعات السكنية، وورشات إنجاز البنايات.

صدور المراسيم التنفيذية للقانون 15/08 دليل على إعطاء صانعي القرار في البلد أهمية بالغة لتنفيذه، لكونه السبيل الوحيد للقضاء ربما على فوضى العمران، وبذلك قطعت الدولة شوطا كبيرا في التشريعات العمرانية، خاصة هذا القانون الذي أحدث طفرة كبيرة في وضع حلول لمعالجة الاختلالات التي سجلت في النسيج العمراني.

1- الجريدة الرسمية/ العدد 27 الصادرة بتاريخ 06 ماي 2009.

2- الجريدة الرسمية/ العدد 27 الصادرة بتاريخ 06 ماي 2009.

3- الجريدة الرسمية/ العدد 27 الصادرة بتاريخ 06 ماي 2009.

9- مرسوم تنفيذي رقم 343/09:

صدر هذا المرسوم التنفيذي في 22 أكتوبر 2009 [1]، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 55/06 المؤرخ في 30 جانفي 2006، الذي يحدد شروط وكيفيات تعيين الأعوان المؤهلين، للبحث عن مخالفات التشريع والتنظيم، في مجال التهيئة والتعمير، ومعاينتها وكذا إجراءات المراقبة.

يهدف هذا المرسوم إلى تعديل أحكام المرسوم التنفيذي 55/06، وأنه طبقا لأحكام المادة 76 من القانون 29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير، يؤهل للبحث عن مخالفات التشريع والتنظيم في مجال التهيئة والتعمير ومعاينتها، زيادة عن ضباط وأعوان الشرطة القضائية.

10- قانون رقم 04/11:

صدر هذا القانون في 17 فيفري 2011 [2]، يحدد القواعد التي تنظم نشاط الترقية العقارية، ويهدف هذا القانون إلى تنظيم نشاط الترقية العقارية، والشروط التي تستوفيها المشاريع العقارية، بحسب الاحتيالات العديدة التي تعرض إليها المواطن، من طرف المتعاملين في الترقية العقارية، وسد الفراغات القانونية، التي تسببت في فوضى في قطاع الترقية العقارية، ووضع قانون أساسي للمرقي العقاري، وتحديد الالتزامات وحقوق كل الأطراف التي تتدخل في إنجاز المشاريع العقارية.

11- مرسوم تنفيذي رقم 19/15:

صدر بتاريخ 25 جانفي 2015 [3]، يحدد كيفيات تحضير عقود التعمير وتسليمها.

السياسة العمرانية الجديدة في الجزائر لابد أن تكون في خدمة المواطن بالدرجة الأولى، مع إعطاء صورة جمالية جيدة لنسيجنا العمراني، وأن أدوات العمران في الجزائر تجاوزها الزمن، وأصبحت لا تواكب تطلعات وطموحات المواطن، مثل (رخص البناء والتعمير، شهادة المطابقة)، والتي تجسد تناقض كبير، وكانت حبيسة النظرة البيروقراطية القديمة، ولم تستطع مواكبة كل التغيرات التي يشهدها المجتمع الجزائري في جميع الميادين، والهدف من ذلك هو تبسيط الإجراءات الإدارية، لمواجهة الإجحاف الذي يتعرض له المواطن في هذا الميدان، مع ضرورة احترام معايير البناء، التي تنتج مدن حقيقية متجانسة ومكتملة، عوض تجمعات سكنية، وقد جاء هذا المرسوم لسد بعض الثغرات الموجودة سابقا، وإعطاء ديناميكية حقيقية، لميدان التعمير والبناء، وجسد هذا لخدمة المواطن والقضاء على البيروقراطية، وتسهيل الإجراءات للحصول على عقود التعمير. تخص أحكام هذا المرسوم ما يلي:

1- الجريدة الرسمية/ العدد 61 الصادرة بتاريخ 25 أكتوبر 2009.

2- الجريدة الرسمية/ العدد 14 الصادرة بتاريخ 06 مارس 2011.

3- الجريدة الرسمية/ العدد 07 الصادرة بتاريخ 12 فيفري 2015.

أ- شهادة التعمير (التحضير والتسليم)

ب-رخصة التجزئة (التحضير والتسليم)

ج-شهادة التقسيم (التحضير والتسليم)

د- رخصة البناء (التحضير والتسليم)

هـ- دراسة شهادة المطابقة

و- رخصة الهدم (التحضير والتسليم)

جاء هذا المرسوم لتسهيل وتبسيط إجراءات الحصول على مختلف عقود التعمير، والقضاء على البيروقراطية، والسرعة في معاجلة الملفات، بإنشاء الشباك الموحد على مستوى البلدية، مما يضمن مراقبة جيدة وسرعة إصدار العقود وفق ما ينص عليه القانون.

شكل رقم (10): مخطط توضيحي لمراحل تطور التشريعات

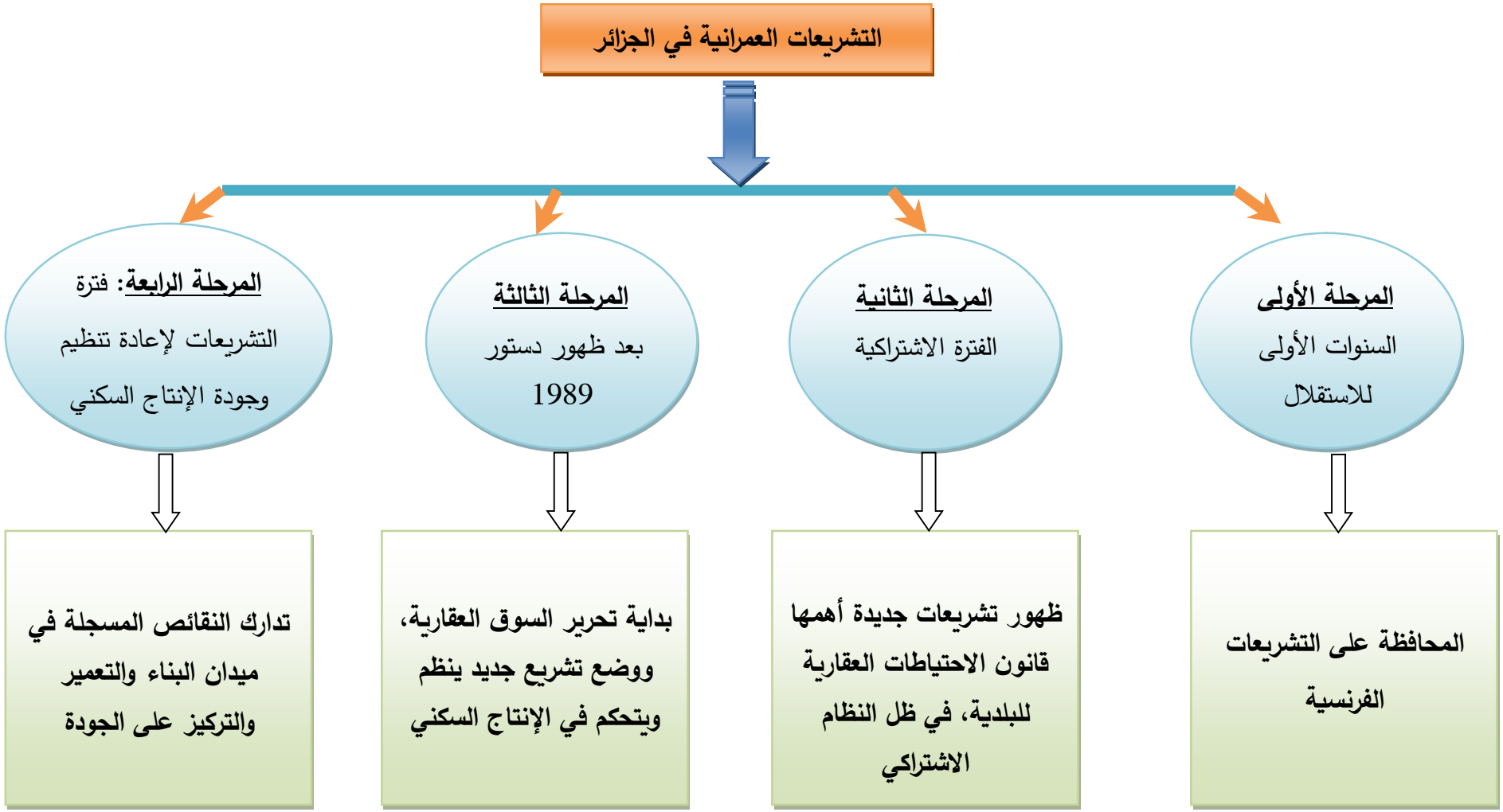

المبحث الثاني: آليات وأدوات التخطيط المنظمة للديناميكية الحضرية.

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على عدة وسائل لتنظيم مجالها العمراني تعرف بوسائل أو أدوات التهيئة العمرانية بالإضافة إلى المصالح الحكومية المحلية التي لها علاقة مباشرة بتهيئة وتسيير المجال الحضري أو العمراني والتصرف فيه، كمديرية العمران، والإدارات والجماعات المحلية ومصلحة الأملاك العمومية، ومصلحة المساحة، والمجالس البلدية المنتخبة، ووسائل أخرى تقنية ة تشريعية في مجال التهيئة العمرانية.

وتعتبر أدوات التهيئة والتعمير من الوسائل الهامة في تنظيم عمليات التهيئة الحضرية في المدينة الجزائرية، وقد عرفها القانون بأنها الأدوات التي "تحدد التوجيهات الأساسية لتهيئة الأراضي المعنية كما تضبط توقعات التعمير وقواعده واتجاهات توسع المجال الحضري.

تحدد على وجه الخصوص الشروط التي تسمح من جهة، بترشيد استعمال المجال بدون المساس في النشاط الفلاحي والمواقع والمناظر الحساسة، ومن جهة أخرى تعيين المساحات والأراضي المخصصة للنشاطات الاقتصادية وذات المنفعة العامة والمباني الموجهة للاحتياجات الحالية والمستقبلية في ميدان التجهيزات الجماعية والخدمات والنشاطات والمساكن وتحدد أيضا، شروط التهيئة والبناء للوقاية من الأخطار الطبيعية والتكنولوجية".[1]

ونظرا لأهمية هذه الأدوات وترابطها وتسلسلها مع بعضها البعض كان من الضروري جدا التطرق لها منذ بداية ظهورها في الجزائر، ابتداء من الفترة الاستعمارية وتتبع كيفية تطورها التاريخي حتى يومها هذا المنطلق تم حصرها في فترتين أساسيتين كما يلي:

أولا: أدوات التهيئة والتعمير في الفترة الاستعمارية:

طبقت أدوات التهيئة والتعمير في الجزائر منذ الفترة الاستعمارية، لهدف تحقيق أهداف معينة سطرها المستعمر، حيث سيتم التعرف عليها وعلى مدى تأثيرها في الأنسجة الحضرية للمدن الجزائرية، ومن جهة أخرى سيتم معرفة ما إذا كانت لها علاقة مع أدوات التهيئة والتعمير التي لحقتها بعد الاستقلال، ويمكن حصر أهم هذه الأدوات فيما يلي:

[1] الجريدة الرسمية العدد 52، الصادرة بتاريخ 2 ديسمبر 1990، القانون 29/90 الصادر في 1 ديسمبر المتعلق بالتهيئة والتعمير، ص1652.

I- المخططات:

ظهر التخطيط أول مرة في الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى وذلك بإنشاء مخططات التهيئة وتحسين وتوسيع المدن، من خلال قانون كونيدات (La loi Cornudet) الفرنسي فترة 19 مارس 1919- 12 جويلية 1924[1]، الذي طبقته فرنسا لأول مرة في مجالها وفي مختلف مستعمراتها[2].

و مهامه ما يلي:

- إنشاء مختلف التحصيصات.
- تنظيم وتصنيف الطرقات وعرضها، وكذلك المجالات العمومية والمساحات الخضراء.
- حفظ الاحتياطات العقارية الواجب تركها من أجل الارتفاقات وبالأخص العسكرية منها.

ألغيت المخططات السابقة سنة 1948 واستبدلت بخلق مخطط تعمير خاص بالجزائر العاصمة من طرف وكالة التخطيط، وذلك بإعداد ملف خاص بإحصاء مشاكل التعمير، حيث ركز خصوصا على تخطيط مختلف الشبكات لا سيما شبكة الطرق.

ظهرت أدوات التهيئة والتعمير في فرنسا لأول مرة في نهاية الخمسينيات وطبقتها في الجزائر سنة 1958 في إطار مخطط قسنطينة، بالمقابل لم تكن أدوات التهيئة الحضرية التي ظهرت في هذه الفترة موجهة لخدمة الجزائريين بقدر ما كانت مسطرة لخدمة الأحياء التي يسكنها الفرنسيين، وهذا ما أدى إلى ظهور الأحياء الفوضوية بنوعيها سواء الهشة منها أو الصلبة وكل هذا كان سببه غياب سياسة سكنية واضحة المعالم تخدم جميع سكان الجزائر. ويمكن حصر أدوات التهيئة والتعمير التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة فيما يلي[3]:

I-1- المخطط العمراني الموجه (PUD) ونضيره البرنامج العام:

كان يتميزان بطابع عام ودائم يمتد على مدى 20 سنة، فالمخطط التوجيهي للتعمير يتناول المجال بشكل إحصائي وذلك عن طريق ربطه بالتركيبة السكانية (عدد السكان)، والتركيبة الاقتصادية (التوازن بين العمالة وعدد السكان، إضافة إلى تحديد مساحة النشاطات الاقتصادية)، وكذلك التركيبة المجالية (كيفية تقسيم المناطق (Zonage)).

[1] Jean-pierre Gaudin: l'avenir en plan, technique et politique dans la prévision urbaine (1900-1930), Paris, Champs Vallon, 1985.
[2] Maouia Saidouni: élément d'introduction à l'urbanisme, histoire, méthodologie, réglementation, Alger, casbah édition, 2000, p 202.
[3] Maouia Saidouni, op cit., pp 204-205.

I-2- مخططات التفاصيل:

هي مخططات تقوم بإعدادها البلديات، معتمدة في ذلك على المخطط التوجيهي للتعمير، من أجل تجهيز وتنظيم القطاعات المعمورة بالتجهيزات الضرورية

I-3- مخططات التعمير:

أو إعادة الهيكلة تهدف إلى استعادة مراكز المدن وتحديد الأحياء المتدهورة (Centres villes et limités les quartiers degrades).

II- البرامج:

تلخصت أهم البرامج التي جاءت خلال هذه الفترة فيما يلي:

II-1- برنامج التجهيزات الحضرية ومخطط التحديث والتجهيز (PME): بالتحديد هي تمثل ميزانية لتمويل برامج التجهيز والتنمية الاقتصادية.

II-2- برامج التعمير والمناطق المبرمجة للتعمير (ZUP): تخص بالتحديد مناطق الضواحي ومناطق التوسعات النائية، وذلك بالاعتماد على شبكة التجهيزات. (La grille d'équipement) حيث أنجزت أول شبكة في الجزائر سنة 1959.

أهم ما ميز أدوات التهيئة والتعمير في الفترة الاستعمارية وأهم برامجها ما يلي:

- جاءت في الأربع سنوات الأخيرة للفترة الاستعمارية من أجل تهدئة الثورة الجزائرية وخدمة مصالح المستعمر.

- كان لها الأثر الكبير في خلق وهيكلة كل أدوات التهيئة الحضرية التي لحقتها في فترة الاستقلال وحتى إلى يومنا هذا.

- كان لها الفضل في إدخال تغيرات واسعة على الأنسجة الحضرية القديمة، وهذا ما يفسر دراسة هذه الأدوات منذ الفترة الاستعمارية.

ثانيا: أدوات التهيئة والتعمير في عهد الاستقلال

تصنف هذه الأدوات حسب فترتين أساسيتين ارتبطت بالتشريعات المختلفة المحددة للواقع المعاش.

I- الفترة الأولى 1962-1990: (أدوات موروثة عن العهد الاستعماري)

خلف الاستعمار الفرنسي بعد رحيله مشاكل كثيرة في كل مجالات التراب الجزائري، لاسيما المجال الحضري، حيث عرف أزمة سكنية حادة نتيجة لعد أسباب، أدت إلى ضرورة البحث عن حلول استعجالية لتنظيم مجالها والتخفيف من هذه الأزمة وذلك كان باتباع سلسة من الأدوات المصرية، حيث استعملت الجزائر منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي مجموعة من أدوات التخطيط والبرمجة (PCD – PUD –PMU) وذلك لتمكنها من إدارة أراضيها بشكل صحيح[1] يمكن تلخيصها فيما يلي:

I-1- المخطط العمراني الموجه (PUD):

يعرف هذا المخطط بأنه أداة للتخطيط والتنظيم الحضري، ورث عن العهد الاستعماري، حيث ام تطبيقه في فرنسا عام 1958، وظهر في الجزائر بموجب الأمر 29/73 المؤرخ في 08 جويلية 1973 والمتعلق بتأسيس المخطط العمراني الموجه.

وقد أسس بصفة رسمية سنة 1974 بموجب المرسوم الوزاري رقم PU/2174/1081 المؤرخ في 16 أكتوبر 1974 كما حددت إجراءات إعداده والمصادقة عليه، حيث جاء في هذا المخطط الاهتمام بالمدن الكبرى والمتوسطة.

أهدافه: تكمن أهداف هذا المخطط في:

- رسم حدود المدينة.

- توضيح مجالات توسع النسيج الحضري مستقبلا على المدى المتوسط.

- يحدد استخدامات الأرض مستقبلا، حسب الاحتياجات الضرورية للتجمع السكاني من سكن، وخدمات، وهياكل أساسية، ومساحات خضراء ...)[2]

[1] Marouk Massaoud. Recherche pour un atlas de Constantine-Approche statistique " thématique, thèse de doctorat en aménagement, Université Mentouri-Constantine- département l'Aménagement du territoire, 2010. P257.

[2] بشير تيجان، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص 65.

يعتبر المخطط العمراني الموجه "أداة قانونية دورها يكمن في تنظيم المجال داخل النسيج الحضري، إذ يصبح بمثابة قانون عمراني بمجرد المصادقة عليه من قبل الوزارة الوصية[1]. وتكلف تجسيده الجماعات المحلية التي أوكلت لها هذه المهمة، حيث استمر العمل به إلى غاية 1990.

من عيوب هذا المخطط أنه:

– جاءت طبيعته انفرادية مستقلة حيث لا يدرس المدينة في نطاق واسع سواء على المستوى الإقليمي أم الوطني، وإنما اهتماماته جاءت محصورة في المحيط الحضري للمدينة.

– التركيز على الخصائص المتعلقة بكل مدينة أي الطابع الضيق لهذا المخطط، أدى إلى خلق فجوات فاصلة بين التجمعات الحضرية، استغلت في التعمير الفوضوي.

I–2– مخطط التحديث الحضري (PMU):

عرف هذا المخطط بمثابة اعتماد مالي مرفق بمخططات وهو مخصص للمدن الكبيرة والمتوسطة مهمته التدخل على مستوى النسيج الحضري القائم، ففي ظل ربط الأسباب بالنتائج جاء الهدف منه إلى ترقية وتحديث المرافق العمومية كالطرق، والمساحات الخضراء والحدائق العمومية.كما أن التحديث لبعض الأحياء العتيقة داخل الأنسجة الحضرية القديمة، وهذا في إطار صيانة المكتسبات العمرانية والتراث المعماري المتدهور الذي كان مهددا بالانهيار والتلاشي من خلال قدمه.

I–3– المخطط العمراني المؤقت (PUP)

قام هذا المخطط على تبني استراتيجيات تكميلية للجوانب التي لم يمسها المخطط السابق، والمتمثلة في المراكز الحضرية الصغيرة. وهو يشبه إلى حد كبير المخطط العمراني الموجه من حيث الأسس التي قام عليها وأهدافه. رغم العلاقة التكاملية بين المخططين إلا أنه هناك فرق مرتبط بالمدة الزمنية المخصصة لهذا المخطط حيث مدته قصيرة إذا ما قورنت بالمخطط السابق هذا من جهة، من جهة أخرى المصادقة على هذا المخطط تكون على المستوى المحلي (الولاية) حيث يتمتع باللامركزية فليس هناك مصادقة من الوزارة.

تميزت فترة ما بعد الاستقلال المحصورة بين سنتي 1962–1990 بما يلي:

– ظهور مخططات تعمير موروثة عن العهد الاستعماري برمجت كحلول استعجالية للنهوض بالمدن الجزائرية والتخفيف من الاختلالات العميقة التي خلفها الاستعمار في الميدان السكني.

[1] الجريدة الرسمية العدد 5 الصادرة بتاريخ 28 جانفي 1987، القانون 87/03 المؤرخ بتاريخ 27 جانفي 1987 المتعلق بالتهيئة العمرانية، ص 149.

– لم تكن فعالة بشكل كبير بسبب العيوب التي برزت فيها لاسيما منها المخطط العمراني الموجه (PUD) كنظرته الضيقة والمحدودة لدراسة المدينة وما نتج عنها من جيوب وفجوات استغلت للتعمير الفوضوي. |

هذا ما دفع للتفكير في أدوات تعمير جديدة ذات نظرة أوسع.

II– الفترة الثانية :1990–2006: (ظهور أدوات تعمير جديدة أكثر شمولية)

بعد التطرق إلى الفترة الأولى المتعلقة بمختلف الأدوات التي شكلت الأطر والآليات المستعملة في التهيئة الحضرية، ومختلف المميزات والعيوب التي ارتبطت بهذه المخططات، جاءت فترة ثانية أين مرحلة الاستقلال قدمت تصور مناقض لما سبق من خلال تقديم نظرة مغايرة في دورها تقوم على اعتبار أن المجال الحضري يدرس في إطار قانوني واسع يشمل الإقليم والوطن ككل.

وردت التطبيقات المختلفة لهذه المخططات وفق علاقة تكاملية مفادها أنها جاءت كأدوات منظمة التهيئة الحضرية للإقليم والوطن تشمل ضمنيا المدينة، حيث سنتطرق لها فيما يأتي:

II–1– المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU)

ظهر هذا المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير تاريخيا بموجب القانون 29/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990، والمعدل والمتمم بموجب القانون 05/04 المؤرخ في 14 أوت 2004 والمتضمن قانون التهيئة والتعمير والنصوص التطبيقية له المتمثلة في المرسوم التنفيذي رقم 177/91 المؤرخ في 28 ماي 1991. والذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه، ومحتوى الوثائق المتعلقة به.

يعتبر هذا المخطط بديل للمخطط العمراني الموجه (PUD) نظرا للنقائص التي تضمنته أثناء التطبيق.

يعرف هذا المخطط التوجيهي على أنه: "أداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية، أخذا بيعن الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي.[1]

[1] الجريدة الرسمية العدد52 ، مصدر سبق ذكره. المادة 16، ص 1654.

هذا المخطط حسب هذا التعريف جاء في تطبيقه على نطاق واسع عبر مجال الولاية من خلال التركيز على بلدية واحدة أو عدة بلديات يشترط فيها أن تكون مشتركة في مقوماتها الاجتماعية، والاقتصادية والمورفولوجية المرتبطة بالامتداد الطبيعي، حيث الاشتراك في نفس الحدود الإدارية لها.

تظهر أهداف هذا المخطط في مجموعة عناصر يمكن تحديدها فيما يلي:

- تحديد التخصص العام للأراضي على مجموع تراب البلدية أو مجموعة من البلديات حسب القطاع.

- تحديد توسع المباني السكانية وتمركز الخدمات والنشاطات وطبيعة وموقع التجهيزات والهياكل الأساسية.[1]

- تحديد مناطق التدخل في الأنسجة الحضرية والمناطق الواجب حمايتها، طبيعية كانت أو ثقافية (مناطق سياحية، أو أثرية، أو غابية).

- ضمان توازن النمو الحضري على المدى المتوسط إلى البعيد (من 15-20سنة) وذلك لتقديره لاحتياجات التعمير المستقبلي.

يقسم مخطط التهيئة والتعمير المنطقة المتعلق بها إلى أقسام بغية تسهيل التحكم في التعمير بها وذلك وفق أجال يحددها، حيث تم تقسيمها إلى أربعة قطاعات أساسية:

1- القطاعات المعمورة (LES SECTEURS URBANISES)

تشتمل هذه القطاعات على كل الأراضي المعمورة التي يشملها النسيج الحضري محددة بفترة رملية مقدرة بخمسة سنوات. سواء تلك الأراضي التي تم تعميرها في مرحلة سابقة، أو التي هي في طور الإنجاز من سكنات، وتجهيزات وقطاعات خدماتية، ونشاطات مهنية، وتجارية وصناعية، والمساحات الخضراء والحدائق وكذا المساحات الموجهة لخدمة هذه المباني.

2- القطاعات المبرمجة للتعمير(LES SECTEURS A URBANISER)

تخصص هذه القطاعات المخصصة للتعمير على الأمدين القصير والمتوسط في أفاق عشر سنوات، وذلك حسب الأولويات والحاجة.[2]

3- قطاعات التعمير المستقبلية (LES SECTEURS D'URBANISATION FUTURE)

خصصت هذه الأراضي للبناء على المدى البعيد، في آفاق 20 سنة وذلك حسب الآجال المنصوص عليها في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، حيث أن كل الأراضي القائمة ضمن القطاعات التعمير المستقبلية، خاضعة مؤقتا للارتفاق، في الآجال المنصوص عليها، إلا بالنسبة للأراضي التي

[1] الجريدة الرسمية العدد52 ، مصدر سبق ذكره، المادة 18.

[2] الجريدة الرسمية العدد52 ، مصدر سبق ذكره، المادة 21.

تدخل في حيز تطبيق مخطط شغل الأراضي المصادق عليه[1]، ومن ثم يمكن استغلال الأراضي بشكل عقلاني في مدة زمنية طويلة، تضمن إمكانات التوسع مستقبلا.

4- قطاعات غير قابلة للتعمير (LES SECTEURS NON URBANISABLE)

تشتمل هذه الأراضي على تلك التي تدخل في المحيط الحضري لكن يمنع فيها البناء بشكل اللي بسبب احتوائها على ارتفاقات أو عوائق كالمناطق المعرضة للأخطار الطبيعية أو التكنولوجية، أو المناطق الأثرية أو الساحلية)، وتعتبر هذه الأراضي غير قابلة للتعمير إلا في حالة زوال الارتفاق.

يتميز المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بما يلي:

- نظرته الشاملة للتجمع الحضري، إذ يتعدى حدود المحيط الحضري له.

- يتم تخطيطه ضمن إطار محلي وإقليمي بالأخذ بعين الاعتبار توجهات الأدوات والمخططات ذات المستوى الأعلى منه المتعلقة بالبلدية أو البلديات المعنية وهي: المخطط الوطني للتهيئة العمرانية (SNAT)، والمخطط الجهوي للتهيئة العمرانية (SRAT) ومخطط التهيئة الولائي(PAW)[2].

- مراعاته لجوانب الانسجام والتناسق بين التجمع الحضري وما يجاوره من تجمعات حضرية أخرى، ملما بكل النقاط التي تفصله عنها.

- الهدف منه عدم ترك ثغرات يمكن أن تستغل مستقبلا في التعمير غير الشرعي.

لكن رغم الأهداف المحكمة المسطرة لهذا المخطط وتقسيماته الدقيقة للمجال إلا أنه ما بلابله ميدانيا وعلى أرض الواقع، هو تعديات واضحة وملحوظة فاقته تمثلت في البناء الفوضوي والممارسات العمرانية المخالفة وهذا ما يفقده مصداقيته وفعاليته بالنسبة للأهداف التخطيطية المسطر لها.

---

[1] الجريدة الرسمية العدد 52، مصدر سبق ذكره، المادة 22.

[2] المخطط الوطني للتهيئة العمرانية (SNAT): يرسم الصورة المستقبلية لجزائر الغد، ويحدد التوجهات والمبادئ التي ينبغي أن تتضافر لتحقيقه، نظرا لكونه يركز على عمل منسق يشمل قطاعات الدولة، ومراعاة لضرورات التنمية الوطنية، وخصوصيات أقاليم الوطن وعوائقه

المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية (SRAT): أداة استراتيجية لتنمية المخطط الوطني للتهيئة العمرانية، حيث يتولى في حدود بحاله شرح وتوضيح التوجيهات والمبادئ المقررة بالمخطط الوطني وبين المخطط الجهوي. ويبين الصورة المستقبلية لإقليم الجهة، ويحدد الأهداف الأساسية لتثمين الإقليم الجهوي وقواعد التوزيع المتوازن للأنشطة وتوزيع السكن.

مخطط التهيئة الولائي (PAW): تقوم كل ولاية بإعداد مخططها المتميز، حسب التوجيهات والمبادئ المحددة في مخطط التهيئة العمرانية والمخطط الجهوي الذي يهمها، فهو يشرح ويوضح ويضبط على هذا النحو للولاية مختلف مساحات تخطيطها. أنظر: شايب ذراع ميدني، واقع سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة، رسالة دكتوراة في علم الاجتماع تخصص بيئة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2014. ص 71.

II-2- مخطط شغل الأرض (POS)

ظهر مخطط شغل الأراضي بموجب القانون 29/90 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 المتعلق التهيئة والتعمير، فهو أداة قانونية للتخطيط والتسيير الحضري، وهو يعتبر آخر مستوى من مستويات التخطيط، حيث يعمل على تغطية قطاع أو مجموعة من القطاعات، كما يحدد بالتفصيل حقوق استخدام الأراضي والبناء بطرق وقواعد علمية أخذا بعين الاعتبار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

يتميز مخطط شغل الأراضي بلامركزية القرار، فهو يدخل ضمن صلاحيات البلدية، حيث يسمح لها بوضع تصوراتها في التعمير. من أهدافه:

- يعمل على تنظيم المجال الحضري وتحديد القواعد الرامية إلى تنظيم إنتاج الأراضي القابلة للتعمير وتكوين وتحويل الإطار المبني، وذلك بتقنين كل عمليات البناء من أجل الحصول على مظهر عمراني ومعماري متجانس، يتضمن مختلف التجهيزات والشبكات والمرافق. حماية الأراضي التي لها قيمة طبيعية (كالغابات، أو مساحات الأراضي الفلاحية).

- حماية الأراضي والمباني التي لها قيمة ثقافية وتاريخية من أجل اصلاحها وتجديدها من جهة أخرى.

إذن مخطط شغل الأرض أعطي صورة جديدة لأدوات تنظيم التهيئة الحضرية في الجزائر، فبعد ما كان المخطط التوجيهي للتعمير (PUD) قبل سنة 1990 هو الموجه الوحيد للمجال الحضري بإعطائه توجيهات عامة عن المجال الحضري. جاء مخطط شغل الأراضي بعد هذا التاريخ لإعطاء أدق التفاصيل عن المجال الحضري آخذا بعين الاعتبار توجيهات المخططات الأعلى منه في المستوى.

لكن السؤال الذي يطرح هنا هل هناك ترابط وتكامل وتناسق بين هذه الأخيرة ومخطط شغل الأراضي من الناحية الإجرائية والتنفيذية؟ وهل تتوافق المشاريع المبرمجة ضمنها والخيارات المحددة في هذا المخطط ؟

III- الفترة الثالثة: 2006-2015: (ظهور أدوات التخطيط الحضري)

تميزت سنة 2006 بظهور القانون التوجيهي للمدينة الذي سطرت قوانينه خصيصا للارتقاء بالمدينة الجزائرية لمستوى المدن العالمية، حيث لم يعد يقتصر على أدوات التهيئة والتعمير التي ظهرت سنة 1990 بموجب القانون 29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير المذكورة سابقا فقط، والمتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) ومخطط شغل الأراضي (POS)، بل بالإضافة لهذه الأخيرة تم خلق أدوات أخرى وقد أدخلت كلها ضمن مصطلح جديد تمثل في: أدوات التخطيط الحضري باعتباره أكثر شمولية عن مصطلح أدوات التهيئة والتعمير الذي كان سائدا قبل سنة 2006.

يمكن تعريف أدوات التخطيط الحضري بأنها:" جزءا من الهيكل التنظيمي والتنفيذي للمدينة المجال التابع لها، تستعمل في معظم بلدان العالم بمختلف أنظمتها السياسية[1] لكن هذا لا ينفي بناء المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير هو الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها بقية المخططات التي جاءت ضمن أدوات التخطيط الحضري والتي سيتم التعرف عليها فيما يلي:

III-1- المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة

يحدد المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة في إطار احترام الأحكام المتعلقة بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، بالنسبة للمجموعات العقارية الحضرية أو الريفية المنشأة في شكل قطاعات محفوظة، القواعد العامة وارتفاقات استخدام الأرض التي يجب أن تتضمن الإشارة إلى العقارات التي لا تكون محل هدم أو تعديل أو التي فرض عليها الهدم أو التعديل، كما يحدد الشروط المعمارية التي يتم على أساسها المحافظة على العقارات والإطار الحضري.[2]

III-2- مخطط حماية المواقع الأثرية والمنطقة التابعة لها

يحدد القواعد العامة والارتفاقات المطبقة على الموقع الأثري والمنطقة المحمية التابعة له في إطار احترام أحكام المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

عندما تكون المنطقة المحمية التابعة للموقع الأثري مشمولة في مخطط شغل الأراضي يجب أن فرم هذا الأخير التعليمات التي يمليها مخطط حماية المواقع الأثرية واستصلاحها بالنسبة لهذه المنطقة.[3]

تميزت الفترة الممتدة بين 2006-2015 بظهور أدوات تخطيط جديدة إضافة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي، حيث نتجت عنها أدوات تخطيط أكثر شمولية رات بأدوات التخطيط الحضري.

يمكن استنتاج من خلال دراسة أدوات تنظيم التهيئة الحضرية في الجزائر المتبعة حسب تسلسلها ما يلي:
* تمثل أدوات وبرامج موروثة عن العهد الاستعماري، بقيت تتطور وتتغير مع أهم التحولات التي شهدتها البلاد، بغية الوصول والارتقاء إلى أدوات تنظيم مسايرة لما هو معمول به على المستوى العالمي، في ظل تجاهل وعدم الأخذ بعين الاعتبار ظروف المدن الجزائرية.

* تمثل التعديات الملحوظة في الواقع الناتجة عن ضعف وإهمال تطبيق هذه الأدوات والمتمثلة في مختلف الممارسات العمرانية المخالفة لاسيما منها البناءات الفوضوية، مؤشرا يفقد هذه الأدوات مصداقيتها

[1] حطاب سفيان وآخرون، « أدوات التخطيط الحضري بين النظرية والتطبيق نموذج مدينة بوسعادة»، الجزائر: ص ص 1-10.

[2] الجريدة الرسمية العدد 60 الصادرة بتاريخ 8 أكتوبر 2003، المرسوم التنفيذي رقم 324/03 المؤرخ في 5 أكتوبر 2003 المتضمن كيفيات إعداد المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة. المادة 02 ص 18.

[3] الجريدة الرسمية العدد 60 الصادرة بتاريخ 8 أكتوبر 2003، المرسوم التنفيذي رقم 323/03 المؤرخ في 5 أكتوبر 2003 المتضمن كيفيات إعداد مخطط حماية المواقع الأثرية والمناطق المحمية التابعة لها واستصلاحها المواد 02-03 ص 14.

وفعاليتها بالنسبة للأهداف التخطيطية التي سطرت من أجلها. لذلك السؤال المطروح هنا هو: هل هناك بديل لهذه الأدوات يستطيع أن يرتقي بالتهيئة الحضرية للمدن الجزائرية إلى أعلى المستويات ويجعلها تواكب وتساير المدن العالمية؟

خلاصة الفصل:

ومن خلال التعرض بالدراسة للتشريعات العمرانية بصفة عامة في الجزائر، فقد حافظت الدولة بشكل مباشر على التشريعات الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، حيث استمر العمل بها إلى غاية 1974، وهذا من أجل قيام الدولة بالمهام المنطوقة بها، ثم اهتمت الدولة في الفترة الاشتراكية بإنتاج السكن وتوفير كل المتطلبات اللازمة لتحقيق إنتاج السكن في مقدمتها العقار، حيث وضعت قانون الاحتياطات العقارية البلدية، الذي جاء لتوفير الأوعية العقارية لتطبيق برامج السكن آنذاك من منظور اشتراكي.

ويعتبر ظهور دستور 1989 مرحلة انتقالية على جميع المستويات، حيث بدأت الدولة في التخلي عن النظام الاشتراكي والتوجه نحو ما يعرف باقتصاد السوق، وكان انعكاسه على قطاع السكن في صدور قوانين وتشريعات ترمي لتحرير السوق العقارية، وبالتالي فسح المجال أمام الخواص لدخول إنتاج السكن، أهم هذه التشريعات، قانون 25/90 المتعلق بالتوجيه العقاري، والقانون رقم 29/90 المتعلق بالتهيئة التعمير، أي ان الدولة لم تكتفي بتحرير العقار، بل وضعت أدوات للتحكم في الإنتاج السكني، وفق ضوابط محددة.

أما المرحلة الأخيرة فحاولت الدولة إعادة تنظيم المجال الحضري والتحكم في ديناميكيته وهذا بإصدار قانون 15/08 المتعلق بمطابقة البنايات، والذي تحاول الدولة من خلاله، استدراك النقائص التي سجلت في الفترات السابقة، وإعادة الوجه الحقيقي للمدن والعمران بصفته انعكاس مباشر للمجتمع، وعنصر أساسي في التنمية وهيكلة المجال.

الباب الثاني

التطور والتنظيم المجالي للمدينتين في ظل الديناميكية الحضرية

الفصل الثالث:
الإطار الطبيعي، الجغرافي، التنظيم الإداري والديناميكية الديمغرافية

المبحث الأول: التعريف المجالي والتطور الإداري والترابي

المبحث الثاني: الديناميكية الديمغرافية وحركية السكان

تمهيد:

تمثل الظواهر والمكونات الطبيعية والتنظيمات الإدارية قاعدة أساسية في التنظيم المجالي، وهذا بتأثيرها المباشر على نمو وتوزيع السكان وعلى الوظائف المجالية إضافة إلى تطبيق البرامج ومخططات التهيئة.

حيث تلعب هذه المكونات دور فعال في توطن الأنشطة الاقتصادية والخدمية، خاصة المرتبطة بشبكة الطرق حيث تعطي الأولوية للمجالات الأكثر سهولة للوصول، بالإضافة إلى أنها عامل مؤثر على توسع وامتداد المراكز العمرانية.

كما ترتبط الديناميكية الحضرية ارتباطا وثيقا بالإطار الجغرافي وبحجم وتوزيع السكان وحجم الأنشطة الاقتصادية وتعتبر هذه الديناميكية والنمو الحضري من بين المؤشرات الحقيقية لمعرفة نقاط الضعف والقوة لأي مدينة.

وعلى هذا الأساس تبرز أهمية دراسة المميزات الجغرافية والسكانية بمديني العلمة وعين فكرون وفق فترات زمنية لها علاقة مباشرة بسياسات تهيئة وتنمية عبر عدة مراحل متتالية كان لها انعكاسات متباينة على المدينة وهذا بظهور تنظيمات مجالية جديدة.

أولا- مدينة العلمة

المبحث الأول: التعريف المجالي والتطور الإداري والترابي

تتضح خصائص الأقاليم والمجالات في إطار الديناميكية الحضرية والنمو الحضري من خلال تحليل العناصر المكونة للمجال الطبيعي الذي يجمع بين عدة أوساط متباينة (جبال، سهول ...) والتي لها عدة انعكاسات كبيرة على تجمع السكان وتوزيعهم.

كما يمثل الجانب التاريخي والتقسيم الإداري من أهم العوامل التي لها دور كبير في تنظيم المجال، حيث يسمح بخلق مجالات جديدة (بلدية، ولاية)، تتجسد بمؤسسات الدولة التي تعمل على تطبيق مختلف البرامج التنموية للنهوض بالاقتصاد، وتوطين العديد من التجهيزات بهدف الرفع من مستوى الخدمات المقدمة للسكان من خلال الترقية الإدارية للمراكز العمرانية.

I- النشأة التاريخية لمدينة العلمة

اختلفت الآراء حول تاريخ وأسباب نشأة مدينة العلمة حيث تكونت نواتها الأولى بجوار تجمع عمراني صغير يضم حوالي 40 مسكن متجمعة حول عين مائية تسمى عين تفتيكية (Aine Taftikia) في وسط منطقة زراعية منبسطة السطح والتي أصبحت الآن داخل التجمع العمراني.

حيث كانت العلمة قبل مجيء الاستعمار الفرنسي تابعة لنوميديا وكما تشير مصادر تاريخ المغرب إلى أن نوميديا كانت تمتد من قرطاج إلى غاية نهر ملاوي في الغرب وبعد مجيء الوندال سنة 429م أصبحت العلمة ونواحيها تابعة للإمبراطورية الرومانية في إطار اتفاق 442 م المبرم بين الفنتنيان وثلاثة من ملوك روما وجانسي ريك ملك الوندال الذي يقضي بتعيين وتحديد المناطق التابعة لكل مملكة، وجاء بعد ذلك سقوط الإمبراطورية الرومانية سنة 476م ثم الاحتلال البيزنطي سنة 533م إلى غاية 640م[1] وأخيرا الفتح الإسلامي.

بالرغم من قدم الحضارة البشرية بالمنطقة والتي يعود تاريخها للإنسان الأول الذي عثر آثاره بمنطقة عين الحنش[2]، ووجود مدينة جميلة الرومانية المزدهرة، إلا أن الموضع الذي أقيمت عليه مدينة العلمة كان حتى مجيء أوائل المستوطنين الأوربيين عام 1855 منطقة زراعية لا توجد بها سوى بعض المنازل المتفرقة التي تعود لقبائل العلمة التي كانت تسيطر على المنطقة.

[1] ايف لا كوست، أندري برنيان، نوشي، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة إسطنبولي رابح وعاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1984، ص292.

[2] عين الحنش تقع على بعد 6 كلم شمال غرب مدينة العلمة.

وتطبيقا لسياسة الجنرال بيجو الذي كان يقول يلزمنا أن ننزل المعمرين في كل مكان كانت مياهه عذبة وأرضه خصبة دون أن نسأل عن ملاكها[1]، ولأسباب عسكرية أيضا اختارها المستعمرون الأوروبيون مقرا لإقامتهم لاستغلال الأراضي الزراعية الخصبة والآبار والعيون المائية الكثيرة التي تنبجس في هذه المنطقة، حيث كانت آبار مائية عديدة تكفي لسد حاجيات السكان البشرية والزراعية، وجهة أخرى فإن استواء سطحها يساعد على سهولة الدفاع عنها أمام هجمات القبائل العربية، وبعكس كل الحضارات السابقة التي تواجدت بالمنطقة، وكانت تفضل إقامة مدنها عند أقدام الجبال أو في الجبال أوفي الجبال نفسها ليسهل الدفاع عنها.

مع العلم أن الاستعمار الفرنسي أطلق عليها اسم مدينة تعرف بسانت أرنو(Saint Arnaud) سنة 1868[2] وهذا نسبة إلى المارشال الفرنسي سانت أرنو المدعو لوروي ذي أشيل (Leroy Achill)[3] وبقيت مدينة العلمة بهذا الاسم حتى بعد الاستقلال والذي نذكر بشأنه بعض التفسيرات أولا نسبة لكثرة عيون الماء بها ويقصد به على الماء (Ala elma) ومع مرور الوقت حرف ليصبح العلمة وهناك اعتقاد أخر وهو ما نرجح أن السبب في تسميتها يعود للشيخ منصور العلمي الذي جاء مهاجرا من منطقة بجاية وسكن جبل براو ولكونه رجلا تقيا متدينا فقد نجح في تجميع القبائل حوله وعرفانا لدوره صارت هذه القبائل تحمل اسمه وهو الاسم الذي أطلق على جميع القبائل التي كانت تسكن المنطقة قبل تطبيق قانون (Sénatus-consulte) عام 1863، حيث تضم مدينة العلمة خمسة قبائل رئيسية تعكس هيكلة اجتماعية معقدة[4] وهي: قبيلة العلمة، أولاد عبد النور، عمور القبلة، عمور الظهرة وأولاد سالم.

II- موقع مدينة العلمة:

II-1- الموقع الجغرافي لمدينة العلمة:

تقع مدينة العلمة في إقليم السهول العليا الشرقية في شرق ولاية سطيف التي تقع بدورها في إقليم الشمال الشرقي الجزائري الذي يعتبر أحد الأقاليم الكبرى في الجزائر[5]، وجاءت أهمية الموقع الجغرافي

[1] ايف لا كوست، أندري برنيان، نوشي، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة إسطنبولي رابح وعاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1984، ص292.

[2] سانت أرنو هو قائد عسكري فرنسي ولد في باريس بتاريخ 20 أوت 1798 وقتل في معركة الما(ALMA) في شبه جزيرة القرم وذلك في 29 سبتمبر 1854 ولعب دورا كبيرا في محاربة الثورات الشعبية الجزائرية وكان يفتخر بإجرامه في حق الشعب الجزائري. أنظر: أيف لا كوست، أندري برنيان، نوشي، المصدر الذي سبق ذكره، ص219.

[3]Roger Troussel, Notes sur les populations Indigènes de la commune d'el Eulma, Revue Africaine société historique Algérienne, vol N 85, Alger, Année 1941, p230 -241.

[4] معلم عبد الرؤوف، عنان رضا، تهيئة منطقة توسع في مدينة العتمة، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة، جامعة أم البواقي قسم تسيير التقنيات الحضرية، سنة 2007، ص24

[5] المعهد الوطني للخرائط بقسنطينة (INC)، خريطة الجزائر السياحية، مقياس 500000/ 1 ، سنة 1987.

لهذه المدينة تنحصر في كونها محور ربط أساسي للمواصلات حيث تقع على محاور الطرق الرئيسية التي تربط بين مدينة قسنطينة شرقا والجزائر العاصمة غربا والمتمثلة في الطريق الوطني رقم (05) الذي يقسم المدينة إلى قسمين متساويين تقريبا وخط السكة الحديدية الرئيسي في البلاد الرابط بين الجزائر وتونس وعند نقطة تقاطع الطريق الوطني رقم (05) مع الطريق الوطني رقم (77) الذي يربط بين جيجل شمالا وباتنة جنوبا، وهذا فضلا عن تدعيم إمكانية الربط والاتصال بهذه المدينة بواسطة الطريق السيار شرق غرب الذي سهل أكثر حركة المرور نحوها وجعلها ملتقى اتصالات رئيسي لكل مدن الشبكة الحضرية القائمة عبر ولايات الشرق الجزائري ومركز هام بين مختلف الأقاليم الجغرافية الوطنية، وإضافة إلى كونها إحدى الأقطاب الاقتصادية والتجارية والحضرية والخدماتية الهامة لهذا الإقليم حيث ساهم الإشعاع الجهوي المتباين للاستثمار التجاري خاصة في جعل هذه المدينة قطبا اقتصاديا من الدرجة الأولى له إمكانية المنافسة لمدينة سطيف بغض النظر على الأقطاب الجهوية الأخرى حيث يتمتع بقدرة جذب كبيرة للأفراد ومختلف المتعاملين التجاريين والاقتصاديين والعديد من فروع الشركات الكبرى العمومية الوطنية والعالمية... إلخ وعديد الناشطين من مختلف المجالات محليا ووطنيا ودوليا وخاصة بعد التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الدولة والمتعلقة بالانفتاح على اقتصاد السوق وتحرير المعاملات التجارية، وبالإضافة إلى كونها معلما أثريا وسياحيا هاما ذلك أن مدينة جميلة الأثرية التي أسست سنة 96 قبل الميلاد كانت هي المدينة الرابعة في إقليم الشرق الجزائري بعد كل من قسنطينة، ميلة وسطيف مع العلم أن مدينة العلمة تتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ 1951.53هكتار أي ما يعادل 25.75% من إجمالي مساحة البلدية و0.30% من إجمالي مساحة ولاية سطيف، وعليه فإن هذه المدينة تتميز بموقع جغرافي استراتيجي مما أهلها لأن تكون مدينة ذات وزن حضري هام في الشمالي الشرقي الجزائري.

II-2- الموقع الإداري لمدينة العلمة:

يتبين من الخريطة رقم (01) الموقع الوسطي لمدينة العلمة وهذا داخل إقليم الشمال الشرقي الجزائري حيث تقع في السهول العليا وبالتحديد ضمن جزئها الغربي المسمى بالسهول العليا السطايفية، حيث تبعد عن مقر ولاية سطيف بـ27 كلم غربا وعن مدينة قسنطينة بـ 100 كلم شرقا، يحدها من الجهة الغربية بلدية أولاد صابر، من الجهة الشرقية بلدية بئر العرش، من الجهة الشمالية بلدية القلتة الزرقاء ومن الجهة الجنوبية بلدية بازر سكرة.

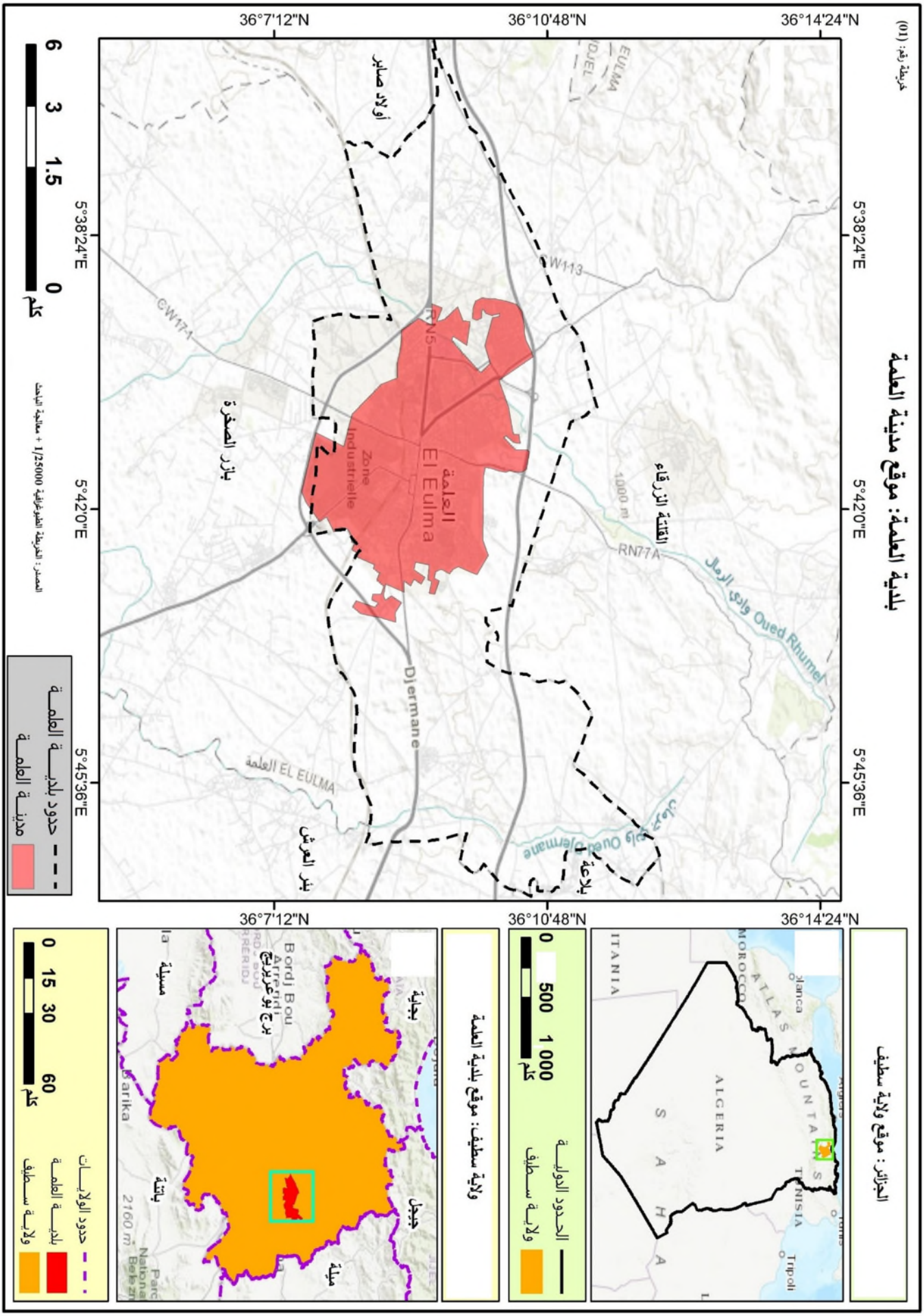
خريطة رقم: (01)
بلدية العلمة: موقع مدينة العلمة
36°14'24"N
36°10'48"N
36°7'12"N
5°38'24"E
5°42'0"E
5°45'36"E
العلمة
El Eulma
Zone Industrielle
Djermane
Oued Rhumel
وادي الرمال
القنطة الزرقاء
أولاد صابر
بازر الصخرة
بئر العرش
بلاعة
RN5
RN77A
CW113
CW171
1000 m
EL EULMA العلمة
حدود بلديـــة العلمـــة
مدينـــة العلمـــة
6 3 1.5 0 كلم
المصدر: الخريطة الطوبوغرافية 1/25000 + معالجة الباحث
الجزائر: موقع ولاية سطيف
ALGERIA
MOROCCO
TUNISIA
Tripoli
الحـدود الدوليـــة
ولايـــة ســـطيف
0 500 1 000 كلم
ولاية سطيف: موقع بلدية العلمة
بجاية
جيجل
ميلة
مسيلة
باتنة
برج بوعريريج
Bordj Bou Arreridj
حدود الولايـــات
بلديـــة العلمـــة
ولايـــة ســـطيف
0 15 30 60 كلم

وبهذا فهي تحتل موقعا جغرافيا هاما في الشمال الشرقي الجزائري، إذ تقع على محور يربط بين ولاية قسنطينة شرقا والجزائر العاصمة غربا، والمتمثل في الطريق الوطني رقم (05) الذي يقسم المدينة إلى قسمين متساويين تقريبا، وخط السكة الحديدية الرئيسي بالبلاد الرابط بين الجزائر تونس وعند تقاطع الطريق الوطني رقم (05)، وبهذا تعتبر حلقة وصل بين الولايات: سطيف، قسنطينة، جيجل، ميلة، وباتنة. وهذا ما تؤكده الخريطة رقم (01).

إضافة إلى أنها إداريا تعتبر كمقر دائرة حيث تؤطر بالإضافة إلى مجالها بلديات[1] وهي القلتة الزرقاء وبازر سكرة، وجاءت حدود دائرة العلمة كالتالي من الشمال بلدتي تاشودة وبني فودة، ومن الشرق البلديات التالية: بئر العرش، بلاعة وحمام السخنة من الجنوب بلديتي التلة وعين الحجر ومن الغرب بلديتي قجال وأولاد صابر، وبذلك تستحوذ على مساحة إجمالية تقدر بـ365.58كلم أي بنسبة 5.62% من إجمالي مساحة ولاية سطيف وكما تضم 198506 نسمة من سكان الولاية البالغ عددهم 1489979 نسمة خلال التعداد الأخير العام للسكان والسكن لسنة 2008، وكما جعلت مجال هذه البلديات الواقعة جغرافيا وإداريا في الشمال الشرقي لولاية سطيف يعرف حركية كبيرة حيث تغطي في مجملها مساحة تقدر بـ1038.42كلم ومع العلم أنها تتوزع عبر هذه البلديات كما يلي: العلمة بـ74.40كلم، عين لحجر بـ 224.64 كلم، القلتة الزرقاء بـ 134 كلم، بازر سكرة بـ157.18 كلم، بئر العرش بـ 139.81كلم، بلاعة 77.67 كلم، الولجة بـ149.52كلم وتاشودة بـ81.20كلم وبإجمالي عدد سكان يقدر بـ284941 نسمة خلال نفس التعداد.

III- موضع مدينة العلمة:

يتميز موضع مدينة العلمة بالانبساط عامة وقلة الانحدار حيث توسعت على سطح يعتبر كمنطقة اتصال بين إقليمين طبيعيين متباينين، وجاءت مظاهر التضاريس الكبرى واضحة المعالم بسبب عدم التجانس في مظهر السطح وموقعها داخل المجموعة الفيزيائية، ومن ثم جاء موضع هذه المدينة بمميزات طبيعية وطبوغرافية حيث يتكون من وحدات طبيعية رئيسية وهي الجبال التلية والسهول العليا الشرقية[2] كما يلي:

[1]PDAU Intercommunale : El-Eulma, Ain lahdjar, Baser sakhra, Bir El arch, Gueltazerga, Belaa, Elouldja et tachouda, première phase : Etat de fait, Diagnostic et options d'aménagement, volume 03: Analyse urbaine, Sept 2013.

[2]خليل عبد الله مطاوع، مدينة العلمة السكان والعمران وإشكالية المجال الحضري، رسالة ماجستير، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، جوان 1994، ص02.

III-1- الأراضي السهلية المنبسطة:

حيث يتراوح ارتفاعها ما بين 900 و1000مترا عن مستوى سطح البحر وبذلك تظهر على شكل هضبة مرتفعة تضم مجموعة من الوحدات الطبوغرافية، وإذا ما أمعنا النظر في مظاهر السطح في موضع المدينة الأولى نجد أنها قد أقيمت في منطقة منبسطة يتراوح ارتفاعها بين 960 مترا في الشمال و950 مترا في الجنوب وبين 950 و960 مترا في الغرب حيث يبلغ متوسط ارتفاع هذه المدينة نفسها 955 مترا ولهذا يبدو موضع المدينة الناظر الذي يقدم من أي جهة على أنها تتموضع في وسط حوض محاط بمجموعة من التلال المرتفعة من الشرق والشمال ومتفتحة على سهل أقل منها ارتفاعا في الجنوب.

III-2- الأراضي ذات الانحدار النسبي :

ويتضح كذلك أن الارتفاع العام للمنطقة يقل تدريجيا كلما اتجهنا من الشمال للجنوب أو من الشرق للغرب حيث يقدر الارتفاع بـ 1022 مترا في الشمال ذلك بالقرب من مقر بلدية القلتة الزرقاء، مع العلم أنه ينخفض تدريجيا إلى أن يصل 908 مترا في الجنوب وذلك بالقرب من شط البيضاء، وكما نجد الارتفاع يقدر بـ 1012 مترا في الغرب بالقرب من دوار أولاد صابر و1090 مترا بالقرب من مدينة سطيف ويقل في الشرق ليبلغ 950 مترا مدينة العلمة و933 مترا في بئر العرش، ومن ذلك يعتبر موضع مدينة العلمة المنخفض مقارنة بمجموعة التلال المحيطة بمدينة العلمة وخاصة منها مرتفع حي شوطالي بكير السابق وعليه فإذا كان انبساط السطح يحفز ويسهل عملية البناء والتعمير والنمو الحضري بهذه المنطقة إلا أن تموضع هذه المدينة على هذا السطح المنخفض تتسبب في إمكانية تعريض مساحات كبيرة من النسيج الحضري للفيضان عند سقوط الأمطار عند أقدام مرتفعي قوطالي والثنية الحمراء وبالتالي يشكل عائقا أمام توسع هذه المدينة في الجهة الجنوبية وهذا لصعوبة تصريف المياه لأن الانحدار الطبيعي ضعيف.[1]

[1] أحمد عقاقية، خطر الفيضانات في المناطق شبه الجافة دراسة حالة مدينة العلمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تهيئة الأوساط الفيزيائية والأخطار الطبيعية (غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، السنة الجامعية 2004 /2005، ص 106.

IV- مناخ مدينة العلمة :

يلعب المناخ دورا بارزا في التأثير على حياة الانسان ونشاطه ويتحكم في نمط العمران السائد واتجاهات الشوارع والمباني، وتساعد الدراسة المناخية الجيدة على تجنب توسيع المدينة في المناطق غير المناسبة تبعا لاتجاه الرياح ومصادر التلوث التي يمكن أن تؤثر على المدينة، ولأخذ الاحتياطات المناسبة لتجنب الاخطار المترتبة على العواصف الرعدية والامطار السيلية الغزيرة.

تقع المدينة على دائرة عرض 36.09°شمالا، وهي بهذا تقع ضمن النطاق المحصور بين أضداد الأعاصير دون المدارية والرياح التجارية الجافة من ناحية، والرياح العكسية المصحوبة بالأمطار والأعاصير من ناحية أخرى، ففي فصل الصيف تتعرض هذه المنطقة لهبوب الرياح التجارية الجافة، وفي الشتاء تتعرض للرياح العكسية وما يصحبها من عواصف مطيرة[1].

تقع مدينة العلمية في ظل جبال الأطلس التلي، على بعد 65 كلم عن البحر الأبيض المتوسط، ولذا تحجب هذه الجبال المؤثرات البحرية عن المدينة خاصة في فصل الشتاء، وتقع شمال جبال الأطلس الصحراوي التي تحد من وصول المؤثرات الصحراوية ولو بنسب متفاوتة بسبب التقطع الكبير الذي يظهر في هذه الجبال خاصة في منخفض الحضنة، بين جبال الاوراس من الجنوب الشرقي وجبال سنة من الجنوب الغربي.

إن وقوع العلمة في هذه المنطقة، وتعرضها لهذه المؤثرات يجعلنا نصنفها مبدئيا ضمن نطاق مناخ البحر الابيض المتوسط، ولكن نظرا لبعدها عن البحر فهي تقع ضمن الاقليم الداخلي، ويغلب عليها طابع القارية.

IV-1- الأمطار :

تعد من اكثر الظواهر المناخية خطرا على المدينة، بسبب عدم انتظام سقوطها من سنة لأخرى، وعن فصل لآخر، بل من يوم لآخر، بالرغم من أن معدلها السنوي لا يتجاوز 407 ملم/سنة، حيث تختلف كمية الأمطار المتساقطة على المدينة اختلافا كبيرا من سنة لأخرى، فنجد ان اقصى كمية سقطت على المدينة خلال الفترة 1970-1991 بلغت 653.3ملم عام 1984 ، وسجل 630 ملم عام 1976، ولكن وكما يظهر واضحا سبقت الأولى سنة جافة وهي السنة التي سجل بها أدنى كمية مطرية خلال الفترة (187.4ملم سنة 1983) ولحقت بالثانية سنة جافة ايضا سنة 1977 التي سجل بها 236.2 مم فقط.

وتبين ان أكثر السنوات رطوبة كانت سنة 1984 بانحراف (+60.4% عن المتوسط) وتبين كذلك أن العشرية الاخيرة من (1980-1990) كانت أكثر رطوبة من سابقتها، بحيث سجلنا 6 سنوات

[1] علي البنا، أسس الجغرافيا المناخية والنباتية، دار النهضة العربية، بيروت 1970، ص 76.

رطبة و4 جافة بينما كان الامر مخالفا لذلك ما بين (1970–1980) بحيث سجل 7 سنوات جافة و3 رطبة، وتميزت هذه الفترة بوجود سنة رطبة مقابل سنتين جافتين تليهما سنة رطبة ثم سنتين جافتين، خلافا للعشرية الأخيرة التي سجل بها عدة سنوات رطبة بينها سنة جافة وهذا يبشر تحسن الحالة الجوية بالمنطقة وذلك بازدياد كمية الأمطار المتساقطة سنويا.

وكذلك نلاحظ تناسبا طرديا بين عدد الايام الممطرة وكمية الأمطار المتساقطة خلال السنة، كما نسجل سقوط كميات كبيرة من الثلج تراوح سمكها بين 15 و20سم.

وعموما فان معدل كميات الامطار المتساقطة بالعلمة قليل إذا ما قورن ببعض المدن الأخرى بالبلاد، ساحلية او داخلية، مثل "سكيكدة التي بلغ متوسطها السنوي خلال الفترة 1927–1947 و1960–1975 حوالي 706ملم، ومدينة قسنطينة التي سجلت 545ملم في نفس الفترة بينما سجل العلمة آنذاك 368 ملم فقط[1].

IV–2– الحرارة :

اعتمادا على البيانات المناخية خلال الفترة 1970–1991 ومقارنتها بمعطيات Setlzer (1913–1938) فإن المعدل السنوي لدرجات الحرارة بمدينة العلمة قد بلغ 14.32°م، وهي حرارة مرتفعة إذا ما قورنت بحرارة المدينة ذاتها خلال الفترة 1913–1938 والتي كان معدلها السنوي 13.55°م، ولكنها منخفضة إذا ما قورنت ببعض المدن الساحلية في البلاد كالجزائر ووهران وعنابة على التوالي (18,8°م، 18.3°م و17.95°م) والداخلية مثل قسنطينة 15.65°م.

يتبين أن اشهر الصيف تمتاز بالحرارة الشديدة احيانا، اذ سجلت أعلى درجة حرارة بمدينة العلمة 41.0°م في شهر أوت و10.3°م في شهر جويلية، بحيث بلغ المعدل الشهري لدرجة الحرارة القصوى المطلقة خلال الفترة 1970–1991 حوالي 38°م في شهر جويلية و37.44°م في شهر أوت، ويبلغ المتوسط الشهري لحرارة اشهر الصيف (من جوان الى سبتمبر) حوالي 23°م، في حين يبلغ المعدل الشهري لدرجات الحرارة الدنيا المطلقة خلال نفس الفترة (–2.68°م) في شهر جانفي و(–2.15°م في شهر فيفري)، وسجلت أدنى درجة حرارة مطلقة بالمدينة خلال الفترة 1970–1991 (– 8°م) يوم 7–3–1984، وتصل الى ما دون الصفر في سبعة أشهر من السنة.

ونلاحظ ايضا ارتفاع المدى الحراري السنوي الذي يبلغ (19.31°م)، والمدى الحراري الشهري مرتفع أيضا، ليبلغ في المتوسط 12.91°م، وهذا ما يؤدي في كثير من الاحيان الى حدوث الصقيع، اذ تنخفض درجات الحرارة ليلا الى ما دون الصفر في الفصل البارد، وبالتالي تصبح المنطقة باردة جدا.

[1] Dib Akila , la pluviométrie dans le nord est Algérienne, U. Grenoble, Sep 1981, P.48

IV-3- الرياح السائدة :

الرياح السائدة بالمنطقة هي الرياح الشمالية الغربية والشمالية الشرقية والتي تشكل نسبة (27.6% و21.8%) من مجموع الرياح السائدة بالمنطقة، وهي رياح باردة رطبة تجلب الأمطار شتاءً لمرورها فوق المسطحات المائية كالمحيط الاطلسي والبحر المتوسط، وتلطف الجو صيفا لأنها تهب من البحر المتوسط الذي يسوده آنذاك ضغط مرتفع بسبب انخفاض حرارة الماء مقارنة بحرارة اليابس، تليها في ذلك الرياح الغربية بنسبة 15.2%، والشمالية بنسبة 11.7% بحيث تكثر الغربية شتاءً والشمالية صيفا، وذلك لان المنطقة تتأثر بسيطرة نطاق الضغط المرتفع الأزوري شتاءً والرياح الشمالية الشرقية صيفا.

أيضا الرياح الجنوبية والشرقية قليلة التردد إجمالا باستثناء الرياح الجنوبية الغربية التي تشكل 11% وتكثر في فصلي الربيع والخريف أما الرياح الأخرى (الشرقية والجنوبية والجنوبية الشرقية) فهي قليلة التردد 12.7% فقط، وتكثر في فصلي الربيع والصيف، وبهذا لا يظهر تأثير الرياح الجنوبية إجمالا إلا عند حدوث رياح الخماسين (السيروكو) التي تحدث بمعدل 17 يوما/سنة وتكثر في فصل الصيف.

إضافة إلى ذلك فإن الرياح بالمنطقة هي رياح هادئة او معتدلة السرعة اذ يبلغ المعدل السنوي لسرعة الرياح بالمنطقة حوالي 3.17 مترا/ثانية، أي ما يعادل11.4كلم/ساعة، اذ تتراوح سرعتها بين 2.6متر/ثانية و3.5 متر/ثانية، وبالتالي فهي تصنف ضمن الرياح بقوة 2.9° حسب مقياس بوفور لسرعة الرياح (يتراوح بين 0 -12°)، ولهذا فهي تصنف ضمن الرياح الهادئة (نسيم لطيف) ولا تؤثر على النسيج العمراني او النشاط البشري.

أما الرياح القوية التي يمكن أن تسبب أضرارا مادية، وتعرقل حركة السير فلا يزيد معدلها عن 3.3يوما لشهر اي بمعدل 40يوما/سنة، وهي تحدث بسرعة تزيد عن 16متر/ثانية، أي حوالي 58كلم/ساعة، ولكن لحسن الحظ فهي محدودة المدة لا تتجاوز عدة ساعات في اليوم، وكما يلاحظ من الجدول السابق فهي تكثر في فصل الشتاء، وهذا أمر طبيعي بسبب الانخفاضات الجوية التي تسود المنطقة، وفي فصل الصيف بشهري جويلية وأوت وذلك بسبب الاعاصير الفجائية التي تحدث عند التقاء الرياح الجنوبية الحارة مع الرياح الباردة القادمة من البحر المتوسط.

وعموما فإن تأثير الرياح على المدينة حاليا قليل خاصة في الجهة الشرقية والشمالية الشرقية المدينة، لوقوعها في ظل مرتفع قوطالي، ولكن سيكون تأثيرها واضح في المناطق الشرقية والغربية من المدينة، وهي مناطق التوسع الحالي والمستقبلي للمدينة، وذلك بسبب استواء سطحها وانكشافها مباشرة أمام الرياح الشمالية الشرقية والشمالية الغربية خاصة.

المبحث الثاني: الديناميكية الديمغرافية وحركية السكان

أهمية ديموغرافية وتحولات جذرية بارزة

تكمن أهمية الدراسة السكانية بمختلف معطياتها وعناصرها الإحصائية في توضيح المؤهلات الديموغرافية وعلاقتها بتنظيم المجال، ومدى أهمية ذلك في تقديم الخدمات للسكان لأنهم يؤثرون ويتأثرون بالمجال الذي يعيشون فيه محدثين بذلك حركية وديناميكية خاصة.

وتبرز أهمية هذه الدراسة عندما يتعلق الأمر بسكان مدينتي العلمة وعين فكرون الموزعين في مجال يجمع تباينات عديدة بين المدينتين (طبيعية، إدارية، اقتصادية، اجتماعية...) وسنحاول فيما يلي تحليل مختلف الخصائص والمميزات الديموغرافية لسكان مجال الدراسة من خلال دراسة معدلات النمو، التوزيع المجالي، الزيادة الطبيعية، حركة السكان... بهدف إدراك وفهم كل العوامل المؤثرة في ذلك وانعكاساتها على هيكلة وتنظيم المجال معتمدين على المعطيات الإحصائية لمختلف التعدادات من أجل توضيح سيرورة التطور.

I- مراحل النمو والتطور الديمغرافي للسكان :

شهدت مدينة العلمة كغيرها من المدن الجزائرية بحكم أهميتها الإقليمية، الاقتصادية والاجتماعية نموا سكانيا مستمرا منذ الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال إلى اليوم وتحكمت فيه العديد من العوامل والأسباب تظهر استمرار النمو الحضري فيها وطبيعة الإستراتيجية المتبعة من قبل السلطات العليا في البلاد أو المحلية على حد سواء، وعليه ومن خلال المعطيات الإحصائية المتحصل عليها سواء من دراسات وبحوث أنجزت سابقا أو من نتائج تعدادات السكان والسكن خلال فترات زمنية متتالية يمكن تقسيم مراحل هذا النمو السكاني في هذه المدينة إلى مرحلتين أساسيتين هما الأولى مرتبطة بالمرحلة الاستعمارية، وأما الثانية فجاءت مرتبطة بمرحلة ما بعد الاستقلال. ويمكننا تتبع هذه الزيادة السكانية عبر عدة مراحل وعدة فترات.

I-1- المرحلة الأولى : ما قبل الاستقلال (1872-1962):

تميزت هذه المرحلة بعدم الانتظام في نمو السكان وهذا بسبب عدم استقرار الأوضاع في البلاد بشكل عام، حيث استمرت حركة الاستيطان الأوروبي المكثف بها، وإضافة إلى التحولات الاقتصادية والظروف التاريخية والأمنية التي شهدتها المدينة الجزائرية بصفة عامة ومدينة العلمة بصفة خاصة في هذه المرحلة حيث كان المجتمع السكاني فيها يتكون من فئتين فئة خاصة بالسكان الأهالي الجزائريين، وفئة الثانية للسكان الأوروبيين.

I-1-1- الفترة الأولى (1872- 1930): مرحلة الاستيطان المكثف

تميزت هذه الفترة بعدم الاستقرار في البلاد بشكل عام بسبب حدوث العديد من الثورات المحلية، أهمها ثورة المقراني (1871) التي شاركت فيها قبائل العلمة، والتي استغلتها السلطات الاستعمارية كذريعة لسلب الأراضي من تلك القبائل، حيث عرفت مدينة العلمة نموا سكانيا مستمرا وهذا بتضاعف عدد المستوطنين الأوروبيين بالمدينة ثلاث مرات تقريبا خلال 20 سنة فقط (1872-1892) بمعدل سنوي بلغ 5.26% بالرغم مما أصاب المنطقة نتيجة المجاعة عام 1866 وانتشار وباء الكوليرا على نطاق واسع خلال 1867.

استمرت حركة الاستيطان الأوروبي المكثف إلى أن شكل المستوطنون 39.1% من سكان المدينة عام 1892، ولكن بدأت نسبة الأوروبيين بالانخفاض تدريجيا لتبلغ 31% من سكان المدينة العام، ثم انخفضت إلى 25.6% عام 1921، وذلك بسبب صعوبة السفر أثناء الحرب العالمية الأولى، مما أدى إلى انخفاض المعدل السنوي الذي بلغ 0.99% فقط للأوروبيين مقابل 3.73% للسكان الجزائريين، وهذا أعلى بكثير من معدل النمو الوطني[1] الذي بلغ 0.38% في تلك الفترة.

عرفت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى تغيرا كبيرا في سياسة الاستيطان الفرنسية، التي أصبحت تشجع توطين الأوربيين في المدن الكبرى بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، والكساد الذي بالمنتوجات الزراعية جراء تقلبات الأسعار، مما دفع بالعديد من المستوطنين لتغيير وجهتهم، مما أدى إلى تناقص عدد المستوطنين من 1114نسمة عام 1921 (و هو أكبر عدد لهم بالمدينة) إلى 1102 نسمة عام 1931، بمعدل نمو سلبي بلغ(-0.11%) خلال الفترة 1921-1931 كما يبينه الجدول (12)، وبعكس السكان الجزائريين الذي سجلوا زيادة طفيفة في تلك الفترة، بالرغم من انخفاض معدل نموهم السنوي كثيرا، (0.94٪ فقط)، نتيجة للازمة الاقتصادية العالمية.

وعموما فقد تميزت هذه المرحلة بارتفاع معدل النمو السنوي (4.58%) باستثناء الفترة من1921-1931 التي سجل بها معدل نمو منخفض بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية وعدم دقة إحصاء عام 1931 الذي لم تنشر تفاصيله آنذاك.

I-1-2- الفترة الثانية (1931- 1954): مرحلة النمو المعتدل

اتسمت هذه المرحلة باعتدال معدل النمو السنوي مقارنة بجميع المراحل الأخرى أثناء الفترة الإستعمارية، إذ بلغ 3.93%، ويمكن أن نقسم هذه الفترة إلى فترتين:

أ- من 1931-1948: سجل ارتفاع كبير في عدد الجزائريين وانخفاض واضح في عدد الأوروبيين، بحيث ازداد عدد الجزائريين بـ 5919 نسمة، وليتضاعف عددهم 2.7مرة مقارنة بعام 1931،

[1] خليل عبد الله مطاوع، المرجع الذي سبق ذكره، ص 63

بالرغم من انخفاض الإنتاج الفلاحي خاصة عام 1943 والجفاف الذي أدى إلى موت الماشية، وحوادث 8 ماي 1945 والمجاعة التي حدثت في شتاء 1946 حتى ربيع 1947، في حين انخفض عدد الأوروبيين إلى 995 نسمة بمعدل نمو سلبي (- 0.6٪).

ب- من 1948-1954: سجل بالمدينة معدل نمو سنوي منخفض جدا (1.30% سنويا)، وهو أقل من معدل النمو الوطني الذي بلغ 2.68% سنويا كما يتبين من الجدول (08) والشكل (11) ، ويعود وذلك لعدم صحة الاحصائيات من جهة، بسبب التجنيد الإجباري الذي فرضته فرنسا على السكان أثناء الحرب العالمية الثانية، مما دفعهم إلى عدم ذكر الحقيقة فيما يتعلق بعدد أبنائهم خاصة الذكور منهم، عدم تسجيلهم في سجلات الأحوال المدنية، وارتفاع معدل الوفيات بالمدينة في تلك الفترة بسبب سوء التغذية، لان الحرب العالمية الثانية كانت قد تركت أثارا واضحة على الاقتصاد الوطني والعالمي ، خاصة أن السلطات الاستعمارية لم تكن تهتم كثيرا بالجانب الصحي للسكان الجزائريين ، اذ بلغ معدل الوفيات الخام بمدينة العلمة عام 1954، حوالي 17.9%، وهو معدل مرتفع، علما بأن الثورة المسلحة لم تبدأ إلا في أول نوفمبر أي في آخر السنة، لكنه يقترب من معدل الوفيات الوطني الذي بلغ 20.6% خلال تلك الفترة.

الجدول رقم (08): مدينة العلمة: تطور سكان في الفترة بين (1872-1954)

السنوات	السكان الأوربيين		السكان الجزائريين		المجموع (نسمة)	معدل النمو السكاني السنوي (%)
	العدد	معدل النمو	العدد	معدل النمو		
1872	162	-	160	-	322	-
1892	452	4.72	704	6.30	1156	5.64
1901	698	4.75	1201	5.80	1899	5.41
1911	1009	3.64	2248	6.07	3257	5.31
1921	1114	0.99	3244	3.63	4358	2.89
1931	1102	0.11-	3563	0.94	4665	0.68
1936	1047	1.02-	5006	6.74	6053	5.18
1948	995	0.42-	9478	5.15	10473	4.46
1954	1003	0.13	10315	1.41	11318	1.29

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءONS.

الشكل رقم (11) مدينة العلمة: النمو السكاني خلال الفترة بين (1872، 1954)

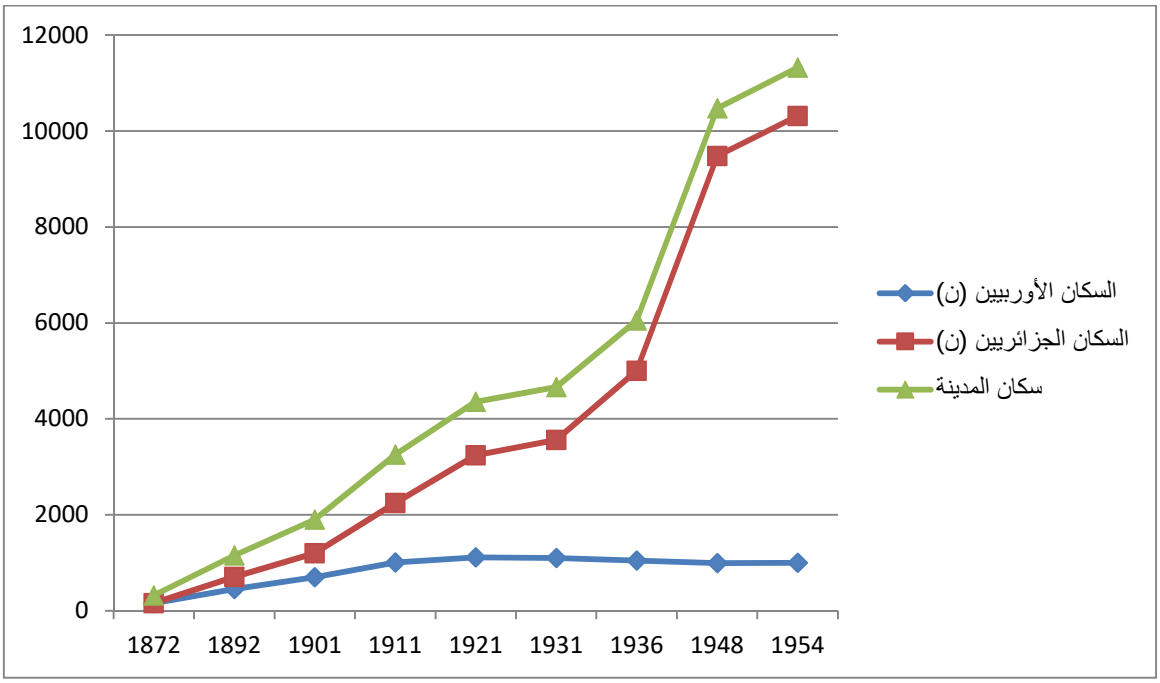

المصدر: معالجة معطيات الديوان الوطني للإحصاء ONS.

I-2- المرحلة الثانية: ما بعد الاستقلال (1954-2008):

هذه المرحلة الثانية تتوافق مع مرحلة ما بعد استقلال للدولة الجزائرية، وعليه فإن نمو مدينة العلمة يتضح أن مر بعدة مراحل ترجع أساسها لعدة عوامل كالزيادة الطبيعية والنزوح الريفي وتحسن المستوى المعيشي، ويمكن تلخيص هذه المراحل فيمايلي:

الجدول رقم (09): مدينة العلمة: النمو السكاني خلال الفترة بين (1954-2008)

التعداد	عدد سكان المدينة (ن)	المدة (سنة)	الزيادة (ن)	نسبة الزيادة (%)	معدل النمو السنوي(%)	عدد سكان البلدية (ن)	التركيز الحضري (%)
1954	11318	-	-	-	-	-	-
1966	25617	12	14299	55.82	6.47	33472	76.68
1977	41564	11	15947	38.37	4.32	50758	83.23
1987	67933	10	26369	38.82	4.82	79406	85.25
1998	104758	11	36825	35.15	3.88	128638	93.00
2008	140672	10	35914	25.53	2.93	151349	93.77

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير + معطيات الديوان الوطني للإحصاء ONS.

I -2-1- الفترة الأولى (1954-1966): مرحلة عدم الاستقرار

بعكس ما يمكن أن يتوقعه المرء من أن حرب التحرير التي تسببت في عدم الاستقرار، وارتفاع الوفيات على المستوى الوطني، ستؤدي الى خفض عدد السكان أو التقليل من معدل النمو السنوي إلا أن مدن الجزائر عامة ومدينة العلمة خاصة شهدت ارتفاعا في معدل نموها السنوي ليبلغ 6.47%، وهو على معدل في تاريخها، كما يظهر من الشكل (12) والجدول (09).

حيث أن النمو السكاني كان متسارعا ففي سنة 1954 بلغ عدد سكان العلمة 11318 نسمة[1] ليصل خلال سنة 1966 إلى 25617 نسمة حيث مثلت الزيادة السكانية 14299 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ55.82%، وأما عن معدل النمو السنوي للسكان كان ضعف المعدل السنوي الذي بلغ 3.04%، بالرغم من تناقص عدد المستوطنين الأوربيين بالمدينة وانخفاض معدل الزيادة الطبيعية ما بين 1954-1962 ويعود ذلك إلى:

- عدم الاستقرار في المناطق الريفية والجبلية المجاورة لمدينة العلمة وإتباع فرنسا السياسة الأرض المحروقة وذلك بتحويل العديد من المناطق الريفية إلى مناطق محرمة مما أدى إلى نزوح وهجرة أعداد كبيرة من السكان الريفيين المقيمين بها نحو هذه المدينة وذلك من أجل البحث عن الأمن والاستقرار، مما أدى إلى تضاعف عدد سكان مدينة العلمة 2.3 مرة خلال 12 سنة فقط.

- إنشاء الاستعمار الفرنسي أحياء سكنية (محتشدات) خاصة لتجميع سكان الدواوير المجاورة لتسهيل عملية مراقبتهم.

وأما بعد الاستقلال أي منذ سنة 1962 فقد ارتفع عدد السكان إلى 25617 نسمة وهذا كنتيجة لتضاعف ظاهرة نزوح السكان من مختلف الأرياف والولايات المجاورة والقريبة نحو مدينة العلمة، وإضافة إلى المجهودات التي بذلتها الدولة الجزائرية في تطوير الرعاية الصحية وتحسين مستوى المعيشة حيث ساهمت في تراجع عدد الوفيات مقابل ارتفاع عدد المواليد وهذا ما زاد في تشجيع وتحفيز سكان الأرياف على الانتقال إلى المدن وذلك من أجل مواكبة ظاهرتي التحضر والنمو الحضري التي تعرفها أغلبية المدن الجزائرية عامة.

[1] الديوان الوطني للإحصاء (ONS).

ولذلك فقد جاء معدل النمو السنوي للسكان في مدينة العلمة يقارب بشكل كبير جدا معدل النمو السنوي العام لنمو سكان المراكز الحضرية القائمة في إقليم الشمال الشرقي الجزائري في تلك الفترة والمقدر بـ7.29%.[1]

I-2-2- الفترة الثانية (1966-1977): فترة النمو المتوازن

لاحظنا في الفترة السابقة الدور البارز للهجرة الجماعية في رفع معدل النمو السنوي حيث استمر ارتفاع عدد سكان مدينة العلمة حيث بلغ خلال سنة 1966 بـ 25617 نسمة إلى أن وصل في سنة 1977 إلى 41564 نسمة حيث مثلت الزيادة السكانية 15947 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ38.37%.

وكما تجد الإشارة هنا إلى أن معدلات النمو السكاني في هذه المدينة قد بدأت في التزايد المتسارع منذ بداية سنوات الستينيات، وأما بالنسبة لمعدل النمو السنوي للسكان فقد قدر بـ4.32% حيث بدأ هذا المعدل في التوازن ليقارب معدل النمو الوطني المقدر بـ3.08% وكذا بالنسبة لغيره من المراكز الحضرية الواقعة في إقليم الشمال الشرقي الجزائري حيث تراجعت معدلاتها إلى 4.87%، ويمكن إرجاع تفسير هذه الزيادة السكانية المسجلة خلال هذه الفترة إلى تقلص دور الهجرة الريفية قابلها تحسن الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الخدمات الطبية ونظام الإصلاح الزراعي عن طريق الثورة الزراعية في سنة 1972 وهذا نجده قد ساهم في تثبيت سكان الأرياف والتخفيف من ظاهرة النزوح الريفي وحجم التدفقات السكانية نحو مدينة العلمة.

I-2-3- الفترة الثالثة (1977-1987): فترة النمو السكاني السريع

تضاعف عدد سكان المدينة خلال هذه الفترة إذ ارتفع من 41564 نسمة خلال سنة 1977 إلى أن يصل إلى 67933 نسمة خلال سنة 1987 حيث مثلت الزيادة السكانية 26369 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ38.82%، وأما عن معدل النمو السنوي للسكان الذي قدر بـ 4.82% فقد كان أقل من المعدل الوطني المقدر بـ5.46%، ويمكن تفسير هذه الزيادة السكانية في هذه الفترة إلى:

- تعتبر أفضل فترة لتبيان دور الزيادة الطبيعية في زيادة عدد سكان المدينة وذلك لارتفاع معدل المواليد وانخفاض معدل الوفيات وتحسن الرعاية الصحية خاصة للأمهات أثناء فترة الحمل وللأطفال الرضع أيضا.

[1] د. عدنان رشيد حبيب وشارك فيه مجموعة من الأساتذة: الشبكة الحضرية في الشرق الجزائري دراسة للنمو الحضري وتسلسل الحجم والتباعد، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، مطبعة النصر الكبرى قسنطينة، سنة 1985، ص15

– سيطرة تدفقات الهجرة السكانية الوافدة سواء من الأرياف والولايات المجاورة والقريبة أو البعيدة على الهجرة السكانية المغادرة وهذا بسبب حرية التملك والتنازل عن أملاك الدولة الجزائرية وبيع القطع الأرضية بمساحات شاسعة ومتباينة وتطور عملية البناء والتعمير عليها بشكل عشوائي وغير مراقب وكل هذا ساعد على توافد أسر بكاملها إلى المدن الجزائرية بصفة عامة ومدينة العلمة بصفة خاصة، وبالمقابل نجد أن الهجرة المغادرة قد تأثرت بالأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد.

– ساهمت أيضا الاستثمارات الصناعية للدولة والتي تجسدت في إقامة المنطقة الصناعية العلمة وذلك بموجب المخطط الرباعي الثاني خلال سنة 1976 في استقطاب القوى العاملة من مختلف المجالات الوطنية إلى جانب الاستقرار السياسي والأمني وتوفير مختلف الخدمات العمومية مثل التعليم، الصحة... إلخ وهذا الأمر ساعد على تسارع وتيرة النمو الحضري في هذه المدينة.

I-2-4- الفترة الرابعة (1987-1998) استمرار في ارتفاع عدد السكان

استمر ارتفاع عدد السكان مدينة العلمة ففي سنة 1987 كان عدد السكان 67933 نسمة، بينما خلال سنة 1998 فقد بلغ 104758 نسمة حيث نجد أن الزيادة السكانية قدرت بـ 36825 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ35.15%، وقدر معدل النمو السنوي بـ 3.88% فهو يقارب معدل النمو لبلدية العلمة المقدر بـ3.67% وبينما هو أكبر من معدل النمو الوطني الذي قدر بـ2.09% في نفس الفترة، وعليه يمكن تفسير هذه الزيادة السكانية بـ:

– طبيعة الأوضاع الأمنية الصعبة والمعيشية القاسية التي عاشتها كل الأرياف الجزائرية بصفة عامة خلال سنوات التسعينيات من القرن الماضي.

– تحول النظام السياسي وتبني الاقتصاد الحر كبديل عن الاقتصاد الموجه الأمر الذي أحدث عدة تحولات على مستوى البنية الوظيفية والاجتماعية للسكان، وكما أن تخلي الدولة الجزائرية على عدد كبير مشاريع الإسكان العمومية وأشكال البناء والتعمير الاجتماعي وتطهير المؤسسات الاقتصادية زاد من تفاقم ظاهرة البطالة وتأخير سن الزواج لدى أفراد المجتمع الشباب.

I-2-5- الفترة الخامسة (1998-2008) نفس الوتيرة بانخفاض طفيف

ارتفع عدد سكان مدينة العلمة حيث وصل إلى 140672 نسمة في أخر تعداد خلال سنة 2008 بعد ما سجل خلال سنة 1998 بـ 104758 نسمة حيث قدرت الزيادة السكانية بـ35914 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ25.53%، وأما عن معدل النمو السنوي للسكان فقد سجل أدنى مستوياته على الإطلاق مقارنة بالفترات الزمنية السابقة حيث قدر بـ2.93%، وهو أكبر من معدل النمو الوطني الذي

قدر بـ1.60% في نفس الفترة وهذا بالرغم من تحسن الأوضاع الأمنية، واعتماد الدولة الجزائرية على سياسية تنموية اجتماعية تهدف إلى تخفيف مظاهر المأساة الوطنية بالإضافة إلى تخصيص إعتمادات مالية ضخمة في البرنامج الخماسي الأول للإنعاش الاقتصادي والبرنامج الخماسي الثاني الذي دعم النمو السكاني، إلا أن حالة تشبع النسيج الحضري القائم التي وصل إليها النسيج الحضري في هذه المدينة لازمها بروز التجمعات السكانية الثانوية كمراكز جذب بدلا من المدينة وأهمها قرية مكاوي وطلحي زيدان بسبب سهولة تملك المساكن وانخفاض سعر الأرض بها مما جعلها مراكز جذب بدلا من المدينة، وهذا ما ساهم في التراجع النسبي لمعدل النمو السنوي للسكان وكما اندمجت بعض التجمعات السكانية الثانوية لاحقا في التجمع الحضري الرئيسي ومن أهمها سامي بوخبلة وبهلولي حيث أصبحت من الأحياء الهامة في هذه المدينة بفعل التطور العمراني وهذا يمثل مؤشرا هاما على ديناميكية النمو الحضري وعلى مدى استجابتها لعوامل هذا النمو المطرد، ولذلك فإن حالة التشبع العمراني التي وصل إليها النسيج الحضري القائم في مدينة العلمة ساهم بشكل كبير في الاستقرار النسبي لمعدلات النمو السنوي للسكان بها.

شكل رقم (12) مدينة العلمة: تطور عدد السكان خلال الفترة بين (1954-2008)

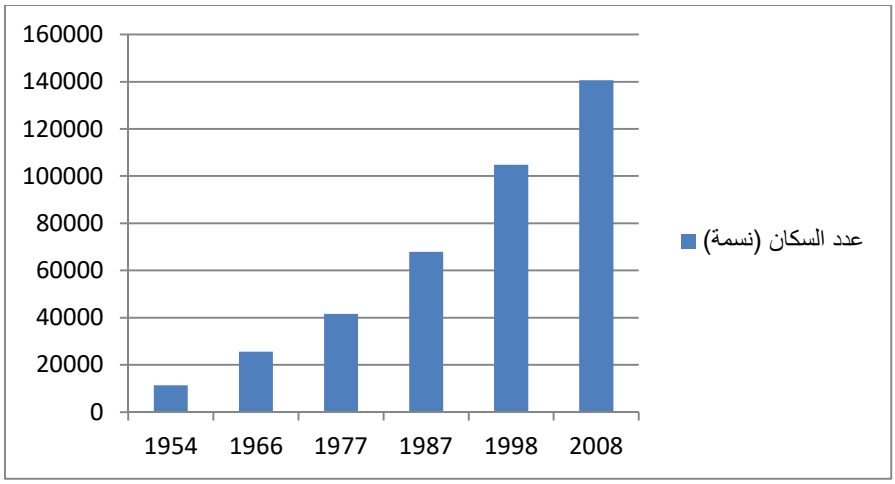

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير + معطيات الديوان الوطني للإحصاء ONS.

II- العوامل المتحكمة في الديناميكية الديمغرافية :

بعد تشخيص وتحليل النمو والتطور الديمغرافي للسكان وتتبع معدلاته، والذي كان مختلفا ومتباينا من فترة إلى أخرى وتحكمت فيه العديد من العوامل سواء مباشرة أو غير مباشرة، فهناك مجموعة من العوامل المتحكمة في حجم السكان سواء كان ذلك بالزيادة أو بالنقصان والتي تؤثر من حيث التغير في نموهم، منها العوامل الطبيعية كالمواليد والوفيات والعوامل الغير طبيعية أو الاجتماعية تتمثل في الهجرة وحركية السكان.

II-1- العوامل الطبيعية :

تعتبر العوامل الطبيعية من أهم العوامل المتحكمة في نمو وتزايد الحجم السكاني في المدن الجزائرية بصفة عامة ومدينة العلمة بصفة خاصة، ومن هذا المنطلق بات من الضروري جدا التطرق إلى تحليل ومعرفة الاتجاه العام في تطور عدد المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية ومساهمة هذه الظاهرة في الزيادة السكانية العامة في هذه المدينة خلال فترات زمنية متعاقبة، وعليه يتضح أن هناك وتيرة تصاعدية في عدد المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية للسكان خلال السنوات المتتالية.

II-1-1- الزيادة الطبيعية:

تعتبر الزيادة الطبيعية من العوامل الأساسية في نمو السكان مع العلم أن الزيادة الطبيعية هي الفرق بين عدد المواليد والوفيات حيث يتبين من الشكل رقم (13) أن أقصى معدل وصلت إليه الزيادة الطبيعية في مدينة العلمة هو 391.09‰[1] وذلك خلال سنة 1998 ومن المعلوم أن ارتفاع عدد المواليد كان له الأثر الكبير في ارتفاع هذه الزيادة الطبيعية حيث بلغ معدل المواليد لنفس الفترة أقصاه، وأما أضعف معدل للزيادة الطبيعية فقد سجل خلال سنة 1954 وذلك بـ18.02‰ وهذا رغم تراجع معدل الوفيات خلال نفس السنة الذي قدر بـ22.44‰، وأما باقي السنوات فقد جاءت معدلات الزيادة الطبيعية بين الارتفاع والتراجع متأثرة في ذلك بالمواليد والوفيات، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو أي العاملين أكثر تأثيرا في ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية في مدينة العلمة؟ هل هو ارتفاع معدلات المواليد أو التراجع النسبي في معدلات الوفيات والحقيقة أن هاذين العاملين قد ساعد على رفع معدلات الزيادة الطبيعية إلا أن ارتفاع معدلات المواليد كان له الأثر الكبير في رفع معدل الزيادة الطبيعية بعد الاستقلال.

[1] معدل الزيادة الطبيعية = (عدد المواليد خلال سنة معينة/عدد السكان خلال نفس السنة)x1000

الجدول رقم (10): مدينة العلمة: تطور عدد المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية للفترة بين (1954-2016)

التعداد	عدد السكان (ن)	عدد المواليد (ن)	معدل المواليد (‰)	عدد الوفيات (ن)	معدل الوفيات (ن)	الزيادة الطبيعية (ن)	معدل الزيادة الطبيعية (ن)
1954	11318	458	40.47	254	22.44	204	18.02
1966	25617	9030	352.5	5781	225.67	3249	126.83
1977	41564	18007	433.24	14051	338.06	3956	95.18
1987	67933	29817	438.92	25896	381.20	3921	57.72
1998	104758	55684	531.55	14717	140.49	40967	391.06
2008	140672	55873	397.19	7491	53.25	48382	343.93
2012	170910	32468	189.97	3686	21.57	28782	168.40
2016	205589	40779	198.35	4366	21.24	36413	177.12

المصدر: بلدية العلمة سجلات الحالة المدنية، 2017.

شكل رقم (13): مدينة العلمة: تطور معدلات المواليد، الوفيات والزيادة الطبيعية خلال الفترة بين (1954، 2016)

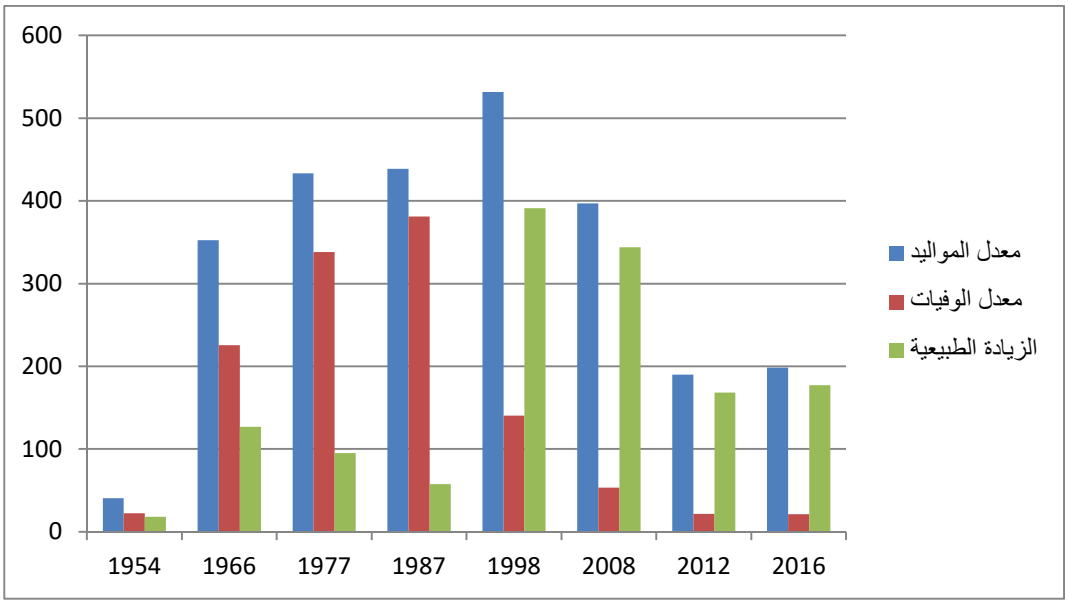

المصدر: بلدية العلمة سجلات الحالة المدنية، 2017.

II-2- العوامل غير الطبيعية :

II-2-1- صافي الهجرة

جاءت الزيادة السكانية متفاوتة وذات طبيعة تراكمية بين كل تعداد والذي يليه وبعبارة أخرى أن معدل النمو السنوي للسكان جاء متباين وعليه تعتبر الهجرة السكانية الوافدة والمغادرة والفارق بينهما الذي يسمى صافي الهجرة من أهم الأسباب والعوامل غير الطبيعية المساهمة في تحليل مؤشر نمو السكان في المدينة الجزائرية بصفة عامة ومدينة العلمة بصفة خاصة، وكما أنها تعتبر بمثابة مؤشرات حقيقية تعكس طبيعة الواقع القائم لنمو السكان فيها.

II-2-2- حركة الهجرة السكانية الوافدة والمغادرة في مدينة العلمة :

تعتبر الهجرة السكانية شكلا من أشكال الحراك السكاني ولذلك فقد جاء هذا العنصر يضم وبشكل مفصل ظاهرة الحركة السكانية الوافدة والمغادرة التي عرفتها مدينة العلمة في الوقت الراهن عن طريق تبيان مختلف خصائصها، وعليه فإننا نجد أن الهجرة السكانية الوافدة كانت من مختلف الولايات المجاورة القريبة والبعيدة عن هذه المدينة، وأما عن الهجرة السكانية المغادرة فهي من مدينة العلمة نحو مختلف هذه المجالات، ومع العلم أنه تم اختيار عينة عشوائية وهذا اعتمادا على المعطيات الإحصائية الصادرة عن من مكتب الانتخابات البلدية العلمة والمتعلقة بحركة الهجرة السكانية الوافدة والمغادرة خلال الفترة الممتدة من شهر جانفي 2015 إلى شهر مارس 2017 وأما بالنسبة إلى توزيع حركة الهجرة السكانية فهي كمايلي:

- حركة الهجرة السكانية نحو مدينة العلمة من ولاية سطيف:

يتبين من الخريطتين رقم (02) و(03)، أن حركة الهجرة السكانية في مدينة العلمة من مجال ولاية سطيف تنقسم إلى هجرة وافدة ويقدر إجمالي عدد السكان بها بـ3317 نسمة وهي بين 1362 نسمة ذكور و1955 نسمة إناث، وأما الهجرة المغادرة فقد بلغ إجمالي عدد السكان بها بـ1210 نسمة حيث نجد منها 640 نسمة ذكور و570 نسمة إناث وطبعا هذا بفارق يقدر بـ722 نسمة ذكور و1385 وإناث.

وعليه فقد جاءت عملية توزيع حركة الهجرة السكانية نحو مدينة العلمة من مختلف بلديات مجال ولاية سطيف خلال هذه الفترة متباينة ومتفاونة حيث يرتفع عدد السكان الوافدون والمغادرون وخاصة من بعض البلديات المجاورة والقريبة من مدينة العلمة حيث نجد في مقدمتها البلديات التالية: جميلة، بازر سكرة، الفلتة الزرقاء، بئر العرش سطيف، بني عزيز، تاشودة، البلاعة، حمام السخنة، بني فودة، عين السبت، دهامشة ومعاوية، وربما يرجع تفسير ذلك إلى عامل أساسي تمثل في القرب الجغرافي من مدينة العلمة هذا من جهة وأيضا هو عبارة عن نتيجة منطقية للفروق الكبيرة في مؤشرات النمو السكاني بين

مختلف بلديات مجال ولاية سطيف والتي تعكس نظريا الفوارق الموجودة بين هاته البلديات من خلال برامج التنمية المحلية وكذا تفاوت في عوامل الجذب والطرد على حد سواء للسكان واستقرارهم في مجال الولاية من جهة أخرى، وبالمقابل نجد هذه الحركة قليلة من البلديات الأخرى وبذلك يقل عددهم كلما ابتعدنا عن هذه المدينة وذلك بالنسبة للسكان الوافدون من خارج هذا المجال الولائي وبالتالي فهي تشكل في مجملها ما يقارب 3924 نسمة منها 2829 وافد أي يعادل نسبة تقدر بـ72.09% من إجمالي السكان الوافدون و1095 نسمة من إجمالي السكان المغادرون منها أي ما يعادل نسبة تقدر بـ27.91% إجمالي السكان المغادرون، وعليه فقد جاء الفارق النوعي يتميز بتفوق عدد الإناث بـ1159 أنثى على الذكور بحوالي 575 ذكر ومع العلم أن هذا الفارق يمكن تفسيره بالاستقرار العام في التركيب العمري والنوعي.

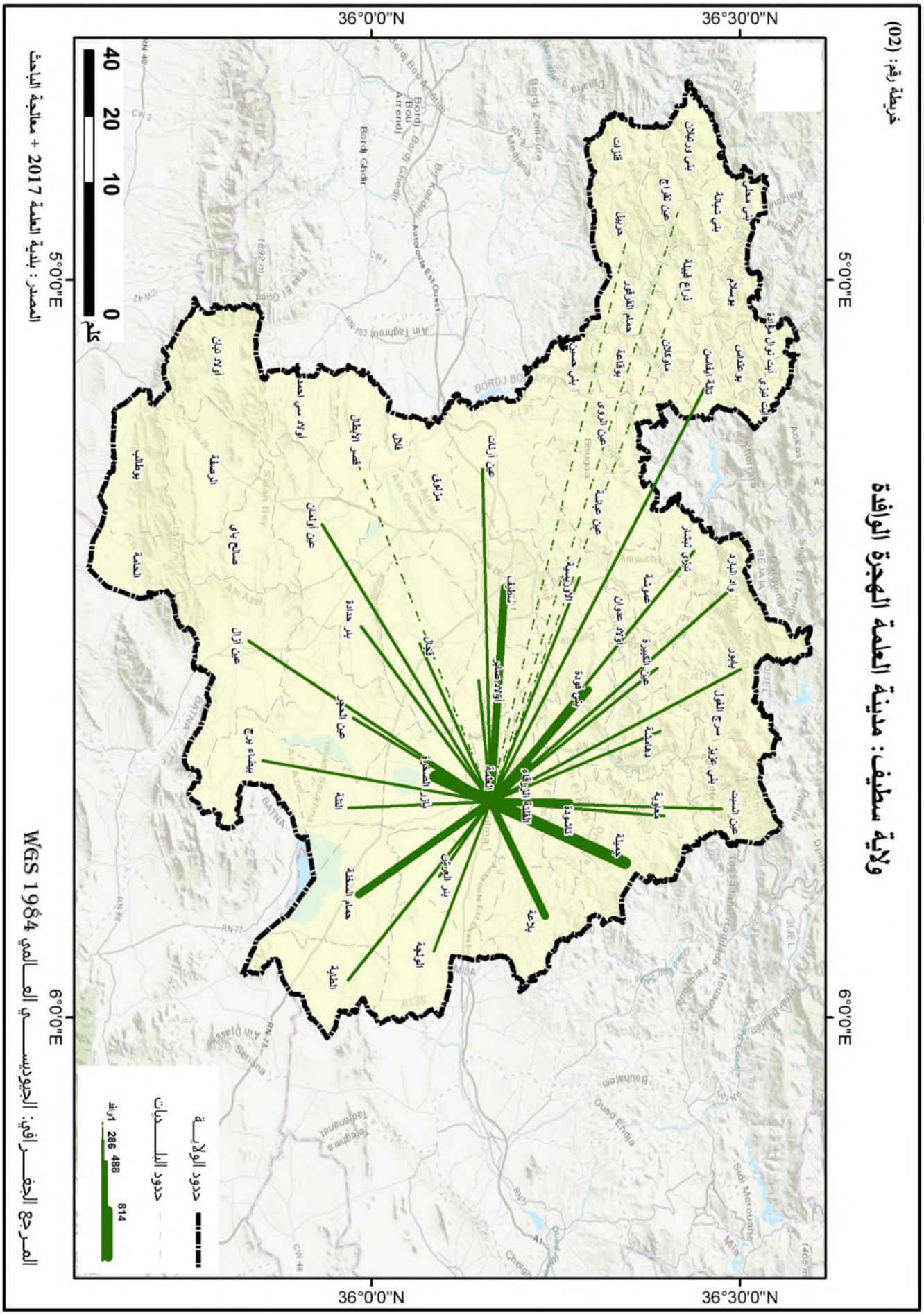
خريطة رقم: (02)
ولاية سطيف: مدينة العلمة الهجرة الوافدة
36°0'0"N
36°30'0"N
5°0'0"E
6°0'0"E
40 20 10 0
كلم
المصدر: بلدية العلمة 2017 + معالجة الباحث
المرجع الجغرافي: الجيوديسي العالمي WGS 1984
حدود الولاية
حدود البلديات
1 ألف
286
488
814
العلمة
سطيف
عين أرنات
عين الكبيرة
بوعنداس
بني ورتيلان
بني شبانة
بني محلي
بني حسين
بني عزيز
بني فودة
بني الهسبت
بلاعة
الولجة
الطاية
بئر العرش
حمام السخنة
بيضاء برج
عين الحجر
عين ازال
بئر حدادة
عين أولمان
صالح باي
أولاد سي احمد
أولاد تبان
بوطالب
الحامة
الرصفة
قجال
مزلوق
قصر الأبطال
عين عبسة
عين الروى
بوقاعة
حمام القرفور
دريدل
قنزات
تلة إبقلسن
ذراع قبيلة
عين لقراج
مركلان
أولاد عدوان
تنزوي نبشار
واد البارد
بلبور
سرج الغول
دهامشة
تاشودة
الأوريسية
أولاد صابر
الشلالة العذاورة
الشلالة الفوقانية
عين السبت
بوعلام
أيت نوال مزاية
أيت تنزي

وإضافة إلى طبيعة التحول الديمغرافي وكذا ديناميكية النمو السكاني المسجلة في مختلف البلديات، وثم لتليها في المراتب الوسطى البلديات التالية: بيضاء برج، قجال، عين أرنات، عين الكبيرة عين أزال، التلقة، أولاد صابر، تالة ايفاسن، عموشة، بابور، طاية، عين الحجر بوقاعة، عين الروى، عين ولمان، بئر حدادة، عين عباسة والولجة حيث تمثل في مجملها عدد سكان يقدر بـ544نسمة منها 440 وافد أي ما يعادل نسبة تقدر بـ80.88% من إجمالي السكان الوافدون و104 مغادر من هذه المدينة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ19.11% إجمالي المغادرون، وعليه يمكن تفسير هذه الحركة السكانية الوافدة والمغادرة بطبيعة العلاقة القائمة بين معدل الزيادة الطبيعة والنمو السكاني العام في بلديات ولاية سطيف، وأما عن الفارق النوعي فقد جاء يتميز بتفوق عدد الإناث أيضا ب 200 أنثي عن الذكورب 136 ذكر، وأما عن حركة الهجرة الوافدة والمغادرة الباقية فتتمثل في البلديات التالية: قلال، الأوريسية تيزي نبشار، بوطالب، مزلوق، سرج الغول، حمام قرقور، قصر الأبطال، بوعنداس، أولاد عدوان.. إلخ،

حيث يقدر إجمالي عدد السكان بـ 59 نسمة منها 49 وافد أي ما يعادل نسبة تقدر بـ81.36% من إجمالي عدد السكان الوافدون و11 مغادر منها أي ما يعادل نسبة تقدر بـ22.44% من إجمالي سكان الحركة بالمدينة، وعليه يمكن تفسير الحركة في هذه الحالة بكون هذه البلديات جاءت تتميز بارتفاع في الزيادة الطبيعية مقابل تراجع في معدل نمو السكان عكس البلديات السابقة التي سجلت ارتفاعا في كل من معدل نمو السكان والزيادة الطبيعية، وكما جاء الفارق النوعي يتميز بتفوق عدد الإناث بـ26 أنثى عن الذكور بـ11 ذكر، وعليه فإن العلمة تعتبر إحدى محطات الاستقبال الهامة للسكان مثلها مثل مدينة سطيف وخاصة من عين أرنات، أولاد صابر، بئر العرش... إلخ وهي مراكز تتواجد في المجالات الخلفية للمدينة، وكما أن هذه الحركة ساهمت في إنتاجها عدة عوامل ومنها غياب الأمن خلال الفترات السابقة وكذا قلة الموارد الطبيعية واختلال التوازن بين الخدمات والسكان.

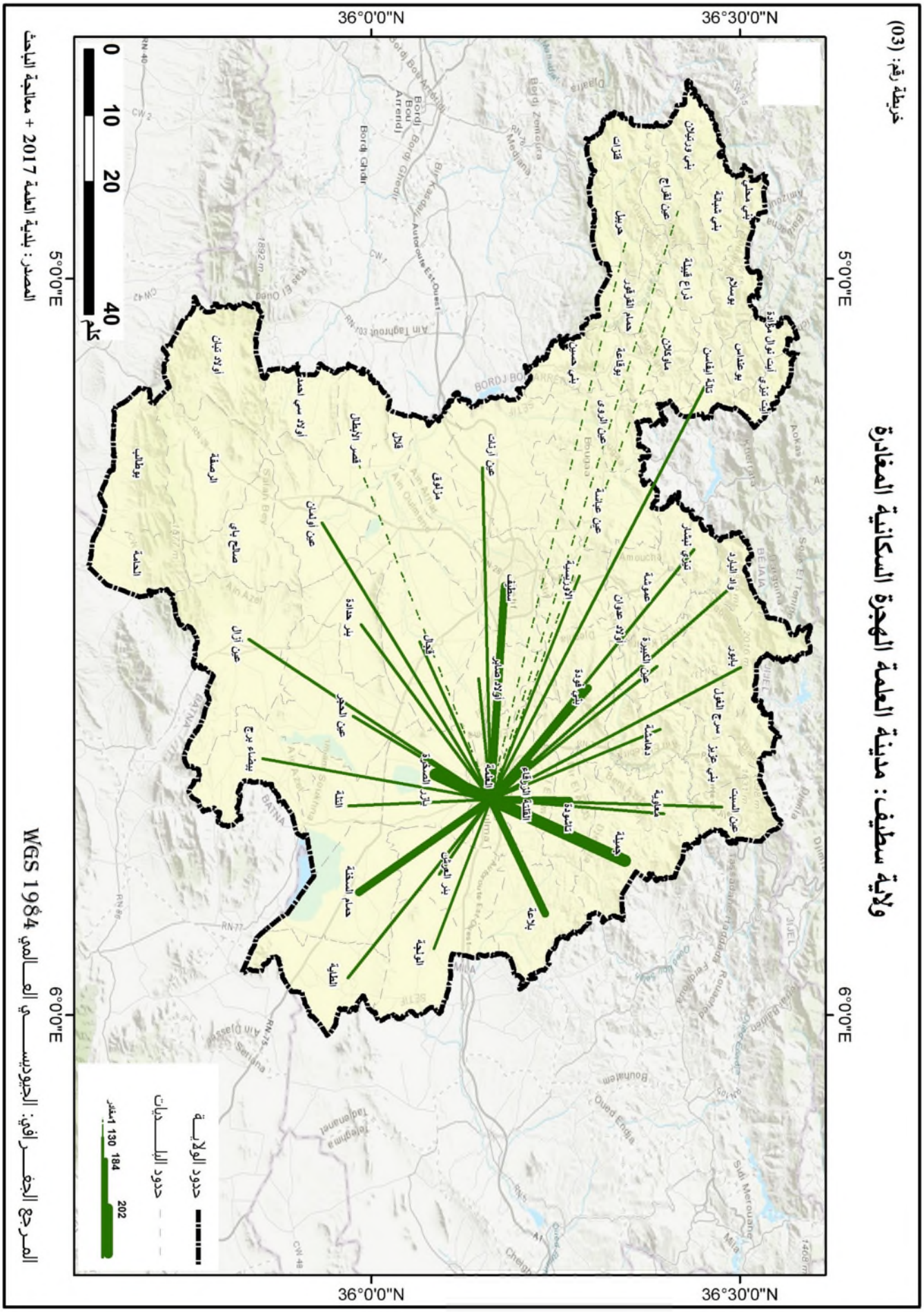
خريطة رقم: (03)
ولاية سطيف: مدينة العلمة الهجرة السكانية المغادرة
36°0'0"N
36°30'0"N
5°0'0"E
6°0'0"E
0 10 20 40
كلم
حدود الولايـــة
حدود البلـــديات
1 130 184 202
اشخاص
WGS 1984 المرجع الجغـــرافي: الجيوديســـي العـــالمي
المصدر: بلدية العلمة 2017 + معالجة الباحث

II-2-3- حركة الهجرة نحو مدينة العلمة من خارج الوطن :

تعرف الهجرة على أنها الانتقال من مكان إلى أخر في سبيل البحث على ظروف حياة أفضل، وعليه فقد ساهمت حركة الهجرة السكانية نحو مدينة العلمة من خارج الوطن في نمو السكان في هذه المدينة بشكل هام وذلك باعتبارها ثاني أكبر المدن على مستوى مجال ولاية سطيف حيث ساهمت في إحداثها جملة من الظروف الاقتصادية التي شهدها الدولة الجزائرية بصفة عامة ومدينة العلمة بصفة خاصة ولذلك فقد قدر إجمالي عدد السكان الوافدون بـ 75 وافد ومنهم 58 نسمة ذكور و17 نسمة إناث، وفي حين لم نسجل أي حالة للسكان المغادرون من مدينة العلمة، ومع العلم أنه توجد هجرة سكانية داخلية ولكن تبقى محدودة في هذه المدينة نفسها حيث تتمثل في تغيير مكان الإقامة وذلك بالانتقال من مكان إلى أخر داخل المحيط الحضري لهذه المدينة، وعليه فقد تمت هذه الحركة السكانية بانتقال السكان الأصليين الذين هم ضمن الفئات الاجتماعية الميسورة الحال من أحياء مركز المدينة إلى الأحياء السكنية الموجودة في الأطراف والسكن فيها للبحث عن الهدوء والراحة وهذا بغض النظر عن الظروف البيئية والصحية السائدة والتي يمكن أن تكون غير ملائمة للإقامة والسكن في بعض الأحيان في هذه المناطق وهذا كله بسبب زيادة عدد السكان الوافدون نحوها وظهور بعض الإشكاليات المترتبة على ذلك لاسيما ما تعلق بالضجيج الناتج عن مختلف الخدمات والنشاطات البشرية المختلفة وخاصة المهن والحرف، ووسائل النقل والمواصلات...إلخ وهذا بدوره كان له الأثر المباشر على توزيع السكان عبر المجال الحضري في مدينة العلمة وارتفاع أسعار العقار الحضري والإيجار معا.

وعليه نجد أن أغلبية تدفقات الهجرة نحو هذه المدينة كانت من مجال الولاية وذلك بنسبة قدرت بـ72.93 %، وثم لتليها في المرتبة الثانية نسبة السكان الوافدون من مختلف ولايات الوطن حيث قدرت بـ19.86%، وبينما عادت المرتبة الثالثة للسكان الوافدون من أماكن أخرى غير محددة وذلك بنسبة قدرت بـ7.21%.

- تقسيم مجال الدراسة (مدينة العلمة) إلى قطاعات الحضرية:

قبل التعمق في الدراسة ولتجسيد المعطيات الميدانية بصورة واضحة ولتسهيل الدراسة التحليلية لمجال المدينة كان من الواجب علينا تقسيم منطقة الدراسة إلى قطاعات حضرية كما ذكر آنفا في مقدمة البحث معتمدين على مؤشرات عديدة هي:

- النمط العمراني وتاريخ الانجاز أو النشأة.
- التسمية المتداولة من طرف السكان.
- شبكة الطرق.
- القطاعات الإحصائية المنجزة من طرف ديوان الوطني للإحصاء 2008.

اعتماد على المعايير السابقة تم تقسيم مجال المدينة إلى 7 قطاعات حضرية، القطاع رقم 07 يمثل المنطقة الصناعية كما توضحه الخريطة رقم (04)، والهدف من ذلك دراسة المجال بشكل دقيق.

1- القطاع الأول :

يضم هذا القطاع ستة أحياء سكنية هي: بلعلي، وسط المدينة، مخربش العيد، المذبح، مولف التركي و152 مسكن، تعرض هذا القطاع إلى فيضان خلال سبتمبر 1981 حيث تم إزالة ما يزيد عن 89 مسكن منه مع عدم سماح السلطات المعينة للسكان ببناء مساكن جديدة مرة أخرى به، وعليه فقد قامت البلدية بنقل العائلات المنكوبة إلى الحي السكني حويفي عبد الله الذي يقع في الجهة الشمالية.

2- القطاع الثاني :

يقع في الجهة الجنوبية الغربية لهذه المدينة قدر عدد سكانه بـ 16059 نسمة أي ما يعادل نسبة 11.42% من إجمالي سكان هذه المدينة، يمر به الطريق الوطني رقم (05) باتجاه سطيف وخط السكة الحديدية الذي يخترق هذا القطاع والمنطقة الصناعية التي تقع جنوب هذا القطاع، كلها تعتبر من عوائق التطور العمراني في مدينة العلمة على هذا المحور.

3- القطاع الثالث :

يتميز هذا القطاع بظهور مجموعة من الأحياء السكنية التالية: ساحة الثورة بوسيف موسى، حويفي عبد الله، 46 مسكن، دوار السوق، 19 جوان، الحي الإداري، 250 مسكن، عمر دفو ويفسر هذا

بتسارع وتيرة النمو الحضري في هذه المدينة وعبور لأهم شبكة الطرق الوطنية وخاصة منها الطريق رقم (77) باتجاه باتنة، القلتة الزرقاء وفرجيوة الذي يخترق هذا القطاع هذا من جهة، واضافة إلى عوامل أخرى أهمها رغبة الشباب وخاصة الأسر الجديدة في الإقبال على عملية الشراء القطع الأرضية عبر الأحياء السكنية لهذا القطاع والبناء والانتقال للإقامة من جهة أخرى.

4- القطاع الرابع :

الأحياء السكنية بهذا القطاع وصلت إلى درجة التشبع وهذا لعدم وجود مساحات شاغرة يمكن استخدامها في إقامة مساكن جديدة من جهة أخرى ولعل أهم هذه الأحياء السكنية ما يلي: النعيجة، سقني، 663 مسكن، 800 مسكن، 219 مسكن ومع العلم أن هذه الأحياء جاءت نتيجة للتطور العمراني لهذه المدينة في الجهة الشرقية وعلى طول امتداد شارع أول نوفمبر، وكما أن عبور الطريق الوطني رقم (05) نحو قسنطينة وخط السكة الحديدية في الجهة الجنوبية ساعد على ظهور بعض الأحياء السكنية الفوضوية على طول امتداد خط هذه السكة.

5- القطاع الخامس :

يتميز هذا القطاع باحتوائه على سوق دبي بالإضافة إلى بعض لأحياء السكنية الجديدة والتي شكلت فعلا مراكز سكانية هامة وهذا بعد اكتمال أشغال البناء والتعمير الكبرى بها مستقبلا ولعل من أهم هذه الأحياء السكنية التالية: شودار بهلولي، بوخبلة ومزيان ساعو، الحجم السكاني الكبير المسجل على مستوى هذا القطاع الحضري بالمساحة العقارية الكبيرة التي يتربع عليها حيث مثل بنسبة تقدر بـ29.80% من إجمالي مساحة هذه المدينة، وإضافة إلى أنه جاء يضم مجموعة من الأحياء الراقية التي أنجزت في إطار عملية إقامة المناطق السكنية الحضرية الجديدة (ZHUN) هذا من جهة وكذا لحداثة أغلب الأحياء السكنية القائمة به والتي جاءت كتوسعات حضرية جديدة وهي تقع في أقصى الجهة الشمالية الغربية أكثر في الجهة الجنوبية الغربية وهذا من جهة أخرى، وبالإضافة إلى تطابقه مع عبور أهم محاور شبكة الطرق الوطنية التي تخترق مدينة العلمة وهذا باتجاه ولاية قسنطينة وباقي المناطق وكل مدن الشبكة الحضرية الجزائرية.

6- القطاع السادس :

القطاع الحضري السادس يعتبر أخر التوسعات العمرانية في الجهة الشمالية الشرقية لهذه المدينة حيث يضم الأحياء السكنية التالية: صباحي، 100 مسكن، 200 مسكن.

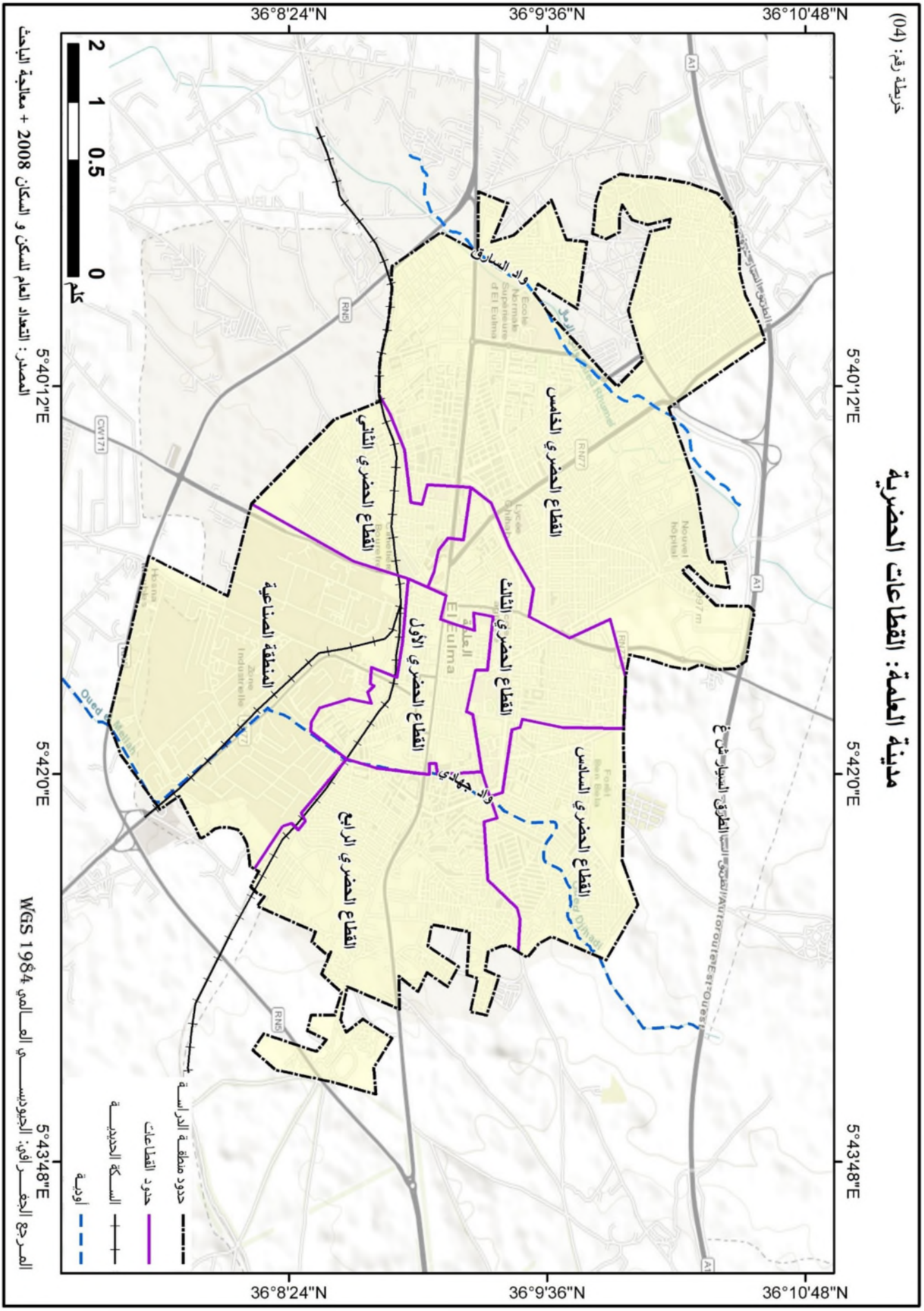
خريطة رقم: (04)
مدينة العلمة: القطاعات الحضرية
36°8'24"N
36°9'36"N
36°10'48"N
5°40'12"E
5°42'0"E
5°43'48"E
القطاع الحضري الخامس
القطاع الحضري الثاني
القطاع الحضري الثالث
القطاع الحضري الأول
القطاع الحضري السادس
القطاع الحضري الرابع
المنطقة الصناعية
وادي السارق
وادي جهلاني
Oued Dimaid
Autoroute Est-Ouest
حدود منطقة الدراسة
حدود القطاعات
السكة الحديدية
أودية
2 1 0.5 0 كلم
المصدر: التعداد العام للسكن و السكان 2008 + معالجة الباحث
المرجع الجغرافي: الجيوديسي العالمي WGS 1984

III- التوزيع المجالي للسكان :

السكان هم مجموعة من الأشخاص يمكن تقسيمهم حسب مختلف الخصائص المشتركة فيما بينهم بحيث تنتج هذه الخصائص عن مجموعة من العوامل المتبادلة التأثير وهي تعتبر من عناصر اختلاف السكان عبر مختلف المجالات الحضرية حيث تهتم بدراسة التركيب السكاني بتحليل هذه الخصائص ودورها في إحداث التباينات السكانية للظواهر السكانية بين مختلف المجالات الحضرية وكذلك بين الريف والحضر وكما تدل هذه التراكيب السكانية على الخصائص الكمية للسكان، وعليه سيتم التطرق في هذا العنصر من البحث إلى بعض مؤشرات نمو السكان في مدينة العلمة والتي نقصد بها التوزيع المجالي للسكان الكثافة السكانية، التركيب النوعي والعمري، وإضافة إلى مؤشر التركيب الاقتصادي لنمو السكان.

III-1- التوزيع المجالي للسكان عبر القطاعات الحضرية للمدينة:

تأوي مدينة العلمة أكثر من 140672 نسمة وهذا حسب نتائج أخر تعداد خلال سنة 2008 عبر المجال الحضري حيث يمثلون بنسبة قدرت بـ12.58% من إجمالي عدد سكان ولاية سطيف الحضر وكذلك بنسبة قدرت بـ0.41% من إجمالي سكان الوطن خلال نفس الفترة، وأما عن التوزيع المجالي لهؤلاء السكان فقد جاء متباين من قطاع حضري إلى أخر، وعلى العموم جاء هذا التوزيع غير متجانس سواء بالنسبة للتوزيع الحجمي المطلق للسكان أو بالنسبة لتوزيع النسب والكثافة، وعليه سيتم التعرف من خلال تحليل هذا العنصر على أهمية الوزن السكاني الحقيقي للقطاعات الحضرية الستة لمدينة العلمة كما يلي: يتبين من الخريطة رقم (05) التباين في التوزيع المجالي للحجم السكاني عبر المجال الحضري لمدينة العلمة وهذا تبعا للمساحة العقارية العامة لكل قطاع حضري وتاريخ الإنجاز ونمط المباني السكنية القائمة في الأحياء السكنية، وعليه يمكن وضع تصنيف القطاعات الحضرية المنظمة لهذه المدينة وذلك وفق ثلاثة فئات حجمية رئيسية كما يلي:

الجدول رقم (11): مدينة العلمة: توزيع حجم السكان عبر القطاعات الحضرية لسنة 2008

رقم القطاع	عدد السكان (ن)	نسبة سكان القطاع إلى سكان المدينة (%)
01	16386	11.65
02	16059	11.42
03	20135	14.31
04	25486	18.12
05	43362	30.82
06	19244	13.68
07	–	–
المجموع	**140672**	**100**

المصدر: التعداد العام للسكان و السكن (ONS)، لسنة 2008

III-1-1- الفئة الحجمية الأولى:

وتشمل هذه الفئة الحجمية القطاعات ذات الحجم السكاني المرتفع، وعليه فقد جاءت هذه الفئة تضم الحضري القطاع الخامس حيث يقدر إجمالي عدد السكان بها بـ43362 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 30.82% من إجمالي عدد السكان في هذه المدينة والمقدر بـ140672 نسمة حيث جاءت تتميز بظهور بعض الأحياء السكنية الجديدة والتي شكلت فعلا مراكز سكانية هامة وهذا بعد اكتمال أشغال البناء والتعمير الكبرى بها مستقبلا ولعل من أهم هذه الأحياء السكنية التالية: شودار بهلولي، بوخبلة ومزيان ساعو، وربما يمكن تفسير هذا الحجم السكاني الكبير المسجل على مستوى هذا القطاع الحضري بالمساحة العقارية الكبيرة التي يتربع عليها حيث مثل بنسبة تقدر بـ29.80% من إجمالي مساحة هذه المدينة، وإضافة إلى أنه جاء يضم مجموعة من الأحياء الراقية التي أنجزت في إطار عملية إقامة المناطق السكنية الحضرية الجديدة (ZHUN) هذا من جهة وكذا لحداثة أغلب الأحياء السكنية القائمة به والتي جاءت كتوسعات حضرية جديدة وهي تقع في أقصى الجهة الشمالية الغربية أكثر في الجهة الجنوبية الغربية وهذا من جهة أخرى، وبالإضافة إلى تطابقه مع عبور أهم محاور شبكة الطرق الوطنية التي تخترق مدينة العلمة وهذا باتجاه ولاية قسنطينة وباقي المناطق وكل مدن الشبكة الحضرية الجزائرية.

III-1-2- الفئة الحجمية الثانية:

وتضم هذه الفئة القطاعات الحضرية ذات الحجم السكاني المتوسط حيث تشمل القطاع الحضري الرابع وهذا بعدد سكان قدر بـ 25486 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 18.12% من إجمالي عدد السكان في هذه المدينة، وكما تبلغ نسبة مساحة هذا القطاع بـ 16.07% من إجمالي مساحة هذه المدينة ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى قدم الأحياء السكنية القائمة بوسط هذه المدينة والتي وصلت إلى درجة التشبع هذا من جهة وإلى عدم وجود مساحات شاغرة يمكن استخدامها في إقامة مساكن جديدة من جهة أخرى ولعل أهم هذه الأحياء السكنية ما يلي: النعيجة، سقني، 663 مسكن، 800 مسكن، 219 مسكن ومع العلم أن هذه الأحياء جاءت نتيجة للتطور العمراني لهذه المدينة في الجهة الشرقية وعلى طول امتداد شارع أول نوفمبر، وكما أن عبور الطريق الوطني رقم (05) نحو قسنطينة وخط السكة الحديدية في الجهة الجنوبية ساعد على ظهور بعض الأحياء السكنية الفوضوية على طول امتداد خط هذه السكة، وعليه فقد شهدت مدينة العلمة زيادة سكانية كبيرة ساهمت في التوزيع المجالي غير المتجانس للسكان عبر الأحياء السكنية.

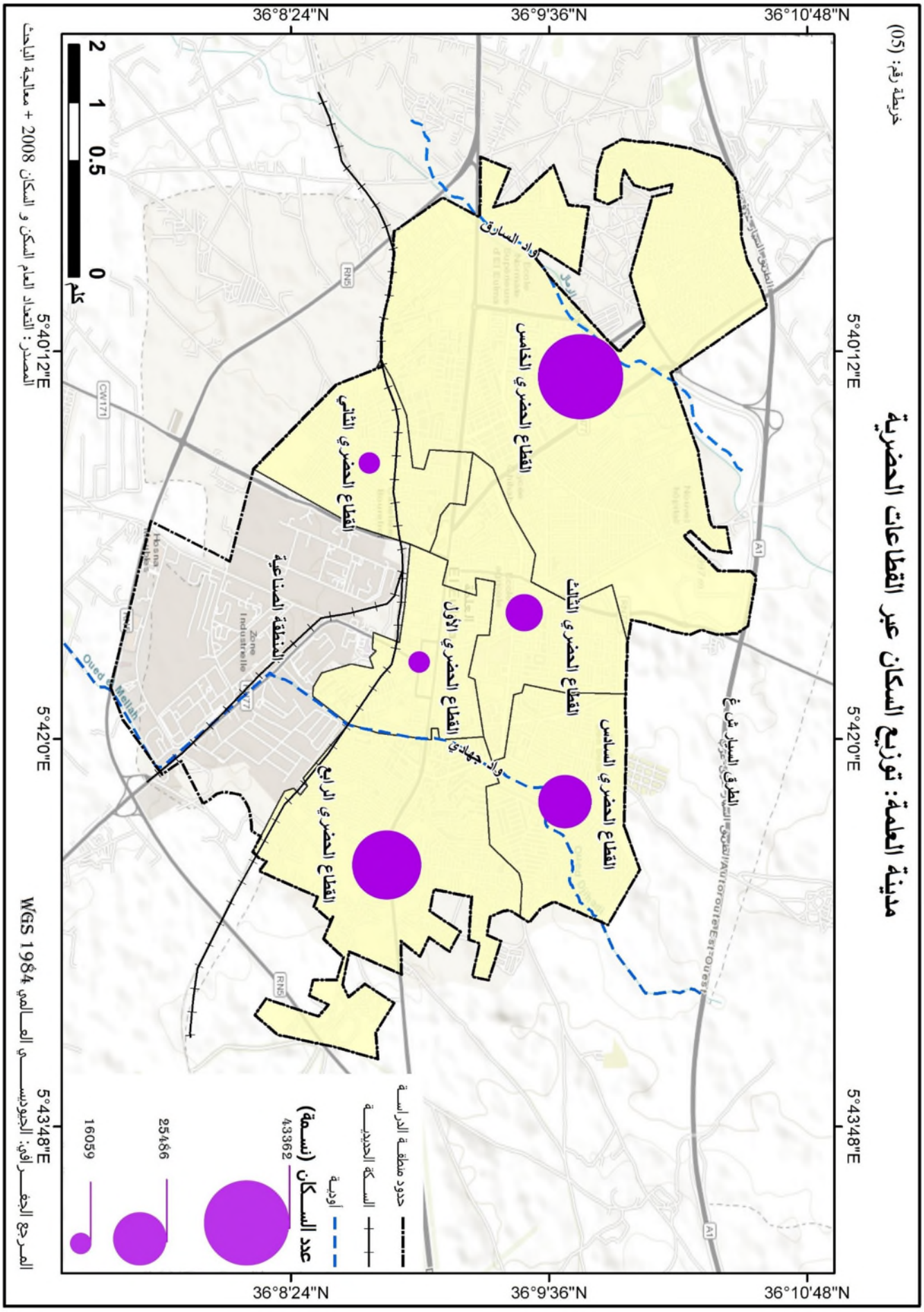
خريطة رقم: (05)
مدينة العلمة: توزيع السكان عبر القطاعات الحضرية
36°8'24"N
36°9'36"N
36°10'48"N
5°40'12"E
5°42'0"E
5°43'48"E
القطاع الحضري الخامس
القطاع الحضري الثاني
القطاع الحضري الثالث
القطاع الحضري الأول
القطاع الحضري السادس
القطاع الحضري الرابع
المنطقة الصناعية
وادي السارق
وادي جهادي
الطريق السيار ش غ
Oued El Mellah
2 1 0.5 0 كلم
حدود منطقة الدراسة
السكة الحديدية
أودية
عدد السكان (نسمة)
43362
25486
16059
المصدر: التعداد العام السكن و السكان 2008 + معالجة الباحث
المرجع الجغرافي: الجيوديسي العالمي WGS 1984

III-1-3- الفئة الحجمية الثالثة :

وتضم هذه الفئة باقي القطاعات الحضرية للمدينة ذات الحجم السكاني المنخفض وذلك مقارنة بالقطاعات الحضرية السابقة حيث جاءت تتمثل في القطاعات الحضرية التالية: القطاع الحضري الثالث والذي قدر عدد سكانه بـ20135 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 14.31% من إجمالي عدد السكان في مدينة العلمة، مع العلم أن هذا القطاع قد تميز بظهور مجموعة من الأحياء السكنية التالية: ساحة الثورة بوسيف موسى، حويفي عبد الله، 46 مسكن، دوار السوق، 19 جوان، الحي الإداري، 250 مسكن، عمر دفو ويفسر هذا بتسارع وتيرة النمو الحضري في هذه المدينة وعبور لأهم شبكة الطرق الوطنية وخاصة منها الطريق رقم (77) باتجاه باتنة، القلتة الزرقاء وفرجيوة الذي يخترق هذا القطاع هذا من جهة، واضافة إلى عوامل أخرى أهمها رغبة الشباب وخاصة الأسر الجديدة في الإقبال على عملية الشراء القطع الأرضية عبر الأحياء السكنية لهذا القطاع والبناء والانتقال للإقامة من جهة أخرى، وأما القطاع الحضري السادس فقد سجل عل سكانه بـ 19244 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 13.68% من إجمالي عدد السكان في مدينة العلمة حيث يعتبر أخر التوسعات العمرانية في الجهة الشمالية الشرقية لهذه المدينة حيث يضم الأحياء السكنية التالية: صباحي، 100 مسكن، 200 مسكن، وأما عن القطاع الحضري الأول فقد سجل عدد سكانه بـ 16386 نسمة أي ما يعادل نسبة 11.65% من إجمالي سكان هذه المدينة وهو يضم ستة أحياء سكنية هي: بلعلي، وسط المدينة، مخربش العيد، المذبح، مولف التركي و152 مسكن، وعليه يرجع تفسير هذا الحجم السكاني المسجل إلى عوامل أساسية متداخلة أهمها الفيضان الذي تعرضت له إليه مدينة العلمة خلال سبتمبر 1981 حيث تم إزالة ما يزيد عن 89 مسكن منه مع عدم سماح السلطات المعينة للسكان ببناء مساكن جديدة مرة أخرى به، وعليه فقد قامت البلدية بنقل العائلات المنكوبة إلى الحي السكني حويفي عبد الله الذي يقع في الجهة الشمالية هذا من جهة، واضافة إلى تراجع عملية تركز السكان في حي وسط المدينة الذي تعتبر مساكنه هي عبارة عن مباني موجهة أساسا للخدمات المتنوعة خاصة الخدمات التجارية، التعليمية والثقافية منها وغالبية مساكنها هي سكنات وظيفية وكذا صغر مساحة الأحياء السكنية الموجودة في وسط المدينة من جهة أخرى، وفي حين عادت المرتبة الأخيرة للقطاع الحضري الثاني الذي يقع في الجهة الجنوبية الغربية لهذه المدينة حيث قدر عدد سكانه بـ 16059 نسمة أي ما يعادل نسبة 11.42% من إجمالي سكان هذه المدينة ولذلك فإن هذه الأحجام السكانية المنخفضة نجدها قد سجلت على مستوى الأحياء السكنية التالية: العبيدي، الشهداء، صخري عنان، بورفرف وربما يرجع تفسير هذا بأهمية حجم المساحات التي يستحوذ عليها الطريق الوطني رقم (05) باتجاه سطيف وخط السكة الحديدية الذي يخترق هذا القطاع والمنطقة الصناعية التي تقع جنوب هذا القطاع وكلها من عوائق التطور العمراني في مدينة العلمة على هذا المحور، وإضافة إلى نقص التركز العددي للمرافق الخدمية العمومية والوظيفية التجارية في هذا القطاع وبمعنى أخر أن عامل

الزمن قد ساعد على ارتفاع حجم السكان في بعض القطاعات الحضرية على حساب قطاعات أخرى وكل هذا في ظل تسارع وتيرة النمو الحضري التي أدت إلى عدم التوافق بين نمو السكان وتطور العمران وسوء الاستخدام للاحتياطات العقارية بالتوسع على حساب الأراضي الزراعية ذات الملكية العقارية الخاصة والجودة العالية واستنفاذها.

III-2- توزيع الكثافة السكانية :

يبرز هذا المؤشر العلاقة بين السكان والوسط الذي يعيشون فيه، ولقد انتشر استعمال هذا المؤشر في الدراسات الجغرافية نظرا لبساطة وسهولة استخراجه وانتشار استعماله وتوفر المعطيات السكانية للوحدات الإدارية المختلفة اللازمة لاستخراجه حتى أصبح قديما منطلق كل تفكير جغرافي[1] وكما يصلح للمقارنة بين المناطق والوحدات الإدارية المختلفة ويلاحظ بأن مدلوله يتناسب عكسا مع حجم المساحة ويكون مدلوله عاما وسطحيا كلما كبرت المساحة ويوحي بمدى تركز السكان أو تشتتهم خاصة عندما تكون أحجام الوحدات الإدارية صغيرة، وعليه تعتبر ظاهرة التكامل بين السهل والجبل هي الأساس المتحكم في توزيع السكان في بلدان البحر الأبيض المتوسط حيث نجد الكثافات السكانية المرتفعة متمركزة في المرتفعات، مع العلم أن سكان الجزائر هم سكان جبل في الأصل حيث كانت السلسلة الجبلية التلية تضم لوحدها حوالي 41% من إجمالي سكان الوطن وهذا حسب إحصاء سنة 1896[2]، وكما يختلف توزيع السكان وكثافتهم عبر مجالات تواجدهم ويرتبط أيضا ارتباطا وثيقا بالظروف الطبيعية والبشرية بشكل عام ولذلك فإن نمو سكان مدينة العلمة قد تأثر بشكل كبير بالظروف البشرية بصفة عامة والتاريخية والاقتصادية بصفة خاصة مما ساعد على تسارع النمو السكاني في مدينة العلمة والذي تمثل في ظهور العديد من الأحياء السكنية سواء المخططة أو الفوضوية وقطاعات حضرية متباينة، وعليه سجلت الكثافة السكانية في مدينة العلمة بـ 73.44 نسمة الهكتار وهذا حسب تعداد سنة 2008 حيث تراوحت الكثافة السكانية عبر كامل القطاعات الحضرية بين أقصى قيمة وذلك بـ82.77 نسمة الهكتار وبين أدنى قيمة وذلك بـ 150.09 نسمة/ الهكتار وانطلاقا من الخريطة رقم (06) و الجدول رقم (12)، يمكن حصر الكثافة السكانية في مدينة العلمة في أربعة فئات أساسية كما يلي:

[1] فاضل الأنصاري، جغرافية السكان، المطبعة الجديدة، دمشق، سنة 1986، ص16.

[2] Marc Cote, Espace algérien, les prémices d'un Aménagement, OPU, Alger, Année 1983, p44

الجدول رقم (12): مدينة العلمة: توزيع الكثافة السكانية عبر القطاعات الحضرية لسنة 2008

رقم القطاع	عدد السكان (ن)	المساحة (هـ)	الكثافة السكانية (نسمة/هكتار)
01	16386	109.17	150.09
02	16059	123.62	129.91
03	20135	159.44	126.29
04	25486	307.91	82.77
05	43362	570.89	75.96
06	19244	220.67	87.21
07	-	423.83	-

المصدر: معالجة معطيات التعداد العام للسكان والسكن (ONS)، لسنة 2008.

III-2-1- الفئة الأولى: الكثافة السكانية المرتفعة (150.09) نسمة/ الهكتار

تميزت هذه الفئة باحتوائها على الكثافة السكانية المرتفعة للقطاعات الحضرية في مدينة العلمة حيث تشمل القطاع الأول حيث يتربع هذا الأخير على مساحة تقدر بـ 109.17هكتار ويضم عدد سكان يقدر بـ 86163 نسمة ويمكن تفسير هذا الارتفاع الكبير في الكثافة السكانية بكون هذا القطاع الحضري هو مركز مدينة العلمة حيث يعتبر الحي السكني مركز المدينة هو من الأحياء السكنية قديمة النشأة التي ظهرت في هذه المدينة وهذا بالرغم من عمليات الترحيل السكان الهامة من بعض الأحياء السكنية المنظمة له لاسيما منها حي المذبح وذلك من مساكن غير اللائقة إلى مساكن جماعية جديدة راقية وفي مختلف الصيغ السكنية المتداولة التي تم إنجازها سواء عبر الجيوب الشاغرة داخل النسيج الحضري القائم أو على أطراف المجال الحضري في مدينة العلمة وهذا في إطار برامج السياسة السكنية للدولة الجزائرية.

III-2-2- الفئة الثانية : الكثافة السكانية المتوسطة (126.29-129.91) نسمة/ الهكتار

تميزت هذه الفئة بكثافات متوسطة مقارنة بالقطاع الحضري الأول حيث جاءت تضم كل من القطاع الحضري الثاني وذلك بكثافة سكانية قدرت بـ 129.91 نسمة/الهكتار والقطاع الحضري الثالث الذي قدرت كثافته السكانية بـ 126.29 نسمة/الهكتار، وربما يختلف تفسير هذا الوضع من قطاع الأخر فبالنسبة للقطاع الثاني فإن كثافته السكانية لا تعكس الواقع القائم عبر الأحياء السكنية المكونة له وأهمها العبيدي، عنان صخري، بورفرف، الشهداء وهذا بسبب وجود مساحات عقارية شاغرة موزعة بشكل نقطي عبر بعض الأحياء السكنية فيه وكذا وجود مساحات بجوار خط السكة الحديدية غير مستغلة في الميدان البناء والتعمير، وأما بالنسبة للقطاع الحضري الثالث فتفسر كثافته السكانية المتوسطة بالتركز السكاني

المتوسط وكذا بصغر حجم الأسر في مبانيه، وإضافة إلى الانتشار الواسع لنمط السكن الفردي عبر أغلبية الأحياء السكنية فيه وأهمها حويفي عبد الله، عمر دفو ودوار السوق وهذا مقارنة بالقطاع السابق.

III-2-3- الفئة الثالثة : الكثافة السكانية المنخفضة (82.77-87.21) نسمة/ الهكتار

جاءت الكثافة السكانية بها منخفضة حيث سجلت على مستوى القطاع الحضري السادس وذلك بكثافة سكانية قدرت بـ 87.21 نسمة/الهكتار وكذلك على مستوى القطاع الحضري الرابع الذي قدرت كثافته السكانية بـ 82.77 نسمة/الهكتار، ويمكن تفسير هذا الوضع بوجود مساحات عقارية شاغرة عبر الأحياء السكنية في هاذين القطاعين مع العلم أنه كلما ابتعدنا عن مركز المدينة باتجاه أطراف النسيج الحضري القائم كلما انخفضت الكثافة السكانية، وإضافة إلى طبيعة نمط السكن السائد حيث يضم هذاين القطاعين عددا كبيرا من مساكن النمط الفردي الفيلات التي لا تزال تشهد مختلف عمليات البناء والتعمير حيث نخص بالذكر منها الأحياء السكنية التالية: قوطالي بكير، صبايحي، سوني، النعيجة، دوار الشجرة ودنفيز.

III-2-4- الفئة الرابعة: الكثافة السكانية المنخفضة جدا (75.96) نسمة/الهكتار

تميزت هذه الفئة بكثافة سكانية منخفضة جدا حيت جاءت تشمل القطاع الحضري الخامس حيث قدرت مساحة هذا القطاع بـ 570. 89هكتار ويقيم على مستوى الأحياء السكينة فيه نحو 43362 نسمة، وعليه فقد بلغت قيمة كثافته السكانية بـ 75.96 نسمة/الهكتار، ويمكن تفسير هذا الانخفاض في الكثافة السكانية بالمساحة العقارية الشاسعة حيث يتربع على مساحة تقدر بـ 570.89هكتار أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 30.82% من إجمالي مساحة مدينة العلمة، وإضافة حداثة أغلب الأحياء السكنية فيه وأهمها بوخبلة، شودار، بهلولي، هواري بومدين... إلخ، وعليه يتضح مما سبق أن توزيع الكثافة السكانية في مدينة العلمة جاء متباين عبر القطاعات الحضرية حيث نجدها ترتفع في الأحياء السكنية القديمة والقريبة من مركز المدينة والتي تقع على محاور الطرق الوطنية، وكما نجدها تنخفض وبشكل ملحوظ في الأحياء السكنية الحديثة أي على مستوى تلك التوسعات الحضرية الجديدة للنمو الحضري والتي تقع على أطرافها.

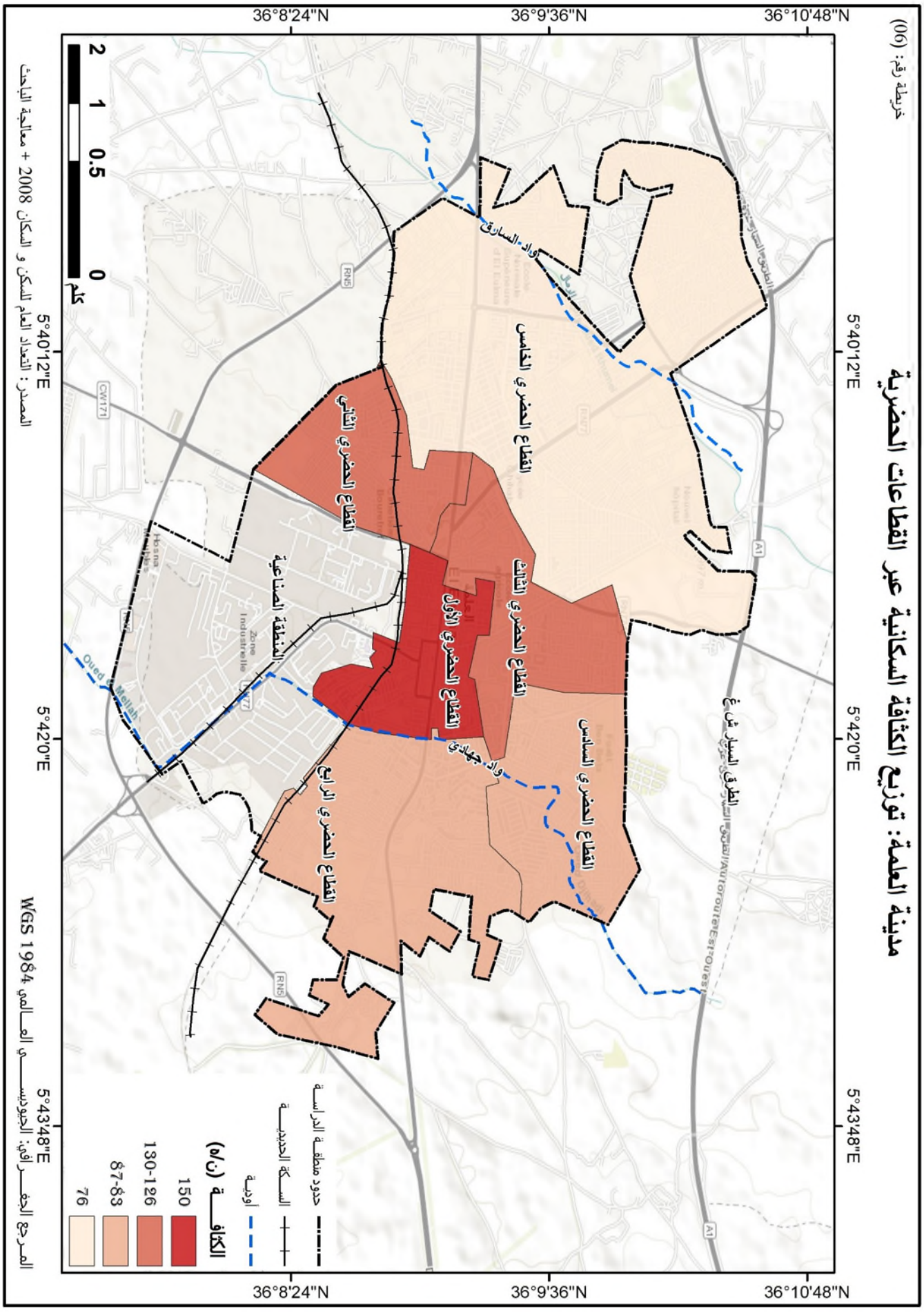
خريطة رقم: (06)
مدينة العلمة: توزيع الكثافة السكانية عبر القطاعات الحضرية
36°10'48"N
36°9'36"N
36°8'24"N
5°40'12"E
5°42'0"E
5°43'48"E
القطاع الحضري الخامس
القطاع الحضري الثاني
القطاع الحضري الثالث
القطاع الحضري الأول
القطاع الحضري السادس
القطاع الحضري الرابع
المنطقة الصناعية
واد السارق
واد جهادي
Oued Mellah
الطريق السيار شرق غرب
Autoroute Est-Ouest
RN5
RN7
CW171
A1
2 1 0.5 0 كلم
حدود منطقة الدراسة
السكة الحديدية
أودية
الكثافة (ن/هـ)
150
130-126
87-83
76
المرجع الجغرافي: الجيوديسي العالمي WGS 1984
المصدر: التعداد العام للسكن و السكان 2008 + معالجة الباحث

IV- التركيب السكاني و التحول الديمغرافي:

يتأثر التركيب السكاني بمختلف الخصائص السكانية أي النوع، الخصوبة والوفيات... إلخ، حيث يعتبر من المؤشرات التي يعتمد عليها في تحديد سلوك الفرد وتفكيره وحاجاته، وكما يؤثر على حركة التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات، وله أهمية كبيرة في إبراز حجم من هم في سن النشاط وحجم القوى العاملة وهذا من أجل التخطيط لتلبية حاجاتهم من مناصب الشغل وتوجيههم حسب النشاطات الاقتصادية وكما له أهمية كبيرة أيضا في إبراز حجم من هم في سن العمل وهذا لمواجهة الخدمات العامة سواء بالنسبة لصغار السن أو لكبار السن وتقدير حجم اليد العاملة التي ستدخل سوق العمل مستقبلا وهذا من أجل تخطيط لإيجاد مناصب العمل مستقبلا ولتوزيع القوى العاملة حسب الفعاليات الاقتصادية مع ما يلزم ذلك من مشاريع واستثمارات، وكما له أهمية خاصة في تحليل مستوى الدخل، تبيان توزيعه الاستهلاك وتبيانه، الحالة الزواجية، وللعمر أثر كبير في تخطيط الاحتياجات السكنية وانجاز التجمعات السكانية حيث يعتمد على هذا التركيب في تخطيط الاستهلاك والإنتاج وانجاز مختلف المرافق[1].

IV -1- التركيب النوعي و العمري للسكان:

يحدد التركيب النوعي طبيعة المجتمع والجنس السائد، في حين يحدد التركيب العمري نسبة القوة العاملة التي تسمح بالتخطيط المستقبلي واستغلال الإمكانيات، والتركيب العمري للسكان من المؤشرات البصرية الهامة التقدير فتوة هؤلاء السكان أو كبرهم وسجلا تنعكس عليه الأحداث التاريخية والعوامل الديمغرافية التي تعرض لها المجتمع السكاني[2]،

فالتركيب النوعي للسكان في مدينة العلمة عبر القطاعات يظهر جليا أنه متوازن حيث نلاحظ تفوق نسبة بتفوق نسبة الذكور المقدرة بـ50.55% على نسبة الإناث والتي قدرت بـ 49.55% وأما عبر القطاعات الحضرية لهذه المدينة فالتقارب الكبير المسجل بين نسبة الذكور والإناث هي الظاهرة المثيرة للانتباه حيث يدل هذا الوضع على أن نمو السكان في مدينة العلمة لا يزال يمر بالنظام الانتقالي لنمو السكان وإن كان في مرحلته الأخيرة التي تتميز باستمرار الانخفاض التدريجي المسجل في معدلات المواليد إلى غاية سنة 2012 ثم لتبدأ بعد ذلك في الارتفاع وكذلك استمرار الانخفاض في معدلات الوفيات ويفسر هذا بعودة الأمن والاستقرار وخاصة بعد العشرية السوداء التي مرت بها البلاد بصفة عامة، وكما يلاحظ ارتفاع في نسبة صغار السن خلال تعداد سنة 2008، وإضافة إلى عوامل أخرى

[1] سليمان أحمد منير، السكان والتنمية المستديمة في الدول النامية، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان، سنة 1996، ص214.

[2] المتولي السعيد أحمد أحمد، النمو السكاني ومشكلاته الحضرية في محافظة أسيوط دراسة جغرافية تحليلية، المجلة الجغرافية العربية، العدد 43، الجمعية الجغرافية المصرية، الجزء الأول، سنة 2004، ص326.

منها الهجرة السكانية الوافدة والمغادرة هذه الأخيرة كان لها الأثر المباشر في جميع الخصائص السكانية الأخرى.

الجدول رقم (13): مدينة العلمة: توزيع السكان حسب النوع عبر القطاعات الحضرية

رقم القطاع	عدد الذكور	النسبة %	عدد الإناث	النسبة %	المجموع	نسبة %
1	1056	49.95	1059	50.05	2115	17.46
2	783	50.15	779	49.85	1562	12.90
3	860	50.65	839	49.35	1699	14.03
4	708	50.60	691	49.40	1399	11.55
5	1528	50.75	1438	49.25	2966	24.49
6	1177	49.64	1195	50.36	2372	19.58
المجموع	**6112**	**50.55**	**6046**	**49.45**	**12113**	**100.00**

المصدر: استمارة تحقيق ميداني 2018.

أما فيما يخص التركيب العمري في المجتمع السكاني في مدينة العلمة فجاء على النحو التالي عادت المرتبة الأولى لفئة السكان النشيطة من (22–59) سنة أي الفئة التي تتشكل منها القوى العاملة في المجتمع السكاني في مدينة العلمة التي تساهم في إنتاج السلع وتقديم مختلف الخدمات، وتضم هذه الفئة ما يقارب 4973 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 40.90% من إجمالي السكان في مدينة العلمة، ومع العلم أن هذا العدد جاء موزع بين 2435 نسمة ذكور أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 48.96% وكذا 2538 إناث أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 51.04% من إجمالي السكان في هذه الفئة، ولتليها في المرتبة الثانية فئة المتمدرسين من (6–12) سنة حيث بلغ عدد المتمدرسين بـ 2909 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 23.93% من إجمالي السكان في هذه المدينة، وكما أن عدد هؤلاء المتمدرسين هو موزع بين 1425 نسمة ذكور أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 48.99% و1484 نسمة إناث أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 51.01% من إجمالي السكان في هذه الفئة، وكما تجدر الإشارة فقط إلى أن فئة السكان المتمدرسين في الطورين الأول والثاني في مدينة العلمة هي التي ستصبح الفئة المنجبة مستقبلا، وبعدها في المرتبة الثالثة مباشرة نجد فئة الأطفال (أقل من 6 سنوات) وهي تمثل فئة السكان صغار السن غير المتمدرسين حيث يقدر عددهم بـ 1918 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 15.78% من إجمالي السكان في هذه المدينة وعليه فإن عدد السكان في فئة صغار السن هو موزع بين 1080 نسمة ذكور أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 56.31% و838 إناث أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 43.69% من إجمالي السكان في هذه الفئة وهذا ما يجعل قاعدة الهرم الافتراضية عريضة نتيجة لارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات

في المجتمع السكاني في هذه المدينة، وفي حين نجد في المرتبة الرابعة فئة المتمدرسين من (13- 21) سنة في الطورين المتوسط والثانوي وهي تضم 1801 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 14.81% من إجمالي السكان في هذه المدينة، وجاء عدد السكان في هذه الفئة موزع بين 918 نسمة ذكور أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 50.97% و883 إناث أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 49.03% من إجمالي السكان في هذه الفئة، وأما المرتبة الأخيرة فقد عادت لفئة السكان المسنين أكبر من 60 سنة أي فئة كبار السن غير المنتجة حيث عددهم بـ 557 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 4.58% من إجمالي السكان في هذه المدينة وهذا العدد هو موزع بين 254 نسمة ذكور أي ما يعادل نسبة تقدر بـ45.60% وبين 303 إناث أي ما يعادل نسبة تقدر بـ54.40% من إجمالي السكان في هذه الفئة مع العلم أن هذه الفئة غالبا ما تضاف إلى فئة صغار السن، وأما بالنسبة لتوزيع السكان حسب الفئات العمرية الأساسية على مستوى القطاعات الحضرية فالأمر يتوافق مع التنظيم السابق حيث عادت المراتب الأولى الفئة النشيطة عبر كل القطاعات الحضرية وذلك بنسب متفاوتة حيث سجلت أقصاها في القطاع الخامس وذلك بنسبة قدرت بـ24.77%، وثم ليليه القطاعين الحضريين السادس والأول بنسب تراوحت بين (20.31- 17.01%) على الترتيب، وبينما أدناها فقد سجلت على مستوى القطاعين الحضريين الثاني والرابع بنسب تراوحت بين (12.57-10.96%) على الترتيب، وفي حين عادت المرتبة الثانية لفئة السكان المتمدرسين من (6-12) سنة حيث جاءت بشكل متباين ويتصدرها القطاع الحضري الخامس بنسبة قدرت بـ 24.24%، وبينما فئة السكان المتمدرسين من (13-21) سنة فقد سجلت أقصى نسبة في القطاع الحضري الخامس وذلك بـ 25.93%، وأما المرتبة الأخيرة فعادت لفئة السكان المسنين أي أكبر من 60 سنة عبر كامل القطاعات الحضرية للمدينة حيث بلغت أقصاها في القطاع الحضري الخامس وذلك بنسبة قدرت بـ 21.90%، وبينما بلغت أدناها في القطاع الرابع وذلك بنسبة قدرت بحوالي 10.41%.

الجدول رقم (14): مدينة العلمة: توزيع السكان حسب الفئات العمرية عبر القطاعات الحضرية

رقم القطاع	أقل من 06 سنة	06-12سنة	13-21 سنة	22-59 سنة	أكبر من 60 سنة	المجموع
1	279	546	334	846	110	2115
2	264	401	201	625	71	1562
3	261	381	247	715	95	1699
4	251	342	203	545	58	1399
5	485	705	467	1232	122	3011
6	378	534	349	1010	101	2372
المجموع	1918	2909	1801	4973	557	12158

المصدر: استمارات التحقيق الميداني 2018.

ومما سبق يمكن القول أن المجتمع السكاني في مدينة العلمة جاء يتميز بارتفاع نسبة السكان النشطين التي تساعد على إنجاز مختلف مخططات التنمية وتسارع وتيرة النمو الحضري، وبالمقابل سجلت نسبة منخفضة للسكان المسنين هذه الأخيرة يمكن أن تفسر بعودة السكان المتقاعدين إلى بلدية المنشأ هذا من جهة وكما يدل هذا على العبء الكبير الذي يقع على فئة السكان النشيطة من جهة أخرى خاصة وأن عدد الشباب دون سن العشرين يقدر عددهم بـ6628 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ54.52% من إجمالي السكان وهذا العدد المسجل هو موزع بين 3423 ذكور و3205 إناث بمعنى أنه أكثر من نصف السكان في مدينة العلمة يعتمدون في حياتهم الاقتصادية على غيرهم وهذا إذا أضفنا إلى هذه الفئة سكان فئة كبار السن 60 فأكثر وهي الفئة المعولة التي تلقي تبعاتها على فئة السكان النشيطة وبالتالي ستصبح نسبة الفئة دون 20 سنة مع الفئة 60 فأكثر تمثل بنسبة 59.10% من إجمالي السكان في هذه المدينة.

IV -2- التركيب الاقتصادي للسكان :

تهدف دراسة التركيب الاقتصادي لسكان مدينة العلمة إلى تحليل الوضعية الاقتصادية لهؤلاء السكان من خلال توضيح مؤشرات القوة النشطة والمشتغلون فعلا وتطورهما والانعكاسات على معدلي البطالة والإعالة، ولذلك فإن دراسة التركيب الاقتصادي للسكان تعد من المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تتحكم في الواقع القائم للديناميكية الحضرية في هذه المدينة من خلال الدور المهم الذي يلعبه هذا التركيب في توجيه الهجرة السكانية سواء الوافدة أو المغادرة منها والذي هو ناتج عن الواقع القائم الظروف البيئة الحضرية في هذه المدينة، و كذلك وضع تصور للتنظيم المجالي و هذا من خلال معرفة و تحليل التركيب الاقتصادي.

الجدول رقم (15): مدينة العلمة: توزيع السكان النشيطون والبطالون عبر القطاعات الحضرية

رقم القطاع	الداخلون في قوة العمل بين (15-64 سنة)			الخارجون عن قوة العمل (أقل من 15 سنة وأكثر من 64 سنة)	المجموع (ن)
	القوة العاملة		القوة الغير العاملة		
	المشتغلون فعلا	البطالون			
1	876	425	197	617	2115
2	610	339	172	441	1562
3	707	325	173	494	1699
4	565	281	148	405	1399
5	1145	546	335	985	3011
6	978	500	230	664	2372
المجموع	**4914**	**2541**	**998**	**3705**	**12158**

المصدر: تحقيق ميداني 2018.

IV -2-1- الداخلون في قوة العمل بين (15-64) سنة (القوة النشطة)[1]:

عرفت مدينة العلمة كغيرها من مدن الشبكة الحضرية الجزائرية تغيرات هامة في حركة السكان النشيطون باستمرار، وعليه سيتم التعرف من خلال هذا العنصر على السكان الداخلون في قوة العمل حيث سيعتمد في تحليل هذا العنصر في الأساس على النتائج المستخرجة من الاستمارات الاستبيانية وبعض المعطيات الإحصائيات الأخرى، ولذلك يتضح من خلال استقراء المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول السابق رقم (15) أن السكان الداخلون في قوة العمل في مدينة العلمة يقدر عددهم بـ 8453نسمة وهذا ما يعادل نسبة تقدر بـ 69.53% من إجمالي عدد السكان في هذه المدينة، مع العلم أن عدد السكان الداخلون في قوة العمل خلال سنة 1987 قدر عددهم بـ34002 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ50.07% من إجمالي السكان في هذه المدينة، وبينما خلال سنة 1998 فقد بلغ عددهم بـ59502نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ57.26% من إجمالي السكان في هذه المدينة، وفي الأخير وخلال سنة 2008 سجل عددهم بـ92196 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ65.35% من إجمالي السكان في هذه المدينة وهذا بفارق قدر بـ8.09% بالنسبة لسنة 1998، وأما فيما يخص فئة السكان الداخلون في قوة العمل

[1] السكان الذين ينتمون إلى الفئة العمرية 15-59 سنة والذين يشتركون فعلا في تقديم العمل أي السكان القادرون على العمل والباحثين عنه، ويرد مفهومها حسب التعداد الجزائري كما يلي: القوة النشطة (Actifs) هي السكان الذين يعملون فعلا (Occupée) والأفراد العاطلين الذين كانوا يعملون سابقا ثم انقطعوا عن العمل (STR_1) والسكان الذين لم يسبق لهم العمل والباحثين عنه (STR_2).

$$Actifs = Occupée + STR_1 + STR_2$$

فإنها تنقسم بدورها إلى فئتين وهما فئة القوى العاملة وفئة القوى غير العاملة، وجاء تحليل كل منهما كما يلي:

IV -2-1-1- القوى العاملة:

ويقصد بهم جميع الأفراد من كلا النوعين الذين هم مستعدون لتقديم العمل من أجل إنتاج السلع أو الخدمات الاقتصادية سواء كانوا أجراء أو غير أجراء أو يعملون لحسابهم الخاص، وإضافة إلى جميع الأفراد العاطلين والقادرين على دخول سوق العمل ولكنهم لم يعثروا على عمل بعد وهم الذين في سن العمل حيث سجل عددهم خلال سنة 1987 بـ 16590 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 24.43% من إجمالي السكان في هذه المدينة، وبينما سجل عددهم خلال سنة 1998 بـ 53738 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 51.71% من إجمالي السكان في هذه المدينة، وفي حين سجل عددهم خلال سنة 2008 بـ62242 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 44.12% من إجمالي السكان، وفي الأخير قدر عددهم خلال سنة 2017 بـ 7455 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 61.32% من إجمالي عدد السكان في مدينة العلمة ومن أجل تفاصيل أكثر قسمت القوى العاملة إلى السكان المشتغلون فعلا والبطالون كمايلي:

أ-السكان المشتغلون فعلا:

ويقصد بهم الأفراد المشتغلون فعلا أي العاملون فعلا حيث يمثلون القوى الاقتصادية والفئة المنتجة وقد انتقل عددهم من 13470 نسمة خلال سنة 1987 أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 19.84% من إجمالي السكان في هذه المدينة إلى 34245 نسمة خلال 1998 أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 32.96% من إجمالي السكان في هذه المدينة وثم ليصبح عددهم خلال سنة 2008 يسجل بـ 55318 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 39.21% من إجمالي السكان في هذه المدينة، وفي حين سجل عددهم خلال سنة 2017 - 4914 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 42.40% من إجمالي السكان، وربما هذا التطور يعتبر إيجابيا بسبب ارتفاع عدد السكان المشتغلون في هذه المدينة، وإضافة إلى أنه إحدى الدلائل الهامة على أن سوق العمل في مدينة العلمة توفر مناصب شغل للسكان بما يتوافق مع مضمنون السياسية الوطنية للتشغيل ولكن عند مقارنة عدد السكان العاملون فعلا مع إجمالي السكان الداخلون في قوة العمل يظهر أن الفرق العددي كبير ما يعكس الاختلال في العرض والطلب والنقص في فرص التشغيل المتاحة.

ب-السكان العاطلون عن العمل:

ويقصد بهم السكان الذين ينتمون إلى القوى العاملة وهم الباحثين عن العمل ولم يجدوه حيث نجد أن هذه الفئة تضم فئتين هما الفئة الأولى وتتمثل في السكان الباحثين عن العمل والذين عملوا من قبل والفئة الثانية تتمثل في السكان الباحثين عن العمل والذين لم يعملوا من قبل، وعليه فقد قدر عدد السكان البطالون في مدينة العلمة خلال سنة 1987 بـ 3120 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 4.59% من

إجمالي السكان في هذه المدينة، وكما ارتفع عدد السكان البطالين خلال سنة 1998 إلى 19493 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 18.76% من إجمالي السكان في هذه المدينة، وبينما خلال سنة 2008 فقد سجل عددهم بـ 17924 نسمة أي بنسبة تقدر بـ 12.71% وهذا التحسن يمكن تفسيره بالانتعاش المحسوس في قطاع الوظيف العمومي في مختلف القطاعات وعلى رأسها قطاع التربية والإدارة... إلخ وفي حين سجل عددهم خلال سنة 2017 بـ2541 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 20.90% من إجمالي السكان في هذه المدينة، ويفسر هذا الارتفاع بالظروف الاجتماعية والعادات والتقاليد للسكان في مدينة العلمة التي لا تشجع المرأة على خروج للعمل، وإضافة إلى وجوب توفر عدة خصائص الاعتبار الشخص بطالا ومن أهمها نجد السن والبحث عن العمل والرغبة فيه وهذه لا تتوفر في كثير من النساء.

IV -2-1-2- القوى غير العاملة:

ويقصد بهم جميع الأفراد الذين لا يعملون ولا يساهمون في إنتاج السلع وهم التلاميذ والطلبة، ربات البيوت والمعاقين، وعليه فقد قدر عدد السكان الذين يمثلون القوى غير العاملة في مدينة العلمة خلال سنة 1987 بـ17412 نسمة وهذا ما يعادل نسبة تقدر بـ 25.64% من إجمالي السكان في هذه المدينة وثم ما لبث إلا أن تراجع هذا العدد لسجل خلال سنة 1998 و15764 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدربـ15.17% من إجمالي السكان في هذه المدينة، وكما ارتفع عدد هؤلاء السكان خلال سنة 2008 لسجل بـ18954 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ13.44% من إجمالي السكان في هذه المدينة، وفي حين سجل عددهم خلال سنة 2017 بـ 998 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 8.21% من إجمالي السكان في هذه المدينة، ويفسر هذا التراجع المسجل في عدد السكان الذين يمثلون القوى غير العاملة في هذه المدينة بالانخفاض المسجل على مستوى كل من فئة السكان صغار السن وكذا فئة كبار السن 60 فأكثر.

IV -2-2- الخارجون عن قوة العمل (أقل من 15 سنة وأكثر من 64 سنة):

ويقصد بهم الأفراد الذين لم يمارسوا أي نشاط لسبب صغر أعمارهم الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة أو كبر أعمارهم الذين تزيد عن 64 سنة، وكما يضاف إليهم السكان المتمدرسين وطلبة المعاهد والجامعات والمرضى، وعليه فقد قدر عدد السكان الخارجون عن قوة العمل في مدينة العلمة خلال سنة 1987 بـ 33908 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر 49.93% من إجمالي السكان في هذه المدينة، وبينما سجل عدد هؤلاء السكان خلال سنة 1998 بـ 34412 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر 33.12% من إجمالي السكان في هذه المدينة، وفي حين قدر عددهم خلال سنة 2008 بـ 48476 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر 34.36% من إجمالي السكان في هذه المدينة، وفي الأخير سجل عددهم خلال سنة 2017 بـ3705 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ30.47% من إجمالي السكان في هذه المدينة ويرجع سبب

التراجع في نسب هذه الفئة أساسا إلى الانتقال المستمر للسكان من فئة عمرية إلى أخرى تحت تأثير عامل السن، وأما بالنسبة لتوزيع السكان النشيطون والبطالون عبر القطاعات الحضرية في مدينة العلمة فقد جاء هذا التوزيع يتميز بالتباين والتفاوت وهذا كما يوضح الجدول السابق رقم (15) والذي ربما يتعلق بالتحول في العمالة من القطاعات الاقتصادية الأخرى إلى قطاع الخدمات وبالخصوص إلى قطاع التجارة.

IV -2-3- معدلات النشاط الاقتصادي

تعتبر معدلات النشاط الاقتصادي من أهم مؤشرات النشاط الاقتصادي للسكان، ذلك أنه كلما ارتفع معدل النشاط الاقتصادي كلما دل ذلك على أن المجتمع اقتصاديا والعكس صحيح[1]، ومع العلم أنه سيعتمد في تحليل هذا العنصر على نتائج الاستمارات الاستبيانية وذلك من أجل الوصول إلى تفاصيل أكثر حول التوجهات العامة للتركيب الاقتصادي في المجتمع السكاني وأثرها على الواقع القائم للديناميكية الحضرية في هذه المدينة ولذلك فقد تم تصنيف مختلف معدلات النشاط الاقتصادي للسكان في الجدول الموالي رقم (16) كما يلي:

الجدول رقم (16): مدينة العلمة: معدلات النشاط الاقتصادي، البطالة والإعالة الحقيقية عبر القطاعات الحضرية

القطاع	عدد السكان (نسمة)	عدد السكان الداخلون في قوة العمل	عدد السكان المشتغلون فعلا	عدد السكان البطالون	معدل النشاط الاقتصادي الخام (%)[2]	معدل النشاط الاقتصادي الصافي (%)[3]	معدل البطالة[4]	معدل الإعالة الحقيقية[5]
1	2115	1498	876	425	61.25	41.42	48.52	2.41
2	1562	1121	610	339	60.76	39.05	55.57	2.56
3	1699	1205	707	325	60.74	41.61	45.97	2.40
4	1399	994	565	281	60.47	40.39	49.73	2.48
5	3011	2026	1145	546	56.16	38.03	47.69	2.63
6	2372	1708	978	500	62.31	41.23	51.13	2.43
المجموع	**12158**	**8453**	**4914**	**2541**	**61.32**	**40.42**	**51.71**	**2.47**

المصدر: تحقيق ميداني 2018.

[1] Rapport de l'institut de méditerrané profil pays du frémis Algérie-France, janvier 2006.

[2] معدل النشاط الاقتصادي الخام = عدد السكان المشتغلون + عدد السكان البطالون / إجمالي السكان * 100.

[3] معدل النشاط الاقتصادي الصافي = عدد السكان المشتغلون فعلا / إجمالي السكان * 100.

[4] معدل البطالة = (عدد السكان البطالون / عدد السكان المشتغلون فعلا (15-60))* 100.

[5] معدل البطالة = (إجمالي عدد السكان / عدد السكان المشتغلون فعلا.

IV -2-3-1- معدل الشغل

تكمن أهمية معدل النشاط الاقتصادي للسكان المشتغلون المقيمين في هذه المدينة في معرفة القوى الإنتاجية التي يتميز بها المجتمع السكاني وبالتالي يصبح هذا المجتمع أكثر حركية، وعليه فقد جاء هذا العنصر يقتصر فقط على دراسة المعدلات كما يلي:

أ- معدل النشاط الاقتصادي الخام:

ويقصد به حاصل قسمة القوى العاملة على إجمالي عدد السكان، وعليه فإنه يتبين من الجدول السابق رقم (16) أن معدل النشاط الاقتصادي الخام للسكان المشتغلون في مدينة العلمة قد شهد تطورا كبيرا حيث سجل خلال سنة 1987 بـ62.32%، وأما خلال سنة 1998 فقد سجل بـ 51.71%، وفي حين سجل تراجع خلال سنة 2008 حيث قدر بـ 44.12%، ولكنه سرعان ما لبث إلا أن ارتفع مرة أخرى وهذا خلال سنة 2017 حيث سجل بـ 62.32%، ومع العلم أن توزيع معدل النشاط الاقتصادي الخام جاء يتماشى مع توزيع السكان النشيطون في القطاعات الحضرية، وهذا الوضع ربما يعتبر جيد إذا ما قورن بالمعدل الوطني والذي يقدر بـ 41.50%، وكما يمكن تفسير هذا أيضا بالارتفاع المسجل في عدد السكان الداخلون في قوة العمل في المجتمع السكاني في العلمة ولكون جزء كبير من السكان القادرين على العمل لا يمارسون وظيفة يمكن أن يكون معدل النشاط الاقتصادي الخام في هذه المدينة مضللا وحتى نتحقق من مدى فعالية هذه القوي ميدانيا سيتم التطرق إلى حساب معدل النشاط الاقتصادي الصافي كما يلي:

ب- معدل النشاط الاقتصادي الصافي:

ويساوي حاصل قسمة إجمالي السكان المشتغلون فعلا على إجمالي السكان حيث يتبين من الجدول السابق رقم (16) أن معدل النشاط الاقتصادي الصافي سجل خلال سنة 1987 بـ 19.84% مع العلم أن هذا المعدل يعتبر مرتفع نسبيا إذا ما قورن بالمعدل المسجل على المستوى الوطني الذي يقدر بـ 18.30% خلال نفس الفترة الزمنية، وبالمقابل عرف معدل النشاط الاقتصادي الصافي ارتفاعا خلال سنة 1998 حيث سجل بـ 32.96%، وثم استمر هذا المعدل في الارتفاع حتى وصل خلال سنة 2008 إلى 39.21% وإلى 40.42% خلال سنة 2017 وجاء توزيع هذا الأخير متقارب عبر القطاعات الحضرية في هذه المدينة، ويمكن تفسير هذا الوضع بالارتفاع النسبي في فئة السكان المشتغلون فعلا داخل المجتمع السكاني في مدينة العلمة، وكما أن هذا التحسن الملموس أيضا في التشغيل كان نتيجة الدفع عجلة التنمية المحلية وحجم الاستثمارات الجديدة الواردة ومساهمتها في خلق فرص جديدة للتوظيف.

IV -2-3-2- معدل البطالة:

من بين الأزمات التي تعاني منها المجتمعات الحضرية بصفة خاصة أزمة البطالة وهذا لما ينجر عنها من مظاهر تسيء للحياة الحضرية حيث تعكس وجود فئة من المجتمع قادرة على العمل لكن لم تتسني لها الفرصة لذلك ولأسباب أغلبها تصنف ضمن الأسباب الاقتصادية، وعليه تعرف البطالة على أنها الحالة التي يكون فيها الشخص قادرا على العمل، وراغبا فيه وباحثا عنه ويقبل به عند الأجر السائد ولكنه لا يجده، وكما تعني البطالة وجود طاقة فائضة أو استخدام غير كامل للموارد المتاحة[1]، وعليه فقد كشفت النتائج المبينة في الجدول السابق رقم (16) عن التذبذب الكبير في معدل البطالة داخل المجتمع السكاني في مدينة العلمة حيث سجل بـ 9.18% خلال سنة 1987، وكما يعتبر أكبر من المعدل المسجل على المستوى الوطني الذي قدر بـ 7.40%، وبالرغم من ظهور عدة وظائف إدارية في جميع القطاعات وخاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات إلا أن معدل البطالة استمر في الارتفاع حيث سجل سنة 1998 بـ 32.76%، وأما خلال سنة 2008 فقد عرف معدل البطالة تراجعا كبيرا حيث سجل بـ 7.51%، ويمكن تفسير هذا التراجع بسبب سياسة التشغيل التي انتهجتها الدولة الجزائرية خلال الفترة الأخيرة وذلك باعتماد برامج إدارية تقوم على تحقيق الموازنة بين العرض والطلب في سوق العمل عن طريق إدماج الباحثين عن العمل وخاصة حاملي الشهادات والعاطلين لمدة زمنية طويلة في الحياة العملية عن طريق التوظيف بناء على أسس موضوعية وشفافية وضمان المساواة في الفرص بالنسبة للمترشحين، وإضافة إلى الدعم المالي لإحداث أول مقاولة بالنسبة لمقترحي المشاريع التي يكون مبلغ استثماراتها محددا وذلك من خلال تحمل الوكالة الوطنية للتشغيل مصاريف المواكبة بالنسبة لكل صاحب مشروع وكذا المتابعة المستمرة بعد إنشاء المقاولة وتسهيل الحصول على القروض البنكية، وكل هذا يضاف إلى تحسين سوق الشغل التي من شأنها تطوير الآليات الضرورية لضبط سوق الشغل من خلال تحسين الأوضاع المهنية للهيئات المكلفة بالوساطة في سوق الشغل، وتنمية الشراكة بين وكالات التشغيل الخصوصية والفاعلين في ميدان التكوين واعتماد نظام التعاقد بشأن الأهداف المحددة الإدماج حاملي الشهادات، وفي الأخير شهد معدل البطالة داخل المجتمع السكاني في هذه المدينة ارتفاعا من جديد خلال سنة 2017 حيث سجل بـ 51.71% وهو أكبر بكثير من ذلك المعدل المسجل على المستوى الوطني والذي قدر بـ 11.30% خلال نفس الفترة الزمنية، ويمكن إرجاع تفسير ارتفاع هذا المعدل إلى العوامل التالية التزايد الكبير في عدد السكان البطالون، ارتفاع حركة السكان الوافدون وارتفاع الكثافة السكانية في فئة الشباب ومع العلم أنه وخلال توزيع الاستمارات الاستبيانية داخل المجتمع في هذه مدينة تم تسجيل نسبة معتبرة من السكان البطالون لهم نشاطات مهنية عديدة لم يصرحوا بها في قطاعات

[1] د. البشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، ص 191.

النشاط الاقتصادي التالية: البناء والأشغال العمومية والخدمات وهذا الأسباب غير معلومة، ولذلك فإنه لا يمكن القضاء على ظاهرة البطالة نهائيا وإنما العمل على التخفيف من حدتها وذلك عن طريق رصد المعلومات الخاصة بعدد المناصب الشاغرة التي تسمح بتقريب الطالب للعمل من المقدم لفرص التوظيف.

IV -2-3-3- معدل الإعالة

يعكس مؤشر الإعالة داخل المجتمع السكاني العبء في مدينة العلمة الذي تتحمله الفئة النشيطة من حجم السكان، وكما يمكن هذا المعدل من تصور حالة معيشة الأفراد داخل الأسرة الواحدة، وعليه يتضح من خلال هذا العنصر في البحث التحسن الملحوظ في معدل الإعالة الحقيقية حيث سجل خلال سنة 1987 بـ 5.04 أفراد أي كل رب أسرة يعيل 5 أفراد وثم ما لبث هذا المعدل إلا أن تراجع حيث سجل خلال سنة 1998 بـ2 فرد، وفي حين سجل هذا المعدل خلال سنة 2008 بـ 2.55 فرد، وأما خلال سنة 2017 فقد سجل معدل الإعالة الحقيقية داخل المجتمع السكاني في هذه المدينة بـ 2.47 فرد أي كل رب أسرة يعيل 3 أفراد ويفسر هنا هذا الوضع بطبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان وكذا بالانخفاض المسجل في معدل نمو السكان ومعدل المواليد في المدن الجزائرية بصفة عامة وفي مدينة العلمة بصفة خاصة وهذا في كله في ظل تأخر سن الزواج في أوساط فئة الشباب والانتشار الكبير السياسية تنظيم النسل، ولكن هذه الوضعية سوف تزداد تعقيدا بتزايد حجم الفئة المسنة أكثر من 65 سنة بحكم الخصائص السكانية التي تميز بها مجتمع السكان في الجزائر من انخفاض الخصوبة وامتداد أمل الحياة الذي تؤكده الدراسات خلال الفترة بين (1950، 2000) أي على امتداد 50 سنة تحسن أمل الحياة في الجزائر حيث سجل زيادة قدرها 29.20 سنة خلال نفس الفترة وحسب استشراف الأمم المتحدة فإن الاختلال الكبير يحدث مع بداية سنة 2020 عند وصول الفئات العمرية إلى سن التقاعد بالفئات السكانية القادرة على العمل والتي ستصبح أقل عددا مع استمرار ارتفاع مؤشر أمل الحياة واستقرار الخصوبة[1].

[1]Jean Marc Dupuis, claire el moudden,Anne pétron - démographie et retraites au Maghreb numéro 65 CEE, mai 2009, p3.

IV -2-4- توزيع العمالة حسب الأنشطة الاقتصادية

سنحاول في هذا التحليل دراسة توزيع المشتغلين فعلا عبر القطاعات الاقتصادية (فلاحة، صناعة، بناء وأشغال عمومية والتجارة وخدمات) بهدف توضيح النشاط الاقتصادي السائد بالمدينة وتقييم واقع التغير الحاصل في قطاعات النشاط الاقتصادي عبر الزمن في هذه المدينة ومدى مساهمتها في هذه الديناميكية المجالية حيث سيعتمد في تحليل هذا العنصر على النتائج المستخرجة من الاستمارات الاستبيانية وكذا الإحصائيات الواردة عن نتائج التعدادات العامة للسكان والسكن، وعليه سجلت نتائج توزيع عدد السكان المشتغلون في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي عبر القطاعات الحضرية في مدينة العلمة، ومع العلم أنه يمكن اعتبار قطاعات النشاط الاقتصادي هي مؤشرات هامة تبرز كيفيات متنوعة لتوزيع هؤلاء السكان المشتغلون والتي يمكن تلخيصها فيما يلي: يبرز من خلال الجدول رقم (17) التباين الكبير بين مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي وذلك من حيث نصيب كل قطاع من السكان المشتغلون حيث يحتل قطاع النشاط الاقتصادي الخدماتي في مدينة العلمة أهمية كبيرة ذلك أن أقصى نسبة للسكان المشتغلون سجلت خلال سنة 1966 بـ 29.38% من إجمالي السكان المشتغلون في هذه المدينة، وبينما كانت نسبة هؤلاء السكان بـ 39.05% من إجمالي السكان المشتغلون في هذه المدينة وهذا خلال سنة 1977 وبالمقارنة بنتائج تعداد سنة 2008 نجد أن نسبة السكان المشتغلون في قطاع الخدمات ارتفعت إلى 59.78%، وفي حين عرفت نسبة هؤلاء السكان المشتغلون بعض الانخفاض حيث سجلت خلال سنة 2017 بـ 50.29% من إجمالي السكان المشتغلون في هذه المدينة، وبينما جاءت هذه نسبة بشكل متفاوت ومتقارب عبر القطاعات الحضرية، وربما يمكن تفسير هذا الوضع بكون التشغيل عرف ازدهارا ملحوظا نتيجة لزيادة مشاريع التنمية وخاصة السكن ومختلف المرافق الخدمية العمومية وهذا يدل على أن أغلبية هؤلاء السكان يعملون كعمال في القطاع العام، وإضافة إلى محتوى سياسة الدولة الجزائرية التي تهدف إلى خلق مناصب شغل وذلك بإنشاء مجموعة من المرافق الخدمية العمومية التي تعمل بالتنسيق مع مديرية التشغيل تنحصر مهامها في العمل على خلق مناصب للشغل عبر مختلف المرافق الخدمية العمومية والخاصة ودعم ومرافقة مشاريع الاستثمار للشباب، وثم ليليه مباشرة في المرتبة الثانية قطاع التجارة والحرف حيث تتوزع نسبة السكان المشتغلون فيه عبر القطاعات الحضرية بشكل متفاوت ومتقارب حيث تفوق 30% في كل القطاعات وكما تبلغ أقصاها في القطاعين الحضريين الثاني والخامس بنسب تراوحت بين (36.00 - 36.12%) وأما باقي القطاعات الحضرية الأخرى فتراوحت نسبها بين (30.67-34.89%) ويمكن إرجاع سبب هذا الوضع إلى عامل صعوبة الحصول على وظيفة وانتقال أغلبية السكان المشتغلون نحو قطاع التجارة والحرف وأيضا إلى دافع الرغبة في الربح السريع والحصول على مستوى اجتماعي أحسن، وبينما عادت المرتبة الثالثة إلى قطاع البناء والأشغال العمومية حيث سجلت نسبة السكان المشتغلون خلال سنة 1966 بـ 24.25% من إجمالي السكان المشتغلون في هذه

المدينة وهؤلاء السكان المشتغلون كانت نسبتهم مرتفعة نوعا ما أيضا خلال سنة 2008 حيث سجلت بـ 26.06% وهذا الانتعاش ربما كان نتيجة لزيادة مشاريع التنمية في ميدان السكن والمرافق الخدمية العمومية وأما خلال سنة 2017 فقد سجلت تراجعا هاما حيث سجلت بـ 11.09% من إجمالي السكان المشتغلون في هذه المدينة، وكما تراوحت بين(5.02-8.57%) عبر القطاعات الحضرية لهذه المدينة، مع العلم أن ارتفاع نسبة هؤلاء السكان في قطاعات النشاط الاقتصادي السابقة هي ظاهرة تؤكد على تراجع الفلاحة في هذه المدينة وفي حين الفلاحة لا تشغل إلا نسبة ضعيفة من السكان تقدر بـ 24.79% من إجمالي السكان المشتغلون في هذه المدينة وهذا خلال سنة 1966 وثم أن ركود الفلاحة التي أصبحت لا تشغل سوى نسبة منخفضة من السكان حيث لا تتجاوز 5% في السنوات الموالية إلى أن سجلت بـ 1.47% من إجمالي السكان المشتغلون في هذه المدينة خلال سنة 2017، وكما تراوحت بين (0.49- 2.68%) عبر القطاعات الحضرية لهذه المدينة وأيضا ركود الصناعة هي الأخرى جعلها لا تشغل خلال سنة 1966 إلا نسبة تقدر بـ 21.58% من إجمالي السكان المشتغلون في هذه المدينة، وبالمقارنة مع نتائج تعداد سنة 2008 نجد أن نسبة هؤلاء السكان المشتغلون في قطاع الصناعة قد تراجعت بشكل ملحوظ لتسجل بنسبة تقدر بـ 11.81% من إجمالي السكان المشتغلون في هذه المدينة، وبينما سجلت خلال سنة 2017 بنسبة تقدر بـ 3.27% من إجمالي السكان المشتغلون في هذه المدينة، وكما تراوحت بين (3.11-4.68%) عبر القطاعات الحضرية لهذه المدينة وهذا لأن قطاع الصناعة يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وكفاءة مهنية عالية، ويفسر هذا الوضع بإهمال قطاع الفلاحة وهذا بالإضافة إلى عامل الأمن خلال الفترات السابقة وأثره الكبير في استقطاب اليد العاملة وذلك عبر مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي من ولايات ومناطق مجاورة مما جعل السكان يتخلون تدريجيا عن الفلاحة وهذا إلى جانب الدعم المستمر للدولة الجزائرية القطاع الصناعة حيث اتضح ذلك جليا في الإقامة لمناطق صناعية عبر مختلف ولايات الوطن بصفة عامة ومدينة العلمة بصفة خاصة تجسدت في المنطقة الصناعية العلمة على مساحة شاسعة في جنوبها.

جدول رقم (17) مدينة العلمة، توزيع نسبة المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية الكبرى.

رقم القطاع	القطاع الأول (الفلاحة)	القطاع الثاني (الصناعة)	القطاع الثالث (البناء والأشغال العمومية)	القطاع الرابع (التجارة والخدمات)		المجموع (%)
				التجارة والحرف	الخدمات والإدارة	
1	0.49	3.94	8.37	33.99	53.20	100
2	2.68	3.67	5.02	36.12	52.51	100
3	1.08	3.60	7.19	34.89	53.24	100
4	0.89	3.11	8	30.67	57.33	100
5	2.60	3.60	6.8	36.00	51.00	100
6	2.08	4.68	8.57	30.91	53.76	100
المتوسط	**1.47**	**3.27**	**11.09**	**33.88**	**50.29**	100

المصدر: تحقيق ميداني 2018.

شكل رقم (14) مدينة العلمة: توزيع السكان المشتغلون في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي

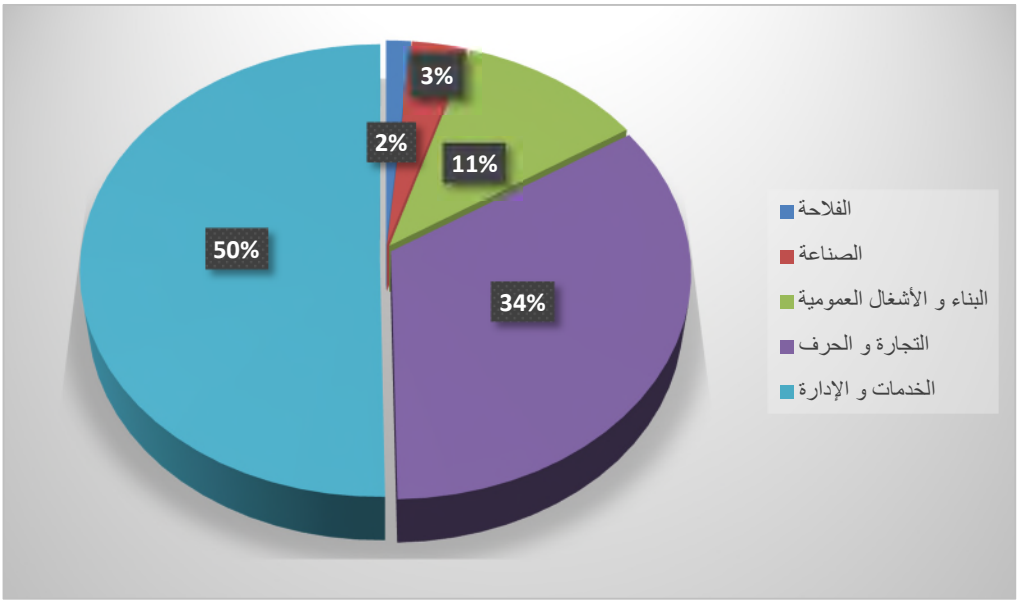

المصدر: تحقيق ميداني 2018.

خلاصة الفصل:

تبين من خلال دراسة الإطار الجغرافي والديناميكية الديمغرافية حيث ساهمت الأهمية التاريخية والإقليمية والسكانية لمدينة العلمة في تأهيلها لأن تسيطر على إقليم واسع وتنافس مدن الشبكة الحضرية الجزائرية الكبرى المجاورة لها رغم حداثتها، حيث شهدت هذه المدينة نموا حضريا وبوتيرة متسارعة ما جعلها قطبا عمرانيا وتجاريا جاذبا للسكان حيث أكسبها نسيجا حضريا متباينا.

و كشفت دراسة النمو السكاني ومعدلات النمو عن تضاعف عدد السكان في مدينة العلمة وبعد ذلك سجل تراجعا هاما خلال التعداد الأخير وهذا كان نتيجة لتداخل مجموعة من العوامل في مقدمتها الأمنية، الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية والمعيشية، وكما جاء المجتمع السكاني في هذه المدينة يتميز بالتغير الهام في توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية بسيطرة قطاع الخدمات حيث يعتبر النشاط التجاري في هذه المدينة الأكثر استقطابا لتوظيف واستثمار رؤوس الأموال الخاصة وذلك لأنها تعتبر من أفضل المواضيع التجارية وأكثرها حيوية داخل المنظومة التجارية في الشمال الشرقي الجزائري.

ثانيا: مدينة عين فكرون

المبحث الأول: التعريف المجالي والتطور الإداري والترابي

تتضح خصائص الأقاليم والمجالات في إطار الديناميكية الحضرية والنمو الحضري من خلال تحليل العناصر المكونة للمجال الطبيعي الذي يجمع بين عدة أوساط متباينة (جبال، سهول ...) والتي لها عدة انعكاسات كبيرة على تجمع السكان وتوزيعهم.

كما يمثل الجانب التاريخي والتقسيم الإداري من أهم العوامل التي لها دور كبير في تنظيم المجال، حيث يسمح بخلق مجالات جديدة (بلدية، ولاية)، تتجسد بمؤسسات الدولة التي تعمل على تطبيق مختلف البرامج التنموية للنهوض بالاقتصاد، وتوطين العديد من التجهيزات بهدف الرفع من مستوى الخدمات المقدمة للسكان من خلال الترقية الإدارية للمراكز العمرانية.

I- النشأة التاريخية لمدينة عين فكرون[1]:

تضمنت السياسة الاستعمارية في الجزائر خطة محددة ومهيكلة من أجل السيطرة على المجال الريفي الجزائري سواء الشمالي أو الداخلي، وقد أسفرت هذه السياسة عن إنشاء 248 مركز استعماري، من بينها نذكر: مركز عين فكرون.

تم إنشاء مركز عين فكرون سنة 1874 وجاء ذلك في إطار سياسة استعمارية رامية إلى خلق شبكة من المراكز تغطي أكبر مساحة من الريف الجزائري بهدف استغلال أمثل للثروات من جهة ومن جهة أخرى توطن أكبر عدد من المعمرين لإتاحة الفرصة لمراقبة المجال.

تتربع بلدية عين فكرون آنذاك على مساحة 1942 هكتار سنة 1874، موزعة على 16 وحدة زراعية و07 حصص زراعية وقد تم استقطاع هذه الأراضي من دوار حزبري ودوار أولاد سي أونيس، كما استقطعت 32هكتار تابعة للدولة وعليه فإن مجمل الأراضي المحولة والتي أصبحت تابعة لمركز عين فكرون تقدر بـ 3584هكتار، وقد كلف بناء هذا المركز السلطات الفرنسية آنذاك 64.100 فرنك فرنسي.

كان يحتوي المركز عند إنشائه على 52 مسكن تحتوي على 52 عائلة 9 مهاجرين و14 عائلة جزائرية بالمرحلة الأولى، ثم أضيفت 8 عائلات أوروبية و18 عائلة جزائرية، كما تم استقدام عائلة أوروبية وعائلتان جزائريتان وهذا بالمرحلة الممتدة من 1884 إلى 1901.

[1] مشياخ محمد، نوراني نوال، فؤاد بوزحزح، المركز الريفي الجزائري أهداف، وظائف ومجال حالات: عين فكرون، عين كرشة، الهرية، بني حميدان، صالح بوشعور، بن بولعيد، القنار، بلغيموز، قرية عشرين أوت، كلية علوم الأرض، قسم التهيئة الريفية، مذكرة تخرج 2002 ص17، ص19.

اعتمادا على إحصائيات قامت بها مصالح فرنسية سنة 1901 سجل تواجد 322 ساكن بمركز عين فكرون من بينهم 145 فرنسي و160 جزائري و17 من الوافدين كانت الوظيفة الأساسية السائدة للمركز تتمثل في الزراعة[1]، كما أنه يعتبر مركز ربط كونه يتوسط عدة مراكز أخرى.

مع بداية حرب التحرير الوطني، وبأمر من السلطات العسكرية تم اقتراح مجمع جديد وهو مقابل للأول، نزح إليه ما يقارب 300 ساكن، واستقروا في الشرق حيث شكلوا حيا مهما ويسمى حي السطحة، وهو حي شيد وفق مخطط عشوائي، الكثافة السكنية فيه كبيرة، ويحوي العديد من مداخل للراجلين تؤدي إلى الريف، توسع المركز سنوات التسعينيات وأصبح أكثر أهمية مع إنشاء المناطق السكنية الحضرية الجديدة (ZHUN) والتحصيصات وظهور الأحياء الفوضوية، وحدث ذلك حول النواة القديمة في الجهة الشمالية الغربية.[2]

الشكل رقم (15): مدينة عين فكرون النشأة التاريخية

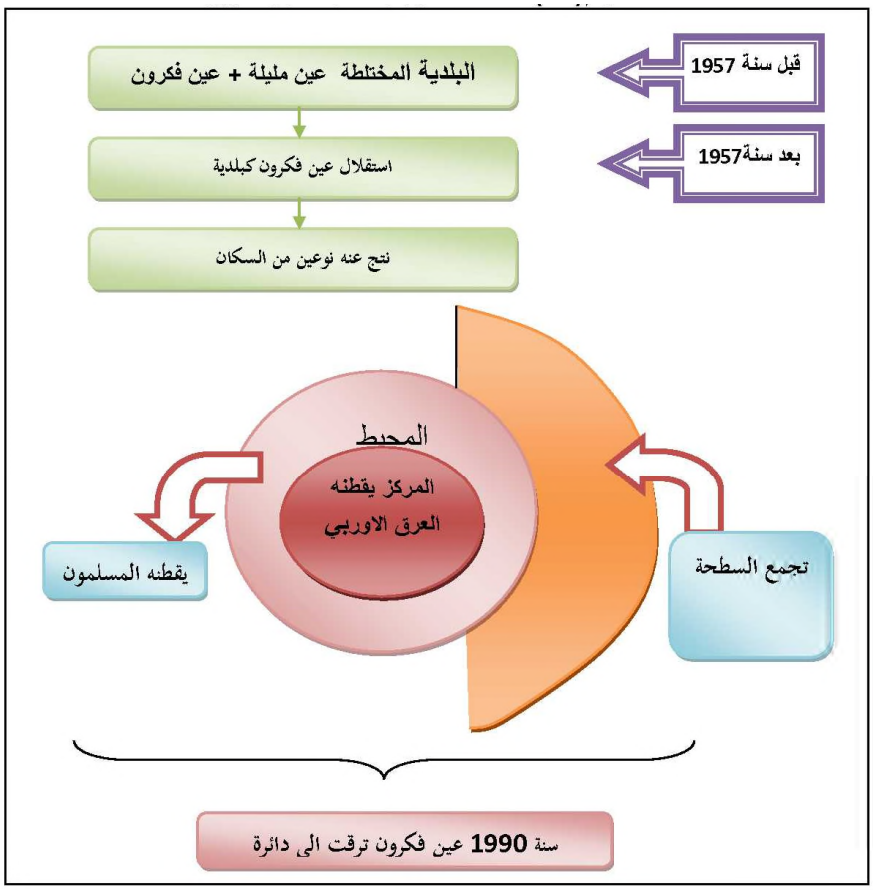

المصدر: تقرير مخطط شغل الأرض رقم 4 لبلدية عين فكرون 2014 ص 4 .

[1] فؤاد بوزحزح، مدى التطابق بين الهيكلة المجالية وأحواض الحياة بولاية أم البواقي دراسة نموذجية، حالة البلديات (عين فكرون، عين كرشة، هنشير تومغني، الحرملية، أولاد زواي) مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة 2004، ص208.

[2] تقرير المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية عين فكرون، سنة 2006، ص7.

II- موقع مدينة عين فكرون:

II-1- الموقع الجغرافي لمدينة عين فكرون:

يقع إقليم عين فكرون ضمن منطقة متجانسة فيزيائيا فهي تنتمي إلى نطاق السهول العليا الشرقية القسنطينة شمال شرق الأوراس وشمال البحيرات المالحة، المنحصرة بين سلسلة الأطلس التلي في الشمال والأطلس الصحراوي في الجنوب على ارتفاع 956م فوق مستوى سطح البحر، تمتد البلدية بحوالي 11.5كلم من الشمال إلى الجنوب، و7كلم من الشرق إلى الغرب وتتربع على مساحة 264كلم. (أنظر الخريطة رقم (07).

II-2- الموقع الإداري لمدينة عين فكرون:

كانت عين فكرون سنة 1963 تنتمي إلى دائرة عين مليلة التابعة إداريا إلى ولاية قسنطينة، وبعد التقسيم الإداري لسنة 1974 أصبحت مدينة عين فكرون تابعة إداريا لولاية أم البواقي. ثم ظهر تقسيم سنة 1984 وهو آخر تقسيم، والذي من خلاله اكتسبت بلدية عين فكرون حدودها الحالية حيث يحدها من الشمال بلديتي سيقوس والعامرية، من الجنوب بلدية بوغرارة السعودي، من الشرق بلدية أم البواقي ومن الغرب بلدية هنشير تومغني. تمتد 44كلم من الشمال إلى الجنوب و12كلم من الشرق إلى الغرب، تقدر مساحتها بـ420 هـ40آر22سا.

تبعد عين فكرون عن مدينة قسنطينة بـ58كلم وعن مدينة عين مليلة بـ36كلم وعن مدينة أم البواقي بـ32كلم وعن مدينة عين البيضاء بـ52كلم، وعن مدينة تبسة بـ142كلم وعن مدينة باتنة بـ105كلم. هذا الموقع جعل منها محور عبور رئيسي وهام بين كل من مدينتي قسنطينة وأم البواقي ولأكثر توضيح أنظر الخريطة رقم (08) الخاصة بالموقع الإداري.

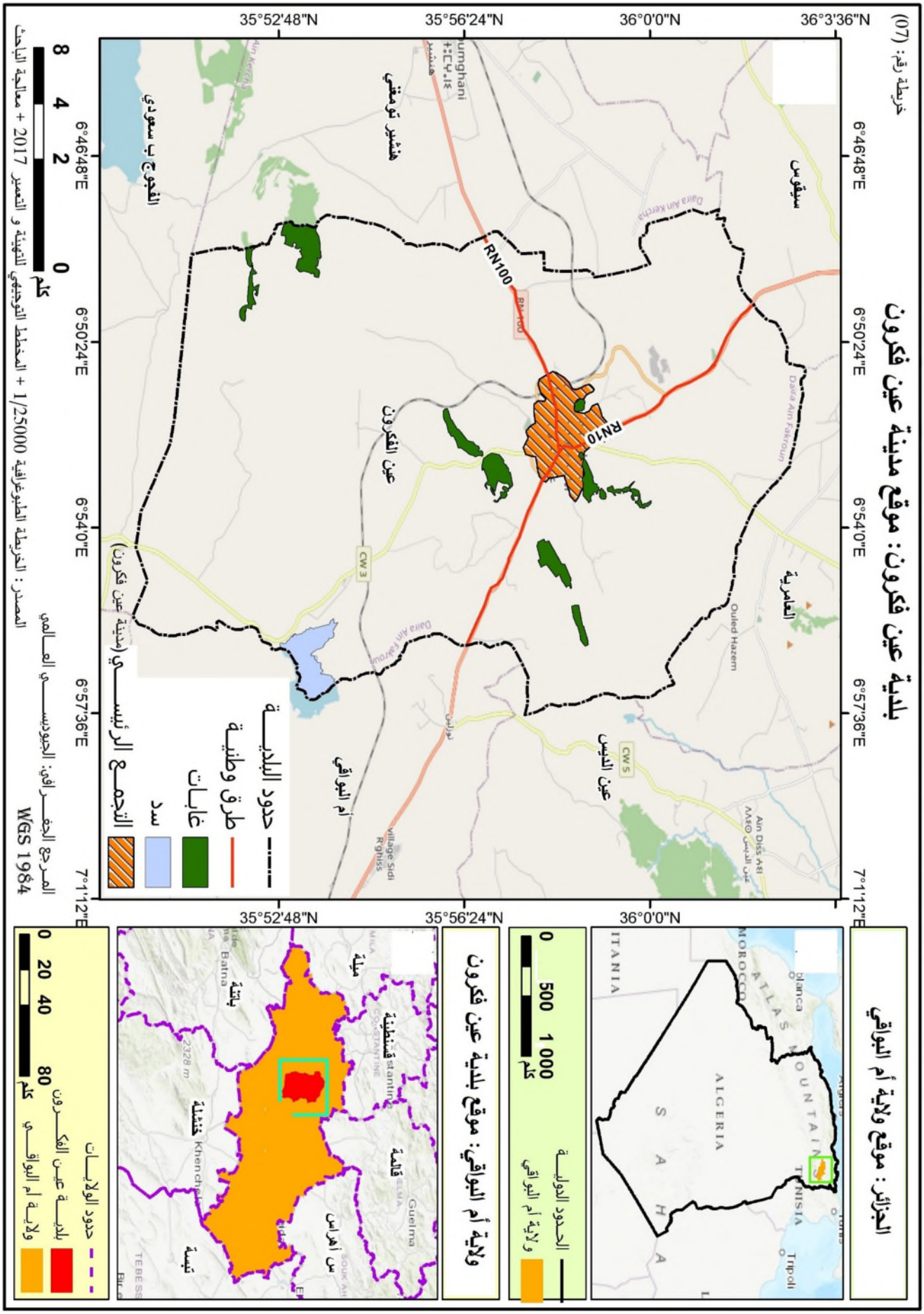
خريطة رقم: (07)
بلدية عين فكرون: موقع مدينة عين فكرون
35°52'48"N
35°56'24"N
36°0'0"N
36°3'36"N
6°46'48"E
6°50'24"E
6°54'0"E
6°57'36"E
7°1'12"E
سيقوس
هنشير تومغني
الفجوج ب سعودي
عين الفكرون
العامرية
أم البواقي
عين البيض
RN100
RN10
CW 3
CW 5
حدود البلدية
طرق وطنية
غابات
سد
التجمع الرئيسي (مدينة عين فكرون)
المرجع الجغرافي: الجيوديسي العالمي WGS 1984
المصدر: الخريطة الطبوغرافية 1/25000 + المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير 2017 + معالجة الباحث
كلم 0 2 4 8
الجزائر: موقع ولاية أم البواقي
الحدود الدولية
ولاية أم البواقي
0 500 1 000 كلم
ولاية أم البواقي: موقع بلدية عين فكرون
ميلة
باتنة
قسنطينة
قالمة
خنشلة
سوق أهراس
تبسة
حدود الولايات
بلدية عين الفكرون
ولاية أم البواقي
0 20 40 80 كلم

خريطة رقم: (08)

ولاية أم البواقي: التقسيم الإداري

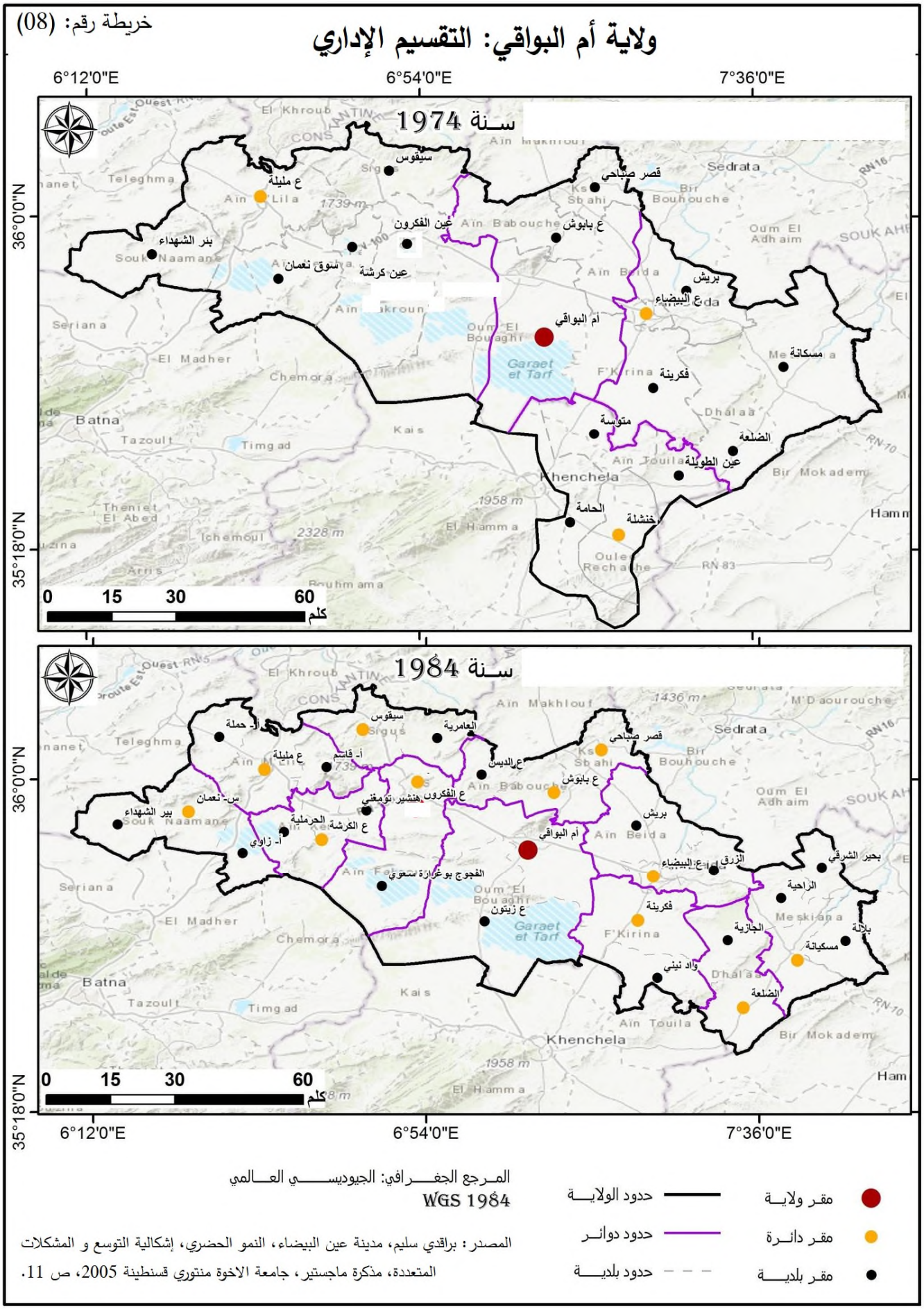

المصدر: براقدي سليم، مدينة عين البيضاء، النمو الحضري، إشكالية التوسع و المشكلات المتعددة، مذكرة ماجستير، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 2005، ص 11.

III- موضع مدينة عين فكرون:

يعرف الموضع بأنه الأرض التي يقوم عليها المركز ومن خلال الخريطة رقم (09)، يتضح لنا أن مدينة عين فكرون تتوضع في حلقة من الأحواض المغلقة في الوسط تتجمع فيها المياه، وتمتد السهول الكبيرة على مساحات واسعة تتخللها مرتفعات متقطعة تزيد عن مستوى سطح البحر بحوالي 950م وتنخفض كلما اتجهنا غربا[1].

خريطة رقم (09): بلدية عين فكرون: الموضع

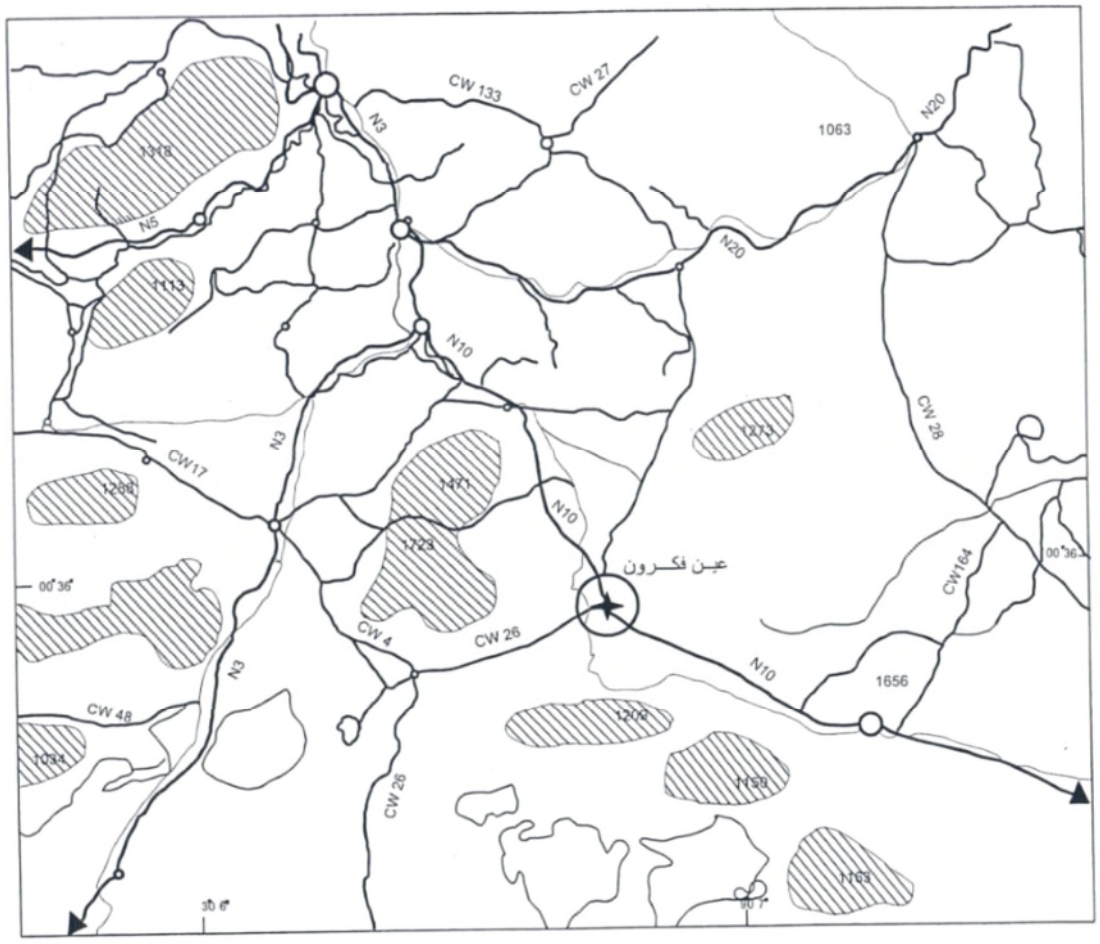

المصدر: الخريطة الطبوغرافية 25000/1

[1] مصلحة التخطيط ، بلدية عين فكرون.

IV- مناخ مدينة عين فكرون :

يلعب المناخ دورا بارزا في التأثير على حياة الانسان ونشاطه ويتحكم في نمط العمران السائد واتجاهات الشوارع والمباني، وتساعد الدراسة المناخية الجيدة على تجنب توسيع المدينة في المناطق غير المناسبة تبعا لاتجاه الرياح ومصادر التلوث التي يمكن أن تؤثر على المدينة، ولأخذ الاحتياطات المناسبة لتجنب الاخطار المترتبة على العواصف الرعدية والامطار السيلية الغزيرة.

ينتمي مناخ عين فكرون إلى مناخ السهول العليا التلية بصفة عامة، بسبب البعد عن البحر ووجود تضاريس عالية بالشمال للسلسلة النوميدية تشكل حاجزا للتأثيرات الساحلية وبالتالي تجعل المناخ الشرقي متجانس، جفاف كبير للهواء يترتب عنه حرارة عالية للأرض بالنهار وبرودة كبيرة بالليل، الشتاء قاس مع رياح غربية شديدة البرودة تقريبا كل الفصل، السماء تقريبا دائما ما تكون مغطاة بالسحب الداكنة المنخفضة اتجاهها في الأغلب من الغرب نحو الشرق.

IV-1- الأمطار :

الأمطار المسجلة ببلدية عين فكرون تختلف من سنة إلى أخرى، وتتراوح بين 400 و500ملم في السنة، أما بالنسبة للمركز العمراني الذي يقع على علو 956م فوق سطح البحر يستقبل 450ملم كمتوسط مسجل.

IV-2- الحرارة :

الملاحظ غياب المعطيات المناخية بالمنطقة، والمعطيات الوحيدة هي الصادرة من قسنطينة وباتنة، والمتعلقة بالفترة الممتدة من سنة 1947 إلى غاية سنة 1972 حيث أن متوسط درجات الحرارة الدنيا هو -2°م ودرجة الحرارة الدنيا المطلقة المسجلة هي -24°م، ومتوسط درجات الحرارة القصوى هي +21°م وأعلى درجة حرارة مطلقة مسجلة هي +42°م. الملاحظ بين شهر جوان وشهر أكتوبر، دراجات الحرارة العليا المطلقة تكون دائما كبيرة، جعلت هذه الفترة تتميز بنسبة التبخر عالية، وطول فصل الجفاف.

IV-3- الرياح السائدة :

تهب الرياح السائدة من الغرب والشمال الغربي، الرياح الشمالية في فصل الشتاء غالبا ما تكون جافة وباردة، كما تهب رياح من نوع سيروكو بمعدل 30 إلى 50 يوما في السنة، وتقدر عدد أيام الجليد بـ 44 يوما في السنة.

المبحث الثاني: الديناميكية الديمغرافية وحركية السكان

أهمية ديموغرافية وتحولات جذرية بارزة

تكمن أهمية الدراسة السكانية بمختلف معطياتها وعناصرها الإحصائية في توضيح المؤهلات الديموغرافية وعلاقتها بتنظيم المجال، ومدى أهمية ذلك في تقديم الخدمات للسكان لأنهم يؤثرون ويتأثرون بالمجال الذي يعيشون فيه محدثين بذلك حركية وديناميكية خاصة.

وتبرز أهمية هذه الدراسة عندما يتعلق الأمر بسكان مدينتي العلمة وعين فكرون الموزعين في مجال يجمع تباينات عديدة بين المدينتين (طبيعية، إدارية، اقتصادية، اجتماعية...) وسنحاول فيما يلي تحليل مختلف الخصائص والمميزات الديموغرافية لسكان مجال الدراسة من خلال دراسة معدلات النمو، التوزيع المجالي، الزيادة الطبيعية، حركة السكان... بهدف إدراك وفهم كل العوامل المؤثرة في ذلك وانعكاساتها على هيكلة وتنظيم المجال معتمدين على المعطيات الإحصائية لمختلف التعدادات من أجل توضيح سيرورة التطور.

I- مراحل النمو والتطور الديمغرافي للسكان :

يشكل التطور الديمغرافي للسكان أهم المؤشرات الديموغرافية التي تبرز مدى وتيرة حركة السكان، ويعطي لنا تغيرات عن وضعية السكان الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر مدينة عين فكرون حاليا من أهم وأبرز المدن بولاية أم البواقي خاصة من حيث السكان وتمركزهم، ومن حيث النشاط الاقتصادي الممارس.

قدر عدد سكان بلدية عين فكرون خلال التعداد الأخير 2008 بـ 55282 نسمة أي بمعدل نمو قدر بـ 1.83% خلال التعداد الأخير ويعتبر معدل أقل من المعدل الوطني لسكان الحضر والذي قدر بـ2.15%، أما بالنسبة لمدينة عين فكرون فقد قدر عدد السكان بـ48804 نسمة خلال التعداد الأخير 2008.

جدول رقم (18) : مدينة عين فكرون: تطور سكان (1966-2008)

التعداد	عدد سكان البلدية (ن)	عدد سكان المدينة (ن)	المدة (سنة)	الزيادة (ن)	معدل النمو السنوي للبلدية	معدل النمو الوطني لسكان الحضر
1966	6889	–	–	–	–	–
1977	11829	–	11	4940	5.11	5.40
1987	35017	25432	10	23188	7.87	5.46
1998	47185	40666	11	12168	4.38	3.57
2008	55282	48804	10	8097	1.83	2.15

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكن 2008

الشكل رقم (16) مدينة عين فكرون: النمو السكاني خلال الفترة بين (1966، 2008)

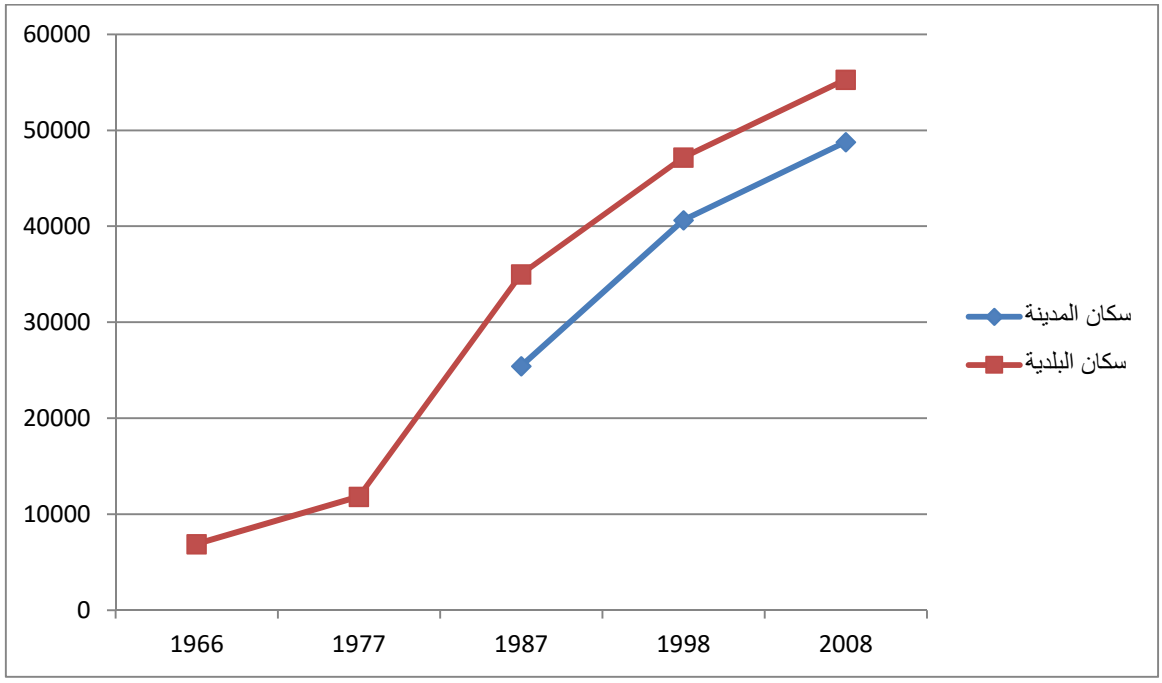

المصدر: معالجة معطيات الديوان الوطني للإحصاء ONS.

I-1- الفترة 1966-1977 :

عرفت مدينة عين فكرون نمو سكاني بطيء خلال العشرية 1966-1977 لأنه يمثل 5.11%. فرغم أن معظم المدن الصغرى شهدت خلال نفس الفترة زيادة معتبرة، تفوق المعدل الوطني للسكان الحضر الذي يعادل أثناء هذه الفترة 5,40%، حيث يرجع السبب الرئيسي لهذه الوتيرة البطيئة إلى قلة الاستثمار بمركز عين فكرون، بالإضافة إلى النشاط الاقتصادي الذي يعتمد آنذاك على الزراعة، مما

يجعل هذا المركز غير مستقطب السكان استنادا للمصادر الرسمية للإحصاء الوطني، يتركز بمدينة عين فكرون سنة 1966، 6889 نسمة، مقابل 11829 ساكن سنة 1977، حيث يمثل معدل النمو السنوي خلال هذه العشرية 5,11% وهي نسبة أقل من المعدل الوطني لسكان الحضر لنفس الفترة وكذا التجمعات المتقاربة الحجم، نذكر منها: مركز زيغود يوسف حيث راوح عدد سكانه 5314نسمة 1966 بمعدل نمو 4.48%. أما مركز تاجنانت فقد راوح سكانه 5263 نسمة سنة 1966 بمعدل نمو 6.27%.

I-2- الفترة 1977-1987 :

عرفت مدينة عين فكرون خلال هذه العشرية تطورا ديمغرافيا معتبرا، حيث وصل معدل النمو السنوي إلى 7,87%، وقد فاقت هذه الزيادة المعدل الوطني لسكان الحضر الذي يمثل 5.46%، ويرجع السبب في ذلك إلى هجرة سكان المناطق المبعثرة والمشاتي نحو التجمع الرئيسي. كما ساهمت الترقية الإدارية لدائرة أم البواقي إلى مستوى ولاية خلال التقسيم الإداري سنة 1974 بصفة كبيرة في زيادة سكان الحضر، خاصة أنه تم خلق واستحداث مرافق إدارية وخدماتية معتبرة، وقد قفز عدد السكان حسب المصادر الرسمية لإحصاء السكان من 11829 نسمة سنة 1977 إلى 25432 نسمة سنة 1987.

I-3- الفترة 1987-1998 :

عرفت مدينة عين فكرون على غرار باقي مدن البلاد نمو سنوي متدني حيث أنه قدر بـ: 4,28%، ورغم الهبوط المسجل في معدل النمو مقارنة بالفترة السابقة، إلا أنه يفوق المعدل الوطني لسكان الحضر الذي يمثل خلال هذه العشرية 3,57%، وبإمكاننا إيجاز الأسباب إلى الفترة الحساسة التي عاشتها البلاد.

I-4- الفترة 1998-2008 :

عرفت مدينة عين فكرون نمو سنوي بطيء جدا خلال العشرية 1998-2008، ويرجع السبب إلى أن المدينة لم تعد مركزا جاذبا للسكان كما كانت بالماضي، بالإضافة إلى الاستقرار الأمني الذي عرفته البلاد والذي شجع على عودة السكان إلى الأرياف، والسبب الرئيسي يعود إلى عدم توفر أراضي للبناء داخل المدينة، ونذكر أن معدل النمو السنوي خلال هذه العشرية هو 1,83% وهو غير بعيد عن المعدل الوطني لسكان الحضر لنفس الفترة والمقدر بـ2.15% وذلك حسب المصادر الرسمية للإحصاء الوطني.

II- العوامل المتحكمة في الديناميكية الديمغرافية :

بعد تشخيص وتحليل النمو والتطور الديمغرافي للسكان وتتبع معدلاته، والذي كان مختلفا ومتباينا من فترة إلى أخرى وتحكمت فيه العديد من العوامل سواء مباشرة أو غير مباشرة، فهناك مجموعة من العوامل المتحكمة في حجم السكان سواء كان ذلك بالزيادة أو بالنقصان والتي تؤثر من حيث التغير في نموهم، منها العوامل الطبيعية كالمواليد والوفيات والعوامل الغير طبيعية أو الاجتماعية تتمثل في الهجرة وحركية السكان.

II-1- العوامل الطبيعية :

تعتبر العوامل الطبيعية من أهم العوامل المتحكمة في نمو وتزايد الحجم السكاني في المدن الجزائرية بصفة عامة ومدينة عين فكرون بصفة خاصة، ومن هذا المنطلق بات من الضروري جدا التطرق إلى تحليل ومعرفة الاتجاه العام في تطور عدد المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية ومساهمة هذه الظاهرة في الزيادة السكانية العامة في هذه المدينة خلال فترات زمنية متعاقبة.

II-1-1- الزيادة الطبيعية:

تعتبر الزيادة الطبيعية من العوامل الأساسية في نمو السكان مع العلم أن الزيادة الطبيعية هي الفرق بين عدد المواليد والوفيات والجدول التالي يبين تطور الزيادة الطبيعية بالبلدية

جدول رقم (19) : مدينة عين فكرون: تطور عدد المواليد و الوفيات و الزيادة الطبيعية للفترة بين (1998-2008)

الفترة	عدد المواليد (ن)	عدد الوفيات (ن)	الزيادة الطبيعية (ن)	نسبة الزيادة الطبيعية
1998-2008	11346	2201	9145	%16.54

المصدر: السجلات الحيوية لبلدية عين فكرون + معالجة الباحث

انطلاقا من الجدول نلاحظ في الفترة الممتدة من سنة 1998 إلى غاية سنة 2008 عرفت المدينة نسبة الزيادة طبيعية مثلت 16.54% من إجمالي عدد السكان في المدينة، أي بعدد 9145 نسمة، فقد بلغ عدد الولادات 11346 نسمة في الفترة ما بين سنتي 1998و 2008 أما عدد الوفيات في الفترة نفسها فقد قدر بـ 2201نسمة.

وحسب المعطيات المتحصل عليها عرفت البلدية معدل نمو عام إيجابي 2.75%[1] مع فرق كبير بين المركز والمناطق المبعثرة هذه الأخيرة شهدت انخفاض في معدل النمو من 4.38% إلى 3.5%، وهذا راجع إلى جاذبية المركز خاصة مع ازدهار النشاط التجاري بالمدينة وتوفر العمل، وهذه الظاهرة تعرفها أغلب المدن الجزائرية وذلك لضعف التنمية بالأرياف ونقص فرص العمل بها، وضعف مردودية النشاط الفلاحي، مما شجع ظاهرة النزوح منها نحو المراكز العمرانية.

II-2- العوامل غير الطبيعية :

II-2-1- صافي الهجرة

تعتبر الهجرة السكانية الوافدة والمغادرة والفارق بينهما الذي يسمى صافي الهجرة من أهم الأسباب والعوامل غير الطبيعية المساهمة في تحليل مؤشر نمو السكان في المدينة الجزائرية بصفة عامة ومدينة عين فكرون بصفة خاصة، وكما أنها تعتبر بمثابة مؤشرات حقيقية تعكس طبيعة الواقع القائم لنمو السكان فيها.

II-2-2- حركة الهجرة السكانية الوافدة والمغادرة في مدينة عين فكرون :

- حركة الهجرة السكانية الوافدة:

تتمثل في حركة السكان من التجمعات الثانوية و المناطق المبعثرة إلى التجمع الحضري و كذا الأشخاص القادمين من البلديات المجاورة و التابعين لنفس الولاية والوافدون إليها من مختلف ولايات الوطن لأسباب مختلفة و قد ساهم التطور السريع للتجارة في تشجيع هذه الظاهرة، و قد قدر عدد المهاجرين إلى مدينة عين فكرون في الفترة الممتدة من سنة 1998 إلي غاية 2008 بـ1566 شخص، وقد عرفت سنوات 2001،2000 و 2002 أكبر نسبة من المهاجرين وتوافق هذه السنوات ازدهار التجارة بمدينة عين فكرون، لأنها وفرت المناخ المناسب للعمل و استثمار الأموال.

- حركة الهجرة السكانية المغادرة:

هي عدد الأفراد المغادرين لمدينة عين فكرون إلى المناطق الأخرى وقد قدر عددهم بين سنتي 1998 و2008 بـ610 شخص.

بما أن صافي الهجرة هو الفارق بين الهجرة الوافدة والهجرة المغادرة، وهو في حالة سكان مدينة عين فكرون في الفترة الممتدة من سنة 1998 الى غاية سنة 2008 موجب وقد قدر بـ956 شخص أي أن عدد الوافدين أكبر من عدد المغادرين من المدينة، إذًا هي مركز مستقطب للناس من أجل الاستقرار والعمل.

[1] تقرير المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة عين فكرون، سنة 2006+مصلحة التعمير والبناء البلدية عين فكرون

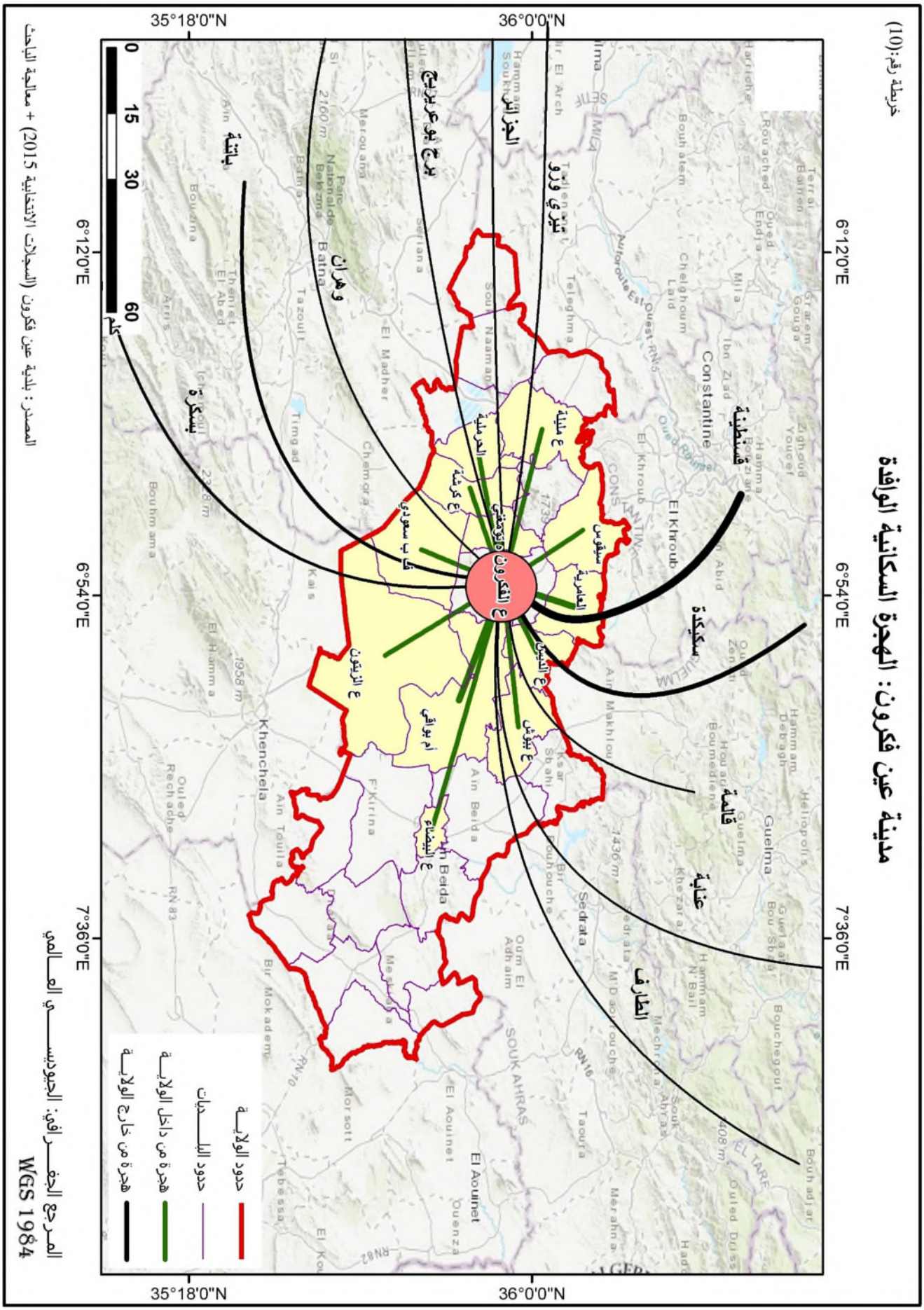
خريطة رقم:(10)
مدينة عين فكرون: الهجرة السكانية الوافدة
35°18'0"N
36°0'0"N
6°12'0"E
6°54'0"E
7°36'0"E
0 15 30 60
كلم
الجزائر
تيزي وزو
برج بوعريريج
باتنة
بسكرة
وهران
قسنطينة
سكيكدة
قالمة
عنابة
الطارف
ع الفكرون
ع ملبة
ع الحرملية
ع كرشة
ع بوتقنتي
ع بوقاعة
ع سيقوس
ع العامرية
ع الزيتون
ع الزيتون
ع بيوش
ع البيضاء
ام بواقي
حدود الولاية
حدود البلديات
هجرة من داخل الولاية
هجرة من خارج الولاية
المصدر: بلدية عين فكرون (السجلات الانتخابية 2015) + معالجة الباحث
المرجع الجغرافي: الجيوديسي العالمي
WGS 1984

خريطة رقم: (11)

مدينة عين فكرون الهجرة السكانية المغادرة

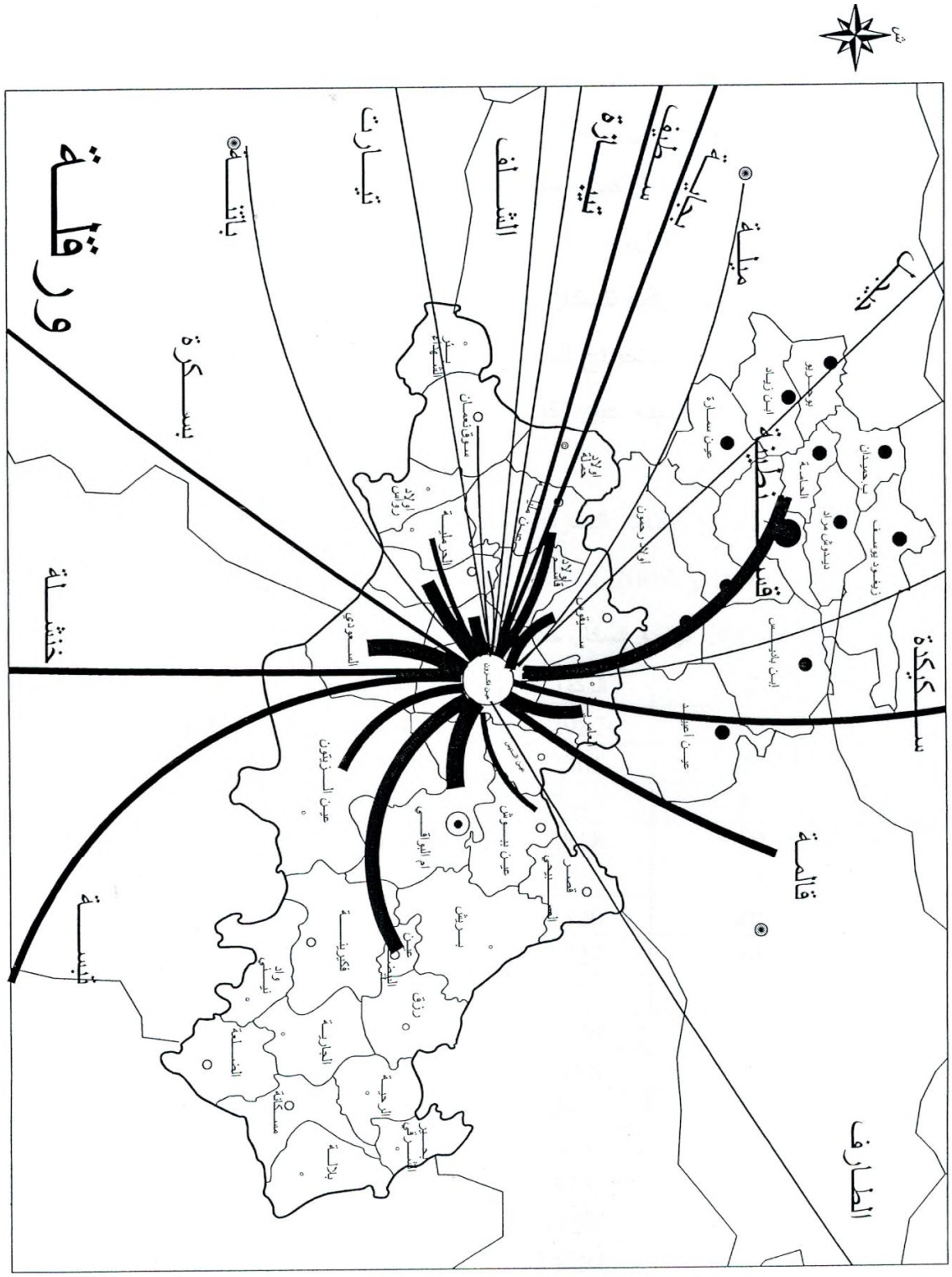

المصدر: معطيات السجلات الانتخابية 2015

- تقسيم مجال الدراسة (مدينة عين فكرون) إلى قطاعات الحضرية:

قبل التعمق في الدراسة ولتجسيد المعطيات الميدانية بصورة واضحة ولتسهيل الدراسة التحليلية لمجال المدينة كان من الواجب علينا تقسيم منطقة الدراسة إلى قطاعات حضرية كما ذكر آنفا في مقدمة البحث معتمدين على مؤشرات عديدة هي:

- النمط العمراني وتاريخ الانجاز أو النشأة.
- التسمية المتداولة من طرف السكان.
- شبكة الطرق.
- القطاعات الإحصائية المنجزة من طرف ديوان الوطني للإحصاء 2008.

اعتماد على المعايير السابقة تم تقسيم مجال المدينة إلى (09) تسعة قطاعات حضرية، كما توضحه الخريطة رقم (12)، والهدف من ذلك دراسة المجال بشكل دقيق.

1- القطاع الأول :

يضم هذا القطاع أحياء السلام، الأمل وحي بوعافية وهي أحياء جديدة عبارة عن تحصيصات، غير أن حي بوعافية ينقسم إلى جزئين جزء جديد عبارة عن تحصيص أما الآخر فهو عبارة عن تجمع فوضوي، كما يحوي القطاع قرية مسعي رابح وهي عبارة عن قرية أنشئت في إطار الثورة الزراعية، ويبلغ عدد المساكن بالقطاع 1402مسكن[1] بنسبة15.95% من إجمالي المساكن بالمدينة، و تقدر مساحته بحوالي 55.66 هكتار[2] بنسبة 9.82% من إجمالي مساحة المدينة.

2- القطاع الثاني :

يعتبر النواة الأصلية للمدينة حيث يضم الحي الاستعماري القديم وحي المجاهدين، تتركز به جل المرافق الإدارية، يتربع هذا القطاع على مساحة تقدر بـ21.91هكتار، أي ما يعادل نسبة 3.86% من إجمالي مساحة المدينة، و يحوي 1076مسكن أي ما يعادل 12.24% من إجمالي مساكن المدينة.

[1] التعداد العام للسكن والسكان، سنة 2008.

[2] المخطط التوجيهي للتهيئة التعمير لمدينة عين فكرون،2006.

3- القطاع الثالث :

يحوي القطاع حي حيرش يمتاز بنمط واحد من البناء وهو النمط الفردي يبلغ عدد المساكن به 805 مسكن بنسبة 6.93% من إجمالي المساكن بالمدينة، وتقدر مساحته بحوالي 39.26هكتار بنسبة 13.22% من إجمالي مساحة المدينة.

4- القطاع الرابع :

يتميز هذا القطاع بنمط بناء فردي وجماعي به بعض التجهيزات الإدارية كمركز التكوين المهني، مركز الضمان الاجتماعي، يبلغ عدد المساكن به 429 سكن أي ما يعادل نسبة 4.88% من إجمالي السكنات بالمدينة ويتربع على مساحة 50.61هكتار أي ما يعادل 8.93% من إجمالي مساحة المدينة.

5- القطاع الخامس :

يضم القطاع أحياء السطحية الشرقية، الغربية والشمالية، تتميز بنمط بناء فردي قديم الشكل ذو شوارع ضيقة، بلغ عدد المساكن بالقطاع 1761 مسكن، بنسبة 20.04% من إجمالي المساكن بالمدينة، ويتربع القطاع على مساحة تقدر بـ79.55هكتار[1] أي ما يعادل 14.03% من إجمالي المساحة المدينة.

6- القطاع السادس :

يضم القطاع تحصيصات الأفاق 3،2،1 بالإضافة إلى حي 500سكن وحي النجمة، ما يميز هذا القطاع انتشار نمط البناء الحديث على شكل فيلا، وغالبية المساكن تحتوي على مخازن الألبسة، كما نجد به العديد من التجهيزات العمومية والمرافق الاجتماعية كالصندوق الوطني التوفير والاحتياط محافظة الغابات، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الوكالة الجزائرية للتأمين، ديوان الترقية والتسيير العقاري... يقدر عدد المساكن به بـ 1525 مسكن، بنسبة 17.35% من إجمالي المساكن بالمدينة، و يتربع القطاع على مساحة تقدر بـ 57.6 هكتار أي ما يعادل 10.16% من إجمالي المساحة المدينة.

7- القطاع السابع :

يغلب على هذا القطاع نمط المساكن الجماعية والنصف جماعية، متمثلة في حي 75مسكن و300 مسكن، كما يحوي العديد من المرافق والتجهيزات العمومية كالحماية المدنية، عيادة متعددة

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة عين فكرون 2006.

الخدمات، مسجد، متوسطة، مصلحة الضرائب ومقر للأمن الحضري يقدر عدد المساكن به بـ 694مسكن، بنسبة 7.89% من إجمالي المساكن بالمدينة، ويتربع القطاع على مساحة تقدر بـ 37.6هكتار أي ما يعادل 6.63% من إجمالي المساحة المدينة.

8- القطاع الثامن :

يضم القطاع منطقة النشاطات ZAD وتحصيص النصر وهو حي حديث النشأة، يتميز بديناميكية تجارية كبيرة، يقدر عدد المساكن به بـ 569 مسكن، بنسبة 06.47% من إجمالي المساكن بالمدينة، ويتربع القطاع على مساحة تقدر بـ59.8 هكتار أي ما يعادل 10.55% من إجمالي المساحة المدينة.

6- القطاع التاسع :

يتميز هذا القطاع بنمط البناء الفردي فقط، فهو عبارة عن تحصيصات حديثة المسماة 5 جويلية 1 و2، يقدر عدد المساكن به 526 مسكنا أي ما يعادل 05.98% من مجموع المساكن بالمدينة ويتربع القطاع على مساحة 30.13 هكتار أي ما يعادل 5.31% من إجمالي المساحة بالمدينة.

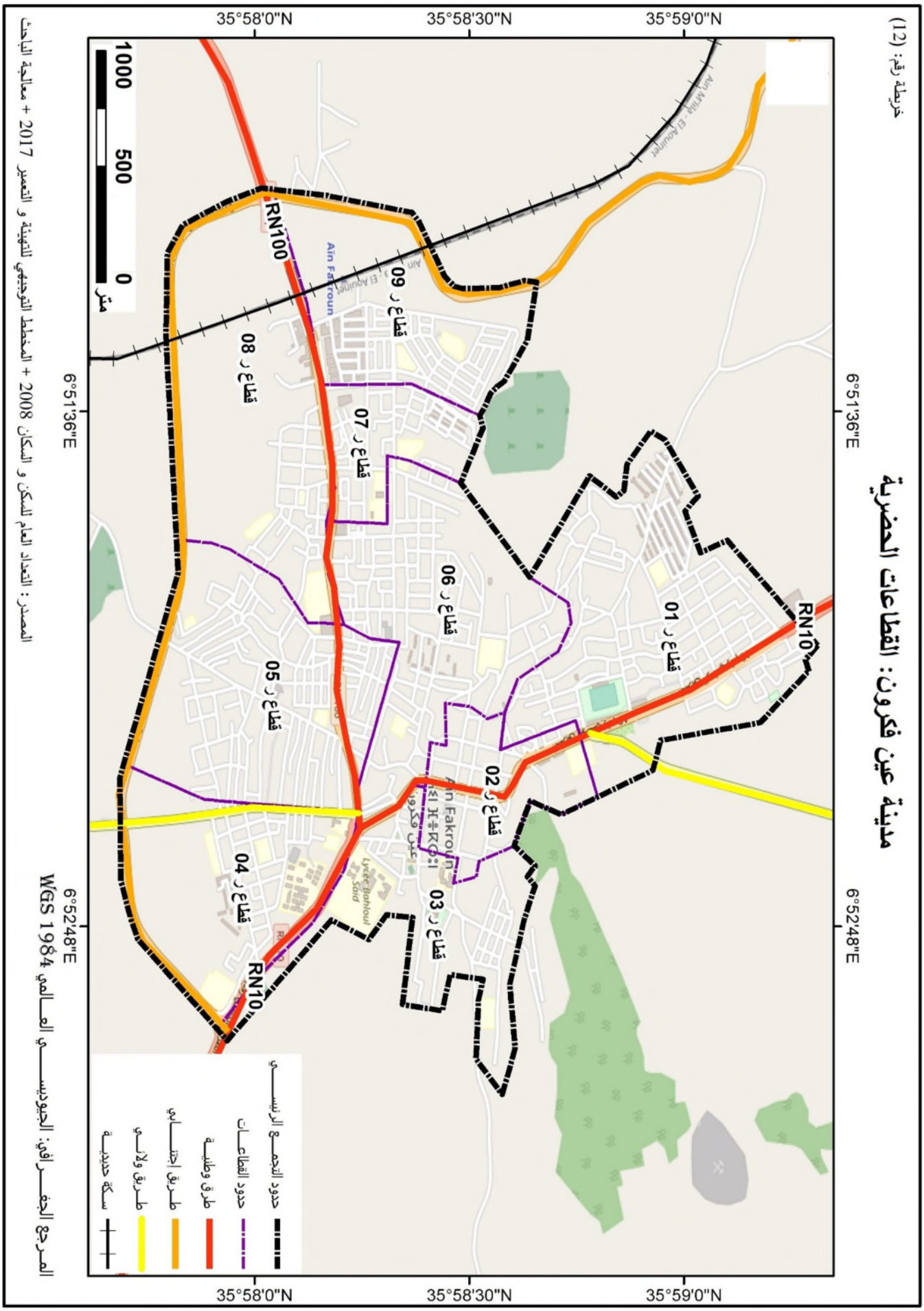
خريطة رقم: (12)
مدينة عين فكرون: القطاعات الحضرية
35°58'0"N
35°58'30"N
35°59'0"N
6°51'36"E
6°52'48"E
RN100
RN10
قطاع ر 01
قطاع ر 02
قطاع ر 03
قطاع ر 04
قطاع ر 05
قطاع ر 06
قطاع ر 07
قطاع ر 08
قطاع ر 09
Ain Fakroun
1000 500 0 متر
حدود التجمع الرئيسي
حدود القطاعات
طرق وطنية
طريق إجتنابي
طريق ولائي
سكة حديدية
المرجع الجغرافي: الجيوديسي العالمي WGS 1984
المصدر: التعداد العام للسكن و السكان 2008 + المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير 2017 + معالجة الباحث

III- التوزيع المجالي للسكان :

السكان هم مجموعة من الأشخاص يمكن تقسيمهم حسب مختلف الخصائص المشتركة فيما بينهم بحيث تنتج هذه الخصائص عن مجموعة من العوامل المتبادلة التأثير وهي تعتبر من عناصر اختلاف السكان عبر مختلف المجالات الحضرية حيث تهتم بدراسة التركيب السكاني بتحليل هذه الخصائص ودورها في إحداث التباينات السكانية للظواهر السكانية بين مختلف المجالات الحضرية وكذلك بين الريف والحضر وكما تدل هذه التراكيب السكانية على الخصائص الكمية للسكان، وعليه سيتم التطرق في هذا العنصر من البحث إلى بعض مؤشرات نمو السكان في مدينة عين فكرون والتي نقصد بها التوزيع المجالي للسكان الكثافة السكانية، التركيب النوعي والعمري، وإضافة إلى مؤشر التركيب الاقتصادي لنمو السكان.

III-1- التوزيع المجالي للسكان عبر القطاعات الحضرية للمدينة:

تأوي مدينة عين فكرون أكثر من 48804 نسمة وهذا حسب نتائج أخر تعداد خلال سنة 2008 عبر المجال الحضري.

الجدول رقم (20): مدينة عين فكرون: توزيع حجم السكان عبر القطاعات الحضرية لسنة 2008

رقم القطاع	عدد السكان (ن)	نسبة سكان القطاع إلى سكان المدينة (%)
01	7541	16.07
02	5462	11.64
03	4694	10.00
04	2222	4.74
05	10822	23.06
06	7005	14.93
07	3719	7.93
08	2603	5.55
09	2855	6.08
المجموع	**48804**	**100**

المصدر: التعداد العام للسكان والسكن (ONS)، لسنة 2008

III-1-1- الفئة الحجمية الأولى:

وتشمل هذه الفئة الحجمية القطاعات ذات الحجم السكاني المرتفع، وعليه فقد جاءت هذه الفئة تضم الحضري القطاع الخامس حيث يقدر إجمالي عدد السكان بها بـ10822 نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 23.06% من إجمالي عدد السكان في هذه المدينة والمقدر بـ48804 نسمة. ويمكن تفسير هذا الحجم السكاني الكبير المسجل على مستوى هذا القطاع الحضري بالمساحة العقارية الكبيرة التي يتربع عليها مقارنة بباقي القطاعات الحضرية.

III-1-2- الفئة الحجمية الثانية:

وتضم هذه الفئة القطاعات الحضرية ذات الحجم السكاني المتوسط حيث تشمل القطاع الحضري الأول وهذا بعدد سكان قدر بـ7541نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 16.07% من إجمالي عدد السكان في هذه المدينة، وكما تبلغ نسبة مساحة هذا القطاع بـ 12.89% من إجمالي مساحة هذه المدينة، يليه القطاع الحضري السادس بعدد سكان قدر بـ7005نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ14.93%. ثم القطاع الحضري الثاني بعدد سكان قدر بـ5462نسمة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ11.64%.

III-1-3- الفئة الحجمية الثالثة:

وتضم هذه الفئة باقي القطاعات الحضرية للمدينة ذات الحجم السكاني المنخفض وذلك مقارنة بالقطاعات الحضرية السابقة حيث جاءت تتمثل في القطاعات الحضرية التالية: القطاع الحضري الثالث، السابع، التاسع والثامن بعدد سكان يتراوح بين 4694-2603نسمة ما يعادل نسبة تتراوح بين 10-5.50% من إجمالي عدد السكان في مدينة عين فكرون.

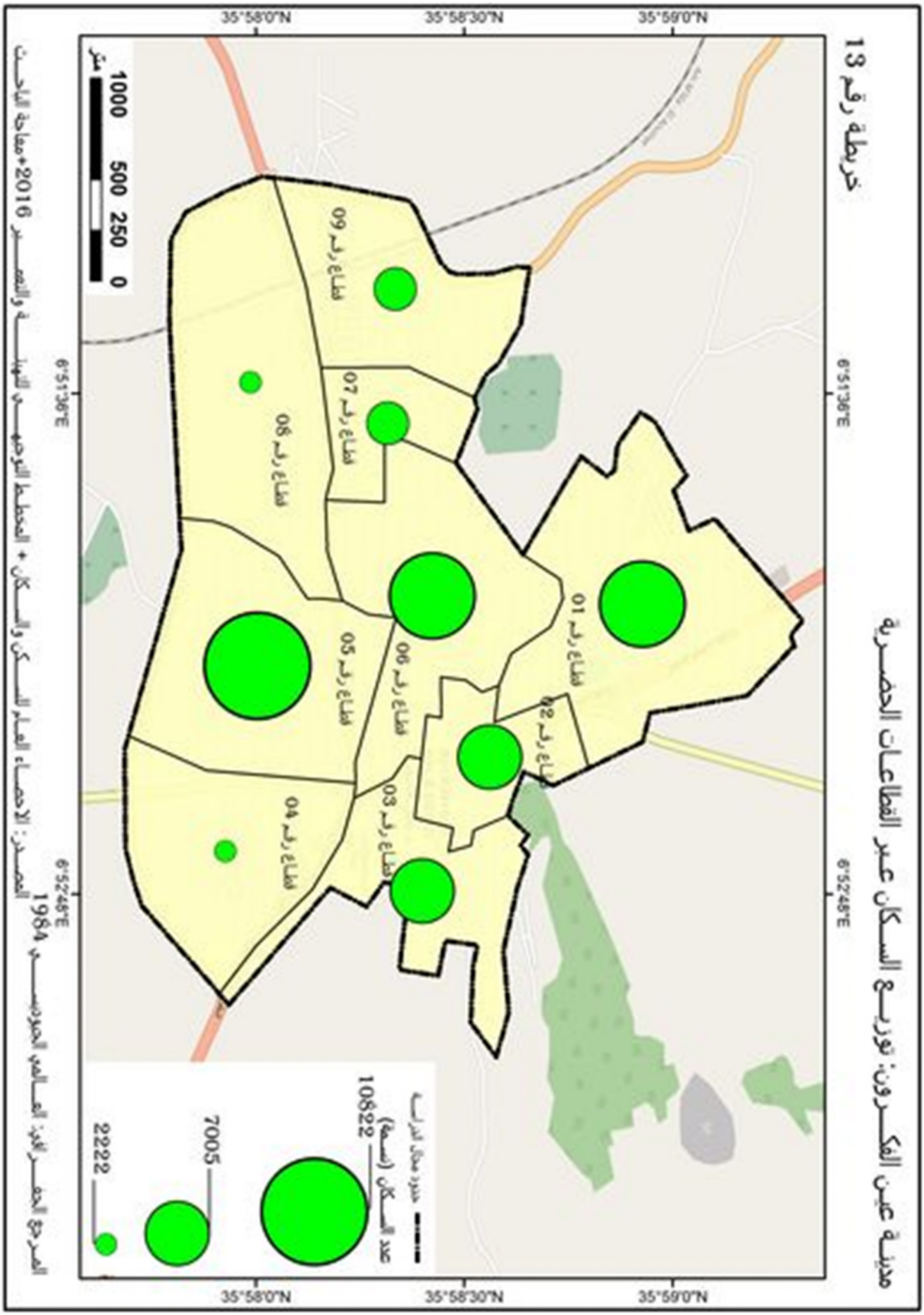
خريطة رقم 13
مدينة عين الفكرون: توزيع السكان عبر القطاعات الحضرية
35°58'0"N
35°58'30"N
35°59'0"N
6°51'36"E
6°52'48"E
1000 500 250 0
متر
قطاع رقم 01
قطاع رقم 02
قطاع رقم 03
قطاع رقم 04
قطاع رقم 05
قطاع رقم 06
قطاع رقم 07
قطاع رقم 08
قطاع رقم 09
حدود مجال الدراسة
عدد السكان (نسمة)
10522
7005
2222
المرجع الجغرافي: العالم الجيومسي 1984
المصدر: الاحصاء العام للسكن والسكن + المخطط التوجيهي للهيئة والتعمير 2016+معاجة الباحث

III-2- توزيع الكثافة السكانية:

يبرز هذا المؤشر العلاقة بين السكان والوسط الذي يعيشون فيه، ولقد انتشر استعمال هذا المؤشر في الدراسات الجغرافية نظرا لبساطة وسهولة استخراجه وانتشار استعماله وتوفر المعطيات السكانية للوحدات الإدارية المختلفة اللازمة لاستخراجه حتى أصبح قديما منطلق كل تفكير جغرافي[1] وكما يصلح للمقارنة بين المناطق والوحدات الإدارية المختلفة ويلاحظ بأن مدلوله يتناسب عكسا مع حجم المساحة ويكون مدلوله عاما وسطحيا كلما كبرت المساحة ويوحي بمدى تركز السكان أو تشتتهم خاصة عندما تكون أحجام الوحدات الإدارية صغيرة، وعليه تعتبر ظاهرة التكامل بين السهل والجبل هي الأساس المتحكم في توزيع السكان في بلدان البحر الأبيض المتوسط حيث نجد الكثافات السكانية المرتفعة متمركزة في المرتفعات، مع العلم أن سكان الجزائر هم سكان جبل في الأصل حيث كانت السلسلة الجبلية التلية تضم لوحدها حوالي 41% من إجمالي سكان الوطن وهذا حسب إحصاء سنة 1896[2]، وكما يختلف توزيع السكان وكثافتهم عبر مجالات تواجدهم ويرتبط أيضا ارتباطا وثيقا بالظروف الطبيعية والبشرية بشكل عام ولذلك فإن نمو سكان مدينة العلمة قد تأثر بشكل كبير بالظروف البشرية بصفة عامة والتاريخية والاقتصادية بصفة خاصة مما ساعد على تسارع النمو السكاني في مدينة العلمة والذي تمثل في ظهور العديد من الأحياء السكنية سواء المخططة أو الفوضوية وقطاعات حضرية متباينة.

الجدول رقم (21): مدينة عين فكرون: توزيع الكثافة السكانية عبر القطاعات الحضرية لسنة 2008

رقم القطاع	عدد السكان (ن)	المساحة (هـ)	الكثافة السكانية (نسمة/هكتار)
01	7541	55.66	135.38
02	5462	21.61	249.29
03	4694	39.26	119.56
04	2222	50.61	43.90
05	10822	79.55	136.04
06	7005	57.60	121.61
07	3719	37.60	98.91
08	2603	59.80	43.53
09	2855	30.13	94.75

المصدر: معالجة معطيات التعداد العام للسكان والسكن (ONS)، لسنة 2008.

[1] فاضل الأنصاري، جغرافية السكان، المطبعة الجديدة، دمشق، سنة 1986، ص16.

[2] Marc Cote, Espace algérien, les prémices d'un Aménagement, OPU, Alger, Année 1983, p44

وقد تم تقسيم القطاعات الحضرية حسب الكثافة السكانية إلى ثلاث فئات:

III-2-1- الفئة الأولى: الكثافة السكانية المرتفعة

تظهر بالقطاع الحضري رقم 2 الذي يتميز بنمط البناء الفردي منذ الحقبة الاستعمارية بالإضافة إلى بعض التجهيزات المرفقية، ويمكن إرجاع سبب ارتفاع نسبة الكثافة به التي بلغت 249 نسمة/هكتار إلى سيادة الوظيفة السكنية بالإضافة إلى صغر مساحة القطاع.

III-2-2- الفئة الثانية : الكثافة السكانية المتوسطة

تضم القطاعات 6،1،3،5 ،7 و9، ويمكن إرجاع الأمر إلى أنها تتميز بمتوسط في الكثافة السكنية أي أن هناك توازن في انتشار مختلف الوظائف الحضرية للمدينة، وتتراوح بين 94.75 و136.04 ن/هـ.

III-2-3- الفئة الثالثة : الكثافة السكانية المنخفضة

سجلت أدنى قيمة للكثافة السكانية بالقطاعين الحضريين 4 و8 بقيمة 43.90 و43.53 نسمة في الهكتار على التوالي، ويعود السبب إلى كبر مساحتها لتواجدهما على أطراف المدينة وهي عبارة عن أراضي شاغرة مبرمجة للتعمير، إضافة إلى ضعف الوظيفة السكنية بهما حيث أن القطاع رقم 4 تسود فيه الاستخدامات المرفقية، والقطاع 8 مساحة كبيرة منه عبارة عن منطقة للنشاطات والتخزين وأرض شاغرة.

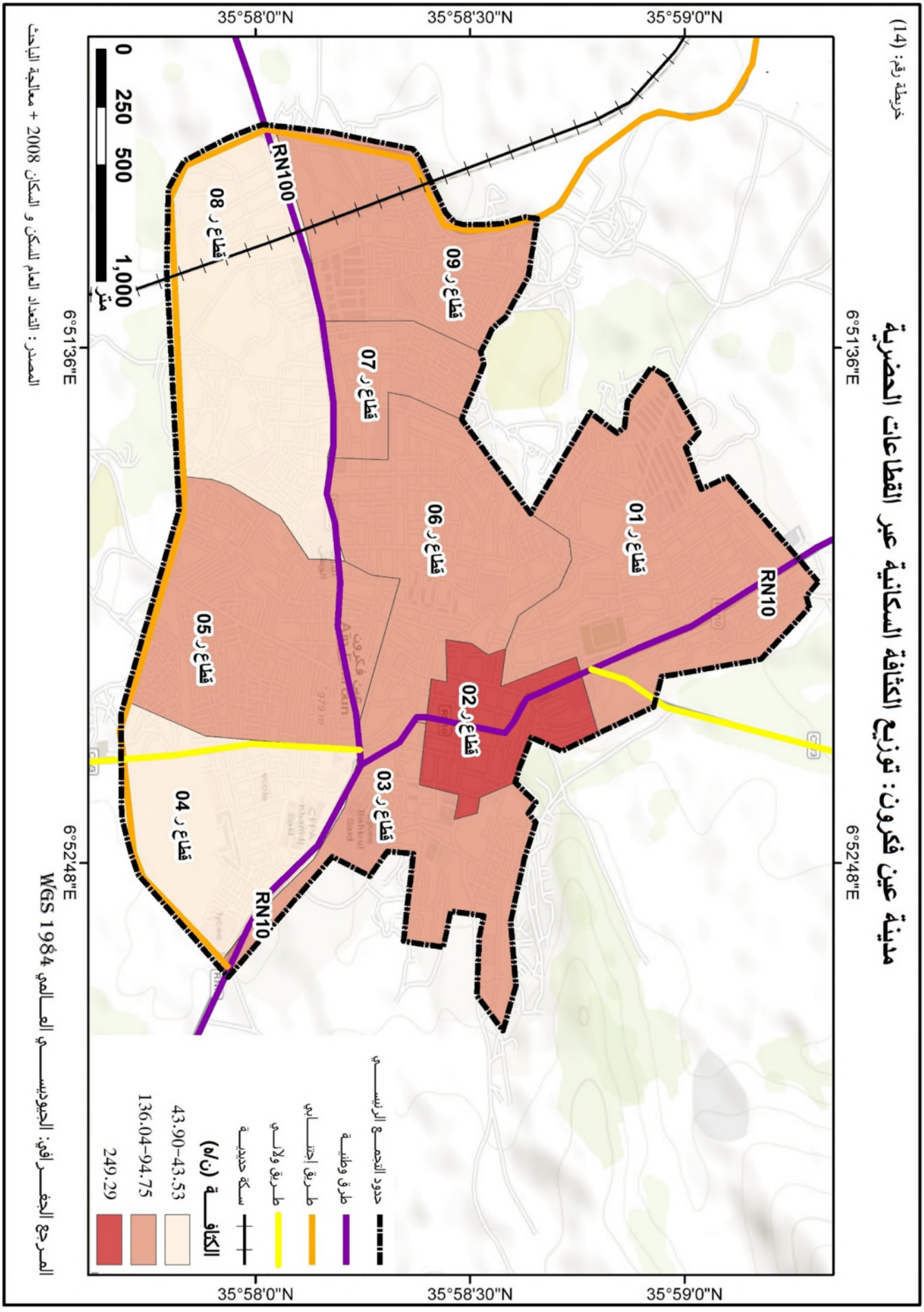
خريطة رقم: (14)
مدينة عين فكرون: توزيع الكثافة السكانية عبر القطاعات الحضرية
35°58'0"N
35°58'30"N
35°59'0"N
6°51'36"E
6°52'48"E
RN100
RN10
قطاع ر 01
قطاع ر 02
قطاع ر 03
قطاع ر 04
قطاع ر 05
قطاع ر 06
قطاع ر 07
قطاع ر 08
قطاع ر 09
0 250 500 1,000
متر
حدود التجمع الرئيسي
طرق وطنية
طريق إجتنابي
طريق ولائي
سكة حديدية
الكثافة (ن/ه)
43.90-43.53
136.04-94.75
249.29
المرجع الجغرافي: الجيويد العالمي WGS 1984
المصدر: التعداد العام للسكن و السكان 2008 + معالجة الباحث

IV- التركيب السكاني و التحول الديمغرافي :

يتأثر التركيب السكاني بمختلف الخصائص السكانية أي النوع، الخصوبة والوفيات.. إلخ، حيث يعتر من المؤشرات التي يعتمد عليها في تحديد سلوك الفرد وتفكيره وحاجاته، وكما يؤثر على حركة التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات، وله أهمية كبيرة في إبراز حجم من هم في سن النشاط وحجم القوى العاملة وهذا من أجل التخطيط لتلبية حاجاتهم من مناصب الشغل وتوجيههم حسب النشاطات الاقتصادية وكما له أهمية كبيرة أيضا في إبراز حجم من هم في سن العمل وهذا لمواجهة الخدمات العامة سواء بالنسبة لصغار السن أو لكبار السن وتقدير حجم اليد العاملة التي ستدخل سوق العمل مستقبلا وهذا من أجل تخيطيط لإيجاد مناصب العمل مستقبلا ولتوزيع القوى العاملة حسب الفعاليات الاقتصادية مع ما يلزم ذلك من مشاريع واستثمارات، وكما له أهمية خاصة في تحليل مستوى الدخل، تبيان توزيعه الاستهلاك وتبيانه، الحالة الزواجية، وللعمر أثر كبير في تخطيط الاحتياجات السكنية وانجاز التجمعات السكانية حيث يعتمد على هذا التركيب في تخطيط الاستهلاك والإنتاج وانجاز مختلف المرافق[1].

IV -1- التركيب النوعي و العمري للسكان:

يحدد التركيب النوعي طبيعة المجتمع والجنس السائد، في حين يحدد التركيب العمري نسبة القوة العاملة التي تسمح بالتخطيط المستقبلي واستغلال الإمكانيات، والتركيب العمري للسكان من المؤشرات البصرية الهامة التقدير فتوة هؤلاء السكان أو كبرهم وسجلا تنعكس عليه الأحداث التاريخية والعوامل الديمغرافية التي تعرض لها المجتمع السكاني[2].

التركيب النوعي للسكان في مدينة عين فكرون يظهر من خلال تحليل الجدول رقم (22)

[1] سليمان أحمد منير، السكان والتنمية المستديمة في الدول النامية، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان، سنة 1996، ص214.

[2] المتولي السعيد أحمد أحمد، النمو السكاني ومشكلاته الحضرية في محافظة أسيوط دراسة جغرافية تحليلية، المجلة الجغرافية العربية، العدد 43، الجمعية الجغرافية المصرية، الجزء الأول، سنة 2004، ص326.

الجدول رقم(22): مدينة عين فكرون: توزيع السكان حسب النوع والعمر ضمن الفئات العمرية الكبرى.

السنة	عدد الذكور	النسبة %	عدد الإناث	النسبة %	المجموع	نسبة %
19-00	10753	22.03	10311	21.13	21064	43.16
59-20	12277	25.16	12458	25.53	24735	50.68
أكبر من 60	1497	3.07	1508	3.09	3005	6.16
المجموع	**24527**	**50.26**	**24277**	**49.74**	**48804**	**100.00**

المصدر: معالجة معطيات التعداد العام للسكان والسكن 2008.

من الجدول رقم نستنتج أن الدراسة تمت حسب الفئات التالية:

- الفئة من 00-19 سنة:

قدر عدد الذكور في هذه الفئة بـ 10753 نسمة حيث يمثلون نسبة 22.03% من إجمالي السكان، كما قدر عدد الإناث ب 10311 نسمة من إجمالي السكان. نلاحظ في هذه الفئة أن عدد الذكور أكبر من عدد الإناث، وهي قيمة معقولة لأنه في جميع المجتمعات نجد نسبة الذكور عالية ذلك لارتفاع عدد المواليد فيها.

- الفئة من 20-59 سنة:

هذه الفئة هي فئة الشباب والكهول وهي فئة فعالة ومنتجة ومؤثرة في المجتمع، وقد قدر عدد الذكور فيها 12277 نسمة بنسبة 25.16% من مجموع السكان، أما عدد الإناث فهو 12458 نسمة بنسبة 25.36% من مجموع السكان. نلاحظ في هذه الفئة عدد الإناث أكبر من عدد الذكور ومنه فان نسبة النوع تنخفض ويعود السبب إلى أن أكبر فئة معرضة للوفيات نتيجة لكثير من العوامل مثل الحروب حوادث العمل، حوادث المرور، الجيش... إضافة إلى أن هذه الفئة هي أكبر الفئات من حيث الهجرة.

- الفئة من 60 سنة فأكثر:

هي فئة الشيوخ كبار السن، وقد بلغ عدد الذكور 1497 نسمة بنسبة 3.07% من مجموع السكان فيما بلغ عدد الإناث 1508 بنسبة 3.09 % وذلك أن أمد الحياة عند الإناث هو اكبر منه عند الذكور نتيجة تعرض الفئة الأخيرة إلى كثير من الحوادث بالإضافة إلى الإرهاق الجسدي.

أما فيما يخص **التركيب العمري** في المجتمع السكاني في مدينة عين فكرون حيث له أهمية بالغة في التخطيط المستقبلي للمدن في ميادين الشغل، الصحة، التعليم... حيث يتم توزيع السكان حسب فئات عمرية معينة، وهذا ما تم تبيينه في الجدول رقم (26).

- الفئة من 00-19سنة:

تمتثل الفئة المعالة المستهلكة في المجتمع بلغت نسبة 43.16% من مجموع سكان المدينة بعدد 21064 نسمة وهي نسبة عالية من الأطفال والشباب وذلك راجع إلى الزيادة الطبيعية في الجزائر ودول العالم الثالث التي تملك قاعدة عريضة تبدأ لتنقص تدريجيا وتملك هذه الفئة أهمية كبيرة لأنها ثروة بشرية تمثل طاقة فعالة في التنمية في شتى المجالات.

- الفئة من 20-59 سنة:

تمثل الفئة المنتجة في المجتمع والتي تعيل الفئتين الأولى والأخيرة، ولأنها تملك جميع المؤهلات لذلك بلغت نسبتها 50.68% من إجمالي السكان بعدد يقدر بـ 24735 نسمة.

- الفئة من 60 وأكثر:

تمثل فئة المستهلكين من كبار السن بلغت نسبتهم 6.19 %من مجموع السكان المدينة بعدد يقدر بـ3005 نسمة وتصنف ضمن الفئة المستهلكة و المعالة مع فئة الأطفال و تظهر بحجم صغير في الهرم السكاني.

نستنتج من خلال الجدول رقم (22) أن نسبة الفئة النشطة بلغت 50.68% من إجمالي السكان لسنة 2008 وهي تمثل طاقة بشرية معتبرة للتطور ولدفع عجلة التنمية الاقتصادية على عكس الفئة المستهلكة التي تمثل عبئا على الاقتصاد بالمدينة حيث بلغت نسبتها 49.65%.

IV -2- التركيب الاقتصادي للسكان :

تهدف دراسة التركيب الاقتصادي لسكان مدينة عين فكرون إلى تحليل الوضعية الاقتصادية لهؤلاء السكان من خلال توضيح مؤشرات القوة النشطة والمشتغلون فعلا وتطورهما والانعكاسات على معدلي البطالة والإعالة، ولذلك فإن دراسة التركيب الاقتصادي للسكان تعد من المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تتحكم في الواقع القائم للديناميكية الحضرية في هذه المدينة من خلال الدور المهم الذي يلعبه هذا التركيب في توجيه الهجرة السكانية سواء الوافدة أو المغادرة منها والذي هو ناتج عن الواقع القائم الظروف البيئة الحضرية في هذه المدينة، و كذلك وضع تصور للتنظيم المجالي و هذا من خلال معرفة و تحليل التركيب الاقتصادي.

IV -2-1- الداخلون في قوة العمل بين (15-64) سنة (القوة النشطة)[1]:

هم كل الأشخاص من كلا النوعين والقادرون على العمل والراغبون فيه والذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 سنة و64 سنة، وقدر عددهم بالبلدية سنة 2008 بـ24411 شخص، و يمثلون نسبة 50.35% من مجموع السكان و ينقسم الداخلون في سن العمل إلى:

IV -2-1-1- القوى العاملة:

تضم جميع المشتغلين فعلا والباحثين عن العمل ممن لم يجدوا فرصة لدخول سوق العمل برغم بحثهم عنه، قدر عددهم 16391 شخص سنة 2008 أي بنسبة 67% من السكان النشطين ونسبة 33.50 % من مجموع السكان، وتنقسم القوة العاملة بدورها إلى قسمين:

أ-السكان المشتغلون فعلا:

هي الفئة المشتغلة فعلا، والذين يتقاضون أجرا شهريا مقابل عملهم بحيث يساهمون في الإنتاج والحركة الاقتصادية بالبلدية، ويبلغ عددهم 14132 شخص بنسبة 86.44% من القوة العاملة.

ب-السكان العاطلون عن العمل:

هم الأفراد الباحثين عن العمل ولم تسمح لهم الفرصة لذلك، عددهم 2124 شخص سنة 2008 أي بنسبة 13.00% من مجموع القوة العاملة وهذا راجع إلى الوضعية الاقتصادية البلاد.

---

[1] السكان الذين ينتمون إلى الفئة العمرية 15-59 سنة والذين يشتركون فعلا في تقديم العمل أي السكان القادرون على العمل والباحثين عنه، ويرد مفهومها حسب التعداد الجزائري كما يلي: القوة النشطة (Actifs) هي السكان الذين يعملون فعلا (Occupée) والأفراد العاطلين الذين كانوا يعملون سابقا ثم انقطعوا عن العمل (STR_1) والسكان الذين لم يسبق لهم العمل والباحثين عنه (STR_2).

$$Actifs = Occupée + STR_1 + STR_2$$

IV -2-1-2- القوى غير العاملة :

تضم الأشخاص الغير قادرين على العمل ونقصد بهم خاصة الذين تعيقهم إما عوائق نفسية أو جسدية، النساء ربات البيوت والطلبة، وقد بلغ عددهم 6541 شخص.

IV -2-2- الخارجون عن قوة العمل (أقل من 15 سنة وأكثر من 64 سنة) :

وهم السكان المعالين والذين لا يسمح لهم القانون بالعمل ممثلين في فئة صغار السن (الأطفال) وتضم 6765 طفلا، فئة المتمدرسين وتضم 13215 تلميذ، فئة كبار السن (الشيوخ) وتضم 3024 شيخ.

IV -2-3- معدلات النشاط الاقتصادي

تعتبر معدلات النشاط الاقتصادي من أهم مؤشرات النشاط الاقتصادي للسكان، ذلك أنه كلما ارتفع معدل النشاط الاقتصادي كلما دل ذلك على أن المجتمع اقتصاديا والعكس صحيح[1]، ومع العلم أنه سيعتمد في تحليل هذا العنصر على نتائج التعدادات وذلك من أجل الوصول إلى التوجهات العامة للتركيب الاقتصادي في المجتمع السكاني وأثرها على الواقع القائم للديناميكية الحضرية في هذه المدينة ولذلك فقد تم تصنيف مختلف معدلات النشاط الاقتصادي للسكان في الجدول الموالي رقم (23) كما يلي:

جدول رقم (23): مدينة عين فكرون، معدلات النشاط الاقتصادي خلال الفترة 1998-2012

التعداد	عدد السكان (نسمة)	عدد السكان الداخلون في قوة العمل	عدد السكان المشتغلون فعلا	النسبة (%)	عدد السكان البطالون	النسبة (%)	معدل النشاط الاقتصادي الخام(%)	معدل النشاط الاقتصادي الصافي(%)	معدل البطالة (%)	معدل الإعالة الحقيقية
1998	40666	16971	6208	36.58	10763	63.42	41.73	15.27	173.37	6.55
2008	48804	18122	15665	86.44	2457	13.56	37.13	32.10	15.68	3.12
2012	53370	17992	16610	92.32	1382	7.68	33.71	31.12	8.32	3.21

المصدر: تقرير مخطط شغل الأرض 2+3 عين فكرون سنة 2010+ معالجة معطيات التعدادات السكانية.

IV -2-3-1- معدل الشغل

من خلال الجدول رقم (23) شهد عدد السكان المشتغلين (النشطين) تطورا محسوسا في المدينة حيث سجل 36.58% في سنة 1998، ليصل إلى 86.44% سنة 2008، ثم 92.32%سنة 2012،

[1]Rapport de l'institut de méditerrané profil pays du frémis Algérie-France, janvier 2006.

وهذا يدل على أن الطبقة العاملة الفعلية في تزايد مستمر، مقارنة مع السكان في سن العمل، وبالتالي ظهور نوع من الاستقرار فيما يخص الشغل.

IV -2-3-2- معدل البطالة

بمقارنة نسبة البطالة بين سنة 1998، 2008 و2012، نلاحظ الفرق الكبير بين التعداد 1998 و2008 ، ففي 1998 كانت نسبة البطالة مرتفعة جدا حيث بلغت 173.37% و هذا راجع للظروف التي كانت سائدة في ذلك الوقت (العشرية السوداء) ثم الانخفاض الكبير في نسبة البطالة حيث وصلت سنة 2008 إلى 15.68% وهذا راجع للازدهار الاقتصادي الذي شهدته مدينة عين فكرون في هذه الفترة، لتتقلص سنة 2012 إلى 8.32% و هي نسبة منخفضة مقارنة، بنسبة البطالة في أهم المدن بالولاية، حيث أن نسبتها بمدينة أم البواقي بلغت 10.58[1] سنة 2012، عين مليلة بلغت9.15%، عين البيضاء 13.26%، وهذا يعود إلى توفر مناصب العمل خاصة في مجال التجارة التي أصبحت تستقطب أغلب اليد العاملة بالمدينة.

IV -2-3-3- معدل الإعالة

مؤشر الإعالة يعبر عنه بالعلاقة بين السكان القاطنين بالمدينة وعدد الأشخاص المشتغلين فعلا، في مدينة عين فكرون نلاحظ تناقص كبير في مؤشر الإعالة، حيث كان يمثل 6.55 سنة 1998 وأصبح يمثل 3.12 سنة 2008 ليرتفع بقدر ضئيل سنة 2012 ليصبح 3.21، وهو مؤشر جيد باعتبار أن المعدل المثالي والمقدر من طرف وزارة التخطيط وتهيئة الإقليم بأربعة (04) أفراد لكل مشتغل.

IV -2-4- توزيع العمالة حسب الأنشطة الاقتصادية

سنحاول في هذا التحليل دراسة توزيع المشتغلين فعلا عبر القطاعات الاقتصادية (فلاحة، صناعة، بناء وأشغال عمومية وخدمات) بهدف توضيح النشاط الاقتصادي السائد بالمدينة وتقييم واقع التغير الحاصل في قطاعات النشاط الاقتصادي عبر الزمن في هذه المدينة ومدى مساهمتها في هذه الديناميكية المجالية حيث سيعتمد في تحليل هذا العنصر على النتائج الإحصائيات الواردة عن نتائج التعدادات العامة للسكان والسكن، فمن خلال هذا العنصر تحدد وجهة العمل لسكان المدينة وذلك بتحديد القطاع الاقتصادي السائد والأكثر استقطابا لليد العاملة، خلال الفترة الممتدة من سنة 1998 إلى سنة 2012.

[1] مونوغرافيا ولاية أم البواقي لسنة 2012.

جدول رقم (24): مدينة عين فكرون، توزيع المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية الكبرى، خلال فترة 1998، 2008 و2012

السنة	القطاع الأول (الفلاحة)		القطاع الثاني (الصناعة)		القطاع الثالث (البناء والأشغال العمومية)		القطاع الرابع (التجارة والخدمات)		المجموع	
	المشتغلين	النسبة %	المشتغلين	النسبة %	المشتغلين	النسبة %	المشتغلين	النسبة %	المشتغلين	النسبة %
1998	731	11.78	1011	16.29	1411	22.73	3055	49.21	6208	100
2008	5453	34.81	394	2.52	748	4.77	9070	57.90	15665	100
2012	4475	26.94	1092	6.57	2292	13.80	8751	52.69	16610	100

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير عين فكرون +مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية أم البواقي

- القطاع الأول (الفلاحة):

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المشتغلين في القطاع قد تطورت بشكل كبير وذلك من نسبة11.78% إلى 34.81% لينخفض سنة 2012 لنسبة 26.94%، ويرجع السبب في ذلك إلى أن غالبية السكان مالكين لأرض فلاحية بالإضافة تحسن الوضع الأمني بالجزائر بعد العشرية السوداء، كما أن الحكومة الجزائرية قد خصصت البرنامج الخماسي 2005-2009 للإنعاش الاقتصادي خاصة قطاع الفلاحة.

-القطاع الثاني (الصناعة):

قدرت نسبة المشتغلين في هذا القطاع سنة 1998 بـ 16.29% إلا أننا نلاحظ انخفاض معتبر لهذه النسبة سنة 2008 الى نسبة 2.52%، وذلك راجع إلى أن قطاع الصناعة تفرض عليه الدولة مراقبة شديدة، الغرامات الجبائية فيه كبيرة والفائدة منخفضة، نقص الخبرة في هذا المجال، كما أن المنافسة القوية لباقي القطاعات، خاصة النشاط التجاري لما يوفره من ربح وبسهولة، لذلك اتجه عدد كبير من اليد العاملة إليها، لكن نسبة المشتغلين بالقطاع ارتفعت قليلا سنة 2012 لتصل إلى 6.57%، ربما يرجع السبب إلى برامج الدولة لدعم الاستثمار في هذا المجال.

-القطاع الثالث (البناء والأشغال العمومية):

قدرت نسبة المشتغلين في هذا القطاع سنة 1998 بـ 22.73% إلا أننا نلاحظ انخفاض معتبر لهذه النسبة سنة 2008 حيث قدرت بـ4.77%، وذلك راجع إلى أن قطاع الأشغال العمومية مثله مثل قطاع الصناعة تفرض عليه الدولة مراقبة شديدة، الغرامات الجبائية فيه كبيرة والفائدة منخفضة، نقص الخبرة في هذا المجال، كما أن المنافسة القوية لباقي القطاعات، خاصة النشاط التجاري لما يوفره من ربح

وبسهولة، لذلك اتجه عدد كبير من اليد العاملة إليها، لكن نسبة المشتغلين بالقطاع ارتفعت سنة 2012 لتصل إلى 13.80%، و هذا راجع إلى برامج الدولة لدعم هذا القطاع.

-القطاع الرابع (تجارة وخدمات):

قدرت اليد العاملة بهذا القطاع سنة 1998 بـ49.21% وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع القطاعات السالفة الذكر ثم تزايدت النسبة لتصل سنة 2008 إلى 57.90%، و ذلك لنفور المشتغلين من القطاعات الأخرى نحو هذا القطاع لإدراكهم أنه أكثر راحة و أكثر مردودية خاصة مع ازدهار التجارة بالمدينة، لكن النسبة انخفضت قليلا سنة 2012 إلى52.68%ربما لأن النشاط و صل إلى ذروته، أو بسبب توجه اليد العاملة إلى القطاعات الأخرى، خاصة مع دعم الدولة لها، بتسهيل تقديم قروض للاستثمار فيها الفلاحة و الصناعة).

شكل رقم (17): مدينة عين فكرون: توزيع السكان المشتغلون في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي

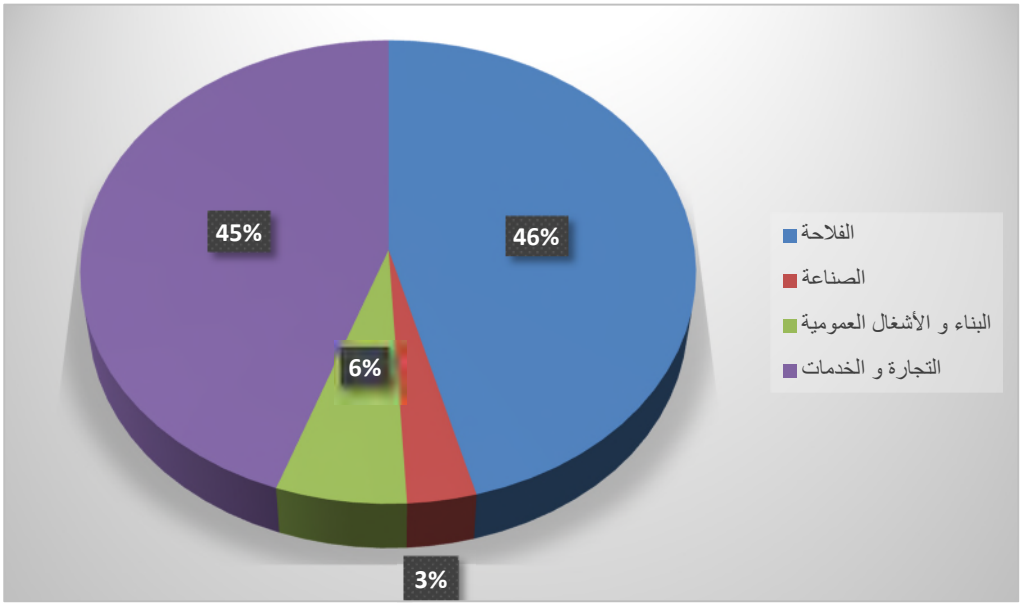

المصدر: معالجة معطيات تعداد السكان والسكن 2008.

خلاصة الفصل:

تبين من خلال دراسة الإطار الجغرافي، والديناميكية الديمغرافية، حيث ساهمت الأهمية التاريخية والإقليمية والسكانية لمدينة عين فكرون في تأهيلها لأن تسيطر على إقليم واسع وتنافس مدن الشبكة الحضرية الجزائرية الكبرى المجاورة لها رغم حداثتها.

فمدينة عين فكرون ذات نشأة استعمارية، موقعها يسمح لها بالتوسع دون عوائق حيث شهدت هذه المدينة نموا سكانيا كبيرا وبوتيرة متسارعة ما جعلها قطبا عمرانيا وتجاريا جاذبا للسكان حيث أكسبها نسيجا حضريا متباينا.

فمن خلال دراستنا لهذا الفصل استنتجنا ما يلي:

* نمو سكاني كبير حيث تزايد عدد السكان من 6889 سنة 1966 ليبلغ 53370 نسمة سنة 2012 أي أنه تضاعف سبعة مرات، ويعود سبب ذلك:

– ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية نتيجة ارتفاع عدد الولادات وانخفاض عدد الوفيات.

– الهجرة الوافدة للمدينة من الأرياف خاصة في الفترة التي تم فيها الترقية الإدارية لدائرة أم البواقي إلى مستوى ولاية خلال التقسيم الإداري لسنة 1974 الذي ساهم في توفر العمل بالمدينة.

* قوة بشرية معتبرة حيث بلغت نسبة السكان في سن العمل 50.35% من مجموع السكان في المدينة وكانت نسبة القوة العاملة منها 67%.

* نلاحظ تطور عدد السكان النشطين حيث في سنة 1998 بلغت نسبتهم 36.58% لتصل سنة 2012 إلى92.32%، كما لاحظنا أن نسبة البطالة قد تناقصت من15.68% سنة 2008 إلى 8.32% سنة 2012، وذلك راجع إلى أن نمو النشاط التجاري بالمدينة وفر مناصب شغل كثيرة لسكان المدينة

* سيطرة القطاع الاقتصادي الرابع عبر مختلف المراحل الممتدة من 1998 إلى 2012 بالمدينة، يليه مباشرة القطاع الثاني وأخيرا القطاع الأول، ويعزى ذلك إلى أن التجارة بالمدينة ازدهرت كثيرا خلال هذه الفترة فأصبحت تستقطب اليد العاملة، بالإضافة إلى أنها نشاط مربح جدا، ولا يحتاج إلى جهد كبير، مقارنة بالقطاعات الأخرى. من خلال ما تقدم في هذا الفصل، اتضح أن المجال طرا عليه تحول كبير حيث بعدما كانت المنطقة ذات طابع فلاحي، تحولت وظيفيا نحو القطاع الاقتصادي الرابع الذي ساهم كثيرا في تناقص نسبة البطالة، وأصبح المجال يتميز بقوة عاملة معتبرة، فالسؤال المطروح هنا كيف حدث هذا التحول؟ وما هي العوامل التي ساهمت في ذلك؟

الفصل الرابع:
التطور والتنظيم العمراني وتوزيعه على المجال

المبحث الأول: تطور العمران وأشكاله

المبحث الثاني: شبكة الطرق والمرافق الخدمية.

تمهيد:

إن زيادة الطلب على الخدمات الحضرية يؤدي إلى زيادة الطلب على السكن في المدن مما كان له أثره في ازدهار السوق العقارية وزيادة حركة البناء والتعمير في هذه المدن[1]، وعليه فإن كل دراسة لديناميكية المجال تعتمد على عنصرين أساسين وهما عدد السكان والمساحة المبنية فكلما ارتفعت نسب تزايد السكان زاد الطلب على العقار وهذا بهدف بناء المساكن والمرافق التابعة له، ومع العلم أن السكن يعد من بين المؤشرات التي تحاول قياس أشكال النمو الحضري المرتبطة بالنمو السكاني في المدن والتجمعات السكانية، ولذلك فإنه من الناحية الكمية فهو يعني نمو المساحة المبنية بوتيرة تفوق الزيادة السكانية خلال مراحل زمنية محددة ولعله من أبرز المظاهر الأساسية للنمو الحضري في مدينة العلمة هو نمو المساحات المبنية ومساحات المرافق... إلخ، ومن هذا المنطلق سيتم إلقاء الضوء في هذا الجزء من البحث على عناصر الحضيرة السكنية واتجاهاتها في مدينة العلمة وهذا من خلال دراسة و تحليل العناصر الأتية.

[1]أحمد البدوي محمد الشريعي، دراسات في جغرافية العمران دراسة تطبيقية على منطقة عسير بالمملكة العربية السعودية، دار الفكر العربي، السعودية، سنة 1995، ص 46.

أولا: مدينة العلمة

المبحث الأول: تطور العمران وأشكاله

تعتبر دراسة مراحل التطور العمراني وأشكاله للمدينة ضرورة لا بد منها لتحليل وضعية المجال العمراني ومدى استهلاكه وذلك من خلال استخدامات الأرض وكذا مختلف التحولات الحضرية التي طرأت عليه، كما أن لدراسة التطور السكني دورا هاما في تفسير الوضعية الحالية للمجال، وبالتالي معرفة أهم أشكال المجالات الجديدة الناتجة عن هذا التحول والتي تعطينا نظرة شاملة لحالة النسيج العمراني الحالي.

I- التطور العمراني للمدينة:

من خلال الخريطة رقم (15) يتبين أن التطور العمراني في مدينة العلمة هو استهلاك للعقار الحضري بصورة مستمرة باتجاه الأطراف وسواء كان أفقيا أو رأسيا أو بشكل مخطط أو غير مخطط وذلك وفق مراحل تطورية متعاقبة حيث مرت بمرحلتين تاريخيتين أساسيتين مختلفة من حيث الأسباب والأهداف فالأولى جاءت مرتبطة بالمرحلة الاستعمارية، وأما الثانية فهي مرتبطة بمرحلة ما بعد الاستقلال كما يلي:

I-1- المرحلة الاستعمارية (1862-1962):

توسعت النواة العمرانية الأولى لمدينة العلمة في شكل مركز استيطاني سنة1862[1] مع مجيء أوائل المستعمرين الأوروبيين في سنة 1855 حيث أصبحت العلمة بلدية مختلطة (la Commune Mixte) سنة 1875 بمرسوم الحاكم في 24 ديسمبر 1875 وتطبيقا لسياسة الجنرال بيجو العسكرية اختارها الأوروبيون مقرا لإقامتهم بسبب انبساط سطحها الذي ساعد على سهولة الدفاع والتصدي لهجمات القبائل، حيث شهدت المدينة تطورا عمرانيا بطيئا جدا نوعا ما لاحتكاره من طرف المستعمرين الأوروبيين حيث توسعت المدينة باتجاه الغرب على الأراضي غير الصالحة للزراعة وقدرت مساحتها العمرانية بـ 86هكتار[2] وهي متمثلة في أحياء مركز المدينة الموزعة على جوانب الشوارع الستة الرئيسية وأهمها شارع أول نوفمبر في الوسط يوازيه في الجنوب كل من شارع بشير قصاب والنصر، وأما من الشمال فنجد شارع محمد خميسي وعبد العزيز خالد على الترتيب ويقطعهما شارع رئيسي أخر من الشمال إلى الجنوب وهو شارع الثورة، وجاءت أغلبية المباني مكونة من طابق واحد مبني بالحجارة وسقفها من القرميد ووسطها مساحة صغيرة لها باب كبير يطل على الشارع وتستعمل للنشاط التجاري والجهة الداخلية للسكن، وأما الأهالي فقد تركزوا عبر الأحياء المحيطة مثل حي العيد في الجنوب الغربي للنواة الأولى بعيدا عن

[1] جهيدة نزاري، عوامل النمو الحضري في المدن المتوسطة دراسة ميدانية بمدينة العلمة ولاية سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الإسلامية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، السنة الجامعية 2008/ 2009، ص 97.

[2] المخطط العمراني الموجه (PUD)، بلدية العلمة، سنة 1979.

مساكن المستعمرين، وكما استمر التوسع شرقا حيث تمثل في حي مولف التركي وشمالا في حي دوار السوق بالقرب من سوق الماشية القديم، وفي الجنوب على شكل أحياء شعبية يظهر عليها الطابع التقليدي المساكن مزدحمة ومتراصة ومتقابلة مع بعضها البعض وبشوارع ضيقة وأبواب صغيرة تطل على الشارع مباشرة وأهمها حي المذبح الذي بني وفق خطة أمنية أكثر منها عمرانية تتمثل بتركيز الأهالي في مناطق مبعثرة وبعيدة عن الحي المركزي للمستعمرين، وكذا حي بوسيف موسى الذي أقامته السلطات الفرنسية كمحتشد للنازحين من الأرياف وليس بعيدا عنه أقيمت ثكنة عسكرية لمراقبته ومراقبة الأحياء السكنية القريبة منه مثل حي دوار السوق، وكما استمر التوسع خاصة باتجاه الغرب حيث أقيمت بعض الأحياء السكنية الأخرى المشابهة مثل حي الشهداء حاليا وتوسع حي العيد ليمتد جنوبا قريبا من محيط مستشفى المدينة وخط السكة الحديدية دون احترام الخطة العمرانية المتبعة في مركز هذه المدينة وهذا بسبب تكفل السكان الأهالي ببناء مساكنهم من دون تدخل السلطات الفرنسية أبان الثورة التحريرية الجزائرية الكبرى.

I-2- المرحلة ما بعد الاستقلال (1963-2018):

عرفت مدينة العلمة بعد الاستقلال تطورا عمرانيا هاما وذلك بوتيرة سريعة على حساب الأراضي الزراعية المحيطة بها ومع العلم أن هذه المرحلة قسمت إلى أربعة فترات زمنية فرعية متتالية جاءت كمايلي:

I-2-1- الفترة الأولى (1963-1979):

وتعتبر فترة حاسمة في ميدان البناء والتعمير حيث تزامنت مع استقلال الجزائر عامة ومدينة العلمة عايشت هذه الظاهرة حيث جاء التطور العمراني يتميز بالعشوائية وعدم التوازن حيث واجهت السلطات المختصة صعوبة كبيرة في عملية تنظيم مكوناته العمرانية وساهمت في إنجاز أول دراسة عمرانية تمثلت في المخطط العمراني الموجه (PUD) خلال سنة 1979 من طرف (CADAT) ويتضمن تحديد التوسع العمراني على المدى القريب والمتوسط دون أن يتبع بمخطط عام للتوسع على المدى البعيد، وإضافة إلى مساهمة مختلف تحصيصات الترقية العقارية التي قام بها الخواص آنذاك لحل أزمة السكن في ظهور عدة أحياء سكنية تعتبر في الوقت الراهن من أهم الأحياء ذات الكثافة السكانية المرتفعة وأهمها حي وطالي بكير الشمالي ولعبيدي وبورفرف في الشرق، وبينما في الغرب فقد أنجز خلال مدة 17 سنة أي ما يعادل نسبة 39.60% من مباني المدينة التي أنجزت غالبيتها خلال الفترة ما بين (1973، 1979) ومع العلم أن المنطقة الصناعية العلمة التي أنجزت سنة 1976 ساهمت في توسع المساحة العمرانية لهذه المدينة عن طريق توفير السكن العمال وفق النمط الجماعي حيث أنجزت منها خلال هذه الفترة نسبة تقدر بنحو 55.50% وتتركز غالبيتها في الجهة الشرقية لهذه المدينة، ولذلك فإن التوسع العمراني خلال الفترة ما بين (1962، 1973) تركز في غرب وجنوب غرب المدينة وتتمثل في حي العبيدي والشهداء وبورفرف وبينما خلال الفترة الثانية ما بين (1973، 1979) تركز في شمال غرب وشمال شرق المدينة

وتمثل في حي 400 مسكن و19 جوان في الجهة الشمالية الغربية وحي قوطالي بكير في الجهة الشمالية الشرقية وعليه فقد وصلت إجمالي المساحة العمرانية للمدينة خلال سنة 1979 إلى حوالي 286هكتار[1] وهذا بزيادة قدرت ب 200 هكتار أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 10.44% وذلك من إجمالي المساحة العمرانية لها.

I-2-2- الفترة الثانية (1980-1987):

شهدت مدينة العلمة خلال هذه الفترة تطورا عمرانيا في كل الاتجاهات واستمرارا للفترات السابقة لها من حيث التوسع الخارجي وتحديث المجال المبني القائم وإتمامه من الداخل خاصة بوسط المدينة حيث تمثل ذلك في تشييد مسجد الأمير عبد القادر وحولت دار البلدية إلى بناية حديثة لتشكل مع مقر شرطة الدائرة والمحكمة وصندوق الضمان الاجتماعي ومقر الشركة الوطنية للتأمين والدائرة ومجموعة البنوك ومقر الدرك الوطني الجديد حيا سكنيا جديدا يحمل اسم الحي الإداري وهذا قصد تخفيف الضغط على مركز المدينة القديم، وإضافة إلى إعادة ترميم وتجديد عدة مباني بوسط المدينة وفق النمط الحديث لتتحول من بناية بطابق واحد مخصص للنشاط التجاري أو للسكن إلى بناية من طابقين أو أكثر وهذا إلى جانب إنشاء مجموعة من الحدائق العمومية منها حديقة الثورة وحديقة حي 400 مسكن، وبينما ساهمت التوسعات العمرانية التي ظهرت على الأطراف في التطور العمراني وفي كل الاتجاهات وخاصة باتجاه الشرق متمثلة في حي ثابت بوزيد الذي يضم عددا معتبرا من العمارات والمساكن الفردية التي ينافس بعضها العمارات السكنية من حيث الحجم والارتفاع، وكما استمر التوسع في حي قوطالي بكير بإنجاز مجموعة من العمارات الموجهة للمدخرين في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بجوار شارع أول نوفمبر، وأما في الشمال فقد استمر التوسع بظهور مناطق التحصيصات الجديدة متلاصقة مع العمران السابق مثل حي حويفي عبد الله وحي المجاهدين و419 مسكن وهواري بومدين في الشمال الغربي وإتمام كل من مشروع 250 مسكن و46 مسكن، وهذا لاستخدام المساحات العقارية الشاغرة الموجودة بين محيط الدائرة وبهلولي و19 جوان في بناء ثلاث عمارات جديدة حيث تضم كل عمارة 40 مسكن، وأما في الغرب فتم توزيع مجموعة من التحصيصات في شكل تعاونيات عقارية على جانبي شارع أول نوفمبر لتتصل بمحطة البنزين الواقعة غرب هذه المدينة والتي تطل على دوار سمارة غربا وأهمها النور والخيام بـ 276 حصة و432 حصة و202 حصة في الجنوب الغربي بالقرب من حي العبيدي وبورفرف، وجاءتهذه التوسعات العمرانية بشكل واضح وفق الخطة الشطرنجية في المدينة وهذا لكونها أحياء سكنية سابقة التجهيز واكتملت عملية البناء والتعمير بها، وكما أنها جاءت مشابهة للمباني المقامة في مركز المدينة

[1] باباس بلخيري، التصنيع والتحضر في مدينة العلمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية (غير منشورة، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، الجزائر، سنة 1985، ص 20

وعليه فقد وصلت إجمالي المساحة العمرانية للمدينة خلال سنة 1987 إلى حوالي 735 هكتار وهذا بزيادة قدرت ب 449 هكتار أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 23.44 % وذلك من إجمالي المساحة العمرانية لها

I-2-3- الفترة الثالثة (1988-1998):

تميزت هذه الفترة باستمرار عملية التطور العمراني في كل الاتجاهات حيث جاءت أغلب التوسعات العمرانية التي نشأت بعيدا عن النسيج الحضري الرئيسي بسبب تزايد عدد السكان واستمرار التطور العمراني الفوضوي على حساب الأراضي الزراعية الخصبة ذات الملكية الخاصة في الجهة الشرقية ومنها حي ثابت بوزيد، وأما في الجهة الغربية فقد تم توزيع مجموعة من التحصيصات السكنية المنظمة والمخططة حيث تضم كل من الأحياء السكنية التالية: 419 مسكن، 20 أوت، هواري بومدين 600 مسكن ومزيان ساعو، وعليه فقد سجلت إجمالي المساحة العمرانية لمدينة العلمة ب1047 هكتار أي بزيادة قدرت بـ 312 هكتار[1] أي ما يعادل نسبة تقدر بـ16.29 % من إجمالي المساحة العمرانية لها.

I-2-4- الفترة الرابعة (1999-2018):

شهدت مدينة العلمة خلال هذه الفترة استمرارا في التطور العمراني حيث تميز بالتخطيط وتنظيم النسيج الحضري بواسطة المتابعة والمراقبة من طرف السلطات المختصة كما هو بالنسبة للأحياء السكنية التالية 800 مسكن، 633 مسكن، 200 مسكن، 250 مسكن و500 مسكن والسكنات الاجتماعية في الجهة الجنوبية، وكما تم توزيع عددا كبيرا من القطع الأرضية التي تضمنها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) لسنة 1998، وإضافة إلى انتشار البناء الفوضوي غير المراقب في أطراف المدينة حيث توسعت بعض التجمعات العمرانية غير المخططة مثل حي سقني النعيجة وفوطالي بكير، ومع العلم أنه تم إنجاز قطب حضري جديد حيث جاء قرار الإنجاز بهدف زيادة عملية التحكم في التطور العمراني واستغلال الاحتياطات العقارية المبرمجة للتعمير على المدى القريب والمتوسط لخلق بيئة حضرية مستقبلية راقية وفق حوكمة حضرية حيث يحتل موقعا جغرافيا هامشيا بالنسبة لمدينة العلمة ومجاورا للنسيج الحضري القائم لها من الجهة الشمالية وهو بشكل طولي حيث يتميز بمورفولوجية معينة وبطابع معماري حديث متميز، وكما تجدر الإشارة هنا إلى أنه مقام داخل حدود محيط التعمير لمدينة العلمة أي أنه يعتبر كجزء من النسيج الحضري القائم وهذا خلافا لسياسة المدن الجديدة التي أقامتها الدولة الجزائرية في بعض المدن الكبرى المهيكلة للشبكة الحضرية ومن أمثلتها نذكر المدينة الجديدة علي منجلي بقسنطينة المستقلة عن المدينة القديمة الأم، ومع العلم أن إقامة هذا القطب الحضري الجديد هو

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) العلمة، سنة 2009

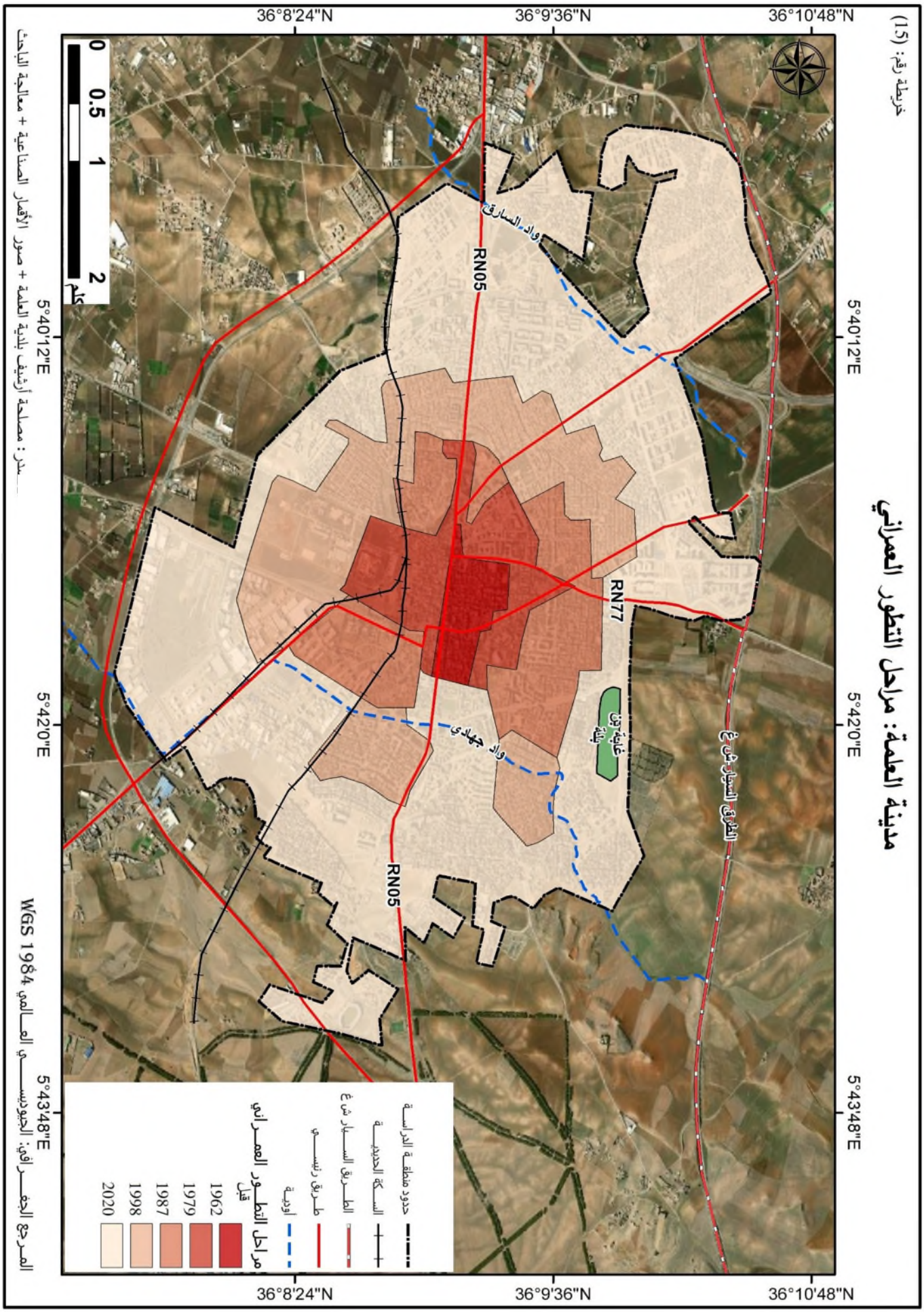
خريطة رقم: (15)
مدينة العلمة: مراحل التطور العمراني
36°10'48"N
36°9'36"N
36°8'24"N
5°40'12"E
5°42'0"E
5°43'48"E
RN05
RN77
واد المسارق
واد جهادي
الطريق السيار ش غ
غابة بن بلة
0 0.5 1 2 كلم
حدود منطقة الدراسة
السكة الحديدية
الطريق السيار ش غ
طريق رئيسي
أودية
مراحل التطور العمراني
قبل 1962
1962
1979
1987
1998
2020
المرجع الجغرافي: الجيوديسي العالمي WGS 1984
المصدر: مصلحة أرشيف بلدية العلمة + صور الأقمار الصناعية + معالجة الباحث

داخل حدود محيط التعمير للمدينة، وعليه فقد سجلت المساحة العمرانية لمدينة العلمة خلال سنة 2018 بحوالي 1916 هكتار أي بزيادة قدرت بـ 869هكتار[1] أي ما يعادل نسبة تقدر بـ45.37% من إجمالي المساحة العمرانية لها.

II- تطور السكن واستهلاك المجال:

يعتبر السكن الأكثر مرونة وقابلية الانتقال والتحرك والنمو وأوسعها استجابة للمؤشرات الحضارية إذ أن البيت ما هو إلا البيئة المصغرة التي يحرص الانسان دوما على أن يكيفه بالوضع الذي يوفر له أكبر قدر من الراحة ضمن الظروف المعاشية التي يحياها.[2]

فالحضيرة السكنية في مدينة العلمة تمثل موضوعا هما وهذا لما له خصوصية مميزة للسكان حيث جاءت في شكل حظائر سكنية تكثر فيها النقائص والإشكاليات العمرانية وجاءت هذه الزيادة العددية المسجلة في الحضيرة السكنية منذ الاستقلال تبرز على شكل فترات زمنية كانت نتيجة لمجموعة من الظروف والعوامل التخطيطية، الاجتماعية والاقتصادية... إلخ المتداخلة فيما بينها وهذا ما يوضحه الجدول رقم (25) والشكل رقم (18).

الجدول رقم (25): مدينة العلمة: تطور الحضيرة السكنية خلال الفترة بين (1966-2008)

التعداد	عدد المساكن (مسكن)	قيمة الزيادة (مسكن)
1966	2909	***
1977	5428	2519
1987	9566	4138
1998	17646	8080
2008	29126	11480

المصدر: التعدادات العامة للسكان و السكن (ONS)

[1] AKAKABA AHMED,KALLA MAHDI, DRIDI HADDA, FILLALI ABD ELWAHHEB: modélisation du Plan d'Urbanisme de la ville d'el Eulma (Algérie), apport de l'intelligence territoriale dans la gouvernance urbaine, Rev. Roum. Géogr /Rom. JournGeogr, 58, Bucureşti le 24 décembre 2013, p 43–56.

[2] صالح فليح، حسن الهيتي: تطور الوظيفة السكنية لمدينة بغداد الكبرى، الطبعة الأولى، دار السلام بغداد 1976.

الشكل رقم (18): مدينة العلمة: تطور الحضيرة السكنية خلال الفترة بين (1966-2008)

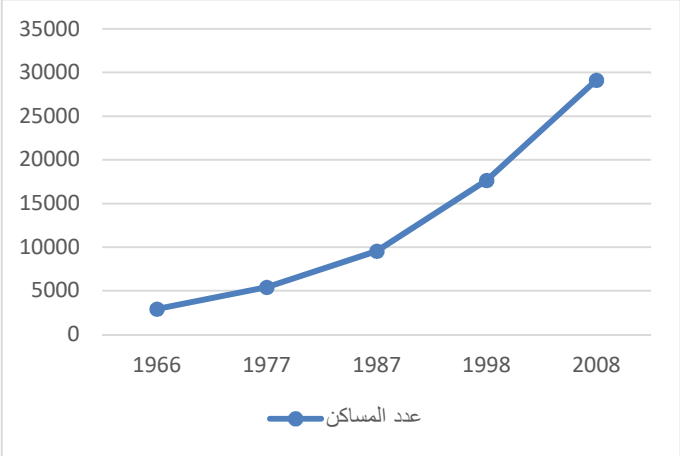

المصدر: التعدادات العامة للسكان و السكن (ONS)

III- المؤشرات العامة للحضيرة السكنية :

بعدما تم التعرف على تطور عدد مساكن الحضيرة السكنية في مدينة العلمة سيتم التطرق إلى بعض المؤشرات العامة لهذه الحضيرة في مقدمتها نجد توزيع الكثافة السكنية، طبيعة الاستخدام للمسكن، طبيعة أنماط المباني السكنية، ومع العلم أنه قد أثبتت الدراسة الميدانية أن هذه المعدلات جاءت متباينة عبر مختلف القطاعات الحضرية للمدينة وهذا بسبب تداخل عدة ظروف وعوامل عديدة فيما بينها، وكما تعتبر هذه المعدلات من أهم مظاهر النمو الحضري في المدينة، وإضافة إلى كونها من الأسباب التي تدفع بالسكان في كثير من الحالات إلى القيام بإدخال بعض التغييرات الداخلية على المساكن الجماعية حيث يقتصر ذلك على تغيير وظيفتي المطبخ والحمام. الخ ومن هذا المنطلق ستتم دراسة كل هذه المؤشرات كما يلي:

III-1- الكثافة السكنية :

يقدر عدد المساكن القائمة في مدينة العلمة في أخر تعداد خلال سنة 2008 بـ 29331 مسكن وهي تشغل مساحة تقدر بـ 1915.53 هكتار وحسب الخريطة رقم (16) و الجدول رقم (26) يتبين أن توزيع الكثافة السكانية في هذه المدينة جاء متباين عبر القطاعات الحضرية لها حيث تراوحت بين أقصى قيمة والمقدرة بـ 43.49 مسكن الهكتار وأدنى قيمة والمقدرة بـ 12.28 مسكن/الهكتار، وفي حين جاءت الكثافة السكنية الإجمالية التي سجلت في هذه المدينة تقدر بـ 15.31 مسكن/الهكتار، وعليه فقد تم حصر هذه الكثافة السكانية في أربعة فئات أسياسية هي كالتالي:

الجدول رقم (26): مدينة العلمة: توزيع الكثافة السكنية عبر القطاعات الحضرية لسنة 2008

رقم القطاع	المساكن		المساحة		الكثافة السكنية
	العدد (مسكن)	النسبة (%)	المساحة (هـ)	النسبة (%)	(مسكن/الهكتار)
1	4748	16.19	109.17	5.70	43.49
2	2973	10.14	123.62	6.45	24.05
3	4219	14.38	159.44	8.32	26.46
4	3782	12.89	307.91	16.07	12.28
5	8777	29.92	570.89	29.80	15.37
6	4832	16.47	220.67	11.52	21.90
7	-	-	423.83	22.13	-
المجموع	**29331**	**100**	**1915.5**	**100**	**15.31**

المصدر: معالجة معطيات التعداد العامة للسكان والسكن 2008 (ONS).

III-1-1- الفئة الأولى الكثافة السكنية المرتفعة (43.49 مسكن/الهكتار) :

تميزت هذه الفئة باحتوائها على الكثافة السكنية المرتفعة للقطاعات الحضرية في مدينة العلمة حيث تشمل القطاع الحضري الأول الذي يضم عدد مساكن يقدر بـ4748 مسكن، وكما تتربع الأحياء السكنية المكونة لهذا القطاع والتي في مقدمتها بلعلى، مخربش العيد، وسط المدينة، المذبح، 152 مسكن، التركي مولف... إلخ على مساحة تقدر بـ 109.17 هكتار أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 16.19% من إجمالي مساحة هذه المدينة وهو بذلك يحقق القيمة المرتفعة للكثافة السكنية المسجلة عبر القطاعات الحضرية وهذا بالمقارنة مع الكثافة السكنية في هذه المدينة والمقدرة بـ 15.31 مسكن/الهكتار، وعليه يمكن تفسير سبب ارتفاع الكثافة السكنية في هذا القطاع بالدرجة الأولى إلى عامل التطور العمراني مع مرور عامل الزمن الذي لعب دورا هاما في ذلك، وإضافة إلى التداخل الكبير بين المباني عبر الأحياء السكنية بشكل كثيف واحتواء أغلبية المباني السكنية فيها على أكثر من مسكن واحد مما ساعد على نقص المساحات الشاغرة داخلها وبمعنى أن الأحياء السكنية في هذا القطاع قد وصلت إلى درجة التشبع في الوقت الحالي.

III-1-2- الفئة الثانية : الكثافة السكنية المتوسطة (24.05 - 26.46 مسكن/الهكتار) :

تضم هذه الفئة الكثافات السكنية المتوسطة للقطاعات في مدينة العلمة مقارنة بالكثافة السكنية المسجلة في هذه المدينة والمقدرة بـ 15.31 مسكن/الهكتار حيث جاءت هذه الفئة تضم القطاعين الحضريين الثاني والثالث وذلك بعدد مساكن تراوح بين (2973، 4219) مسكن على الترتيب، ومع العلم أن الأحياء السكنية على مستوى هاذين القطاعين الحضريين تمثلت في كل الأحياء السكنية التالية: لعبيدي، صخري عنان، بورفرف الشهداء، بوسيف موسى، حويفي عبد الله، 46 مسكن، عمر دوو، دوار

السوق، 19 جوان الحي الإداري و250 مسكن وساحة الثورة وهي تتربع على مساحة تقدر بـ 123.62-159.44 هكتار على الترتيب أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 6.45-8.32% على الترتيب من إجمالي مساحة مدينة العلمة وبكثافة سكنية تقدر بـ 24.05-26.46 مسكن/الهكتار على الترتيب، وربما يرجع تفسير هذا الواقع في الأساس بارتفاع نسبة المباني السكنية فيها مع مرور عامل الزمن أي أن عامل الزمن ساهم في زيادة عدد المباني السكنية، وبالمقابل نجد هناك تناقص في المساحات الشاغرة ولكن لم تصل بعد إلى درجة التشبع مقارنة بالأحياء السكنية السابقة الذكر في الفئة الأولى، وإضافة إلى أن هذه الأحياء لا زالت تحتوي على مساحات شاغرة سواء غير مبنية أو غير مستخدمة في ميدان البناء لعدة عوامل مثل: الارتفاقات، الملكية.

III-1-3- الفئة الثالثة الكثافة السكنية المنخفضة (15.37-21.90 مسكن/الهكتار):

تميزت هذه الفئة باحتوائها لقيم الكثافات السكنية المنخفضة القطاعات الحضرية في مدينة العلمة حيث جاءت هذه الفئة تضم القطاعين الحضريين الخامس والسادس بعدد مساكن تراوح بين (8777-4832) مسكن على الترتيب وهي تتربع على مساحة تقدر بـ (570.89 ، 220.67هكتار) على الترتيب أي ما يعادل نسبة تقدر بـ (29.80، 11.52%) على الترتيب من إجمالي مساحة هذه المدينة، وكما تضم هذه القطاعات عدة أحياء سكنية أهمها: 20 أوت، هواري بومدين، شودار، بهلولي، بوخبلة، مزيان ساعو صبايحي، قوطالي... إلخ، وعليه فقد جاء تفسير هذا الواقع يختلف من قطاع الأخر ولكن يمكن القول هنا أن هذه الكثافات السكنية المنخفضة لا تعكس التداخل القائم بين المباني السكنية القائمة في الأحياء القديمة النشأة والحديثة سواء المخططة أو الفوضوية خلال الفئات السابقة الذكر، وإضافة إلى وجود مساحات من الأراضي شاغرة ولم تستخدم لأنها غير قابلة للبناء والتعمير بسبب عوامل بشرية أو طبيعية.

III-1-4- الفئة الرابعة الكثافة السكنية المنخفضة جدا (12.28مسكن/الهكتار):

تضم هذه الفئة الكثافات السكنية المنخفضة جدا للقطاعات الحضرية في مدينة العلمة، وعليه فقد جاءت هذه الفئة تضم القطاع الحضري الرابع وذلك بعدد مساكن قدر ب 3782 مسكن أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 12.89%، وكما تتربع الأحياء السكنية المكونة لهذا القطاع الحضري والتي في مقدمتها النعيجة، سقني663 مسكن، 800مسكن، 219مسكن، دوار الشجرة، ثابت بوزيد، دنفيز... إلخ وهذه الأحياء السكنية شغلت مساحة تقدر بـ 307.91هكتار أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 16.07% من إجمالي مساحة هذه المدينة وهنا كذلك يمكن إرجاع تفسير هذا الانخفاض المسجل في الكثافة السكنية على مستوى هذا القطاع الحضري إلى تعدد الأنماط المعمارية فيها التي ميزتها المساحات الواسعة مقارنة بالأحياء السكنية القديمة النشأة في مركز المدينة، وإضافة إلى وجود وادي الجهادي الذي كان عائقا أمام

استمرار البناء في بعض أحياء هذا القطاع، ومما سبق جاء توزيع الكثافة السكنية للقطاعات الحضرية للمدينة بالتباين في توزيع كثافة النسيج الحضري القائم والذي كان من أهم خصائصه هو الارتفاع في نسبة المساحة المغطاة في وسط هذه المدينة، التصاق المباني السكنية مع بعضها البعض، كثرة المداخل والشوارع النافذة للحي السكني الواحد، الاستخدام الكبير للمباني متعددة الطوابق وكثرة المباني التي تضم عددا كبيرا من المرائب.

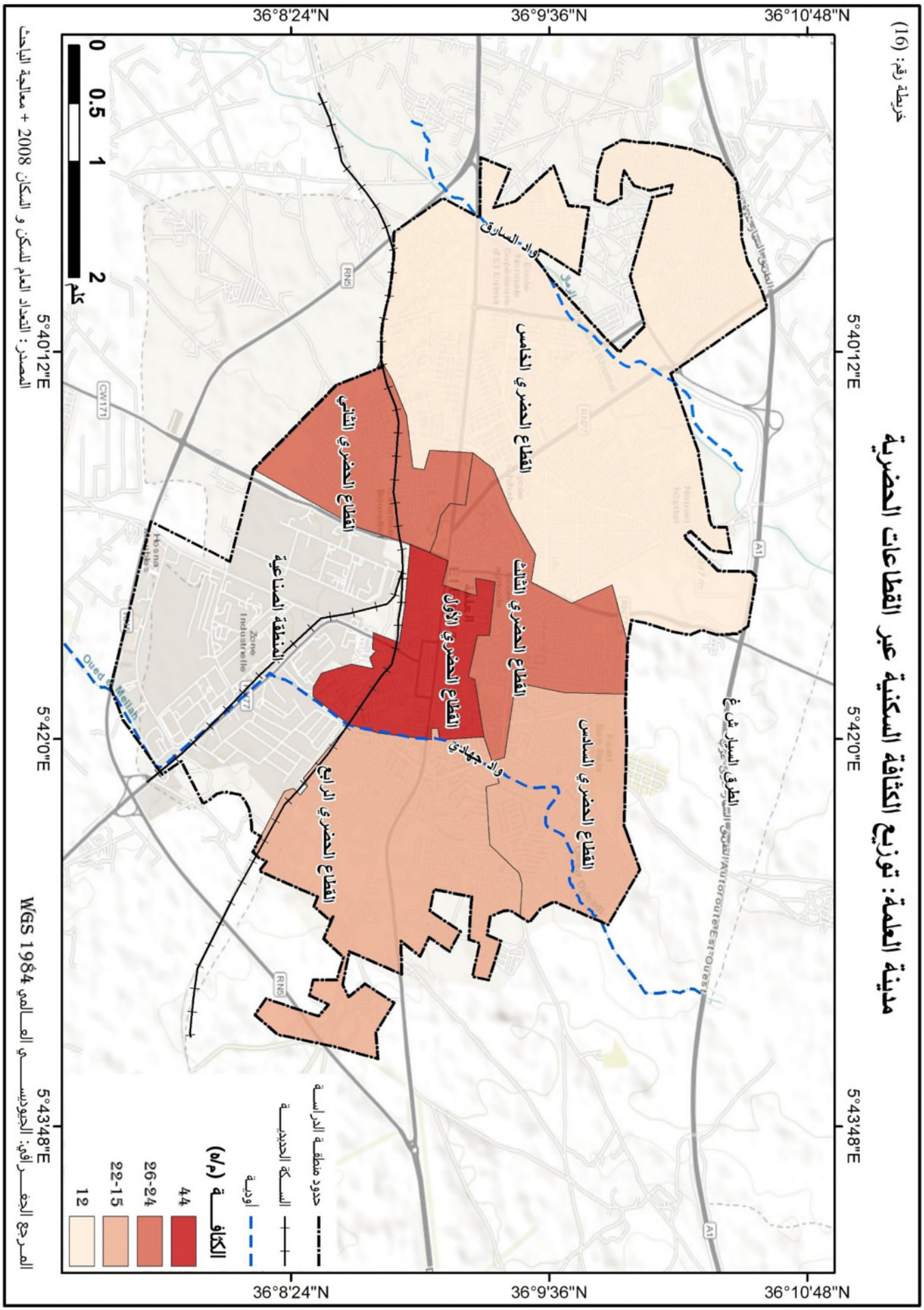
خريطة رقم: (16)
مدينة العلمة: توزيع الكثافة السكنية عبر القطاعات الحضرية
36°10'48"N
36°9'36"N
36°8'24"N
5°40'12"E
5°42'0"E
5°43'48"E
0 0.5 1 2 كلم
القطاع الحضري الخامس
القطاع الحضري الثاني
القطاع الحضري الثالث
القطاع الحضري الأول
القطاع الحضري السادس
القطاع الحضري الرابع
المنطقة الصناعية
وادي السارق
وادي جهادي
الطريق السيار شرق غرب
Autoroute Est-Ouest
Oued el Malah
Hosna Palace
Zone Industrielle
RN5
CW171
CW77
A1
حدود منطقة الدراسة
السكة الحديدية
أودية
الكثافة (م/ه)
44
26-24
22-15
12
المرجع الجغرافي: الجيوديسي العالمي WGS 1984
المصدر: التعداد العام للسكن و السكان 2008 + معالجة الباحث

III-2- توزيع المساكن حسب طبيعة الاستخدام:

استكمالا لدراسة باقي العناصر الفاعلة في وتحليل وتفسير الواقع القائم للديناميكية الحضرية في مدينة العلمة بات من الضروري جدا التطرق إلى دراسة مؤشر طبيعة الاستخدام المساكن الحضيرة السكنية القائمة في هذه المدينة حيث أثبتت نتائج أخر تعداد خلال سنة 2008 وجود ثلاثة حالات خاصة بطبيعة الاستخدام للمساكن، وعليه يقتصر هذا العنصر على توزيع المساكن حسب طبيعة الاستخدام عبر القطاعات الحضرية للمدينة ومن خلال الشكل رقم (18') يمكن استخراج نسب طبيعة هذا الاستخدام كما يلي: جاءت نتائج هذه الظاهرة متباينة في مدينة العلمة حيث سجلت المساكن ذات الاستخدام السكني خلال سنة 1998 بنسبة مرتفعة قدرت بـ 75.11% من إجمالي عدد المساكن في هذه المدينة، وبينما سجلت هذه المساكن خلال سنة 2008 بنسبة قدرت بـ 71.84% من إجمالي عدد المساكن في هذه المدينة وأما خلال سنة 2017 فقد سجلت بنسبة مرتفعة مقارنة بالنسب السابقة الذكر حيث قدرت بـ 80.92% من إجمالي عدد المساكن في هذه المدينة، وأما فيما يخص توزيع طبيعة الاستخدام بالنسبة للقطاعات الحضرية فقد تميزت بسيطرة الاستخدام السكني للمساكن على مستوى كل القطاعات حيث سجلت أقصى نسبة في القطاع الحضري الخامس وذلك بنسبة قدرت بـ 85.97% ومع العلم أنها تتجاوز إجمالي النسبة المسجلة على مستوى المدينة والمقدرة بـ 80.92%، وثم نجد القطاعين الحضريين الثاني والسادس وذلك بنسب تراوحت بين (81.20-82.22%) على الترتيب، وأما باقي القطاعات الحضرية وهي الأول الثالث والرابع فقد تراوحت نسبها بين (74.91-78.53%)، وربما يمكن تفسير سيطرة الاستخدام السكني للمساكن بكون الوظيفية السكنية هي بالدرجة الأولى من عوامل الجذب للسكان واستقرارهم في هذه المدينة وثم تلاها في المرتبة الثانية المساكن غير المستخدمة أي الشاغرة حيث قدرت خلال سنة 1998 بنسبة ضعيفة قدرت بـ 18.01% من إجمالي عدد المساكن في هذه المدينة، وهذا مقارنة مع النسبة السابقة للمساكن ذات الاستخدام السكني والمقدرة بـ 80.92%، وأما خلال سنة 2008 فقد ارتفعت هذه النسبة لتسجل بـ 26.44% من إجمالي عدد المساكن في هذه المدينة، وفي حين سجلت خلال سنة 2017 بـ 16.56% من إجمالي عدد المساكن في هذه المدينة، وأما بالنسبة للقطاعات الحضرية فأقصاها سجلت في القطاع الحضري الرابع وذلك بنسبة قدرت بـ 22.87% وأدناها في القطاع الحضري الخامس بنسبة قدرت بـ12.66%، وفي حين جاءت باقي القطاعات بنسب تراوحت بين (15.64-18.22%) ويمكن إرجاع تفسير هذا الوضع لاستمرار عملية البناء والتعمير عن طريق ظهور بعض الأحياء السكنية الحديثة وتوفرها على العديد من المساكن التي لا تزال في طور الإنجاز وخاصة في القطاعين الحضريين الخامس والسادس، وأما المرتبة الأخيرة فقد عادت للمساكن ذات الاستخدام المهني أي التي تستعمل بطريقة ثانوية أو موسمية حيث سجلت بنسب منخفضة جدا وبشكل ملفت للانتباه وهذا مقارنة مع نسب الاستخدامات السكنية المسجلة خلال الفترات السابقة الذكر ولذلك فقد

سجلت خلال سنة 1998 بـ 6.28% من إجمالي عدد المساكن في هذه المدينة وبالموازاة مع ذلك استمر الانخفاض في نسبة هذه المساكن ليصل إلى 1.72% خلال سنة 2008 وإلى 2.52% خلال سنة 2017، وأما بالنسبة للقطاعات الحضرية فقد تراوحت نسبها بين (1.37-4.74%) ومن أجل الحصول على تفاصيل أكثر لهذه الظاهرة سيتم التطرق إلى طبيعة استخدام الطابق الأرضي للمساكن الفردية حيث يظهر من خلال الشكل رقم (18') التداخل والتنوع في استخدامات الطابق الأرضي للمساكن من طرف السكان في مدينة العلمة سواء في الاستخدام السكني، التجاري، مرأب للسيارة ... إلخ حيث سجل استخدام المساكن في شكل مرأب بأقصى نسبة حيث تقدر بـ 44.80% من إجمالي المساكن الفردية في هذه المدينة، وأما بالنسبة للقطاعات الحضرية فقد تراوحت نسبها بين (28.57-55.61%) ويفسر ذلك بكونها من خصائص المساكن الفردية في المدن الجزائرية بصفة عامة ومدينة العلمة بصفة خاصة وكما أن انبساط السطح العام وامتداد شبكة الطرق عبر مختلف الأحياء السكنية المكونة للقطاعات الحضرية في المدينة شجع على زيادة الرغبة في امتلاك السيارة ذلك أنه يساعد على وصولها للمساكن في كل الحالات، وثم ليله مباشرة استخدام المساكن للسكن وذلك بنسبة تقدر بـ 29.26% من إجمالي المساكن الفردية في هذه المدينة، ومع العلم أنها جاءت متباينة عبر القطاعات الحضرية حيث تراوحت نسبها بين (6.32-32.37%)، وثم نجد بعدها مباشرة المساكن الفردية التي يستخدم فيها الطابق الأرضي كمحلات تجارية متنوعة حيث تمثل مصدر رزق لأفراد المسكن الواحد وذلك بنسبة تقدر بـ 19.58% من إجمالي المساكن الفردية في هذه المدينة وبالنسبة للقطاعات الحضرية فقد تراوحت نسبها بين (8.97-40.66%)، وفي الأخير نجد استخدام الطابق الأرضي للتخزين وذلك بنسبة تقدر بـ6.36% من إجمالي المساكن الفردية في هذه المدينة، وأما بالنسبة للقطاعات الحضرية فقد تراوحت نسبها بين (5.38-24.45%)، ولكن عموما قد ارتبط هذا الوضع بالتطور الكبير الحاصل على مستوى القطاعات الرئيسية كالإسكان ومد شبكة الطرق والأنشطة التجارية في هذه المدينة ذلك أنها تعتبر من المدن التجارية الهامة داخل المنظومة التجارية في الشمال الشرقي الجزائري، وعليه فإن هذا التباين المسجل في توزيع طبيعة الاستخدامات السكنية للمساكن الفردية في مدينة العلمة جاء يتناسب طردا مع توزيع الكثافة السكنية وكذا حجم الاستثمارات في ميدان البناء والتعمير عبر القطاعات الحضرية للمدينة.

الشكل رقم ('18) مدينة العلمة: توزيع طبيعة استخدامات السكان للطابق الأرضي الموجود في المساكن الفردية عبر القطاعات الحضرية

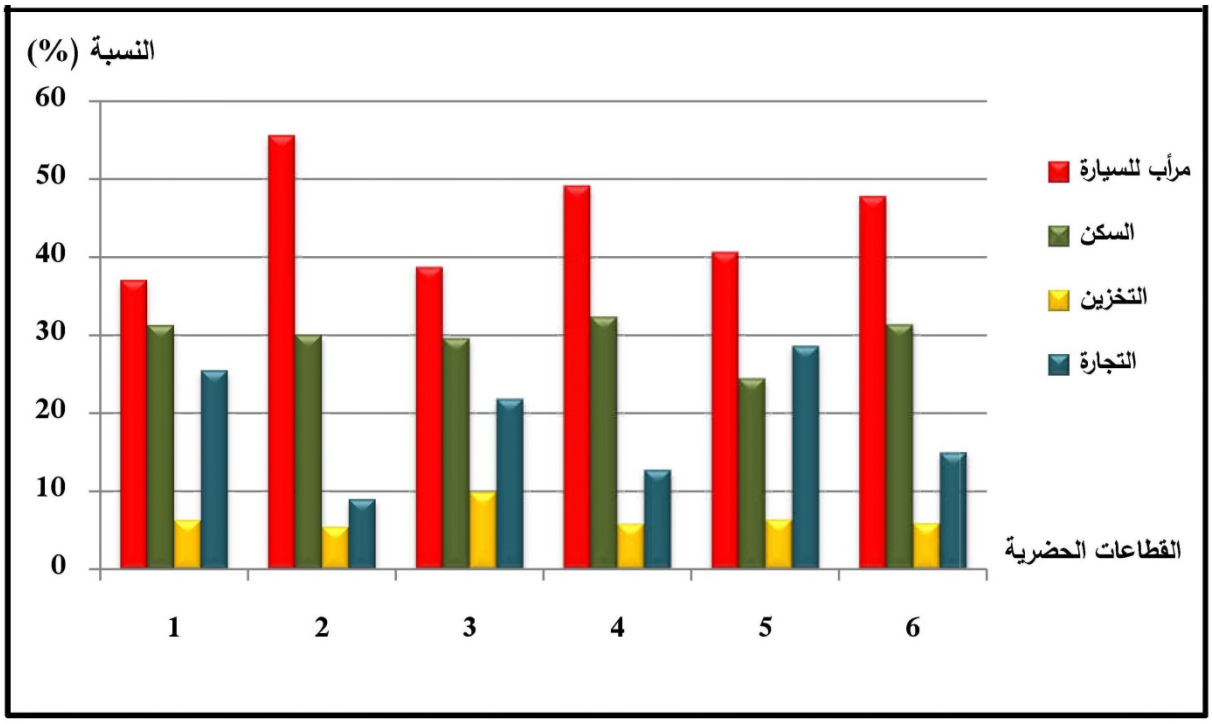

المصدر: تحقيق ميداني 2018 + معالجة الباحث

III-3- الأنماط السكنية:

نمط السكن هو شكل من أشكال استخدامات الأرض حيث يتمثل في مجموعة من المميزات الهندسية الشكل البناء الخارجي لمجموعة من المباني السكنية القائمة حيث تميزها عن المباني المساكن الأخرى ومن هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا العنصر من البحث إلى إبراز الصورة النمطية للسكن وأهم مميزاته العامة حيث جاء توزيع الأنماط السكنية القائمة في مدينة العلمة يجمع بين النمط الفردي والذي يضم الفردي القديم والحديث المخطط والفوضوي وذلك بنسبة مرتفعة جدا مقارنة بالنمط الجماعي وذلك بنسبة قدرت بـ 72.06% من إجمالي عدد مساكن الحضيرة السكنية القائمة في هذه المدنية، وإضافة إلى نمط السكن الجماعي بمختلف أنماطه حيث سجل بنسبة قدرت بـ 27.94% من إجمالي عدد المساكن القائمة في هذه المدنية وأما بالنسبة للتفاصيل الخاصة بهذه الأنماط السكنية القائمة في هذه المدينة فهي كمايلي:

III-3-1- نمط السكن الفردي القديم: وينقسم بدوره إلى قسمين كما يلي:

III-3-1-1- نمط السكن الأوروبي:

يميز هذا النمط النواة القديمة لمدينة العلمة حيث شيدت منذ الفترة الاستعمارية وبقي إلى الوقت الحالي وهذا بمختلف مكوناته العمرانية وجاءت الهندسة المعمارية المباني هذا النسيج تتميز بوجود نوافذ كبيرة وبينما مواد البناء المستعملة فهي الحجارة والتسقيف بالقرميد، ومع العلم أن المستعمر الفرنسي الأوروبي كان يفضل المساكن الخاصة على نمط الفيلا أو المساكن المتراصة وذلك حتى يسهل عليه حمايتها ومراقبتها وهو مقام على طول الطريق الوطني رقم (05) وفي وسط هذه المدينة حيث شهد عدة تحولات وظيفية بانتشار أشكال التعمير التجاري بعد الفترة الاستعمارية وإلى يومنا هذا، وكما شهدت بعض الأحياء السكنية المكونة للنسيج الحضري في هذه المدينة على سبيل المثال 246 مسكن عدة تحولات هامة حيث تميزت بتراجع في الوظيفة السكنية وهذا لصالح الوظائف الخدماتية الأخرى لاسيما منها الوظيفة التجارية وهذا ما ساهم في ارتفاع أسعار المتر المربع الواحد من العقار الحضري وكذا الإيجار لمختلف السكنات الجماعية، وعليه جاءت نسبة المساكن الفردية الأوروبية في هذه المدينة تقدر بـ 2.14% من إجمالي عدد المساكن الفردية وكذلك بـ 1.07% من إجمالي عدد المساكن في هذه المدينة. الصورة رقم (01).

صورة رقم (01): نمط السكن الأوربي

(أفريل 2019)

III-3-1-2- نمط السكن التقليدي:

وهو عبارة عن بناء بسيط انتشر بنائه خلال فترة التحرير وهو مقام في النواة الاستعمارية على مستوى هذه المدينة، وكما ظهر على مستوى حيي المذبح وبوسيف موسى اللذان خصصا للنازحين من الأرياف حيث جاء متباين الشكل والتنظيم والاتساع وتحوي هذه المساكن حوشا أي فناءا، وأما عن المواد البناء المستعملة فيه بصفة عامة فهي الحجارة والطوب والأجر والسقف من القرميد وهي عبارة عن مساكن ضيقة ومحصورة فمعظمها لا تضم سوى غرفتين بالرغم من أنها تأوي أسرا كبيرة الحجم ومع العلم أنه ونظرا لقدم أغلبية المساكن القائمة في الحي السكني العيد فيمكن إدراجها ضمن هذا النمط الذي يمتاز بقلة وجود التجهيزات الداخلية، وكما تعاني هذه المساكن من تدهور حالة مبانيها بسبب قدمها وغياب

عمليات المحافظة عليها، ومن تم تقدر نسبة المساكن الفردية القديمة في هذه المدينة بـ 2.85% من إجمالي عدد المساكن الفردية وبـ 1.42% من إجمالي عدد المساكن في المدينة. الصورة رقم (02).

الصورة رقم (02): نمط السكن التقليدي

(أفريل 2019)

III-3-2- نمط السكن الفردي الحديث:

مساكن هذا النمط تتميز بجمال المظهر المعماري والهندسي الخارجي حيث يجمع بين المحافظة والتقاليد الخاصة بالمسكن الفردي[1]، وكما توجد أغلبية هذه المساكن عبر الأحياء السكنية التي قامت المصالح العمومية للبلدية أو الديوان الوطني للترقية والتسيير العقاري قبل سنوات التسعينيات بمنحها في شكل تحصيصات سكنية عمومية أو خاصة، أو بعد سنوات التسعينيات في شكل تعاونيات أو تجزيئات أو تعاضديات عقارية وذلك من طرف الوكالة المحلية التسيير والتنظيم العقاريين الحضريين وذلك لفئة من السكان الاستخدامها في البناء والتعمير حيث جاءت متفاوتة من حيث عدد الحصص ومساحتها وتقع جميعها في أطراف هذه المدينة، وبالمقابل يقل وجودها في الأحياء القديمة النشأة والقريبة من وسط المدينة وتتوزع مساكن هذا النمط عبر الأحياء السكنية التالية: العبيدي، ثابت بوزيد، المجاهدين، هواري بومدين، مزيان ساعو، قوطالي بكير وعظيمي... إلخ، ومع العلم أن جل المساكن القائمة عبر هذه الأحياء تتوافق مع مختلف التطلعات الأسرية من حيث حجم المساحات السكنية المناسبة وتعدد وظائف المسكن الواحد، وعليه تقدر نسبة المساكن الفردية الحديثة في هذه المدينة بـ 49.11% من إجمالي عدد المساكن الفردية وكذا بـ 25.56% من إجمالي عدد المساكن في مدينة العلمة. الصورة رقم (03).

[1] د. عبد الغني غانم، التنظيم المجالي حاضرا ومستقبلا في ولاية بسكرة، أطروحة دكتوراه دولة في تهيئة المجال (غير منشورة) جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، 31 جانفي 1998، ص235.

الصورة رقم (03): نمط السكن الفردي الحديث

(أفريل 2019)

III-3-3- نمط السكن الفردي التطوري (Evolutif):

ظهرت مساكن هذا النمط في مدينة العلمة منذ سنة 1995 حيث تظهر على شكل وحدات سكنية بسيطة متراصة ومتلاصقة وذات بأشكال عمرانية ومعمارية وهندسية موحدة عند إنجازها ويطابق أرضي مع قابلية للتوسع الرأسي حيث يتكون كل مسكن من غرفتين، وكما يكون متجانس من حيث التقسيم الداخلي للمسكن ولكن هذا التجانس لم يبق طويلا نظرا للتعديلات التي قام بها السكان، وجاءت هذه المساكن موجهة للطبقات الاجتماعية المتوسطة القادرة على استكمال أشغال البناء حيث ينجز من طرف الدولة الجزائرية في بداية الأمر وثم تترك عملية توسيعه واستكمال أشغاله النهائية للفرد المستفيد منها وذلك بعد تدعيمه من طرف السلطات المحلية بإعانة مالية ومن بين سلبياته هي عجز الأفراد على إتمام عمليات البناء وذلك بسبب ارتفاع أسعار مواد البناء وانعدام متابعة أشغال البناء والإشراف التقني عليها من طرف السلطات المحلية مما جعلها ورشة مفتوحة وزادت من تشويه المجال السكني ومع العلم أنه تم التخلي عن هذا النمط السكني، وعليه جاءت نسبة المساكن الفردية التطورية في المدينة تقدر بـ 0.47% من إجمالي عدد المساكن الفردية و بـ 0.24% من إجمالي عدد المساكن في مدينة العلمة.

الصورة رقم (04): نمط السكن الفردي التطوري

(أفريل 2019)

III-3-4- نمط السكن الفردي الفوضوي الصلب:

يمكن تعريف السكن الفردي الفوضوي على أنه سكن مبني بمواد صلبة كمادة الطوب والأسمنت أو الأجر وله سقف ينجز إما بالإسمنت المسلح أو بالقرميد[1] حيث نجد من أهم العوامل والظروف التي ساهمت وبشكل مباشر وفعال في انتشار مثل هذه التوسعات العمرانية غير المخططة في مدينة العلمة عامل توفر الأراضي الزراعية المنبسطة ذات الملكية العقارية الخاصة والسعر المناسب للقطع الأرضية خلال الفترات الزمنية الماضية ومع العلم أن السكن الفوضوي الصلب هو وسيلة لنقد مضامين أدوات التخطيط الحضري في الجزائر وردع أي فشل في هذا الميدان سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وكما يعبر أيضا عن فشل سياسات واستراتيجيات التهيئة الحضرية سواء في شقها القانوني أو التطبيقي فهي المنظور المناقض للتهيئة الحضرية والتي تقوم على نجاح الاستراتيجيات والسياسات المرتبطة بتحقيق الحوكمة والرفاه الاجتماعي، وغالبا ما تكون مساكن هذا النمط مشابهة لنمط السكن الفردي الحديث الذي سبق ذكره من حيث عدد الطوابق، الغرف وتنوع في المحلات التجارية على مستوى الطابق الأرضي له، وجاءت مساكن هذا النمط تتوزع عبر الأحياء السكنية التالية: بوخبلة، ثابت بوزيد، سقني، قوطالي بكير وعظيمي، بهلولي وبورفرف... إلخ، وعليه تقدر نسبة المساكن الفردية الفوضوية في هذه المدينة بـ 45.43% من إجمالي عدد المساكن الفردية وبـ 22.72% من إجمالي عدد المساكن بالمدينة. لاحظ الصورة رقم (05).

الصورة رقم (05):

نمط السكن الفردي الفوضوي الصلب

(أفريل 2019)

[1] بوقيس نذيرة، إشكالية التهيئة الحضرية في الجزائر بين القانون والتطبيق دراسة حالة مدينة قسنطينة، أطروحة دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية (غير منشورة)، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جوان 2016، ص 27.

III-3-5- نمط السكن الجماعي:

بالإضافة إلى الأنماط السكنية الفردية القائمة في مدينة العلمة هناك أنماط السكن الجماعي حيث عرف السكن الجماعي عدة تغيرات هامة في أشكاله وصيغه تبعا للتحولات التي عرفتها السياسات السكنية التي انتهجتها الدولة الجزائرية وفق فترات زمنية متتالية فبعدما كانت الدولة هي المسؤولة الوحيدة في إنجاز هذا النمط قبل التسعينيات وتوجهه للطبقات الاجتماعية الضعيفة والمتوسطية غير القادرة على شراء مسكن خاص بها نجده خلال سنوات الثمانينيات اندرج ضمن المنطقة السكنية الحضرية الجديدة العلمة، وأما بعد التسعينيات وخاصة بعد التحول من النظام الاشتراكي نحو النظام الرأسمالي وتحرير السوق العقارية أمام الخواص في ميدان البناء والتعمير بعد سنة 1990 في ظهور العديدة من الصيغ السكنية الجديدة المختلفة كوسائل في إنجاز البرامج السكنية في المدن الجزائرية بصفة عامة ومدينة العلمة بصفة خاصة وعليه يقصد به العمارات المتعددة الطوابق التي قد تصل أو تفوق خمسة طوابق ويشترك سكانها في مدخل واحد مع العلم أن هذه المساكن الجماعية جاءت متجانسة من حيث التقسيم الهندسي الداخلي وعدد الغرف وتعددت مصادر تمويلها وشروط الاستفادة منها وعليه يمكن تقسيم نمط السكن الجماعي كمايلي:

III-3-5-1- نمط السكن الجماعي الاجتماعي:

وهو يتمثل في تلك العمارات السكنية الموزعة بإشكال معمارية مختلفة عبر المجال الحضري في مدينة العلمة وهذا وفق نمط جماعي متجانس وعدد الطوابق المتباين وعدد الغرف الذي يتراوح من غرفتين إلى ثلاثة غرف وهي موجهة للفئات السكانية المتوسطة والضعيفة اقتصاديا حيث يشترك سكانها في الاستفادة النظرية من مساحات لعب الأطفال والمساحات الخضراء، ومع العلم أن الدولة الجزائرية قامت بواسطة الديوان الوطني للترقية والتسيير العقاري (OPGI) بعملية التشييد والتمويل يكون من ميزانيتها الخاصة بمعنى التمويل يكون من الخزينة العمومية وثم يوجه للكراء وهذا لزيادة تنظيم عملية التطور العمراني وجاءت مساكن هذا النمط تتوزع عبر الأحياء السكنية التالية: 400 مسكن، 200 مسكن، 100 مسكن السكنات الاجتماعية الأولى والثانية في الجهة الجنوبية الغربية وثابت بوزيد في الجهة الشرقية، وعليه جاءت نسبة المساكن الجماعية الاجتماعية في مدينة العلمة تقدر بـ 29.06% من إجمالي عدد المساكن الجماعية وبـ 14.53% من إجمالي عدد المساكن في هذه المدينة. الصورة رقم (06).

الصورة رقم (06): نمط السكن الجماعي

(أفريل 2019)

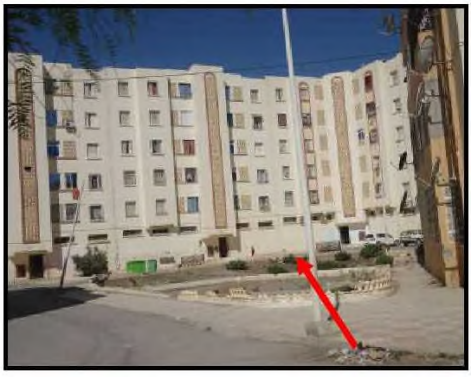

III-3-5-2-نمط السكن الجماعي التساهمي (LSP):

بعد فشل برامج السكن التطوري جاءت الحلول الموالية تتجسد في اقتراح بديل جديد يتمثل في نمط السكن التساهمي حيث يأخذ بعين الاعتبار مبدأ الدعم المالي والملكية ولذلك فإن نمط السكن التساهمي هو أحد البرامج السكنية الموجهة للفئات الاجتماعية ذات الدخل المتوسط غير القادرة على امتلاك مسكن دون مساعدة حيث يقوم على أساس إعانة مالية تمنحها الدولة الجزائرية للمستفيد وتقدر ب 70 مليون دينار جزائري، وإضافة إلى مساهمته وهذا استناد المضمون القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 15 نوفمبر 2000 المحدد لكيفيات تطبيق المرسوم التنفيذي رقم 94-308 المؤرخ في 4 أكتوبر 1994 المحدد لقواعد تدخل الصندوق الوطني للسكن (CNL) في ميدان الدعم المالي، ومع العلم أن إنجاز مساكن هذا النمط جاءت في شكل سكن جماعي ونصف جماعي وكذلك فردي وتراوحت مساحته بين (100.50م^2) وأنها تصنف حسب عدد الغرف وذلك من (3، 5 غرف)، وجاءت مساكن هذا النمط تتوزع عبر الأحياء السكنية التالية: بوخبلة، صخري عنان، ثابت بوزيد، بورفرف، المنكوبين،... إلخ، وعليه فقد جاءت نسبة المساكن الجماعية التساهمية القائمة في مدينة العلمة تقدر بـ 31.08% من إجمالي عدد المساكن الجماعية وبنسبة تقدر بـ 15.54% من إجمالي عدد المساكن القائمة في مدينة العلمة.

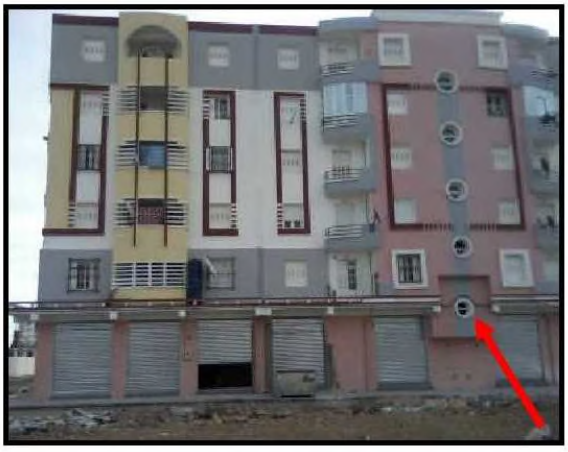

الصورة رقم (07):

نمط السكن الجماعي التساهمي

(أفريل 2019)

III-3-5-3- نمط السكن الجماعي الترقوي:

يعتبر نمط السكن الترقوي من الصيغ السكنية الحديثة كبديل عن السكن الجماعي التساهمي (LSP) حيث شهدت مدينة العلمة إقامة عددا معتبرا من المساكن الجماعية الترقوية العمومية وهو موجه للتملك وللطبقة الاجتماعية المتوسطة التي تتوفر فيها شروط الاستفادة من إعانة مالية من طرف الدولة الجزائرية وكما أنعملية الإنجاز لهذه المساكن تتم من طرف المرقيين العقاريين وذلك بإتباع المعايير التقنية المطلوبة ودون الخروج عن الغلاف المالي المخصص لها وكما تتكون من ثلاثة غرف ومساحة مسكونة تقدر بـ 70 م ومع العلم هذه الاستفادة من هذا العرض السكني تتم عن طريق شراكة مالية تكون بمساهمة مالية خاصة اللمستفيد ومساعدة من طرف الصندوق الوطني للسكن (CNL) ترجع الفائدة إلى الوكالة العقارية المحلية والمرقيين العقاريين، وإضافة إلى قرض بنكي وذلك بنسبة فائدة مدعمة، وجاءت مساكن هذا النمط تتوزع عبر الأحياء السكنية التالية: 800 مسكن، 46 مسكن، 250 مسكن، 219 مسكن، 663 مسكن، وعليه جاءت نسبة المساكن الجماعية الترقوية القائمة في مدينة العلمة تقدر بـ 39.86% من إجمالي عدد المساكن الجماعية وكذا بـ 19.93% من إجمالي عدد المساكن في هذه المدينة.

الصورة رقم (08):

نمط السكن الجماعي الترقوي

(أفريل 2019)

المبحث الثاني: شبكة الطرق والمرافق الخدمية.

تلعب التجهيزات دورا هاما في التنظيم المجالي، لأنها تؤثر بصورة مباشرة في توزيع السكان كما أن حركيتهم ونشاطهم مرتبط بنوعية وطبيعة التجهيزات الموجودة التي تخدمهم وتقلل من تنقلاتهم لقضاء حاجياتهم ومتطلباتهم الخدمية المختلفة، إضافة إلى استقطابها للمشتغلين، كما يلعب النقل دورا هاما في التطور الاقتصادي، فهو يضمن حسب كفاءته السيولة اللازمة للتدفقات السكانية، البضائع والطاقة ... المميزة لعملية النمو الاقتصادي، وهو بذلك يخلق حركية وديناميكية داخل المجال.

I- شبكة الطرق:

يعتبر قطاع النقل أحد العناصر الأساسية في منظومة التنمية الحضرية بأبعادها المختلفة وأن حركة السكان ونشاهم داخل المجال الحضري وخارجه يتأثر إيجابا وسلبا بطبيعة شبكة الطرق فهي تساهم في تسهيل نقل السلع والبضائع من مناطق الإنتاج إلى الأسواق حيث تساهم في سرعة تنقل الأفراد من مكان إلى أخر، وكما تعتبر شبكة النقل وطرق المواصلات في أي مجتمع هي أساس التنمية الحضرية وكما أن توفير الخدمات والمرافق يؤثر في قابلية الحي السكني للحياة[1]، وجاءت شبكة الطرق التي تنظم المجال الحضري في مدينة العلمة تعاني من عدة إشكاليات متنوعة، وعليه سيتم التعرف من خلال هذا العنصر من البحث على واقع شبكة الطرق، أنوعها، حالتها وطبيعة انتقال السكان في مدينة العلمة وهذا كما يلي:

I-1- الواقع القائم لشبكة الطرق:

جاءت شبكة الطرق في مدينة العلمة مهيكلة بطريقة منظمة حيث تمثل الرابط والمحرك لحركة وتنقل الأفراد وتعمل على تنظيم التكامل بين مختلف القطاعات الوظيفية سواء الصناعية، الاقتصادية، التجارية والخدماتية حيث ساهمت شبكة الطرق وبشكل كبير في التطور العمراني في مدينة العلمة وهذا بسبب وقوعها بمحاذاة محاور الطرق التي لها أهمية كبيرة على المستوى الوطني حيث تقدر نسبة شبكة الطرق المعبدة بـ 88.16% من إجمالي شبكة الطرق في المدينة، وعليه يتبين من خلال الخريطة رقم (18) أن هذه المدينة جاعت ترتبط بغيرها من مدن الشبكة الحضرية الجزائرية بشبكة من محاور الطرق الهامة حيث تتمثل على العموم في الطريق السيار شرق غرب الذي يدعم إمكانية الربط والاتصال مع

[1] جون هيلز، جوليان لوغران، دافيد بياشو، الإستبعاد الاجتماعي، ترجمة محمد الجوهري، عالم المعرفة، العدد 344، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سنة 2007، ص 339.

مختلف الأقاليم وشبكة الطرق الوطنية والولائية وإضافة إلى خط السكة الحديدية الرئيسي في البلاد وهذا كما يلي:

I-1-1- الطريق السيار شرق غرب:

يعد الطريق السيار شرق غرب من أكبر المشاريع من حيث طول امتداده حيث يعتبر شريان حيوي للمجال الوطني والولائي السطايفي بصفة عامة ومدينة العلمة بصفة خاصة ويمتد هذا الطريق على مسافة 75 كلم على تراب الولاية ويعبر من الشرق إلى الغرب على تراب البلديات التالية: الولجة، بئر العرش، أولاد صابر، مزلوق وعين أرنات، وكما يرتبط بشبكة الطرق الولائية لولاية سطيف وهذا عبر أربعة محولات أساسية وهي: محول عين أرنات، محول عين الرمان ببلدية أولاد صابر محول في جنوب مدينة سطيف للربط بالطريق الوطني رقم (28) باتجاه بسكرة والجنوب الكبير ومحول العلمة هذا الأخير الذي سوف يربط الطريق الجديد باتجاه مدينة جيجل، وعليه فقد ساهم الطريق السيار شرق غرب في تدعيم إمكانية الربط والاتصال بين مدينة العلمة وأغلبية مدن الشبكة الحضرية الجزائرية.

I-1-2- الطرق الوطنية:

ترتبط مدينة العلمة بمجموعة من محاور الطرق الوطنية حيث تتميز بسهول التنقل والحركة المرورية داخلها وهذا سبب حالتها الجيدة وأبعادها المنظمة والمعبدة، وجاعت شبكة الطرق الوطنية تتمثل فيما يلي:

- **الطريق الوطني رقم (05):** ويعتبر هذا الطريق من أهم محاور الحركة على مستوى المدينة والدائرة حيث يخترق النسيج الحضري القائم للمدينة، ومع العلم أن أصل هذا الشريان ينطلق من الجزائر العاصمة ليقطع مدينة العلمة من الغرب إلى الشرق مرورا بأهم الأحياء السكنية القائمة وخاصة منها الحي الإداري وكما يضمن هذا الطريق الربط لمدينة العلمة بمدينة سطيف والجزائر العاصمة غربا وقسنطينة وعنابة شرقا، وبالإضافة إلى بعض الولايات الأخرى وأهمها ولايتي برج بوعريريرج والبويرة ويبلغ طوله بـ5.5 كلم.

-**الطريق الوطني رقم (77):** ينطلق هذا الطريق الوطني من باتنة وصولا إلى جيجل حيث يخترق النسيج الحضري للمدينة على مسافة تقدر بـ3 كلم من الشمال إلى الجنوب مرورا بالمنطقة الصناعية العلمة حيث يضمن الربط والاتصال بين هذه المدينة وبعض ولايات الوطن وأهمها: باتنة من الجنوب، جيجل من الشمال وهذا مرورا بعدة بلديات تابعة لمجال ولاية سطيف ومنها الفلتة الزرقاء، جميلة، معاوية، بني فودة وبني عزيز... إلخ من جهة الشمال وكما يبلغ طوله بـ 5 كلم و 200 متر، وهذا بالإضافة إلى الطريق الوطني رقم (177) الذي يعتبر ملحقا للطريق الوطني السابق حيث ينطلق من

العلمة باتجاه الشمال ويربط ولاتي ميلة وجيجل ليقطع الطريق الوطني رقم (05) في وسط المدينة وكما يبلغ طوله بـ1 كلم و600 متر.

I-1-3- الطرق الولائية:

تتوفر مدينة العلمة على شبكة من الطرق الولائية حيث تربط بين الطرق الوطنية أو بين العلمة والطرق الوطنية الأخرى ومنها الطريق الولائي رقم (171) الذي ينطلق من وسط هذه المدينة ليربطها مع الطريق الوطني رقم (05)، وكما يربط مدينة العلمة بعدة بلديات تابعة للمجال الولائي السطايفي وهي البلديات التالية: عين ولمان وبازر سكرة من الجهة الجنوبية، القلتة الزرقاء من الجهة الشمالية، بلاعة من الجهة الشمالية الشرقية وبئر العرش من الجهة الشرقية، ومع العلم أن هذا الطريق الولائي يشهد يوميا حركية مرورية كثيفة للسيارات وسائل النقل العمومية والشاحنات وربما يمكن إرجاع تفسير هذا إلى التطور الكبير المسجل في عمليات استغلال تلك المحاجر الموجودة في جبل براو والذي يقع بدوره في جوار هذا الطريق وبالإضافة إلى شبكة الطرق الوطنية الولائية السابقة الذكر جات شبكة الطرق الأولية، الثانوية والثالثية التي تمثل شرايين الحياة داخل مدينة العلمة وأحيائها السكنية لأنها تعمل على تنظيمها وتسهل حركة السكان داخلها، وكما تتميز بأشكالها الهندسية المنتظمة وتظهر على شكل خطوط مستقيمة تتقاطع فيما بينها ونظرا للأهمية القصوى لشبكة الطرق بات من الضروري جدا التعرف على أهم مشاكلها ونقائصها ولذلك فالبرغم من استفادة هذه المدينة من شبكة الطرق الأولية والثانوية الثالثية إلا أنها تعاني من مشاكل عديدة وخاصة منها الثانوية والثالثية وأهمها تتمثل في أنها جاءت غير منظمة وتعاني من النقص في تعبيدها وصيانتها وأغلبها بدون أرصفة وأبعادها عشوائية غير مطابقة لمقاييس وأعمال التهيئة الحضرية المعمول بها وهذا ما ترتب عنه صعوبة تنقل وحركة السكان داخلها وهو ما أثبتته نتائج الدراسة الميدانية من خلال الاستمارات الاستبيانية على مستوى الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في المدينة حيث أكد السكان على وجود عدة مشاكل تخص وضعية الطرقات في أحيائهم.

يتبين أن أكبر نسبة للسكان والمقدرة بـ 52.28% من إجمالي السكان في هذه المدينة يؤكدون على وجود مشاكل تخص شبكة الطرق الثانوية والثالثية في أحيائهم السكنية وخاصة منها الطرق الثالثية في الأحياء السكنية التي تضم نمط السكن الفوضوي أي أنها غير مخططة وأنها وجدت بعد تقسيم الأراضي من طرف الملاك بشكل عشوائي وهي تتفرع عن شبكة الطرق الثانوية، وأما بالنسبة للقطاعات الحضرية فإن أقصى نسبة سجلت في القطاع الحضري الخامس وذلك بـ 66.52% من إجمالي السكان في هذه المدينة وبينما باقي القطاعات الحضرية الأخرى فقد تراوحت نسبها بين (42.20-64.49%)، وثم لتليه في المرتبة الثانية مباشرة السكان الذين يعانون من مشكل عدم احترام قوانين المرور حيث سجلوا بنسبة تقدر بـ27 % من إجمالي السكان في هذه المدينة وهي متباينة في القطاعات الحضرية حيث سجلت أقصاها في القطاعين الحضريين الخامس والثالث وذلك بنسب تراوحت بين (41.61-41.76%) على

الترتيب، ذلك أن نقص الوعي المروري لدى السائقين يساهم في مشكلات المرور وعدم التزام مستعملي الطريق بقوانين المرور ولذلك فعدم انضباط السائقين والمشاة على حد سواء وعدم وعيهم بالمشكلة المرورية ربما يزيد من تعقيد الحياة الحضرية في هذه المدينة بالرغم من المراقبة المرورية الدائمة وتنفيذ القوانين تحت إشراف وزارة الداخلية فمصالح الأمن تساهم في إعداد القوانين وتنظيم حركة المرور ومراقبة السير ومعاقبة المخالفين والقيام بعمليات التوعية، وأما أدناها فسجلت في القطاع الحضري الثاني بنسبة تقدر بـ 1.83% من إجمالي السكان في هذه المدينة، وفي حين سجلت باقي القطاعات الحضرية الأخرى بنسب تراوحت بين (9.42-25.16%)، وربما يمكن إرجاع تفسير هذا الوضع إلى الوزن الكبير لمحاور الطرق الوطنية على مستوى مدينة العلمة والتي تجاورها أو تخترقها حيث تساهم في زيادة عدد السيارات والمركبات التي تعبر المجال الحضري يوميا، وإضافة إلى كون هذه المدينة تعتبر إحدى المراكز الإدارية والتجارية الهامة والتي يكون عدد سكانها إلى جانب السكان الوافدون إليها خلال ساعات العمل ضعف عدد سكانها والسكان الوافدون إليها خارج ساعات العمل، ولذلك فإن محاور الدخول إلى هذه المدينة تشهد تدفقة مرورية كبيرا عند ساعات الذروة والاستعمال المكثف للسيارات الفردية وهذا في ظل عدم وجود قوانين تحكم جوانب مختلفة من الحياة المرورية مثل قوانين استيراد السيارات، وأما المرتبة الثالثة فعادت للسكان الذين أكدوا على وجود مشكل نقص الإنارة العمومية ليلا حيث تقدر بـ 11.58% من إجمالي السكان في هذه المدينة وأقصاها سجلت في القطاع الحضري الثاني وذلك بنسبة تقدر بـ 38.53% وأدناها سجلت في القطاعين الحضريين الثالث والخامس وذلك بنسب تراوحت بين (6.04-6.38%) على الترتيب ويمكن تفسير هذا النقص بالعامل الجغرافي لمواقع الأحياء السكنية بالنسبة لمركز مدينة العلمة ذلك أن الأحياء السكنية الفوضوية التي تقع خاصة على أطراف هذه المدينة مثل حي بوخبلة وجزء من حيي فوطالي بكير وعظيمي... إلخ يصعب ربطها بصورة كاملة بشبكة الإنارة العمومية، وإضافة إلى النقص المسجل في عملية الصيانة الدورية المقدمة من طرف مصالح الجماعات المحلية أي البلدية، وأما المرتبة الأخيرة فعادت للسكان الذين يؤكدون على وجود مشكل انعدام إشارات تنظيم المرور حيث سجلت بنسبة منخفضة جدا مقارنة بالنسب التي سبق ذكرها وتقدر بـ 9.14% من إجمالي عدد السكان في هذه المدينة وكما سجلت أقصاها على مستوى كل من القطاعين الحضريين الأول والثاني وذلك بنسب تراوحت بين (15.22-17.43%) على الترتيب، وفي حين جاءت باقي القطاعات الحضرية للمدينة بنسب تراوحت بين (5.49-10.97%) ويمكن تفسير هذا الوضع بالنقص المسجل في وضع إشارات لتنظيم حركة المرور على مستوى أغلبية الأنسجة الحضرية رغم احتلالها لمواقع مهمة داخل المدن الجزائرية بصفة عامة ومدينة العلمة بصفة خاصة، وإضافة إلى أنه لكل شبكة طرق طاقة استيعابية قصوى لا يمكن تجاوزها حيث تؤدي الكثافة المرورية أي كثرة عدد السيارات والمركبات مقارنة بالمساحات المخصصة للشوارع الموجودة في هذه المدينة إلى صعوبة في سير هذه المركبات واختناق المرور وهذا

في ظل غياب دور التقسيم الوظيفي في التنظيم لمدينة العلمة وتداخل مختلف الاستخدامات بسبب ضعف التخطيط الحضري.

I-1-4- خط السكة الحديدية:

بعد ما تم التعرف على شبكة الطرق سيتم التطرق إلى خط السكة الحديدية نظرا للأهمية الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية التجارية التي يلعبها هذه الخط الصالح السكان حيث يخترق النسيج الحضري بمحاذاة المنطقة الصناعية العلمة، ويربطها بشرق وغرب البلاد ذلك أنه يساهم في نقل البضائع والسلع حيث تقع محطة القطار في الجهة الجنوبية بجوار المنطقة الصناعية العلمة وتتمثل مهمته في نقل المسافرين ولكن حركيته ضعيفة جدا، ويمكن تفسير ذلك باقتصارها على المركز وارتباطها بمرور بعض القطارات العابرة لشرق البلاد فقط وعدم ملائمة التوقيت المعمول به في مختلف تنقلات السكان وهذا في ظل المنافسة الكبيرة المختلف وسائل النقل البري عبر الطرقات الخاصة أي حافلات النقل الجماعي للمسافرين وسيارات الأجرة، وكما نجد أن النقل بالسكة الحديدية لا يساهم إلا بنسبة ضعيفة في أوجه النشاط الاقتصادي ولذا فالواجب هو إعطاء الأهمية لهذا النوع من وسائل النقل والمواصلات بتطويره وتحديثه كبديل مكمل للنقل البري عبر الطرقات في ظل التطور الهام في عدد حوادث المرور والخسائر البشرية والمادية الناتجة عنها.

يتبين مما سبق أن مدينة العلمة تحتوي على شبكة طرق متنوعة وكثيفة تتدرج من طرق وطنية هي بمثابة محاور عبور تخترق النسيج الحضري القائم في مدينة العلمة ولها مجموعة من التأثيرات الإيجابية والسلبية على المجتمع السكاني في مدينة العلمة، وثم تتفرع إلى طرق أولية وثانوية وثالثية هذه الأخيرة جاءت تتميز بكثافتها وعدم انتظامها عبر الأحياء السكنية قديمة النشأة خاصة في وسط هذه المدينة والأحياء الفوضوية وتنامت مع تطور احتياجات السكان السكنية والاقتصادية وتزايد النمو السكاني في هذه المدينة.

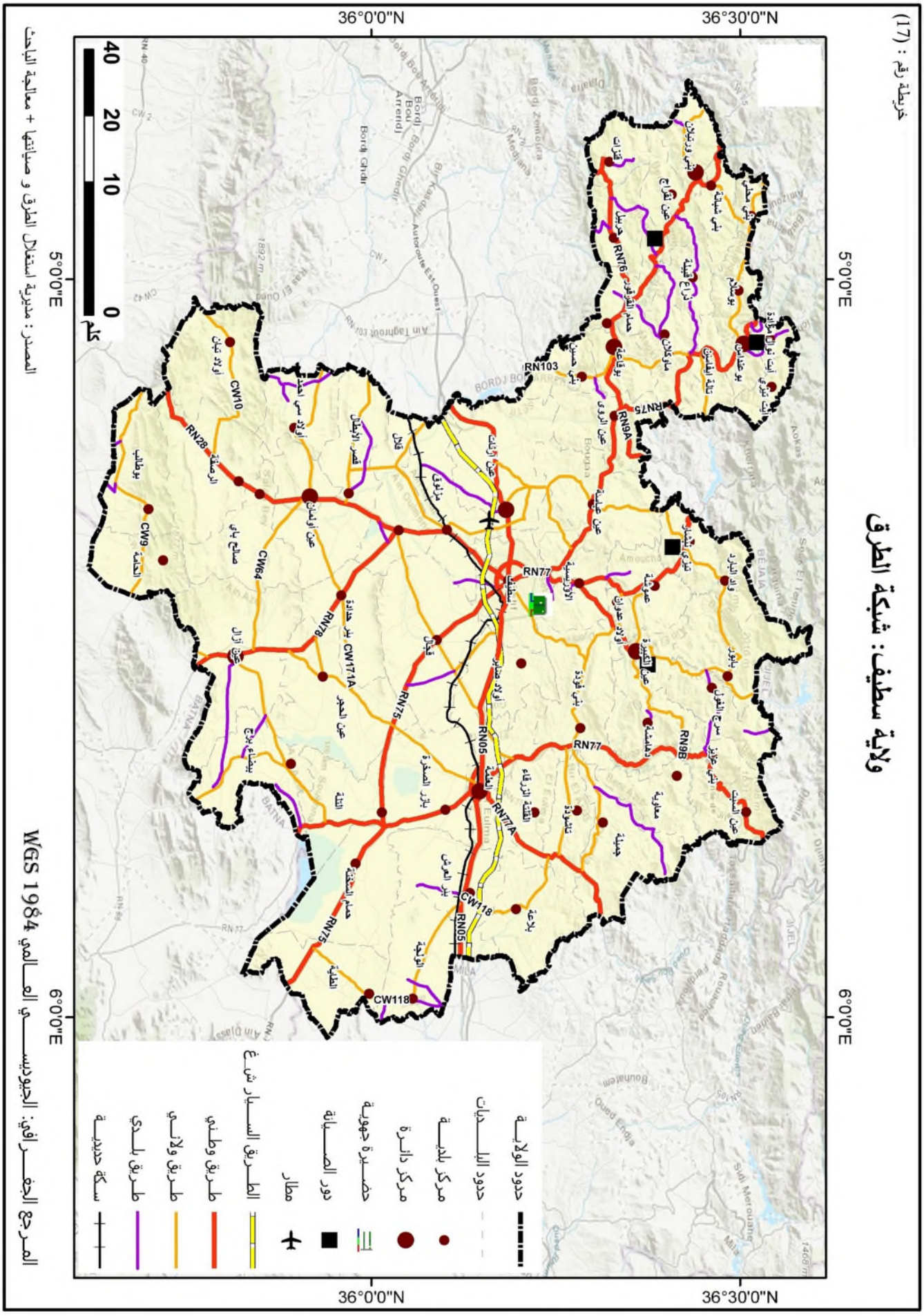
خريطة رقم : (17)
ولاية سطيف: شبكة الطرق
36°0'0"N
36°30'0"N
5°0'0"E
6°0'0"E
40 20 10 0
كلم
حدود الولايـــة
حدود البلـــديات
مركز بلديـــة
مركز دائـــرة
حضـــيرة جهويـــة
دور الصـــيانة
مطار
الطـــريق الســـيار شـــرق
طـــريق وطـــني
طـــريق ولائـــي
طـــريق بلـــدي
سكـــة حديديـــة
المصدر: مديرية استغلال الطرق و صيانتها + معالجة الباحث
المرجع الجغـــرافي: الجيوديســـي العـــالمي WGS 1984

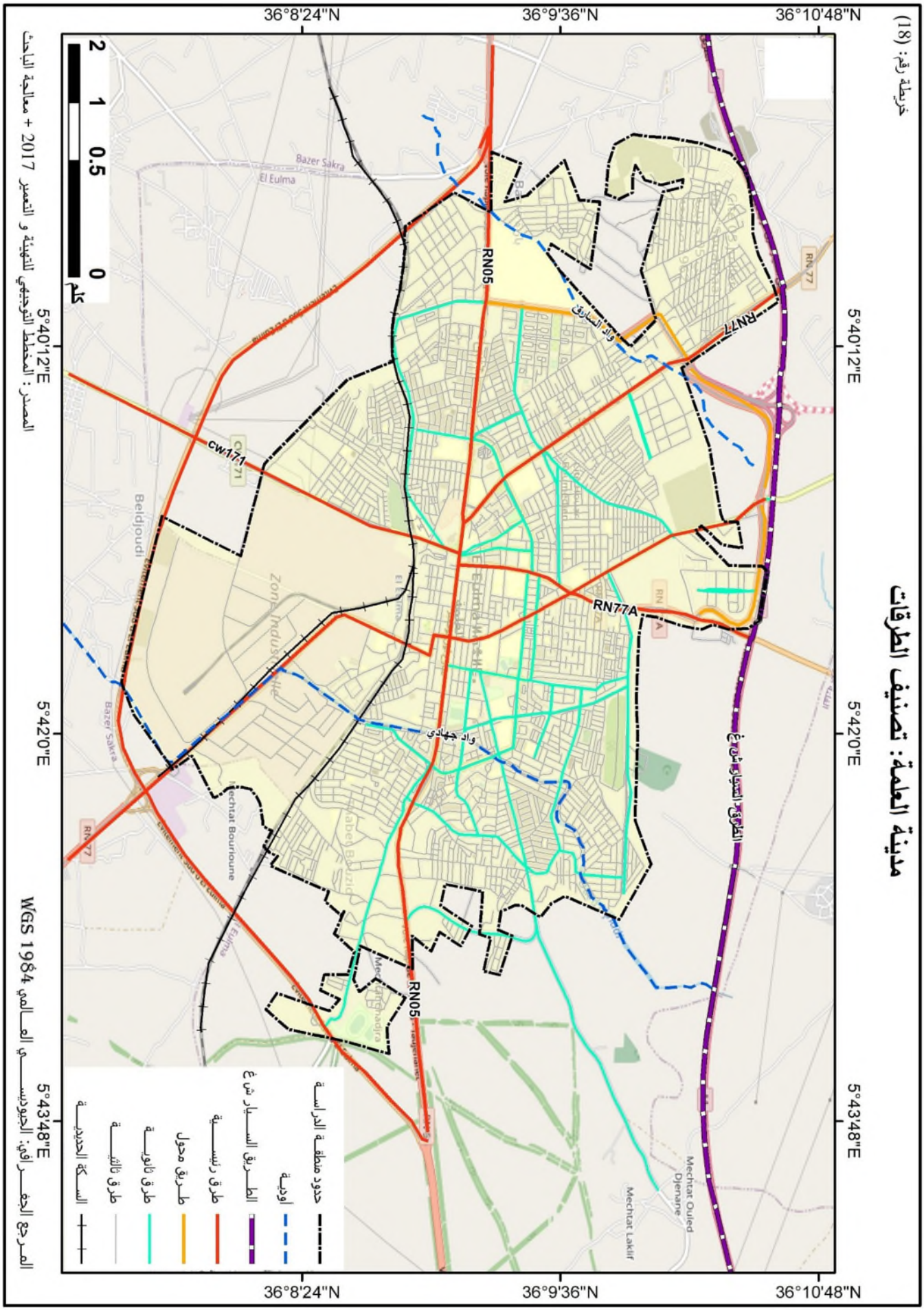
خريطة رقم: (18)
مدينة العلمة: تصنيف الطرقات
36°10'48"N
36°9'36"N
36°8'24"N
5°40'12"E
5°42'0"E
5°43'48"E
RN05
RN77
RN77A
cw171
وادي السارق
وادي جهادي
الطريق السيار شرق غرب
Bazer Sakra
El Eulma
Beldjoudi
Mechat Bouriboune
Mechat Ouled Djemaine
Mechat Lakhif
حدود منطقة الدراسة
أودية
الطريق السيار ش غ
طرق رئيسية
طريق محول
طرق ثانوية
طرق ثالثية
السكة الحديدية
2 1 0.5 0
كلم
المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير 2017 + معالجة الباحث
المرجع الجغرافي: الجيوديسي العالمي WGS 1984

II – المرافق الخدمية:

تعتبر المرافق الخدمية والعمومية والوظيفية التجارية من أهم مكونات النسيج الحضري حيث أصبحت حاليا محورا أساسيا وتحظى بأهمية باللغة في كل دراسات الجغرافيا الحضرية، ولذلك فإنه يقصد بالمرافق الخدمية العمومية المرافق التعليمية، الصحية، الإدارية والأمنية، الاجتماعية، الرياضية، الثقافية والترفيهية والشعائرية، وأما المقصود بالمرافق الوظيفية التجارية فهي المحلات التجارية والأسواق اليومية والأسبوعية والمنطقة الصناعية، وعليه جاء هذا العنصر من البحث يهتم بدراسة طبيعة التوزيع المجالي للمرافق الخدمية العمومية وأهميتها للسكان في هذه المدينة كما يلي:

II-1- المرافق الخدمية العمومية:

II-1-1- المرافق التعليمية:

إن التعليم في الجزائر مكون من أربعة مراحل أسياسية وهي: التعليم الابتدائي التعليم المتوسط، التعليم الثانوي، التعليم العالي حيث تعمل المرافق التعليمية على خلق حركية مجالية هامة ناتجة عن التنقلات اليومية للطلبة والتلاميذ والموظفين، ولقد شهدت مدينة العلمة تطورا كبيرا في المرافق التعليمية وهذا راجع للتزايد المستمر في عدد المتمدرسين، وعليه فقد بلغ عدد المرافق التعليمية القائمة في مدينة العلمة بـ58 مرفق خلال سنة 2017 وهو ما يمثل نسبة تقدر بـ 19.75% من إجمالي عدد المرافق التعليمية في القائمة في ولاية سطيف، وكما تتوزع هذه المرافق التعليمية بين مرافق للطورين الأول والثاني ويقدر عددها بـ 30 مدرسة ابتدائية أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 53.62% وهذا من إجمالي عدد المرافق التعليمية القائمة في هذه المدينة، وكذلك مرافق طور التعليم المتوسط وذلك بعدد مرافق يقدر بـ20 متوسطة أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 28.99% من إجمالي عدد المرافق التعليمية القائمة في هذه المدينة وأيضا مرافق طور التعليم الثانوي وذلك بعدد مرافق يقدر بـ 08 ثانويات أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 13.79% من إجمالي عدد المرافق التعليمية القائمة في هذه المدينة وهذا بالإضافة إلى مرافق التعليم العالي والبحث العلمي الذي يتمثل في المدرسة العليا للأساتذة مسعود زغار العلمة وإلى 03 مراكز التعليم والتكوين المهنيين في عدة تكوينات متخصصة، وعليه يتضح من خلال الخريطة رقم (19) أن المرافق التعليمية القائمة في مدينة العلمة جاءت تتوزع بصورة متباينة وغير متجانسة في القطاعات الحضرية لها.

II-1-1-1- مؤشرات تقديم الخدمة التعليمية حسب الأطوار الثلاثة:

يرتبط هذا العنصر من الدراسة بالتطرق إلى تحليل بعض مؤشرات تقديم الخدمة التعليمية حسب الأطوار الثلاثة في المجتمع السكاني في مدينة العلمة والتي تتمثل في المعدلات التالية: شغل القسم،

شغل الفوج المناوبة ودرجة التأطير وهذا كله من أجل وضع تقيم لنوعية الخدمة التعليمية وخاصة في ظل الإصلاحات التربوية القائمة والتي تواجهها ردود الأفعال السلبية بالرفض، وكما جاءت هذه المؤشرات تبرز كيفيات مختلفة ومتنوعة لتوزيع المرافق التعليمية عبر الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في هذه المدينة والمنجز على أساس المعطيات الإحصائية السنوية الواردة عن مديرية التربية والتعليم لولاية سطيف خلال السنة الدراسية (2018 / 2017) وفق الأطوار التعليمية الثلاثة يمكن إبراز وتفسير النتائج فيما يلي:

- المرافق التعليمية للطورين الأول والثاني:

يقدر عدد المرافق التعليمية للطورين الأول والثاني بـ 30 مدرسة ابتدائية حيث تستحوذ على مساحة عقارية تقدر بـ 9.27 هكتار أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 0.50% من إجمالي مساحة هذه المدينة وتشرف على تدريس عدد من التلاميذ يقدر بـ 22250 تلميذا ويؤطرهم عدد من الأساتذة يقدر بـ 722 أستاذا ويتوزعون على عدد من الأفواج التربوية يقدر بـ 525 فوجا وعلى عدد من الأقسام يقدر بـ 499 قسما، وجاء معدل شغل القسم[1] على مستوى المرافق التعليمية للطورين الأول والثاني في الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية يقدر بـ49 تلميذ/قسم الذي يعتبر مرتفع مقارنة بالمعيار الوطني الذي يقدر بـ 46تلميذ/قسم، وكما يعتبر معدل مرتفع جدا مقارنة مع المعدل العالمي المطبق سواء من طرف المنظمة العالمية للتربية والثقافة (UNESCO) خلال سنة 2008 أو بالنسبة لبعض دول العالم في مقدمتها نجد بلدان الاتحاد الأوروبي سابقا وذلك بمعدل يقدر بـ21 تلميذ قسم وكذلك بلد الصين بمعدل يقدر بـ29تلميذ/ قسم، وأما بالنسبة للقطاعات الحضرية فقد سجل بمعدلات متقاربة فيما بينها حيث تراوحت بين (41،45) تلميذ/ قسم، وأما بالنسبة إلى درجة التأطير[2] فقد سجلت بـ31 تلميذ/أستاذ وهي مرتفعة مقارنة مع الدرجة المسجلة على المستوى الوطني والمقدرة بـ 20 تلميذ/أستاذ، وعلى مستوى القطاعات الحضرية فقد تغيرت بين أقصى درجة وسجلت في القطاع الحضري الرابع بـ37 تلميذ/ أستاذ وأدنى درجة وسجلت في القطاع الحضري السادس بـ28 تلميذ/أستاذ، وعليه وبالرغم من الارتفاع الملحوظ في درجة التأطير إلا أنها تعتبر على العموم حسنة، وكما أنها ستنخفض مستقبلا وهذا يكون المرافق التعليمية للطورين الأول والثاني ستستفيد خلال سنة 2018 من تخرج أول دفعة لأساتذة التعليم في المدرسة الابتدائية من المدرسة العليا للأساتذة العلمة، وأما بالنسبة لمعدل شغل الفوج في هذه المدينة فقد سجل بـ 42 تلميذ/ فوج وفي حين تغيرت في قطاعات هذه المدينة حيث سجلت بمعدلات متقاربة فيما بينها وتراوحت بين (41، 46) تلميذ فوج ويفسر هذا الوضع بالتزايد المستمر في عدد الأفواج التربوية من سنة دراسية الأخرى، وأما بالنسبة لمعدل المناوبة[3] فقد سجل هو الأخر بـ 1.17 وهذا الوضع يدل على أن التوزيع المجالي للمرافق التعليمية

[1] معدل شغل القسم = عدد التلاميذ/ عدد الأقسام.

[2] درجة التأطير = عدد التلاميذ/عدد الأساتذة.

[3] معدل المناوبة= عدد الأفواج التربوية/عدد الأقسام.

القائمة عبر المجال الحضري في هذه المدينة هو غير متجانس، وكما تعاني بعضها من التزايد السنوي الكبير والاكتظاظ في عدد التلاميذ وخاصة في ابتدائية 17 أكتوبر التي تعمل بداومين خلال اليوم الواحد.

- المرافق التعليمية لطور التعليم المتوسط:

يقدر عدد المرافق التعليمية للطور المتوسط في مدينة العلمة بـ20 متوسطة حيث تستحوذ المرافق التعليمية في الطور المتوسط على مساحة عقارية تقدر بـ16.40 هكتار أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 0.86% من إجمالي مساحة هذه المدينة وتتولى تدريس عدد من التلاميذ يقدر بـ11580 تلميذا ويؤطرهم عدد من الأساتذة يقدر بـ 570 أستاذا ويتوزعون على عدد من الأفواج التربوية يقدر بـ 374 فوجا وكذلك على عدد من الأقسام يقدر بـ 365 قسما، وعليه جاء معدل شغل القسم في هذا الطور يسجل بـ 44تلميذ/قسم وهو مرتفع مقارنة مع المعدل الوطني الذي يقدر بـ40 تلميذ/قسم، وبينما سجل في القطاعات الحضرية للمدينة بمعدلات متقاربة حيث تراوحت بين (43، 48) تلميذ/قسم، وهكذا فإن هذا الوضع يعتبر على العموم حسن، وفي حين سجلت درجة التأطير بـ 28 تلميذ/أستاذ، وأما على مستوى القطاعات الحضرية فقد تراوح هذا المعدل بين (26، 33) تلميذ/أستاذ، وثم نجد معدل شغل الفوج الذي يقدر بـ 42 تلميذ/ فوج[1] وبالنسبة للقطاعات الحضرية فقد تراوح معدل شغل الفوج بين (41، 45) تلميذ/ فوج، وفي الأخير جاء معدل المناوبة يقدر بـ 1.04 وهو أكبر من الواحد، وربما يمكن إرجاع تفسير هذا الوضع إلى عامل بداية حدوث الاختلال في التوازن بين الاحتياج المتزايد للخدمة التعليمية العمومية في المجتمع السكاني في مدينة العلمة والعرض الذي يشتمل على عدة نقائص في عدد الأقسام والأساتذة المؤطرين في جميع المواد.

- المرافق التعليمية لطور التعليم الثانوي:

بلغ عدد المرافق التعليمية للطور الثانوي في مدينة العلمة بـ 08 ثانويات حيث تستحوذ المرافق التعليمية في الطور الثانوي على مساحة تقدر بـ 15.70 هكتار أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 0.82% من إجمالي مساحة هذه المدينة وتعمل توفير على الخدمة التعليمية لعدد من التلاميذ يقدر بـ 6487 تلميذا ويقوم بتأطيرهم عدد من الأساتذة يقدر بـ 268 أستاذا وهم يتوزعون على عدد من الأفواج يقدر بـ 37فوجا وعلى عدد من الأقسام يقدر بـ 217 قسما، وعليه فقد جاء معدل شغل القسم يقدر بـ 30 تلميذ/ قسم وهو مرتفع نسبيا مقارنة مع المعدل الوطني الذي يقدر بـ34 تلميذ/ قسم، وأما بالنسبة للقطاعات الحضرية للمدينة فقد تراوح معدل شغل القسم بين (27، 31) تلميذ/قسم وهذا الوضع يعتبر حسن، وفي حين نجد درجة التأطير سجلت بـ24 تلميذ/ أستاذ وفي القطاعات الحضرية للمدينة فقد تراوحت بين (22، 34) تلميذ/ أستاذ وبينما سجل هذا المعدل بـ37 تلميذ فوج وفي القطاعات للمدينة فقد تراوح بين (34، 50) تلميذ/ فوج، وجاء معدل المناوبة يقدر بـ 0.81، ويمكن تفسير هذا الوضع بكون مدينة العلمة تضم عددا

[1] معدل شغل الفوج= عدد التلاميذ/ عدد الأفواج

معتبرا من المرافق التعليمية للطور الثانوي ولكن تتوزع في الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية التالية: الأول، الثاني والثالث فقط مع بقاء باقي أحياء القطاعات الأخرى لا تتوفر على مثل هذه المرافق التعليمية وهذا في انتظار استكمال أشغال إنجاز ثانوية أخرى بحي ثابت بوزيد حيث تقدر طاقة استيعابها بـ1000 مقعد بيداغوجي.

- التعليم الجامعي:

تعتبر خدمات التعليم العالي من أهم الخدمات في الحياة المهنية والاجتماعية للسكان باعتبار أن خدمات التعليم العالي من الخدمات الهامة في الحياة المهنية والاجتماعية للسكان ولذلك نجد مدينة العلمة صارت تضم قطبا تكوينيا هاما في التعليم والتكوين العاليين ألا وهو المدرسة العليا للأساتذة مسعود زغار، مع العلم أنها تعتبر من المرافق الجامعية الحديثة التي أنجزت في إطار الأهداف الأساسية للخريطة الجامعية الوطنية حيث انطلقت فيها عملية التكوين الجامعي خلال الموسم الجامعي (2015- 2016)، وكما تقدر طاقة استيعابها بـ2000 طالب وطالبة، وجاءت البطاقة التقنية[1] الخاصة بهذه المدرسة العليا خلال السنة الجامعية (2016- 2017) تتمثل فيما يلي: عدد الأقسام يقدر بـ 03 أقسام أي دائرة، عدد الطلبة يقدر 1063 طالب وطالبة، عدد الأساتذة يقدر ب25 أستاذ، عدد المدرجات يقدر بـ 02 مدرج، عدد قاعات التطبيقات يقدر بـ 18 قاعة وعدد المخابر يقدر بـ 04 مخبر، وجاءت أهمية هذه المدرسة تتجلى في تخفيف الضغط على المدرسة العليا للأساتذة الوطنية لاسيما منها المدرسة العليا للأساتذة آسيا جبار بقسنطينة، وعليه فقد جاء الجدول رقم (37) يبرز حصيلة عدد الطلبة حسب طبيعة التخصص الموجه للتكوين ذلك أنها تهتم بتقديم تكوينات للحصول على شهادة الأستاذية في عدة تخصصات جامعية جاءت في شكل مواد تدرس وأهمها اللغة الفرنسية، الانجليزية، التاريخ والجغرافيا، اللغة العربية وآدابها والعلوم الدقيقة وفي مختلف الأطوار التعليمية الثلاثة ففي الطورين الأول والثاني أي الابتدائي نجد مدة التكوين تقدر بـ 03 سنوات، وفي حين تقدر مدة التكوين في الطور المتوسط بـ 4 سنوات، وأما في الطور الثانوي فتقدر هذه المدة بـ 05 سنوات ومع العلم أن أشغال الإنجاز متواصلة وأن عدد الطلبة سيتضاعف مستقبلا.

[1] المدرسة العليا للأساتذة العلمة، معطيات المصلحة البيداغوجية للتعليم والتقييم، فيفري 2017

II-1-2- المرافق الصحية:

يتم تعريف المنظومة الصحية على أنها عبارة عن مجموع النشاطات المرتبطة فيما بينها لها خصوصيات بالمقارنة مع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى التي تعمل من أجل الوصول إلى هدف معين، أو هي العناصر المتناسقة والمنظمة بهدف الوقاية الترقية الصحية وتوزيع الخدمات العلاجية على جميع أفراد داخل المجتمع السكاني، ويمكن القول أنها منظومة معقدة تساهم في الحماية، الإطعام وتحسين الوضع الصحي للأفراد مما يسمح لهم بالعمل، التفاعل والاتصال.. إلخ[1]، وكذلك أنها عبارة عن أسلوب عمل وإجراءات تسعى لتحقيق الأهداف الصحية في دولة ما بتوفير أساليب عمل وطرق وإجراءات يتم توزيعها على مختلف المرافق والمناطق الصحية لتحقيق الأهداف المسطرة[2]، والدولة الجزائرية قامت خلال الفترات السابقة بوضع منظومة صحية وتنظيمها بواسطة العديد من النصوص والمراسيم التشريعية والهدف منها هو استدراك النقائص وكذلك تحسين الخدمة العلاجية وتقريبها من السكان فأصبح التسلسل العلاجي في الجزائر يأخذ (03) ثلاثة مستويات على شكل هرم[3] والذي قاعدته مرافق المؤسسة العمومية للصحة الجوارية وقمته المستشفيات الجامعية وبالنسبة إلى مدينة العلمة فإنه من خلال الخريطة رقم (19) يتبين أنها تتبع نفس هذه المستويات في تقديم الخدمة العلاجية للسكان من خلال المرافق الصحية التالية:

II-1-2-1- المؤسسة العمومية الإستشفائية (EPH):

وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحت وصاية والي ولاية سطيف وتتكون من مرافق التشخيص والعلاج والاستشفاء وتعمل على تغطية المجتمع السكاني في مدينة العلمة وبعض بلديات المجال السطايفي الولائي المجاورة لها وهذا بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 07- 140 المؤرخ في 19 ماي 2007 والمتضمن لإنشاء المؤسسات العمومية الإستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية وتنظيمها وتسييرها[4] وتستحوذ هذه المؤسسة أي المستشفى على مساحة تقدر بـ01 هكتار وبطاقة استيعاب كذلك تقدر بـ258 سرير وبمؤشر يقدر بسرير لكل 876 نسمة

---

[1] Brahim Brahmia, Economie de la sante : Evolution et tendances des systèmes de santé, OCDE Europe de l'est-Maghreb, Bahaehddine, éditions, Constantine, Algérie, année 2010, p73

[2] صلاح محمود نياب، إدارة المستشفيات والمراكز الصحية الحديثة منظور شامل، دار الفكر، عمان، سنة 2009، ص52.

[3] تتمثل مستويات تقديم الخدمة العلاجية في المنظومة الصحية في الجزائر كالتالي:

أ- المستوى الأول: ويتمثل في المؤسسة العمومية للصحة الجوارية (EPSP) ويتم على مستواه تقديم علاجات أساسية حيث يعتبر الحلقة الأولى الاتصال الأفراد بالقطاع الصحي.

ب- المستوى الثاني: ويتمثل في المؤسسة الإستشفائية المتخصصة (EHS) والمؤسسة العمومية الإستشفائية (EPH) وهو المستوى الذي يقدم خدمات علاجية في ميدان الطب الرئيسي ويستقبل الحالات الموجهة له من المؤسسات العمومية للصحة الجوارية.

ج- المستوى الثالث: ويتمثل في المستشفى الجامعي (CHU) وهو المستوى الذي يقدم خدمات طبية متخصصة ويعتبر المستوى الأعلى من حيث نوعية الخدمات الطبية الدقيقة جدا.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد33 بتاريخ 20 ماي 2007 الموافق ل 03 جمادى الأولى عام 1428

وهو مرتفع مقارنة مع المعيار الوطني المقدر بـ 1.76 سرير لكل 1000 نسمة (أي 1 سرير لكل 568 نسمة) في سنة 2019 مع العلم أنها تعاني من عدة مشاكل ونقائص حيث يمكن تلخيصها فيما يلي: انعدام عمليات التهيئة الداخلية والخارجية وتراكم بعض الديون التي تمنعها من شراء بعض الأدوية الضرورية والنقص الكبير المسجل في بعض الاختصاصات الدقيقة والإطارات والتجهيزات الطبية، وجاء مجال نفوذ خدمات هذه المؤسسة يتعدى حدود مدينة العلمة والولاية إلى بعض الولايات المجاورة وخاصة ولايتي ميلة وباتنة.

خريطة رقم: (19)

مدينة العلمة: توزيع المرافق الخدمية العمومية عبر القطاعات الحضرية

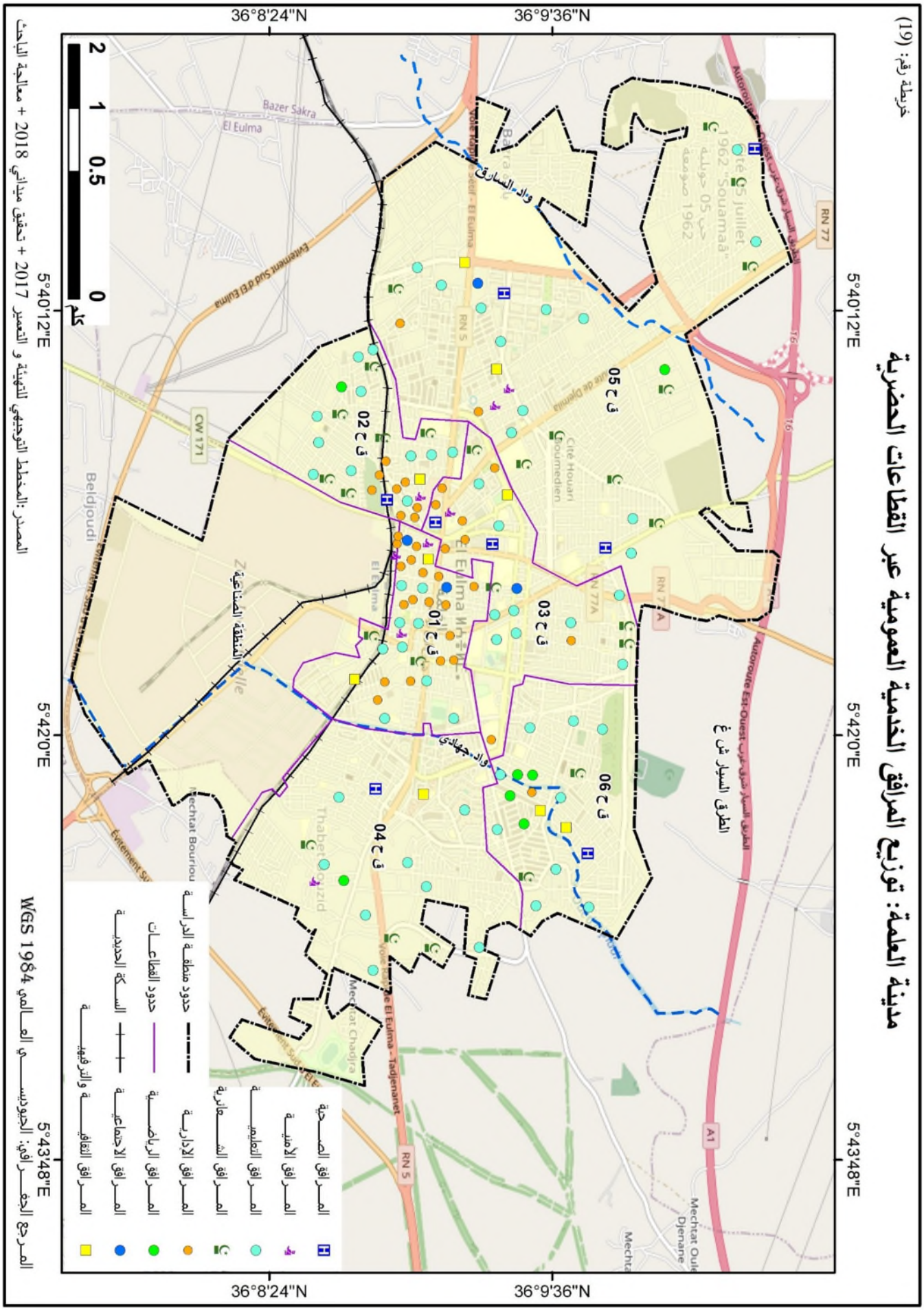

المصدر :المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير 2017 + تحقيق ميداني 2018 + معالجة الباحث

المرجع الجغرافي: الجيوديسي العالمي WGS 1984

II-1-2-2- المؤسسة العمومية الإستشفائية المختصة بالأم والطفل (EHS):

وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي توضع تحت وصاية والي ولاية سطيف وتتميز بتكفلها بنوع معين من العلاج التخصصي للأم والطفل، وعليه فقد أنجزت هذه المؤسسة في مدينة العلمة خلال سنة 1985 حيث تستحوذ على مساحة عقارية تقدر بـ 3266 م وتضم قسم أمراض النساء والتوليد وبطاقة استيعاب تقدر بـ 66 سرير حيث يتعدى مجال نفوذ خدماتها حدود هذه المدينة ويمتد من شلغوم العيد شرقا حتى حدود سطيف غربا ومن فرجيوة شمالا وحتى مروانة جنوبا[1] وهذا ما جعلها تعاني من وجود عجز كبير في القاعات المخصصة للولادة (الأمومة) بسبب حجم الطلب الذي يفوق طاقة الاستيعاب وبالتالي نجد هناك تطورا كبيرا في تنقلات السكان نحو مركز ولاية سطيف للحصول على هذه الخدمة، وإضافة إلى ما سبق ذكره تقوم هذه المؤسسة الإستشفائية بالمهام التالية: تنفيذ نشطات الوقاية والتشخيص والعلاج، إعادة التكييف الطبي والاستشفاء، تطبيق البرامج الوطنية الجهوية والمحلية للصحة العمومية، المشاركة في إعادة تأهيل مستخدمي مصالح الصحة وتحسين مستواهم المهني

II-1-2-3- المؤسسة العمومية للصحة الجوارية (EPSP):

قانونيا لها نفس تعريف المؤسسة العمومية الاستشفائية، إلا أنها تتكون من مجموعة من عيادات متعددة الخدمات، وحدات طبية متخصصة وقاعات علاج، وتتمثل مهامها في تشخيص السكان المرضى والعلاج الجواري والفحوصات الطبية الخاصة بالطب العام، الفحوصات الطبية الخاصة بالطب المتخصص القاعدي والأنشطة المرتبطة بالصحة الإنجابية والتخطيط العائلي وتنفيذ البرامج الوطنية لوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، ومع العلم أن هذه المؤسسة العمومية تضم في نفس المبني عيادة متعددة الخدمات هذه الأخيرة تتمثل المهام الأساسية لها في تقديم مختلف الخدمات الصحية والاستعجالية والفحوصات العامة والمتخصصة والإشراف الفني والإداري على الوحدات الطبية المتخصصة وقاعات العلاج القائمة في المجال الحضري لمدينة العلمة، وجاءت هذه العيادة موجهة إلى عدد من السكان يقدر بـ222892 نسمة وهي تعبر عن تغطية طبية منخفضة جدا مقارنة مع المعيار الوطني المقدر بعيادة متعددة الخدمات لكل 23917 نسمة[2]، وكما تضم بعض التخصصات الطبية التي تتلخص في الطب العام، طب وجراحة الأسنان، طب الأطفال، نقل وحقن الدم وجراحة العظام، الاستعجالات الطبية والتحاليل الطبية والأشعة والطب الداخلي، وأما عن باقي مرافق المؤسسة القائمة في مدينة العلمة فجاءت كما يلي:

[1] تصريح مباشر من مدير المؤسسة العمومية الإستشفائية المختصة بالأم والطفل بالعلمة، فيفري 2017.

[2] وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات الجزائرية، مديرية ولاية سطيف، فيفري 2019.

- الوحدات الطبية المتخصصة:

ويقصد بها الوحدة القاعدية الثانية بعد العيادة المتعددة الخدمات والتي تقوم بتشخيص ومتابعة علاجية متخصصة في الطب العام والاستعجالات الطبية ونشاطات جراحة الأسنان والتلقيح ضد الأمراض والتخطيط العائلي وكما تقوم بأدوار أخرى في الصحة المدرسية وطب العمل، وتضم مدينة العلمة (05) خمسة وحدات طبية موزعة عبر المجال الحضري للمدينة ومتخصصة في الأمراض العامة جراحة العظام، الأمراض الصدرية وتقع في الأحياء السكنية التالية: حي قوطالي، بوخبلة والسوامع والمنكوبين وموجهة إلى عدد من السكان يقدر بـ 222892 نسمة وهي تعبر كذلك عن تغطية طبية منخفضة جدا وما يتبعها من خدمات مقارنة مع المعيار الوطني المقدر بوحدة طبية لكل 1250 نسمة خلال سنة 2019

- قاعات العلاج:

تمثل قاعة العلاج الوحدة الطبية في مدينة العلمة الأقرب من المواطن بإعتبارها المعلم الأساسي للصحة العمومية الجوارية حيث يتم فيها تقديم العلاجات الأولية ومن مهامها: تأمين فحوصات الطب العام وذلك بالتواجد الدائم لطبيب عام وممرض، ضمان تواجد قاعة للعلاجات الطبية العامة كتغيير الضمادات والحقن، مكافحة الأمراض المتنقلة وغير المتنقلة، متابعة الوظيفة الوقائية الخاصة بالأم والطفل مثل متابعة الأمهات الحوامل والتطعيم ومراقبة نظافة الوسط، وتضم هذه المدينة بالإضافة إلى قاعات علاج المندمجة ضمن المرافق الصحية السابقة الذكر (03) ثلاثة قاعات علاج مستقلة وتقدم الخدمة الصحية العلاجية للسكان تقع في الأحياء السكنية التالية: بوسيف موسى، ثابت بوزيد وبوخبلة وهذه القاعات موجهة إلى عدد من السكان يقدر بـ 222892 نسمة وهي تعبر عن تغطية طبية منخفضة وما يتبعها من خدمات مقارنة مع المعيار الوطني المقدر بقاعة علاج لكل 17 239 نسمة خلال سنة 2019 وهكذا فإن ضعف التغطية الطبية المقدمة للمجتمع السكاني في هذه المدينة من طرف المرافق الصحية العمومية شجعت القطاع الخاص على الظهور والذي يعد مكملا للقطاع العمومي حيث يساهم بتقديم خدمات علاجات متخصصة ولكن بتكاليف باهضة وتتمثل في العيادات الخاصة ويقدر عددها بـ 120 عيادة طبية حيث يقدر عدد عيادات الطب العام بـ 36 عيادة، وأما عيادة الطب المتخصص فهي تقدر بـ47 عيادة، وفي حين يقدر عدد عيادات طب وجراحة الأسنان بـ 37 عيادة، ومما سبق يمكن القول أنه من أجل زيادة تفعيل دور مرافق المؤسسة العمومية للصحة الجوارية القائمة في المدن الجزائرية بصفة عامة وفي مدينة العلمة بصفة خاصة ينبغي العمل على تقييمها بصورة مستمرة والوقوف على حالتها بالتدقيق وهذا حتى تسهل عملية تقديم التعديلات اللازمة لها وغير أن الرفع من درجة التغطية الطبية وكذلك جودتها هو متوقف على مدى تعديل نظام التسيير في هذه المؤسسات لأن الزيادة في عدد مرافق هذه المؤسسة العمومية لا يجسد دورها.

II-1-3- المرافق الإدارية والأمنية:

تضم مدينة العلمة عددا معتبرا من المرافق الخدمية الإدارية والأمنية ترتبط ارتباطا وثيقا بالسكان وتنقلاتهم المختلفة من أجل اقتناء احتياجاتهم في هذه المدينة، فالنسبة للمرافق الإدارية فجاءت تتمثل في المرافق التالية: دار البلدية، مقر الدائرة، مركز البريد، صندوق الضمان الاجتماعي، المحكمة القديمة والجديدة فرع الأشغال العمومية، فرع السكن والعمران، الشركة الجزائرية للتأمين، دار المالية، مديرية الضرائب المفتشية الإقليمية للتجارة، المحافظة العقارية، مفتشية أملاك الدولة حيث تستحوذ على مساحة عقارية تقدر بـ 18.22 هكتار أي ما يعادل نسبة تقدر بـ0.95% من إجمالي مساحة هذه المدينة، وأما بالنسبة المرافق الأمنية فقد جاءت تتمثل في المرافق التالية: الحماية المدنية، الدرك الوطني، المدرسة العسكرية التطبيقية للتدخل السريع، الأمن الحضري الرئيسي، الأول، الثاني، الثالث والرابع وهي بذلك تستحوذ على مساحة عقارية تقدر بـ 11.94 هكتار أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 0.62% من إجمالي مساحة هذه المدينة.

II-1-4- المرافق الاجتماعية:

جاءت هذه المدينة تحتوي على بعض المرافق الاجتماعية حيث تتمثل فيما يلي: مركز حماية الطفولة، دار الحضانة والمركز البيداغوجي للأطفال المعاقين ذهنيا، وتستحوذ هذه المرافق على مساحة تقدر بـ 6.22 هكتار وهذا ما يعادل نسبة تقدر بـ 0.32% من إجمالي مساحة هذه المدينة.

II-1-5- المرافق الرياضية:

استفادت مدينة العلمة من مجموعة من المرافق الرياضية يمكن تلخيصها فيما يلي: المركب الأولمبي الرياضي الذي يقع في الجهة الشرقية لهذه المدينة وهو يتسع إلى 5400 متفرج، الملعب البلدي الذي يقع بدوره في الحي السكني وسط المدينة في القطاع الحضري الأول وهو بذلك يتسع إلى 1200 متفرج وهو غير مستغل في الوقت الراهن، وكما يوجد في هذه المدينة مركبان للرياضة الجوارية أحدهما غرب المدينة والثاني في شرقها، وكل هذا يضاف إلى القاعة المتعددة الرياضات التي تم بناؤها خلال سنة 1993 وتقع في الحي السكني عمر دقو في القطاع الحضري الثالث بمحاذاة المسبح البلدي هذا الأخير الذي يقع بالقرب من القاعة المتعددة الرياضات، وعليه فقد جاءت جملة هذه المرافق الرياضية تستحوذ على مساحة عقارية إجمالية تقدر بـ 17.95 هكتار أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 0.94% من إجمالي مساحة هذه المدينة.

II-1-6- المرافق الثقافية والترفيهية:

تشتمل مدينة العلمة على بعض المرافق الثقافية وتتمثل في المسرح مكتبة البلدية دار الشاب، المركز الثقافي والفنادق، وعليه فإن هذه المرافق جاءت تستحوذ على مساحة عقارية تقدر بـ 12.44هكتار أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 0.65% من إجمالي مساحة هذه المدينة، وأما بالنسبة للمرافق الترفيهية فتتمثل في أهم أشكال المجالات الخضراء المخططة والمجهزة أي الحدائق العمومية وأماكن الترفيه والتنزه حيث ترتبط ارتباطا وثيقا بخدمة المجتمع السكاني في هذه المدينة، ويمكن أن تساهم في إحداث عدة تأثيرات إيجابية على الأحياء والسكان معا بواسطة التغيير في نظرة السكان إلى بيئتهم الحضرية وسلبياتها المتمثلة في التلوث البصري والسمعي والاقتصار على العلاقات الاجتماعية المغلقة بين الأسر والأفراد وجاءت دراسة المرافق الترفيهية في هذا العنصر من البحث من خلال ما يلي:

II-1-6-1- المساحات الخضراء:

ويقصد بها تلك المساحات الخضراء بمختلف أنواعها سواء كانت عمومية أو خاصة الموجودة في مدينة العلمة حيث تستحوذ على مساحة تقدر بـ 14.03 هكتار أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 0.73% من إجمالي مساحة هذه المدينة، وعليه فقد سجل نصيب الفرد منها بقيمة منخفضة جدا مقارنة مع المتوسط المسجل على المستوى والذي يقدر بـ 02 م^2/ الفرد[1] والعالمي الذي يقدر بـ 10 م^2/ الفرد وهذا الوضع جاء يؤكد العجز المسجل في المساحات الخضراء أن الغابة الموجودة منها تتجسد في الغابة الحضرية التي تقع في الجهة الشمالية لمدينة العلمة في جوار المقبرة الشمالية الجديدة وتستحوذ على مساحة تقدر بـ 10 هكتار.

II-1-6-2- الحدائق العمومية وأماكن الراحة:

ويقصد بها المساحات العمومية المخصصة للتنزه والترفية حيث يقدر عدد الحدائق العمومية المنجزة في مدينة العلمة بـ 13 حديقة، وكما جاءت موزعة بشكل غير متجانس في الأحياء السكنية القطاعات الحضرية للمدينة وهي بذلك تستحوذ على مساحة إجمالية تقدر بـ 3.03 هكتار أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 0.16% من إجمالي مساحة هذه المدينة، ومع العلم أنه تم تجهيزها بإدخال مواصفات وتقنيات حديثة عن طريق زراعة بعض الأنواع من الأشجار وتأثيثها بكراسي وإنارة عمومية وممرات داخلية وأكشاك تجارية في زوايا مختلفة منها وأخيرا التبليط شبه الكلي باستثناء المجال الأخضر بها وهذا بغرض جعلها حدائق عامة للترفية تتمثل في وأهمها: (02) حديقتين في شارع أول نوفمبر حديقة محطة نقل المسافرين الحديقة المحاذية لفرع مديرية الغابات، حديقة حي 400 مسكن، الحديقة المحانية لمقر دائرة، الحديقة التي تقع على الطريق الوطني رقم (77)، حديقة 7 أوت 1955 بشارع الثورة، حديقة السعادة

[1] د. علي حجلة، التهيئة الحضرية والتنمية المستدامة في مدينة تبسة، أطروحة دكتوراه علوم في تهيئة المجال (غير منشورة، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، سنة 2016، ص170

بحي المنكوبين وحديقة الأمل بحي دوار السوق لاحظ الصور رقم (20) و (21) و (22) (23)، وإضافة إلى حديقة التسلية العمومية التي تقع في الجهة الشرقية لمدينة العلمة حيث تضم مجموعة من الألعاب المستوردة ومدعمة بمرافق متنوعة وهي بذلك تعتبر الوجهة الأولى للأفراد في هذه المدينة وهذا بعد ما كانت الوجهة في السابق نحو حديقة التسلية الموجودة في مدينة سطيف، وكما تضم مدينة العلمة ساحة عمومية واحدة وهي موروثة عن الفترة الاستعمارية وتقع في حي وسط المدينة وتستحوذ على مساحة تقدر بـ 8000 م وعليه فإن أعمال التهيئة الحضرية العامة التي جاءت تتميز بها هذه الساحة العمومية نجدها تمثلت على بعض الرموز التي تظهر في شكل مجسمات تذكارية للثورة التحريرية وإضافة إلى أنها مجهزة بكراسي للجلوس وكذا ممرات ثانوية وصغيرة ومساحة خضراء يوجد فيها بعض الأشجار والنباتات الجميلة.

II-1-7- المرافق الشعائرية:

بالنسبة لهذا النوع من المرافق فإن مدينة العلمة تتوفر على عددا معتبرا من المساجد يقدر بـ 32 مسجد ومنها (03) ثلاثة مساجد في طور الإنجاز وهي بذلك تستحوذ على مساحة إجمالية تقدر بـ 5.85هكتار أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 0.31% من إجمالي مساحة هذه المدينة ويفسر هذا العدد بكون المساجد على العموم لا تنجز من الميزانية العمومية للدولة الجزائرية بل تنجز بواسطة عملية جمع التبرعات إن توفرت قطعة أرض المناسبة لذلك، وأما بالنسبة للمقابر فالمدينة جاءت تضم مجموعة من المقابر يمكن تلخيصها فيما يلي: مقبرة الحكامة التي تقع في الجهة الغربية للمدينة، ومقبرة المسيحيين التي تقع في الجهة الشمالية للمدينة، ومقبرة بورفرف التي تقع بجوار المستشفى، ومقبرة بني مزاب التي تقع في الجهة الجنوبية للمدينة وهذا بالقرب من المنطقة الصناعية العلمة، وإضافة إلى المقبرة الجديدة التي تقع في الجهة الشمالية للمدينة، وكما تستحوذ هذه المقابر على مساحة تقدر بـ 17.15 هكتار أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 0.90% وعليه ومن خلال الخريطة السابقة الذكر رقم (19) المبينة للتوزيع المجالي للمرافق الخدمية العمومية على القطاعات الحضرية في مدينة العلمة نسجل ما يلي: تنتشر المرافق الخدمية التعليمية بنسب متقاربة عبر المجال الحضري في مدينة العلمة حيث تتركز في الأحياء السكنية التي تقع في وسط هذه المدينة وبشكل عام فإن تنظيم توزيعها المجالي يكون في القطاع الحضري الأول في وسط هذه المدينة نحو كل القطاعات الحضرية الأخرى للمدينة، وأما المرافق الإدارية فجاءت تتوزع بنسب متباينة عبر القطاعات الحضرية للمدينة حيث يتركز معظمها في وسط هذه المدينة لينخفض تواجدها كلما اتجهنا نحو الإطراف حتى ينعدم وجودها، وكما يتوافق هذا التوزيع مع المرافق الأمنية، وبينما هناك تنوع في توزيع المرافق الخدمية الثقافية والترفيهية من حيث الكم، وكما يتركز وجودها في وسط المدينة وباقي الأحياء الأخرى وفي حين يمتد انتشار المرافق الصحية على المحور الرابط من وسط المدينة إلى الحي السكني بوخبلة حيث القطاع الحضري الخامس أين يوجد المستشفى الجديد الذي

سيدخل حيز الخدمة قريبا، وإذن جاء توزيع المرافق الخدمية العمومية في الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في مدينة العلمة يتميز بتوزيع غير متوازن وذلك بالتركز الكثيف لهذه المرافق في الأحياء التي تقع في وسط المدينة وقرب المسافات بينها وهذا مع بقاء بعض الأحياء السكنية تفتقد لها والتي تضم عددا معتبرا من السكان، وهذا بالإضافة إلى عدم التجانس بين مساحة النسيج الحضري وعدد المرافق، وكل هذا باستثناء المرافق التعليمية للطورين الأول والثاني أي المدارس الابتدائية القائمة عبر مختلف الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية وكذلك الملاعب الرياضية المدرسية الداخلية الخاصة ولتبيان هذه الظاهرة سيتم إعداد مصفوفة المرافق الخدمية العمومية حيث يعتمد في تشكيلها على ترتيب كل المرافق الخدمية والقطاعات الحضرية ترتيبا تنازليا على حدي حيث تحصلنا على الجدول رقم (01) بالملحق الذي يوضح مستوى التجهيز في مختلف الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في المدينة ومن خلاله تم تسجيل ثلاثة فئات لمستوى التجهيز هي كما يلي:

- **الفئة الأولى:**

وتضم مستوي التجهيز الجيد ويتمثل في القطاع الأول فقط، وعليه يمكن إرجاع تفسير ذلك إلى التركز الكبير في مختلف المرافق الخدمية ولكونه يعتبر القلب النابض لهذه المدينة تاريخيا واجتماعيا.

- **الفئة الثانية:**

وتتميز هذه الفئة بمستوى تجهيز حسن وتضم القطاعات الحضرية التالية: الخامس، الثالث والثاني وهي الأحياء السكنية الأولى المحيطة بالأحياء السكنية القطاع السابق أي أنها الأقرب من غيرها إلى منطقة تركز مختلف المرافق الخدمية، ولذا فإنها جاءت تضم بعض الأنواع من المرافق الضرورية.

- **الفئة الثالثة:**

وتتميز هذه الفئة بمستوى تجهيز متوسط حيث تضم القطاعين الحضريين السادس والرابع وهي الواقعة في الحلقة الثانية من توسع النواة الأولى في القطاع الحضري الأول ونظرا لتوطين بعض المرافق الخدمية بسبب توسع المرافق الموجودة في وسط المدينة وجعل من هذه القطاعات تحتل المستوى الثالث في مصفوفة تصنيف القطاعات الحضرية حسب التجهيز بالمرافق الخدمية، وكما يفسر هذا الوضع بكون أحياء هذه القطاعات يسودها نمط السكن الفردي ولذلك فهي تخلوا نسبيا على سبيل المثال من المرافق العمومية الإدارية ولا نجد بها سوى بعض الأنواع الضرورية والأساسية كالمدارس الابتدائية مثلا.

II-1-8- المرافق الصناعية:

تعتبر الأنشطة البشرية الصناعية من أهم عناصر النمو الحضري في المدن لما لها من دور أساسي في عملية التطور العمراني وتغيير المجال الحضري العام، وكما يعتبر قطاع الصناعة من قطاعات النشاط الاقتصادي في مدن الشبكة الحضرية الجزائرية بصفة عامة ومدينة العلمة بصفة خاصة حيث استفادت من منطقة صناعية فيها مجموعة من الوحدات جاءت في شكل ورشات ومصانع كما يبين الجدول رقم (27) وتساهم في تدعيم النسيج الصناعي في المجال الولائي السطايفي والإقليمي وكذلك الوطني كمايلي:

الجدول رقم (27): مدينة العلمة: توزيع الوحدات الصناعية التابعة للقطاعين العام والخاص في المنطقة الصناعية الوحدات الصناعية

	الوحدات الصناعية		المساحة (هكتار)	عدد العمال	تاريخ بداية الإنتاج
القطاع العام	وحدة أغذية الأنعام		04	105	1975
	وحدة الفولاذ اللين والكترونات التلحيم		87	420	1979
	وحدات صنع العدادات (AMC)	المنتوج	13	680	1980
		عداد كهربائي			
		عداد للغاز			
		عداد للتيار والطاقة العالية			
	وحدة ملء الغاز وتخزين وتوزيع المحروقات وصناعة المطاط والبلاستيك (NAFTAL)	المنتوج	44.60	411	1981
		المواد البترولية			
		أنابيب بلاستكية			
		قارورات الغاز المملوءة			
القطاع الخاص	وحدة حداد للخزف الصحي		-	105	2001
	وحدة عظيمي للفولاذ		-	80	
	وحدة شرفة لصناعة المصابيح		-	45	
	وحدة بهلولي "بلاطو قرميد"		-	60	2005

المصدر: هشام بوضياف، النمو الحضري في الجزائر دراسة للواقع و بدائل للمستقبل، حالة مدينة العلمة- ولاية سطيف، 2019.

II-1-8-1- وحدات صناعية ذات طابع وطني: وتضم مصنع العدادات وأجهزة القياس والمراقبة، مصنع تروفسود (TROFSOD) الذي يختص في الفولاذ اللين وهذا بالإضافة إلى مصنع في إلكترونيات التشحيم والتزييت.

II-1-8-2- وحدات ذات طابع إقليمي: وتشمل مصنع إنتاج مواد البناء حيث يوجد في المنطقة الصناعية 19 مصنع وكلها تنتج مواد البناء منها سبعة مصانع للرخام والبلاط، مصنع لأنابيب الصرف الصحي، خمسة مصانع لصناعة السياج، أربعة مصانع لصناعة أنابيب المياه، مصنع لتحضير أغذية الأنعام، وحدة ملء قارورات غاز البوتان، محطة تخزين وتوزيع المحروقات، وحدة للعجائن وأخرى لصناعة المواد الصيدلانية.

II-1-8-3- منطقة النشاطات والتخزين والتوزيع: وأنشأت سنة 1974 على مساحة تقدر بـ 54 هكتار وتضم عددا كبيرا من المخازن والمستودعات حيث نجد الشطر الأول يتربع على مساحة تقدر بـ 38.31هكتار ويحتوي على 174 قطعة، وأما الشطر الثاني منها فيتربع على مساحة تقدر بـ 14.60هكتار ويضم 113 قطعة.

VIII-4- مصنع الشركة الوطنية سونلغاز: ويقتصر دوره على تحميل قارورات غاز البوتان وكما يمتد مجال نفوذ خدماته إلى خارج بلديات مجال الولاية وهو بذلك يستحوذ على مساحة تقدر بـ 8.27 هكتار.

خلاصة الفصل:

تميزت الحضيرة السكنية القائمة في هذه المدينة بالتباين في توزيع مختلف الأنماط السكنية القائمة وبسيادة نمط السكن الفردي سواء المخطط أو الفوضوي على باقي الأنماط السكنية الأخرى وبروزها في شكل أنسجة حضرية سكنية ترسم المظهر الحضري العام في هذه المدينة بسبب تداخل العوامل الطبيعية والتخطيطية والسكانية والعمرانية حيث تكثر فيها النقائص والمشاكل من قطاع حضري لأخر مما شجع على انتشار مختلف الأنماط السكنية الجماعية عن طريق تجسيد البرامج السكنية للدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة وما يرافقه من التباين في توزيع الكثافة السكنية عبر القطاعات الحضرية في مدينة العلمة.

لقد تميزت شبكة الطرق بكثافتها وتنوعها حيث تتفرع أغلبها عن طرق وطنية وولائية، وكما تنوعت وسائل النقل والمواصلات الجماعية الحضرية وكذا الجماعية الخارجية للمسافرين وهذا في كل الاتجاهات.

كشفت دراسة واقع التوزيع المجالي للمرافق الخدمية العمومية مستوى التغطية الحسنة بالمرافق التعليمية عبر مجال مدينة العلمة وتركز المرافق الإدارية في أحياء وسط المدينة، ولكن ورغم هذا التحسن الملموس في وجود هذه الخدمات إلا أنها ما زالت دون المستوى المطلوب وتعاني من إشكالية زيادة الطلب عليها.

ثانيا: مدينة عين فكرون

المبحث الأول: تطور العمران وأشكاله

تعتبر دراسة مراحل التطور العمراني وأشكاله للمدينة ضرورة لا بد منها لتحليل وضعية المجال العمراني ومدى استهلاكه وذلك من خلال استخدامات الأرض وكذا مختلف التحولات الحضرية التي طرأت عليه، كما أن لدراسة التطور السكني دورا هاما في تفسير الوضعية الحالية للمجال، وبالتالي معرفة أهم أشكال المجالات الجديدة الناتجة عن هذا التحول والتي تعطينا نظرة شاملة لحالة النسيج العمراني الحالي.

I- التطور العمراني للمدينة:[1]

إن المقصود بالتطور العمراني هو نمو حركة التعمير والبناء في اتجاهات مختلفة وعبر فترات زمنية محددة، وتأتي عمليات التوسيع هذه غالبا لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية عبر فترات ونتاج الديناميكية التي يشهدها هذا المجال، كل فترة تمتاز ببصماتها التي تتركها على المظهر العمراني والشكل الهندسي والمعماري.

كبقية المدن عرفت مدينة عين فكرون تطورا عمرانيا خلال فترات تاريخية مختلفة يمكن أن نوجزها فيما يلي:

I-1- المرحلة الاستعمارية (قبل 1962):

هي مرحلة ما قبل الاستقلال و كانت المدينة ممثلة بشكل عام بالنواة الأوربية وهي جزء محدد المعالم و الحدود، تمتاز بخطتها الشطرنجية و شوارعها المستقيمة المتعامدة والمتوازية و تضم جميع المرافق الإدارية، التجارية و التعليمية... الخ)، وكان يحتلها المستوطنون ويقدر عدد مساكنهم في تلك الفترة بـ 200 مسكن، يقطنها حوالي 1311 مستوطن، و هي مركز المدينة حاليا، كما أنشئ إلى الجنوب من النواة محتشد يسكنه الجزائريون الذين أرغموا على الهجرة من الأرياف المجاورة، ويضم حوالي 300 نسمة، ورغم إنشائه بطريقة بسيطة ليسهل مراقبته إلا أن هناك نوع من التنظيم، وهو عبارة عن شكل عمراني كلاسيكي يشبه باقي المراكز الاستعمارية الجزائرية من حيث المورفولوجية والهيكلة.

I-2- المرحلة ما بعد الاستقلال (1963-2018):

عرفت مدينة عين فكرون بعد الاستقلال تطورا عمرانيا هاما وذلك بوتيرة سريعة على حساب الأراضي الزراعية المحيطة بها ومع العلم أن هذه المرحلة قسمت إلى أربعة فترات زمنية فرعية متتالية جاءت كمايلي:

[1] مصلحة التعمير والبناء البلدية عين فكرون، 2018

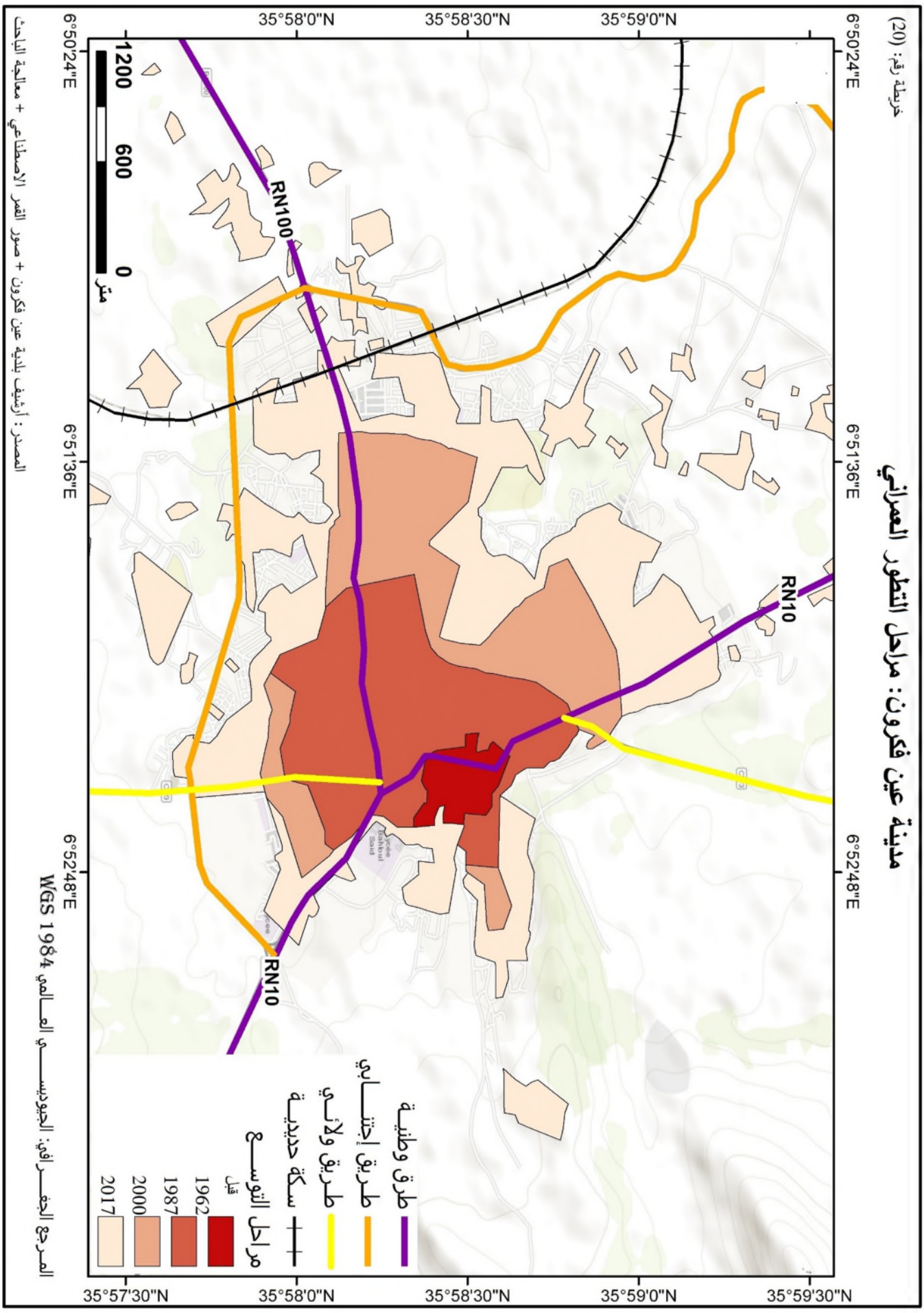
خريطة رقم: (20)
مدينة عين فكرون: مراحل التطور العمراني
6°50'24"E
6°51'36"E
6°52'48"E
35°59'30"N
35°59'0"N
35°58'30"N
35°58'0"N
35°57'30"N
RN100
RN10
RN10
1200
600
0
متر
طرق وطنية
طريق إجتنابي
طريق ولائي
سكة حديدية
مراحل التوسع
قبل 1962
1987
2000
2017
المرجع الجغرافي: الجيوديسي العالمي WGS 1984
المصدر: أرشيف بلدية عين فكرون + صور القمر الاصطناعي + معالجة الباحث

I-2-1- الفترة الأولى (1963-1977):

عرفت هذه الفترة أهم تطور عمراني شهده المركز، حيث ارتفع عدد المساكن إلى 2683، هذا النمو العمراني السريع كان نتيجة للهجرة والنزوح الريفي الذي عرفته المنطقة وسائر البلاد خلال هذه الفترة، كما ساعد في ذلك رحيل المستوطنين من المنطقة وتركهم لأملاكهم شاغرة.

I-2-2- الفترة الثانية (1978-1987):

امتازت هذه الفترة باستمرار حركة التعمير السريعة حيث ارتفعت مساحة المركز من 149.2هكتار إلى 214.09هكتار أي بزيادة 44.16%، كما ارتفع عدد المساكن في هذه الفترة إلى 3417 مسكن بكثافة سكانية تقدر بـ15.90مسكن/هكتار وهذه الزيادة في النمو ترجع بالدرجة الأولى إلى الارتقاء الإداري الذي عرفته المنطقة، هذا بالإضافة إلى أن مدينة عين فكرون استفادت من مخططات التنمية التي طبقتها الجزائر في إطار سياسة التوازن الجهوي لتنمية المناطق المحرومة ويظهر هذا جليا في:

- إنشاء العديد من المرافق والتجهيزات كمركز التكوين المهني، الثانوية، عيادة متعددة الخدمات، سوق الفلاح، والعديد من المدارس الابتدائية.
- ظهور مناطق سكنية جديدة كمنطقة 75 مسكن وإقامة عمارات السكن الوظيفي.

I-2-3- الفترة الثالثة (1988-1998):

يلاحظ في هذه الفترة تواصل النمو العمراني السريع، حيث بلغ عدد المساكن في هذه الفترة 4300 مسكن، على مساحة إجمالية قدرت بـ 279هكتارا وبلغت كثافة المساكن بالمدينة 15.41مسكن/هكتار، وتميزت هذه المرحلة بـ:

- ظهور الأكواخ بشكل واسع على أطراف المدينة.
- ظهور البناء الفوضوي، الغير خاضع للأسس والقوانين العمرانية.
- ظهور البناء الذاتي بشكل واسع ويتمثل في تحصيصات النجمة والأمل.
- إنشاء بعض المرافق الجديدة كالعيادة المتعددة الخدمات والمركز الثقافي.

I-2-4- الفترة الرابعة (1999-2018)[1]:

تميزت هذه المرحلة بإنشاء مجمعات سكنية جديدة، كما هو الحال بالنسبة إلى حي 500سكن، وكذا إنشاء سكنات جماعية جديدة كحي السلام وبوعافية والهدف منها القضاء على المساكن الفوضوية المنتشرة على أطراف المدينة، وقد سجل ارتفاع عدد المساكن إلى 8750، كما زادت مساحة المدينة لتصل إلى أكثر من 420 هكتار.

[1] مصلحة التعمير والبناء البلدية عين فكرون،2018.

III- تطور السكن واستهلاك المجال :

يعتبر السكن الأكثر مرونة وقابلية الانتقال والتحرك والنمو وأوسعها استجابة للمؤشرات الحضارية إذ أن البيت ما هو إلا البيئة المصغرة التي يحرص الانسان دوما على أن يكيفه بالوضع الذي يوفر له أكبر قدر من الراحة ضمن الظروف المعاشية التي يحياها.[1]

فالحضيرة السكنية في مدينة عين فكرون تمثل موضوعا هما وهذا لما له خصوصية مميزة للسكان حيث جاءت هذه الزيادة العددية المسجلة في الحضيرة السكنية منذ الاستقلال تبرز على شكل فترات زمنية كانت نتيجة لمجموعة من الظروف والعوامل التخطيطية، الاجتماعية والاقتصادية... إلخ المتداخلة فيما بينها وهذا ما يوضحه الجدول رقم (28) والشكل رقم (19).

الجدول رقم (28): مدينة عين فكرون: تطور الحضيرة السكنية خلال الفترة بين (1966-2008)

التعداد	عدد المساكن (مسكن)	قيمة الزيادة (مسكن)
1966	200	**
1977	2683	2483
1987	3417	734
1998	4300	883
2008	8723	4423

المصدر: التعدادات العامة للسكان والسكن (ONS)

الشكل رقم (19): مدينة عين فكرون: تطور الحضيرة السكنية خلال الفترة بين (1966-2008)

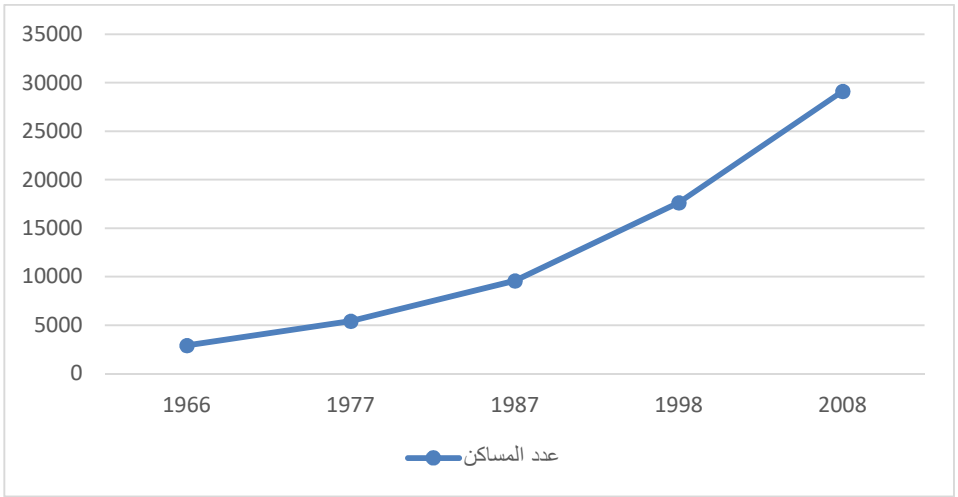

المصدر: التعدادات العامة للسكان والسكن (ONS)

[1] صالح فليح، حسن الهيتي: تطور الوظيفة السكنية لمدينة بغداد الكبرى، الطبعة الأولى، دار السلام بغداد 1976.

IV-المؤشرات العامة للحضيرة السكنية :

بعدما تم التعرف على تطور عدد مساكن الحضيرة السكنية في عين فكرون سيتم التطرق إلى بعض المؤشرات العامة لهذه الحضيرة.

IV-1- الكثافة السكنية:

توزيع عدد المساكن عبر القطاعات الحضرية غير متجانس حيث نجد تباين كبير في تركزها، فمعظم المساكن تتركز في القطاعات 1، 2، و6 بكثافة سكنية قدرت حسب الترتيب 25مسكن/هكتار، 49مسكن/هكتار، و26مسكن/هكتار وكذلك القطاع رقم 5 الذي يحتوي على أكبر عدد من المساكن بالنسبة لبقية القطاعات الحضرية بالمدينة حيث بلغ عدد المساكن به 1760مسكن إلا أن مساحته الكبيرة المقدرة بـ79.55 هكتار، جعل الكثافة السكنية به متوسطة حيث بلغت 22 سكن/هكتار. كما أن أغلب المساكن بالقطاعات السابقة 1، 2، 5 و6 ذات نمط فردي وتتركز أعلى نسبة في القطاع رقم 2 الذي يمثل الحي الاستعماري القديم والنواة التي نشأة وتطورت منها المدينة، حيث بلغت الكثافة السكنية بها 49 مسكن/هكتار. حسب نتائج الجدول رقم (29) والخريطة رقم (21) المتحصل عليها تم تقسم القطاعات الحضرية حسب الكثافة السكنية إلى ثلاث فئات:

الجدول رقم (29): مدينة عين فكرون: توزيع الكثافة السكنية عبر القطاعات الحضرية لسنة 2008

رقم القطاع	المساكن		المساحة		الكثافة السكنية
	العدد (مسكن)	النسبة (%)	المساحة (هـ)	النسبة (%)	(مسكن/الهكتار)
1	1396	16.00	55.66	12.89	25.08
2	1060	12.15	21.61	5.00	49.05
3	804	9.22	39.26	9.09	20.48
4	407	4.66	50.61	11.72	8.04
5	1760	20.18	79.55	18.42	22.13
6	1515	17.37	57.6	13.34	26.3
7	692	7.93	37.6	8.71	18.4
8	565	6.48	59.8	13.85	9.45
9	524	6.01	30.13	6.98	17.4
المجموع	**8723**	**100**	**431.82**	**100**	**20.20**

المصدر: معالجة معطيات التعداد العامة للسكان والسكن 2008 (ONS).

IV-1-2- كثافة سكنية مرتفعة

تضم القطاع الثاني حيث تراوح قيمة الكثافة السكنية به 49 مسكن/هكتار، ويفسر هذا كون القطاع يقع بمركز المدينة وهو من أقدم الأحياء، تقل فيه التجهيزات المرفقية، إضافة إلى كون مساحته صغيرة وكلها مبنية.

IV-1-2- كثافة سكنية متوسطة:

تضم القطاعات 1،3،5،6،7،9 بكثافة سكنية، 25 مسكن/هكتار، 20مسكن/هكتار، 22 مسكن/هكتار،26 مسكن/هكتار، 18مسكن/هكتار، 17 مسكن /هكتار على التوالي، وتعود هذه النسبة المتوسطة للكثافة بهذه القطاعات إلى أن جميع وظائف المدينة الحضرية تظهر بشكل متوازن بالإضافة إلى الوظيفة السكنية.

IV-1-3- كثافة سكنية منخفضة:

تضم القطاعين 4 و 8 بكثافة قدرت بـ 8مسكن/هكتار و9 مسكن/هكتار على التوالي، وذلك راجع إلى وقوعهما على أطراف المدينة و يتربعان على مساحة كبيرة، بالإضافة إلى أن القطاع الثامن تتواجد به منطقة النشاطات و التخزين، و تقل به الوظيفة السكنية، أما القطاع الرابع جزء كبير منه ارض شاغرة بالإضافة إلى سيادة التجهيزات المرفقية به.

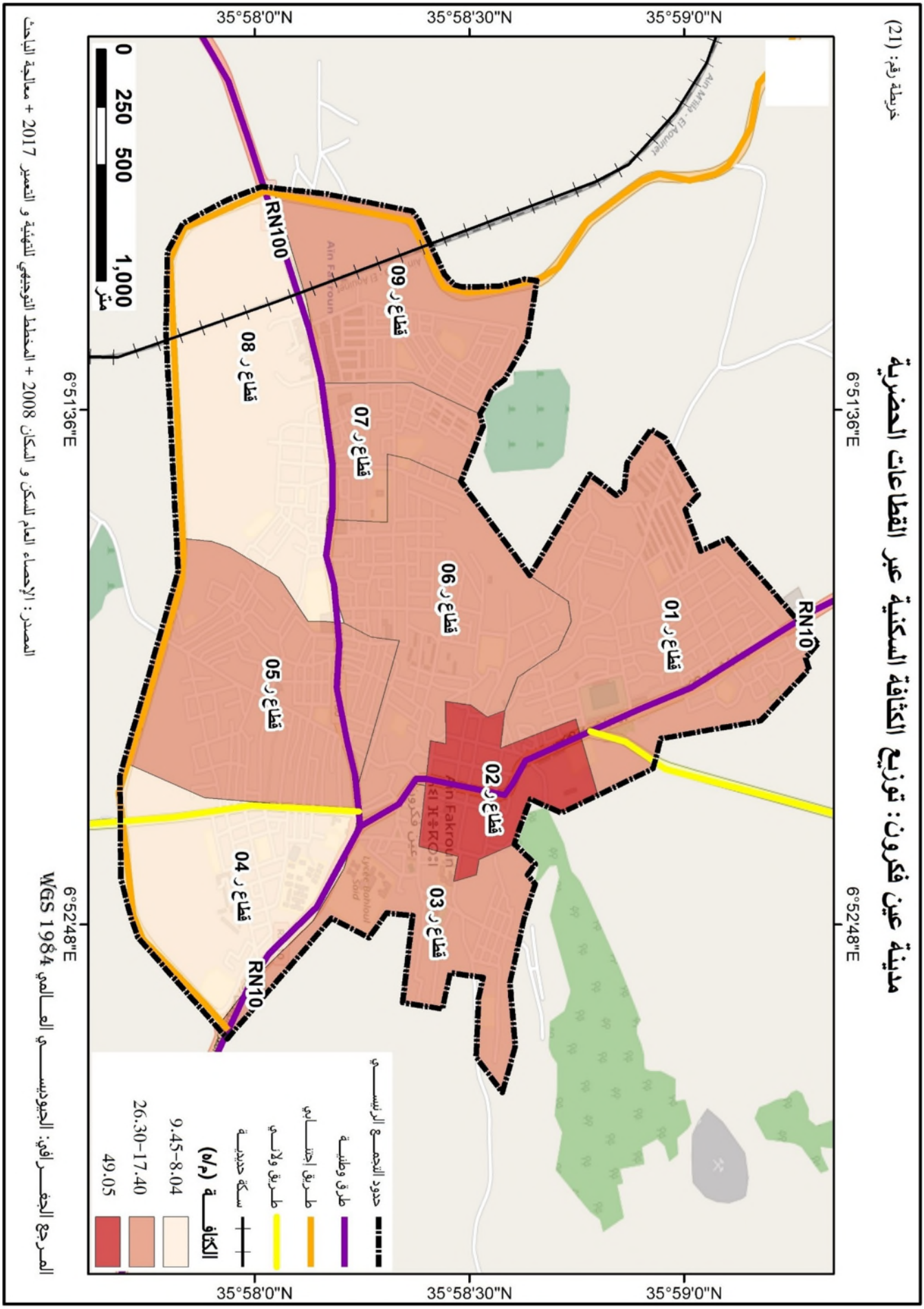
خريطة رقم: (21)
مدينة عين فكرون: توزيع الكثافة السكنية عبر القطاعات الحضرية
35°59'0"N
35°58'30"N
35°58'0"N
6°51'36"E
6°52'48"E
RN10
RN100
قطاع ر 01
قطاع ر 02
قطاع ر 03
قطاع ر 04
قطاع ر 05
قطاع ر 06
قطاع ر 07
قطاع ر 08
قطاع ر 09
Ain Fakroun
0 250 500 1,000
متر
حدود التجمع الرئيسي
طرق وطنية
طريق إجتنابي
طريق ولائي
سكة حديدية
الكثافة (م/ه)
9.45-8.04
26.30-17.40
49.05
المرجع الجغرافي: الجيويسي العالمي WGS 1984
المصدر: الإحصاء العام للسكن و السكان 2008 + المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير 2017 + معالجة الباحث

VI-2- الأنماط السكنية:

نمط السكن هو شكل من أشكال استخدامات الأرض حيث يتمثل في مجموعة من المميزات الهندسية الشكل البناء الخارجي لمجموعة من المباني السكنية القائمة حيث تميزها عن المباني المساكن الأخرى ومن هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا العنصر من البحث إلى إبراز الصورة النمطية للسكن وأهم مميزاته العامة حيث جاء توزيع الأنماط السكنية القائمة في مدينة عين فكرون يجمع بين النمط الفردي والنمط الجماعي.

حيث مع بداية تشكل مدينة عين فكرون اتخذ العمران الشكل الطولي إلى جانبي الطريق الوطني رقم 10 بدأ من النواة الاستعمارية، وبعد إقامة المحتشد والذي يتمثل في أحياء السطحة أي بعيدا عن النواة، هذه المنطقة أيضا أخذت نفس نمط نمو النواة، ومنه أخذ العمران ينتشر طوليا على جانبي الطريق الوطني رقم 100. كان النمو باتجاه الجنوب والجنوب الغربي بالنسبة للنواة القديمة وهذا دون إتباع شكل مميز، وبالتالي الاستهلاك العشوائي للمجال هو الطابع الغالب.[1]

المباني السكنية الموجودة بمدينة عين فكرون تنقسم إلى نمطين أساسيين، نمط الجماعي والنمط الفردي.

VI-2-1- نمط السكن الفردي :

ينقسم هذا النمط إلى قسمين :

VI-2-1-1- نمط فردي منتظم :

وهو النمط الغالب بمدينة عين فكرون بحيث يتمثل بنسبة 76.23% وهو ذو طابع عصري حديث يتمركز عموما ضمن التحصيصات الجديدة وبأحياء سطحية.

VI-2-1-1- نمط فردي عشوائي:

يتمثل هذا النمط بنسبة 6.28% من مجموع المساكن، هذا النمط يفتقر الأدنى الشروط الضرورية للمسكن الملائم، بحيث ينتشر هذا النمط بكثرة في حي بوعافية وحي حيرش كما يتواجد أيضا بنسبة قليلة في أحياء السطحة والنواة القديمة.

الصورة رقم (09): نمط السكن الفردي الحديث

(أفريل 2019)

[1] تقرير المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية عين فكرون سنة 2006 ص 17.

الصورة رقم (10): نمط السكن الفردي المنظم

(أفريل 2019)

الصورة رقم (11): نمط السكن الفردي العشوائي

(أفريل 2019)

VI-2-1- نمط السكن الجماعي:

يصنف هذا النمط إلى عمارات حديثة وعمارات قديمة حيث يتمثل بنسبة 17.59%.

عمارات قديمة: يعود إنجازها إلى السنوات الأولى للاستقلال.

عمارات حديثة: وهذا يعود إنجازها إلى السنوات ما بعد الاستقلال، خاصة في سنة 1974 بعد الترقية الإدارية، وارتفاع هذه المباني لا يتعدى إلى خمسة (5) طوابق.

الصورة رقم (12، 13 و14): نمط السكن الجماعي (أفريل 2019)

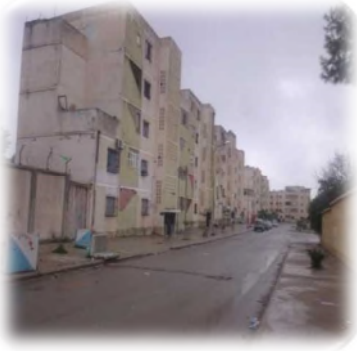

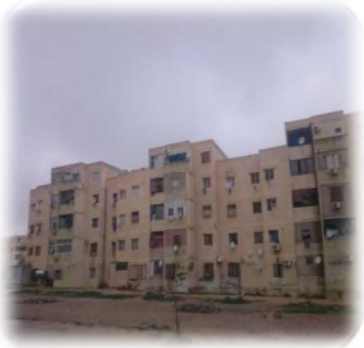

المبحث الثاني: شبكة الطرق والمرافق الخدمية.

تلعب التجهيزات دورا هاما في التنظيم المجالي، لأنها تؤثر بصورة مباشرة في توزيع السكان كما أن حركيتهم ونشاطهم مرتبط بنوعية وطبيعة التجهيزات الموجودة التي تخدمهم وتقلل من تنقلاتهم لقضاء حاجياتهم ومتطلباتهم الخدمية المختلفة، إضافة إلى استقطابها للمشتغلين، كما يلعب النقل دورا هاما في التطور الاقتصادي، فهو يضمن حسب كفاءته السيولة اللازمة للتدفقات السكانية، البضائع والطاقة ... المميزة لعملية النمو الاقتصادي، وهو بذلك يخلق حركية وديناميكية داخل المجال.

I- شبكة الطرق:

يعتبر قطاع النقل أحد العناصر الأساسية في منظومة التنمية الحضرية بأبعادها المختلفة وأن حركة السكان ونشاهم داخل المجال الحضري وخارجه يتأثر إيجابا وسلبا بطبيعة شبكة الطرق فهي تساهم في تسهيل نقل السلع والبضائع من مناطق الإنتاج إلى الأسواق حيث تساهم في سرعة تنقل الأفراد من مكان إلى أخر، وكما تعتبر شبكة النقل وطرق المواصلات في أي مجتمع هي أساس التنمية الحضرية وكما أن توفير الخدمات والمرافق يؤثر في قابلية الحي السكني للحياة[1].

حيث تسمح بربط التبادلات والعلاقات بين مختلف المراكز، وهي تعتبر من أهم العناصر الأساسية في تنظيم المجال الحضري، وبالتالي تؤثر بطريقة مباشرة على هيكلة التجمعات العمرانية، كما تساعد على تمركز الوظائف العمرانية ومن بينها التجارية وأيضا تسهل خدمة السكان، وهذا ما يبرر تمركز المحلات التجارية على المحاور الرئيسية التي تعبر مدينة عين فكرون.

I-1- الطرق الوطنية:

- **الطريق الوطني رقم 100:** يربط عين فكرون بمدينة عين مليلة مرورا بعين كرشة ويعرف محليا بطريق السطحة، ويمر من الجهة الجنوبية الغربية للمدينة، في السابق كان يمر داخل النسيج الحضري، بحيث يمر على السكة الحديدية من الجهة الجنوبية للمدينة وهو طريق مهيأ ومعبد لكنه يتسم بالضيق. وفي غالب الأحيان يتسبب في عرقلة حركة المرور والازدحام خاصة في فترات الأعياد والمواسم.

[1] جون هيلز، جوليان لوغران، دافيد بياشو، الإستبعاد الاجتماعي، ترجمة محمد الجوهري، عالم المعرفة، العدد 344، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سنة 2007، ص 339.

- **الطريق الوطني رقم 10:** الذي يربط مدينة عين فكرون بولاية قسنطينة، مرورا بسيقوس ويمر بالجهة الشرقية للمدينة، بحيث يكون داخل النسيج الحضري ويقطع النواة القديمة.

I-2- الطرق الولائية:

- **الطريق الولائي رقم 03:** الذي يربط مدينة عين فكرون بمدينة عين أعبيد مرورا بعين البرج ويمر بالجهة الشمالية للمدينة وصولا إلى داخل النسيج الحضري للمدينة.

I-3- خط السكة الحديدية:

خط السكة الحديدية الرابط بين عين مليلة، عين فكرون، أم البواقي إلى حد الآن لم يساهم تنمية المنطقة اقتصاديا، إلا أنه يعتمد عليه مستقبلا في خلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية للمنطقة

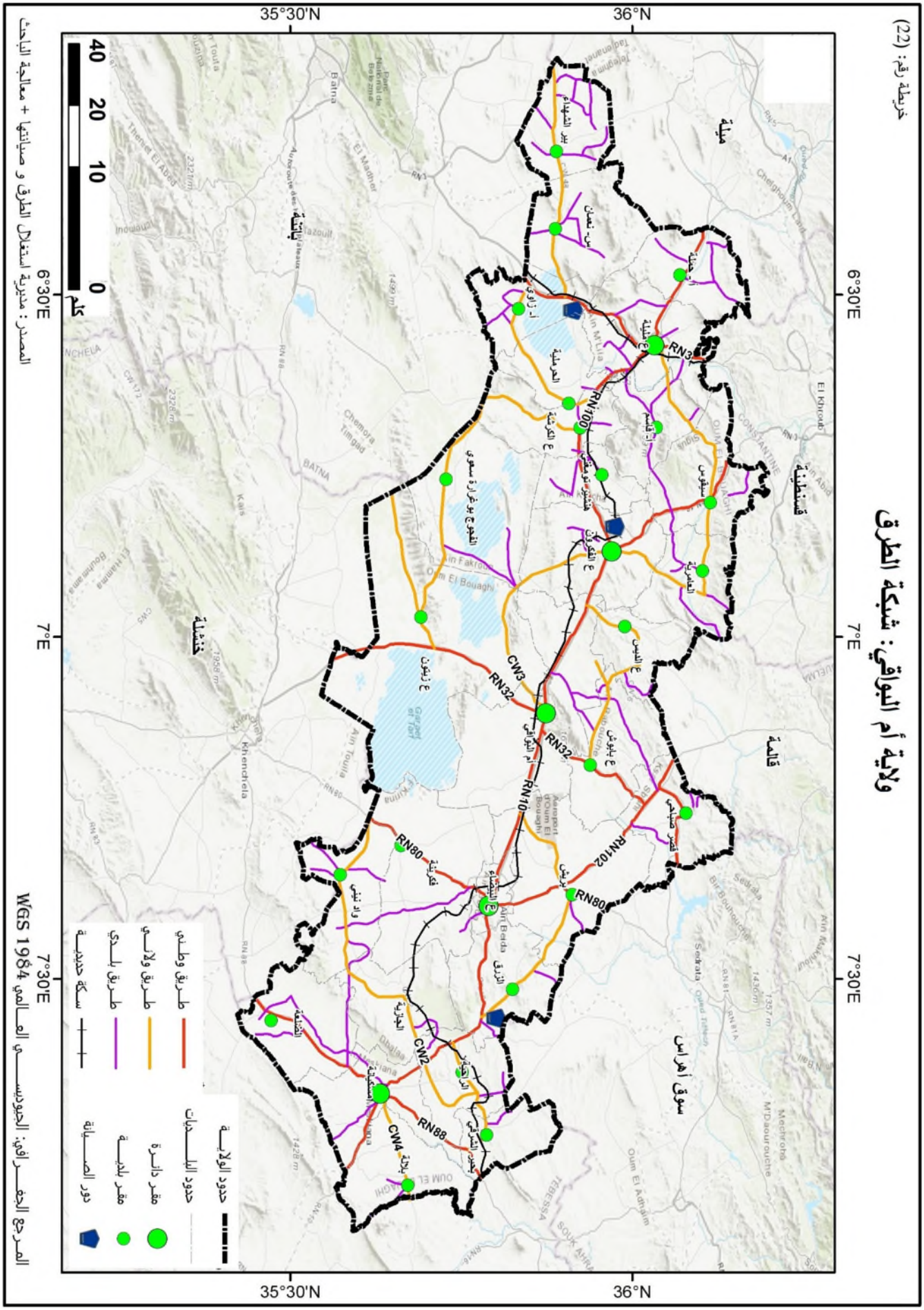
خريطة رقم: (22)
ولاية أم البواقي: شبكة الطرق
35°30'N
36°N
6°30'E
7°E
7°30'E
40 20 10 0
كلم
المصدر : مديرية استغلال الطرق و صيانتها + معالجة الباحث
المرجع الجغرافي: الجيوديسي العالمي WGS 1984
حدود الولاية
حدود البلديات
مقر دائرة
مقر بلدية
دور الصيانة
طريق وطني
طريق ولائي
طريق بلدي
سكة حديدية
RN3
RN10
RN32
RN80
RN102
RN88
CW2
CW3
CW4
عين مليلة
أم البواقي
عين البيضاء
عين فكرون
عين كرشة
عين زيتون
عين بيضاء
عين فكرينة
عين الطويلة
عين مليلة
سوق أهراس
قسنطينة
قالمة
خنشلة
باتنة

خريطة رقم: (23)

مدينة عين فكرون: تصنيف الطرقات

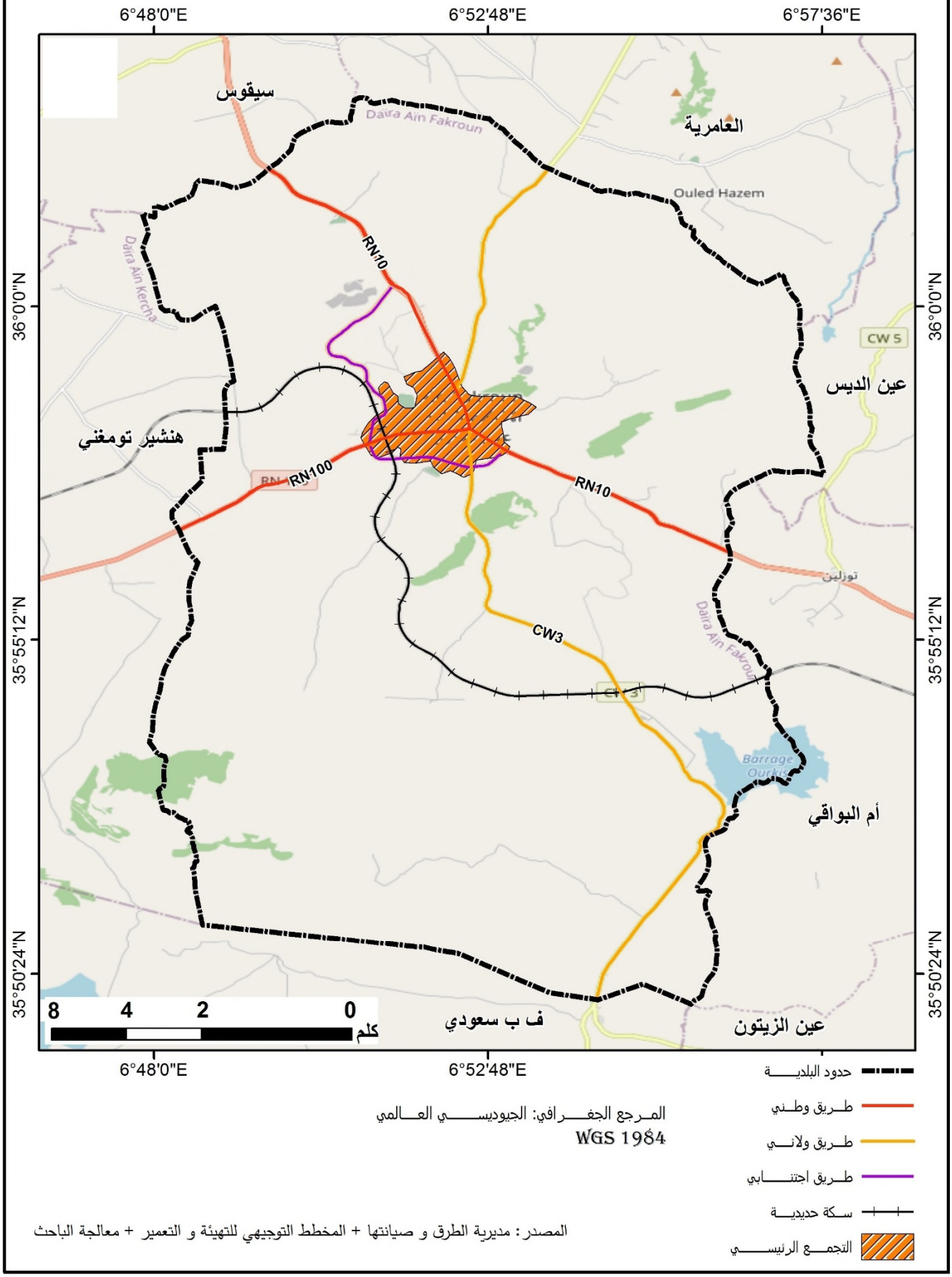

المـرجع الجغـرافي: الجيوديســي العـالمي
WGS 1984

المصدر: مديرية الطرق و صيانتها + المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير + معالجة الباحث

II- المرافق الخدمية:

تعتبر المرافق الخدمية والعمومية والوظيفية التجارية من أهم مكونات النسيج الحضري حيث أصبحت حاليا محورا أساسيا وتحظى بأهمية بالغة في كل دراسات الجغرافيا الحضرية، ولذلك فإنه يقصد بالمرافق الخدمية العمومية المرافق التعليمية، الصحية، الإدارية والأمنية، الاجتماعية، الرياضية، الثقافية والترفيهية والشعائرية، وأما المقصود بالمرافق الوظيفية التجارية فهي المحلات التجارية والأسواق اليومية والأسبوعية، وعليه جاء هذا العنصر من البحث يهتم بدراسة طبيعة التوزيع المجالي للمرافق الخدمية العمومية.

II-1- المرافق الخدمية العمومية:

مدينة عين فكرون تتوفر على عدة مرافق وهي كالتالي:

II -1-1- المرافق التعليمية:

إن التعليم في الجزائر مكون من أربعة مراحل أساسية وهي: التعليم الابتدائي التعليم المتوسط، التعليم الثانوي، التعليم العالي حيث تعمل المرافق التعليمية على خلق حركية مجالية هامة ناتجة عن التنقلات اليومية للطلبة والتلاميذ والموظفين، ولقد شهدت عين فكرون تطورا كبيرا في المرافق التعليمية وهذا راجع للتزايد المستمر في عدد المتمدرسين.

الجدول رقم (30): مدينة عين فكرون: المرافق التعليمية

مستوى التعليم	عدد المؤسسات	عدد الأقسام	عدد التلاميذ	عدد المعلمين	معدل شغل القسم
التعليم الابتدائي	27	209	8648	310	41.38
التعليم المتوسط	05	81	4053	162	50.04
التعليم الثانوي	02	31	1550	68	30

المصدر: مخطط شغل الأرض بلدية عين فكرون 2018.

II-1-2- المرافق الصحية:

يتم تعريف المنظومة الصحية على أنها عبارة عن مجموع النشاطات المرتبطة فيما بينها لها خصوصيات بالمقارنة مع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى التي تعمل من أجل الوصول إلى هدف معين، أو هي العناصر المتناسقة والمنظمة بهدف الوقاية الترقية الصحية وتوزيع الخدمات العلاجية على جميع أفراد داخل المجتمع السكاني، ويمكن القول أنها منظومة معقدة تساهم في الحماية، الإطعام

وتحسين الوضع الصحي للأفراد مما يسمح لهم بالعمل، التفاعل والاتصال.. إلخ[1]، وكذلك أنها عبارة عن أسلوب عمل وإجراءات تسعى لتحقيق الأهداف الصحية في دولة ما بتوفير أساليب عمل وطرق وإجراءات يتم توزيعها على مختلف المرافق والمناطق الصحية لتحقيق الأهداف المسطرة[2]، والدولة الجزائرية قامت خلال الفترات السابقة بوضع منظومة صحية وتنظيمها بواسطة العديد من النصوص والمراسيم التشريعية والهدف منها هو استدراك النقائص وكذلك تحسين الخدمة العلاجية وتقريبها من السكان فأصبح التسلسل العلاجي في الجزائر يأخذ (03) ثلاثة مستويات على شكل هرم[3] والذي قاعدته مرافق المؤسسة العمومية للصحة الجوارية وقمته المستشفيات الجامعية وبالنسبة إلى مدينة عين فكرون تستحوذ على:

II-1-2-1- المؤسسة العمومية الإستشفائية (EPH):

وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتتكون من مرافق التشخيص والعلاج والاستشفاء وتعمل على تغطية المجتمع السكاني في مدينة عين فكرون وبعض البلديات المجاورة لها، بطاقة استيعاب تقدر بـ93 سرير مع العلم أنها تعاني من عدة مشاكل ونقائص حيث يمكن تلخيصها فيما يلي: انعدام عمليات التهيئة الداخلية والخارجية والنقص الكبير المسجل في بعض الاختصاصات الدقيقة والإطارات والتجهيزات الطبية، وجاء مجال نفوذ خدمات هذه المؤسسة يتعدى حدود المدينة إلى البلديات المجاورة.

II-1-3- المرافق الإدارية والأمنية:

تضم مدينة عين فكرون مركز للشرطة الحضرية، ومقر للدرك الوطني فيما يخص المرافق الأمنية أما المرافق الإدارية فجاءت تتمثل في المرافق التالية: مقر البلدية، مقر الدائرة، 03 فروع بلدية، 02 بنك، مركز البريد، مقر للمحكمة، فرع مديرية الأشغال العمومية، فرع مديرية الفلاحة، فرع مديرية الري، الوكالة العقارية، فرع مديرية التعمير و البناء، قرع مديرية السكن و التجهيزات العمومية.

---

[1] Brahim Brahmia, Economie de la sante : Evolution et tendances des systèmes de santé, OCDE Europe de l'est-Maghreb, Bahaehddine, éditions, Constantine, Algérie, année 2010, p73

[2] صلاح محمود نياب، إدارة المستشفيات والمراكز الصحية الحديثة منظور شامل، دار الفكر، عمان، سنة 2009، ص52.

[3] تتمثل مستويات تقديم الخدمة العلاجية في المنظومة الصحية في الجزائر كالتالي:

أ- المستوى الأول: ويتمثل في المؤسسة العمومية للصحة الجوارية (EPSP) ويتم على مستواه تقديم علاجات أساسية حيث يعتبر الحلقة الأولى الاتصال الأفراد بالقطاع الصحي.

ب- المستوى الثاني: ويتمثل في المؤسسة الإستشفائية المتخصصة (EHS) والمؤسسة العمومية الإستشفائية (EPH) وهو المستوى الذي يقدم خدمات علاجية في ميدان الطب الرئيسي ويستقبل الحالات الموجهة له من المؤسسات العمومية للصحة الجوارية.

ج- المستوى الثالث: ويتمثل في المستشفى الجامعي (CHU) وهو المستوى الذي يقدم خدمات طبية متخصصة ويعتبر المستوى الأعلى من حيث نوعية الخدمات الطبية الدقيقة جدا.

II -1-4- المرافق الاجتماعية:

جاءت هذه المدينة تحتوي على بعض المرافق الاجتماعية حيث تتمثل في دور للحضانة.

II-1-5- المرافق الرياضية:

تحتوي مدينة عين فكرون على مجموعة من المرافق الرياضية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- مركب رياضي.
- ملعب بلدي.
- مسبح.
- قاعة متعددة الرياضات.

II-1-6- المرافق الثقافية والترفيهية:

تشتمل مدينة عين فكرون على بعض المرافق الثقافية وتتمثل في:

- دار الشباب
- مكتبة

صورة رقم (15): المكتبة العمومية لمدينة عين فكرون

(أفريل 2019)

II-1-7- المرافق الشعائرية:

بالنسبة لهذا النوع من المرافق فإن مدينة عين فكرون تستحوذ على 14مسجد، 05 مساجد منها في طور الإنجاز، بالإضافة إلى مقبرة.

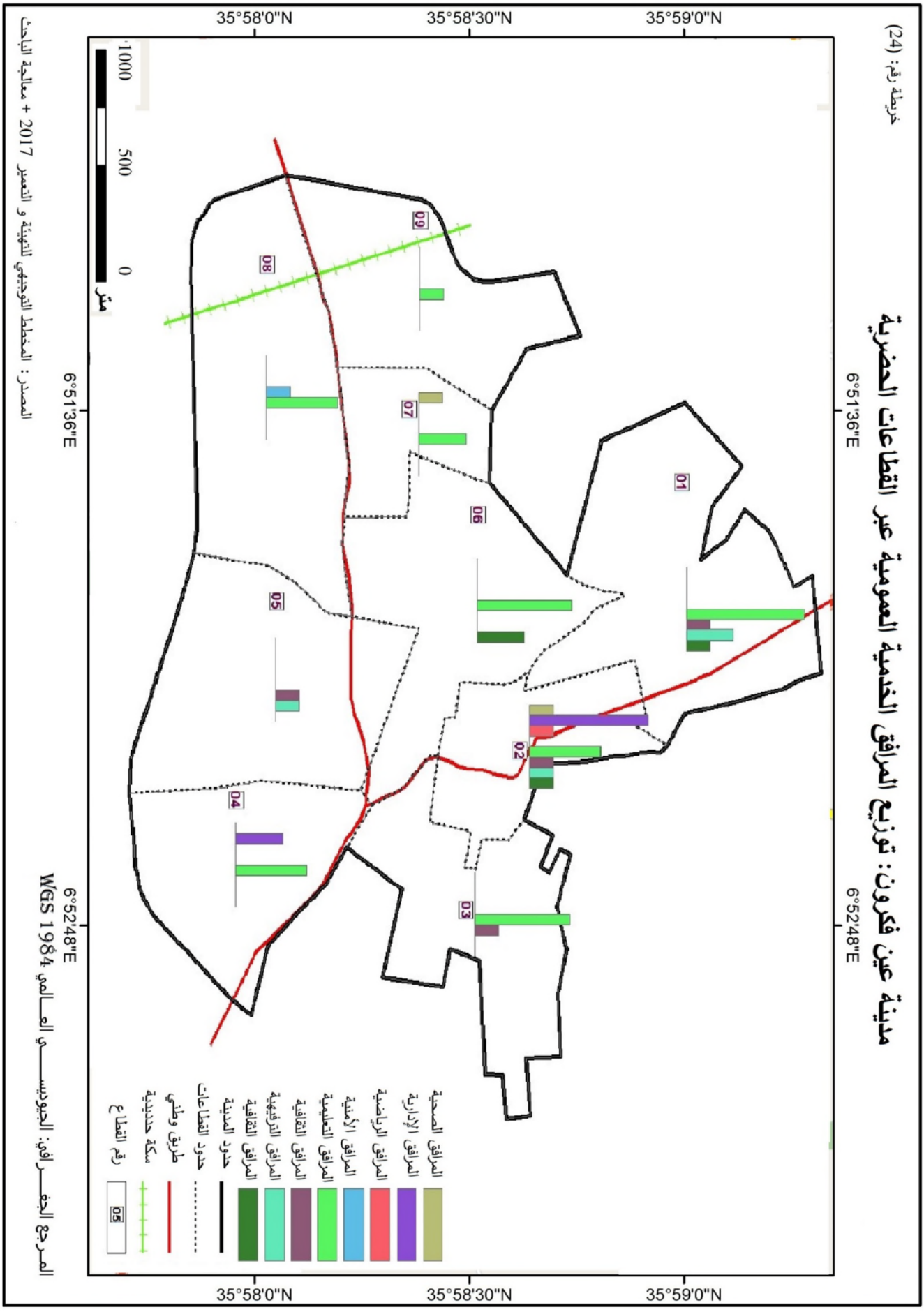
خريطة رقم: (24)
مدينة عين فكرون: توزيع المرافق الخدمية العمومية عبر القطاعات الحضرية
35°58'0"N
35°58'30"N
35°59'0"N
6°51'36"E
6°52'48"E
1000
500
0
متر
01
02
03
04
05
06
07
08
09
المرافق الصحية
المرافق الإدارية
المرافق الرياضية
المرافق الأمنية
المرافق التعليمية
المرافق الثقافية
المرافق الترفيهية
المرافق الثقافية
حدود المدينة
حدود القطاعات
طريق وطني
سكة حديدية
رقم القطاع
المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير 2017 + معالجة الباحث
المرجع الجغرافي: الجيوديسي العالمي WGS 1984

خلاصة الفصل:

تمتاز مدينة عين فكرون بخصائص طبيعية ومجالية أهلتها إلى احتضان هياكل تجارية مختلفة ومتعددة، ومن خلال الدراسة التحليلية للمدينة وكذلك الدراسة الديمغرافية والاقتصادية نستخلص مايلي:

- تحتل مدينة عين فكرون موقع هام في الشرق الجزائري، بحيث تتوفر على شبكة وطنية وشبكة ولائية تربطها بالولايات والمدن المجاورة، وكذلك موقعها يسمح للتوسع بدون عوائق، وهذه صفة إيجابية سهلت في خلق ديناميكية اقتصادية نشطة.
- أخذت مدينة عين فكرون التوسع الخطي، أي على طول الطريق الوطني رقم 100 في اتجاه عين مليلة والطريق الوطني رقم 10 في اتجاه قسنطينة.
- مدينة عين فكرون تحتوي على أغلب التجهيزات العمومية الضرورية، لكن لاحظنا بأن هناك غياب في المرافق الخاصة بالتنزه ومرافق الاستقبال مثل الفنادق، وهذه الأخيرة من المرافق الضرورية لأن المدينة تتميز بنشاط تجاري كبير يستقبل الزبائن من مختلف ولايات الوطن وخارجه.
- جدنا أن أغلب السكان والمساكن في المدينة تتركز في القطاعات العمرانية رقم 1،2،5،6، حيث نجد أن النمط السائد هو نمط السكن الفردي الذي بلغ نسبة 82.41%
- مدينة عين فكرون شهدت نمو سكاني كبير وهذا راجع إلى: الهجرة الوافدة من الأرياف إلى المدينة ساهم في توفير العمل بالمدينة. ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية وهذا بانخفاض عدد الوفيات وارتفاع عدد الولادات.
- انخفاض نسبة البطالة وتطور في عدد السكان النشطين وهذا نتيجة ازدهار النشاط التجاري الذي وفر مناصب شغل كبيرة في المدينة.
- تميزت المدينة بتحول كبير أي من القطاع الفلاحي إلى القطاع الاقتصادي الثالث (التجارة) الذي ساهم كثيرا في امتصاص نسبة البطالة.

الفصل الخامس:
الوظيفة التجارية ودورها في الديناميكية الحضرية ومدى تأثيرها على تنظيم المجال

المبحث الأول: تحليل البنية التجارية ودورها في الديناميكية الحضرية

المبحث الثاني: العلاقات المجالية للوظيفة التجارية وتأثيرها على تنظيم المجال

تمهيد:

تعتبر التجارة إحدى أهم أنشطة قطاع الخدمات، حيث تتضح أهميتها من خلال هيكلتها للمجال، وكفاءتها في تلبية حاجيات السكان المتباينة، ولا يتم ذلك إلا بتوفر عدد كبير من الأنشطة التجارية وعدد لا بأس به من المشتغلين، كما تتباين أهمية التجارة حسب مستوى هيراركية المدن.

وقد برزت أهمية التجارة بالمدينتين (العلمة وعين فكرون) ودورها في خلق ديناميكية حضرية أدت إلى تحولات اقتصادية واجتماعية خلال العشريتين الأخيرتين وتحول العمالة بصورة مطلقة نحو أنشطة قطاع الخدمات.

وسنحاول من خلال هذا الفصل الوقوف على دور البنية التجارية في تنظيم المجال وهيكلة المجال الحضري بالمدينتين.

إن تركز دراستنا على الجانب التجاري لم يكن محل الصدفة بل يخضع إلى عناصر ذات صلة مباشرة على أرض الواقع، حيث تؤدي الوظائف التجارية حتما إلى بروز تنظيمات مجالية مختلفة كما سبق التطرق إليه من قبل، ونظرا لِما لها من تأثير على المجال الحضري بتأثيرها على الحياة اليومية للسكان وما يترتب عنها من تنمية اقتصادية، فهي تتطلب تحليل معمق ودقيق.

من بين هذه الأسس العلمية المفيدة نذكر التصنيفات التجارية العديدة التي يعتمد عليها في التفريق بين مختلف الوظائف.

في البداية سنحاول إعطاء أمثلة عن دراسة البنية التجارية وهذا عن طريق تصنيف الأنشطة التجارية تم دراستها وتفصيلها وعلاقتها بالمجال ودورها في تنظيم المجال الحضري، وهذا بتوضيح مقاربة جغرافية لتصنيف الأنشطة التجارية والتي تعتمد على تعريفين أساسيين:

–أنشطة تجارية ذات صلة غير مباشرة ومباشرة مع التغيرات الديمغرافية،

– وأنشطة ذات صلة مباشرة مع التغيرات الديمغرافية،

بعد ذلك سنسلط الضوء على تصنيف مبني على مقاربة جغرافية اقتصادية.

أولا- المقاربة الجغرافية لتصنيف الأنشطة التجارية:

I- تصنيف الأنشطة التجارية ذات الصلة الغير مباشرة مع التغيرات الديمغرافية:

هذه الأخيرة إذا تمعنا في طريقة توزيعها عبر المجال نجدها لا تتماشى وفق الأحجام السكانية وهي تتميز بجاذبية ضعيفة لها علاقة غير مؤثرة في تنقلاتهم وليس بإمكانها أن تؤدي إلى ظهور أقطاب متخصصة تجاريا بالضرورة، ومن بين هذه الأنشطة التجارية نذكر:

I-1- الأنشطة التجارية ذات خصوصية مجالية إقليمية:

تواجد هذه الوظائف مرتبط بعوامل جغرافية خاصة المناخ، التربة ونوعية المنتوج الزراعي مثل شجرة الزيتون المتواجدة بكثرة بمنطقة القبائل التي تعتبر أساس ظهور معاصر الزيتون، كذلك الحال بالنسبة للوظيفة الحرفية التي تنتشر بنفس المنطقة المتمثلة في صنع السجاد، القبعات ... بنوع خاص من النبات الحلفاء (Sparte).

من جهة وفي نفس الصنف توجد أنشطة أخرى تتمثل في محلات بيع الملح حيث تتواجد بالمراكز القريبة من السباخ على غرار بئر الشهداء وسوق نعمان بمنطقة عين مليلة بولاية أم البواقي، التوزيع المجالي لهذه الأنشطة تتحكم فيه ظروف سانحة، كما يوظفه الأستاذ (ع. لكحل 1982) أنظر الجدول رقم (31).

الجدول رقم (31): التوزيع المجالي للأنشطة التجارية ذات خصوصية مجالية إقليمية

الأنشطة	مجموع عدد المحلات	النسبة (%)	تردد الظهور	ندرة المحلات	مركز الظهور	نسبة النشاط (%)	عدد سكان المركز 77	الوحدات الجغرافية التابعة لها	عامل محفز
بيع الملح	9	100	1	0.111	عين مليلة	100	19053	الهضاب العليا	السبخات
صنع القفف والسجاد و القبعات	3	100	2	0.333	آقبو القصر	66.66 33.33	15027 10411	القبائل الصغرى	الزيتون التين
معصرة الزيتون	2	100	1	0.500	الميلية	100	13507	القبائل الصغرى	الزيتون

المصدر: ع. لكحل 1982.

من خلال قراءة الجدول يتبين أن مجموع الوظائف المذكورة تتميز بندرة قوية للمحلات تتراوح بين 0.111 إلى 0.500 هذا ما يفسر عدم انتشارها على نطاق واسع فهي تقتصر على مناطق معينة.

I-2- الأنشطة التجارية ذات خصوصية مجالية إقليمية:

هذا النوع من الأنشطة التجارية الذي يمكن ظهوره بمعزل عن ظروف محددة تواجده غير قار ومتجانس بين المدن وأحجامها السكانية من بين هذه الأنشطة التجارية نجد محلات بيع قارورات الغاز والفحم و طحن الحبوب .. كما يوضحه الشكلين رقم (20) و (21).

الشكل رقم (20): عدد محلات بيع الفحم وعدد السكان

المصدر: لكحل عبد الوهاب 1982

الشكل رقم (21): عدد محلات بيع قارورات الغاز وعدد السكان

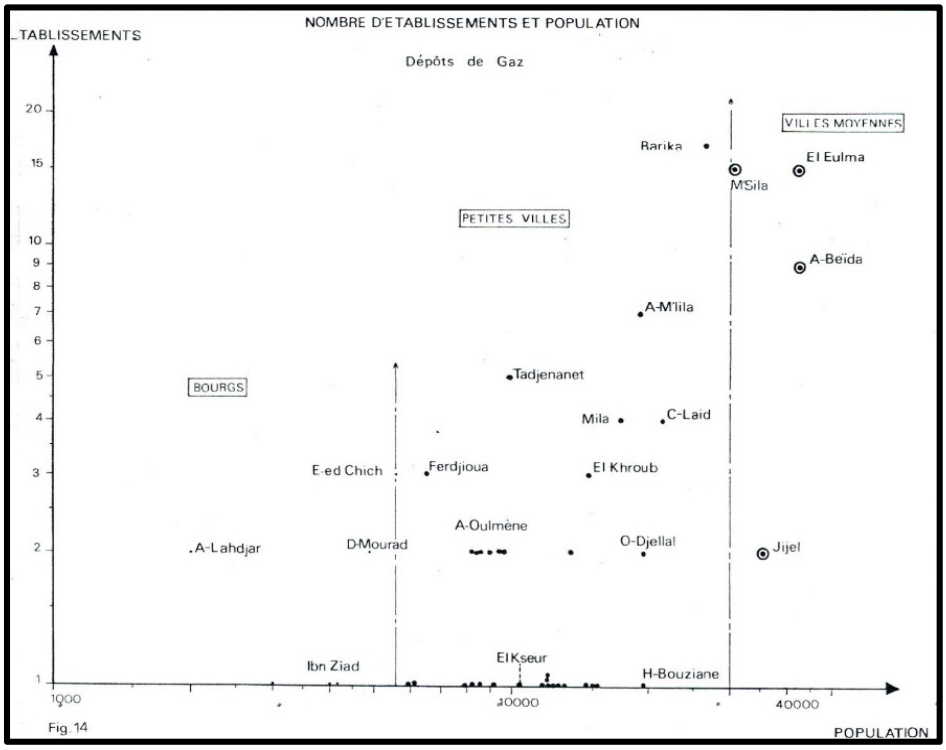

المصدر: لكحل عبد الوهاب 1982

I-3- الأنشطة التجارية الخاصة بالتغطية : (Activités de couverture)

فهي تندرج ضمن الأنشطة التجارية التي لا تتأثر بشكل مباشر بالأحجام السكانية، فهي تستعمل في أغلب الأحيان لتغطية مجالات واسعة، فهي بالمقارنة بالأنشطة ذات علاقة بأعداد السكان نلاحظ أنها ذات انتشار غير نسبي يتمركز عامة في وسط الرسوم البيانية أنظر الشكل رقم (22) و(23).

الشكل رقم (22): عدد محطات الوقود وعدد السكان

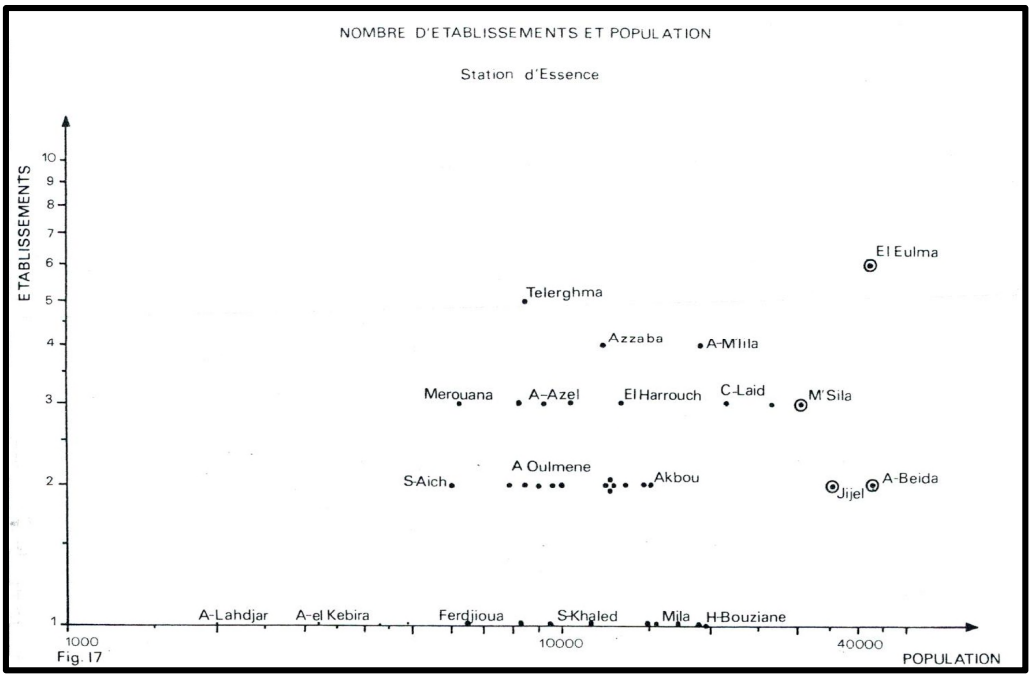

المصدر: لكحل عبد الوهاب 1982

الشكل رقم (23): عدد مدارس السياقة وعدد السكان

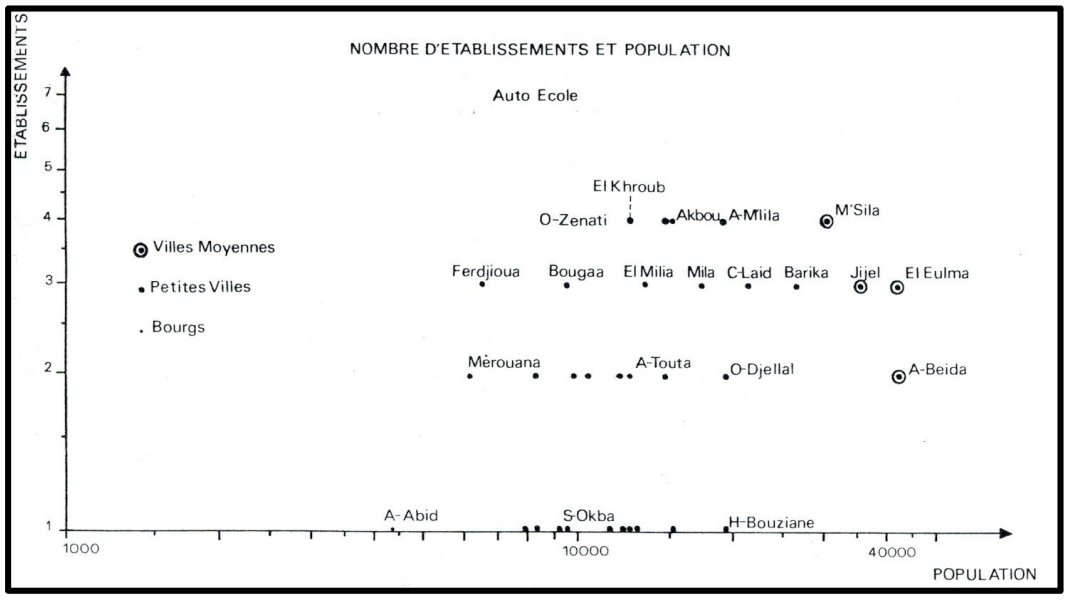

المصدر: لكحل عبد الوهاب 1982

على خلاف ما هو موضح في الشكلين رقم (24) و (25) المصنفين ضمن الوظائف التي تنمو بالتوازي مع الأحجام السكانية.

الشكل رقم (24): عدد المحلات الغذائية وعدد السكان

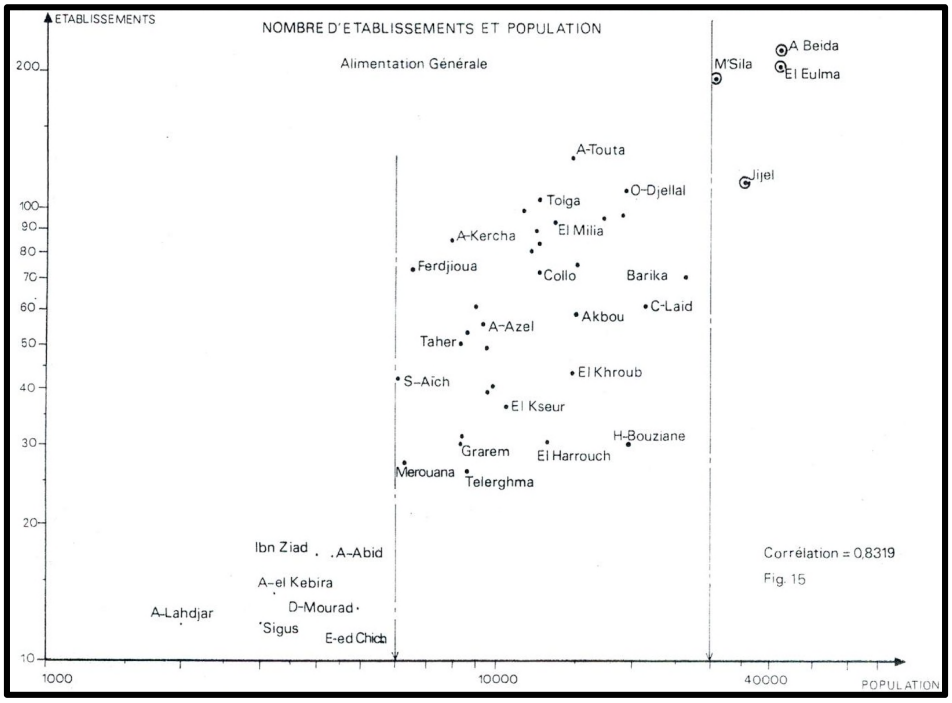

المصدر: لكحل عبد الوهاب 1982

الشكل رقم (25): عدد المطاعم وعدد السكان

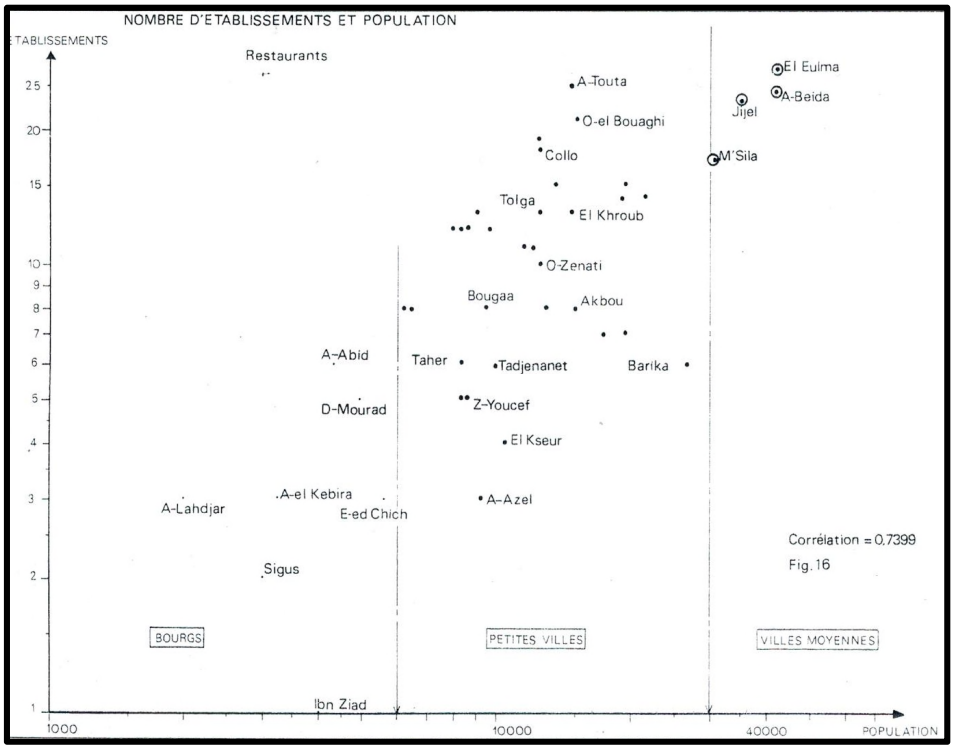

المصدر: لكحل عبد الوهاب 1982

من الناحية الكمية أنشطة التغطية تتسم بدرجات تردد يضاهي تلك التي تميز الأنشطة ذات الصلة بالأحجام السكانية لكن الفرق بينهما يكمن في عدد المجلات، هذه الاختلالات تبدو جد واضحة من خلال الجدول رقم (32) حيث نلاحظ حقا أن التردد بين الصنفين يكاد يكون في نفس المستوى لكن من حيث الندرة المجالية الفرق يبدو شاسعا ينحصر بين 0.00034 بالنسبة للمواد الغذائية و0.0136 بالنسبة لمدارس تعليم السياقة.

هذا الاستنتاج يؤكد على أن فكرة طبيعة نشاط المواد الغذائية التي تنتشر في كل المراكز العمرانية وبأعداد محلات كبيرة عكس أنشطة التغطية التي تظهر بكميات ضئيلة ولا تستثني تقريبا أي مركز.

الجدول رقم (32): الأنشطة التجارية الخاصة بالتغطية والأنشطة ذات الصلة بالأحجام السكانية

الأنشطة	تردد الظهور	العتبات الديمغرافية الدنيى والقصوى	عدد المحلات	ندرة المحلات	حاصل قسمة عدد المحلات/ تردد الظهور	حاصل قسمة عدد السكان/ عدد المحلات
مواد غذائية عامة	44	42578-2043	2941	0.00034	66.84	199.91
خضر وفواكه	44	42578-2043	1041	0.00096	23.65	564.7
محطات الوقود	40	42578-2043	84	0.0119	2.10	6.999
مدارس تعليم السياقة	33	42578-2043	73	0.0136	2.21	8.054

المصدر: ع. لكحل 1982.

بالإضافة إلى هذه الملاحظات بين الصنفين من الأنشطة نسجل أن الخانتين الأخيرتين في الجدول فهي جد معبرة على خصائص انتشار كل نشاط، حيث قدر حاصل قسمة عدد المحلات على تردد الظهور في صنف الأنشطة التجارية للمواد الغذائية بـ66.84 ويليه نشاط الخضر والفواكه بـ23.65 رغم أن تردد الظهور في الصنفين نفسه و قدر بـ 44 و هذا ما يفسر الاختلاف في عدد المحلات حيث قدر في المواد الغذائية بـ2941 محل و1041 محل في نشاط الخضر والفواكه.

أما بالنسبة للأنشطة التجارية الخاصة بالتغطية فالفرق واضح فرغم أن تردد الظهور قريب من الأنشطة ذات الصلة بالأحجام السكانية لكن حاصل قسمة عدد المحلات على تردد الظهور ضعيف جدا حيث قدر بـ2.10 في نشاط محطات الوقود و 2.21 في نشاط مدارس التعليم و السياقة، و يرجع ذلك إلى الفرق الشاسع في عدد المحلات.

II- تصنيف الأنشطة التجارية ذات الصلة المباشرة مع التغيرات الديمغرافية:

II-1- الأنشطة التجارية ذات جاذبية خاضعة لتركز السكان

هذه الوظائف تشترط عدد معين من الزبائن محليا أو من المناطق المجاورة، وتتطلب عتبة محددة من السكان ما يسمى بحوض الأدنى للزبائن، فأقل من هذه العتبة لا يمكن لهذه الأنشطة الديمومة في التواجد، نذكر على سبيل المثال التجارة المتعددة، المطابع..... الجدول رقم (33)

الجدول رقم (33): الأنشطة التجارية ذات جاذبية خاضعة لتركز السكان

التجمع	السكان 77	نسبة السكان من المجموع	عدد المحلات التجارية المتعددة	النسبة من المجموع	عدد المحلات صناعة السروج	النسبة من المجموع	عدد المحلات المطابع	النسبة من المجموع	عدد المحلات اللوازم الرياضية	النسبة من المجموع
عين ولمان	9077	1.54	1	0.54	0	0	0	0	0	0
جيجل	35430	6.02	8	4.37	1	5.55	2	40	1	12.5
عين البيضاء	42578	7.24	10	5.46	4	22.22	2	40	0	0
العلمة	42228	7.18	105	57.37	3	16.66	1	20	1	12.5

المصدر: ع. لكحل 1982.

II-2- الأنشطة التجارية ذات الصلة مع حجم المدن:

كما سبق وأن بيناه سابقا في الشكلين رقم (24) و(25) الخاصة بالأنشطة التجارية للمواد الغذائية، والمطاعم، وما يؤكد هذه العلاقة القوية ومعامل الارتباط القوي (0.8319 بالنسبة للتغذية و0.7399 بالنسبة للمطاعم).

ثانيا: المقاربة الجغرافية الاقتصادية لتصنيف الأنشطة التجارية:

في المجال التطبيقي تبدو هذه الطريقة أسهل بكثير عن الأولى وهي تضم 3 أصناف أساسية سنحاول توضيحها حسب التوزيع الموالي:

I- أنشطة التجارة الصافية:

تضم ثلاث فروع:

الشكل رقم (26): تصنيف التجارة الصافية

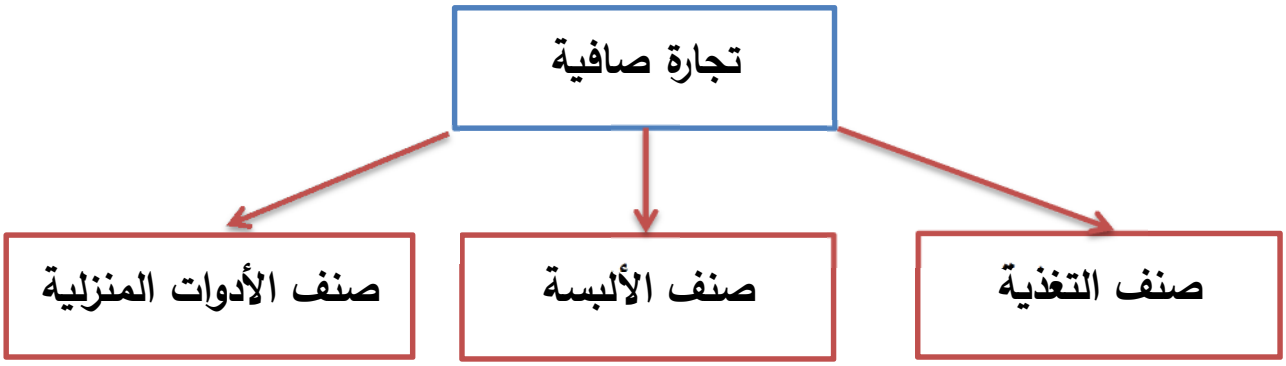

الجدول رقم (34): تصنيف الأنشطة التجارية الصافية

الصنف	الأنشطة	عدد المحلات	ندرة المحلات	تردد الظهور	الندرة الجغرافية	حاصل قسمة الندرة الجغرافية/ ندرة المحلات
التغذية	مواد غذائية عامة	2941	0.00034	44	0.0227	66.76
	خضر و فواكه	1041	0.00096	44	0.227	23.64
	حلويات و مرطبات	137	0.00729	32	0.0312	4.27
	بيض و دواجن	71	0.01408	17	0.0588	4.17
الألبسة	ملابس و جوارب	454	0.00183	39	0.0256	13.98
	أحذية	337	0.00296	37	0.0270	9.12
	لوازم الرياضة	8	0.125	4	0.25	2
الأدوات المنزلية	أدوات كهرومنزلية	362	0.00276	39	0.0256	9.27
	لوازم الغسيل	274	0.00364	34	0.0294	8.07
	بيع الدراجات النارية	13	0.0769	7	0.1428	1.85
	الأواني النحاسية	4	0.250	2	0.5000	2

المصدر: ع. لكحل 1982.

يضم هذا الصنف من الأنشطة التجارية 3 أصناف متباينة كما هو موضح من الجدول، فنوع التغذية يتميز بندرة محلات غير متجانسة، البعض منها يتطلب وجوبا عدد محلات كبير لضمان تلبية حاجيات السكان مثل التغذية العامة التي يشترط أن تظهر كل مرة بـ66.23 محلا.

فيما يخص الألبسة نلاحظ أن منطق التوزيع هو نفسه بالنسبة للتغذية لكن بحدة تردد غير منتظمة، نفس الاستنتاج يميز التجهيزات المنزلية التي تنتشر وتتوزع حسب الطلب على الوظيفة التجارية.

II- أنشطة التجارة الحرفية:

الأنشطة التجارية الحرفية تضم صنفين مختلفين:

II-1- أنشطة التجارة الحرفية المنتجة:

فهي مرتبطة في البداية بنشاط يقوم به الحرفي قبل عرضه للبيع، الأمثلة على ذلك عديدة ومتنوعة كما هو موضح الجدول رقم (35).

الجدول رقم (35): أمثلة عن الأنشطة التجارية الحرفية المنتجة.

الأنشطة	عدد المحلات	ندرة المحلات	تردد الظهور	الندرة الجغرافية	حاصل قسمة الندرة الجغرافية/ ندرة المحلات
النجارة	484	0.00206	43	0.0232	11.26
حداد	355	0.00281	44	0.0227	8.07
صنع الأحذية	4	0.25	2	0.500	2
معاصر الزيتون	2	0.5	1	1	2

المصدر: ع. لكحل 1982.

II-2- أنشطة التجارة الحرفية الخدماتية:

فهي تجمع أكبر عدد من الأنشطة الحرفية مقارنة بالصنف الأول، النشاط في هذا الميدان يقتصر على تقديم خدمة أو القيام بالصيانة نذكر على سبيل المثال الجدول الموالي.

الجدول رقم (36): أمثلة عن الأنشطة التجارية الحرفية الخدماتية.

الأنشطة	عدد المحلات	ندرة المحلات	تردد الظهور	الندرة الجغرافية	حاصل قسمة الندرة الجغرافية/ ندرة المحلات
ميكانيك السيارات	324	0.00308	44	0.0227	7.37
تصليح العجلات	120	0.00833	37	0.0270	3.24
ساعاتي	58	0.0172	28	0.0357	2.07
مطابع	5	0.200	3	0.333	1.66

المصدر: ع. لكحل 1982.

III- أنشطة التجارة الخدماتية:

فهي تندرج ضمن النشاط التجاري الخدماتي لكن دورها يتعلق بتقديم خدمة غير منتجة لشيء ملموس لا يتطلب مسبقا عملا يدويا. كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم (37): أمثلة عن الأنشطة التجارية الخدماتية.

الأنشطة	عدد المحلات	ندرة المحلات	تردد الظهور	الندرة الجغرافية	حاصل قسمة الندرة الجغرافية/ ندرة المحلات
مطاعم	467	0.00214	44	0.0227	10.60
مقاهي	383	0.00261	44	0.0227	8.69
دوش	113	0.00884	42	0.0238	2.69
طبيب	88	0.0113	36	0.0277	2.45

المصدر: ع. لكحل 1982

علما أن التنظيمات المجالية التي تنبثق عن الديناميكية الحضرية تعتبر مرآة تعكس مدى صلابتها وتنوعها فاتساع رقعة نفوذها يصبح دليل على مدى تأثير الديناميكية الحضرية المبنية على البينية التجارية ودورها في توسع المجال الحضري وخلق مجالات وتنظيمات جديدة، لا تتماشى وجوبا وفق التقسيمات الإدارية المعمول بها التي كثيرا ما تكون غير متجانسة مع حركية السكان.

بعد توضيح هاتين المقاربتين الخاصة بالأسس العلمية في التصنيفات التجارية العديدة التي يعتمد عليها في التفريق بين مختلف الوظائف التجارية سنحاول الوقوف على دور البنية التجارية في تنظيم وهيكلة المجال الحضري في مدينة العلمة وعين فكرون.

أولا: مدينة العلمة

المبحث الأول: تحليل البنية التجارية ودورها في الديناميكية الحضرية

تندرج الأنشطة التجارية ضمن قطاع الخدمات، وقد ظهر مفهومها من خلال أبحاث A.fischer سنة 1934، ثم طور هذا المفهوم C.Clark سنة 1940، وأصبحت الأنشطة الخدمية تدل على كل الأنشطة غير المنتجة بشكل مباشر والتي تطورت مع نمو المدن، وهي الأنشطة المقدمة للخدمات وعلى أساسها تحدد المراكز الخدمية، وينتج عن ذلك تدفقات متعددة الاتجاهات مما يعكس وجود نمط آخر للتنظيم المجالي.[1]

تعتبر مدينة العلمة من المدن التجارية الهامة داخل المنظومة التجارية في الشمال الشرقي الجزائري حيث يعتبر النشاط التجاري عصب الحياة فيها، وعليه فإن توضيح أهمية النشاط التجاري في تحليل الواقع القائم و دورها في الديناميكية الحضرية و للنمو الحضري يستدعي توضيح أهمية هذا النشاط انطلاقا من تحديد طبيعة المحلات التجارية وإبراز التوزيع المجالي للمحلات التجارية و ترتيب النشاطات التجارية خاصة وأن شبكة الطرق تعتبر من أهم المحاور التجارية المهيكلة للمجال الحضري والتنقلات اليومية للسكان ترتبط باستمرار بين أماكن السكن ومحلات بيع السلع والمعروضات المختلفة والأنشطة الأخرى في هذه المدينة، وعليه يمكن تقسيم التجارة الموجودة في مدينة العلمة إلى نوعين هما: النوع الأول ويتمثل في تجارة الجملة حيث يستقطب هذا النوع معظم الحركات السكانية اليومية وتقع محلاته ومخازنه في الشوارع الرئيسية بشكل مباشر وخاصة في الشارع الرئيسي دبي أو بشكل غير مباشر في مساحات التخزين والمستودعات التجارية الكبرى الموجودة في المجالات المحيطة بهذا الشارع أو حتى خارج حدود هذه المدينة أحيانا، وأما النوع الثاني فيتمثل في التجارة بالتجزئة ويكون إلى جانب التجارة بالجملة وهو يتوزع بشكل نقطي عبر المجال الحضري القائم في مدينة العلمة.

- تطور التجارة بالمدينة:

شهدت مدينة العلمة تطورا كبيرا في عدد المحلات التجارية كنتيجة للنمو الحضري الذي لازمه توسع في النسيج الحضري القائم وتزايد كبير في عدد السكان ما استوجب توفير خدمات تجارية من أجل تلبية متطلباتهم المختلفة، ويمكن تقسيم هذا التطور إلى عدة فترات متباينة كما يبينه الجدول رقم (38) حيث جاءت كل فترة مختلفة عن سابقتها من حيث العوامل والأسباب المتحكمة فيها ولفهم هذا التطور يجب التطرق إلى كل فترة على حدى كما يلي:

[1] فؤاد بن غضبان: دور شبكة الخدمات في التنظيم المجالي بولايتي عنابة والطارف، 2009، ص 118 بتصرف.

الجدول رقم (38): مدينة العلمة: تطور عدد المحلات التجارية للفترة الممتدة بين (ما قبل 1969 إلى 2017)

السنوات	العدد	قيمة الزيادة	نسبة الزيادة (%)	نصيب الفرد/محل
قبل 1969	608	–	–	48
1986	1025	417	40.68	62
1992	1992	967	48.54	41
2002	3225	1233	38.23	36
2017	6273	3048	48.59	33

المصدر: هشام بوضياف: النمو الحضري في الجزائر، 2019

– **الفترة الأولى ما قبل 1969:** سجل عدد المحلات التجارية بمدينة العلمة خلال سنة 1969 بحوالي 608 محل تجاري، وقد مثل نصيب الفرد بمحل واحد ل 48 نسمة، وعليه يمكن تفسير هذا الوضع بكون أن مدينة العلمة كانت منطقة زراعية قبل أن تتحول إلى مدينة تجارية حيث كانت معظم القوى السكانية العاملة تهتم وتمارس النشاط الفلاحي أي تعتمد على الأرض وزراعتها، وإضافة إلى الظروف الاستعمارية التي كانت تمنع النشاط التجاري وتطوره لدى السكان الجزائريين الأهالي، ولذلك لم يهتم سكان المدينة بالنشاط التجاري بسبب الفقر والحرمان بمعنى أن ظهور المحلات التجارية بمدينة العلمة لم يكن إلا بعد استقلال الدولة الجزائرية.

– **الفترة الثانية ما بين 1969–1986:** بلغ عدد المحلات التجارية بمدينة العلمة التي ظهرت خلال هذه الفترة ب 1025 محل تجاري أي بزيادة قدرت بـ417 محل تجاري وبنسبة زيادة بلغت 40.68% وبمعدل نمو قدر بـ3%، وعليه فقد ساهمت عوامل بطريقة مباشرة وغير مباشرة وبشكل كبير في تطور عدد المحلات خلال هذه الفترة وأهمها ظاهرة النزوح الريفي بحثا عن حياة أفضل وهذا من منطلق الحق في المدينة خاصة بعدما أعطيت الأولوية القطاع الصناعي وتحسين الظروف المعيشية ومستوى القدرة الشرائية للسكان وظهور الأسواق التجارية وخاصة منها الأسواق المغطاة بساحة الثورة وعندئذ سجل نصيب الفرد بمحل واحد لكل 62 نسمة.

– **الفترة الثالثة ما بين 1986–1992:** سجل عدد المحلات التجارية بمدينة العلمة التي ظهرت خلال هذه الفترة ب 1992 محل تجاري أي بزيادة في عدد المحلات التجارية قدرت بـ967 محل تجاري وبنسبة زيادة بلغت 48.54%، في حين سجل معدل النمو بـ10.68%، وعليه يمكن تفسير هذا التطور الهام بالتحولات التي طرأت على النصوص القانونية الخاصة بالاستثمارات وكذا انتهاج الدولة الجزائرية لنمط اقتصاد السوق والاعتماد على الاستثمارات والمساهمات سواء الوطنية منها أو الأجنبية، وإضافة لكثرة توفر المرافق التجارية وكثرة رؤوس الأموال الخاصة، وقد كان نصيب الفرد منها في حدود محل لكل 47نسمة.

- **الفترة الرابعة ما بين 1992-2002:** قدر عدد المحلات التجارية بمدينة العلمة التي ظهرت خلال هذه الفترة ب 3225 محل تجاري أي بزيادة قدرت بـ1233محل تجاري وبنسبة زيادة بلغت 38.23%، وأما عن معدل النمو فقد سجل 4.73% ولعل أهم ما ميز هذه الفترة هو التزايد الكبير في عدد المحلات التجارية بهذه المدينة ويفسر هذا التسارع

التجاري بمساهمة الظروف السياسية التي تمثلت في الاضطرابات الأمنية التي عمت البلاد وبشكل كبير في استمرار ظاهرة النزوح الريفي من أجل البحث عن الأمن والعمل عبر المدن الجزائرية بصفة عامة ومدينة العلمة بصفة خاصة، وجاء نصيب الفرد منها عند حدود محل واحد لكل 36 نسمة. 5. الفترة الخامسة ما بين 2002- 2017: انتقل عدد المحلات التجارية بالمدينة خلال هذه الفترة إلى 6273 محل تجاري أي بزيادة 3048 محل تجاري وبنسبة زيادة بلغت 48.59 %، وأما عن معدل النمو فقد سجل بـ4.28%، وتفسير ذلك يمكن إرجاعه إلى كون مدينة العلمة قد استفادت من الحصص المالية المندرجة ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة ما بين 1999-2004 وكذا برنامج النمو الاقتصادي للفترة ما بين 2004-2009 وبالتالي زيادة تحسن المستوى الاقتصادي والاجتماعي للسكان نتيجة لحجم الاستثمارات العمومية والخاصة والنتيجة تجسدت في تطور النشاط التجاري، وكما تجدر الإشارة إلى أن عدد المحلات التجارية خلال سنة 2018 قد سجل ب20791 محل تجاري[1] أي بزيادة بلغت 17566 محل تجاري وهذا تبعا المعطيات السجل التجاري وبمعدل نمو بـ9.14% وجاء نصيب الفرد منها بمحل لكل 11 نسمة.

- نبذة عن نشأة والتطور شارع دبي في مدينة العلمة:

يعتبر شارع دبي من الأقطاب التجارية الهامة في الجزائر حيث تعود بداية نشأة الشارع إلى منتصف التسعينيات بعد عملية تحرير التجارة والصناعة التي شرعت فيها الدولة الجزائرية منذ سنة 1990 وبموجب إصدار القانون الخاص بالسجل التجاري والذي كرس مبدأ حرية التجارة والصناعة وإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية خاصة، وعليه يكتسي شارع دبي أهمية كبيرة في دراسة النشاط التجاري في مدينة العلمة حيث يتجلى ذلك في التكتل والتركز التجاري الكبير وما يشهده من حركية تجارية نشيطة حيث جاء استقرار النشاط التجاري بهذا الشارع يفسر بما يلي: عامل الاستقرار الأمني النسبي الذي شهدته مدينة سطيف خلال العشرية السوداء وأهمية الموقع الجغرافي لولاية سطيف كهمزة وصل تربط بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب حيث ساعد ذلك على نمو وتطور نشاط الاستيراد التجار شارع دبي حيث حقق قفزة نوعية في ميدان توفير مختلف السلع والمستلزمات للمواطن الجزائري وأصبح بإمكانه الحصول على منتجات كانت نادرة في السوق الجزائرية وبأسعار جد تنافسية أحيانا، وفي سياق الحديث حافظ شارع دبي ولعدة سنوات على هذه الوتيرة التصاعدية من حيث تزايد كمية السلع المعروضة وعدد السكان الزبائن في المناسبات الكبرى على غرار الدخول الاجتماعي والأعياد المختلفة حتى تعدت شهرته حدود البلاد وأصبح الوجهة

[1] الفرع المحلي للسجل التجاري ملحقة ولاية سطيف + المفتشية الإقليمية للتجارة العلمة، مارس 2018

المفضلة لمعظم الناشطين في الميدان التجاري في الجزائر داخلها وخارجها من أفراد الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج عند زيارتها للجزائر، وأيضا بالنسبة للتجار من تونس وليبيا الذين يقصدون شارع دبي يوميا من أجل اقتناء مختلف السلع والمعروضات.

I- المحلات التجارية أساس التجارة الثابتة:

I-1- مقاربة كمية و التوزيع المجالي للمحلات:

مدينة العلمة اكتسبت أهمية من خلال استقطابها لعدد كبير من المشتغلين في قطاع التجارة، وتزداد هذه الأهمية من خلال انتشار عدد كبير من المحلات التجارية و المقدر بـ 6273 محلا تجاريا موزعة على عدد من الأنشطة التجارية يقدر بـ 836 نشاطا تجاريا أحيانا نجدها متخصصة وأحيانا أخرى نجدها متداخلة فيما بينها أو مكملة ومرتبطة مع بعضها البعض ولدراسة الأنشطة التجارية الموجودة في مدينة العلمة لابد من تصنيفها وترتيبها حتى تسهل عملية استخدام معطياتها وتمثيلها وبلوغ الأهداف المرجوة إلا أن طبيعة التصنيف تختلف باختلاف المواضيع والأهداف المرجوة من البحث، ومع العلم أن هذه التصنيفات يمكن أن تختلف من دولة لأخرى حسب عادات وتقاليد المجتمعات والمستوى الاجتماعي والازدهار الاقتصادي بحيث نجد هناك تقسيمات مغايرة في بعض الدول الأوروبية عن التصنيف المتبع في دولة الجزائر والدول المماثلة لها، وحتى داخل الوطن تختلف من هيئة إلى أخرى مثل الفارق الموجود بين الدراسات الحضرية والريفية.

الجدول رقم (39): مدينة العلمة: توزيع عدد المحلات التجارية عبر القطاعات

رقم القطاع	عدد المحلات التجارية	النسبة (%)	عدد الأنشطة	النسبة (%)
1	1251	19.94	174	20.89
2	466	7.43	81	9.72
3	729	11.62	181	21.73
4	578	9.21	109	13.09
5	2883	45.96	227	27.25
6	366	5.83	61	7.32
المجموع	**6273**	**100**	**833**	**100**

المصدر: تحقيق ميداني 2018 + معالجة الباحث

شكل رقم (27): مدينة العلمة: عدد المحلات التجارية عبر القطاعات

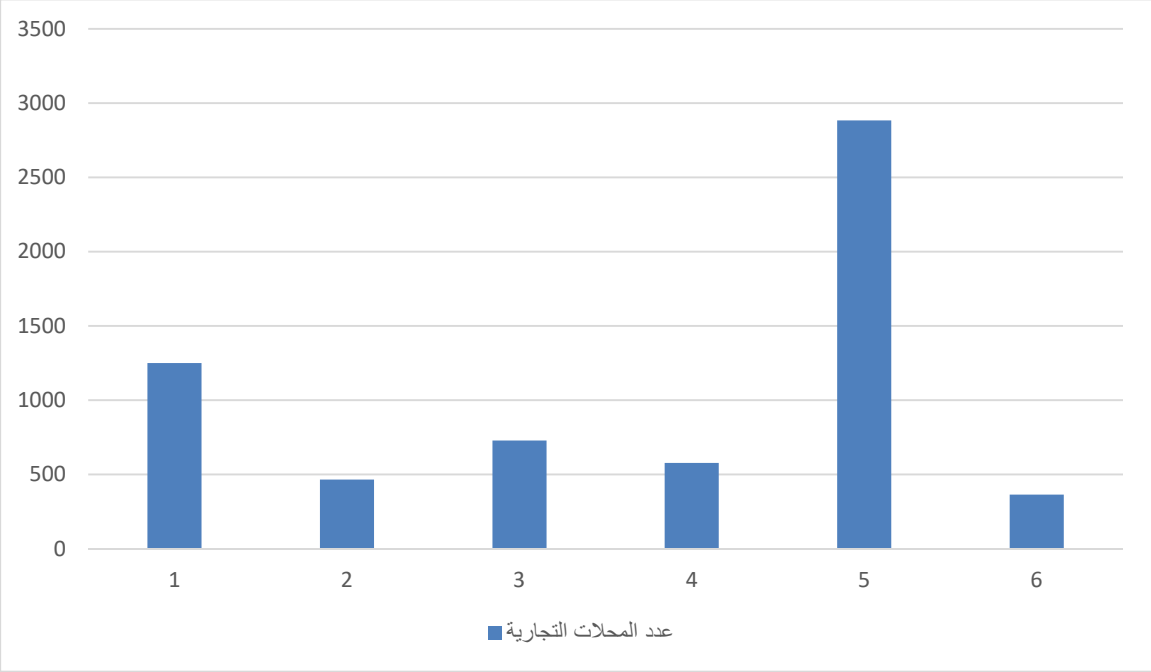

المصدر: تحقيق ميداني 2018 + معالجة الباحث

فمن خلال الجدول رقم (39) والشكل رقم (27) جاءت عملية توزيع المحلات التجارية في الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في مدينة العلمة تبين الواقع القائم للنشاط التجاري في هذه المدينة التي تضم الكم الهائل من المحلات التجارية ولتبيان هذا الوضعية سيتم إعداد مصفوفة الأنشطة التجارية حيث يعتمد في تشكيلها على عملية ترتيب القطاعات الحضرية حسب الأنشطة التجارية حيث تم التحصل على الجدول رقم (02) في الملحق، الذي يوضح مستوى التجهيز في القطاعات.

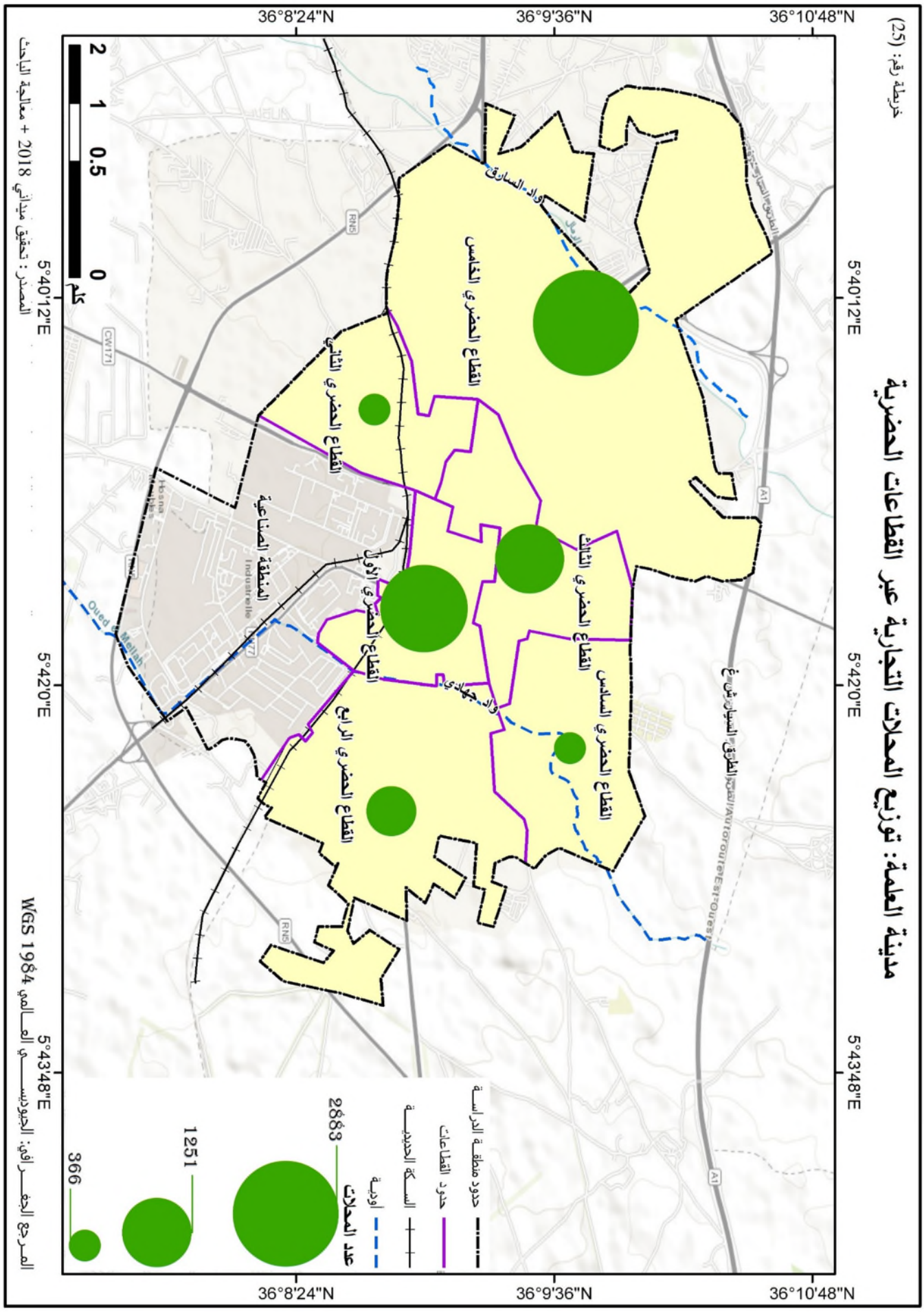
خريطة رقم: (25)
مدينة العلمة: توزيع المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية
36°8'24"N
36°9'36"N
36°10'48"N
5°40'12"E
5°42'0"E
5°43'48"E
2 1 0.5 0 كلم
المصدر: تحقيق ميداني 2018 + معالجة الباحث
المرجع الجغرافي: الجيوديسي العالمي WGS 1984
القطاع الحضري الخامس
القطاع الحضري الثاني
القطاع الحضري الثالث
القطاع الحضري السادس
القطاع الحضري الأول
القطاع الحضري الرابع
المنطقة الصناعية
Zone Industrielle
وادي السارق
وادي جلادي
Oued Mellah
Autoroute Est-Ouest
الطريق السيار شرق غرب
حدود منطقة الدراسة
حدود القطاعات
السكة الحديدية
أودية
عدد المحلات
2883
1251
366

I-1-1- مستوى التجهير بالمحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية:

من خلال الجدول رقم (01) بالملحق الذي يوضح تصنيف القطاعات الحضرية حسب التجهيز بالأنشطة التجارية وحسب الجدول السابق رقم (39) يمكن استنتاج أربع مستويات من التجهيز بالمحلات التجارية.

- **الفئة الأولى:** وتضم مستوى التجهيز الجيد حيث جاءت تضم القطاع الحضري الخامس فقط وذلك بعدد أنشطة يقدر بـ 227 نشاطا تجاريا أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 27.15% من إجمالي عدد الأنشطة التجارية في هذه المدينة، وكما جاءت هذه الأنشطة تضم نحو 2883 محلا تجاريا أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 45.96% من إجمالي المحلات التجارية في هذه المدينة، و يحتل القطاع 5 قمة التوزيع ويبتعد عن المجموعة، وقد بلغ به نصيب الفرد من المحلات 15فرد/محل، ويمكن إرجاع تفسير ذلك إلى عامل التركز الكبير في المحلات التجارية حيث يضم هذا القطاع الخامس شارع دبي الذي يعتبر بمثابة القطب التجاري الرئيسي في مدينة العلمة حيث تزدحم فيه الأنشطة التجارية مستفيدة من سهولة الوصول التي تتمتع بها هذه المنطقة وهذا مقارنة مع باقي الأحياء السكنية الأخرى للقطاعات الحضرية في هذه المدينة.

- **الفئة الثانية:** وتتميز هذه الفئة بمستوى تجهيز حسن وتضم القطاعيين الحضريين الأول والثالث وذلك بعدد أنشطة يقدر بـ(174، 181) نشاطا تجاريا وهو ما يمثل النسب المتراوحة بين (20.81، 21.65%) على الترتيب وذلك من إجمالي عدد الأنشطة التجارية في هذه المدينة، وكما جاءت هذه الأنشطة تضم في هاذين القطاعين نحو (729، 1251) محلا تجاريا أي ما يعادل نسبة تقدر بـ(11.62، 19.94%) على الترتيب من إجمالي المحلات التجارية في هذه المدينة، و قد بلغ نصيب الفرد 13فرد/محل في القطاع 01 و28فرد/محل بالقطاع 03، ويمكن إرجاع تفسير ذلك إلى عامل التركز الكبير للمرافق الإدارية والأمنية في الأحياء السكنية للقطاعين وإلى طبيعة أحجام المباني الصغيرة التي لا تتناسب مع المجالات التجارية الحديثة التي تحتاج إلى مساحات عقارية كبيرة، مع العلم أن الازدحام الكبير الذي تتعرض له الأحياء السكنية للقطاع الأول هو بسبب الارتفاع المستمر في عدد السكان والزبائن المترددين وطبعا هذا الوضع سيؤدي حتما إلى هجرة أغلبية الأنشطة التجارية مستقبلا نحو بعض الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية الحديثة في مدينة العلمة ومن أهمها نجد القطاع الحضري الخامس.

- **الفئة الثالثة:** وتتميز هذه الفئة بمستوى تجهيز متوسط حيث تضم القطاعين الحضريين الثاني والرابع وذلك بعدد أنشطة تجارية يقدر بـ(81، 109) نشاطا تجاريا على الترتيب وهو ما يمثل النسب المتراوحة بين (9.69، 13.04%) على الترتيب من إجمالي عدد الأنشطة التجارية في هذه المدينة، وكما جاءت هذه الأنشطة تضم في هاذين القطاعين الحضريين نحو (466، 578) محلا تجاريا وهذا ما يعادل نسبة تقدر بـ (7.43، 9.21%) على الترتيب من إجمالي المحلات التجارية في هذه المدينة، و بلغ نصيب الفرد في هذين القطاعين 34فرد/محل و44فرد/محل على التوالي، وربما يفسر هذا الوضع بطبيعة المحلات

التجارية الموجودة في أحياء هاذين القطاعين وتضم بعض الدكاكين التجارية المتنوعة المكملة للمسكن أي المحلات التي تفتح في الأحياء السكنية لتقديم خدمات تجارية يومية للسكان.

– **الفئة الرابعة:** جاءت هذه الفئة تضم مستوى التجهيز الضعيف حيث تضم القطاع الحضري السادس وذلك بعدد أنشطة تجارية يقدر بـ64 نشاطا تجاريا وهذا ما يعادل نسبة تقدر بـ7.66% من إجمالي عدد الأنشطة التجارية في هذه المدينة، وكما جاءت هذه الأنشطة التجارية تضم نحو 366 محلا تجاريا أي ما يعادل نسبة تقدر بـ 5.84% من إجمالي المحلات التجارية في هذه المدينة وعلى العموم يتبين مما سبق التباين وعدم التجانس في توزيع الأنشطة التجارية ومحلاتها التي تضمها هذه الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في مدينة العلمة وتركزها في مناطق محددة وهذا تبعا للأهمية التاريخية والوظيفية التجارية فيها.

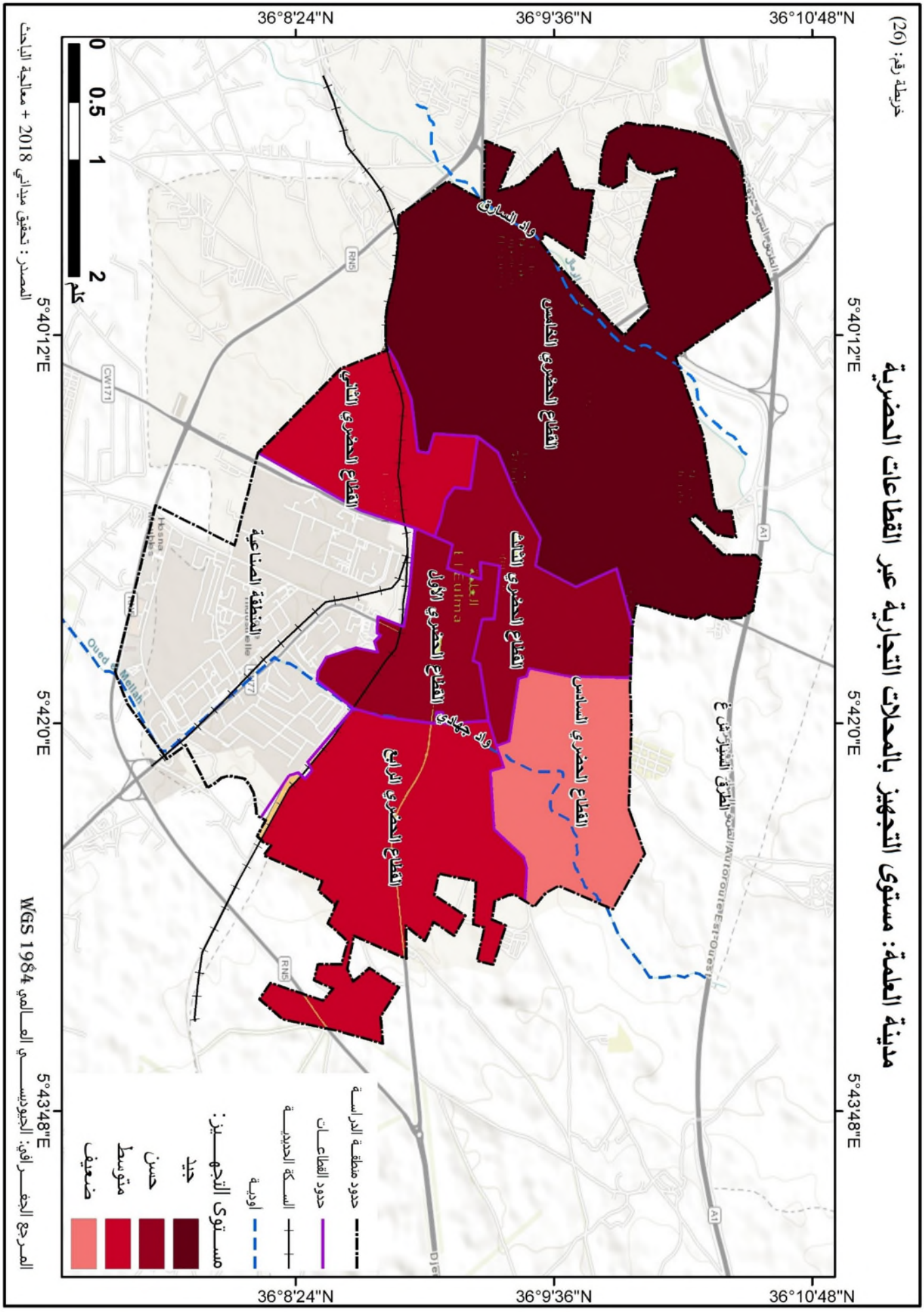
خريطة رقم: (26)
مدينة العلمة: مستوى التجهيز بالمحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية
36°10'48"N
36°9'36"N
36°8'24"N
5°40'12"E
5°42'0"E
5°43'48"E
0 0.5 1 2 كلم
القطاع الحضري الخامس
القطاع الحضري الثاني
القطاع الحضري الثالث
القطاع الحضري السادس
القطاع الحضري الأول
القطاع الحضري الرابع
المنطقة الصناعية
العلمة
El Eulma
Oued Mellah
RN5
CW171
A1
حدود منطقة الدراسة
حدود القطاعات
السكة الحديدية
أودية
مستوى التجهيز:
جيد
حسن
متوسط
ضعيف
المرجع الجغرافي: الجيوديسي العالمي WGS 1984
المصدر: تحقيق ميداني 2018 + معالجة الباحث

I-2- علاقة الأحجام السكنية بعدد المحلات التجارية :

من أجل توضيح طبيعة العلاقة التي تربط بين الحجم السكاني وعدد المحلات التجارية في كل قطاع قمنا بإنجاز الشكل رقم (28) من خلال الجدول رقم (40).

الجدول رقم (40): مدينة العلمة: توزيع عدد المحلات التجارية وعدد السكان عبر القطاعات

رقم القطاع	عدد المحلات التجارية	عدد السكان (نسمة)	نصيب الفرد
1	1251	16386	13
2	466	16059	34
3	729	20135	28
4	578	25486	44
5	2883	43362	15
6	366	19244	53
المجموع	**6273**	**140672**	**22**

المصدر: تحقيق ميداني 2018 + معالجة الباحث.

الشكل رقم (28): مدينة العلمة: علاقة حجم السكان بعدد المحلات التجارية عبر القطاعات

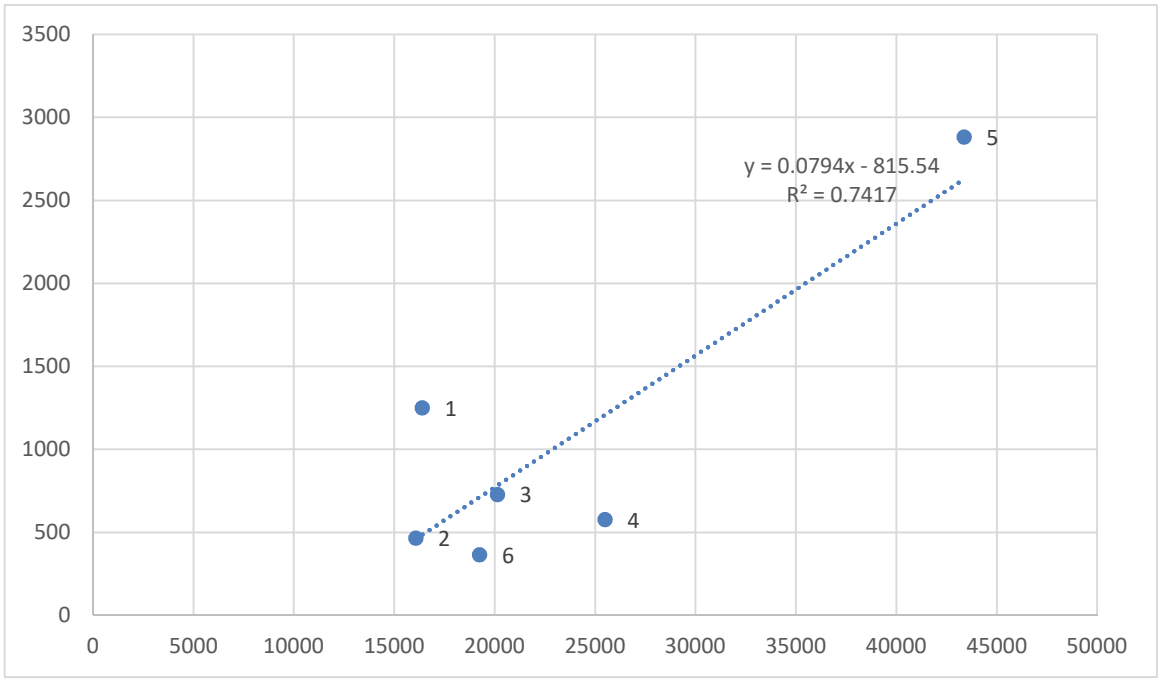

من خلال الجدول رقم (40) والشكل رقم (28) نلاحظ أن العلاقة بين عدد المحلات والسكان متباينة من قطاع لآخر، أما معامل الارتباط على مستوى المدينة فقد بلغ 0.8612 وهي قيمة مرتفعة وقريبة من 1، وهذا ما يبين بأن هناك علاقة طردية أي كلما ارتفع حجم السكان يرافقه زيادة في عدد المحلات التجارية، ومن ثم خدمة السكان تجاريا بأحسن تغطية على مستوى المدينة.

أما القطاع الأول بلغ به نصيب الفرد من المحلات 13فرد/محل رغم أن عدد المحلات به أقل من القطاع الخامس لكن بمقارنة عدد سكانه فهو أقل من القطاع الخامس، قيم هاذين القطاعين جاءت فوق الخط المثالي، أما بالنسبة لباقي القطاعات فهي جاءت متجمعة تحت الخط المثالي وقريبة منه حيث بلغ نصيب الفرد بهذه القطاعات ما بين 28-53فرد/محل.

نستنتج أن هناك تباين بين عدد المحلات وعدد السكان.

وعليه يمكن استخلاص أن الحجم السكاني والكثافة السكانية ليست دائما المعيار الأساسي لكثافة المحلات وإنما قد تتدخل فيها معطيات أخرى، كالمساحة، عدد المساكن ونمط السكن.

I-3- الكثافة التجارية عبر القطاعات العمرانية :

تقاس الكثافة التجارية عبر القطاعات العمرانية بقسمة عدد المحلات التجارية على مساحة القطاعات العمرانية، حيث نجد أن الكثافة العامة لمدينة العلمة تقدر بـ4.21 محل/هـ، فهي كثافة ضعيفة، و يعود هذا إلى المساحة الكبيرة مقارنة مع عدد محلات المدينة، فنجد أن الكثافة التجارية عبر القطاعات العمرانية مختلفة من قطاع إلى آخر وهذا حسب مساحة كل قطاع و عدد المحلات الموجودة به، فمنها كانت كثافة مرتفعة و منها كانت متوسطة و أخرى كانت ضعيفة جدا، والجدول التالي يوضحها.

الجدول رقم (41): مدينة العلمة: الكثافة التجارية عبر القطاعات

رقم القطاع	عدد المحلات التجارية	المساحة (هكتار)	الكثافة التجارية م/هـ
1	1251	109.17	11.46
2	466	123.62	3.77
3	729	159.44	4.57
4	578	307.91	1.88
5	2883	570.89	5.05
6	366	220.67	1.66
المجموع	**6273**	**1491.7**	**4.21**

المصدر: تحقيق ميداني 2018.

شكل رقم ('28): مدينة العلمة: الكثافة التجارية عبر القطاعات

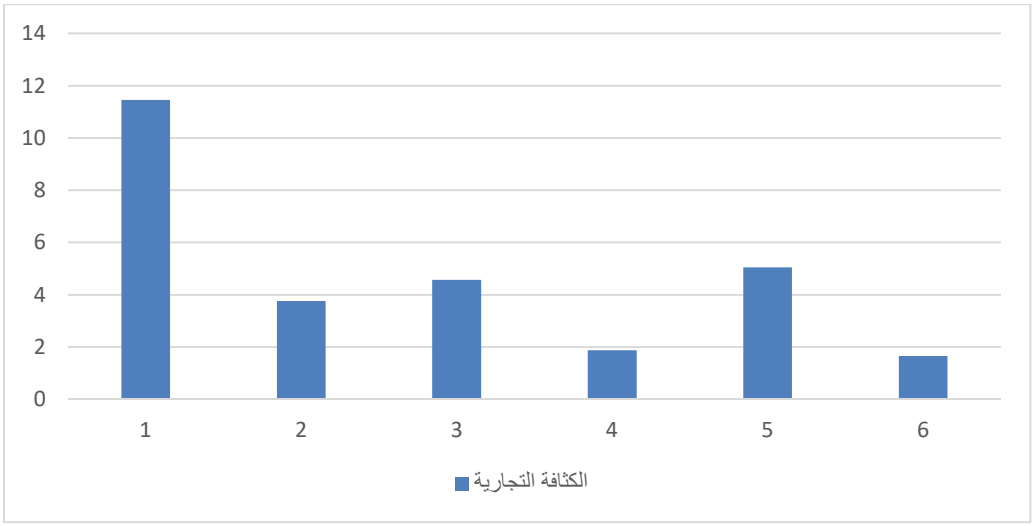

المصدر: تحقيق ميداني 2018 + معالجة الباحث

من خلال تحليل نتائج الجدول رقم (41) والشكل رقم ('28) نجد بأن عدد المحلات التجارية ومساحة القطاعات العمرانية تلعب دورا مهما في تحديد الكثافة التجارية، حيث نلاحظ بعض القطاعات الحضرية رغم أن مساحتها صغيرة ومحدودة لكنها تضم أكبر عدد ممكن من المحلات التجارية، والبعض

الآخر تحتوي على مساحات كبيرة لكن عدد المحلات التجارية بها قليلة، وعلى أساس هذا تم تقسيم الكثافة إلى ثلاث (03) فئات وهي كالتالي:

I-3-1- كثافة تجارية عالية:

تضم القطاع الحضري رقم 1 الذي يحتوي على ثاني مرتبة من حيث عدد المحلات التجارية مقارنة بالقطاعات الأخرى، بحيث تقدر بـ 1251 محل على مساحة تقدر بـ 109.17 هكتار، ما تعطينا كثافة تجارية تقدر بـ11.46محل/ هكتار.

I-3-3- كثافة تجارية متوسطة:

وهي تضم القطاع الحضري رقم 5 رغم استحواذ هذا الأخير على أكبر عدد من المحلات الذي قدر بـ 2883على مساحة تقدر بـ570.89هكتار و هو أكبر قطاع من حيث المساحة لهذا قدرت الكثافة التجارية به بـ5.05م/ه رغم تواجد سوق دبي بهذا القطاع كما ذكر سابقا، و تضم أيضا القطاع الحضري رقم 03 بعدد محلات قدر بـ729محل و بمساحة 159.44هكتار ما يعادل 4.57محل/الهكتار، ثم القطاع الحضري رقم 02 بعدد محلات قدر بـ466محل و مساحة قدرت بـ123.62هكتار و كثافة تجارية قدرت بـ3.77محل/الهكتار.

I-3-4- كثافة تجارية ضعيفة جدا:

هذه الفئة تضم القطاع الحضري رقم 4 الذي يحتوي على 578محل ومساحة تقدر بـ307.91هكتر ما يمثل 1.88محل بالهكتار هذه الكثافة أقل من كثافة المدينة الذي قدر بـ4.21محل/هكتار، نفس الاستنتاج بالنسبة للقطاع الحضري رقم 6 بحيث تحتوي على 366محل تتوزع على مساحة تقدر بـ 220.67 هكتار، وتتحصل على كثافة تجارية تقدر بـ1.66محل/هكتار، كأدنى قيمة مقارنة مع القطاعات الحضرية.

نستنتج أن الكثافة السكانية متباينة بين القطاعات العمرانية بمدينة العلمة، فرغم استحواذ بعض القطاعات على العدد الأكبر من المحلات لكن الكثافة التجارية بها متوسطة مقارنة ببعض القطاعات التي تحتوي على عدد محلات تجارية أقل منها لكن ذات مساحة أقل لكن الكثافة التجارية بها مرتفعة.

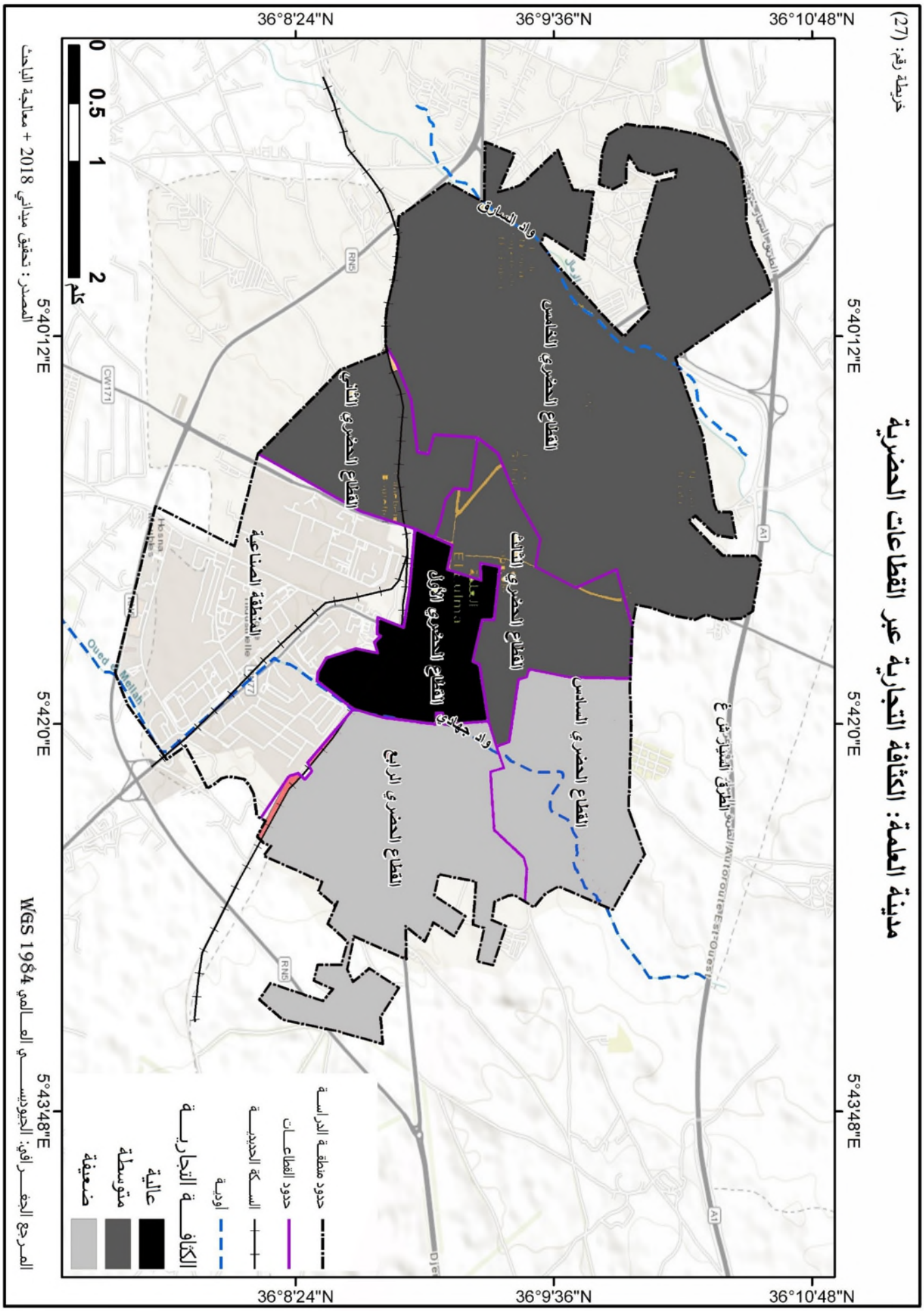
خريطة رقم: (27)
مدينة العلمة: الكثافة التجارية عبر القطاعات الحضرية
36°8'24"N
36°9'36"N
36°10'48"N
5°40'12"E
5°42'0"E
5°43'48"E
0 0.5 1 2 كلم
المصدر: تحقيق ميداني 2018 + معالجة الباحث
المرجع الجغرافي: الجيوديسي العالمي WGS 1984
القطاع الحضري الخامس
القطاع الحضري الثاني
القطاع الحضري الثالث
القطاع الحضري الأول
القطاع الحضري السادس
القطاع الحضري الرابع
المنطقة الصناعية
وادي السارق
وادي جهنم
Oued Mellah
Autoroute Est-Ouest
حدود منطقة الدراسة
حدود القطاعات
السكة الحديدية
أودية
الكثافة التجارية
عالية
متوسطة
ضعيفة

II- تصنيف المحلات التجارية : تصنيفات متعددة تبعا لتنوع الأنشطة التجارية

لاحظنا فيما سبق ارتفاع عدد المحلات التجارية الموزعة عبر المدينة والقطاعات الحضرية، تتميز بتوزيعها المجالي المتباين من قطاع لآخر، بالإضافة لارتفاع عدد الأنشطة التجارية، هذا الأخير يعرف هو الآخر تباين عبر القطاعات.

وحتى نتمكن من دراسة وتحليل الأنشطة التجارية عبر هذه القطاعات يستوجب علينا تصنيف وترتيب المحلات وفق طرق معينة لمعرفة نوع النشاط التجاري السائد في كل قطاع.

II-1- تصنيف المحلات التجارية وفقا للنشاط الغذائي و الغير غذائي : تصنيف يعكس قوة الجذب التجاري.

هذا التصنيف يعتبر من أسهل الأنواع، حيث يعتمد على نوعين من الأصناف الأول يجمع كل محلات التجارة غير الغذائية التي تتمثل في: محلات الأدوات الكهرو منزلية، الألبسة، طبيب، نجار، حلاق، هذا ما يخص في صنف النشاط غير الغذائي. أما الثاني هو جمع ما هو تجارة غذائية مثل: المحلات الغذائية سواء كانت تجزئة أو جملة، حلويات جزار، مرطبات، خضر وفواكه، وكذلك حتى بعض التجارة التي تقدم الخدمات مثل: محلات المأكولات السريعة المطاعم ... هذا ما يخص صنف النشاط الغذائية.

ووفقا لمعطيات العمل الميداني المتعلقة بهذا الجانب سمحت لنا بإنجاز الجدول رقم (42).

الجدول رقم (42): مدينة العلمة: توزيع المحلات التجارية في النشاط الغذائي والغير غذائي

النشاط التجاري	النشاط الغذائي		النشاط الغير غذائي		معامل الجذب
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	
مدينة العلمة	**1623**	25.87	**4650**	74.13	**2.87**

المصدر: تحقيق ميداني 2018 +معالجة الباحث

الشكل رقم (29): مدينة العلمة: نسبة المحلات التجارية في النشاط الغذائي والغير غذائي

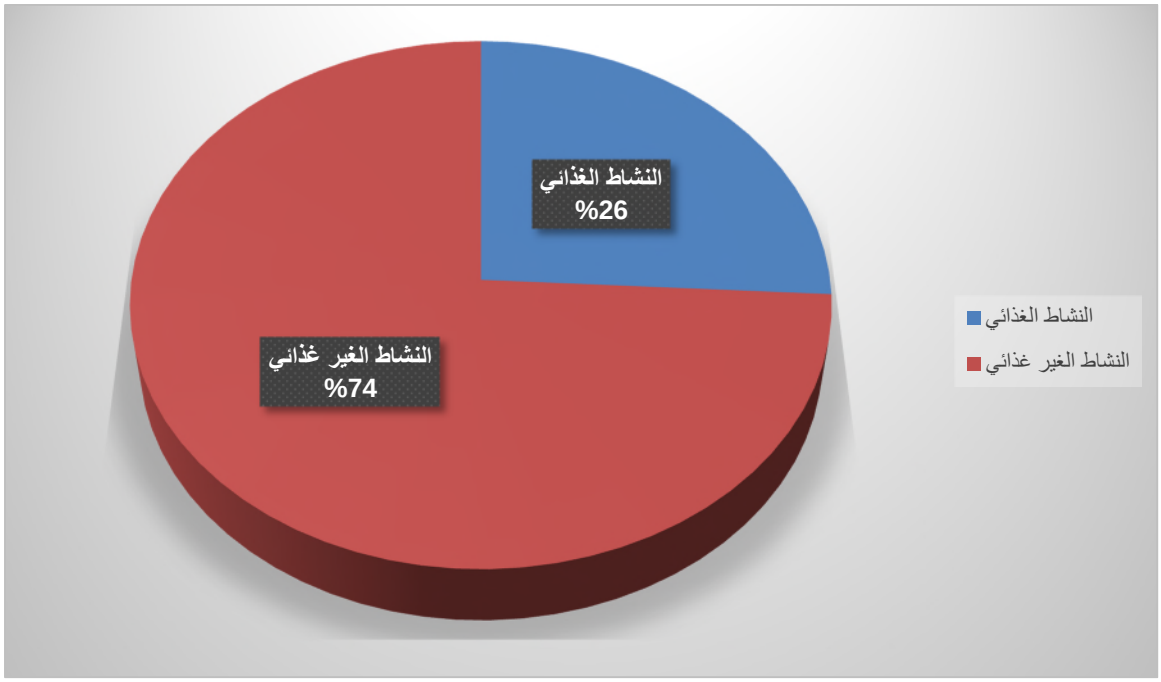

المصدر: تحقيق ميداني 2018 +معالجة الباحث

نلاحظ من خلال تحليل نتائج هذا الجدول رقم (42) و الشكل رقم (29) نجد أن عدد محلات التجارة غير الغذائية تقدر بـ4650 وهي أكبر من عدد محلات التجارة الغذائية التي تقدر بـ 1623 ومنه نتحصل على تجار يبيعون سلع غير غذائية تقدر بنسبة 74.13%، و على سبيل هذا سنقوم بقياس قوة الجذب التجاري لمدينة العلمة الذي يمثل حاصل قسمة عدد محلات التجارة غير الغذائية على عدد محلات التجارة الغذائية، حيث النتيجة كلما كانت أكبر من الواحد "1" يعني بأن القطاع جاذب، و كلما كانت النتيجة أقل من الواحد "1" يعني بأن القطاع العمراني طارد.

وبالنسبة لمدينة العلمة نجد قيمة المؤشر تعادل و2.87 وهذا ما يدل على أن المدينة ككل تتميز بقوة جذب تجاري.

جدول رقم (43): مدينة العلمة: تصنيف المحلات التجارية حسب النشاط الغذائي والغير غذائي عبر القطاعات العمرانية

النشاط التجاري / القطاع	النشاط الغذائي	النشاط الغير غذائي	معامل الجذب التجاري
1	307	944	3.07
2	103	363	3.52
3	183	546	2.98
4	172	406	2.36
5	728	2155	2.96
6	130	236	1.82
المجموع	**1623**	**4650**	**2.87**

المصدر: تحقيق ميداني 2018 +معالجة الباحث

شكل رقم (30): مدينة العلمة: معامل الجذب التجاري عبر القطاعات

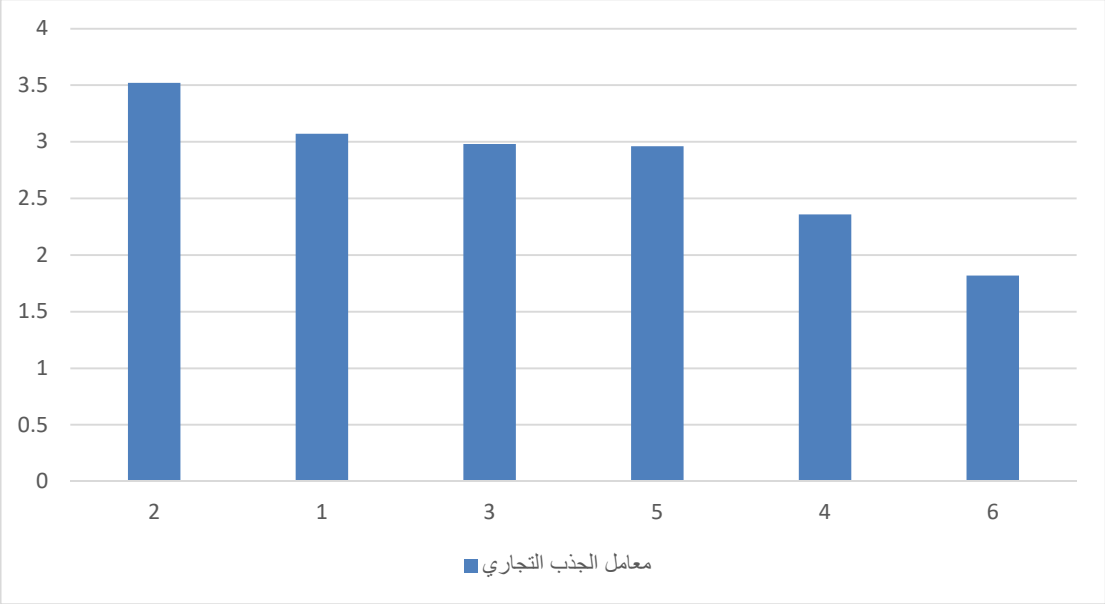

المصدر: تحقيق ميداني 2018 + معالجة الباحث

من خلال الجدول رقم (43) والشكل رقم (30) نلاحظ أن قيم معامل الجذب التجاري في قطاعات مدينة العلمة متقاربة جدا وكلها أكبر من الواحد 1، وتفوق قيمة المدينة الذي يقدر بـ 2.87، باستثناء القطاع رقم 06 الذي قدر بـ 1.82، وهذا يدل على أن جميع القطاعات العمرانية ذات جذب تجاري مرتفع مما يؤهلها لاستقطاب أحجام سكانية كبيرة من مختلف المناطق المجاورة.

1- أكبر من معامل الجذب التجاري للمدينة (2.87):

1-1- ذات جاذبية كبيرة:

تتمثل في القطاعات الحضرية من 1 إلى 5، حيث يسجل القطاع الثاني أعلى قيمة بـ 3.52 ثم يليه القطاع الأول حيث قدر معامل الجذب التجاري في هذا القطاع بـ3.07، يليه القطاعين الثالث والخامس بقيمة 2.98 و2.96 ثم في المرتبة ما قبل الأخيرة القطاع الرابع بمعدل جذب يقدر بـ2.36، فهذا يدل على أن جميع القطاعات العمرانية تلعب دور كبير في استقطاب السكان حيث تتميز بجذب تجاري كبير.

2- أقل من معامل الجذب التجاري للمدينة (2.87):

2-1- ذات جاذبية مرتفعة نسبيا:

وتتمثل في القطاع الحضري رقم 4 حيث قدر معامل الجذب التجاري به 1.82، فهو أقل من معامل الجذب في المدينة ككل وهذا راجع لانخفاض مجموع عدد المحلات به وحجم سكاني أكبر من بعض القطاعات، والفارق الضئيل بين المحلات ذات النشاط الغذائي والغير غذائي.

خريطة رقم: (28)

مدينة العلمة: معامل الجذب التجاري عبر القطاعات الحضرية

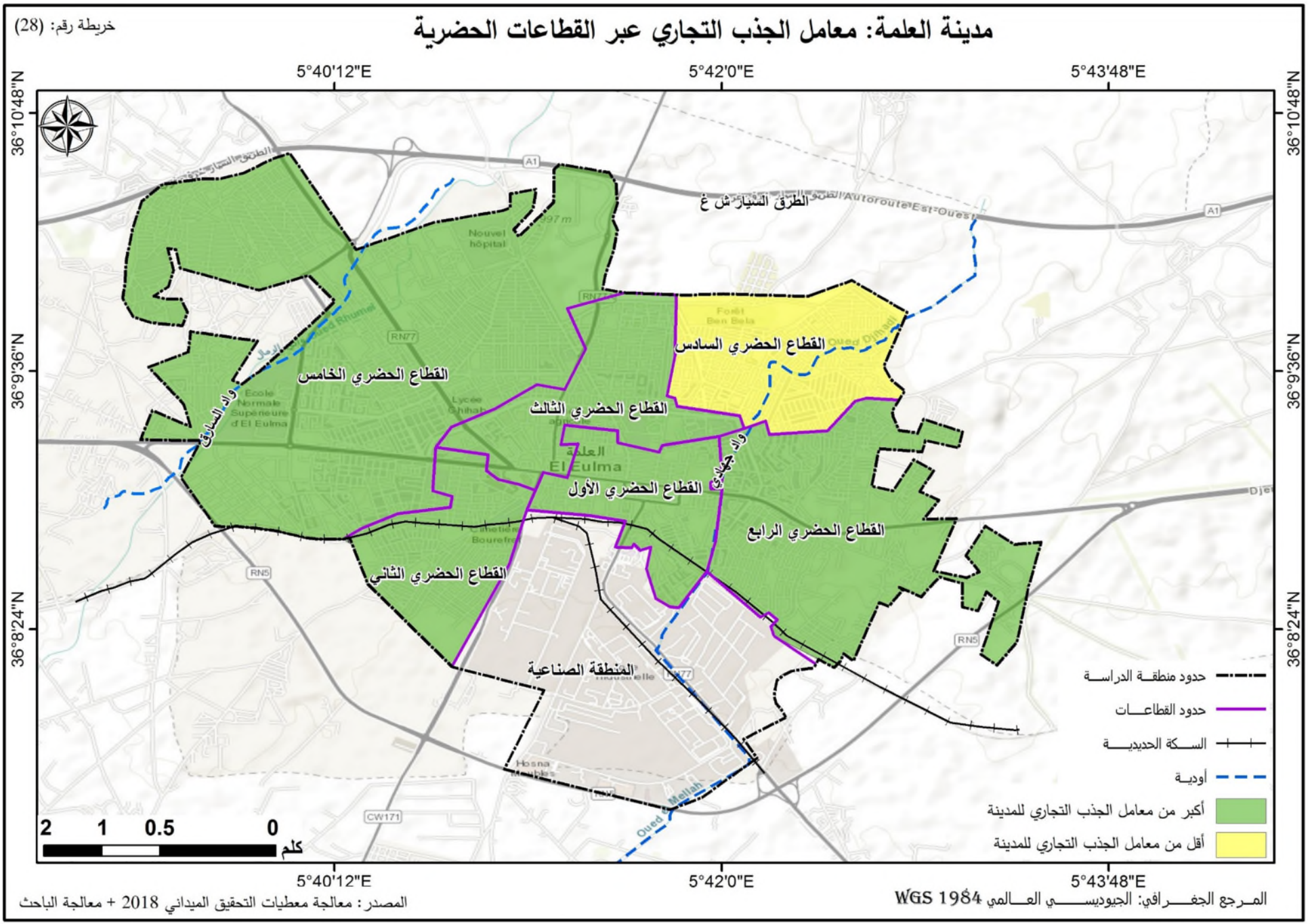

المصدر: معالجة معطيات التحقيق الميداني 2018 + معالجة الباحث

المرجع الجغرافي: الجيوديسي العالمي WGS 1984

II-2- تصنيف المحلات التجارية وفق المقاربة الجغرافية الاقتصادية:

يحمل هذا التصنيف بعدا مجاليا، لأنه يسمح بالكشف عن العلاقات التي تربط بين مختلف المراكز العمرانية المعنية بالدراسة، حيث أن عدم توفر نشاط تجاري معين بإحداها يؤدي إلى تنقل السكان بها للمراكز المتوفرة على هذا النشاط التجاري قصد تلبية رغباتهم[1].

تقوم المقاربة الاقتصادية على تقسيم النشاطات التجارية إلى ثلاثة مجموعات كبرى هي:

- **محلات التجارة الصافية:** تضم هذه المجموعة 03 أصناف من الأنشطة:
  - **صنف التغذية:** مواد غذائية، خضر وفواكه، مخابز، جزار، حلويات ومرطبات....
  - **صنف الملابس:** ملابس جاهزة، أقمشة، ألبسة رياضية، لوازم الخياطة.....
  - **صنف التجهيز المنزلي:** أدوات كهرومنزلية، أواني، أثاث....
- **محلات التجارة الحرفية:** تضم هذه المجموعة 02 صنفين من الأنشطة:
  - **صنف الحرف الإنتاجية:** النجارة، الحدادة، الصياغة، المطاحين ...
  - **صنف الحرف االخدمية والصيانة:** ميكانيك السيارات، تصليح الراديو والتلفزيون، تصليح المحركات الكهربائية...
- **محلات التجارة الخدمية:** تتضمن هذه المجموعة:

مطاعم، مقاهي، طبيب، كاتب عمومي.....

وعلى أساس ذلك قمنا بتصنيف المحلات التجارية المنتشرة بالقطاعات العمرانية لمدينة العلمة فكانت النتائج موضحة في الجدول رقم (44).

جدول رقم (44): مدينة العلمة: توزيع المحلات التجارية وفق مقاربة جغرافية اقتصادية

الأصناف	التجارة الصافية		التجارة الحرفية		التجارة الخدمية		المجموع
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	
مدينة العلمة	3852	61.41	1114	17.76	1307	20.84	**6273**

المصدر: تحقيق ميداني 2018.

[1] A.Lekehal: Essai Méthodologique de définition des petites villes Algérienne. Exemple des petites villes de L'Est. Univ de Strasbourg I.1982.

الشكل رقم (31): مدينة العلمة: توزيع المحلات التجارية وفق مقاربة جغرافية اقتصادية

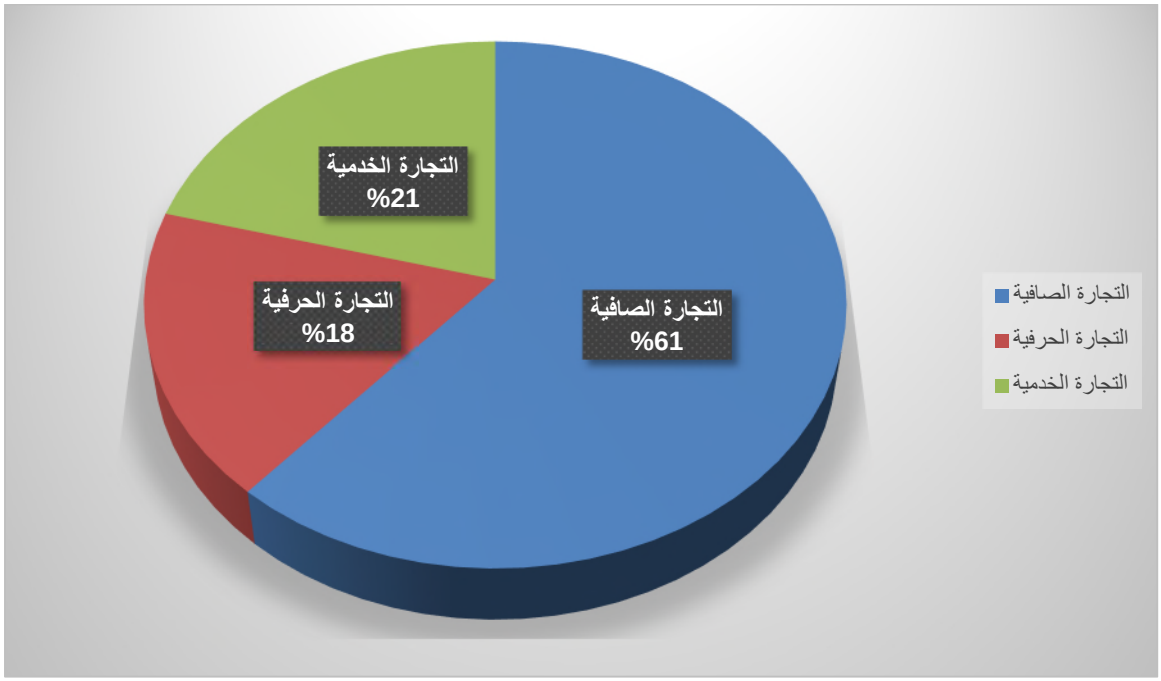

المصدر: تحقيق ميداني 2018 + معالجة الباحث

II-2-1- صنف التجارة الصافية :

وتشمل كل الأنواع التجارية التي تقدم سلعة منتجة أو مصنعة بشكل مباشر ويقدر عدد المحلات التجارية في مدينة العلمة التي تدخل ضمن صنف التجارة الصافية بـ 3852 محلا تجاريا ومن أمثلتها نذكر صنف التغذية والذي يضم المواد الغذائية، خضر وفواكه... إلخ، صنف الملابس وصنف التجهيز المنزلي... إلخ. والملاحظ سيطرت هذا الصنف في مدينة العلمة حيث قدرت النسبة بـ 61.41% أي أكثر من النصف عدد المحلات التجارية.

II-2-2- صنف التجارة الحرفية:

ويقصد بهذا الصنف كل نشاط تجاري يقدم خدمة للأفراد ويقدر عدد المحلات التجارية في مدينة العلمة التي تدخل ضمن صنف التجارة الحرفية والمهنية بـ 1114 محلا تجاريا و بنسبة تقدر بـ17.76% من مجموع عدد المجلات، وجاءت هذه المحلات تتركز في شارع دبي وفي أحياء وسط المدينة ومن أمثلتها نذكر الطبيب، الصيدلية... إلخ ومن منطلق هذا التصنيف أن النشاطات التجارية مقسمة وفقا لنوعية التبادل التجاري أي حسب نوع المنتوج المقدم للزبائن، سواء أكانت مصنعة أو منتجة تدخل في صنف التجارة الصافية، وإما تكون منتوج حرفي أو تقديم خدمة كالعلاج مثلا ومع العلم أن هذا التصنيف جعل من مهمة الفرز عملية سهلة خاصة، وعليه جاءت عملية توزيع المحلات التجارية حسب الأصناف التجارية الثلاثة السابقة الذكر في الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في مدينة العلمة تبين الواقع القائم للنشاط التجاري

في هذه المدينة التي تضم الكم الهائل من المحلات التجارية ولتبيان هذا الوضعية سيتم إعداد مصفوفة الأنشطة التجارية حيث يعتمد في تشكيلها على عملية ترتيب القطاعات الحضرية حسب الأنشطة التجارية حيث تم التحصل على الجدول رقم (02) بالملحق، الذي يوضح مستوى التجهيز في القطاعات.

II-2-3- صنف التجارة الخدمية :

يقصد بهذا الصنف كل نوع تجاري يعتمد على حرفة سواء كانت إنتاج أو صيانة ويقدر عدد المحلات التجارية في مدينة العلمة التي تدخل ضمن صنف التجارة الخدماتية بـ 1307 محلا تجاريا، وبنسبة تقدر بـ20.84% من مجموع عدد المجلات، ومع العلم أنها جاءت مبعثرة عبر الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية حيث تتألف من ورشات منفردة ومتوسطة الحجم حيث تنتشر بين المناطق السكنية وتتطلب مساحة عقارية أكبر والتي تقع على محاور الطرق الثانوية التي تسهل عليها عملية الحصول على المواد الأولية المستخدمة ومن أمثلتها نذكر نجارة الألمنيوم ومكانيك تصليح السيارات... إلخ، وكما أن أصحاب هذه الحرف يقدمون خدماتهم لأفراد المجتمع السكاني في مدينة العلمة وما جاورها من بلديات مجال ولائي سطيف، وعليه فإن هذه الأصناف التجارية لا يوجد بينها أي شكل من أشكال الارتباط التجاري في هذه المدينة وكلها أنواع منفصلة عن بعضها تماما.

جدول رقم (45): مدينة العلمة: توزيع المحلات التجارية وفق مقاربة جغرافية اقتصادية عبر القطاعات

القطاعات	التجارة الصافية		التجارة الحرفية		التجارة الخدمية		المجموع
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	
1	655	52.36	263	21.02	333	26.62	1251
2	215	46.14	111	23.82	140	30.04	466
3	376	51.58	157	21.54	196	26.89	729
4	337	58.30	106	18.34	135	23.36	578
5	2053	71.21	401	13.91	429	14.88	2883
6	216	59.02	76	20.77	74	20.22	366
المجموع	**3852**	**61.41**	**1114**	**17.76**	**1307**	**20.84**	**6273**

المصدر: تحقيق ميداني 2018 + معالجة الباحث

الشكل رقم (32): مدينة العلمة: توزيع القطاعات الحضرية حسب أصناف المقاربة الجغرافية الاقتصادية (توازن مجالي متميز)

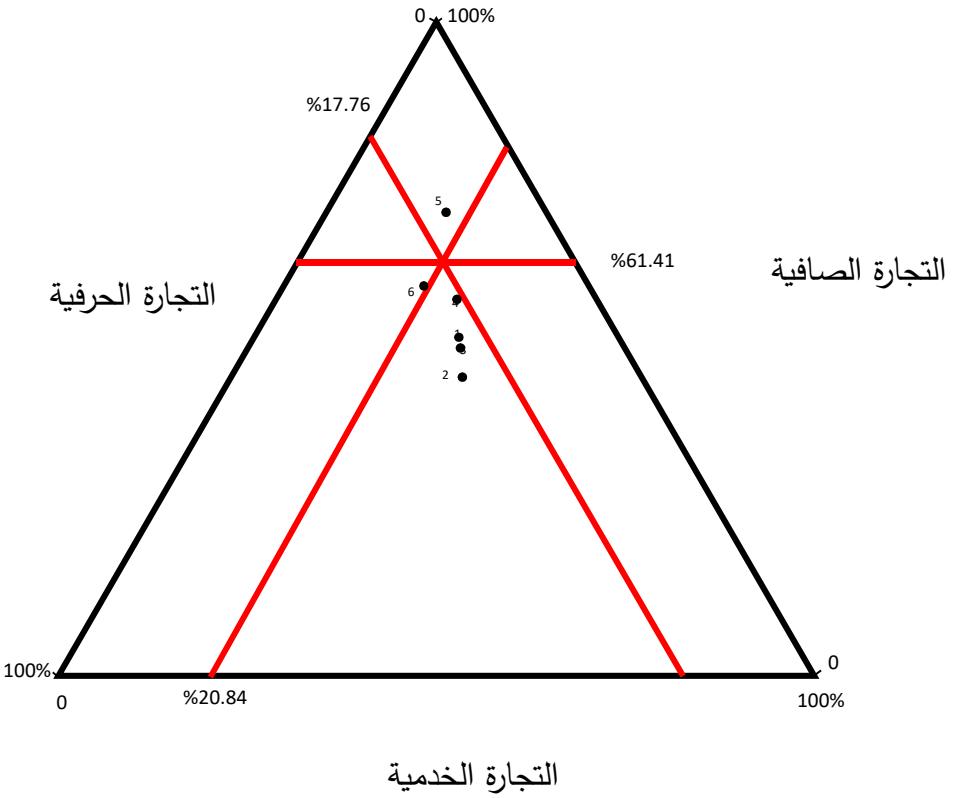

المصدر: تحقيق ميداني 2018 +معالجة الباحث

ومن أجل تحليل علمي دقيق قمنا بتصنيف المحلات التجارية وفق المقاربة الجغرافية الاقتصادية على مستوى القطاعات العمرانية، فمن خلال الجدول رقم (45) والشكل رقم (32) نلاحظ أن نسبة وعدد محلات التجارة الصافية (Commerce pur) هي السائدة على مستوى المدينة حيث تقدر بـ 3852محل من مجموع المحلات بالمدينة حيث بلغت نسبة هذا الصنف 61.41%.

أما بالنسبة لمحلات التجارة الحرفية (Commerce artisanal) بلغ عدد محلاتها 395محل من مجموع محلات المدينة ما يقارب 10.35% وهي نسبة ضئيلة مقارنة مع باقي الأصناف التجارية في هذه المقاربة الجغرافية الاقتصادية.

أما فيما يخص محلات التجارة الخدمية (Commerce de service) يمثلها 1307محل من مجموع محلات المدينة بنسبة 20.84% بمعنى أن 5/1 تقريبا من مجموع المحلات التجارية لمدينة العلمة هي محلات للتجارة الخدمية.

ومن أجل تحديد أدق لاختصاص كل قطاع حضري تم إنجاز الشكل رقم (32) والذي يوضح تواجد 3 مجموعات.

المجموعة الأولى: "سيادة التجارة الصافية": تضم القطاع رقم 05.

المجموعة الثانية: "سيادة التجارة الحرفية": تضم القطاع رقم 06.

المجموعة الثالثة: "سيادة التجارة الخدمية الحرفية": تضم العدد الأكبر من القطاعات وهي (1، 2، 3 و4)

- **القطاع الأول:**

من مجموع 3852 محل من التجارة الصافية في مدينة العلمة نجد 655 محل للتجارة الصافية يستحوذ عليها القطاع رقم 01 بنسبة 52.36%، أقل من المتوسط من إجمالي محلات التجارة الصافية.

يليها عدد محلات التجارة الخدماتية بنسبة 26.62% بعدد 333محل من إجمالي محلات التجارة ثم تأتي محلات التجارة الحرفية بـ 263 محل مشكلة بذلك نسبة 21.20% من إجمالي المحلات بهذا القطاع.

- **القطاع الثاني:**

يحتوي هذا القطاع على 215محل من المحلات التجارة الصافية بنسبة قدرت بـ46.14% من مجموع محلات هذا القطاع. وهي أضعف نسبة مقارنة مع القطاعات الأخرى تليها محلات التجارة الخدمية بنسبة 30.04% وعدد محلات 140محل وفي المرتبة الأخيرة محلات التجارة الحرفية ب23.82% يقابلها 111محل.

- **القطاع الثالث:**

نسجل بهذا القطاع مجموع 376محل صنف التجارة الصافية أي بنسبة 51.58% من إجمالي المحلات الموجودة بالقطاع.

في حين تمثل محلات التجارة الخدمية بعدد يقدر بـ 196محل أي ما يعادل نسبة 26.89% من إجمالي المحلات التجارية الموجودة بالقطاع.

ثم تأتي محلات التجارة الحرفية بـ 157محل أي ما يعادل 21.54% من إجمالي المحلات بالقطاع.

- **القطاع الرابع:**

هذا القطاع قدر عدد المحلات به بـ578محل من مجموع المحلات التجارية بالمدينة و قد سيطرت المحلات الخاصة بالتجارة الصافية بـ 337محل بنسبة 58.30% من إجمالي المحلات الموجودة بالقطاع،

في حين تقدر عدد التجارة الخدمية بـ135محل أي ما يعادل 23.36%، ثم محلات التجارة الحرفية بـ106 محل أي ما يعادل نسبة 18.34%.

- القطاع الخامس

ما ميز هذا القطاع هو احتلاله للمرتبة الأولى من حيث عدد المحلات بالقطاع والذي بلغ 2883محل، وهذا يعود إلى وجود سوق دبي كما ذكر سابقا، عدد محلات التجارة الصافية به تمثل 71.21% من إجمالي محلات القطاع أعلى من المتوسط بعدد يقدر بـ 989محل وهي أعلى نسبة فيما يخص صنف محلات التجارة الصافية.

أما عدد محلات التجارة الخدمية قدر بـ429محل أي ما يعادل 14.88%، و هي أخفض نسبة رغم أنها تستحوذ على أكبر عدد وهذا راجع لسيادة محلات صنف التجارة الصافية لأن نشاط الخدمية والحرفية لا تصلح في مناطق مثل سوق دبي وتأتي في المرتبة الأخيرة وهي أضعف نسبة في جميع القطاعات وعلى مستوى الأصناف الثلاث صنف التجارة الحرفية المقدرة بـ13.91% رغم أنها تستحوذ عل 401محل.

- القطاع السادس:

هذا القطاع فيه 216محل من مجموع 366 تمثل صنف التجارة الصافية بنسبة قدرت بـ59.02% تليه صنف التجارة الحرفية بعدد محلات قدر بـ76محل ما يعادل 20.77% هذه النسبة متقاربة مع عدد محلات التجارة الخدمية الذي قدر بـ74محل ما يعادل 20.22% من إجمالي محلات القطاع.

من خلال هذا التصنيف للمحلات يمكن استخلاص ما يلي:

ارتفاع نسبة محلات التجارة الصافية في كل القطاعات العمرانية وذلك بمتوسط يقدر بـ61.41%، تليها محلات التجارة الخدمية بمتوسط يقدر بـ20.84%، ثم محلات التجارة الحرفية بمتوسط يقدر بـ17.76%، وبشيء من التفصيل يمكن القول بأن التجارة الصافية سائدة في كل القطاعات. ومن خلال الشكل رقم (32) نستنتج أن هناك توازن متميز حيث تتموقع جميع القطاعات في وسط الهرم.

III- المنشآت التجارية الكبرى:[1]

لقد تطورت الأنماط التجارية في مدينة العلمة بسبب التركز السكاني والحضري وتوسيع مد شبكة الطرق والشوارع حيث برزت الحاجة إلى إقامة وتعدد المنشآت التجارية التي لها وزن كبير في النشاط التجاري وعليه فقد قمنا في هذا الإطار بإدراج التصنيف التالي: الأسواق اليومية الدائمة والأسبوعية الكبيرة كمايلي:

III-1- الأسواق التجارية اليومية الدائمة:

جاءت هذه الأسواق التجارية في العلمة تنقسم إلى مايلي:

III-1-1- الأسواق التجارية اليومية المغطاة والمتنازل عليها لحساب الخواص:

تضم مدينة العلمة سوق[2] يومي مغطى ويقع في وسط المدينة وهو عبارة عن تكتل ل 90 محلا تجاريا موزعة على عدة أصناف تجارية حيث يمكن تلخيصها حسب التصنيف النوعي المعتمدة في تحديد الأصناف التجارية فيما يلي: المواد الغذائية العامة، الخضر والفواكه الحلويات والمرطبات، جزارة، العقاقير والأعشاب، مسمكة، الأواني المنزلية، الأحذية والملابس، مقهى، مطاعم، هاتف عمومي ومكتبة... إلخ ومع العلم أن هذه الأسواق التجارية اليومية هي تابعة لبلدية العلمة وقد تم التنازل عليها لحساب الخواص.

III-1-2- الأسواق اليومية غير المغطاة التابعة لبلدية العلمة:

لقد حاولت البلدية سابقا تثبيت الباعة المتجولين بتخصيص مجالات تجارية تمثلت في أسواق يومية غير مغطاة جاءت في شكل خيم في انتظار إنجاز مراكز تجارية، ولكن هذا الوضع استمر إلى الوقت الراهن حيث تضم سوق الخيام للملابس الذي يقع بساحة الثورة وسوق الخضر والفواكه الذي يقع في حي ثابت بوزيد بمحاذاة وادي الجهادي وبهما حوالي 193 خيمة تجارية فردية صغيرة في عدة أصناف تجارية حيث تشهد تدفقات هامة للسكان والزبائن وهذا يتوافق مع انخفاض الأسعار وتنوع السلع والمعروضات عن الخصائص التنظيمية ومع العلم أن الأسواق اليومية غير المغطاة تختلف عن الأسواق اليومية المغطاة السابقة الذكر في الإطار العام المتدهور والذي جاء يفتقر لأدنى الشروط والمقاييس المعمول بها في التهيئة الحضرية، وكما تحتوي مدينة العلمة على سوق يومي غير مغطى يقع في حي العلي وهو متخصص بيع

[1] هشام بوضياف: النمو الحضري في الجزائر دراسة للواقع وبدائل للمستقبل، حالة مدينة العلمة-ولاية سطيف، دكتوراه علوم، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية، 2019، ص 172.

[2] السوق هي مساحات التسوق التي يقام فيها عرض المنتوجات وتبادلها بانتظام طوال أيام السنة، ويمكن تقسيم الأسواق حسب أهميتها واتساع مجال نفوذها إلى أسواق ذات أهمية: وطنية، إقليمية ومحلية، ومع العلم أن هذه الأهمية جاءت تحدد وفق: الموقع الهام، ثمن الكراء، تدفقات السلع والزبائن ورؤوس الأموال وتوسع مجالات النفوذ. أنظر: فوزي عبد المجيد الأسدي، جغرافيا المدن أو المراكز الحضرية، دار القلم، الإمارات العربية، سنة 1990، ص287.

الألبسة والمستلزمات المنزلية وسوق يومي غير مغطى يقع في حي قرطالي ذو طابع جهوي وهو متخصص في بيع مختلف مواد البناء، وعليه فإن المواقع العامة لهذه الأسواق في هذه المدينة لا يمنحها ديناميكية اقتصادية في المستوى المطلوب وذلك لأنها تشهد منافسة كبيرة بينها وبين مختلف المحلات التجارية المجاورة لها ولكونها أيضا لا تختلف عنها من حيث الاختصاص وهذا الوضع جاء يعكس سوء تسييرها وتنظيمها، وكما يؤثر ذلك أيضا على أداءها الوظيفي كمرافق تجارية هامة خاصة وأن مظهرها العمراني ظل في وضع لا يتماشى والمتطلبات الحديثة وبالإضافة إلى تدهور نظافتها وحالتها

III-1-3- المراكز التجارية ومنشآت البازار:

ويقصد بها تلك المنشآت العمرانية المتوسطة الحجم حديثة الإنشاء حيث جاءت تضم عدد من المحلات ذات الطابع الخدماتي والتجاري وعددها يتراوح بين (6-25) محلا تجاريا، ومع العلم أن المظهر الخارجي لها لا يختلف كثيرا على المظهر الخارجي للمباني السكنية الغربية الحديثة، وعليه فإننا نجد البازارات في مدينة العلمة تتشكل من ثلاثة طوابق كمتوسط ارتفاع حيث توجه عادة الطوابق الأرضية كمحلات لبيع الملابس والأحذية واللوازم الشخصية، وأما الطوابق العلوية فهي موجهة لبيع الكماليات وممارسة بعض المهن الحرة كالمحامين والموثقين، وكما أن نجدها شاغرة أو موجهة للاستخدام السكني في العديد من البازارات المنتشرة في الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية في هذه المدينة والبازار هو حالة خاصة المراكز التجارية في المدينة الجزائرية حيث يوجد في مدينة العلمة سبعة مراكز تجارية خاصة تتوزع كالتالي: ثلاثة مراكز منها تقع في وسط المدينة ومركزين في حي مخربش العيد في القطاع الحضري الأول ومركز واحد يقع في حي حويفي عبد الله في القطاع الحضري الثالث ومركز كبير يقع في حي أول نوفمبر في القطاع الحضري الأول بمحاذاة الطريق الوطني رقم (05) تعود ملكيته لاتحاد التجار الحرفيين

III-1-4- الأروقة التجارية التابعة للولاية:

ويقصد بها تلك المنشآت العمرانية التجارية التابعة لملكية الولاية حيث قامت الدولة بإنشاء مساحات تجارية كانت على شكل وحدات أروقة تجارية في كل مقرات الدوائر على مستوى تراب كل ولاية من ولايات الوطن ويوجد في مدينة العلمة رواقين يحتلا موقعا هاما وموجهين لعرض وبيع عدة أنواع مختلفة من السلع وهما الرواق التجاري الأول الذي يقع في حي مخربش العيد ويضم محلات تجارية كبرى متمثلة في المواد الغذائية، الآلات الكهرومنزلية، الأثاث والأواني المنزلية، وأما الرواق التجاري الثاني فإنه يقع في حي هواري بومدين وهو يضم بعض المحلات التجارية المخصصة لبيع الأثاث المنزلي والمواد الغذائية.

III-2- الأسواق الأسبوعية:

تساهم الأسواق الأسبوعية في تعزيز البنية التجارية للمدن، وعليه جات مدينة العلمة تضم سوق أسبوعي موجه لبيع الحيوانات خاصة منها الأبقار والماشية حيث يشهد إقبالا كبيرا وله جاذبية كبيرة تمتد من الولايات التالية: بجاية، البويرة وبرج بوعريريج غربا وإلى قسنطينة وما جاورها شرقا وجيجل شمالا وإلى ولايتي باتنة ومسيلة جنوبا، ولذلك يعتبر مورد أساسي لهذه المدينة من خلال تأجيره سنويا، ومع العلم أنه قد حول سنة 1972 من وسط مدينة العلمة إلى جوار المنطقة الصناعية بمحاذاة الطريق الوطني رقم (77) الرابط بين مدينتي العلمة وباتنة وهو بذلك يحتل مساحة تقدر بـ 10 هكتار وهي سوق جرداء شبه معزولة وغير معبدة وأكثر عرضة للأوحال في فصل الشتاء وتنعدم بها المحلات التجارية، وإضافة السوق الأسبوعي الذي جاء في شكل مساحة شاغرة تتخلل الأحياء لا أكثر والذي يقع في القسم الجنوبي بجوار حي ثابت بوزيد في القطاع الرابع حيث خصص منه جزء لبيع الخضر والفواكه والمواد المصنعة وجزء أخر إلى سوق بيع الجملة للخضر والفواكه ولكن إطاره العام جاء يفتقر إلى أبسط معايير التهيئة والتنظيم.

IV- التجارة غير الشرعية[1]:

انطلاقا من نتائج الدراسة الميدانية يمكن التمييز بين صنفين أساسين من التجارة غير الشرعية فالنوع الأول يتمثل في التجارة غير الشرعية الممارسة على مستوى المحلات التجارية أي المحلات التجارية التي لا يمتلك أصحابها السجلات التجارية أي رخص ممارسة الأنشطة التجارية القانونية والنوع الثاني التجارة غير الشرعية الممارسة خارج المحلات التجارية، ومن هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا العنصر من البحث إلى النوع الثاني من التجارة حيث يقصد به أماكن تجمع الباعة والتي تؤثر سلبيا وبشكل المباشر على النسيج الحضري القائم في مدينة العلمة، وكما تنتشر بشكل كبير عشوائي في نقاط مختلفة من الأحياء السكنية ومنها وسط المدينة، شارع دبي وثابت بوزيد حيث يتجمع الباعة المتجولون وأصحاب الطاولات على جوانب الشوارع وأرصفتها ومنهم حتى أصحاب المحلات التجارية الذين يعرضون السلع على أرصفة الشوارع وخاصة منها أصحاب محلات بيع الملابس الجاهزة، المواد الغذائية، الهواتف النقالة الإكسسوارات والسلع الاستهلاكية المختلفة وهذا الأمر الذي يدل على قوة الحركية التجارية التي تشهدها هذه الأحياء السكنية في مدينة العلمة لاحظ الصورتين رقم (16) و(17)، وعليه وباعتبار أن البلدية هي السلطة الرئيسية المسؤولة قانونيا على توفير الرقابة المستمرة في الحفاظ على المظهر الحضري العام وتجميله وتأثيثه في هذه المدينة فإن عليها كذلك القيام بهذا الدور من خلال تطبيق المراسيم والتشريعات واللوحات الإشهارية في هذا الميدان وليس من خلال القرارات الفردية وإعطاء الأهمية الكافية لمثل هذا الأمر وألا تصرح للأعمال

[1] هشام بوضياف: النمو الحضري في الجزائر، مرجع سبق ذكره، بتصرف.

التي هي دون المستوى بالتنفيذ وأن يكون دورها في الإشراف على التنفيذ دورة فعالا وحقيقيا، وإضافة إلى تنظيم الأسواق اليومية ومواقف سيارات الأجرة وكذلك حافلات النقل الحضري.

صورة رقم (16): التجارة الغير شرعية في شارع دبي (أفريل 2019)

صورة رقم (17): التجارة الغير شرعية في حي وسط المدينة (أفريل 2019)

المبحث الثاني: العلاقات المجالية للوظيفة التجارية وتأثيرها على تنظيم المجال

بعد أن تمكنا في المبحث الأول من إبراز خصوصية البنية التجارية للمدينة وحجم النشاط التجاري بها، و الدور الذي يلعبه من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ومساهمته في الوضع القائم التي تشهده المدينة من ديناميكية حضرية، يمكن القول أن هذا النشاط التجاري هو عصب اقتصادها وبسببه طرأت عدة تحولات وتنظيمات مجالية جديدة، يأتي هذا المبحث استجابة للتساؤلات المثارة في إشكالية هذا البحث، إذ سنحاول معرفة العلاقات الوظيفية المجالية التي يشهدها المجال، وهذا بالوقوف على مجالات النفوذ وكذا إبراز طبيعة العلاقات الوظيفية القائمة حاليا في المدينة و باقي المجالات الحضرية للإقليم الجغرافي، والتي تعكس مدى فاعلية وكفاءة هذه الوظائف في خلق تنظيمات مجالية جديدة. إذ سنحاول دراسة ذلك من خلال:

I- البنية التجارية و الديناميكية الحضرية:

إن الجهاز التجاري كباقي الأجهزة الحضرية الأخرى، يولد تنظيمَ لتدفقات السكان داخل المجال، بسبب رغبة هؤلاء في إشباع احتياجاتهم المتنوعة. الأمر الذي يترتب عنه قيام نظام معين من العلاقات الوظيفية بين المدينة والمجال المحيط بها.[1]

I-1- الحركية التجارية:

تعتبر التجارة من أهم مبررات وجود المدينة وتفعيل الديناميكية الحضرية، كما تعتبر عنصر حيوي فعال لما توفره من احتياجات السكان الأولية وفي خلق حركية وديناميكية في مجال التبادلات بين مختلف أحيائها وقطاعاتها الحضرية، وبين العديد من مدن الشرق الجزائري، غير أن هذه التبادلات أو التنقلات لم تكن متجانسة عبر القطاعات العمرانية للمدينة.

وقد ارتأينا في دراسة الحركية التجارية لما لها أهمية بالغة في تحديد ديناميكية المجال لهذا سنحاول دراستها من خلال:

I-1-1- الحركية التجارية حسب الأصناف التجارية: حركية متباينة

بعد استعراض وتحديد الأصناف التجارية حسب المقاربة الجغرافية الاقتصادية فيما سبق، سنحاول في هذا العنصر تحديد الحركية المجالية لهذه الأصناف التجارية، من خلال معرفة تنقلات السكان لاقتناء حاجياته عبر المجال (داخل الحي، الأحياء المجاورة، أماكن أخرى).

[1] عنون نورالدين: دور البنية الجارية في تنظيم المجالات الحضرية، دكتوراه علوم، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، 2012، ص 302.

جدول رقم (46): مدينة العلمة: نسب الحركية المجالية للسكان حسب الأصناف التجارية عبر القطاعات

القطاعات / الصنف	المكان	1	2	3	4	5	6
التجارة الصافية	داخل الحي	38.65	36.52	41.08	33.52	35.68	33.61
	الأحياء المجاورة	53.42	54.13	55.12	53.33	52.03	48.51
	مكان آخر	7.94	9.35	3.82	13.15	9.81	17.14
التجارة الخدمية	داخل الحي	31.41	30.34	39.58	34.52	31	34.28
	الأحياء المجاورة	62.57	60.71	56.84	56.36	61.19	50.99
	مكان آخر	6.03	8.96	3.58	9.12	7.8	14.73
التجارة الحرفية	داخل الحي	19.46	13.76	15.47	9.78	12.08	16.67
	الأحياء المجاورة	43.24	46.79	42.86	59.78	51.25	46.3
	مكان آخر	37.3	39.45	41.67	30.43	36.67	37.03

المصدر: تحقيق ميداني 2018 + معالجة الباحث.

من خلال الجدول رقم (46) نستخلص أن حركية وتنقلات السكان في مجال الأنشطة التجارية متباينة من صنف لآخر لكن متقاربة بين القطاعات في نفس الصنف.

- صنف التجارة الصافية

نلاحظ ارتفاع نسبة الحركية في هذا الصنف باتجاه الأحياء المجاورة حيث كان أعلى من المتوسط المقدر بـ52.76% في جميع القطاعات ماعدا القطاع السادس الذي قدر بـ48.51%.

ورغم تواجد نشاط المواد الغذائية والخضر والفواكه ضمن هذا الصنف والتي تكون فيه الحركية مرتفعة داخل الحي، لكن الحركية في النشاطات الأخرى التي تدخل في صنف التجارة الصافية (الملابس والأحذية، الأجهزة المنزلية) كانت لها أثر في ارتفاع هذا الصنف باتجاه الأحياء المجاورة حيث أن السكان يتجهون نحو الأحياء المجاورة من أجل اقتناء مثل هذه الأصناف التجارية.

تأتي في المرتبة الثانية التنقلات داخل الحي بمتوسط قدر بـ35.51%، نسب هذه التنقلات في جميع القطاعات أعلى و قريبة في نفس الوقت من هذا المتوسط، تقل عن المتوسط بنسبة ضئيلة في القطاعين الرابع و السادس.

نسبة منخفضة جدا من السكان حددت أمكنة أخرى لاقتناء هذا الصنف وقدر المتوسط بـ10.20%، إذ تنخفض النسبة عن هذا المتوسط في القطاعات 1، 2، 3 و 5 أما القطاعين 4، 6 فهي أعلى من المتوسط حيث قدرت أعلى نسبة للسكان الذين حددوا أمكنة أخرى لاقتناء هذا الصنف بـ 17.14%.

شكل رقم (33): مدينة العلمة: الحركية المجالية لصنف التجارة الصافية عبر القطاعات

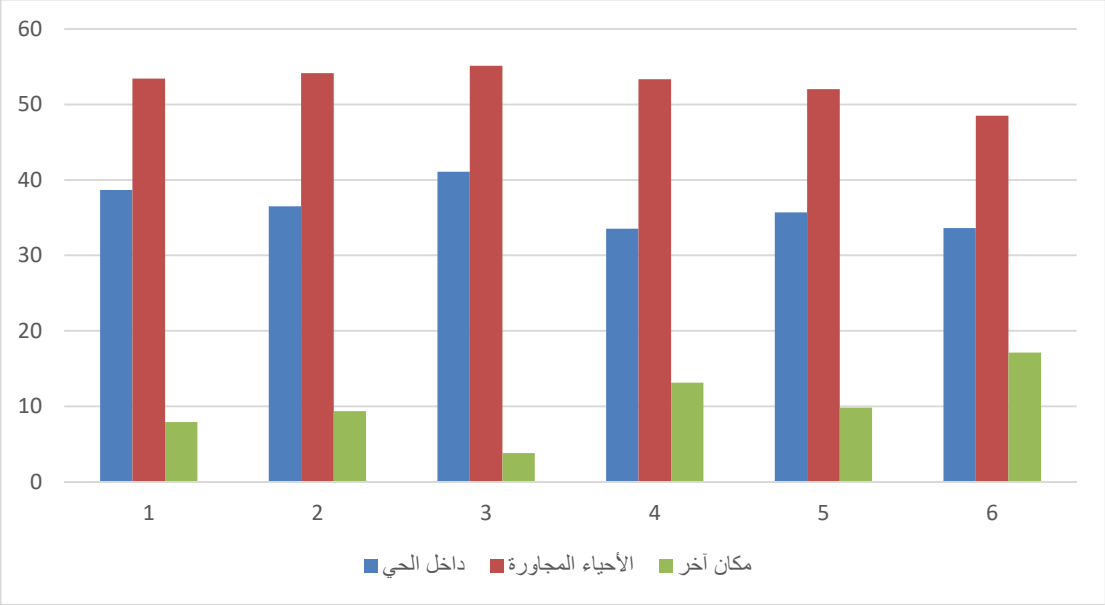

المصدر: تحقيق ميداني 2018 + معالجة الباحث

- صنف التجارة الخدمية

نلاحظ أيضا ارتفاع نسبة الحركية في هذا الصنف باتجاه الأحياء المجاورة حيث قدر المتوسط بـ58.11% و هي أعلى نسبة في الأصناف التجارية الثلاث وأعلى نسبة في الأماكن التي يقتني منها السكان حاجياتهم، نلاحظ أن القطاع 01، 02، 03. استحوذوا على النسبة الأكبر في جميع القطاعات وكانت أعلى من المتوسط حيث قدرت بـ 62.57%، 60.71% و61.19% على التوالي أما باقي القطاعات فهي أقل من المتوسط لكن لا تنقص عن 51%، و هذا يدل عن النقص المتباين في صنف الخدمات على مستوى القطاعات الحضرية مما يضطر بالسكان التنقل إلى الأحياء المجاورة.

أما فيما يخص اقتناء السكان حاجياتهم في هذا الصنف على مستوى الحي فقد قدر المتوسط بـ 33.52% أي تقريبا ثلث السكان. حيث قدرت نسبة التنقل داخل الحي أكبر من المتوسط في القطاعات 03، 04 و06 وقد بلغت أعلى نسبة بالقطاع الثالث إذ قدرت بـ 39.58%، أما باقي القطاعات فهي أقل من المتوسط.

نفس الشيء بالنسبة للسكان الذين حددوا أمكنة أخرى لاقتناء هذا الصنف فقد كانت النسبة منخفضة، قدر المتوسط بـ8.37%، أقل من صنف التجارة الصافية، إذ تنخفض النسبة عن هذا المتوسط في القطاعات 1، 3 و 5 أما القطاعات 2، 4 و 6 فهي أعلى من المتوسط حيث قدرت أعلى نسبة للسكان الذين حددوا أمكنة أخرى لاقتناء هذا الصنف بـ 14.73%.

شكل رقم (34): مدينة العلمة: الحركية المجالية لصنف التجارة الخدمية عبر القطاعات

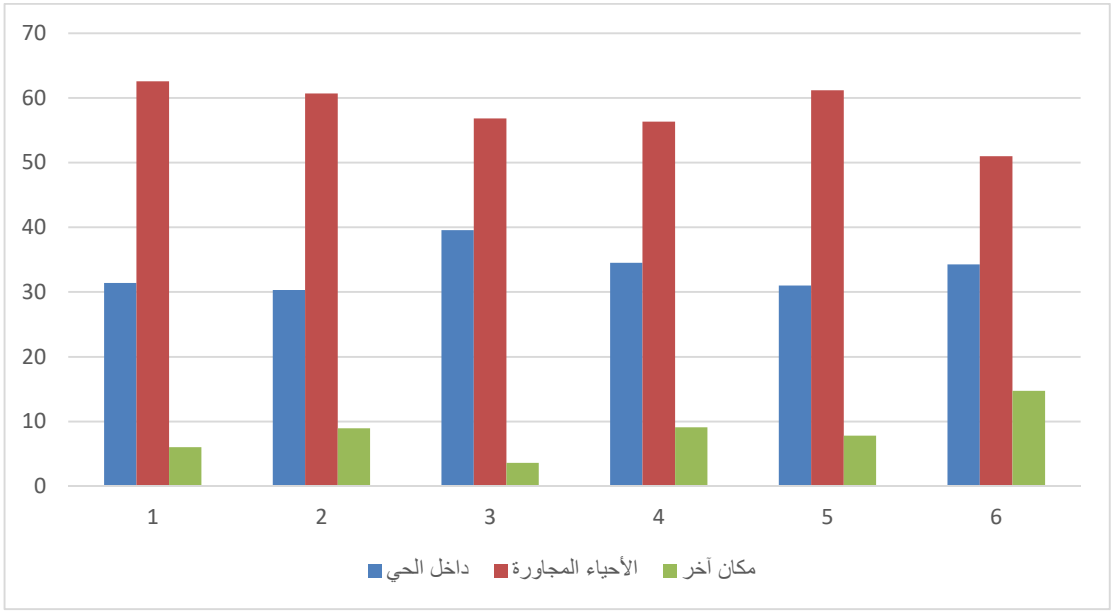

المصدر: تحقيق ميداني 2018+ معالجة الباحث

- صنف التجارة الحرفية

كما ذكر سابقا هذا الصنف من التجارة نسبته منخفضة مقارنة بالأصناف الأخرى حيث قدر بـ 17.76% من إجمالي عدد المحلات بالمدينة، فالنسب فيما يخص اقتناء السكان وحركيتهم لإشباع رغباتهم في هذا الصنف تختلف نوعا ما عن باقي الصنفين فنجد ارتفاع النسب في تحرك السكان نحو أمكنة أخرى مقارنة مع الصنفين الأول والثاني.

نلاحظ أيضا ارتفاع نسبة الحركية في هذا الصنف باتجاه الأحياء المجاورة حيث قدر المتوسط النسبة بـ48.37%، نلاحظ أن القطاعين 04 و05 استحوذا على النسبة الأكبر في جميع القطاعات وكانت أعلى من المتوسط حيث قدرت بـ 59.78%، 51.25% على التوالي أما باقي القطاعات فهي أقل من المتوسط لكن لا وجود فارق كبير بينهما، و هذا يدل عن النقص المتباين في صنف التجارة الحرفية على مستوى القطاعات الحضرية مما يضطر بالسكان التنقل إلى الأحياء المجاورة.

يأتي في المرتبة الثانية مكان آخر لاقتناء هذا النشاط عكس التجارة الصافية والتجارة الخدمية فقد قدر المتوسط بـ 37.09%. حيث قدرت نسبة التنقل إلى أمكنة أخرى أكبر من المتوسط في القطاعين 02 و03 وقد بلغت أعلى نسبة بالقطاع الثالث إذ قدرت بـ 41.67%، أما باقي القطاعات فهي أقل من المتوسط.

بالنسبة لاقتناء السكان للتجارة الحرفية من داخل الحي جاءت منخفضة مقارنة مع الصنفين الأول والثاني إذ بلغ المتوسط نسبة 14.54%، وهذا راجع لخصوصية صنف التجارة الحرفية كما ذكر في بداية الفصل، حيث سجلنا في القطاعات 01، 03 و06 نسبة أعلى من المتوسط قدرت على التوالي بـ 19.46%، 15.47% و16.57% باقي القطاعات كانت أقل من المتوسط أنظر الجدول رقم (46).

شكل رقم (35): مدينة العلمة: الحركية المجالية لصنف التجارة الحرفية عبر القطاعات

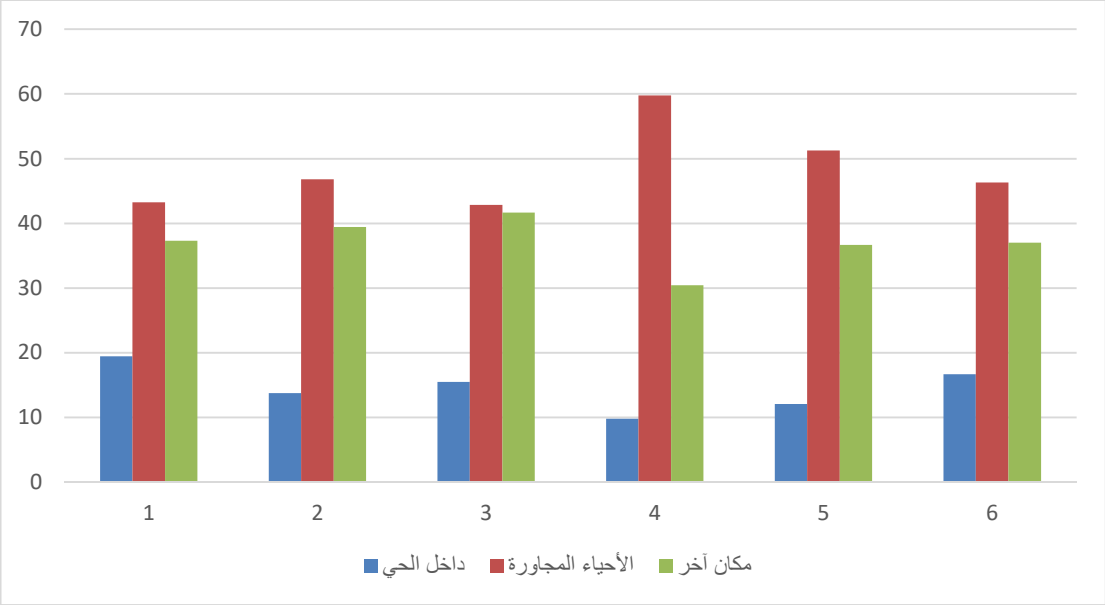

المصدر: تحقيق ميداني 2018 + معالجة الباحث

I-1-2- الأصل الجغرافي للتجار: تباين في مجالات النفود

إن النشاط التجاري ساهم بشكل كبير في الوضعية القائمة للديناميكية الحضرية، تكمن على شكل مخرجات ترتبط بتدفقات المتعاملين الاقتصاديين والتجاريين نحو مدينة العلمة باعتبارها قطب تجاري إقليمي هام في الشرق الجزائري و هذا راجع للتدفق الكبير للمتعاملين الاقتصاديين والتجاريين من جميع ولايات الجزائر، ولذلك كان من الضروري الاعتماد على معطيات التجار المستخرجة من السجل التجاري الوطني الخاص بتجار المدينة حسب مكان الإقامة السابقة و هذا للوقوف على حقيقة الوزن الجغرافي للتجارة ومجالات النفوذ التجارية لتجار مدينة العلمة.

I-1-2-1- مكان الإقامة السابق للتجار

وهو مكان الميلاد الأصلي للتجار الوافدون إلى قطاعات النشاط التجاري بمدينة العلمة، حيث يتضح أن مكان الإقامة السابق للتجار متباين من داخل وخارج المدينة حيث صنفناها إلى:

- التجار الأصليون الذين كانوا يقيمون بمدينة العلمة.
- التجار الوافدون من مختلف بلديات ولاية سطيف.
- التجار الوافدون من مختلف ولايات الجزائر.

جدول رقم (47): مدينة العلمة: نسب مكان الإقامة السابق للتجار

النشاط التجاري / مكان الإقامة	تجارة الجملة (%)	تجارة التجزئة (%)	التصدير (%)	الاستيراد (%)	الصناعي (%)	الخدمات (%)	المجموع (%)
التجار الأصليون الذين يقيمون بمدينة العلمة.	40.58	52.00	50.00	42.95	47.06	46.73	**48.94**
التجار الوافدون من مختلف بلديات ولاية سطيف.	26.09	33.14	33.33	35.90	41.67	42.38	**36.60**
التجار الوافدون من مختلف ولايات الجزائر.	33.33	14.86	16.67	21.15	11.27	10.89	**14.46**

المصدر: الفرع المحلي للسجل التجاري لولاية سطيف + المفتشية الإقليمية للتجارة لمدينة العلمة 2018.

شكل رقم (36): مدينة العلمة: نسب مكان الإقامة السابق للتجار

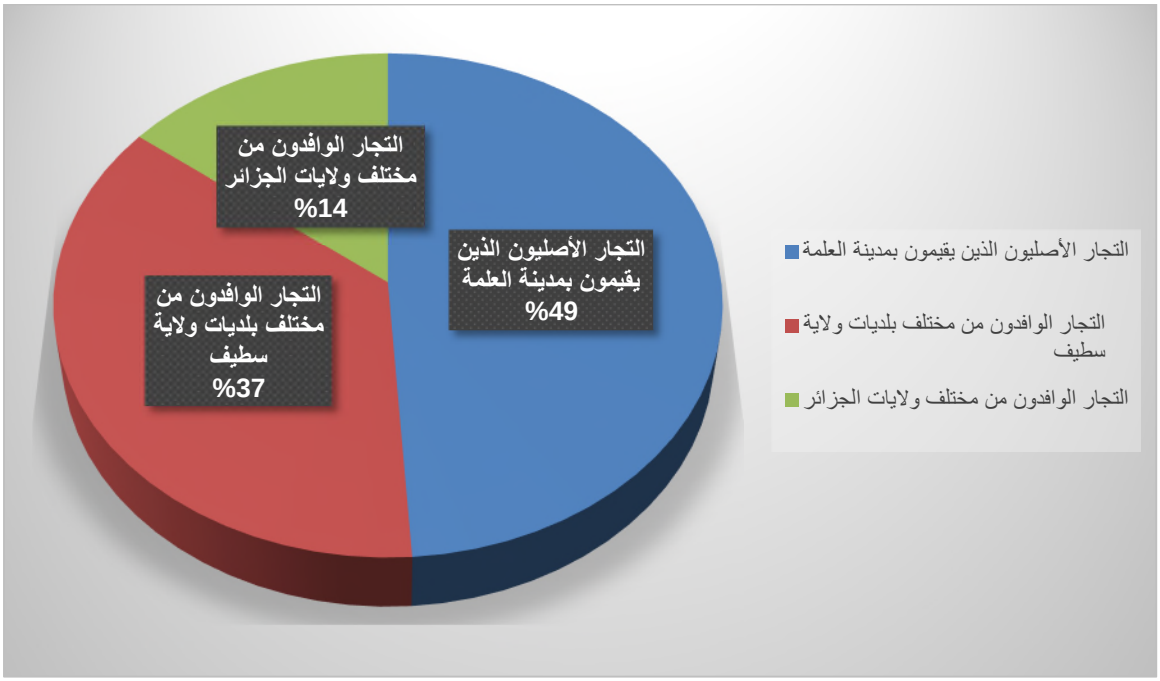

المصدر: الفرع المحلي للسجل التجاري لولاية سطيف + المفتشية الإقليمية للتجارة لمدينة العلمة 2018.

يتبين من خلال الجدول رقم (47) والشكل رقم (36) أن أغلبية التجار المتوافدين باتجاه مدينة العلمة هم الذين كانوا يقيمون سابقا في بلديات ولاية سطيف خارج مدينة العلمة والوافدون من مختلف ولايات الجزائر خاصة الشرق الجزائري (أنظر الجدول رقم (03) بالملحق) حيث يمثلون مع بعضهم أكبر من نصف التجار وبنسبة قدرت بـ 51.00% من إجمالي عدد التجار بالمدينة، حيث قدرت نسبة التجار الوافدون من بلديات ولاية سطيف بـ 36.60% ثم تأتي بنسبة أقل التجار الوافدون من مختلف ولاية الجزائر، وقدر عدد التجار الأصليون الذين هم من مدينة العلمة بـ 48.94% وهذا يعكس حجم توافد التجار على المدينة لممارسة النشاط التجاري بها، حيث أن هذا التوافد نجده متباين بين نشاط تجاري وآخر كما هو موضح في الجدول السابق.

وهذا ما يفسر ظاهرة الاستقطاب التجاري لمدينة العلمة التي أصبحت قطب تجاري هام وقبلة للكثير من التدفقات التجارية، حيث استمرت الأنشطة التجارية في الظهور وزاد الإقبال في الطلب عليها وهذا بعد التحولات الاقتصادية التي مرت بها البلاد من انفتاح على اقتصاد السوق وتحرير المعاملات التجارية ما جعل الهيمنة التجارية للمدينة تمتد إلى داخل وخارج الوطن، بعد أن كانت مجالها ضيق لا يتعدى الـ50كلم ثم امتد إلى مجالات و نطاق أوسع.

فمن المستثمرين الأوائل في النشاط التجاري بمدينة العلمة أماكن إقامتهم الأصلية السابقة تعود إلى بلديات: قصر الأبطال، بازر سكرة، بئر العرش وعين أزال وهو ما يؤكد تأثير عاملي التخصص والتركيز

في جلب الاستثمارات في مختلف قطاعات النشاط التجاري بصفة خاصة. ولذلك فقد ساهم المتعاملين الاقتصاديين والتجاريين الوافدون إلى مدينة العلمة في تدعيم القاعدة الاقتصادية لها وفي تغيير صورتها العمرانية والحضرية.

I-1-2-2- مكان الإقامة الحالي للتجار

وهو مكان الإقامة الحالي للتجار أي العنوان الشخصي حسب النشاط التجاري بمدينة العلمة حيث تم تصنيف الإقامة الحالية للنجار على حسب:

- التجار الأصليون الذين كانوا يقيمون بمدينة العلمة.
- التجار الوافدون من مختلف بلديات ولاية سطيف.
- التجار الوافدون من مختلف ولايات الجزائر.

جدول رقم (48): مدينة العلمة: نسب مكان الإقامة الحالي للتجار

النشاط التجاري / مكان الإقامة	تجارة الجملة (%)	تجارة التجزئة (%)	التصدير (%)	الاستيراد (%)	الصناعي (%)	الخدمات (%)	المجموع (%)
التجار الأصليون الذين كانوا يقيمون بمدينة العلمة.	72.46	65.71	83.33	90.38	78.43	75.9	**72.00**
التجار الوافدون من مختلف بلديات ولاية سطيف.	20.29	26.00	16.67	7.05	16.67	22.1	**22.33**
التجار الوافدون من مختلف ولايات الجزائر.	7.25	8.29	0.00	2.56	4.90	2.01	**5.67**

المصدر: الفرع المحلي للسجل التجاري لولاية سطيف + المفتشية الإقليمية للتجارة لمدينة العلمة 2018.

شكل رقم (37): مدينة العلمة: نسب مكان الإقامة السابق للتجار

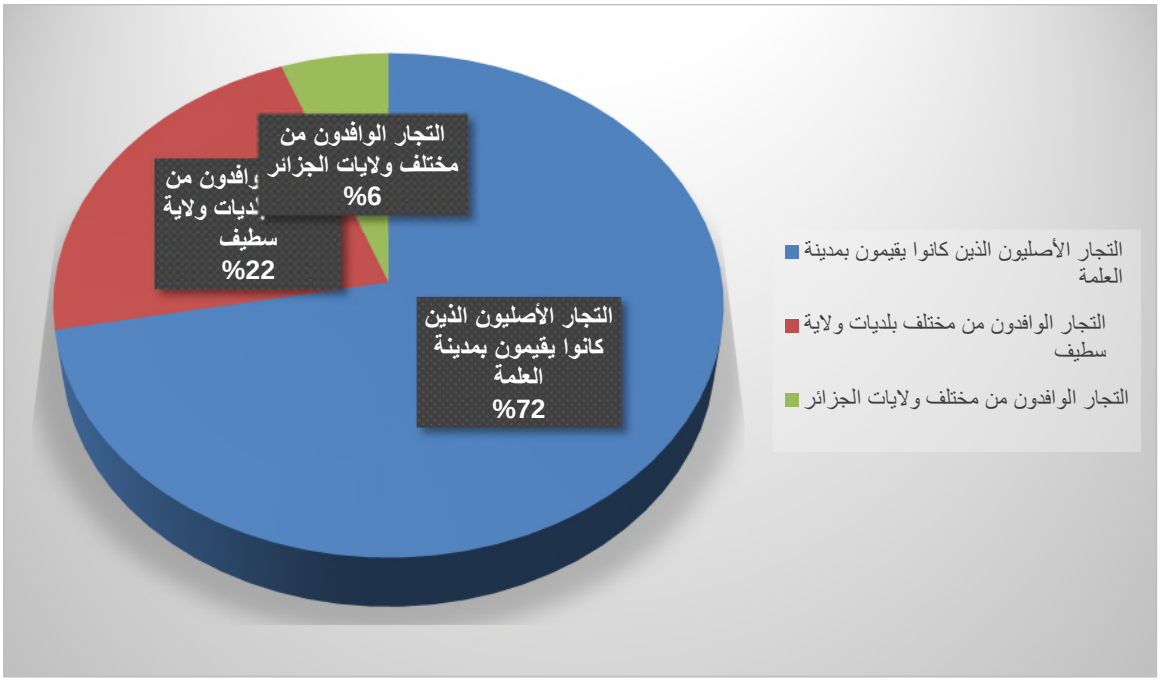

المصدر: الفرع المحلي للسجل التجاري لولاية سطيف + المفتشية الإقليمية للتجارة لمدينة العلمة 2018.

يتبين من خلال الجدول رقم (48) والشكل رقم (37) أن التجار الذين يقيمون حاليا بمدينة العلمة يمثلون أكبر نسبة والمقدرة بـ 72.00% من إجمالي عدد التجار بالمدينة، وهذا راجع إلى سهولة الوصولية بهذه المدينة ساهم في تطور عدد التجار المقيمين بها، أما بالنسبة للتجار الذين لا يزالون يقيمون بمختلف بلديات ولاية سطيف فقد قدرت النسبة بـ 22.33% وهذا يدل على أن عامل المسافة داخل إقليم الولاية لا يؤثر كثيرا في تنقل التجار لممارسة هذا النشاط التجاري في هذه المدينة ثم العودة إلى مقرات إقامتهم، وبينما كانت نسبة هؤلاء التجار الذين يقيمون عبر مختلف ولايات الجزائر منخفض حيث قدر بـ 5.67% من إجمالي التجار بالمدينة.

من خلال ما سبق نستنتج نتائج الأصل الجغرافي للتجار كانت متباينة ويمكن تفسيرها من خلال أهمية الإشعاع الجهوي لمدينة العلمة من خلال توسع مجال نفوذها إلى داخل وخارج إقليم ولاية سطيف ما جعل منها قطب اقتصادي ووظيفي من الدرجة الأولى يتميز بقوى جذب هامة للسكان ولمختلف المتعاملين الاقتصاديين والتجاريين هذا من جهة ولكونها قطب أصبح ينافس مدينة سطيف بغض النظر على الأقطاب الجهوية الأخرى بسبب تنوع أنشطتها التجارية فشارع دبي مقرا لها بامتياز من جهة أخرى.

وكما أن النشاط التجاري صار إحدى العوامل المساهمة في اختلال توازن الوظائف الحضرية في مدينة العلمة فأصبح تعاملها جهوي ووطني وأهمل تسيير وتنظيم المجال الحضري بها حيث ساهم ذلك في ظهور توسعات حضرية خارج مضامين وتوجيهات مخططات التهيئة والتعمير المصادق عليها وظهور أحياء سكنية فوضوية مقامة على مناطق غير قابلة للتعمير كنتيجة لغياب الرقابة على المجال الحضري، وبسبب الديناميكية الحضرية التي شهدها المدن الجزائرية بصفة عامة ومدينة العلمة بصفة خاصة لم تكن تفكر إلا في سد العجز المسجل في الطلب المتزايد على السكن وكذا توفير خدمات المرافق التجارية الضرورية للسكان وبذلك أصبحت هذه المدينة عبارة عن مدينة تجارية محضة.[1]

I-1-3- الأصل الجغرافي للزبائن: تباين كبير في مجالات النفوذ

في العشريات السابقة كان مجال نفوذ مدينة العلمة لا يتعدى البلديات المجاورة من ولاية سطيف وبعض الولايات القريبة من المدينة، ومع التطور الكبير في النشاط التجاري أصبحت مجالات كبيرة تمتد خارج مجال المدينة والولاية وتشمل تقريبا المجال الوطني ككل إضافة إلى المجال الدولي حيث تتعدى مجالات النفوذ إلى البلدان المجاورة كتونس وليبيا.

فتخصص مدينة العلمة في الكثير من الأصناف والأنشطة التجارية زاد من توسيع مجالات النفوذ ما جعلها مركز جذب هام، حيث ترتفع بها ترددات الزبائن بشكل كبير، خاصة في المواسم كالأعياد والدخول المدرسي، نتيجة لتنوع الكبير في السلع.

فمن خلال التحقيق الميداني كان من الصعب أن نتحصل على الأصل الجغرافي للزبائن المترددين على مدينة العلمة عموما وعلى شارع 20 أوت (سوق دبي) خاصة، ومن أجل استكمال المعطيات الخاصة بالزبائن المترددين على شارع دبي قمنا بالتحقيق الميداني على مستوى الطرق وموافق السيارات وتصنيفها من خلال لوحة الترقيم ومعرفة الولاية التي جاءت منها هذه السيارة، فكانت مجالات نفوذ الزبائن المترددين على المدينة مباينة حيث بلغ عدد الولايات المتوافد منها 34[2] ولاية تضم ولاية سطيف، بالإضافة إلى الزبائن المتوافدين من تونس خاصة و بعض المتوافدين من ليبيا.

[1] بوضياف هشام: النمو الحضري في الجزائر، مرجع سبق ذكره ص 231. بتصرف.
[2] تحقيق ميداني 2018.

جدول رقم (49): مدينة العلمة: الأصل الجغرافي للزبائن المتوافدين الزبائن.

	العدد	النسبة
العلمة	423	21.59
ولاية سطيف	446	22.77
ولايات الوطن	997	50.89
الدول المجاورة	93	4.75
المجموع	1959	100

المصدر: تحقيق ميداني 2018 + معالجة الباحث.

نسجل أن حصة الأسد كانت للزبائن المتوافدين من ولايات الوطن حيث قدرت بـ 50.89% وهذا يدل على مجال النفوذ الواسع التي تؤثر عليه مدينة العلمة وأصبحت قطب تجاري بامتياز، تأتي في المرتبة الثانية الزبائن المتوافدين من مختلف بلديات ولاية سطيف بـ 22.77% تليها مباشرة الزبائن المتوافدين من بلدية العلمة، نلاحظ أيضا توافد عدد كبير من الزبائن من الدول المجاورة كتونس و ليبيا مقارنة بالسنوات الماضية حيث أصبحت مدينة العلمة وجهة للعديد من التجار الزبائن خاصة من تونس حيث قدر العدد الإجمالي من العينة المدروسة للوافدين من تونس 87 زبون و 6زبائن من دولة ليبيا، هذا يدل على مجال النفوذ الواسع الذي أصبحت مدينة العلمة تؤثر فيه و درجة الاستقطاب للوظيفة التجارية و مدى إشعاع هذا النشاط

II- تأثير النشاط التجاري على تنظيم المجال:

II-1- ارتفاع قيمة العقار الحضري

كان للتوسع التجاري أثرا بالغا على العقار ونتيجة لتفاوت توزيع المحلات بين الأحياء وبروز أحياء متخصصة، ظهر اختلاف من حيث سعر العقارات وقد عرف ثمن المتر المربع الواحد ارتفاعا مذهلا في الأحياء المتخصصة، ووسط المدينة.

II-1-1- تطور قيمة العقار بمدينة العلمة

هناك أسباب كثيرة دفعت بالأسعار إلى الارتفاع بهذا الشكل، فقد زاد إقبال الناس على شراء الأراضي، كما أن البلدية لم يعد لديها الكثير من القطع الأرضية في الجهة الشرقية من المدينة، أما قطع الأراضي التي يملكها الخواص فهي محل مضاربة، كما أن هناك فوضى عمرانية خلقت مشكلة في النسيج العمراني، فليس هناك إلى حد الآن معيار لقياس السعر الحقيقي للأرض.

حيث أننا نلاحظ فوارق كبيرة في سعر العقار من حي لأخر وذلك راجع لأهمية الحي ودوره الوظيفي في المدينة.

الجدول رقم (50): مدينة العلمة: ثمن المتر مربع للعقار عبر القطاعات

رقم القطاع	سعر المتر المربع الواحد من العقار (دج/م^2)
1	300-500 ألف
2	35-65 ألف
3	250-300 ألف
4	25-45 ألف
5	250-500 ألف
6	30-40 ألف

المصدر: هشام بوضياف، النمو الحضري في الجزائر، مرجع سبق ذكره.

ومن بين انعكاسات التجارة على العقار إعادة تثمين المباني وتحويل وظيفتها إلى سكنية تجارية، حيث أن نسبة الثلث من السكان يؤكدون من خلال الاستمارة أن هذا النشاط التجاري أدى إلى ازدواجية وظائف المباني السكنية الفردية.

II-2- الازدحام المروري :

طبيعة التجارة بالمدينة جعلها بؤرة لاستقطاب الزبائن من جميع ولايات الوطن خاصة في أيام العطل والمناسبات، هذه الوضعية جعلت مدينة العلمة تعيش تحت ضغط كبير مما أثر على سهولة النقل بالمدينة وفيما يلي سنحاول تحديد مدى تأثير النشاط التجاري ومساهمته في صعوبة التنقل بالمدينة.

II-2-1- التأثير على الحركة الميكانيكية وحركة الراجلين:

تسبب النشاط التجاري في إعاقة الحركة سواء بالنسبة للمشاة أو السيارات، خاصة على مستوى الشارع الرئيسي لسوق دبي والذي يشكل مخرجا لهذه المدينة خاصة في الفترة الصباحية (فترة الذروة)، أما بالنسبة للقطاعات الأخرى سجلت نسب متقاربة في الازدحام المروري خاصة أماكن تركز المحلات التجارية والمخازن.

كما أن تجار الطاولات الذين يتخذون من الأرصفة والمساحات الحرة الخارجية وحتى الطرقات أماكن لعرض سلعهم وهم يتمركزون خاصة على المحاور الرئيسية، وفي المناطق التي تعرف توافد كبير للزبائن، بالإضافة إلى غياب مواقف السيارات في بعض الأماكن وقلتها في أماكن أخرى أدي بالكثير منهم باستغلال الأرصفة للتوقف، او التوقف العشوائي للكثير من المركبات، فكل هذه العوامل ساهمت في دفع الراجلين بمزاحمة المركبات في الطرقات الأمر الذي ساهم في عرقلة حركة المرور سوق دبي خاصة على طول الطرق الرئيسية.

II-3- التأثير على العمران:

II-3-1- التأثير على التوسع العمراني[1]:

إن للوظيفة التجارية قوة ونشاط كبيرتين خلقتا لنا توسعات عمرانية خاصة بهذه الوظيفة ومرتبطة بها، فمن خلال دراستنا لمدينة العلمة وعلاقتها مع الديناميكية التجارية، لاحظنا تمركز التجارة في القطاع الخامس عكس باقي القطاعات ، كونه يضم أحياء تجارية تكاد تكون تقريبا تجارية 100% مثل حي 20 أوت المعروف باسم دبي ،ونجد أن التوسع بداء من نقطة تقاطع الطرق الرئيسية وتفرعها وهي مركز ظهور التجارة في مدينة العلمة (1995 نشأة الحي التجاري دبي) ،فتم التوسع من الجهات الثلاثة للحي (شمال ، جنوب، غرب)، حتى سنة 2005 أين بدأ التوسع من الجهة الغربية يظهر بشكل كبير، فخلال هذه الفترة تم اقتراح مخطط شغل الأراضي رقم 39 و40 وهي سكنات إجتماعية تمثل 75% أما السكن الفردي

[1] منصوري عمر: إشكالية تسيير المجال الحضري بمدينة العلمة، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم تسيير التقنيات الحضرية، 2011، ص81 بتصرف.

فيمثل باقي النسبة، وسبب التوسع من هذه الجهة هو توفر المنطقة على تجهيزات هامة أبرزها محطة المسافرين وكذا مراكز الأمن وخدمات أخرى كمركز البريد والمواصلات ،ولقد تجلى تأثير التجارة على هذا التوسع في اقتصاره على الجهة الغربية دون الجهات الأخرى، فمن الجهة الشرقية للمدينة وجدنا أن التوسع بطيء مقارنة مع الجهة الغربية حيث يكون التوسع على طول المسالك والمحاور كالسكة الحديدية والطرق الوطنية و الولائية وكذلك بالنسبة للجهة الشمالية، أما الجهة الجنوبية للمدينة ونظرا لوجود المنطقة الصناعية فالتوسع كان محدودا على هذه المنطقة فقط.

II-3-2- التأثير على الإطار المبني:

لقد لعبت التجارة دورا هاما في تحديد المظهر العمراني ، فالنمط الفردي الحديث هو الغالب في مجال الدراسة ، ونتيجة لتطور التجارة ظهر ما يسمى بالسكن المزدوج سكن + تجارة وذلك من خلال طريقتين أما بتحويل جزء من السكن لوظيفة تجارية بعد أن كان سكني أو من خلال بناء سكن مزدوج أصلا كطابق أرضي تجاري والعلوي سكني، وهذا الأسلوب منتشر بشكل كبير في المدينة، كذلك البناء التطوري وهي سكنات فردية لها نفس النمط والهندسة المعمارية، طابقها الأرضي له وظيفة تجارية والعلوي سكني، كما لا ننسى التوسعات الأخيرة في مخططي شغل الأراضي 39 و40 وهي سكنات اجتماعية طابقها الأرضي خصص للوظيفة التجارية، حيث بقية موجهة للوظيفة التجارية تماشيا مع الوظيفة السائدة في المنطقة، إلا أن هذا تسبب بخلل في توازن المظهر العمراني وشوهه.

II-3-3- التأثير على الواجهات:

أثر النشاط التجاري على جمالية واجهات المساكن بالإيجاب، وقد انعكست المنافسة بين التجار من أجل استقطاب أكبر عدد ممكن من الزبائن والأرباح التي يذرها النشاط التجاري على إعادة واجهات المباني بمواد عصرية، حيث أصبحت إعادة تهيئة الواجهات من بين المعايير التي تجلب الزبون من خلال استعمال مواد بناء ذات جودة عالية، حيث تتميز المساكن الحديثة باستعمال الحجارة المنحوتة للتزيين واستعمال القرميد لتسقيف الطابق الأخير، أبواب المداخل ذات نوعية رفيعة...الخ، إلا أن الملاحظ هو غياب واجهة عمرانية متناسقة بين مختلف البنايات المتجاورة.

II-3-4- فوضي التجارة أدت إلى التلوث بصري بالبيئة العمرانية:

التلوث البصري الناتج عن الممارسات السلبية التي يقوم التجار أصحاب المحلات تجار الطاولات، تكمن خاصة في العرض العشوائي للسلع خارج مساحة المحل، على الأرصفة وعلى الطرقات، كما أن المواقف العشوائية للسيارات وانتشار تجارة الطاولات في المدينة على طول الطرق الرئيسية أعطى صورة مشوهة للمدينة، وقد أدى انتشار النشاطات التجارية في الأحياء السكنية، إلى إعطاء صورة غير لائقة.

II-3-5- تلوث البيئة العمرانية بالنفايات التجارية :

بسبب تطور التجارة ونموها السريع جعل المحاور التي تقطع المدينة مكتظة ودائمة العمل والتدفق مما خلق لنا تلوث متنوعا خصوصا الضجيج الذي يسبب انزعاجا كبيرا للسكان، كما لا ننسى التلوث الهوائي بسبب غازات المركبات وكذا مخلفاتها السائلة والصلبة، انعكست نتائجه على الإنسان، فمن خلال التحقيق الميداني والتقرب من المواطن لاحظنا أن معظم الشكاوى هي عن الضجيج خصوصا الطريق الوطني رقم 5 والسكة الحديدية بالإضافة إلى الأسواق اليومية.

كذلك النفايات الصلبة والسائلة المخلفة بعد كل يوم جراء النشاط التجاري الكثيف، فرغم جهود البلدية في التنظيف المستمر إلا أنه مازال يلاحظ تراكم النفايات في هده الشوارع التجارية.

بالإضافة إلى أن التجارة أثرة سلبا على الأراضي الزراعية المجاورة للمدينة، فبسبب النمط الفردي المقترن بالتجارة كان التوسع على حساب هذه الأراضي مفرطا جدا، مما استدعى إنشاء النمط الجماعي في الجهة الغربية، آما الجهة الشرقية فهي تكاد تكون مستحيلة وذلك بسبب طبيعة الأرضية فهي مناطق معرضة للفيضانات بشكل كبير بسبب مرور الواد بها.

صورة رقم (18)

صورة رقم (19)

تأثير التجارة على البيئة التلوث والضجيج (أفريل 2019)

II-3-6- التحولات الوظيفية :

II-3-6-1- تحول في وظيفة الأرصفة:

فقدت الكثير من الأرصفة في مدينة العلمة وخاصة سوق دبي، وظيفتها نهائيا والمتمثلة في تخصصها في حركة المشاة حيث أصبحت أماكن لعرض السلع من طرف أصحاب المحلات وتجار الطاولات. حيث أن كل معظم أصحاب المحلات يقومون باستغلال شبه كلي للرصيف لعرض سلعهم وحتى الطرقات والمساحات المجاورة لهم مما عرقل حركة الراجلين الذين أصبحوا يتنقلون في الطرق وبدورهم أصبحوا يعرقلون حركة السيارات ونتج عن هذه الوضعية صعوبة في التنقلات في المدينة.

II-3-6-2- تحول في وظيفة الأحياء السكنية:

كما ذكر سابقا فإن من بين أهم التحولات التي مست المدينة بسبب النشاطات التجارية هو تحول الوظيفة السكنية وظيفة تجارية، أو ازدواجية الوظائف بين السكن والتجارة.

الشكل رقم (38) مدينة العلمة: توزيع انعكاسات النشاط التجاري على تنظيم المجال الحضري عبر القطاعات الحضرية

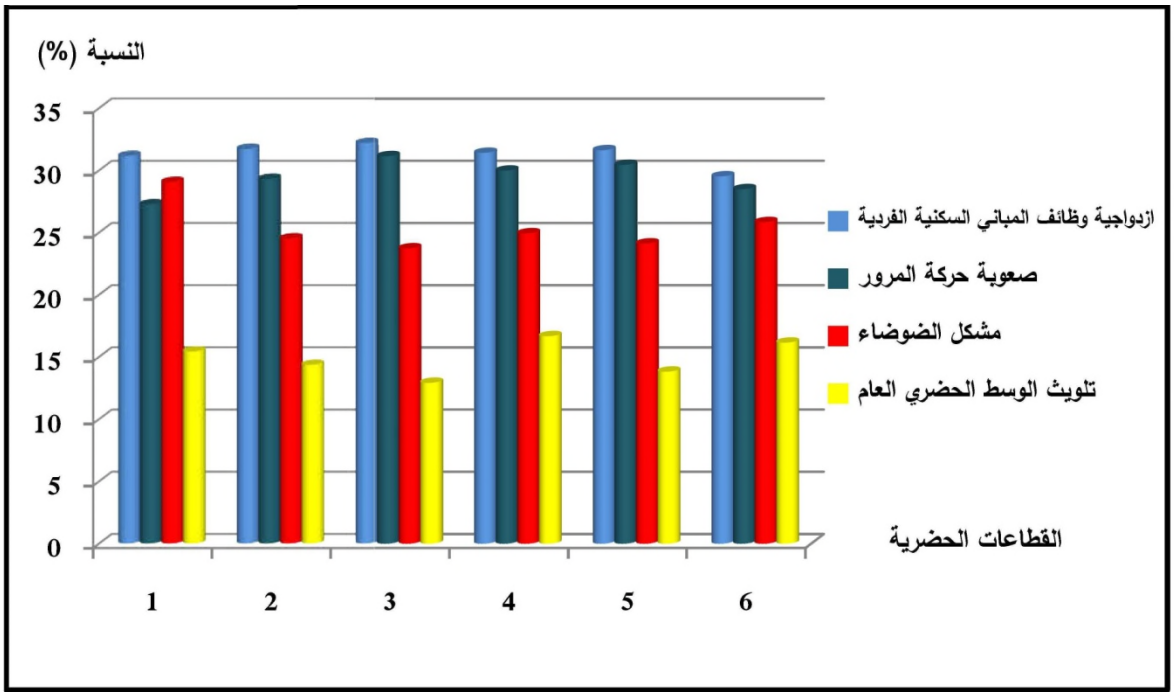

المصدر: تحقيق ميداني 2018 + معالجة الباحث

II-4- مظاهر اجتماعية سلبية مرتبطة بالنشاط التجاري:

II-4-1- تفشي ظاهرة السرقة:

من بين المظاهر الاجتماعية السلبية المتفشية في المدينة ظاهرة سرقة المحلات والاعتداءات على المتوافدين إلى المدينة وعلى سياراتهم خاصة، هذه الظاهرة انتشرت بشكل خطير خاصة في عجز مصالح الأمن عن أداء دورها بشكل فعال حيث من خلال الاستمارة الموزعة على التجار صرح جميعهم أن من بين المشاكل التي يعانون منها هي انتشار ظاهرة السرقة.

II-4-2- ظاهرة عمالة الأطفال:[1]

من بين المظاهر الناتجة عن ازدهار النشاط التجاري بمدينة العلمة هي ظاهرة عمل الأطفال خاصة في أيام المناسبات، وتعاني هذه الفئة من مشكل التسرب المدرسي بسبب النشاط التجاري.

[1] التشريع الجزائري يمنع و يجرم تشغيل الأطفال دون سن 16 حسب المادة 15 من القانون 90-11 المتعلق بعلاقات العمل، كما أن الجزائر صادقة على أهم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بعمالة الأطفال، لاسيما الاتفاقية الدولية رقم 138 المتعلقة بالسن القانوني للعمل بتاريخ 03/09/1983 - المرسوم 83-518 بتاريخ 003/09/1983 ، بالإضافة إلى الاتفاقية رقم 182 بتاريخ 28/11/2000 المتعلقة بحضر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية القضاء عليها. مرسوم 387-2000 مؤرخ في 28/11/2000.

خلاصة الفصل:

جاء توزيع المرافق الوظيفية التجارية عبر المجال الحضري في مدينة العلمة غير متجانس حيث يتجلى ذلك في التكتل والتركز التجاري الكبير في شارع دبي وما يشهده من حركية تجارية نشيطة حيث تعدت شهرته حدود الدولة الجزائرية وأصبح الوجهة التجارية المفضلة لمعظم الأفراد الناشطين في الميدان التجاري في الجزائر سواء من داخلها أو من خارجها وكذلك الأفراد التجار من الدول الأخرى وخاصة منها تونس وليبيا الذين يقصدون شارع دبي في هذه المدينة يوميا من أجل اقتناء مختلف السلع والمعروضات.

– أظهرت هذه الدراسة وجود حركية كبيرة في العلاقات المجالية التي تتمثل في تنقلات السكان داخل الأحياء السكنية والمناطق المجاورة والبعيدة في اتجاهات مختلفة من أجل ممارسة العمل والحصول على مختلف الخدمات التجارية والإدارية والتعليمية والصحية وهذا باستخدام وسائل متنوعة للنقل والمواصلات.

نستخلص أن الديناميكية الحضرية المبنية على الوظيفة التجارية لعبت دور أساسي في جعل مدينة العلمة قطب من الأقطاب الاقتصادية، حيث تطور النشاط التجاري وأصبحت المدينة تحتل مكانة بارزة وطنيا، حيث تأثيرها كان لا يتعدى حدود ولاية سطيف ثم امتد مجال نفوذها إلى ولايات الوطن ثم إلى خارج الوطن ليشمل خاصة الدولة التونسية، فقد عرفت التجارة بالمدينة حركة تموين واسعة من خارج الوطن خاصة الصين وتركيا، وأصبح النشاط التجاري يوظف أموال ضخمة تنطلق من المدينة إلى مختلف مناطق الوطن وإلى خارج الوطن، حيث ظهرت تنظيمات مجالية جديدة.

تميز النشاط التجاري بالمدينة بسيطرة التجارة الصافية، وهي تمثل نسبة 61.41% من مجموع المحلات التجارية بالمدينة، كما بين التحليل المجالي للنشاط التجاري أن القطاع الحضري رقم 5 يتركز به غالبية المحلات التجارية أي يوجد سوق دبي والتي تمثل نسبة 71.21% من التجارة الصافية من مجموع المحلات التي قدرت بـ 2883محل.

مع تطور النشاط التجاري بالمدينة ظهر نمو معتبر للتجارة الغير رسمية في الأرصفة والشوارع وتظهر خاصة في المناطق التي تتميز بكثافة الزبائن خاصة الطرق الوطنية.

وبالرغم من أهمية النشاط التجاري للمدينة من خلال التحسن الملاحظ على واجهات المساكن والمحلات بإدخال مواد بناء حديثة، وكذلك إتمام المساكن الذي ساهم في إعطاء واجهة عمرانية جميلة، لكن ما ينقصها هو عدم وجود تناسق وانسجام بين مختلف المساكن، وهنا يأتي دور الدولة والمصالح التقنية في مراقبة وتنظيم عملية البناء، إلا أنه جعلها تعاني من عدة مشاكل أهمها:

– ارتفاع في قيمة العقار خاصة السكني.

– ازدحام كبير في حركة المرور خاصة في الفترة الصباحية.

– انتشار كبير لتجارة الطاولات بوسط المدينة وفي الأحياء ذات الكثافة التجارية.

– طريقة عرض التجار للسلع لوث المدينة بصريا كما تلوثت المدينة بالنفايات الصلبة التجارية المتمثلة أساسا في العلب الكارتونية الأكياس البلاستيكية.

– مشاكل اجتماعية تتمثل أساسا في انتشار ظاهرة السرقة وعمل الأطفال الذي يؤدي في النهاية إلى التسرب المدرسي.

ثانيا: مدينة عين فكرون

المبحث الأول: تحليل البنية التجارية ودورها في الديناميكية الحضرية

تندرج الأنشطة التجارية ضمن قطاع الخدمات، وقد ظهر مفهومها من خلال أبحاث A.fischer سنة 1934، ثم طور هذا المفهوم C.Clark سنة 1940، وأصبحت الأنشطة الخدمية تدل على كل الأنشطة غير المنتجة بشكل مباشر والتي تطورت مع نمو المدن، وهي الأنشطة المقدمة للخدمات وعلى أساسها تحدد المراكز الخدمية، وينتج عن ذلك تدفقات متعددة الاتجاهات مما يعكس وجود نمط آخر للتنظيم المجالي. [1]

اتضح من خلال الدراسة العمرانية، الديموغرافية والاقتصادية أن مجال الدراسة عرف تحولا وظيفيا، من منطقة يسودها الطابع الفلاحي نحو قطاع الخدمات، في هذا الفصل سنشرع في دراسة النشاط التجاري بالمدينة بافتراضه سببا لكل التحولات، ولأهميته الاقتصادية والاجتماعية لسكان المدينة، وباعتباره السمة البارزة بها.

لذا سنتطرق إلى دراسة مراحل تطور النشاط التجاري بالمدينة، ووزنه الاقتصادي والاجتماعي، كما سنقوم بتصنيف النشاط التجاري وفق معايير مختلفة، كما سنحاول معرفة خصائصه والأصناف التجارية الأكثر انتشارا، والمناطق التي تتركز بها مختلف الأنشطة التجارية وكذا كثافتها.

- تطور التجارة بالمدينة:

شهدت مدينة عين فكرون تطورا في حجم الأنشطة التجارية الممارسة وهذا نتيجة التحول الاقتصادي الذي عرفته البلاد نحو نظام اقتصاد السوق[2]، وقد تزامن ذلك مع توفر رؤوس أموال خاصة من طرف السكان النازحين من الريف، بسبب الأوضاع الأمنية السيئة أن ذاك، حيث أصبحت الآن قطبا تجاريا ضمن مدن الشرق الجزائري[3] وممونا رئيسيا للسوق الوطنية بالملابس المستوردة.

بوادر تجارة السلع المستوردة ظهرت بالمدينة أواخر سنوات الثمانينيات تقريبا سنة 1988[4] وكانت تنتشر السلع المستوردة بواسطة الحقائب بكميات قليلة أو ما يعرف بتجارة "الكابة"، في البداية من طرف

[1] فؤاد بن غضبان: دور شبكة الخدمات في التنظيم المجالي بولايتي عنابة والطارف، 2009، ص 118 بتصرف.

[2] أهم القوانين المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية هو قانون المالية التكميلي الصادر بتاريخ 07/08/1990 والذي يعتبر أول إجراء رسمي يؤكد مضي الدولة في إجراءات تحرير التجارة الخارجية حيث منح المشرع لتجار الجملة والوكلاء الحق في استيراد البضائع وإعادة بيعها.

[3] - Les "nouveaux riches" de l'importation algérienne : des agents de la transformation sociale et urbaine. Etude dans quatre petite villes du Nord-Est algerien (Ain Fakroun, Ain M'lila, El Eulma, Tadjenanet), Brahim Benlakhlef et Pierre Bergel, Méditerraneé N°116-2011, p19.

[4] تحقيق ميداني ديسمبر 2018-حيث تم الاستعانة ببعض التجار القدامى بالمدينة.

المهاجرين الجزائريين في فرنسا، ثم من طرف تجار "تراباندو" وهي كلمة فرنسية تعني "trabendistes"[1]، هذه التجارة غير قانونية (سلع مهربة)، بعد فرنسا اتجه التجار إلى تونس ، المغرب، ليبيا و مصر، وكانت السلع المستوردة تتمثل أساسا في الملابس الجاهزة و القماش، الأفرشة و الأغطية، بعد فتح السوق وتحرير التجارة العالمية التي كرسها دستور سنة 1989، اتجه التجار إلى الاستيراد من الخارج بطريقة قانونية، و بكميات كبيرة، كانت الوجهة الأولى لهم مصر، و كانت أهم السلع المستوردة منها هي العجلات المطاطية، الحصير البلاستيكي و الملابس الجاهزة، هذه الأخيرة كانت وجهة أغلب التجار كونها لا تتطلب رأسمال كبير بالإضافة إلى منافستها السلع المحلية من حيث الجودة و السعر.

إلى غاية سنة 1993 كانت مصر الوجهة البارزة، لكن بعد تطوير العلاقات الاقتصادية بين الجزائر ودبي أصبحت دبي وجهة لأغلب تجار الاستيراد واستمر إلى غاية سنة 1995، حيث اتضح للتجار أن السلع المستوردة من دبي مصدرها الصين بعد سنة 1996 إلى غاية سنة 2000 أصبحت الصين الوجهة المفضلة للمستوردين، حيث كان عددهم في البداية محدود جدا، و رأس مال التجارة متواضع مما أدى بأغلب التجار إلى رفع رأس المال من خلال الشراكة من أجل تعزيز الاستيراد، بعد سنة 2000 و إلى يومنا هذا تضاعف عدد المستوردين و أصبح معتبرا، و يعد اليوم تجار مدينة عين فكرون من أهم وأكبر الممونين للسوق المحلية بالملابس الجاهزة المستوردة، و بعدما كانت الصين وحدها الوجهة في البداية توجه التجار بعدها أيضا إلى الاستيراد من سوريا و تركيا بحثا عن الجودة و قد انتشرت الألبسة الجاهزة السورية خاصة النسائية لجودتها مقارنة بالسلع الصينية، و أسعارها المعقولة وتوقف الاستيراد من سوريا بعد الاضطرابات التي عرفتها البلاد سنة 2011، أما السلع التركية فهي تتميز بالجودة العالية و أثمانها المرتفعة و هي مطلوبة أكثر من طرف تجار التجزئة أما السلع الصينية فهي مطلوبة من طرف اغلب الزبائن (المستهلكين) خاصة لمحدودي الدخل، و هنا نلاحظ أن المستورد دائما يبحث عن مصدر السلع لغرض اقتنائها، فهل في المستقبل تتغير وجهة المستثمرين إلى الإنتاج و نقل التكنولوجيا في صناعة الألبسة بدل استيرادها فقط؟

[1] Les "nouveaux riche "de l'importation algérienne, Op.cit. p194.

I- المحلات التجارية أساس التجارة الثابتة:

I-1- مقاربة كمية و التوزيع المجالي للمحلات

مدينة عين فكرون اكتسبت أهمية من خلال استقطابها لعدد كبير من المشتغلين في قطاع التجارة، وتزداد هذه الأهمية من خلال انتشار عدد كبير من المحلات التجارية والمقدر بـ3816[1] محل تجاري ثابت المحصاة بمدينة عين فكرون بالقطاعات العمرانية بأحجام مختلفة ومتباينة مثلما تبينه الخريطة رقم (29) و الجدول رقم (51) والتي تتوزع بالشكل التالي: حيث نلاحظ من خلال نتائج تحليل أن هناك اختلاف في توزيع المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية، حيث في القطاع الحضري رقم 8 نسبة المحلات مرتفعة بحيث تقدر بـ 31.94% وهذا يوافق حركة السكان التي ساعدته في انتشار النشاط التجاري و كذلك الأحياء التي يتخللها الطريق الوطني رقم 100، ونسبة المحلات التجارية في القطاعات الحضرية رقم 5 ورقم 6 متوسطة بحيث تتراوح بين 13.02% و19.94% و هذا راجع إلى المساحة الكبيرة بالرغم من موقعها في مركز المدينة، و في باقي القطاعات الحضرية تنخفض النسبة حيث تقدر بـ2.50% و 10% يعود السبب إلى وجود التجهيزات العمومية و نقص في الوظيفة السكنية، كما سجلت أضعف نسبة في القطاع الحضري رقم 4 قدر بـ 2.54%، بسبب صغر في المساحة، وكذلك واضح في القطاع رقم 2، في النمط الجماعي يمكن استعمال الطابق الأرضي للتجارة وغالبا ما تكون خاصة بالمواد الغذائية لأن طريقة تموضع البنايات لا تسمح بانتشار نمط التجارة المعروفة بمدينة عين فكرون وهي الألبسة الجاهزة و نجد هذا في القطاع رقم 7، و أيضا حال القطاعات العمرانية رقم 1 و 3 و بحكم موقعهم على مستوى أطراف المدينة و البعيدة عن حركة السكان . ومنه نجد أن معايير الانتشار التجاري في المدينة تسيطر عليه العوامل التالية:

* المحاور الرئيسية (الطرق الوطنية).
* الوظيفة السائدة في القطاع.
* البعد والقرب من المركز.
* تواجد المرافق العمومية.

[1] تحقيق ميداني 2018.

الجدول رقم (51): مدينة عين فكرون: توزيع عدد المحلات التجارية عبر القطاعات

رقم القطاع	عدد المحلات التجارية	النسبة (%)
1	388	10.17
2	310	8.12
3	278	7.29
4	97	2.54
5	497	13.02
6	761	19.94
7	114	2.99
8	1219	31.94
9	152	3.98
المجموع	**3816**	**100**

المصدر: تحقيق ميداني 2018 + معالجة الباحث.

شكل رقم (39): مدينة عين فكرون: عدد المحلات التجارية عبر القطاعات

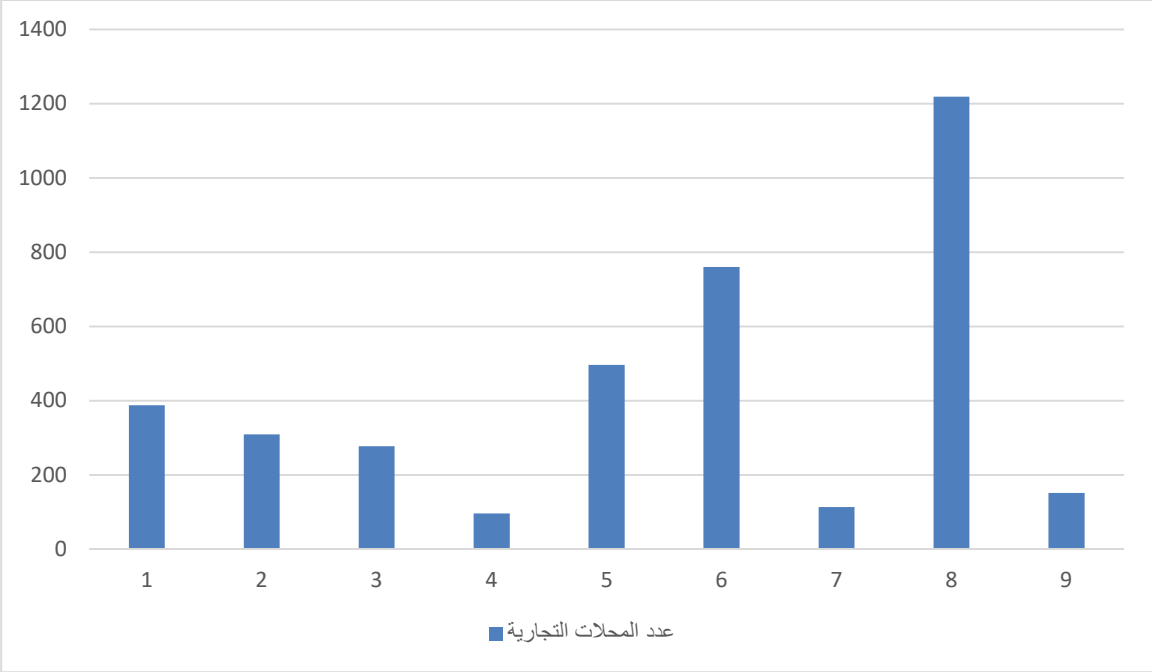

المصدر: تحقيق ميداني 2018 + معالجة الباحث.

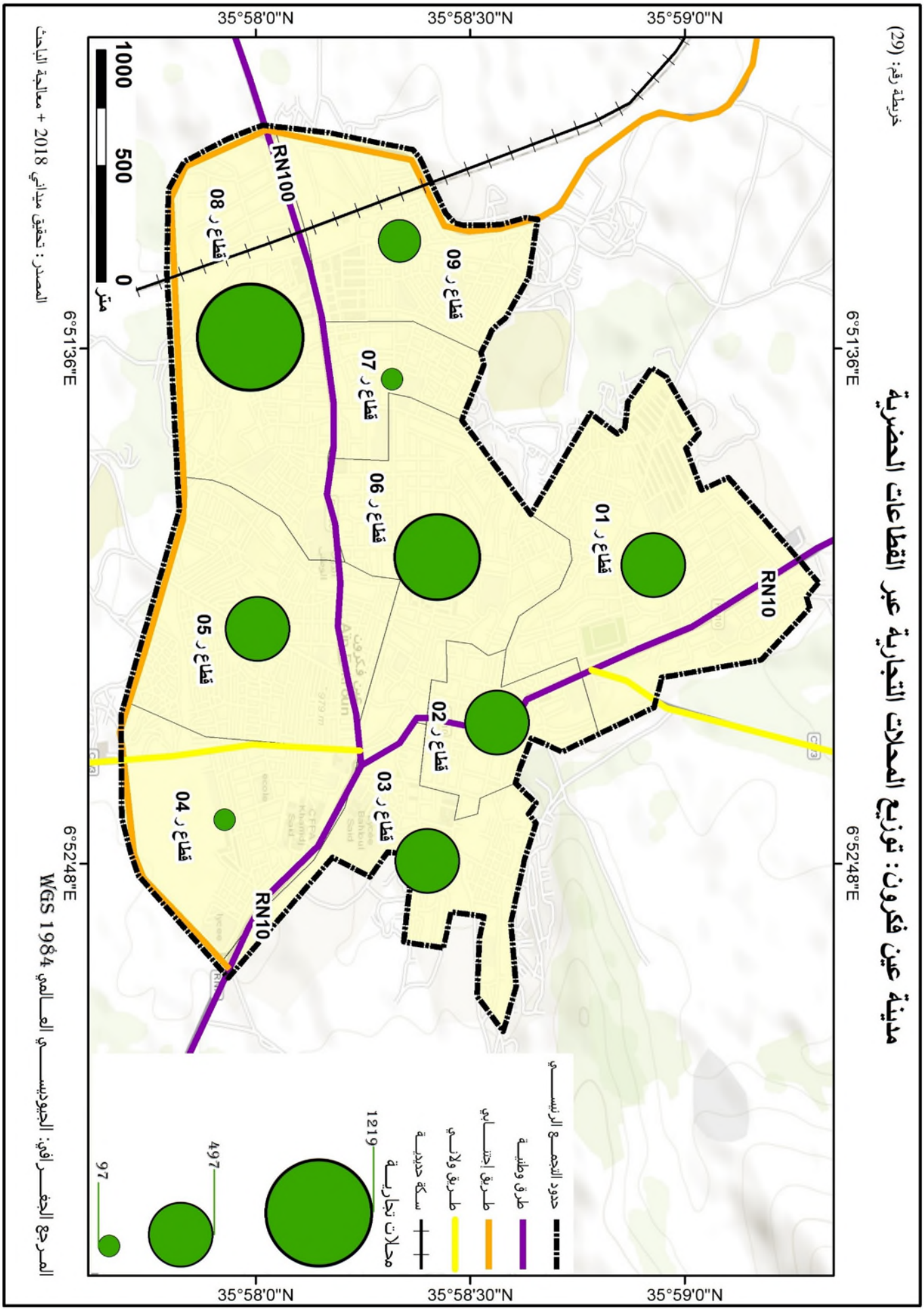
خريطة رقم: (29)
مدينة عين فكرون: توزيع المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية
35°58'0"N
35°58'30"N
35°59'0"N
6°51'36"E
6°52'48"E
RN100
RN10
RN10
قطاع ر 01
قطاع ر 02
قطاع ر 03
قطاع ر 04
قطاع ر 05
قطاع ر 06
قطاع ر 07
قطاع ر 08
قطاع ر 09
1000
500
0
متر
حدود التجمع الرئيسي
طرق وطنية
طريق اجتنابي
طريق ولائي
سكة حديدية
محلات تجارية
1219
497
97
المصدر: تحقيق ميداني 2018 + معالجة الباحث
المرجع الجغرافي: الجيوديسي العالمي WGS 1984

I-2- علاقة الأحجام السكنية بعدد المحلات التجارية:

من أجل توضيح طبيعة العلاقة التي تربط بين الحجم السكاني وعدد المحلات التجارية في كل قطاع قمنا بإنجاز الشكل رقم (40).

الجدول رقم (52): مدينة عين فكرون: توزيع عدد المحلات التجارية وعدد السكان عبر القطاعات

رقم القطاع	عدد المحلات التجارية	عدد السكان (نسمة)	نصيب الفرد
1	388	7541	19
2	310	5462	18
3	278	4694	17
4	97	2222	23
5	497	10822	22
6	761	7005	9
7	114	3719	33
8	1219	2603	2
9	152	2855	19
المجموع	**3816**	**48804**	**13**

الشكل رقم (40): مدينة عين فكرون: علاقة حجم السكان بعدد المحلات التجارية عبر القطاعات

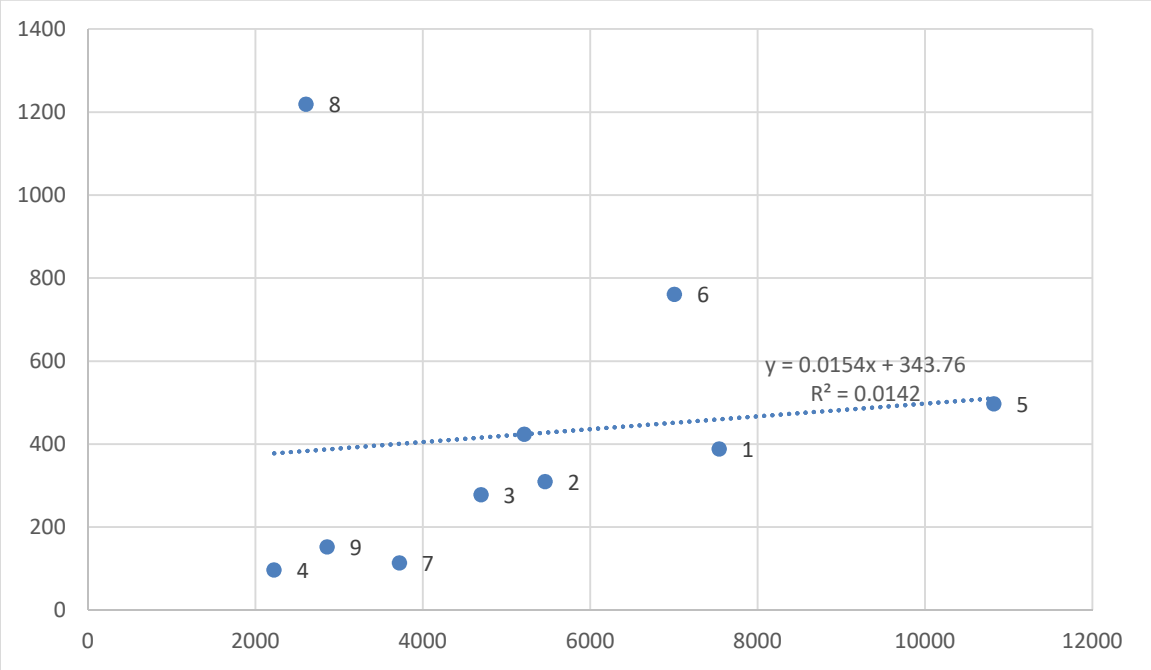

من خلال الجدول رقم (52) والشكل رقم (40) يتضح أن هناك تباين في توزيع المحلات التجارية من قطاع لآخر، أما معامل الارتباط على مستوى المدينة فقد بلغ 0.12 وهي قيمة منخفضة وبعيدة عن 1، وهذا ما يبين بأنه لا توجد علاقة طردية بين حجم السكان وعدد المحلات التجارية.

I-2-1- مستوى التجهير بالمحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية:

القطاعين الثامن والسادس سجلا أحسن قيمة للتجهيز حيث أننا نجد محل واحد يخدم 02 فردين ومحل واحد يخدم 09 أفراد على التوالي، وهذا راجع للارتفاع الواضح في عدد المحلات التجارية الذي قدر بـ 1219محل بالقطاع الثامن يقابله انخفاض في الحجم السكاني، نفس الشيء بالنسبة للقطاع السادس حيث قدر عدد المحلات به 761محل مقابل حجم سكاني يقدر بـ 7005نسمة.

أما بالنسبة للقطاعات الثاني، الثالث، التاسع والأول فاستحوذوا على نصيب فرد من المحلات متقارب بين 17فرد/المحل و19فرد/المحل أي مستوى الخدمة والتجهيز مقاربين، رغم التفاوت الكبير في عدد السكان يقابله تباين في عدد المحلات، هذا ما يفسر تقارب نصيب الفرد في هذه القطاعات.

استحواذ القطاع الخامس على حجم سكاني معتبر يقدر بـ 10822نسمة (كأكبر قيمة) مقابل عدد من المحلات التجارية يفوق بقليل المتوسط بالمدينة، حيث أن هناك محل واحد يخدم 22 ساكن أي مستوى تجهيز منخفض.

نفس نصيب الفرد من المحلات بالقطاع الرابع الذي قدر بـ 23فرد/محل، رغم انخفاض كبير في عدد السكان الذي قدر بـ 2222نسمة وهذا راجع لما يقابله من انخفاض كبير في عدد المحلات الذي قدر بـ 97 محل.

أما بالنسبة للقطاع السابع فنلاحظ انخفاض مستوى التجهيز والخدمة وهذا ما يبينه نصيب الفرد حيث قدر بـ 33فرد/المحل وهذا راجع للتباين بين عدد المحلات وحجم السكان.

مما سبق نستنتج:

تركز المحلات التجارية بالأنسجة القديمة القطاع الثامن والقطاع السادس وقلتها تدريجيا بالأنسجة الحديثة أي القطاعات الأخرى.

عدم وجود تناسب بين الحجم السكاني والعدد الكمي للمحلات التجارية.

هناك ثلاثة فئات:

-**الفئة الأولى:** القطاعات المهيمنة وتتمثل في القطاعات الثامن والسادس وهذا يعني توازن مجالي لأن نصيب الفرد أقل من معدل المدينة المقدر بـ 13، أي مستوى الخدمة جيد.

-**الفئة الثانية:** القطاعات المتوسطة وتتمثل في القطاعات: الثالث، الثاني، التاسع والأول وهذا يعني أن مستوى التجهيز والخدمة متوسط إلى منخفض حيث نصيب الفرد من المحلات التجارية بعيد نوعا ما عن معدل المدينة.

-**الفئة الثالثة:** تتميز بمستوى تجهيز ضعيف وتضم القطاع السابع وهذا يعني أن المحلات التجارية المتواجدة بهذا القطاع تقتصر على الخدمات الغذائية وبعض الحرف ونصيب الفرد من المحلات التجارية بعيد جدا عن المعدل.

مما سبق نلاحظ أن هناك تباين كبير في توزيع المحلات التجارية وعلاقتها بالأحجام السكانية وهذا راجع لعدة عوامل.

وعليه يمكن استخلاص أن الحجم السكاني والكثافة السكانية ليست دائما المعيار الأساسي لكثافة المحلات وإنما قد تتدخل فيها معطيات أخرى، كالمساحة، عدد المساكن ونمط السكن.

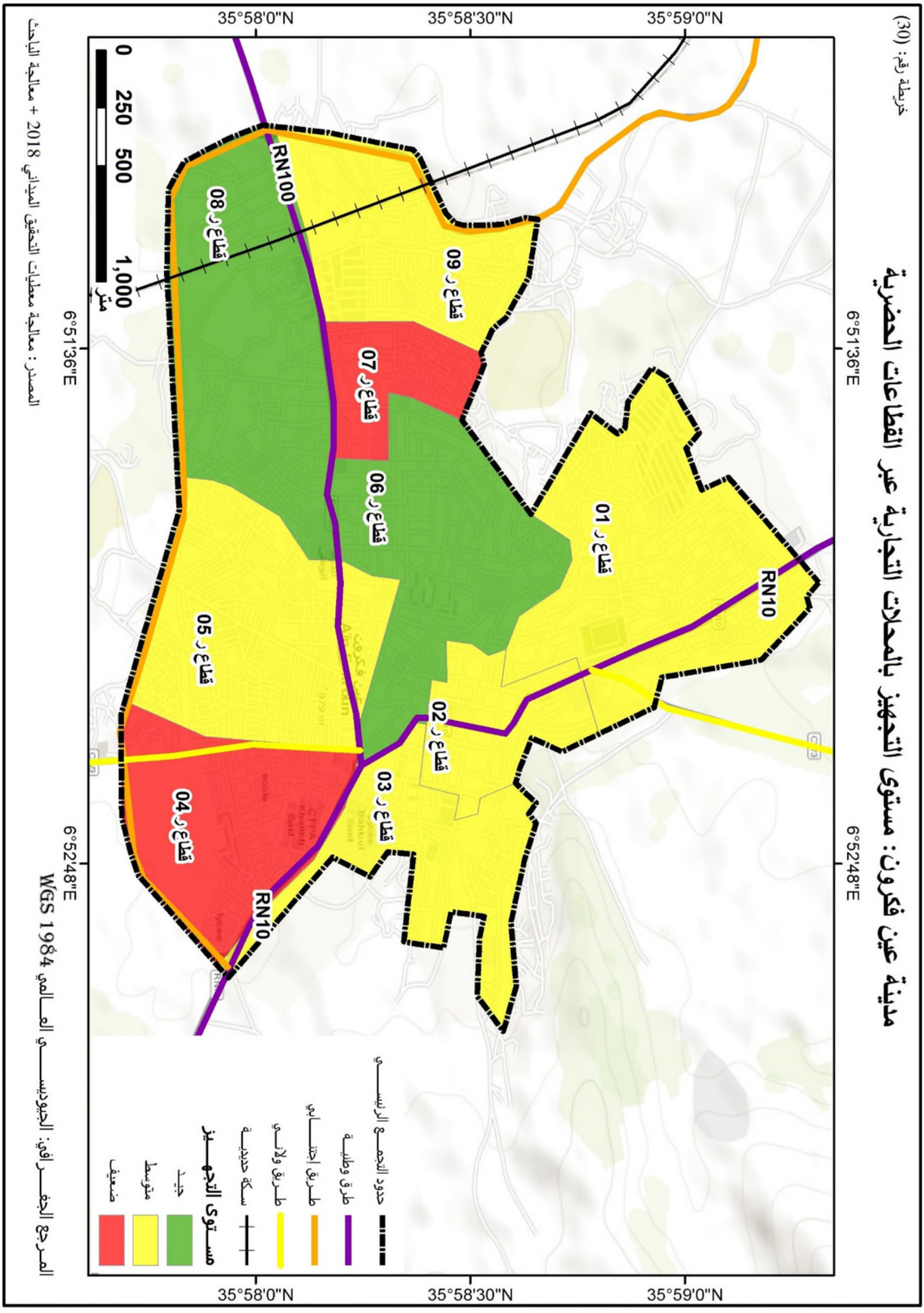
خريطة رقم: (30)
مدينة عين فكرون: مستوى التجهيز بالمحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية
35°58'0"N
35°58'30"N
35°59'0"N
6°51'36"E
6°52'48"E
RN100
RN10
قطاع ر 01
قطاع ر 02
قطاع ر 03
قطاع ر 04
قطاع ر 05
قطاع ر 06
قطاع ر 07
قطاع ر 08
قطاع ر 09
0 250 500 1,000
متر
حدود التجمع الرئيسي
طرق وطنية
طريق إجتنابي
طريق ولائي
سكة حديدية
مستوى التجهيز
جيد
متوسط
ضعيف
المرجع الجغرافي: الجيوديسي العالمي WGS 1984
المصدر: معالجة معطيات التحقيق الميداني 2018 + معالجة الباحث

I-3- الكثافة التجارية عبر القطاعات العمرانية :

تقاس الكثافة التجارية عبر القطاعات العمرانية بقسمة عدد المحلات التجارية على مساحة القطاعات العمرانية، حيث نجد أن الكثافة العامة لمدينة عين فكرون تقدر بـ8.84 محل/هـ، فنجد أن الكثافة التجارية عبر القطاعات العمرانية مختلفة من قطاع إلى آخر وهذا حسب مساحة كل قطاع و عدد المحلات الموجودة به، فمنها كانت كثافة مرتفعة و منها كانت متوسطة و أخرى كانت ضعيفة جدا، والجدول التالي يوضحها.

الجدول رقم (53): مدينة عين فكرون: الكثافة التجارية عبر القطاعات

رقم القطاع	عدد المحلات التجارية	المساحة (هكتار)	الكثافة التجارية م/هـ
1	388	55.66	6.97
2	310	21.61	14.35
3	278	39.26	7.08
4	97	50.61	1.92
5	497	79.55	6.25
6	761	57.6	13.21
7	114	37.6	3.03
8	1219	59.8	20.38
9	152	30.13	5.04
المجموع	**3816**	**431.82**	**8.84**

المصدر: تحقيق ميداني 2018 + معالجة الباحث.

شكل رقم (41): مدينة عين فكرون: الكثافة التجارية عبر القطاعات

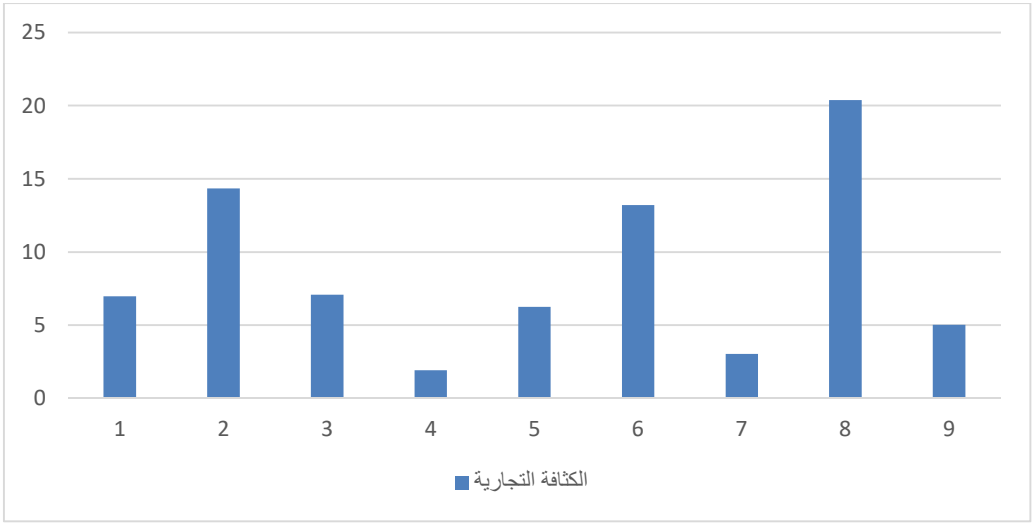

المصدر: تحقيق ميداني 2018 + معالجة الباحث.

من خلال تحليل نتائج الجدول رقم (53) والشكل رقم (41) نجد بأن عدد المحلات التجارية ومساحة القطاعات العمرانية تلعب دورا مهما في تحديد الكثافة التجارية، حيث نلاحظ بعض القطاعات الحضرية رغم أن مساحتها صغيرة ومحدودة لكنها تضم أكبر عدد ممكن من المحلات التجارية، والبعض الآخر تحتوي على مساحات كبيرة لكن عدد المحلات التجارية بها قليلة، وعلى أساس هذا تم تقسيم الكثافة إلى أربعة (04) فئات وهي كالتالي:

I-3-1- كثافة تجارية عالية جدا:

تضم القطاع الحضري رقم 8 الذي يحتوي على أكبر عدد من المحلات التجارية مقارنة بالقطاعات الأخرى، بحيث تقدر بـ 1219 محل على مساحة تقدر بـ 59.8 هكتار، ما تعطينا كثافة تجارية تقدر بـ20.38 محل/ هكتار.

I-3-2- كثافة تجارية مرتفعة:

وهي تضم القطاعات الحضرية رقم 2 ورقم 6، وتحتوي هذه القطاعات على 310 و761 محل تجاري على مساحة تقدر على الترتيب 21.91 و57.6 هكتار، حيث تعطينا كثافة تجارية تقدر بـ14.15 و13.21 محل/ هكتار على الترتيب.

I-3-3- كثافة تجارية متوسطة:

وهي تضم القطاعات الحضرية رقم 1 و3 و5 و9 التي تحتوي على الترتيب 388 و278 و497 و152 محل تجاري على مساحة تقدر ب 55.66 و21.91 و79.55 و30.13 هكتار، ومنه نجد الكثافة التجارية بكل قطاع على الترتيب هي 6.97 و7.08 و6.25 و5.04 محل/ هكتار.

I-3-4- كثافة تجارية ضعيفة جدا:

هذه الفئة تضم القطاعات الحضرية رقم 7 ورقم 4 بحيث تحتوي على 114 و97 محل تجاري تتوزع على مساحة تقدر بـ37.6 و50.61 هكتار، وتتحصل على كثافة تجارية تقدر بـ3.03 و1.91محل/هكتار.

نستنتج أن الكثافة السكانية متباينة بين القطاعات العمرانية بمدينة عين فكرون، فرغم استحواذ بعض القطاعات على العدد الأكبر من المحلات لكن الكثافة التجارية بها متوسطة مقارنة ببعض القطاعات التي تحتوي على عدد محلات تجارية أقل منها لكن ذات مساحة أقل لكن الكثافة التجارية بها مرتفعة.

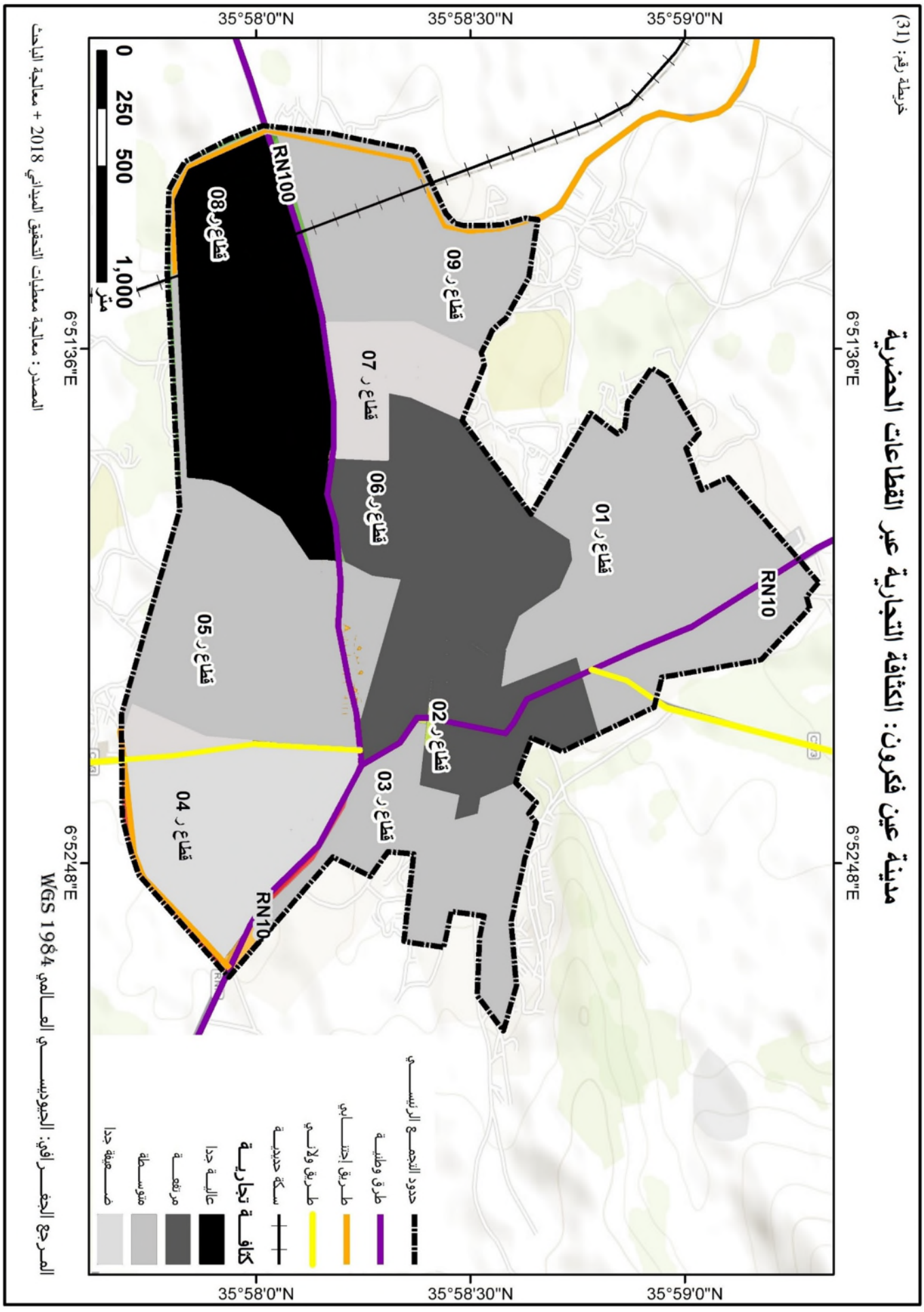
خريطة رقم: (31)
مدينة عين فكرون: الكثافة التجارية عبر القطاعات الحضرية
35°58'0"N
35°58'30"N
35°59'0"N
6°51'36"E
6°52'48"E
RN100
RN10
قطاع ر 01
قطاع ر 02
قطاع ر 03
قطاع ر 04
قطاع ر 05
قطاع ر 06
قطاع ر 07
قطاع ر 08
قطاع ر 09
0 250 500 1,000
متر
حدود التجمع الرئيسي
طرق وطنية
طريق إجتنابي
طريق ولائي
سكة حديدية
كثافة تجارية
عالية جدا
مرتفعة
متوسطة
ضعيفة جدا
المرجع الجغرافي: الجيوديسي العالمي WGS 1984
المصدر: معالجة معطيات التحقيق الميداني 2018 + معالجة الباحث

II- تصنيف المحلات التجارية : تصنيفات متعددة تبعا لتنوع الأنشطة التجارية

لاحظنا فيما سبق ارتفاع عدد المحلات التجارية الموزعة عبر المدينة والقطاعات الحضرية، تتميز بتوزيعها المجالي المتباين من قطاع لآخر، بالإضافة لارتفاع عدد الأنشطة التجارية، هذا الأخير يعرف هو الآخر تباين عبر القطاعات.

وحتى نتمكن من دراسة وتحليل الأنشطة التجارية عبر هذه القطاعات يستوجب علينا تصنيف وترتيب المحلات وفق طرق معينة لمعرفة نوع النشاط التجاري السائد في كل قطاع.

II-1- تصنيف المحلات التجارية وفقا للنشاط الغذائي و الغير غذائي : تصنيف يعكس قوة الجذب التجاري.

هذا التصنيف يعتبر من أسهل الأنواع، حيث يعتمد على نوعين من الأصناف الأول يجمع كل محلات التجارة غير الغذائية التي تتمثل في: محلات الأدوات الكهرو منزلية، الألبسة، طبيب، نجار، حلاق، هذا ما يخص في صنف النشاط غير الغذائي. أما الثاني هو جمع ما هو تجارة غذائية مثل: المحلات الغذائية سواء كانت تجزئة أو جملة، حلويات جزار، مرطبات، خضر وفواكه، وكذلك حتى بعض التجارة التي تقدم الخدمات مثل: محلات المأكولات السريعة المطاعم ... هذا ما يخص صنف النشاط الغذائية.

ووفقا لمعطيات العمل الميداني المتعلقة بهذا الجانب سمحت لنا بإنجاز الجدول رقم (54).

الجدول رقم (54): مدينة عين فكرون: توزيع المحلات التجارية في النشاط الغذائي والغير غذائي

النشاط التجاري	النشاط الغذائي		النشاط الغير غذائي		معامل الجذب
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	
مدينة عين فكرون	957	25.08	2859	74.92	2.99

المصدر: تحقيق ميداني 2018 + معالجة الباحث.

الشكل رقم (42): مدينة عين فكرون: نسبة المحلات التجارية في النشاط الغذائي والغير غذائي

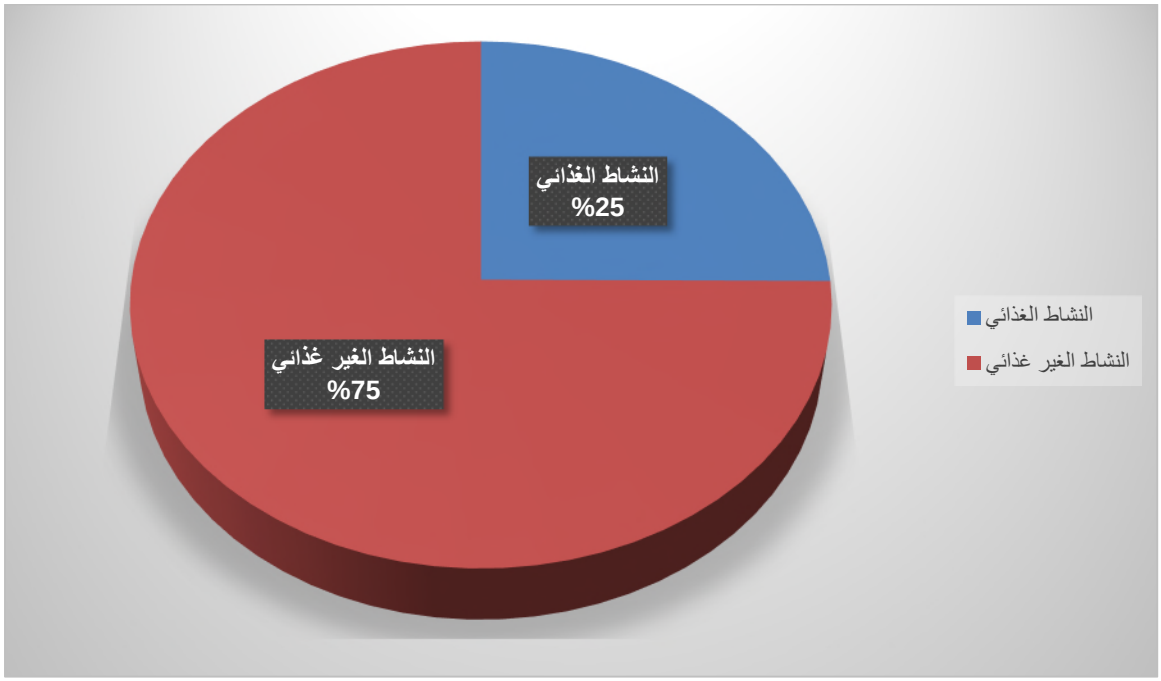

المصدر: تحقيق ميداني 2018 + معالجة الباحث.

نلاحظ من خلال تحليل نتائج هذا الجدول رقم (54) و الشكل رقم (42) نجد أن عدد محلات التجارة غير الغذائية تقدر بـ2859 و هي أكبر من عدد محلات التجارة الغذائية التي تقدر بـ 957 ومنه نتحصل على تجار يبيعون سلع غير غذائية تقدر بنسبة 74.92%، و على سبيل هذا سنقوم بقياس قوة الجذب التجاري لمدينة عين فكرون الذي يمثل حاصل قسمة عدد محلات التجارة غير الغذائية على عدد محلات التجارة الغذائية، حيث النتيجة كلما كانت أكبر من الواحد "1" يعني بأن القطاع جاذب، و كلما كانت النتيجة أقل من الواحد "1" يعني بأن القطاع العمراني طارد .

وبالنسبة لمدينة عين فكرون نجد قيمة المؤشر تعادل و2.99 وهذا ما يدل على أن المدينة ككل تتميز بقوة جذب تجاري.

جدول رقم (55): مدينة عين فكرون: تصنيف المحلات التجارية حسب النشاط الغذائي والغير غذائي عبر القطاعات العمرانية

النشاط التجاري / القطاع	النشاط الغذائي	النشاط الغير غذائي	معامل الجذب التجاري
1	112	280	2.50
2	114	271	2.38
3	99	166	1.68
4	34	31	0.91
5	350	383	1.09
6	134	737	5.50
7	31	86	2.77
8	37	813	21.97
9	46	92	2.00
المجموع	**957**	**2859**	**2.99**

المصدر: تحقيق ميداني 2018 + معالجة الباحث.

شكل رقم (43): مدينة عين فكرون: معامل الجذب التجاري عبر القطاعات

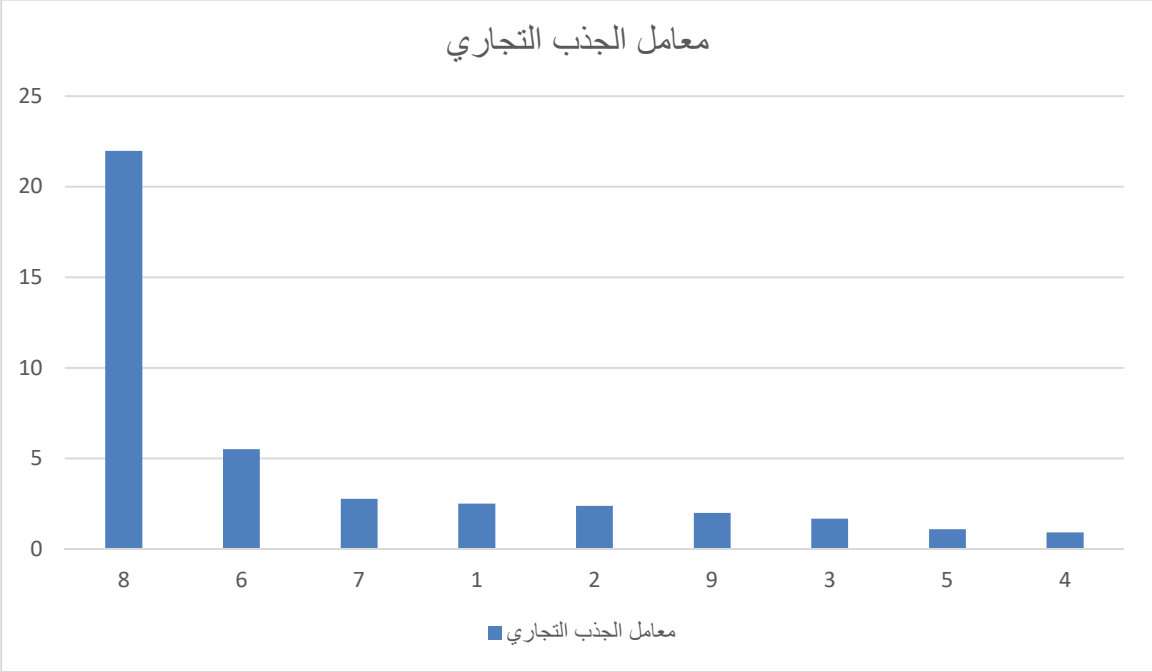

المصدر: تحقيق ميداني 2018 + معالجة الباحث.

من خلال الجدول رقم (55) والشكل رقم (43) قمنا بتقسيم القطاعات العمرانية إلى أربع (04) فئات، لأن إذا درسنا كل قطاع حضري على حدى فإن نجد الفارق بينهما كبير، و نجد:

1- أكثر من معامل الجذب التجاري للمدينة (2.99) ويمكن تقسيمه إلى:

1-1- ذات جاذبية كبيرة جدا:

تتمثل في القطاع الحضري رقم 8 بقيمة تعادل 21.97 ونجد أنه يتميز بجذب تجاري كبير جدا، لأنه يتميز بالانتشار الكثيف لمحلات بيع الملابس الجاهزة، أما بالنسبة لمحلات التجارة الغذائية فهي قليلة جدا، وهي تمثل القيمة الأعلى على مستوى المدينة، مما يدل على أهمية هذا القطاع بمدينة عين فكرون.

1-2- ذات جاذبية كبيرة:

تتمثل في القطاع العمراني رقم 6 بحيث يتميز بجذب تجاري كبير قدرت قيمته 5.50، و منه ترجع قوة جذب هذا إلى انتشار محلات بين الملابس الجاهزة لكن بدرجة قليلة.

2- أقل من معامل الجذب التجاري للمدينة (2.99) و يمكن تقسيمه إلى :

2-1- ذات جاذبية ضعيفة:

وتتمثل في القطاعات الحضرية رقم (1، 2، 3، 5، 7، 9) حيث تتميز بجذب تجاري ضعيف يقدر بـ (2.50، 1.88، 1.68، 1.01، 2.77، 1.39) على الترتيب، وهذا يعود بأن لا يوجد فارق بين المحلات التجارية غير الغذائية، والمحلات التجارية الغذائية، أي بنسب متشابهة.

2-2- غير جاذبة:

هذه الفئة تضم القطاع رقم 4 حيث يمثل بقيمة 0.9، تدل على عدم وجود جذب تجاري، وهو يعتبر القطاع الحضري الوحيد غير جاذب تجاريا للتجار في المدينة، وهو يتميز بعدد قليل من محلات النشاط التجاري، تتمثل في بعض محلات المطاعم والمقاهي والمواد الغذائية المتواجدة على مستوى الطريق الوطني رقم 100.

خريطة رقم: (32)

مدينة عين فكرون: معامل الجذب التجاري عبر القطاعات الحضرية

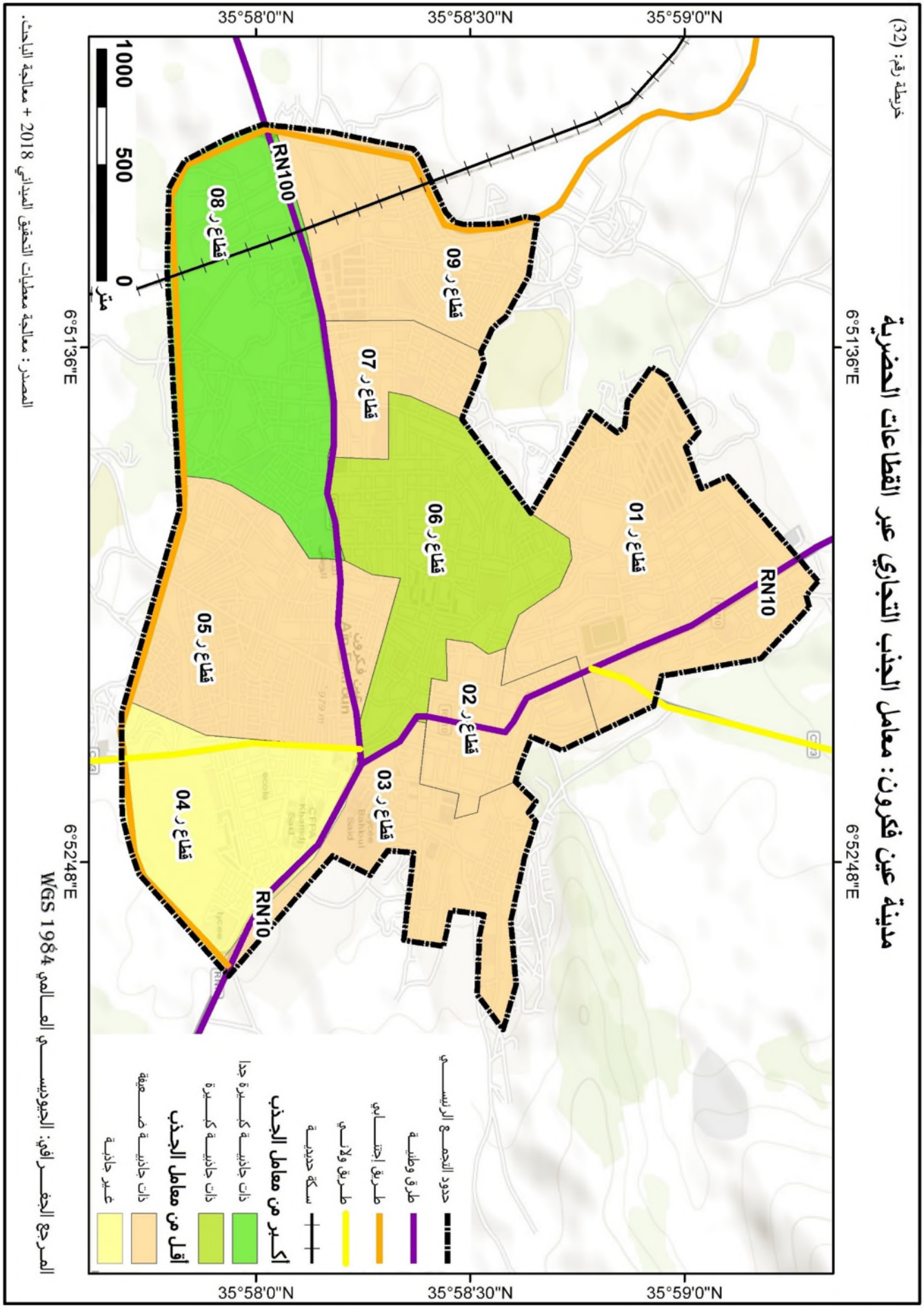

المرجع الجغرافي: الجيوديسي العالمي WGS 1984

المصدر: معالجة معطيات التحقيق الميداني 2018 + معالجة الباحث.

II -2- تصنيف المحلات التجارية وفق المقاربة الجغرافية الاقتصادية

يحمل هذا التصنيف بعدا مجاليا، لأنه يسمح بالكشف عن العلاقات التي تربط بين مختلف المراكز العمرانية المعنية بالدراسة، حيث أن عدم توفر نشاط تجاري معين بإحداها يؤدي إلى تنقل السكان بها للمراكز المتوفرة على هذا النشاط التجاري قصد تلبية رغباتهم[1].

تقوم المقاربة الاقتصادية على تقسيم النشاطات التجارية إلى ثلاثة مجموعات كبرى هي:

- **محلات التجارة الصافية:** تضم هذه المجموعة 03 أصناف من الأنشطة:
  - **صنف التغذية:** مواد غذائية، خضر وفواكه، مخابز، جزار، حلويات ومرطبات....
  - **صنف الملابس:** ملابس جاهزة، أقمشة، ألبسة رياضية، لوازم الخياطة.....
  - **صنف التجهيز المنزلي:** أدوات كهرومنزلية، أواني، أثاث....
- **محلات التجارة الحرفية:** تضم هذه المجموعة 02 صنفين من الأنشطة:
  - **صنف الحرف الإنتاجية:** النجارة، الحدادة، الصياغة، المطاحين ...
  - **صنف الحرف االخدمية والصيانة:** ميكانيك السيارات، تصليح الراديو والتلفزيون، تصليح المحركات الكهربائية...
- **محلات التجارة الخدمية:** تتضمن هذه المجموعة:

مطاعم، مقاهي، طبيب، كاتب عمومي.....

وعلى أساس ذلك قمنا بتصنيف المحلات التجارية المنتشرة بالقطاعات العمرانية لمدينة عين فكرون فكانت النتائج موضحة في الجدول رقم (56).

جدول رقم (56): مدينة عين فكرون: توزيع المحلات التجارية وفق مقاربة جغرافية اقتصادية

الأصناف	التجارة الصافية		التجارة الحرفية		التجارة الخدمية		المجموع
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	
مدينة عين فكرون	2681	70.26	395	10.35	740	19.39	3816

المصدر: تحقيق ميداني 2018 + معالجة الباحث.

[1] A.Lekehal: Essai Méthodologique de définition des petites villes Algérienne. Exemple des petites villes de L'Est. Univ de Strasbourg I.1982.

الشكل رقم (44): مدينة عين فكرون: توزيع المحلات التجارية وفق مقاربة جغرافية اقتصادية

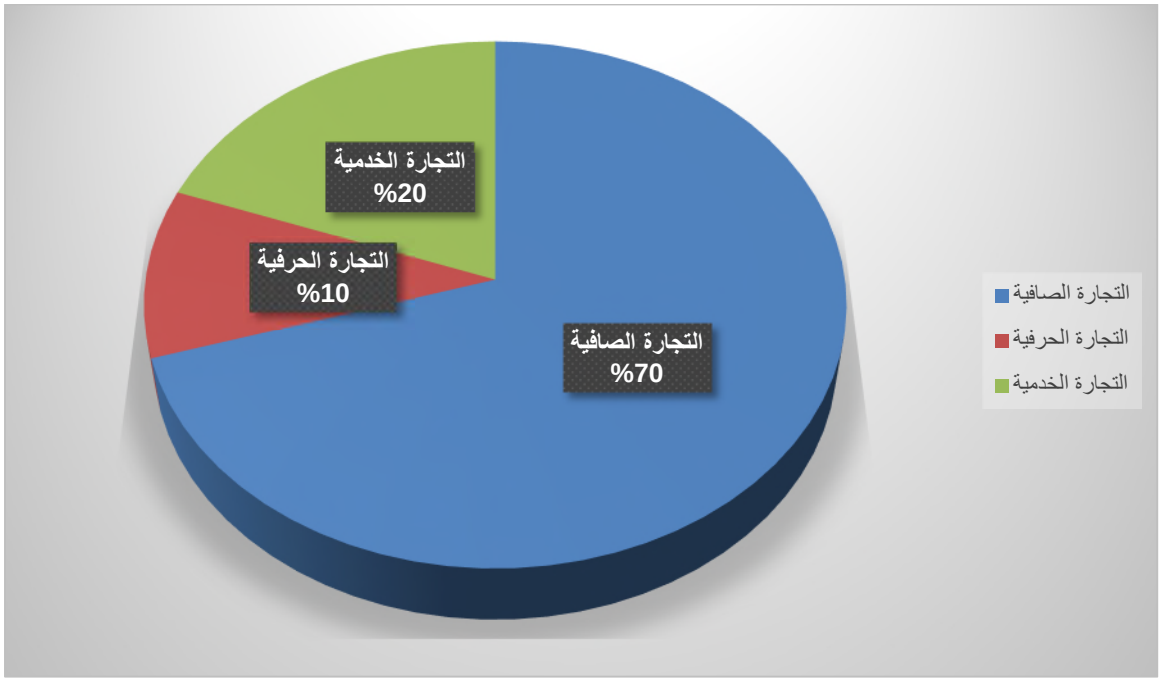

المصدر: تحقيق ميداني 2018 + معالجة الباحث.

II-2-1- صنف التجارة الصافية :

وتشمل كل الأنواع التجارية التي تقدم سلعة منتجة أو مصنعة بشكل مباشر ويقدر عدد المحلات التجارية في مدينة عين فكرون التي تدخل ضمن صنف التجارة الصافية بـ **2681** محلا تجاريا ومن أمثلتها نذكر صنف التغذية والذي يضم المواد الغذائية، خضر وفواكه... إلخ، صنف الملابس وصنف التجهيز المنزلي... إلخ. والملاحظ سيطرت هذا الصنف في مدينة عين فكرون حيث قدرت النسبة بـ**70.26%** أي أكثر من النصف عدد المحلات التجارية.

II-2-2- صنف التجارة الحرفية:

ويقصد بهذا الصنف كل نشاط تجاري يقدم خدمة للأفراد ويقدر عدد المحلات التجارية في مدينة عين فكرون التي تدخل ضمن صنف التجارة الحرفية بـ **395** محلا تجاريا و بنسبة تقدر بـ10.35% من مجموع عدد المجلات، ومن منطلق هذا التصنيف أن النشاطات التجارية مقسمة وفقا لنوعية التبادل التجاري أي حسب نوع المنتوج المقدم للزبائن، سواء أكانت مصنعة أو منتجة تدخل في صنف التجارة الصافية، وإما تكون منتوج حرفي أو تقديم خدمة كالعلاج مثلا ومع العلم أن هذا التصنيف جعل من مهمة الفرز عملية سهلة.

II-2-3- صنف التجارة الخدمية :

يقصد بهذا الصنف كل نوع تجاري يعتمد على حرفة سواء كانت إنتاج أو صيانة ويقدر عدد المحلات التجارية في مدينة عين فكرون التي تدخل ضمن صنف التجارة الخدمية بـ **740** محلا تجاريا، وبنسبة تقدر بـ19.39% من مجموع عدد المجلات، ومع العلم أنها جاءت مبعثرة عبر الأحياء السكنية للقطاعات الحضرية حيث تتألف من ورشات منفردة ومتوسطة الحجم حيث تنتشر بين المناطق السكنية وتتطلب مساحة عقارية أكبر والتي تقع على محاور الطرق الثانوية التي تسهل عليها عملية الحصول على المواد الأولية المستخدمة ومن أمثلتها نذكر نجارة الألمنيوم ومكانيك تصليح السيارات... إلخ، وكما أن أصحاب هذه الحرف يقدمون خدماتهم لأفراد المجتمع السكاني في مدينة عين فكرون وما جاورها، وعليه فإن هذه الأصناف التجارية لا يوجد بينها أي شكل من أشكال الارتباط التجاري في هذه المدينة وكلها أنواع منفصلة عن بعضها تماما.

جدول رقم (57): مدينة عين فكرون: توزيع المحلات التجارية وفق مقاربة جغرافية اقتصادية عبر القطاعات

القطاعات	التجارة الصافية		التجارة الحرفية		التجارة الخدمية		المجموع
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	
1	245	63.14	52	13.40	91	23.45	388
2	201	64.84	36	11.61	73	23.55	310
3	192	69.06	33	11.87	53	19.06	278
4	66	68.04	11	11.34	20	20.62	97
5	315	63.38	80	16.10	102	20.52	497
6	511	67.15	85	11.17	165	21.68	761
7	68	59.65	20	17.54	26	22.81	114
8	989	81.13	55	4.51	175	14.36	1219
9	94	61.84	23	15.13	35	23.03	152
المجموع	**2681**	**70.26**	**395**	**10.35**	**740**	**19.39**	**3816**

المصدر: تحقيق ميداني 2018 + معالجة الباحث.

وبهدف إثراء هذا التحليل أكثر قمنا بإنجاز المثلث البياني لتوزيع المحلات التجارية حسب الصنف في الشكل (44)، ليمكننا من تصنيف القطاعات العمرانية حسب صنف المحلات المسيطرة عليها.

الشكل رقم (45): مدينة عين فكرون: توزيع القطاعات الحضرية حسب أصناف المقاربة الجغرافية الاقتصادية

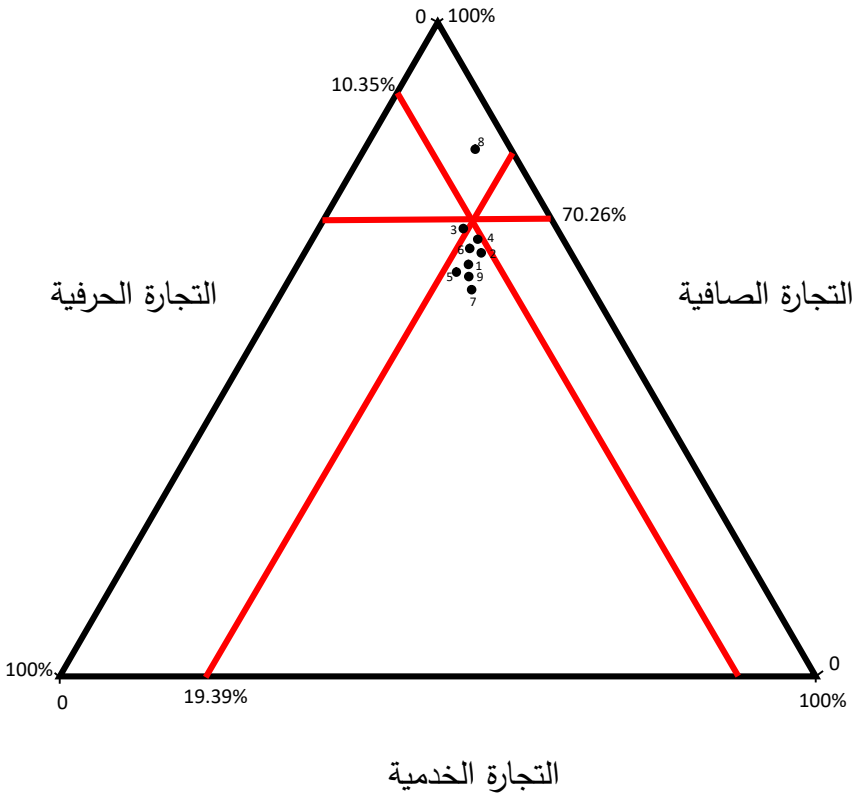

المصدر: تحقيق ميداني 2018 +معالجة الباحث

ومن أجل تحليل علمي دقيق قمنا بتصنيف المحلات التجارية وفق المقاربة الجغرافية الاقتصادية على مستوى القطاعات العمرانية، فمن خلال الجدول رقم (57) والشكل رقم (44) نلاحظ أن نسبة وعدد محلات التجارة الصافية (Commerce pur) هي السائدة على مستوى المدينة حيث تقدر بـ 2681محل من مجموع المحلات بالمدينة حيث بلغت نسبة هذا الصنف 70.26%.

أما بالنسبة لمحلات التجارة الحرفية (Commerce artisanal) بلغ عدد محلاتها 395محل من مجموع محلات المدينة ما يقارب 10.35% وهي نسبة ضئيلة مقارنة مع باقي الأصناف التجارية في هذه المقاربة الجغرافية الاقتصادية.

أما فيما يخص محلات التجارة الخدمية (Commerce de service) يمثلها 740محل من مجموع محلات المدينة بنسبة 19.39% بمعنى أن 5/1 تقريبا من مجموع المحلات التجارية لمدينة عين فكرون هي محلات للتجارة الخدمية.

ومن أجل تحديد أدق لاختصاص كل قطاع حضري تم إنجاز الشكل رقم (45) والذي يوضح تواجد 3 مجموعات.

المجموعة الأولى: "سيادة التجارة الصافية": تضم القطاع رقم 08.

المجموعة الثانية: "سيادة التجارة الحرفية": تضم القطاع رقم 03.

المجموعة الثالثة: "سيادة التجارة الخدمية الحرفية": تضم العدد الأكبر من القطاعات وهي (1، 2، 4، 5، 7 و9)

- القطاع الأول:

من مجموع 2681 محل من التجارة الصافية في مدينة عين فكرون نجد 245 محل للتجارة الصافية يستحوذ عليها القطاع رقم 01 بنسبة 63.14%، والملاحظ هنا أن محلات صنف الملابس الجاهزة للنساء والأطفال تجزئة تأخذ حصة الأسد والمتمثلة في 1920 محل أي نسبة 71.61%[1] من إجمالي محلات التجارة الصافية.

يليها عدد محلات التجارة الخدماتية بنسبة 23.45% بعدد 91محل من إجمالي محلات التجارة ثم تأتي محلات التجارة الحرفية بـ 52 محل مشكلة بذلك نسبة 13.40% من إجمالي المحلات بهذا القطاع.

- القطاع الثاني:

يحتوي هذا القطاع على نفس خصائص القطاع الأول تقريبا حيث نجد أن نسب أصناف التجارة الثلاث متقاربة مع معه، بلغت عدد المحلات التجارة الصافية 201محل بنسبة قدرت بـ64.84% من مجموع محلات هذا القطاع. تليها محلات التجارة الخدمية بنسبة 23.55% وعدد محلات 73محل و في المرتبة الأخيرة محلات التجارة الحرفية بـ11.61% يقابلها 36محل.

- القطاع الثالث:

نسجل بهذا القطاع مجموع 278محل أقل من المتوسط وتستحوذ محلات التجارة الصافية على 192محل أي بنسبة 69.06% من إجمالي المحلات الموجودة بالقطاع.

في حين تمثل محلات التجارة الخدمية بعدد يقدر بـ 53محل أي ما يعادل نسبة 19.06% من إجمالي المحلات التجارية الموجودة بالقطاع.

ثم تأتي محلات التجارة الحرفية بـ 33محل أي ما يعادل 11.87% من إجمالي المحلات بالقطاع.

[1] تحقيق ميداني، سنة2018.

- القطاع الرابع:

هذا القطاع يشهد نقص في عدد المحلات التجارية والذي قدر بـ97محل من مجموع المحلات التجارية بالمدينة و قد سيطرت المحلات الخاصة بالتجارة الصافية بـ 44محل بنسبة 68.06% من إجمالي المحلات الموجودة بالقطاع، في حين تقدر عدد التجارة الخدمية بـ20محل أي ما يعادل 20.62%، ثم محلات التجارة الحرفية بـ11 محل أي ما يعادل نسبة 11.34%

- القطاع الخامس

يسجل هذا القطاع نسبة 63.38% من إجمالي عدد المحلات بعدد 315محل في صنف التجارة الصافية وهو الصنف السائد في هذا القطاع وفي جميع القطاعات.

أما محلات التجارة الخدمية فيقدر في هذا القطاع بـ80محل أي ما يعادل 16.10% في حين نجد عدد المحلات الخاصة بالتجارة الحرفية 102محل أي ما يشكل 20.52% من إجمالي المحلات بالقطاع.

- القطاع السادس:

هذا القطاع في المرتبة الثانية من حيث مجموع المحلات الموزعة عبر القطاعات حيث بلغت 761محل، 511محل تمثل صنف التجارة الصافية بنسبة قدرت بـ67.15% وعدد محلات التجارة الخدمية قدر بـ165محل ما يعادل 21.68% من إجمالي محلات القطاع أما عدد المحلات الخاصة بالتجارة الحرفية فيقدر بـ85محل أي ما يعادل 11.17% من إجمالي محلات القطاع.

- القطاع السابع:

هذا القطاع يضم مناطق التوسع تحصيصات جديدة في طور الانجاز لذا نسجل انخفاض كبير في عدد المحلات التجارية والمقدرة كما أسلفنا 114 محل، عدد المحلات التجارة الصافية يقدر بـ 68محل أي ما يعادل 59.65%، أما محلات التجارة الحرفية فعددها 26محل أي ما يعادل 22.81% من إجمالي محلات القطاع في حين قدر عدد المحلات للتجارة الحرفية بـ 20محل أي ما يعادل 17.54% من إجمالي محلات القطاع.

- القطاع الثامن:

ما ميز هذا القطاع هو احتلاله للمرتبة الأولى من حيث عدد المحلات بالقطاع والذي بلغ 1219محل، عدد محلات التجارة الصافية به تمثل 81.13% من إجمالي محلات القطاع بعدد يقدر بـ 989محل وهي أعلى نسبة فيما يخص صنف محلات التجارة الصافية وأعلى من المتوسط.

أما عدد محلات التجارة الخدمية قدر بـ175محل أي ما يعادل 14.36%، وتأتي في المرتبة الأخيرة وهي أضعف نسبة في جميع القطاعات وعلى مستوى الأصناف الثلاث صنف التجارة الحرفية المقدرة بـ4.51% ما يعادل 55محل.

- القطاع التاسع:

ما ميز هذا القطاع العدد المنخفض للمحلات بالقطاع والذي بلغ 152محل، وكغيره من القطاعات تسود فيه محلات التجارة الصافية حيث تمثل 61.84% من إجمالي محلات القطاع بعدد يقدر بـ 94محل.

أما عدد محلات التجارة الخدمية قدر بـ 35محل أي ما يعادل 23.3%، أما عدد محلات التجارة الحرفية فقد قدر بـ23محل ما يعادل 15.13%.

من خلال هذا التصنيف للمحلات يمكن استخلاص ما يلي:

ارتفاع نسبة محلات التجارة الصافية في كل القطاعات العمرانية وذلك بمتوسط يقدر بـ70.26%، تليها محلات التجارة الخدمية بمتوسط يقدر بـ19.39%، ثم محلات التجارة الحرفية بمتوسط يقدر بـ15.48%، وبشيء من التفصيل يمكن القول بأن التجارة الصافية سائدة في كل القطاعات. ومن خلال الشكل رقم (45) نلاحظ تركز جميع القطاعات في وسط الهرم.

III- المنشآت التجارية الكبرى:

III-1- الأسواق الأسبوعية:

إن السوق هو المكان الذي يتم فيه المعاملات والتبادلات التجارية، سواء كانت دائمة أو مناسبتيه. فهو الذي يمارس وظيفة اقتصادية من خلال العرض والطلب تشمل التجار والزبائن وهذا فضلا عن الوظيفة الاجتماعية والثقافية باعتباره مكان التقاء الثقافات والمعارف بين مختلف المتعاملين في السوق.

وقد ينعقد السوق كل يوم أو أسبوعيا وعموما فالأسواق لها بعد تجاري ينعكس على الأماكن التي ينعقد بها فيغطي عليها طابعا تجاريا ويكسبها إشعاعا جهويا وإقليميا.

لا يمكن فصل السوق عن العالم الريفي أين تمارس جميع التبادلات التجارية المختلفة خاصة تجارة المواشي. فهو مكان مغطى جزئيا أو كليا أو قد يكون على الهواء الطلق كما هو الحال بمركز عين فكرون، وعموما تعرض فيه السلع بشكل تقليدي (النصبة)، تتراوح مساحته بين: 2500 متر مربع إلى 10000 متر مربع، وعموما فهو يتواجد بضواحي التجمعات السكانية، إذا فهو مركز استقبال لتدفقات السلع، الزبائن وكذا رؤوس الأموال.

يعتبر سوق عين فكرون من أقدم الأسواق بالمنطقة حيث يرجع إلى سنة 1920. كانت تعرض فيه السلع الفلاحية خاصة من قبل المعمرين الذين كانوا يشترون السلع من الأهالي بأثمان زهيدة، فكان السوق مكان لالتقاء أهل الحضر (المعمرين) والأهالي الريفيين.

بعد سنة 1964 تحول هذا السوق الأسبوعي إلى حي 30 سكن، وقبلها كان يتوضع بالحصة الأرضية التي تشغلها المحكمة ودار الشباب وحي 36 سكن حاليا، وكانت تعرف بالرحبة آنذاك.

وكنتيجة حتمية لحركة الازدحام والضغط استلزم على السلطات المحلية أن تخصص له مكانا بعيدا نظرا لكونه مرفق تجاري حساس من جهة ومن جهة أخرى فهو مورد مالي هام للبلدية.

خلال سنة 1978 تم إنشاء مكان له بحي بئر السدرة يتربع على مساحة 2,5هـ، له مدخلين لتخفيف الضغط عن حركة الآليات، وهذه المنطقة قريبة من وسط المدينة، وهذا ما يضفي استراتيجية على السوق الأسبوعية ويجعلها قريبة من مفترق الطرق، وبالتالي سهولة الاتصال بالقطاعات العمرانية الأخرى لأنه يقع بالقطاع الأول.

يعد سوق عين فكرون من أكبر الأسواق بولاية أم البواقي، وذلك من خلال عدد التجار والزبائن المتوافدين عليه خاصة في المواسم والأعياد، فهو يقام كل يوم أربعاء بمنطقة حي بئر السدرة يحيط به سور من الحجارة به مدخلين. يتميز السوق الأسبوعي بتقسيم واضح للمساحات لعرض البضائع بشكل تنطيق.

يعرف السوق الأسبوعي لمركز عين فكرون بسوق الأربعاء، يقام مرة كل أسبوع، تعرض به بضائع محلية وكذا أجنبية من ألبسة، أحذية، زرابي، أواني، أدوات كهرومنزلية...، كما يوجد هناك جناح خاص بالمواشي: أغنام، ماعز، أحصنة، وأحيانا أبقار...

IV- التجارة غير الشرعية:

يمكن تقسيم التجارة غير الشرعية أو التجارة الفوضوية إلى صنفين، الصنف الأول يتعلق بالتجار أصحاب المحلات ممن لا يملكون سجلات تجارية، أما الصنف الثاني فهم الباعة على الأرصفة وهم أكثر تأثيرا من الصنف الأول فهم يتسببون في مشاكل تشوه وجه للمدينة كالازدحام الناجم عن الاعتداء على الأرصفة و الطرقات، تشويه العمران.. الخ

وقد تطرقنا لإحصاء باعة الأرصفة فقط كونها عملية ممكنة، أما إحصاء أصحاب المحلات ممن لا يملكون السجلات التجارية فالمهمة صعبة، حيث اضطررنا لحذف السؤال المتعلق بملكية السجل التجاري ومحاولة البحث عن طرق أخرى للحصول على المعلومة، وحسب مديرية التجارة اغلب تجار التجزئة وتجار الجملة لا يملكون السجلات التجارية، في حين مؤسسات الاستيراد والتصدير فغالبتها تعمل بالسجلات التجارية.

IV-1- التجارة غير الشرعية الممارسة على أرصفة الطرقات:

يعتمد أصحابها على بيع منتجات وسلع زهيدة الثمن نسبيا، متخذين من أرصفة الشوارع مجالات لتصريف سلعهم المعروضة على طاولات أو عربات صغيرة يجرونها أو خيم متنقلة، وهذا من أجل تصريف منتجاتهم وسلعهم كلها وفي أقرب وقت، ومن التعاريف العلمية المعتمدة في تحديد القطاع الغير الرسمي تعريف بفيفرمان (Pfeferman): هو ذلك القطاع الذي يتألف أساسا من باعة الشوارع والمتجولين وغيرهم من العاملين لحسابه الخاص في مهنة منخفضة الإنتاجية، هذا القطاع نمى نتيجة تزايد ندرة فرص العمل النظامية[1].

IV-2- مناطق تواجد تجارة الرصيف وحجمها:

جدول رقم (58): مدينة عين فكرون: أماكن تواجد تجارة على الأرصفة غير الشرعية

القطاعات	01	02	03	04	05	06	07	08
العدد	-	20	-	-	66	25	-	168

المصدر: تحقيق ميداني 2018 +معالجة الباحث

[1] نور الدين عنون، دور البنية التجارية في تنظيم المجالات الحضرية-حالة مدينة باتنة، أطروحة دكتوراه جامعة قسنطينة 2012، ص 144. 2012.

من خلال نتائج الجدول رقم (58) نلاحظ تجار الرصيف ينتشرون على طرق محددة بالمدينة، وهي موجودة في القطاع رقم 8 ورقم 5، والقطاعات الذين يمثلون مركز المدينة رقم 6 والقطاع رقم 2، وهذه الطرق تتميز بكثافة كبيرة في المحلات التجارية وتموقعها في هذه القطاعات يعود إلى عدة عوامل وهي:

- الاستفادة من التجار والزبائن بصفة كبيرة وسهولة الوصول.
- بجوار المحلات التي تؤدي نفس الوظيفة.

خلال المناسبات يتضاعف عددهم بحيث يصل حوالي 255 بائع ويتوزعون على مستوى الطريق الوطني رقم 100 بشارع بوعبد الله الدراجي، تتوزع به 158 طاولة منها 38 طاولة لبيع مواد التجميل، 11 طاولة لبيع لعب الأطفال، و8 لبيع الملابس والأحذية، 8 لبيع التبغ والكبريت و12 خاصة بالمأكولات الخفيفة.

ومن خلال القطاع العمراني رقم 5 نجد بأنه يحتوي على 56 طاولة موزعة على طريق بوزيدي لخضر منها 22 طاولة لبيع اللحوم البيضاء والحمراء و26 لبيع الخضر والفواكه، 8 خاصة بالتبغ والكبريت.

القطاعات الحضرية رقم 6 ورقم 2 الذي يعتبر مركز المدينة، تتوزع به حوالي 41 طاولة منها 15 خاصة لبيع الخضر والفواكه، 16 لبيع الملابس والأحذية، 10 متخصصة في سلع مختلفة مثل: ألعاب، هواتف .... إلخ.

ونعتقد أن عدد هذا النوع من التجارة تمثل سوق بأكملها أي عدم إحصائها وإعادة تسوية وضعيتها القانونية يوثر على الاقتصاد المحلي والوطني بصفة عامة.

المبحث الثاني: العلاقات المجالية للوظيفة التجارية وتأثيرها على تنظيم المجال

بعد أن تمكنا في المبحث الأول من إبراز خصوصية البنية التجارية للمدينة وحجم النشاط التجاري بها، و الدور الذي يلعبه من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية و مساهمته في الوضع القائم التي تشهده المدينة من ديناميكية حضرية، يمكن القول أن هذا النشاط التجاري هو عصب اقتصادها و بسببه طرأت عدة تحولات وتنظيمات مجالية جديدة، يأتي هذا المبحث استجابة للتساؤلات المثارة في إشكالية هذا البحث، إذ سنحاول معرفة العلاقات الوظيفية المجالية التي يشهدها المجال، و هذا بالوقوف على مجالات النفوذ و كذا إبراز طبيعة العلاقات الوظيفية القائمة حاليا في المدينة و باقي المجالات الحضرية للإقليم الجغرافي. والتي تعكس مدى فاعلية وكفاءة هذه الوظائف في خلق تنظيمات مجالية جديدة. إذ سنحاول دراسة ذلك من خلال:

I- البنية التجارية و الديناميكية الحضرية:

إن الجهاز التجاري كباقي الأجهزة الحضرية الأخرى، يولد تنظيمَ لتدفقات السكان داخل المجال، بسبب رغبة هؤلاء في إشباع احتياجاتهم المتنوعة. الأمر الذي يترتب عنه قيام نظام معين من العلاقات الوظيفية بين المدينة والمجال المحيط بها.[1]

I-1- الحركية التجارية:

تعتبر التجارة من أهم مبررات وجود المدينة وتفعيل الديناميكية الحضرية، كما تعتبر عنصر حيوي فعال لما توفره من احتياجات السكان الأولية وفي خلق حركية وديناميكية في مجال التبادلات بين مختلف أحيائها وقطاعاتها الحضرية، وبين العديد من مدن الشرق الجزائري، غير أن هذه التبادلات أو التنقلات لم تكن متجانسة عبر القطاعات العمرانية للمدينة.

وقد ارتأينا في دراسة الحركية التجارية لما لها أهمية بالغة في تحديد ديناميكية المجال لهذا سنحاول دراستها من خلال:

[1] عنون نورالدين: دور البنية الجارية في تنظيم المجالات الحضرية، دكتوراه علوم، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، 2012، ص 302.

I-1-1- الحركية التجارية حسب الأصناف التجارية:

بعد استعراض وتحديد الأصناف التجارية حسب المقاربة الجغرافية الاقتصادية فيما سبق، سنحاول في هذا العنصر تحديد الحركية المجالية لهذه الأصناف التجارية، من خلال معرفة تنقلات السكان لاقتناء حاجياته عبر المجال (داخل الحي، الأحياء المجاورة، أماكن أخرى).

جدول رقم (59): مدينة عين فكرون: نسب الحركية المجالية للسكان حسب الأصناف التجارية عبر القطاعات

القطاعات / الصنف	المكان	1	2	3	4	5	6	7	8	9
التجارة الصافية	داخل الحي	33.52	37.55	41.08	30.12	34.50	46.89	37.44	43.66	37.80
	الأحياء المجاورة	58.32	54.13	55.10	56.73	55.94	47.47	56.21	48.79	54.21
	مكان آخر	8.16	8.32	3.82	13.15	9.56	5.64	6.35	7.55	7.99
التجارة الخدمية	داخل الحي	31.50	38.45	38.22	33.62	36.20	39.55	33.58	35.23	38.23
	الأحياء المجاورة	63.45	52.40	56.20	59.00	56.18	52.89	58.90	55.38	55.21
	مكان آخر	5.05	9.15	5.58	7.38	7.62	7.56	7.52	9.39	6.56
التجارة الحرفية	داخل الحي	17.46	12.56	14.57	9.85	13.01	12.60	12.80	13.60	10.52
	الأحياء المجاورة	45.36	47.55	41.13	45.22	52.27	43.60	52.50	51.34	52.68
	مكان آخر	37.18	39.89	44.30	44.93	34.72	43.80	34.70	35.06	36.80

المصدر: تحقيق ميداني 2018 +معالجة الباحث

من خلال الجدول رقم (59) نستخلص أن حركية وتنقلات السكان في مجال الأنشطة التجارية في مدينة عين فكرون متباينة من صنف لآخر لكن متقاربة بين القطاعات في نفس الصنف.

- صنف التجارة الصافية

نلاحظ ارتفاع نسبة الحركية في هذا الصنف باتجاه الأحياء المجاورة حيث كان أعلى من المتوسط المقدر بـ54.10% في جميع القطاعات ماعدا القطاعين السادس والثامن الذي قدر بـ47.47% و48.79% على التوالي.

ورغم تواجد نشاط المواد الغذائية والخضر والفواكه ضمن هذا الصنف والتي تكون فيه الحركية مرتفعة داخل الحي، لكن الحركية في النشاطات الأخرى التي تدخل في صنف التجارة الصافية خاصة صنف الملابس الجاهزة في جميع القطاعات التي تمثل أكبر نسبة في مدينة عين فكرون حيث كانت لها أثر في ارتفاع هذا الصنف باتجاه الأحياء المجاورة حيث أن السكان يتجهون نحو الأحياء المجاورة من أجل اقتناء مثل هذه الأصناف التجارية.

تأتي في المرتبة الثانية التنقلات داخل الحي بمتوسط قدر بـ38.06%، نسب هذه التنقلات في القطاعات 03، 06 و 08 كانت أعلى من المتوسط، وتقل عن المتوسط بنسب ضئيلة في القطاعات المتبقية.

نسبة منخفضة جدا من السكان حددت أمكنة أخرى لاقتناء هذا الصنف وقدر المتوسط بـ7.84%، إذ تنخفض النسبة عن هذا المتوسط في القطاعات 3، 6، 7 و 8 أما القطاعات 1، 2، 4، 5، و9 فهي أعلى من المتوسط حيث قدرت أعلى نسبة للسكان الذين حددوا أمكنة أخرى لاقتناء هذا الصنف بـ 13.15% في القطاع 04.

شكل رقم (46): مدينة عين فكرون: الحركية المجالية لصنف التجارة الصافية عبر القطاعات

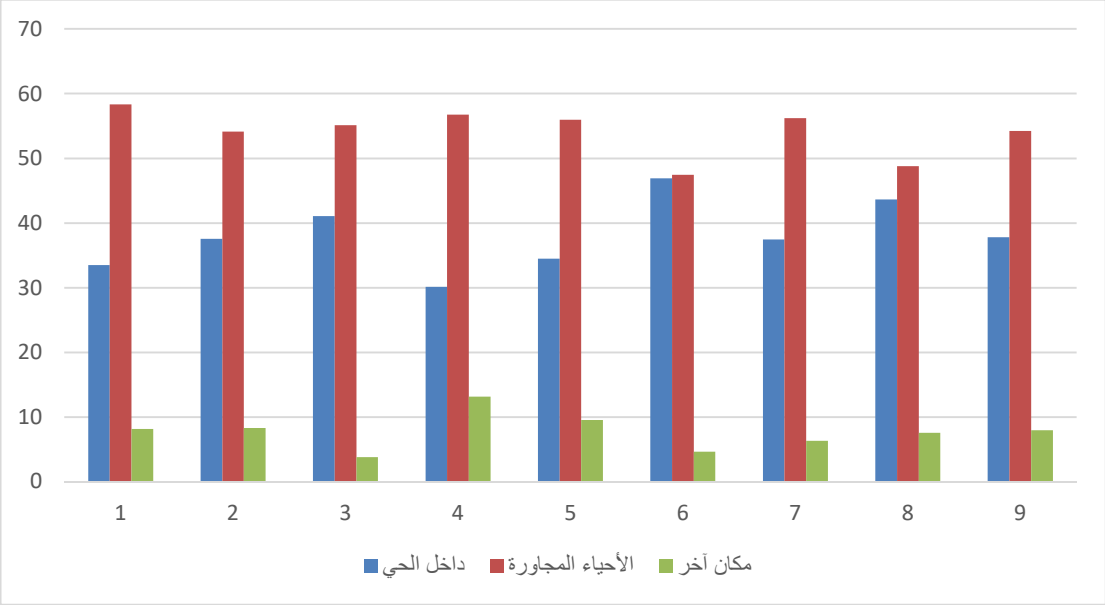

المصدر: تحقيق ميداني 2018 + معالجة الباحث.

- صنف التجارة الخدمية

نلاحظ أيضا ارتفاع نسبة الحركية في هذا الصنف باتجاه الأحياء المجاورة حيث قدر المتوسط النسبة بـ56.62% و هي أعلى نسبة في الأصناف التجارية الثلاث وأعلى نسبة في الأماكن التي يقتني منها السكان حاجياتهم، نلاحظ أن القطاع 01، 04، و07 استحوذوا على النسبة الأكبر في جميع القطاعات وكانت أعلى من المتوسط حيث قدرت بـ 63.45%، 59.00% و58.90% على التوالي أما باقي القطاعات فهي أقل من المتوسط لكن لا تبتعد عنه حيث قدرت أقل نسبة بـ 52.40%، و هذا يدل عن النقص المتباين في صنف الخدمات على مستوى القطاعات الحضرية مما يضطر بالسكان التنقل إلى الأحياء المجاورة.

أما فيما يخص اقتناء السكان حاجياتهم في هذا الصنف على مستوى الحي فقد قدر المتوسط بـ 36.06%. حيث قدرت نسبة التنقل داخل الحي أكبر من المتوسط في القطاعات 02، 03، 05، 06 و09 وقد بلغت أعلى نسبة بالقطاع 05 إذ قدرت بـ 39.55%، أما باقي القطاعات فهي أقل من المتوسط.

نفس الشيء بالنسبة للسكان الذين حددوا أمكنة أخرى لاقتناء هذا الصنف فقد كانت النسبة منخفضة، قدر المتوسط بـ7.31%، إذ تنخفض النسبة عن هذا المتوسط في القطاعات 1، 3 و 9 أما القطاعات فهي أعلى من المتوسط حيث قدرت أعلى نسبة للسكان الذين حددوا أمكنة أخرى لاقتناء هذا الصنف بـ 09.39% بالقطاع الثامن حيث يشهد هذا الأخير ارتفاع كبير في عدد المحلات.

شكل رقم (47): مدينة عين فكرون: الحركية المجالية لصنف التجارة الخدمية عبر القطاعات

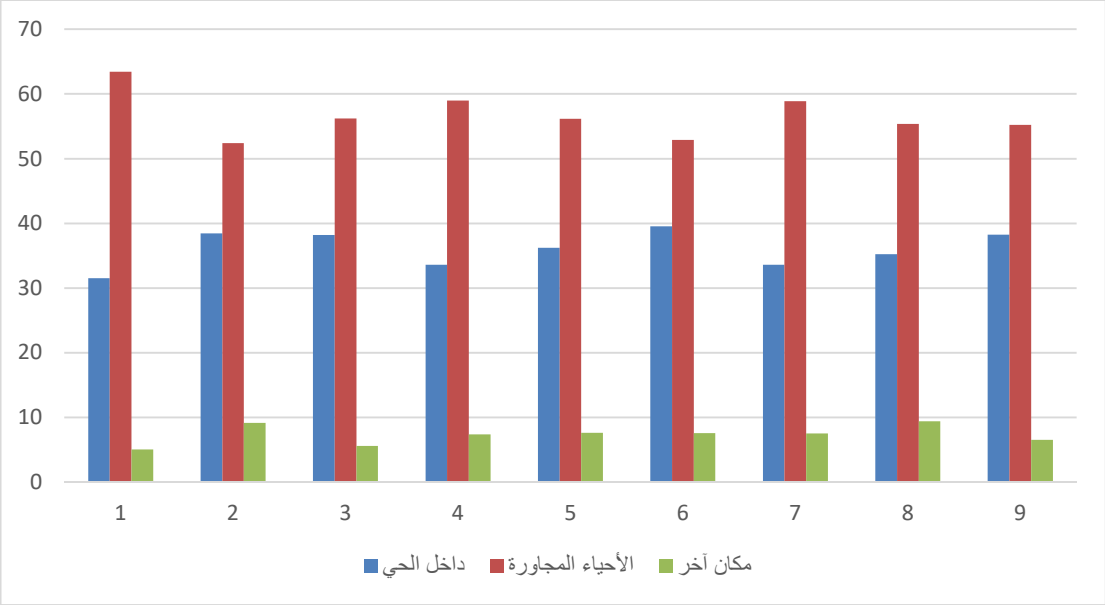

المصدر: تحقيق ميداني 2018 + معالجة الباحث.

- صنف التجارة الحرفية

كما ذكر سابقا هذا الصنف من التجارة نسبته منخفضة مقارنة بالأصناف الأخرى حيث قدر بـ 19.39% من إجمالي عدد المحلات بالمدينة، فالنسب فيما يخص اقتناء السكان وحركيتهم لإشباع رغباتهم في هذا الصنف تختلف نوعا ما عن باقي الصنفين فنجد ارتفاع النسب في تحرك السكان نحو أمكنة أخرى مقارنة مع الصنفين الأول والثاني.

نلاحظ أيضا ارتفاع نسبة الحركية في هذا الصنف باتجاه الأحياء المجاورة حيث قدر المتوسط النسبة بـ47.69%، نلاحظ أن القطاعات 05، 07، 08 و09 استحوذوا على نسبة أكبر من المتوسط حيث قدرت بـ 52.27%، 52.50%، 51.34% و52.68% على التوالي أما باقي القطاعات فهي أقل من المتوسط لكن لا وجود فارق كبير بينهما، و هذا يدل عن النقص المتباين في صنف التجارة الحرفية على مستوى القطاعات الحضرية مما يضطر بالسكان التنقل إلى الأحياء المجاورة و إلى أماكن أخرى غير محددة.

يأتي في المرتبة الثانية مكان آخر لاقتناء هذا النشاط عكس التجارة الصافية والتجارة الخدمية فقد قدر المتوسط بـ 39.04%. حيث قدرت نسبة التنقل إلى أمكنة أخرى أكبر من المتوسط في القطاعات 02، 03، 04 و06 وقد بلغت أعلى نسبة بالقطاع رابع إذ قدرت بـ 44.93%، أما باقي القطاعات فهي أقل من المتوسط.

بالنسبة لاقتناء السكان للتجارة الحرفية من داخل الحي جاءت منخفضة مقارنة مع الصنفين الأول والثاني إذ بلغ المتوسط نسبة 13.00%، وهذا راجع لخصوصية صنف التجارة الحرفية كما ذكر في بداية الفصل، حيث سجلنا في القطاعات 01، 03 و08 نسبة أعلى من المتوسط قدرت على التوالي بـ 17.46%، 14.57% و13.60% باقي القطاعات كانت أقل من المتوسط أنظر الجدول رقم (59).

شكل رقم (48): مدينة عين فكرون: الحركية المجالية لصنف التجارة الحرفية عبر القطاعات

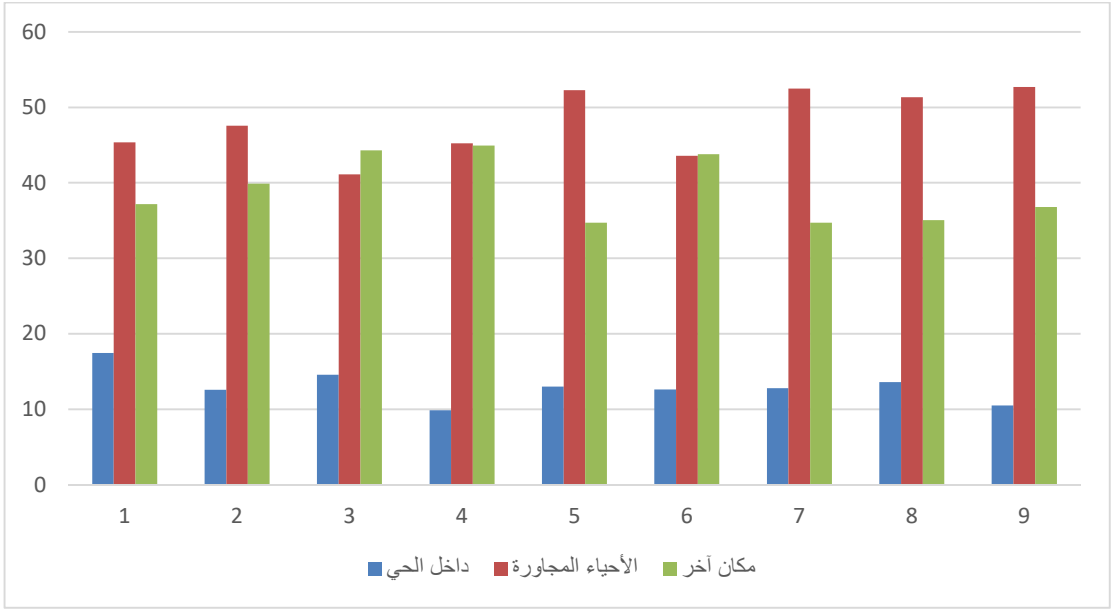

المصدر: تحقيق ميداني 2018 + معالجة الباحث.

I-1-2- الأصل الجغرافي للتجار: تباين في مجالات النفوذ

إن النشاط التجاري ساهم بشكل كبير في الوضعية القائمة للديناميكية الحضرية، تكمن على شكل مخرجات ترتبط بتدفقات المتعاملين الاقتصاديين والتجاريين نحو مدينة عين فكرون باعتبارها قطب تجاري إقليمي هام في الشرق الجزائري وهذا راجع للتدفق الكبير للمتعاملين الاقتصاديين والتجاريين نحو هذه المدينة، ولذلك كان من الضروري الاعتماد على معطيات التجار المستخرجة من مديرية البرمجة ومراجعة الميزانية لولاية أم البواقي بالإضافة إلى نتائج العينة، وهذا للوقوف على حقيقة الوزن الجغرافي للتجارة ومجالات النفوذ التجارية لتجار مدينة عين فكرون.

الحركة التجارية النشطة بمدينة عين فكرون جعلها وجهة للكثير من المستثمرين من المدن المجاورة، خاصة تجارة الألبسة الجاهزة، فمن خلال نتائج المتحصل عليها تم التعرف على الأصل الجغرافي لتجار المدينة من خلال:

- تجار أصلهم من مدينة عين فكرون.
- تجار وافدون من مختلف بلديات ولاية أم البواقي.
- تجار وافدون من مختلف الولايات الجزائر.

جدول رقم (60): مدينة عين فكرون: نسب الأصل الجغرافي للتجار

مكان الإقامة	النسبة (%)
تجار أصلهم من مدينة عين فكرون	56.21
تجار وافدون من مختلف بلديات ولاية أم البواقي	38.96
تجار وافدون من مختلف الولايات الجزائر	4.15

المصدر: مديرية البرمجة ومراجعة الميزانية لولاية أم البواقي + تحقيق ميداني 2018

شكل رقم (49): مدينة عين فكرون: نسب الأصل الجغرافي للتجار

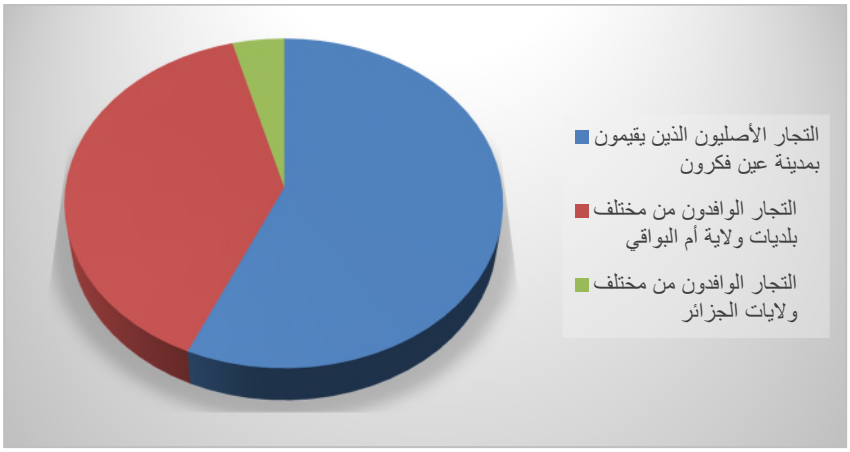

المصدر: مديرية البرمجة ومراجعة الميزانية لولاية أم البواقي + تحقيق ميداني 2018

يتبين من خلال الجدول رقم (60) والشكل رقم (49) أن أغلبية التجار أصلهم من مدينة عين فكرون حيث يمثلون ما يقارب الثلث من عدد التجار بنسبة 56.21%، تليها التجار الذين أصلهم من مجال ولاية أم البواقي خاصة من البلديات المجاورة حيث قدرت نسبة هؤلاء التجار الوافدون من بلديات ولاية أم البواقي بـ 38.96%، 23.1% من بلدية هنشير تومغني و10.69% من بلدية عين كرشة، ويعود ذلك إلى قرب المسافة من جهة و قلة فرص العمل بالبلديتين من جهة أخرى، كما لوحظ وجود تجار أصلهم من مدن مختلفة أكثر بعدا أهمها مدينة عين مليلة بنسبة 2.76%، و بلدية أم البواقي بنسة 2.41% ثم تأتي بنسبة أقل التجار الوافدون من مختلف ولايات الجزائر و تخص ولاية قسنطينة حيث قدرت نسبنهم بـ4.15%.

إن أغلبية التجار هم أصلهم من منطقة الدراسة وهذا يوحي باقتران هذا النشاط بسكان المنطقة من جهة وقدمه من جهة أخرى، وعن النسب المختلفة التي مثلت بقية المناطق خاصة التابعة للولاية فيعود لسهولة التنقل إلى مدينة عين فكرون حيث تكون همزة وصل بينهم.

بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال ما سبق نستنتج نتائج الأصل الجغرافي للتجار كانت متباينة ويمكن تفسيرها من خلال أهمية الإشعاع الجهوي لمدينة عين فكرون من خلال توسع مجال نفوذها خاصة مجال ولاية أم البواقي ما جعل منها قطب اقتصادي ووظيفي من الدرجة الأولى يتميز بقوى جذب هامة للسكان ولمختلف المتعاملين الاقتصاديين والتجاريين خاصة المحليين هذا من جهة ولكونها قطب أصبح ينافس المدن الكبرى.

وكما أن النشاط التجاري صار إحدى العوامل المساهمة في اختلال توازن الوظائف الحضرية في مدينة عين فكرون فأصبح تعاملها جهوي ووطني، حيث أهمل تسيير وتنظيم المجال الحضري بها حيث ساهم ذلك في ظهور نسيج حضري خارج مضامين وتوجيهات مخططات التهيئة والتعمير المصادق عليها وظهور بناءات فوضوية من أجل التوسع في النشاط التجاري، كنتيجة لغياب الرقابة على المجال الحضري، وبسبب الديناميكية الحضرية التي شهدها المدن الجزائرية بصفة عامة ومدينة عين فكرون بصفة خاصة.

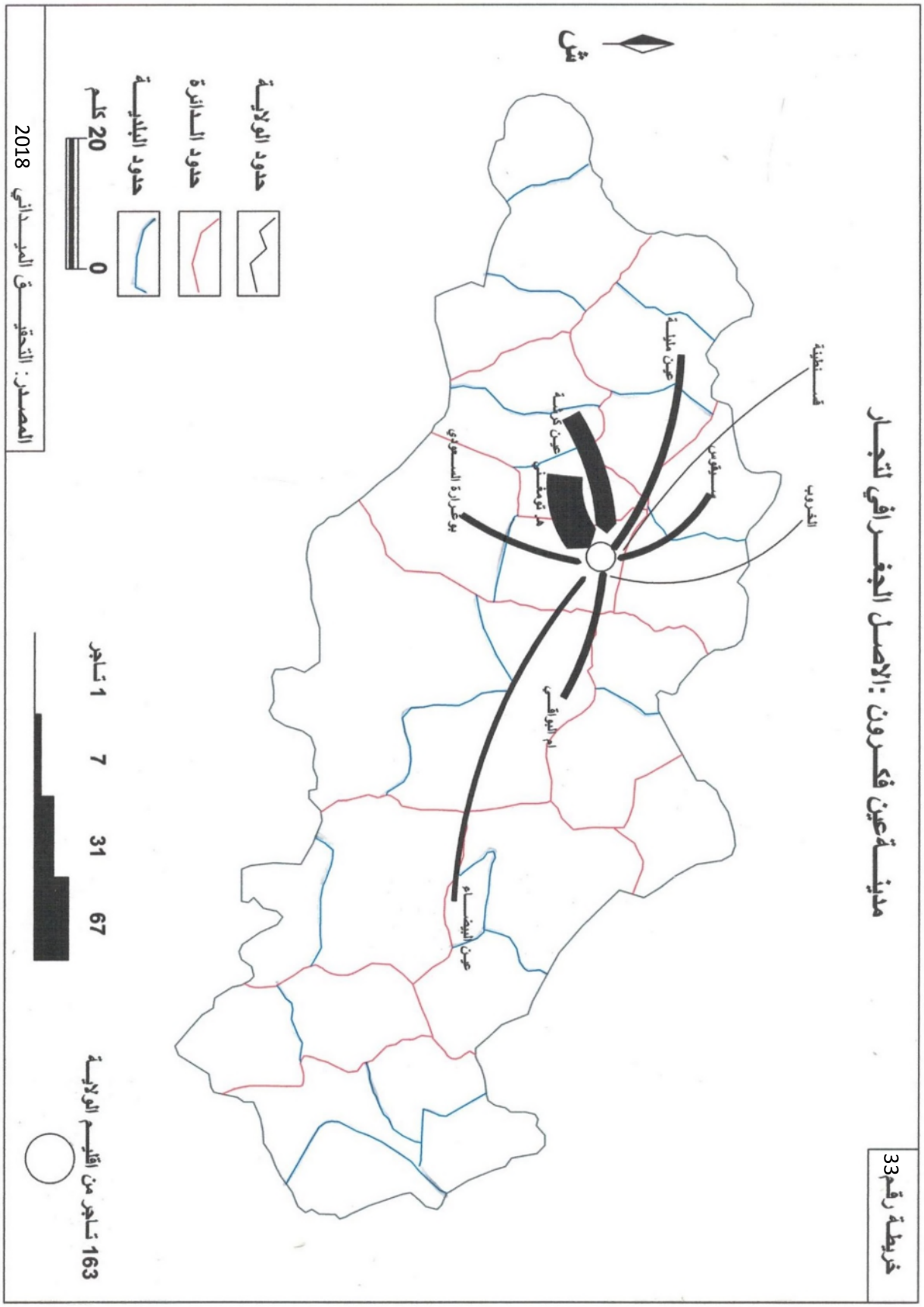
خريطة رقم33
مدينة عين فكرون :الاصل الجغرافي للتجار
شمال
حدود الولاية
حدود الدائرة
حدود البلدية
0 20 كلم
المصدر: التحقيق الميداني 2018
163 تاجر من اقليم الولاية
1 7 31 67 تاجر
قسنطينة
الغرب
عين مليلة
عين كرشة
مرتوسلي
بوعقارة المسعودي
ام البواقي
عين البيضاء

I-1-3- الأصل الجغرافي للزبائن: تباين في مجالات النفود

إن تخصص مدينة عين فكرون في تجارة الألبسة الجاهزة ما جعلها مركز جذب هام، حيث ترتفع بها ترددات الزبائن بشكل كبير، خاصة في المواسم كالأعياد والدخول المدرسي، نتيجة لتنوع الكبير في السلع وأسعارها المعقولة، حيث من خلال استقرائنا لنتائج التحقيق الميداني للعينة المدروسة لاحظنا بأن مجال نفوذ زبائن التجار إلى مركز عين فكرون لاقتناء السلع من ولايات عدة. وبلغ عدد الولايات المتوافد منها 29 ولاية[1]، نسجل في ذات السياق حضور قوي للزبائن التجار خاصة من الولايات التالية: عنابة بنسبة 7,40%، تبسة بنسبة 5,51%، الجزائر بنسبة 4,42%، سطيف بنسبة 4,56%، باتنة بنسبة 4,40%، وهران بنسبة 4,40%، أما الولايات الآتي ذكرها فتوافدها متوسط إلى ضعيف وهي: بسكرة 2,36%، قسنطينة 1,57%، تلمسان 1,75%، مستغانم 1,75%، قالمة 1,41%، الوادي1,25%، الطارف 1,25%، برج بوعريريج 1,25%، تيزي وزو 1,1%.

وتأتي الولايات التالية ذات مجال نفوذ ضعيف أقل من 1.00% نذكر منها المسيلة 0,78%، جيجل0,78%، سكيكدة 0,62%، الجلفة 0,31%، غرداية 0,31%، ميلة 0,47%.

I-1-3-1- الزبائن الأكثر تعاملا من داخل إقليم الولاية (أم البواقي)

من خلال نتائج التحقيقات الميدانية التي قمنا بها، تأكد لنا ما يقارب ثلث التعاملات التجارية للزبائن تتم ما بين السكان المحليين القاطنين داخل مدينة عين فكرون أي 31.49%.

أما الزبائن الذين يترددون على المركز والقاطنين بولاية أم البواقي فهم يمثلون نسب ضعيفة تتراوح ما بين 2% و4%، عين مليلة 3.77%، عين البيضاء 2.2%.

I-1-3-1- الزبائن الأكثر تعاملا من خارج الوطن :

نهدف من خلال إدراج هذا العنصر الوقوف على درجة الاستقطاب للوظيفة التجارية ومعرفة مدى إشعاع هذا النشاط حيث تبين لنا أنه ومن بين 635 زبون تاجر وجدنا أن 47 تاجر يترددون على مركز عين فكرون من خارج الوطن أي 7.40%. نذكر منهم 30 تاجر من تونس أي ما يعادل 4,72% و5 تجار من المغرب أي ما يعادل 0.78%، ونشير إلى أن 10 تاجر أي ما يعادل 1,57% مغتربين مقيمين بفرنسا وتاجرين من ليبيا.

ووصول السلع إلى هذه الدول يعود إلى عوامل:

[1] تحقيق ميداني 2018.

- ✓ التنوع الكبير للسلع ووفرتها.
- ✓ الأسعار المنخفضة.
- ✓ انعدام الرسوم الجمركية.
- ✓ عامل القرب مقارنة بمصادر السلع.

إن تعامل التجار بمركز عين فكرون مع زبائن هذه الدول يوضح عدم قدرة هؤلاء التجار التوجه إلى مصادر السلع الأصلية، تحصيل الفوائد بعيدا عن الرسوم الجمركية لاسيما ممارسة هؤلاء لمهنة التجارة بصفة غير قانونية.

وعموما يمكن القول بأن هذا مؤشر ايجابي يساعد على اكتساب زبائن آخرين من دول أخرى كما يحفز التجار على توسيع مجال التبادلات التجارية قصد ازدهار النشاط التجاري بمدينة عين فكرون.

جدول رقم (61): مدينة عين فكرون: الأصل الجغرافي للزبائن

الزبائن من ولايات الوطن	العدد	النسبة	الزبائن من ولاية أم البواقي	العدد	النسبة	الزبائن خارج الوطن	العدد	النسبة
عنابة	47	7.68	عين فكرون	200	32.68	تونس	30	4.90
تبسة	35	5.72	أم البواقي	19	3.10	المغتربين	10	1.63
الجزائر	30	4.90	عين البيضاء	14	2.29	المغرب	05	0.82
سطيف	29	4.74	عين مليلة	24	3.96	ليبيا	02	0.33
باتنة	28	4.58						
وهران	28	4.58						
بسكرة	15	2.45						
قسنطينة	10	1.63						
تلمسان	10	1.63						
مستغانم	10	1.63						
قالمة	09	1.47						
الوادي	08	1.31						
الطارف	08	1.31						
برج بوعريريج	08	1.31						
تيزي وزو	07	1.14						
تيارت	05	0.82						
المسيلة	05	0.82						
جيجل	05	0.82						
سكيكدة	04	0.65						
ميلة	03	0.49						
الجلفة	02	0.33						
غرداية	02	0.33						
المجموع	**308**	**50.32**	**المجموع**	**257**	**41.99**	**المجموع**	**47**	**7.68**
						المجموع العام	**612**	**100**

المصدر: تحقيق ميداني 2018 + معالجة الباحث.

خريطة رقم 34

مدينة :عين فكرون :الاصل الجغرافي للزبائن المترددين على المحلات التجارية

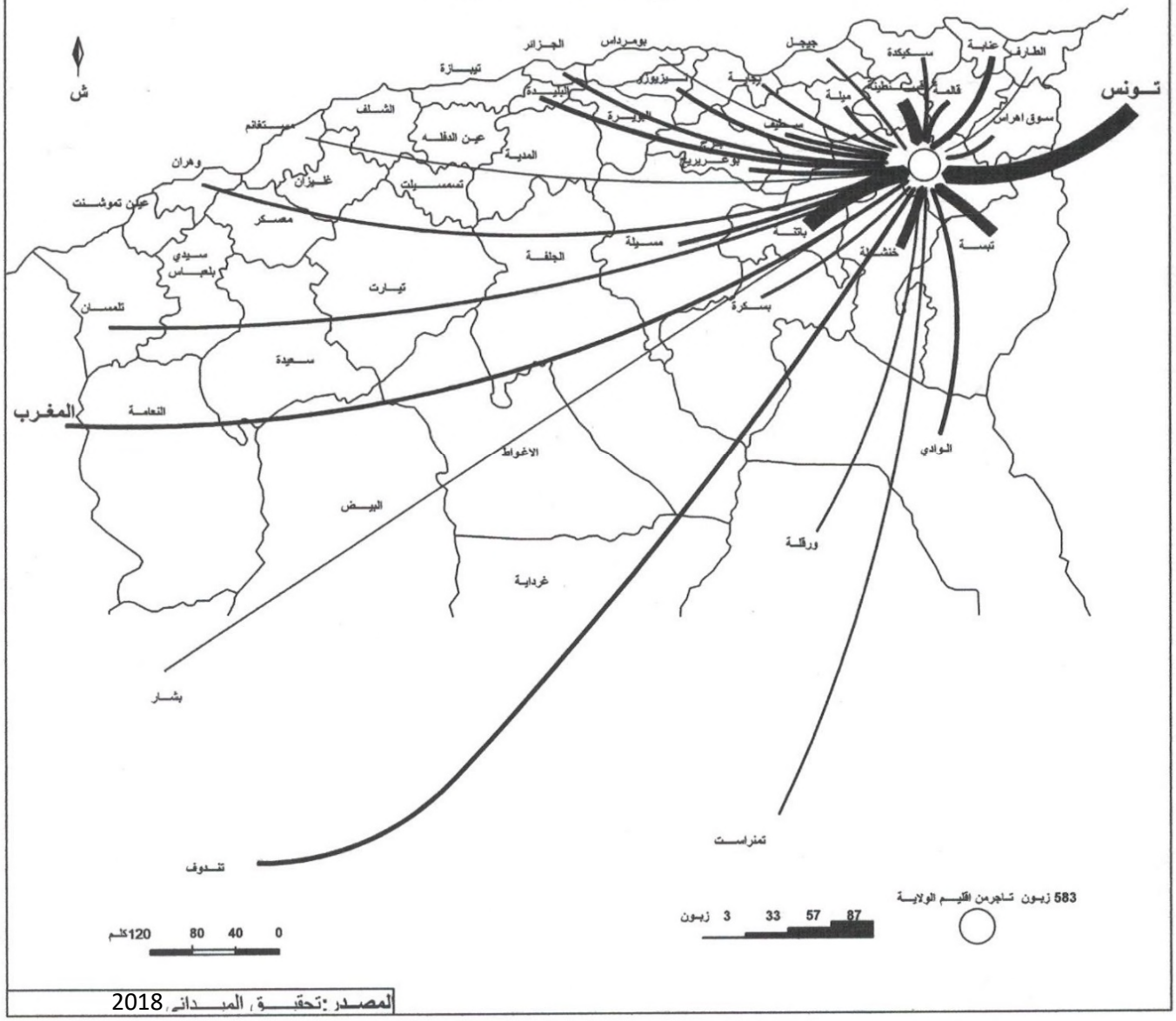

المصدر :تحقيق الميداني 2018

II- تأثير النشاط التجاري على تنظيم المجال:

II-1- ارتفاع قيمة العقار الحضري:[1]

II-1-1- تطور قيمة العقار بالمدينة خلال الفترة 1997-2018:

منذ بروز النشاط التجاري بمدينة عين فكرون، بدأ ثمن العقار يرتفع بشكل سريع، ففي سنة 1997 كان ثمن كراء محل تجاري متوسط المساحة لا يتعدى 8000 دينار جزائري في الشهر في أهم الأحياء التجارية و مركز المدينة، ومع نمو النشاط التجاري السريع عرفت قيمة العقار ارتفاع سريع أيضا، ففي سنة 2002 ارتفعت قيمة كراء المحلات إلى 2 مليون سنتيم للشهر، ليصل سنة 2006 و 2007 إلى ما بين 5 و 6 مليون سنتيم للشهر، و بلغ سنة 2012 إلى 14 مليون سنتيم قيمة كراء محل تجاري متوسط المساحة لا تتعدى 35م^2، ليصل في 2018 ما بين 15 و 17مليون سنتيم في بعض المحلات ذات المساحة الكبيرة.

كذلك بالنسبة لسعر السكن الفردي، حيث بين سنوات 1995 و1998 كان ثمن المتر المربع الواحد لا يتعدى 1 مليون سنتيم في أهم الأحياء التجارية بالمدينة وفي المركز، بعدها بدأ يتضاعف ليصل سنة 2006و 2007 لـ 5 مليون سنتيم للمتر المربع الواحد ثم تضاعف سنة 2012 لـ 20 مليون سنتيم للمتر المربع الواحد وهذا يدل على حجم المضاربة الكبير في أسعار العقار نتيجة الاستقطاب التجاري للمدينة.

شكل رقم (50): مدينة عين فكرون: تطور قيمة كراء المحلات التجارية في الفترة 1997-2018

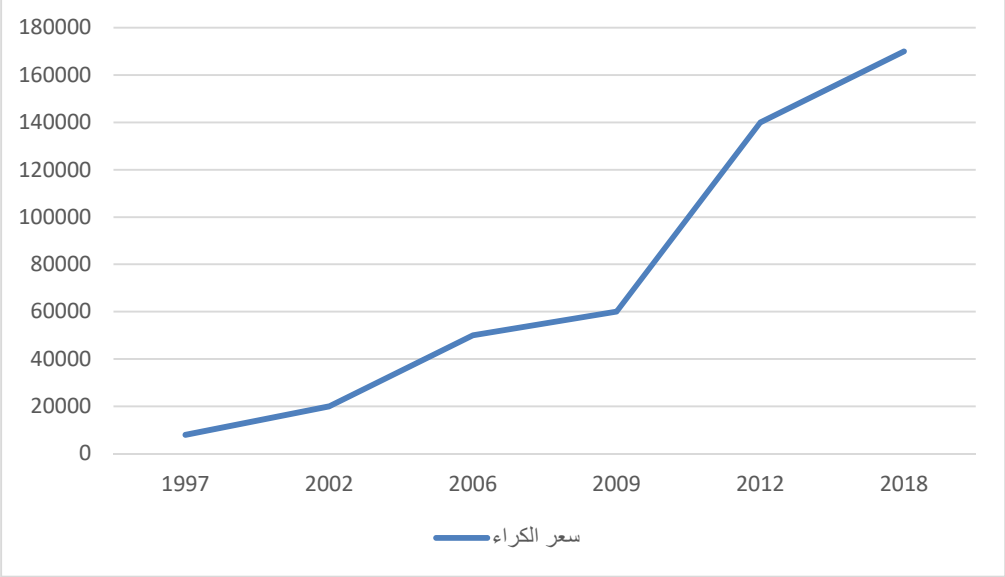

المصدر: تحقيق ميداني 2018 + معالجة الباحث.

[1] عبد الكريم نمر: تأثير النشاط التجاري على البيئة الحضرية بمدينة عين فكرون، جامعة قسنطينة 03، 2015، ص 134، بتصرف.

شكل رقم (51): مدينة عين فكرون: تطور قيمة المتر المربع للعقار السكني في الفترة 1997-2018

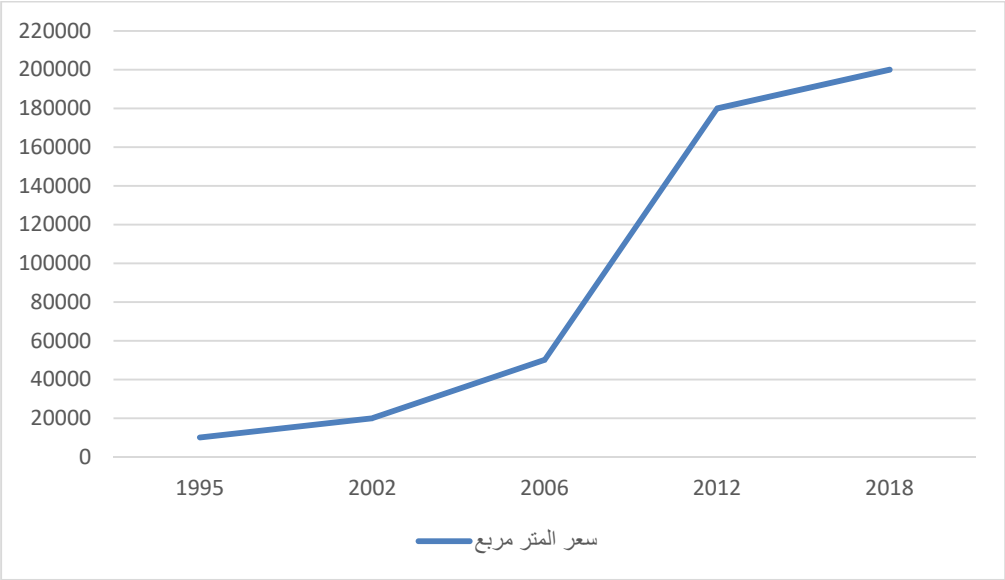

المصدر: تحقيق ميداني 2018 + معالجة الباحث.

II-1-2- توزيع سعر العقار التجاري و السكني عبر مختلف القطاعات الحضرية :

الانتشار الكبير للتجارة بالمدينة جعل سعر العقار يرتفع خاصة في القطاعات الحضرية التي تشهد كثافة تجارية كبيرة كالقطاع الحضري رقم1، 5، 6 و8 هذا الارتفاع الكبير في الأسعار يمكن إرجاعه إلى الأرباح الكبيرة التي تدرها تجارة الألبسة الجاهزة المستورة، الأمر الذي جعل الكثير من التجار يتحولون إليها مما خلق تنافسية كبيرة ومضاربة بين التجار من أجل كراء المحلات أو شراء السكنات.

وقد اثبت التحقيق الميداني، أنه لا يوجد محل تجاري تم بيعه، فجميع المحلات إما مستغلة بصفة ملك أو هي مستغلة كراء، وقد لاحظنا اختلاف في أسعار العقارات بين مختلف القطاعات الحضرية، ويعتبر القطاع الحضري رقم 8، حيث أحياء السطحة أين ترتكز تجارة الاستيراد للألبسة الجاهزة هي الأعلى من حيث غلاء العقار، حيث ثمن كراء المحلات تعدى قيمة 12 مليون سنتيم للشهر، كذلك بالنسبة للقطاعات الحضرية التي تتميز بانتشار محلات تجارة الألبسة الجاهزة فثمن كراء المحلات فيها يتراوح بين 3 و 10 مليون سنتيم للشهر و هذه القيمة المرتفعة جدا لأسعار كراء المحلات التجارية تدل على حركة تجارية عالية جدا للمدينة.

أما إذا نظرنا إلى قيمة العقار السكني رغم ندرة إيجاد سكن للبيع فهو الأخر شهد ارتفاع كبير، وتتحكم فيه عدة عوامل كالنمط العمراني للسكن (فردي، جماعي) ومساحته العقارية وعدد واجهات المسكن إلا أن موقع المسكن بالنسبة للطرق الرئيسية و الأحياء التي تشهد نشاط تجاري خاصة للألبسة

الجاهزة هو العامل الرئيسي الذي على أساسه ترتفع قيمة العقار السكني أو تنخفض، فقيمة المتر المربع الواحد في مركز المدينة والأحياء التي تتميز بنشاطها التجاري يصل إلى 20 مليون سنتيم للمتر المربع، فمثلا خلال المعاينة الميدانية وجدنا سكن فردي مساحته 240م يقع بالقطاع العمراني 08 بحي السطحة بيع بـ 6 مليار سنتيم، و أدنى قيمة للعقار السكني دائما ما تسجل بالأحياء المعزولة البعيدة عن الحركة التجارية ، حيث تتراوح قيمة المتر المربع الواحد من 5 إلى 10 مليون سنتيم، و نلاحظ أنها قيمة مرتفعة جدا خاصة بالنسبة للأشخاص من ذوي الدخل الضعيف والمتوسط، فإنه من المستحيل أن تتمكن هذه الشريحة من المجتمع من إيجاد مسكن يؤويها الأمر الذي يؤدي بالكثير منهم بالتوجه للبناء الفوضوي.

II-2- الازدحام المروري :

طبيعة التجارة بالمدينة جعلها بؤرة لاستقطاب الزبائن من جميع ولايات الوطن خاصة في أيام العطل والمناسبات، حسب إحصائيات مديرية الأشغال العمومية حوالي 27 ألف سيارة تدخل المدينة كل يوم من جميع مداخلها، أما في المناسبات أين تزداد الحركة التجارية فيصل إلى 37 ألف سيارة في اليوم[1]، هذه الوضعية جعلت مدينة عين فكرون تعيش تحت ضغط كبير مما أثر على سهولة النقل بالمدينة وفيما يلي سنحاول تحديد مدى تأثير النشاط التجاري ومساهمته في صعوبة التنقل بالمدينة.

II-2-1- التأثير على الحركة الميكانيكية وحركة الراجلين:

تشهد مدينة عين فكرون حركة كبيرة للمركبات والراجلين خاصة في الفترة الصباحية، مما خلق ازدحام كبير في حركة المرور وهي ظاهرة تخص المحاور الرئيسية للمدينة وفي القطاعات الحضرية التي تتميز بكثافة في النشاطات التجارية كالقطاع الحضري رقم 5، 6 و8 ومن بين مسببات هذا الازدحام عرقلة أصحاب المحلات التجارية للحركة بعرضهم للسلع على الأرصفة وعلى الطرقات، حيث من خلال المسح الميداني بين أن 90% من أصحاب المحلات في القطاعات الحضرية رقم 5، 6 و8 يقومون باستغلال الأرصفة والطرقات و المساحات الخارجية من أجل عرض سلعهم، و هذه الظاهرة معروفة أكثر عند تجار الألبسة الجاهزة المستوردة من أجل تقديمها للزبائن لرفع مبيعاتهم.

[1] مديرية الأشغال العمومية لولاية أم البواقي 2016.

صورة رقم (20): ط و 100، تنقل الزبائن في الطريق بسبب عرض التجار للسلع على الأرصفة.(أفريل 2019)

كما أن تجار الطاولات الذين يتخذون من الأرصفة والمساحات الحرة الخارجية وحتى الطرقات أماكن لعرض سلعهم وهم يتمركزون خاصة على المحاور الرئيسية، وفي المناطق التي تعرف توافد كبير للزبائن خاصة بجانب محلات تجارة الألبسة الجاهزة، بالإضافة إلى غياب مواقف السيارات في بعض الأماكن وقلتها في أماكن أخرى أدي بالكثير منهم باستغلال الأرصفة للتوقف، او التوقف العشوائي للكثير من المركبات، فكل هذه العوامل ساهمت في دفع الراجلين بمزاحمة المركبات في الطرقات الأمر الذي ساهم في عرقلة حركة المرور في مركز المدينة خاصة على طول الطرق الرئيسية.

صورة رقم (21): أحياء السطحة، استغلال تجار الطاولات للأرصفة والطرقات لبيع مختلف السلع

(أفريل 2019)

صورة رقم(22): أحياء السطحة: استغلال تجار الطاولات للأرصفة لبيع السلع

(أفريل 2019)

صورة رقم (23): أحياء السطحة، التوقف العشوائي لأصحاب السيارات

(أفريل 2019)

II-2-2- ظهور نقل حضري جماعي غير شرعي:

مع توسع المدينة وانتشار النشاط التجاري بها ظهرت الحاجة للتنقل بين أحياء المدينة خاصة التجارية منها مما أدى إلى ظهور نقل حضري جماعي غير شرعي و في غياب رقابة الدولة بدأت الظاهرة باستعمال سيارات قديمة جدا ثم مع تزايد في حجم المستعملين انتقل أصحاب هذه السيارات إلى استعمال سيارات جماعية قديمة جدا أيضا و غير صالحة و قد تم إحصاء 37 سيارة جماعية بالمدينة تعمل على خطين مختلفين، الأول و هو أكثر نشاط بعدد تعمل عليه 26 مركبة تنطلق من حي 500 مسكن مرورا على أحياء السطحة لتصل إلى مركز المدينة، و الثاني تعمل عليه 11 مركبة وتنطلق من حي بوعافية لتصل إلى مركز المدينة، وكل المركبات لا تتوفر على أدنى معايير الراحة أو الأمن كما أن توقفها عشوائي، حيث أنها لا تملك محطات محددة ذات موصفات تقنية ملائمة و أصحاب هذه المركبات لا يملكون رخصة سياقة للنقل العمومى، و قد أدت هذه الظاهرة الى عرقلة الحركة المرور وهي خطر على السلامة العامة.

II-3- التأثير على العمران:

II-3-1- التأثير على الإطار المبني:

تأثير النشاط التجاري كان أكبر خاصة في المساكن الفردية في جميع القطاعات العمرانية وبدرجة أقل المساكن الجماعية الواقعة في المناطق ذات الناشط التجاري، وقد بين المسح الميداني أن 96% من المساكن في القطاع الحضري رقم 1، 6 و8 طابقها الأرضي مستغل إما كمحلات تجارية أو مخازن للسلع، كما لوحظ أن على عدد كبير من البنايات في هذه القطاعات العمرانية يفوق طابقين ليصل في بعض الأحيان إلى أربع طوابق علوية (R+4) ،رغم أن دفتر الشروط الجميع التحصيصات السكنية بالمدينة لا تسمح إلا بانجاز على الأكثر طابقين علويين فقط و تخصيص مساحة كحديقة للمنزل إما في

مقدمة المنزل أو في الخلف[1]، لكن الملاحظ في المدينة خاصة التحصيصات المنجزة حديثا هو تجاوز للعلو المسموح به قانونا، حيث بين المسح الميداني أن نسبة البنايات ذات ثلاث مستويات بتحصيص السلام و تحصيص النصر الواقعان في القطاع الحضري رقم 1 و8 هو46.20% أما البنايات ذات مستويين فنسبتها 30.56% ونسبة البنايات ذات مستوى واحد هي 11.13%، أما نسبة البنايات ذات المستوى الأرضي فقط فهي 12.11%، وأن 75% من البنايات في هذين التحصيصين مكتملة الإنجاز.

صورة رقم (24): حي السلام (ق ع 1)، تبرز علو المباني تقريبا كلها ذات ثلاث مستويات، الطابق الأرضي لجميع المباني عبارة عن مراب مستغلة لتخزين أو بيع السلع، جميع المباني مكتملة الانجاز. (أفريل 2019)

كما لاحظنا من بين التحولات الناتجة عن تأثير النشاط التجاري بالمدينة خاصة بتحصيص السلام وتحصيص النصر أن 90.25% من المساكن تفتقر للحدائق المنزلية التي أضيفت مساحتها إلى المحلات تجارية لتوسيعها حيث يتم بناء كل المساحة العقارية في حين دفاتر الشروط المتعلقة بإنشاء التحصيصات ومخططات شغل الأراضي[2] لا تسمح إلا ببناء 60% إلى 69%من المساحة العقارية كأقصى حد.

أما فيما يخص السكنات الجماعية فان بعض شقق الطوابق الأرضية للسكنات الجماعية الواقعة في الأحياء ذات النشاط التجاري على الطريق الوطني رقم 10 تحولت إلى محلات تجارية إما لبيع المواد الغذائية أو كمطعم أو مقهى وذلك من أجل الاستفادة من الحركة التجارية النشطة والتوافد الكبير للزبائن.

[1] المصلحة التقنية للبلدية عين فكرون، سبتمبر 2016.

[2] المصدر نفسه.

صورة رقم (25): حي 300 مسكن (ق ع 7)، تحول شقق السكنات الجماعية إلى محلات تجارية(أفريل 2019)

II-3-2- التأثير على الواجهات:

أثر النشاط التجاري على جمالية واجهات المساكن إيجابا وذلك نتيجة الأرباح المعتبرة التي تدرها هذه النشاطات وقد انعكست الرفاهية التي يعيشها التجار على واجهات مساكنهم كل حسب إمكانياته المادية وذلك من خلال استعمال مواد بناء ذات جودة عالية، حيث تتميز المساكن الحديثة باستعمال الحجارة المنحوتة للتزيين واستعمال القرميد لتسقيف الطابق الأخير، أبواب المداخل ذات نوعية رفيعة...الخ، إلا أن الملاحظ هو غياب واجهة عمرانية متناسقة بين مختلف البنايات المتجاورة.

II-3-3- فوضي التجارة أدت إلى التلوث بصري بالبيئة العمرانية:

التلوث البصري الناتج عن الممارسات السلبية التي يقوم بها التجار بالمدينة خاصة تجار الألبسة الجاهزة المستوردة تكمن خاصة في العرض العشوائي للسلع من طرف أصحاب المحلات خارج مساحة المحل، على الأرصفة و على الطرقات، كما أن المواقف العشوائية للسيارات و انتشار تجارة الطاولات في المدينة على طول الطرق الرئيسية و في مركز المدينة أعطي صورة مشوهة للمدينة، وقد أدى انتشار النشاطات التجارية في الأحياء السكنية، إلى إعطاء صورة غير لائقة لها من خلال غياب الحدائق المنزلية التي أضيفت مساحتها إلى مساحة المحلات التجارية وساهم كذلك أيضا في انتشار كبير لمخلفات المحلات التجارية في الأحياء السكنية المتمثلة أساسا في العلب الكارتونية ومواد التغليف البلاستيكية التي شوهت منظر المدينة بشكل كبير.

II-3-4- تلوث البيئة العمرانية بالنفايات التجارية :

من المظاهر السلبية للنشاط التجاري بالمدينة هو الكم الكبير من النفايات الصلبة التي ينتجها والمتمثلة أساسا في العلب الكارتونية وأكياس التغليف البلاستيكية، إلا أننا لم نستطع معرفة الكمية التقريبية لكل محل، كون اغلب التجار الذين شملهم التحقيق الميداني لم يقوموا بالإجابة عن السؤال المتعلق به، لكن من خلال معطيات مديرية البيئة فان المدينة تنتج حوالي 50 طن/يوم[1] أمن النفايات الحضرية وهذه الكمية كبيرة مقارنة مع الكمية النظرية والمقدرة بـ 35.55 طن يوم[2]، وهذا الفارق الكبير بين الكمية النظرية والكمية الفعلية يمكن أن يكون مصدره النفايات التجارية وما زاد المشكل حدة هو نقص في الإمكانيات البشرية و المعدات اللازمة لجمع القمامة.

صورة رقم (26): حي الأفاق (ق ع 6)، انتشار النفايات التجارية في الشوارع
(أفريل 2019)

صورة رقم (27): حي السطحة (ق ع 5)، انتشار النفايات التجارية في الشوارع
(أفريل 2019)

[1] مديرية البيئة لولاية أم البواقي 2016.

[2] المرجع نفسه.

II-3-5- التحولات الوظيفية :

II-3-5-1- تحول في وظيفة الأرصفة:

فقدت الكثير من الأرصفة في المدينة وظيفتها نهائيا والمتمثلة في تخصصها في حركة المشاة حيث أصبحت أماكن لعرض السلع من طرف أصحاب المحلات وتجار الطاولات خاصة في القطاعات العمرانية التي تتميز بانتشار تجارة الألبسة الجاهزة حيث بينت المعاينة الميدانية أن كل أصحاب محلات بيع الملابس الجاهزة يقومون باستغلال شبه كلي للرصيف لعرض سلعهم وحتى الطرقات والمساحات المجاورة لهم مما عرقل حركة الراجلين الذين أصبحوا يتنقلون في الطرق وبدورهم أصبحوا يعرقلون حركة السيارات ونتج عن هذه الوضعية صعوبة في التنقلات في المدينة ككل.

صورة رقم (28): حي النصر (ق ع 8)، تحول الأرصفة والمساحات الخارجية إلى أماكن لعرض السلع. (أفريل 2019)

II-3-5-2- تحول في وظيفة الأحياء السكنية:

من بين أهم التحولات التي مست المدينة بسبب النشاطات التجارية خاصة أن مدينة عين فكرون لا تتوفر على العدد الكافي على الأماكن المخصصة لمزاولة النشاط التجاري، هو تحول الأحياء السكنية إلى مراكز لاستقبال النشاطات التجارية رغم غياب المقومات اللازمة لذلك، كعدم توفر مواقف السيارات بالعدد الكافي، الأرصفة الضيقة عدم توفر أماكن للتخزين ...

II-3-5-3- تحول في وظيفة النشاطات التجارية:

لوحظت تحولات في تخصص الأنشطة التجارية نفسها، بمعنى تغيير صنف النشاط التجاري، فمن خلال الاستمارة الموزع على التجار تبين أن 20% من تجار الألبسة الجاهزة في القطاع الحضري رقم 5، 6 و 8 كانت محلاتهم متخصصة في بيع سلع مختلفة غير الألبسة لكن مع الأرباح المعتبرة التي تدرها

هذه التجارة تحول إليها الكثير من التجار خاصة الواقعين على الطريق الوطني رقم 100 الرابط بين عين فكرون و عين مليلة.

II-3-5-4- تحول وظيفة منطقة النشاطات والتخزين:

شهدت منطقة النشطات والتخزين الواقعة غرب مدينة عين فكرون بالقطاع العمراني رقم 8 تحولا في الوظيفة، حيث شهدت بعض الحصص الواقعة على حافة الطريق الوطني رقم 100 الرابط مدينة عين فكرون بمدينة عين مليلة، فتح محلات تجارية لبيع الألبسة الجاهزة، حيث منحت هذه الحصص في إطار عقود الاستثمار من اجل إنشاء مذبحة وتقطيع اللحوم، تحولت إلى محلات تجارية لبيع الألبسة الجاهزة النسائية[1] كذلك بالنسبة لمعظم الحصص التي لها واجهة على الطريق الوطني، وهذا التحول ناتج عن زحف النشاط التجاري على طول الطريق الوطني رقم 100، حيث بدأ في شوارع حي السطحة ثم انتقل ليصل إلى منطقة النشاطات.(أنظر مخطط رقم 01 و 02 بالملحق)

كما لاحظنا بعد الاطلاع على سجل تقييد ملفات رخص البناء المودعة لدى مصالح التعمير والبناء البلدية عين فكرون، أن عدد معتبر من المستثمرين في منطقة النشاطات والتخزين قدموا ملفات الاستثمار لتخزين و توزيع الملابس الجاهزة حيث بلغ عدد الحصص الموزعة 84 قطعة، 38 حصة مخصصة لتخزين الملابس الجاهزة و هي تمثل نسبة45.23%، من مجموع الحصص المخصصة للاستثمار، حصتين لبناء حظيرة السيارات و الشاحنات، حصة واحدة مخصصة لانجاز فندق لكن لم تنطلق بها الأشغال بعد، أما الباقي فنجد مشاريع مختلفة كتخزين توزيع مواد البناء، وحدة الدجاج وإنتاج البيض، ورشة لصناعة حفاظات الأطفال، ورشة تحويل لفافات الفولاذ العادي على البارد لإنتاج سلك الربط للبناء... ، وهنا يبرز لنا استقطاب النشاط التجاري لبيع الألبسة الجاهزة لأغلب المستثمرين في المدينة مما خلق بها تخصص ساعدها للبروز على المستوى الوطني.

[1] مصلحة التعمير والبناء البلدية عين فكرون + تحقيق ميداني أفريل 2016.

II-4- مظاهر اجتماعية سلبية مرتبطة بالنشاط التجاري:

II-4-1- تفشي ظاهرة السرقة:

من بين المظاهر الاجتماعية السلبية المتفشية في المدينة ظاهرة سرقة المحلات والاعتداءات على المتوافدين إلى المدينة وعلى سياراتهم خاصة، هذه الظاهرة انتشرت بشكل خطير خاصة في عجز مصالح الأمن عن أداء دورها بشكل فعال حيث من خلال الاستمارة الموزعة على التجار صرح جميعهم أن من بين المشاكل التي يعانون منها هي انتشار ظاهرة السرقة، وحسب مصالح أمن دائرة عين فكرون فان الاعتداءات تزداد في أيام المناسبات أين تكون الحركة التجارية كثيفة ،حيث في سنة 2012 سجلت مصالح أمن الدائرة 106[1] قضية للسرقة من داخل المركبات من مجموع 176[2]على مستوى الولاية كلها وهذا ما يمثل نسبة 60% منها.

II-4-2- ظاهرة عمالة الأطفال:[3]

من بين المظاهر الناتجة عن ازدهار النشاط التجاري بمدينة عين فكرون هي ظاهرة عمل، الأطفال خاصة في أيام المناسبات، فمن خلال الاستمارة الموزعة على التجار تبين أن 8% من العمال من فئة الأطفال أقل من 16 سنة، كما أن معاينة الميدانية بينت حوالي 50% من تجار الطاولات من فئة الأطفال، وحسب نتائج الاستمارة الموزعة على السكان، طرحت 15% منها مشكل التسرب المدرسي بسبب النشاط التجاري، لذلك اتجهنا إلى مديرية التربية للولاية من اجل إحصاء نسبة التسرب للطور التوسط كعينة و مقارنتها مع المعدل الولائي ومعدل مدينة عين مليلة و مدينة أم البواقي، فوجدنا أن اكبر نسبة للتسرب سجلت بمتوسطات مدينة عين فكرون، وقد بلغ عدد المتسربين في الموسم الدراسي 2013-2014 عدد 512 تلميذ منهم 144 إناث وهم يمثلون نسبة 15.54% من مجموع المغادرين في الولاية كلها الذي بلغ عددهم 3294 تلميذ، أما في مدينة عين مليلة، فقد بلغ عدد المغادرين بها 390 تلميذ منهم 115 إناث، ومدينة ام البواقي 242 منهم 64 إناث وهي قيم منخفضة رغم أن عدد المتمدرسين في الطور المتوسط بالمدينتين هو اكبر من عدهم في مدينة عين فكرون، فمدينة عين مليلة بلغ عدد المتمدرسين بها 7373أما مدينة أم البواقي فقد بلغ 5749، وعدد المتمدرسين في الولاية كلها هو 47128 الموسم الدراسي 2015-2016.

---

[1] مديرية الأمن لولاية أم البواقي، 2018.

[2] المرجع نفسه.

[3] التشريع الجزائري يمنع و يجرم تشغيل الأطفال دون سن 16 حسب المادة 15 من القانون 90-11 المتعلق بعلاقات العمل، كما أن الجزائر صادقة على أهم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بعمالة الأطفال، لاسيما الاتفاقية الدولية رقم 138 المتعلقة بالسن القانوني للعمل بتاريخ 03/09/1983 – المرسوم 83-518 بتاريخ 003/09/1983 ، بالإضافة إلى الاتفاقية رقم 182 بتاريخ 28/11/2000 المتعلقة بحضر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية القضاء عليها. مرسوم 387-2000 مؤرخ في 28/11/2000.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نستخلص أن الديناميكية الحضرية المبنية على الوظيفة التجارية لعبت دور أساسي في جعل مدينة عين فكرون قطب من الأقطاب الاقتصادية، فمنذ فتح السوق الوطنية أمام الاقتصاد العالمي بدأ النشاط التجاري بمدينة عين فكرون ينمو ويتطور حتى أصبحت المدينة تحتل مكانة بارزة وطنيا، حيث تأثيرها كان لا يتعدى حدود البلدية ثم امتد مجال نفوذها لولاية أم البواقي ثم إلى ولايات الوطن ثم إلى خارج الوطن ليشمل خاصة الدولة التونسية، فقد عرفت التجارة بالمدينة حركة تموين واسعة من خارج الوطن خاصة الصين وتركيا، وأصبح النشاط التجاري يوظف أموال ضخمة تنطلق من المدينة إلى مختلف مناطق الوطن وإلى خارج الوطن، حيث ظهرت تنظيمات مجالية جديدة.

تميز النشاط التجاري بالمدينة بسيطرة التجارة الصافية أي محلات تجارة الألبسة الجاهزة المستوردة، وهي تمثل نسبة 54% من مجموع المحلات التجارية بالمدينة، كما بين التحليل المجالي للنشاط التجاري أن القطاعات الحضرية رقم 5، 6 و8 يتركز بها غالبية المحلات التجارية وهي توافق القطاعات الحضرية التي تميز بانتشار كثيف لمحلات تجارة الألبسة الجاهزة المستوردة خاصة محلات البيع بالجملة ونصف الجملة التي تمثل نسبة 57.99% من مجموع المحلات التجارية بالمدينة.

مع تطور النشاط التجاري بالمدينة ظهر نمو معتبر للتجارة الغير رسمية في الأرصفة والشوارع وتظهر خاصة في المناطق التي تتميز بكثافة الزبائن خاصة الطرق الوطنية.

مدينة عين فكرون تمتلك أحد أقدم الأسواق الأسبوعية بالولاية، إلا أن مجال نفوده لا يتعدى البلديات المجاورة.

وبالرغم من أهمية النشاط التجاري للمدينة من خلال التحسن الملاحظ على واجهات المساكن بإدخال مواد بناء حديثة، وكذلك إتمام المساكن الذي ساهم في إعطاء واجهة عمرانية جميلة، لكن ما ينقصها هو عدم وجود تناسق وانسجام بين مختلف المساكن، وهنا يأتي دور الدولة والمصالح التقنية في مراقبة وتنظيم عملية البناء، إلا أنه جعلها تعاني من عدة مشاكل أهمها:

- ارتفاع في قيمة العقار خاصة السكني.
- ازدحام كبير في حركة المرور خاصة في الفترة الصباحية.
- انتشار كبير لتجارة الطاولات بمركز المدينة وفي الأحياء ذات الكثافة التجارية.
- الاحتياجات التجارية ساهمت في مخالفة دفاتر الشروط التحصيصات، ومخططات شغل الأراضي.
- طريقة عرض التجار للسلع لوث المدينة بصريا كما تلوثت المدينة بالنفايات الصلبة التجارية المتمثلة أساسا في العلب الكارتونية الأكياس البلاستيكية.

– ظهور نقل حضري جماعي غير شرعي لا يتوفر على أدنى معايير الراحة والأمن.

– في غياب مراكز تجارية بالمدينة لاحتواء نمو النشاط التجاري انتشر هذا الأخير في الأحياء سكنية وفي منطقة النشاطات والتخزين وهي غير مؤهلة لاستقباله، مما خلق مشاكل للمدينة من جهة، وكذلك لم تسمح بنموه كما ينبغي.

– مشاكل اجتماعية تتمثل أساسا في انتشار ظاهرة السرقة وعمل الأطفال الذي يؤدي في النهاية إلى التسرب المدرسي.

– المدينة تعاني من نقائص وسلبيات لا تساعد في تطور نشاطها التجاري كنقص في مرافق الاستقبال، الترفيه والمساحات الخضراء، نقص في الخدمات الحضرية ومستوى تهيئة الأحياء والمدينة ككل رديء بالإضافة إلى انتشار الأحياء الفوضوية بالمدينة.

أهم النتائج والبـــدائـــل

أهم النتائج والبـــدائـــل

مما سبق ومن خلال التحليل والدراسة والنتائج المتحصل عليها في هذا البحث، فإن الأنشطة والوظائف التجارية تعتبر من بين أهم القطاعات الاقتصادية في توظيف رؤوس الأموال وتوفير مناصب الشغل، بالإضافة إلى أنها محرك هام ورئيسي يلعب دور كبير في العلاقات المجالية ومجالات النفوذ، أين يمكن لهذه الوظائف في خلق مجالات وتنظيمات مجالية جديدة، وهي من العناصر الأساسية في تفعيل الديناميكية الحضرية والتحولات المجالية للتجمعات السكنية التي كانت عبارة عن مراكز صغيرة تحتل المراتب الدنيا في الشبكة الحضرية وعلى مستوى هيراركية مدن، ثم أصبحت أقطاب حضرية في وقت وجيز وأصبح مجال نفودها يتعدى إلى خارج الوطن.

من خلال هذه الأهمية التي اكتسبتها هذه المدن العلمة وعين فكرون موضوع الدراسة والنمو الحضري الذي شهدته وارقائهما ضمن الشبكة الحضرية، والإيجابيات التي اكتسبتها عن طريق هذه الديناميكية الحضرية المبنية على الوظيفة التجارية، شهدت أيضا أثار سلبية والتي ذكرناها آنفا في الفصل الخامس وهذا راجع لعدم وجود سياسة مستدامة مبنية على ترشيد هذه الوظيفة التجارية.

وبما أن التجارة لها ضوابط مرنة تتغير حسب الزمان والمكان وتتأثر بالتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمجتمع، ومن أجل الارتقاء بالنشاط الاقتصادي وجعل النشاط التجاري أكثر فعالية يجب على المسؤولين:

– الاهتمام بهذا النشاط ضمن أدوات التهيئة والتعمير والتعمق في إشكاليات تنظيم النشاط التجاري المستديم، خاصة وأن الدراسة أسفرت على أهمية هذا النشاط بالنسبة للمدينتين العلمة وعين فكرون محليا وإقليميا ووطنيا وحتى دوليا.

– مع استمرار النمو الحضري بات لزاما تطبيق استراتيجية التنمية المستدامة للنشاط التجاري وهذا ضمن مشروع تنظيم النشاط التجاري بالمدينتين لإيجاد تكامل بين النشاطات الحضرية مع دعم مقاربات حماية البيئة الحضرية.

– الارتقاء بالنشاطات التجارية في المدينتين للنهوض بالاقتصاد الوطني وهذا بإعطاء الأهمية الكبرى للمنتوج الوطني من أجل تشجيعه وترقيته من خلال إعطائه مكانة وأفضلية في عروض البيع والتسويق.

– الحركية التجارية التي يصنعها المتعاملون التجاريون من مختلق مناطق الوطن وحتى من خارجه، يقتضي الأمر توفير التجهيزات اللازمة بالمدينتين مع تقديم الخدمات النوعية لهؤلاء المتعاملين.

– نجاح أي مؤسسة صناعية أو تجارية أو خدماتية يعود بالدرجة الأولى إلى خدمة الزبون تجاريا حيث تعتبر هذه الخدمة الحلقة الهامة لتطوير وتوسيع أي نشاط.

– ترقية خدمات الاتصالات بواسطة ضمان خدمات نوعية متطورة في مجال الهاتف والانترنت.

– توفير السيولة النقدية من تجهيزات الصرف الآلي.

– الحفاظ على الجانب البيئي وهذا بإنشاء مؤسسات بيئية تتكفل بإعادة رسكلة وتدوير المخلفات الناتجة عن النشاط التجاري من أجل تحسين عميلة الارتقاء بجودة الخدمات التجارية وإضافة رسوم جبائية على النشاطات التجارية الملوثة للبيئة.

– ضرورة تجسيد مشاريع المدن التجارية كآلية لتنظيم النشاط التجاري وهذا من أجل تحسين وضبط النشاط التجاري وفق مقاييس التعمير التجاري العصرية وهذا للحد من التعمير الفوضوي.

– مراقبة وضبط النشاط التجاري القائم والممارس من طرف مختلف الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين والتجاريين وهذا بتفعيل وظائف السجل التجاري في مراقبة النشاط التجاري بالمدينتين.

خاتمــة عــامــة

خاتمــة عــامــة

عندما باشرنا بحثنا في إطار الدكتوراه كانت غايتنا العلمية هي محاولة التوصل إلى معرفة التنظيمات المجالية الجديدة الذي آلت إليها وتبلورت على إثرها الديناميكية الحضرية المسجلة خلال الثلاث عقود الأخيرة (1990–2020)، في البداية كانت الدراسة غير واضحة المعالم مع إجبارية القيام بعمل ميداني دقيق مبني على الملاحظة وجمع العديد من المعطيات الكمية هذا ما أدى بنا إلى تسليط الضوء على نموذجان يكتسيان أهمية قصوى على مستوى الشرق الجزائري ممثلين بمدينتين ذات وظيفة مغايرة.

مدينة العلمة التي تتسم بحجم سكاني من الفئة المتوسطة إلى الفئة الكبرى ومدينة عين فكرون من فئة المدن الصغرى ذات النشأة القروية الاستعمارية.

من خلال الدراسة وبعد التطرق إلى المفاهيم العمرانية والتعاريف التي تحدد مفهوم المدينة والتشريعات المختلفة التي تحكم الأطر القانونية في ميدان العمران اتضح لنا أن المثالين المدروسين يمثلان نموذجان يعكسان بوضوح ملامح وتأثيرات الديناميكية الحضرية.

مدينة العلمة بعد أن كانت منذ عقود تتميز بوظيفة إدارية محضة و تتطور بوتيرة بطيئة متأثرة بنفوذ مدينة سطيف، أصبحت قطبا تجاريا يتسم باستقلالية تامة إذ يتوفر على قاعدة تجارية متنوعة تضم العديد من الوظائف ذات الندرة المجالية العالية التي يترتب عليها حركية واسعة وسط السكان، من داخل و خارج الولاية بامتداد حتى خارج حدود الوطن، هذا التحول الاقتصادي بفضل قوة الاستثمار المالي المحلي الذي تزامن مع النمو العمراني السريع بالمدينة على غرار توسع المنطقة المسماة "دبـي" نتج عنه تنظيم مجالي يضم عدة فضاءات تتميز بكثافات سكانية عالية استفادت من قيمة الوصولية العالية التي تخص مدينة العلمة التي ساهمت فيها شبكة الطرق المؤدية للمركز بالإضافة إلى السيولة المرورية الكبيرة التي خلقها الطريق السيار شرق–غرب الذي كان له الفضل المركزي في توسيع مجال النفوذ.

هذه العوامل ومع وجود بنية تجارية غير غذائية ذات استقطاب واسع سمح بازدهار بعض الأصناف التجارية نذكر منها: تجارة الأثاث والأدوات الكهرومنزلية والأدوات الالكترونية المستوردة عموما من الصين وتركيا بأثمان في متناول الزبائن.

على إثر هذه التحولات الوظيفية أصبحت مدينة العلمة حاليا تضاهي أو بإمكانها أن ترتقي إلى مصاف المدن الكبرى، تتميز بامتداد عمراني واسع متبلور بمرفلوجية سكنية جديدة على شكل تحصيصات أو بناء جماعي ترقوي.

لكن ما يمكن أن نسجله من خلال تأثيرات الديناميكية الحضرية المتسارعة هو فقدانها إلى قاعدة اقتصادية قوية محلية تضمن نمو مستدام بعيد عن الحركية التجارية التي تعتمد على الاستيراد الخارجي المرهون بعدة شروط وضوابط غير قارة بإمكانها التأثير سلبا على الاقتصاد المحلي للمدينة.

وعليه يترتب على الفاعلون والمسيرون بالمدينة أن يغلبوا القدرات الصناعية المحلية الكفيلة بضمان منطق الاستدامة لجل التجهيزات المعروضة للبيع علما أن هذا العمل لن يتأتى إلا في إطار منظومة تجهيزات ومرافق تضمنها المدينة ذاتها، وبإمكانه أن يجعل منها حقا قطبا تجاري دائم بعيدا عن الارتدادات الاقتصادية التي يمكن أن تطرأ في أي وقت ولعل من بين هذه المشاكل في الوقت الراهن هو ما نعيشه من ركود تجاري حاد إثر الوباء الذي يعرفه العالم برمته.

هذه النتيجة هي نفسها بمدينة عين فكرون إذ نجد نفس المنطق القائم بالمدينة، تعتمد هذه المدينة عين فكرون التي لا تزال تحكمها منظومة وظيفية قريبة من الاقتصاد الريفي، فمدينة عين فكرون رغم التأثيرات الإيجابية التي تحققت في الميدان التجاري وما ترتب عنه من التعمير المحلي، نلاحظ أنها في حاجة ماسة إلى تقوية و تنويع مصادر نفوذها كي تصبح قطبا متنوع التخصصات ترافقه بنية اقتصادية محلية لا تتأثر بشكل مباشر جراء العقبات والصعوبات التي قد تكون سبب الركود وهشاشة اقتصادها، علما أن الاستيراد الشامل من الخارج لن ولم يكون كحل أو ركيزة يعتمد عليها في بسط نفوذ المدن، فعل الساهرين على اقتصاد المدينة يتوجب عليهم في خلق الثروة محليا ليكون المردود مستدام و باستطاعته خلق فرص عمل كبيرة، فالحركة التجارية ليس لها أحادية التأثير فهي بإمكانها أن تساهم في بروز وظائف تجارية غير مباشرة لكنها مكملة للبعض الآخر من الوظائف قد يساهم بشكل أكبر في توسيع مجالات النفوذ.

فمدينتي العلمة وعين فكرون كقطبين مميزين على مستوى الشرق، باستطاعتهما أن يصبحا نموذجا يقتدى به في مناطق أخرى زيادة على ما هو موجود حاليا والأمثلة عديدة في هذا الشأن نذكر من بينها مدينة عين مليلة، تاجنانت .....

وعليه اتساع رقعة هذا النوع من المدن عبر المجال من شأنه تقوية الشبكة الحضرية وتوطيد العلاقات الاقتصادية بين المدن وإرساء فضاءات مجالية تتماشى وفق الحاجيات الحقيقية للسكان والتي تتطابق بوجه كامل مع الديناميكية التي تسعى الدولة تحقيقها لكسب رهانات التنمية المستدامة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

باللغة العربية:

الكتب:

- ابن خلدون عبد الرحمان: المقدمة (ج 2)، موفم للنشر، الرغاية الجزائر العاصمة، 1991.
- الأشعب خالص: المدينة العربية " التطور، الوظائف، البنية والتخطيط "، كلية الآداب، بغداد، 1965.
- التجاني بشير: التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، الجزائر العاصمة، OPU، 2000.
- الصادق مزهود: أزمة السكن في ضوء المجال الحضري دراسة تطبيقية على مدينة قسنطينة، دار النور هادف الطبعة الأولى الرواشد، الجزائر، 1995.
- العدوي محمد صادق: النظم الهندسية للتغذية والمياه والصرف الصحي، دار الراتب الجامعية بيروت، 1985.
- إبراهيم عبد العال: البيئة والعمارة، دار الراتب الجامعية، بيروت، 1985.
- أبوعياش عبد الإله: القطب اسحق يعقوب، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980.
- أناتولي ريمشا: تخطيط وبناء المدن في المناطق الحارة، موسكو، 1977.
- بوجو جارني جاكلين (ترجمة حلمي عبد القادر)، الجغرافية الحضرية، OPU، الجزائر العاصمة، 1989.
- جلبي علي عبد الرزاق: علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1983.
- حبيب وحيد حلمي: تخطيط المدن الجديدة، دار ومكتبة المهندسين، العباسية القاهرة، 1991.
- حيدر عباس: تخطيط المدن والقرى، دار ومكتبة المهندسين، القاهرة، 1994.
- خطاب سعيد علي: المناطق المتخلفة عمرانيا وتطويرها " الإسكان العشوائي"، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993.
- رشوان حسين: المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.
- شوقي عبد المنعم: مجتمع المدينة " الاجتماع الحضري" دار النهضة العربية، القاهرة، 1981.
- طراف عامر محمود: أخطار البيئة والنظام الدولي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998.

- عتريسي نايف: قواعد تخطيط المدن، دار الراتب الجامعية، بيروت، 1987.
- محمد الخزامي عزيز: نظم المعلومات الجغرافية أساسيات وتطبيقات للجغرافيين، منشأة المعارف بالاسكندرية، الطبعة الثانية، مصر 2000.

محمد الهادي لعروق، مدينة قسنطينة دراسة في جغرافية العمران، ديوان المطبوعات الجامعية (OPU)، الجزائر 1984.

الدكتوراه:

- ابن الشيخ الحسين (م.ف.): البيئة الحضرية في مدن الواحات وأثر الزحف العمراني على توازنها الايكولوجي، جامعة قسنطينة، 2001.
- الذيب (ب.)، أثر الخلل الاجتماعي على المحيط العمراني دراسة حالة بسكرة وباتنة، جامعة قسنطينة، 2001.
- بن غضبان فؤاد: دور شبكة الخدمات في التنظيم المجالي بولايتي عنابة والطارف، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009.
- بوضياف هشام: النمو الحضري في الجزائر دراسة للواقع و بدائل للمستقبل، حالة مدينة العلمة– ولاية سطيف، كلية علوم الأرض و الجغرافيا و التهيئة العمرانية، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة1، 2019.
- عنون نور الدين: دور البنية التجارية في تنظيم المجالات الحضرية حالة مدينة باتنة، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2012.

الماجستير:

- التنظيم المجالي حول المدن الصغرى لولاية سكيكدة حالة مدن: عزابة، الحروش، القل، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006.
- بوراس شهر زاد: الديناميكية المجالية والأشكال الحضرية بمدينة باتنة، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2001.
- حمود نعيمة: تنظيم المجال الحضري القسنطيني وفق الهياكل التجارية حالة النطاق الشمالي، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2004.
- سراج محمد إلياس: المركزية التجارية وتراتب الأحياء بالنطاق الغربي لمدينة قسنطينة، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2002.
- عبد الكريم نمر: تأثير النشاط التجاري على البيئة الحضرية بمدينة عين فكرون، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة قسنطينة 03، 2015.

- عنون نور الدين: دور المركزية التجارية والمرافق العمومية في التنظيم المجالي بدائرة عين مليلة ولاية أم البواقي، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2002.
- فلة أمزيان: المركزية التجارية بمدينة عين فكرون وأثرها على المجال، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2012.
- قبايلي لطفي: التوسعات الحضرية الجديدة في قسنطينة: الآليات، الفاعلون وكلفة التعمير "حالة المنطقة الحضرية عين الباي"، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2001.

المذكرات:

- فهيمة مخلوفي، سعاد هواري: التلاحم (التناسق) العمراني "محاولة للتحليل والمعالجة في المنطقة الحضرية عين الباي زواغي مدينة قسنطينة، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 1996.
- غناية منير، بندير رمزي: دور نظم المعلومات الجغرافية في التسيير العقلاني لخطوط النقل الحضري حالة: مدينة تبسة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي 2009.

المجلات والدوريات (المقالات):

- ابن الشيخ الحسين محمد فاضل: طرق التعمير وأثرها في البيئة الحضرية في مدن الواحات؛ "المدينة العربية"، الكويت، العدد 97 يوليو/ أغسطس 2000.
- ابن الشيخ الحسين محمد فاضل: ملوثات البيئة الحضرية والصحة، البريد المعرفة العلمية والتقنية (جامعة بسكرة)"، العدد رقم 04، جوان 2003.
- الحفار محمد سعيد: المدينة، وعنصرها الأول هو الإنسان؛ "المدينة العربية"، الكويت، العدد 95 مارس/أبريل 2000.
- الذيب بلقاس: أثر السلوك الاجتماعي في المجال العمراني بمدن الواحات؛ "المدينة العربية"، الكويت، العدد 100 يناير/ فبراير 2001.
- بوجمعة خلف الله: المدينة الجزائرية والبحث عن الهوية، "بريد المعرفة العلمية والتقنية (جامعة بسكرة)"، العدد رقم 04، جوان 2003.
- توبفر كلاوس: علاقة الصحة والبيئة بالنمو الاقتصادي؛ "المدينة العربية" ، الكويت، العدد 99 نوفمبر ديسمبر 2000 .
- رحي عبد الله: العمران المستقبلي والبعد الإنساني؛ "بريد المعرفة العلمية و التقنية (جامعة بسكرة)"، العدد رقم 02، جوان 2002.

- عادل عوض: تطبيق الخوارزميات الجينية في التخطيط الحضري البيئي الذكي؛ "المدينة العربية"، الكويت، العدد 112 يناير/فبراير 2003.
- غسان السمان: منظمة المدن العربية: تحرك فاعل على طريق التنمية الحضرية المستديمة؛ "المدينة العربية"، الكويت، العدد 102 مايو /يوليو 2001.
- محمد الهادي لعروق: المدينة الجزائرية سياسات وممارسات التهيئة، حوليات وحدة البحث إفريقيا والعالم العربي ، جامعة منتوري قسنطينة 1997.
- محمد مروان مراد: توسع سكاني واختلال في التوازن البيئي؛ "المدينة العربية"، الكويت، العدد 100 يناير/فبراير 2001.
- محمد مروان مراد: خطة لوقف هجرة أبناء الريف إلى القاهرة و18 مليون يزدحمون في أكبر عاصمة عربية؛ "المدينة العربية"، الكويت، العدد 112 يناير/فبراير 2003.
- هشام طالب: إدارة الدولة والمدن والبلديات "المدينة العربية"، الكويت، العدد 111 نوفمبر ديسمبر 2002.

باللغة الأجنبية

Les Ouvrages :

- **ANTOINE (B.):** Villes et croissance; théories, modèles, perspectives, Paris, 1999.
- **Antonio Da Cunha, Peter Knoepfel, Jean-Philippe Leresche, Stéphane Nahrath :** Enjeux de développement Urbain Durable, Transformation Urbaines, gestion des ressources et gouvernance, presses polytechniques et universitaires romandes CH-1015 Lausanne, imprimé en Italie 2005.
- **AUPHAN (E.):** REGRAIN (R.), L'eau et la ville, CTHS, Paris, 1999.
- **BASTIE (J.):** DEZERT(B.), La ville, Masson, Paris, 1989.
- **BÉDARD Y**., (1989) A study of the nature of data using 'a communication-based conceptual framework of land information Systems, UMI, Ann Arbor (Michigan).
- **BENEVELO (L.):** L'histoire de La ville, Parenthèse, Marseille, 1994.
- **BENYOUCEF (B.):** Analyse urbaine ; Elément de méthodologie, OPU, Alger, 1999.
- **BOTH J.-F., DA CUNHA A., et MAGER Ch.,** (2003) « Evaluation du territoire, développement durable et indicateurs : un pragmatisme raisonné », in DA CUNHA A., et RUEGG J. (dir.). Développement durable et aménagement du territoire. Presses polytechniques et universitaires romandes, Lausanne.
- **BRIAN (M.J.):** Planification urbaine et régionale, Dunod, Paris, 1977.
- **CASTELLO (V.F.):** Urbanization in Midle East, Combridge University press, New York, London, 1977.
- **CHALINE (C.):** Les villes du monde Arabe, Masson, Paris, 1989.
- **CHOAY (F.):** MERLIN (P.), Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement, Paris, 1987.
- **CLAUDE (L.):** La métropolisation, croissance diversité, Fractures, Paris, 1999.
- **CLAVAL (P.):** La logique des villes, Litec, Paris, 1981. • COTE (M.), L'Algérie ou l'espace retournés, Média-Plus, Constantine, 1993.

- **DANSAN (F.M.):** Advances in environmental remote sensing, Wiley, New York, 1995.
- **DELFANE (CH.)**, PELLETIER (J.), Villes et urbanisme dans le monde, Masson, Paris, 1994.
- **DEMAIN L'ALGERIE**, Les dossiers de maîtrise de la croissance des villes, Ministère de l'aménagement du territoire et de l'équipement, OPU, Alger, 1998.
- **DOUADIEN (P.):** Compagnes urbaines, Acted sud/ ENSP, Paris, 1998.
- **DRISS (N.):** La ville mouvementée, espace publique, centralité, mémoire urbaine à
- **ELKADI (G.):** SIDI BOUMEDIENE (R.), SIGNOLES (P.), L'urbain dans le monde Arabe, CNRS, Paris, 1999.
- **EMIL(T.C):** Environmental protection, MC Graw Hill, New York, 1979.
- **FRONTIER (S.):** Les écosystème, PUF, Paris, 1999.
- **GODARD (F.),PUMAIN (D.):** Données urbaines, Anthropos-écomica, Paris, 1996.
- **GUERIN-PACE (F.):** Deux siècles de la croissance urbaine, Anthropos, Paris, 1993.
- **Hafiane Abderrahim :** les Défis à l'Urbanisme, l'exemple de l'habitat Illégal à Constantine, OPU Alger 1989.
- **Henri Reymond, Colette Cauvin, Richard Kleinschmager :** L'espace géographique des villes, Anthropos, Paris, France 1998.
- **HILLEL (D.):** soil and water, Academic press, New York, 1971.
- **JEGOUZO (Y.), SANSON (C.):** Le guide de l'environnement, Le Moniteur, Paris, 1990.
- **LABORDE (P.):** Les espaces urbains dans le monde, Nathan, Paris, 1994.
- **LASSONDE (L.):** Les défis de la démographie ; quelle qualité de vie pour le XXI eme siècle, Découverte, Paris, 1996.
- **LEFBVRE (H.):** Du rural à l'urbain, , Anthropos, Paris, 1970.
- **LEFEBRE (H.):** La révolution Urbaine, Gallimard, Paris, 1970.
- **LYNCH (K.):** L'image de la cité, Dunod, Paris, 1998.
- **Marcel Rocayolo:** La ville et ses territoires, Gallimard, 1999.
- **MAROUF (N.):** La relation ville compagne ; OPU, Alger, 1981.
- **MORICONIE (F.):** L'urbanisation du monde depuis 1950, Anthropos, Paris, 1993.
- **MUMFORD (L.):** La cité à travers l'histoire, Seuil, Paris, 1964.
- **MUTH (R.F.):** Urban economic problems, Copyritght, New York, 1975.
- **PAQUOT(TH.),** Le monde des villes ; panorama urbain de la planète, Complexe, Paris, 1996.
- **PARFAIT (F.):** Qui fait la ville, technique et documentation, Paris, 1978.
- **Pascal Barbier :** Cours Map Info V 7.0, livret 1, 2, 3, IGN-ENSG-CERSIG, France 2003.
- **PERRIN (J.C):** Le développement régional, PUF COLL, SUP, Paris, 1975.
- **PHILLIPE (W.):** Quelle modernisation des services publics ?, La découverte, Paris, 1997.
- **Pierre Signoles, Galila El Kadi, Rachid Sidi Boumedine :** L'urbain dans le monde arabe, Politique, instruments et acteurs, France.
- **RAGON (M.):** L'homme et les villes, Abin Michel, Paris, 1975.
- **RAHMANI (C.):** La croissance urbaine en Algérie ; Coût de l'urbanisation et politique foncière, OPU, Alger, 1982.
- **RAYMOND (A.)**: Grandes villes Arabes à l'époque Ottomane, Sindibad, Paris, 1985.
- **RAYMOND (H.): CAUVIN (C.), KLEIN SCHMAGER (R.):** L'espace géographique des villes, Anthropos, Paris, 1998.

- **ROGERS (R.):** Des villes pour petite Planète, Le Moniteur, Paris, 1999.
- **ROUSSI (L.):** Population et société au Maghreb, Réunies, Tunis, 1983.
- **SAIDOUNI (M.)**: Eléments d'introduction à l'urbanisme ; histoire, méthodologie réglementation, Casbah édition, Alger, 2000.
- **SOUVEZ (M.):** la ville et l'enjeu du Développement durable, La documentation Française, Paris, 2001.
- **VALLIN (J.):** La population mondiale, Découverte, Paris, 1995.
- **VIGOUROUX (R.), VADAKARN (J.L.), TXIGOUROUS (S.):** quelle est la ville ?, Gresset et Fasquelle, Paris, 1995.
- **YOUNG (M.), WILLMOT (P.):** Le village dans la ville, centre de création industrielle, G. Georges ponpidou, Paris, 1983.
- **ZUCCHELLI Alberto :** Introduction à l'Urbanisme Opérationnel et à la Composition Urbaine, Volume 3, OPU Alger 1984.
Alger, L'Harmattan, Paris, 2001.

Thèses de doctorats :

- **BENIDIR Fatiha :** Urbanisation et planification urbaine le cas de Constantine, faculté des sciences de la terre de la géographie et de l'aménagement du territoire département d'architecture et d'urbanisme, université de Constantine, 2007.
- **BENLAKHLEF Brahim :** Recomposition des territoires urbains en Algérie, l'exemple d'Annaba, faculté des sciences de la terre, département d'aménagement du territoire, université Badji Mokhtar ANNABA, 2007.
- **BOUZAHZAH Foued.** Dynamique urbaine et nouvelle centralité, cas de Biskra-Algérie, faculté des sciences de la terre de la géographie et de l'aménagement du territoire, université Frères Mentouri Constantine1, 2015.
- **FARHI (A.):** Villes nouvelles et villes d'équilibre, Cas de Biskra et Batna U. Constantine, 2001.
- **LEKEHAL A.** Bases économiques et rôle spatiale des petites villes dans l'est algérien : essai de typologie, thèse de doctorat, université de Constantine, 1996.
- **LEKEHAL A.** Essai méthodologique de définition des petites villes algériennes, exemple des petites villes de l'est, Doctorat 3ème cycle, Université Louis Pasteur Strasbourg, 1982.

Mémoires de magisters

- **GUERRCHOUCHE (Z.):** La croissance urbaine et l'environnement d'une ville Oasienne, Cas de Biskra, U. Constantine, 2001.
- **HAMDANI Belamri djamila :** Perspectives d'évolution de la ZHUN sud de TIZI-OUZOU «La Nouvelle Ville», Essai d'application d'une démarche de planification stratégique locale basée sur l'analyse SWOT, faculté du génie de la Construction,
- **Kassah Laouar Ines :** La ville nouvelle Ali Mandjeli : Acteurs et Gouvernance dans le processus d'édification, faculté des sciences de la terre de la géographie et de l'aménagement du territoire, université de Constantine, 2007.
- **LATRECHE Chafia** : La planification urbaine : entre théorie, pratiques et réalité. Cas de Constantine. Faculté des sciences de la terre de la géographie et de l'aménagement du territoire département d'architecture et d'urbanisme, université de Constantine, 2006.

- **LECHEHEB Azedine:** La problématique des lotissements en tant que fait urbain entre le dispositif réglementaire et la réalité. Cas de Constantine, faculté des sciences de la terre de la géographie et de l'aménagement du territoire département d'architecture et d'urbanisme, université de Constantine, 2007.
- **SIDI SALAH NASRI Zehour:** La gouvernance urbaine une démarche incontournable pour un habiter durable, faculté des sciences de la terre de la géographie et de l'aménagement du territoire département d'architecture et d'urbanisme, université de Constantine, 2009.

Revues :

- BENSMAIL (S.), BOUGHABA (S.), Ville. Société politique et étiologie, une nouvelle monumentalité en Algérie; "Les Cahiers de l'EPAU"(Alger), No 9/10 Octobre 2001.
- BILLAL (T.), TACHERIFTE (A.), Spatial arrangements in traditional M'Zabite houses," Science et Technologie", (U. Constantine), N° 19 juin 2003.
- BOUKABARA (K.); La ville ouverte; "Urbanisme",(Paris), N° 328 Janvier Février 2003.
- CLAVEL (M.); La ville comme ceuvre; "Urbanisme",(Paris), N° 319 Juillet Août 2001.
- FARHATA (L.); Mécanisme et enjeux de gestion urbaine; "Les Cahiers de l'EPAU"(Habitat), N° 7/8 Octobre 1998.
- HELENE BAQUE (M.), FOL (S.); Analyse sociologique du quartier; "Urbanisme", (Paris), N° 327 Novembre / Décembre 2002.
- LOBE (A.); Agenda 21 des discours sans méthode," Environnement Magazine", (Paris), N° 1601 Octobre 2001.
- OULED-HENIA (N.): L'avenir des villes de désert: Les Cahiers de l'EPAU"(Patrimoine). N° 5/6 Octobre 1996.
- PAQUOT (TH.); Une ville solidaire, "Urbanisme",(Paris), No 286 Janvier / Février 1996.
- PEISSEL (G.); Liberté, Sécurité, Urbanité; "Urbanisme" ,(Paris), No 286 Janvier / Février 1996.
- Revue internationale de géomantique, représentation de l'espace et du temps dans les SIG, Cassini Groupe TempsXEspace, numéro spécial, Sept 1999.
- Revues du laboratoire d'aménagement du territoire, Université Mentouri Constantine, N° 04-2005/2 et N° 06-2006/2.
- DENIS (E.), SEJOURNE (M.); Le Caire, métropole privatisée; "Urbanisme",(Paris), N° 328 Janvier / Février 2003.

الملاحق

جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 01
كلية علوم الأرض، الجغرافيا و التهيئة العمرانية
قسم التهيئة العمرانية

استمارة بحث ميداني

ملاحظة: الهدف من هذه الاستمارة البحث العلمي يرجى ملؤها بعناية من طرف رب الأسرة
اجب أو ضع علامة (X) أو الرقم في الخانة المناسبة

المؤسسة التربوية: .....حي: .....
عنوان السكن بالكامل: .....

بيانات شخصية لولي التلميذ:

العمر:..... المستوى الدراسي ..... المهنة: ..... مكان العمل.....
عدد أفراد الأسرة؟..... عدد الذكور..... عدد الإناث..... عدد المتمدرسين.....
عدد البطالين..... عدد المشتغلين..... ماذا يشتغلون:-.....
المستوى الدراسي لأفراد الأسرة: .....

التعرف على البناية:

سكن جماعي ☐ سكن فردي ☐ عدد الطوابق..... عدد مرائب.....

النشاط الممارس فيها:

تجارة ☐ الخدمات ☐ تخزين ☐ كراء ☐ أخرى: .....

رأيكم حول تنظيم النشاط التجاري بالمدينة:

هل أنتم ضد تجارة الرصيف؟: نعم ☐ لا ☐

ما هو السبب.....

هل يزعجكم التجار برمي القمامة في الحي: نعم ☐ لا ☐

ما هو السبب؟ .....

هل أثر التجار على ارتفاع أسعار العقار (ثمن المتر المربع أو ثمن كراء المساكن)؟ نعم ☐ لا ☐

لماذا؟ .....

هل توجد صعوبة في التنقل بالمدينة ؟ نعم ☐ لا ☐

ما هو السبب؟ .....

هل تنظيم النشاط التجاري بالمدينة: جيد ☐ متوسط ☐ رديء ☐

ماهو السبب؟ .....
ما هي المشاكل التي ظهرت مع نمو النشاط التجاري بالمدينة؟ .....
.....
ماذا تقترحون لتحسين تنظيم النشاط التجاري بمدينتكم: .....
.....

ملاحظة : إذا كانت هناك إضافات أخرى، تكتب خلف الورقة شكرا

كلية علوم الأرض، الجغرافيا و التهيئة العمرانية
قسم التهيئة العمرانية

استمارة بحث ميداني

ملاحظة: الهدف من هذه الاستمارة البحث العلمي يرجى ملؤها بعناية من طرف رب الأسرة
اجب أو ضع علامة (X) أو الرقم في الخانة المناسبة

الاستمارة موجهة لأصحاب المحلات

عنوان المحل :..... مكان الإقامة الحالي.....
مكان الإقامة السابق: .....
المحل التجاري:
تاريخ فتح المحل (السنة):..... النشاط السابق للمحل..... مساحة المحل.....

المحل يقع ضمن: سكن فردي ☐ عدد الطوابق:..... الطوابق المستعملة للنشاط.....
سكن جماعي ☐ الطابق المستعمل للنشاط: .....
هل أنت صاحب المحل ☐ ما هو ثمن العقار أو المسكن: .....
مستأجر ☐ ما هو ثمن إيجار المحل للشهر الواحد.....

نشاط المحل:
صنف السلع المباعة: .....
من اين يتم اقتناء السلع: من داخل الوطن ☐ أذكر الولاية.....
من خارج الوطن: ☐ أذكر الدول .....
التجارة تتم ب: الجملة ☐ التجزئة ☐ جملة +تجزئة: ☐
هل تملك مكان لتخزين السلع (مستودع) نعم ☐ لا ☐
عدد المخازن ..... مكان التخزين (العنوان): .....
ما هو رقم الأعمال.....
ما هو عدد المشتغلين بالمحل..... مكان إقامتهم.....
ما هو مستواهم الدراسي: .....
هل الزبائن محليين ☐ أذكر الأكثر تعاملا.....
من ولايات الوطن المختلفة ☐ اذكرها.....
من خارج الوطن ☐ أذكر الدول.....
هل أنت مع استغلال الرصيف لعرض السلع نعم ☐ لا ☐
لماذا؟ .....
ما هو متوسط وزن النفايات التي تنتج عن تجارتكم في اليوم: .....
هل البلدية تقوم بدورها جيدا في إزالة نفاياتكم التجارية نعم ☐ لا ☐
إذا كان لا ما هو السبب.....
ما هي المشاكل التي تواجهكم و ماذا تقترحون: .....
.....

ملاحظة: هذه الاستمارة موجهة للبحث العلمي فقط، إذا كانت هنالك إضافات أخرى اكتبوها خلف الورقة.

الجدول رقم (01): مدينة العلمة: تصنيف القطاعات الحضرية حسب التجهيز بالمرافق الخدمية العمومية نوع المرفق

القطاعات / نوع المرفق	1	5	3	2	6	4	المجموع
مدرسة ابتدائية	3	5	4	6	6	6	**30**
متوسطة	4	3	5	4	3	1	**20**
ثانوية	1	2	2	1	1	1	**8**
المدرسة العليا للأساتذة		1					**1**
تكوين مهني	1	1	1				**3**
المدرسة العمومية الاستشفائية				1			**1**
المؤسسة العمومية الاستشفائية المختصة بالأم والطفل					1		**1**
المؤسسة العمومية للصحة الجوارية			1				**1**
وحدات طبية مختصة		2	1	1	1		**5**
قاعات العلاج	1	1				1	**3**
دار البلدية	1						**1**
ملحق بلدي				1	1	1	**3**
مقر الدائرة				1			**1**
وكالة اتصالات الجزائر					1		**1**
مركز البريد	1		1				**2**
وكالة تجارة للهاتف النقال GSM		1					**1**
صندوق الضمان الاجتماعي				1			**1**
المحكمة القديمة	1						**1**
المحكمة الجديدة			1				**1**
فرع الأشغال العمومية	1						**1**
فرع السكن والعمران				1			**1**
فرع الديوان الوطني للترقية والتسيير العقاري				1			**1**
الشركة الجزائرية للتأمين				1			**1**
دار المالية	1						**1**
صندوق للتوفير والاحتياط	1						**1**
فرع مديرية الضرائب			1				**1**
البنك الوطني الجزائري	1						**1**
مركز المحاسبة والمتابعة		1					**1**
فرع مديرية الفلاحة	1						**1**
فرع مديرية الغابات			1				**1**
فرع مديرية الري			1				**1**
المفتشية الإقليمية للتجارة			1				**1**
المحافظة العقارية	1						**1**
مفتشية أملاك الدولة	1						**1**
مؤسسات استثمارية	1						**1**
بنك التنمية المحلية	1						**1**
حضيرة البلدية	1						**1**
الديوان الوطني للتطهير	1						**1**
محطة بنزين و خدمات		1	1	1			**3**
الجزائرية للمياه	1						**1**

البنك الخارجي الجزائري	1						**1**
الهلال الأحمر الجزائري					1		**1**
القرض الشعبي الجزائري	1						**1**
البنك الوطني الجزائري			1				**1**
فرع الديوان الوطني للحبوب	1						**1**
الوكالة التجارية سونلغاز		1					**1**
وكالة بنكية		1					**1**
الحماية المدنية			1				**1**
الدرك الوطني		1					**1**
المدرسة التطبيقية للتدخل السريع		1					**1**
محطة المسافرين		1					**1**
مركز تجاري			1			1	**2**
سوق الجملة	1						**1**
سوق مغطى			1				**1**
سوق		1	1				**2**
حديقة عمومية	8	1	1	1	1	1	**13**
خزان مائي			1			3	**4**
محطة قطار	1						**1**
مطاحن	1						**1**
الأمن الحضري الرئيسي				1			**1**
الأمن الحضري الأول			1				**1**
الأمن الحضري الثاني	1						**1**
الأمن الحضري الثالث	1						**1**
الأمن الحضري الرابع						1	**1**
مكتبة البلدية	1						**1**
المسرح	1						**1**
دار الشباب					1		**1**
المركز الثقافي				1			**1**
ساحات اللعب ماتيكو	1	2			1	2	**6**
الملعب البلدي				1		1	**2**
المركب الرياضي الجواري					1		**1**
المسبح الأولمبي					1		**1**
القاعة المتعددة الرياضات		1					**1**
مساحات خضراء	4		1	1			**6**
الفنادق	5	1					**6**
المركز البيداغوجي للأطفال المعاقين ذهنيا		1					**1**
مركز حماية الطفولة	1						**1**
دار الحضانة		1	1				**2**
مسجد	3	10	5	7	4	3	**32**
مقبرة			1	2			**3**
المنطقة الصناعية العلمة	القطاع السابع						**-**
المستوى	**جيد**	**حسن**			**متوسط**		**-**

المصدر: بوضياف هشام: النمو الحضري في الجزائر دراسة للواقع و بدائل للمستقبل، 2019. + تحقيق ميداني.

جدول رقم (02): مدينة العلمة: تصنيف القطاعات الحضرية حسب التجهيز بالأنشطة التجارية

القطاع / نوع النشاط	5	1	3	4	2	6	المجموع
مواد غذائية	216	101	59	55	35	43	**509**
خضر و فواكه	99	34	25	20	13	11	**202**
مخبزه	47	16	8	10	5	8	**94**
جزار ومسمكة	54	24	14	13	8	11	**124**
مواد أولية متنوعة	98	45	26	25	14	19	**227**
حلويات	67	26	11	15	6	12	**137**
مأكولات سريعة	29	12	8	7	4	5	**65**
ملبس وأحذية	213	95	52	48	29	43	**480**
مواد معدنية	72	33	20	18	12	14	**169**
أواني منزلية	102	28	12	13	5	10	**170**
لوازم التجميل	67	1	9	25	4	5	**111**
لوازم الأفراح	35	11	6	3	4	4	**63**
معدات ولوازم مختلفة	327	34	14	16	7	11	**409**
تغذية الأنعام	12	6	3	3	2	2	**28**
ألعاب الأطفال	11	1	1	4	2	1	**20**
مواد الاسكافي	5	2	3	1	1	1	**13**
أقمشة الخياطة	30	5	1	4	1	2	**43**
الخشب والنجارة	147	68	40	37	24	30	**346**
الحلاقة	55	25	15	14	10	11	**130**
مقهى ومطعم	110	44	29	25	17	20	**245**
مواد مكتبية	47	19	11	8	7	5	**97**
هاتف عمومي	22	9	10	8	6	7	**62**
مرش وحمام	28	16	12	10	8	9	**83**
كشك	9	7	3	4	2	2	**27**
خدمات الإعلام الآلي	53	25	14	13	9	11	**125**
الميكانيك و التلحيم و الحدادة	207	97	59	48	34	47	**492**
تنظيف الملابس	1	2	1	1	4	1	**10**
بيض حليب و مشتقاته	3	2	1	1	1		**8**
أجهزة الهاتف	10	3	6	4	2		**25**
بيع الصوف	1	1	1	1	1		**5**
صياغة و مجوهرات	35	10	6	8	3		**62**
محطات غسل و تشحيم	34	12	20	11	9		**86**
خبير وكالة عقارية	12	11	7	10	9		**49**
أجهزة و عتاد كهربائي	42	5	15	10	18		**90**
قطع غيار	308	96	46	41	15		**506**
مدرسة السياقة	4	1		6	1		**12**
دار الحضانة	2	3	4				**9**
صيدلية	4	31	10		14	1	**60**
الزهور وأنواع النبات	12	2	1		6	1	**22**
مشروبات غازية	3	1	2			1	**7**
إعلام آلي	5	4		1	1		**11**

أدوات كهرومنزلية	68	19			2	8	**97**
أثاث وأفرشة منزلية	113	25	15		9		**162**
بيع السيارات الجديدة	1	2	1				**4**
مواد البناء	26		11	7		9	**53**
آلات التصوير	23	9		5	14		**51**
أجهزة وعتاد صحي	9	2	4				**15**
حلويات تقليدية	2	2		1			**5**
مرآة وزجاج	1	6	4		3		**14**
ألبسة ومواد مستعملة	1	4	2				**7**
قاعة رياضة	1	8		2			**11**
مكتب دراسات		8	7	1	14	1	**31**
فندق		5	1	1	1		**8**
طبيب		49	28	8	11		**96**
موثق		6	5		4		**15**
مكتب تأمينات		3	1	1	2		**7**
وكيل معتمد		2	2	2			**6**
مخبري		2		1	1		**4**
كاتب عمومي		3			1		**4**
محاسب		5	2	1	1		**9**
محضر قضائي		6	1	2	1		**10**
تصليح الدراجات		5	3				**8**
تصليح الأجهزة الإلكترونية		59	33		39		**131**
تصليح الأجهزة الكهرومنزلية		11	7	3			**21**
خردوات		7			2		**9**
بيطري		6	4	1			**11**
محامي		22	9		6		**37**
قاعة أفراح			4		2		**6**
وكالة السفر والسياحة		5		1			**6**
مكتب صرف العملة		2					**2**
عدد الأنشطة	**227**	**174**	**181**	**109**	**81**	**61**	**833**
عدد المحلات التجارية	**2883**	**1251**	**729**	**578**	**466**	**366**	**6273**
المستوى	**جيد**	**حسن**		**متوسط**		**ضعيف**	

المصدر: بوضياف هشام: النمو الحضري في الجزائر دراسة للواقع و بدائل للمستقبل، حالة مدينة العلمة– ولاية سطيف، 2019. + تحقيق ميداني.

جدول رقم (03): مدينة العلمة: توزيع مكان الإقامة السابق والحالي للتجار الوافدون عبر قطاعات النشاط التجاري

	تجارة الجملة		تجارة التجزئة		التصدير		الاستيراد		الصناعي		الخدمات		
	السابق	الحالي	السابق	الحالي	السابق	الحالي	السابق	الحالي	السابق	الحالي	السابق	الحالي	المجموع
داخل مدينة العلمة	28	50	546	690	3	5	67	141	96	160	279	453	2518
ولاية سطيف	18	14	348	273	2	1	56	11	85	34	253	132	1227
قسنطينة	7	2	41	21	1		5	1	9	3	16	6	112
أم البواقي	2	1	22	15			7	1	5	4	9	2	68
باتنة	1		16	8			3	1	2	1	11		43
الجزائر			2	3			1				1	1	8
بجاية			7	2							1		10
تبسة	1	1	9	3			4		2	1	4	1	26
جيجل	2		10	4			2	1	1		4		24
خنشلة			3	1			1		1	1	2		9
ميلة	2		5	1			2		1		3		14
مسيلة			2	3					1		1		7
سكيكدة	1		5	4			3		1		1		15
عنابة	2		3	1			2				2		10
الجلفة			1	1							1		3
قالمة	2	1	11	5			1				5		25
برج بوعريريج			1	1			1				1	1	5
سوق أهراس	1		4	2			1				2		10
الأغواط			1	1									2
المدية			2	2									4
سيدي بلعباس			3	2									5
عين الدفلى			2	1									3
غرداية	1		2	2									5
بسكرة	1		1	1							1	1	5
ورقلة			1	1									2
الشلف			2	2									4
													0
													0
المجموع	**69**	**69**	**1050**	**1050**	**6**	**6**	**156**	**156**	**204**	**204**	**597**	**597**	**4164**
	النسبة (%)		**النسبة (%)**		**النسبة (%)**		**النسبة (%)**		**النسبة (%)**		**النسبة (%)**		
مدينة العلمة	40.58	72.46	52.00	65.71	50.00	83.33	42.95	90.38	47.06	78.43	46.73	75.9	
ولاية سطيف	26.09	20.29	33.14	26.00	33.33	16.67	35.90	7.05	41.67	16.67	42.38	22.1	
خارج الولاية	33.33	7.25	14.86	8.29	16.67	0.00	21.15	2.56	11.27	4.90	10.89	2.01	

المصدر: الفرع المحلي للسجل التجاري ملحقة ولاية سطيف +المفتشية الإقليمية للتجارة العلمة + معالجة شخصية 2018.

مخطط رقم(1)

انجاز المسكن بين مخطط رخصة البناء المسلمة و الواقع

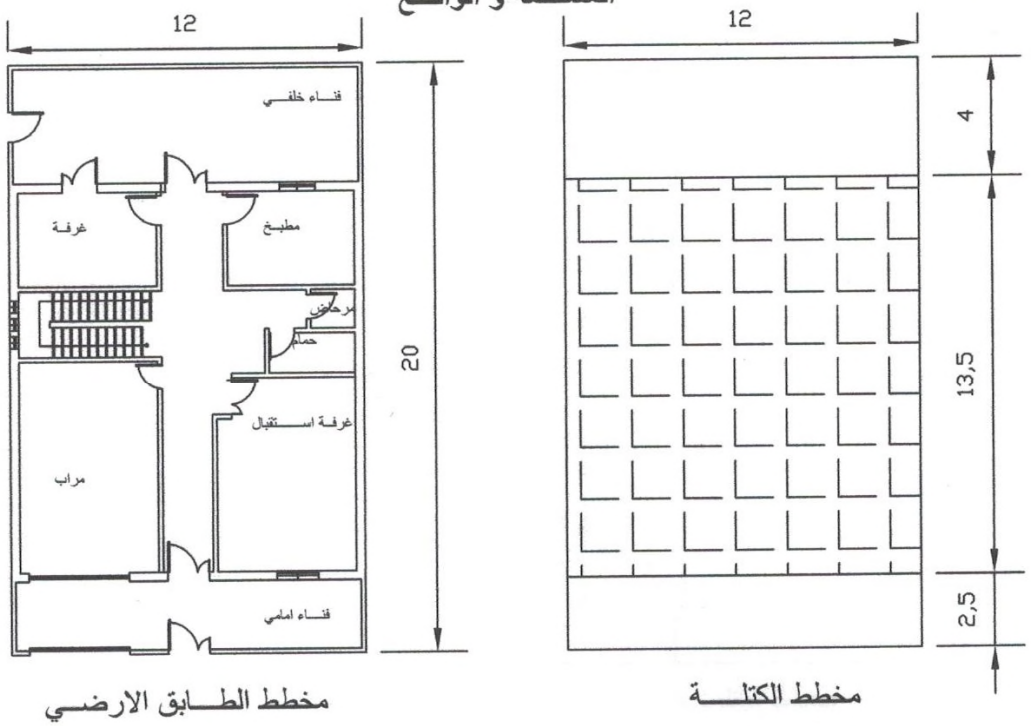

مخطط الطابق الارضي

مخطط الكتلة

مخطط مودع لدى مصلحة التعمير و البناء لبلدية عين فكرون

معمل الاستلاء CES=0.67

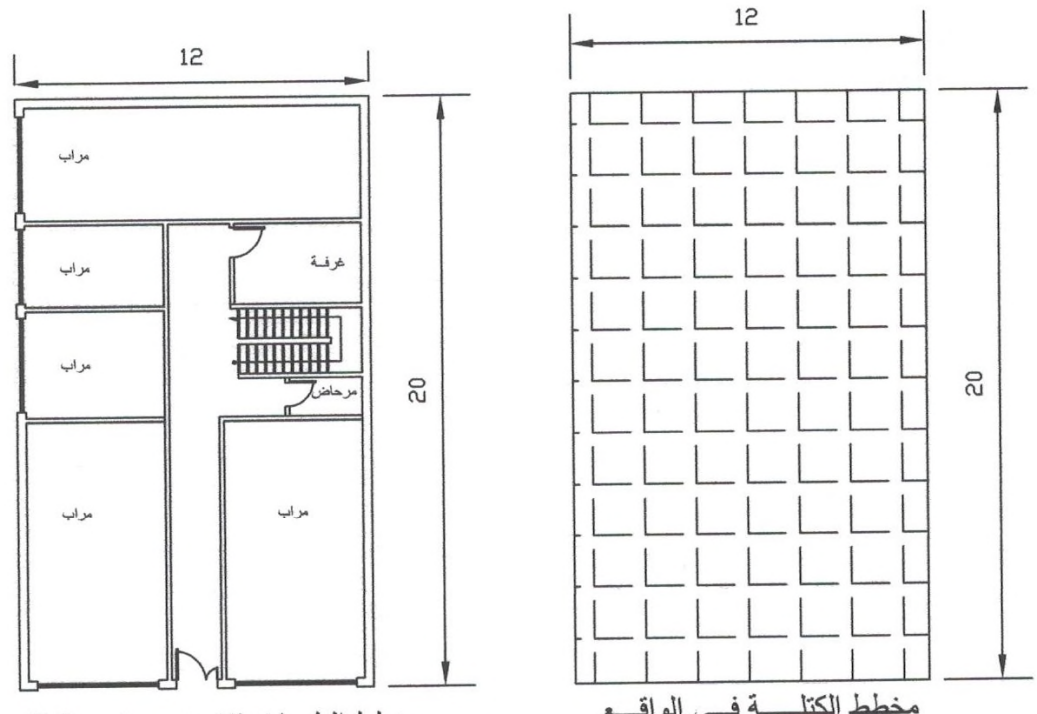

مخطط الطابق الارضي في الواقع

مخطط الكتلة في الواقع

مخطط المسكن حسب الانجاز في الواقع

معمل الاستلاء CES=1

المساحة المبنية

المساحة الغير مبنية

المصدر:مصلحة التعمير و البناء لبلدية عين فكرون تحقيق ميداني- **أفريل 2018** -

مخطط رقم(2)

حصة رقم 22من منطقة النشاطات و التخزين بين
مخطط رخصة البناء المسلمة و الواقع

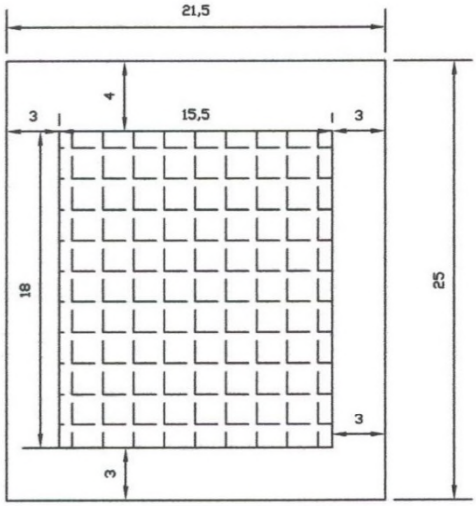

مخطط الكتلة

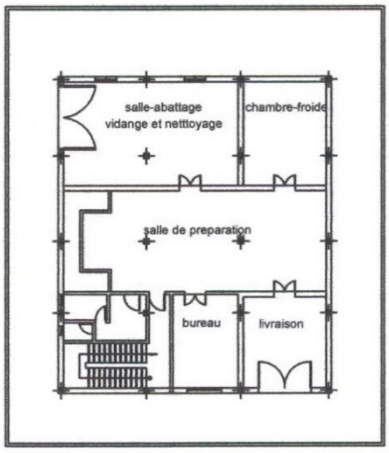

مخطط الطابق الارضي

مخطط مودع لدى مصلحة التعمير و البناء لبلدية عين فكرون

معمل الاستلاء CES=0.52

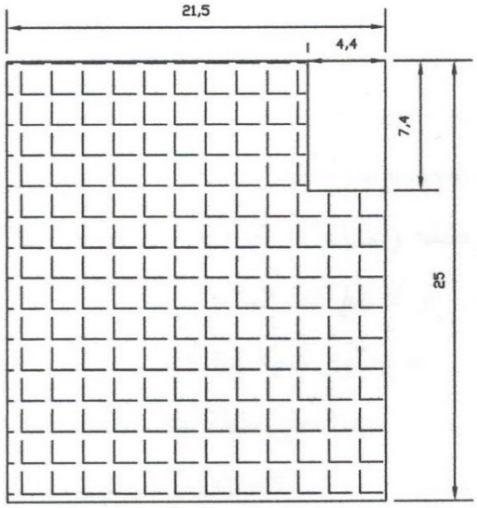

مخطط الكتلة في الواقع

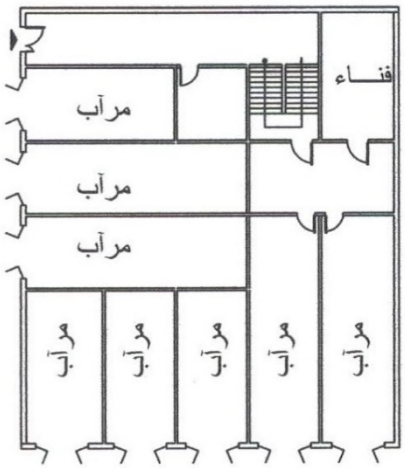

مخطط الطابق الارضي في الواقع

مخطط الحصة حسب الانجاز في الواقع

معمل الاستلاء CES=0.94

المساحة المبنية

المساحة الغير مبنية

المصدر:مصلحة التعمير و البناء لبلدية عين فكرون
تحقيق ميداني+معالجة شخصية للمعلومات- **أفريل 2018** -

الفهارس

فهـــرس المـــــواضيـــــع

مقدمة عامة 02
الإشكالية المطروحة 06
منهجية البحث 08
مراحل البحث 09
1- مرحلة البحث النظري 09
2- مرحلة العمل الميداني 09
* جمع المعطيات من خلال الاتصال بالمصالح والإدارية 09
*جمع معطيات إحصائية بالبحث في الميدان 10
* جمع المعطيات الإحصائية باستخدام الاستبيانات الميدانية 11
* كيفية توزيع استمارة التحقيق الميداني 11
3- مرحلة المعالجة وتحليل المعطيات 12
الدراسات السابقة 15
أسباب ودوافع الدراسة 16
أهمية وأهداف الدراسة 16

الباب الأول: مقاربة نظرية للمفاهيم الأساسية

الفصل الأول: ظاهرة التحضر بالجزائر تقديم عام

تمهيد 19
المبحث الأول: المفاهيم الأساسية لدراسة الديناميكية الحضرية وظاهرة التحضر 21
أولا- طرح المفاهيم الأساسية لدراسة ظاهرة الديناميكية الحضرية 21
I- مفهوم الديناميكية 21
I-1- مفهوم الديناميكية بصورة عامة 21
I-2- مفهوم الديناميكية الحضرية 22
I-3- التعريف الإجرائي للديناميكية الحضرية 22
II- ظاهرة التحضر 23
III- مفهوم التحضر Urbanisation 23
IV- التعريف الجغرافي للمجال 27
V- تعريف النمو الحضري 27
VI- مفهوم الأشكال الحضرية 29

VII–مفهوم المدينة 30
VIII–آليات النمو الحضري 35
VIII–1– النمو الحضري ضمن المخطط التصميم الأساس 35
VIII–2– النمو الحضري خارج مخطط التصميم الأساس 35
التوسع المتراكز 35
التوسع في شكل مدن توابع 35
التوسع القطاعي 35
التوسع الطولي 36
التوسع المتناثر 36
ثانيا: نظرة تاريخية للظاهرة الحضرية 36
I- بدايات الظاهرة الحضرية..... 36
II- التحضر ما قبل الثورة الصناعية 36
III– التحضر بعد الثورة الصناعية 37
IV– التحضر بعد 1950 37
المبحث الثاني: الشبكة الحضرية والنمو الديمغرافي في الجزائر، وتيرة نمو متسارعة 38
أولا– ظاهرة التحضر والنمو الحضري في الجزائر ظاهرة قديمة، تأثير جديد 38
I– الوضعية غير المتوازنة لتوزع السكان 39
II– مراحل التحضر بالجزائر 41
II–1– جذور الظاهرة الحضرية 41
II–1–1– المدن الرومانية 41
II–1–2–المدن ذات النشأة الإسلامية 42
II–1–3– الشبكة الحضرية خلال الحكم العثماني 42
II–2– ظاهرة التحضر خلال الاستعمار الفرنسي 43
أ– مرحلة ما بين 1830 –1910 43
ب – مرحلة ما بين 1910 – 1954 43
ج – مرحلة الثورة التحريرية 1954 إلى غاية 1966 44
II–3– التحضر أثناء الاستقلال 45
أ– مرحلة التحضر المحفز غير المقصود (1966 – 1990) 45
ب– مرحلة التحضر الحتمية (بداية التسعينات إلى اليوم) 48
III– معالم الظاهرة الحضرية الحالية في الجزائر 48

III-1- تراجع وانخفاض السكان المبعثرين مقارنة بالمجتمعون 48
III-2- تصنيف التجمعات الحضرية في الجزائر 50
III-3- تطور التجمعات الحضرية في الجزائر 51
خلاصة الفصل 53
الفصل الثاني: التشريعات، الضوابط القانونية والأدوات المنظمة للديناميكية الحضرية
تمهيد 55
المبحث الأول: القوانين والتشريعات المنظمة للديناميكية الحضرية 56
أولا: استمرار العمل بالتشريعات الفرنسية بعد الاستقلال مباشرة 56
ثانيا: ظهور تشريعات جديدة للجزائر المستقلة 56
1- قانون الاحتياطات العقارية البلدية 56
1-1- تطبيق الأمر رقم 26/74 57
2- ظهور تشريعات للتحكم في رخصة البناء والتجزئة 58
3- قانون الترقية العقارية 59
ثالثا: التشريعات العمرانية بعد صدور دستور 1989 59
1- قانون التوجيه العقاري 60
2- قانون التهيئة والتعمير 61
2-1- تطبيق قانون التهيئة والتعمير 61
أ- المرسوم التنفيذي 175/91 61
ب- المرسوم التنفيذي 176/91 62
ت- المرسوم التنفيذي 177/91 62
ث- المرسوم التنفيذي 178/91 62
3- قانون الأملاك الوطنية 63
4- المرسوم التشريعي المتعلق بالنشاط العقاري 65
5- المرسوم التشريعي المتعلق بالإنتاج المعماري 65
6- أمر معدل ومتمم للقانون رقم 25/90 المتضمن التوجيه العقاري 66
رابعا: التشريعات العمرانية بعد سنة 1999 67
1- القانون المعدل والمتمم لقانون التهيئة والتعمير 67
2- قانون رقم 06/04 يتضمن إلغاء بعض أحكام المرسوم التشريعي 07/94 68
3- المرسوم التنفيذي 05-317 68
4- المرسوم التنفيذي رقم 05-318 69

5- مرسوم يعدل ويتمم الرخص والشهادات 69
6- قانون المدينة 06/06 70
7- قانون 15/08 المتعلق بالمطابقة 72
8- تطبيق القانون 15/08 المتعلق بالمطابقة 75
8-1- مرسوم تنفيذي رقم 154/09 75
8-2- مرسوم تنفيذي رقم 155/09..... 75
8-3- مرسوم تنفيذي رقم 156/09 75
9- مرسوم تنفيذي رقم 343/09 76
10- قانون رقم 04/11 76
11- مرسوم تنفيذي رقم 19/15 76
المبحث الثاني: آليات وأدوات التخطيط المنظمة للديناميكية الحضرية 79
أولا: أدوات التهيئة والتعمير في الفترة الاستعمارية 80
I- المخططات 80
I-1- المخطط العمراني الموجه (PUD) ونضيره البرنامج العام 81
I-2- مخططات التفاصيل 81
I-3- مخططات التعمير 81
II- البرامج 81
II-1- برنامج التجهيزات الحضرية ومخطط التحديث والتجهيز (PME) 81
II-2- برامج التعمير والمناطق المبرمجة للتعمير (ZUP 81
ثانيا: أدوات التهيئة والتعمير في عهد الاستقلال 82
I- الفترة الأولى 1962-1990: (أدوات موروثة عن العهد الاستعماري) 82
I-1- المخطط العمراني الموجه (PUD) 82
I-2- مخطط التحديث الحضري (PMU) 83
I-3- المخطط العمراني المؤقت (PUP) 83
II- الفترة الثانية :1990-2006: (ظهور أدوات تعمير جديدة أكثر شمولية) 84
II-1- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) 84
II-2- مخطط شغل الأرض (POS) 87
III- الفترة الثالثة: 2006-2015: (ظهور أدوات التخطيط الحضري) 87
III-1- المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة 88
III-2- مخطط حماية المواقع الأثرية والمنطقة التابعة لها 88

خلاصة الفصل 88

الباب الثاني: التطور والتنظيم المجالي للمدينتين في ظل الديناميكية الحضرية

الفصل الثالث: الإطار الطبيعي، الجغرافي، التنظيم الإداري والديناميكية الديمغرافية

تمهيد 92

أولا- مدينة العلمة

المبحث الأول: التعريف المجالي والتطور الإداري والترابي 94

I- النشأة التاريخية لمدينة العلمة 94

II- موقع مدينة العلمة 95

II-1- الموقع الجغرافي لمدينة العلمة 95

II-2- الموقع الإداري لمدينة العلمة 96

III- موضع مدينة العلمة 98

III-1- الأراضي السهلية المنبسطة 99

III-2- الأراضي ذات الانحدار النسبي 99

IV- مناخ مدينة العلمة 100

IV-1- الأمطار 100

IV-2- الحرارة 101

IV-3- الرياح السائدة 102

المبحث الثاني: الديناميكية الديمغرافية وحركية السكان أهمية ديموغرافية وتحولات جذرية بارزة 103

I- مراحل النمو والتطور الديمغرافي للسكان 103

I-1- المرحلة الأولى : ما قبل الاستقلال (1872-1962) 103

I-1-1- الفترة الأولى (1872- 1930): مرحلة الاستيطان المكثف 104

I-1-2- الفترة الثانية (1931- 1954): مرحلة النمو المعتدل 104

I-2- المرحلة الثانية: ما بعد الاستقلال (1954-2008) 106

I-2-1- الفترة الأولى (1954-1966): مرحلة عدم الاستقرار 107

I-2-2- الفترة الثانية (1966-1977): فترة النمو المتوازن 108

I-2-3- الفترة الثالثة (1977-1987): فترة النمو السكاني السريع 108

I-2-4- الفترة الرابعة (1987-1998) استمرار في ارتفاع عدد السكان 109

I-2-5- الفترة الخامسة (1998-2008) نفس الوتيرة بانخفاض طفيف 109

II- العوامل المتحكمة في الديناميكية الديمغرافية 110

II-1- العوامل الطبيعية 111
II-1-1- الزيادة الطبيعية 111
II-2- العوامل غير الطبيعية 113
II-2-1- صافي الهجرة 113
II-2-2- حركة الهجرة السكانية الوافدة والمغادرة في مدينة العلمة 113
II-2-3- حركة الهجرة نحو مدينة العلمة من خارج الوطن 118
- تقسيم مجال الدراسة (مدينة العلمة) إلى قطاعات الحضرية 119
III- التوزيع المجالي للسكان 122
III-1- التوزيع المجالي للسكان عبر القطاعات الحضرية للمدينة 122
III-2- توزيع الكثافة السكانية 127
III-2-1- الفئة الأولى: الكثافة السكانية المرتفعة (150.09) نسمة/ الهكتار 128
III-2-2- الفئة الثانية: الكثافة السكانية المتوسطة(129.91-126.29)نسمة/ الهكتار.. 128
III-2-3- الفئة الثالثة : الكثافة السكانية المنخفضة (87.21-82.77) نسمة/ الهكتار.. 129
III-2-4- الفئة الرابعة: الكثافة السكانية المنخفضة جدا (75.96) نسمة/الهكتار 129
IV- التركيب السكاني و التحول الديمغرافي 131
IV -1- التركيب النوعي و العمري للسكان 131
IV -2- التركيب الاقتصادي للسكان 134
IV -2-1- الداخلون في قوة العمل بين (15-64) سنة (القوة النشطة) 125
IV -2-1-1- القوى العاملة 136
أ-السكان المشتغلون فعلا 136
ب-السكان العاطلون عن العمل 136
IV -2-1-2- القوى غير العاملة 137
IV -2-2- الخارجون عن قوة العمل (أقل من 15 سنة وأكثر من 64 سنة) 137
IV -2-3- معدلات النشاط الاقتصادي 138
IV -2-3-1- معدل الشغل 139
أ- معدل النشاط الاقتصادي الخام 139
ب- معدل النشاط الاقتصادي الصافي 139
IV -2-3-2- معدل البطالة 140
IV -2-3-3- معدل الإعالة 141
IV -2-4- توزيع العمالة حسب الأنشطة الاقتصادية 142

خلاصة الفصل 145

ثانيا: مدينة عين فكرون

المبحث الأول: التعريف المجالي والتطور الإداري والترابي 147

I- النشأة التاريخية لمدينة عين فكرون 147

II- موقع مدينة عين فكرون..... 149

II-1- الموقع الجغرافي لمدينة عين فكرون..... 149

II-2- الموقع الإداري لمدينة عين فكرون 149

III- موضع مدينة عين فكرون 152

IV- مناخ مدينة عين فكرون 153

IV-1- الأمطار 153

IV-2- الحرارة 153

IV-3- الرياح السائدة 153

المبحث الثاني: الديناميكية الديمغرافية وحركية السكان أهمية ديموغرافية وتحولات جذرية بارزة 154

I- مراحل النمو والتطور الديمغرافي للسكان 154

I-1- الفترة 1966-1977 155

I-2- الفترة 1977-1987 155

I-3- الفترة 1987-1998 155

I-4- الفترة 1998-2008 156

II- العوامل المتحكمة في الديناميكية الديمغرافية 157

II-1- العوامل الطبيعية 157

II-1-1- الزيادة الطبيعية 157

II-2- العوامل غير الطبيعية 158

II-2-1- صافي الهجرة 158

II-2-2- حركة الهجرة السكانية الوافدة والمغادرة في مدينة عين فكرون 158

- حركة الهجرة السكانية الوافدة 158

- حركة الهجرة السكانية المغادرة 158

- تقسيم مجال الدراسة (مدينة عين فكرون) إلى قطاعات الحضرية 161

III- التوزيع المجالي للسكان 165

III-1- التوزيع المجالي للسكان عبر القطاعات الحضرية للمدينة 165

III-2- توزيع الكثافة السكانية 168
IV- التركيب السكاني و التحول الديمغرافي 171
IV -1- التركيب النوعي و العمري للسكان 171
IV -2- التركيب الاقتصادي للسكان 174
IV -2-1- الداخلون في قوة العمل بين (15-64) سنة (القوة النشطة) 174
IV -2-1-1- القوى العاملة 174
أ-السكان المشتغلون فعلا 174
ب-السكان العاطلون عن العمل 174
IV -2-1-2- القوى غير العاملة 175
IV -2-2- الخارجون عن قوة العمل (أقل من 15 سنة وأكثر من 64 سنة) 175
IV -2-3- معدلات النشاط الاقتصادي 175
IV -2-3-1- معدل الشغل 175
IV -2-3-2- معدل البطالة 166
IV -2-3-3- معدل الإعالة 166
IV -2-4- توزيع العمالة حسب الأنشطة الاقتصادية 166
- القطاع الأول (الفلاحة) 177
-القطاع الثاني (الصناعة) 177
-القطاع الثالث (البناء والأشغال العمومية) 177
-القطاع الرابع (تجارة وخدمات) 178
خلاصة الفصل 179

الفصل الرابع: التطور والتنظيم العمراني وتوزيعه على المجال

تمهيد 181

أولا: مدينة العلمة

المبحث الأول: تطور العمران وأشكاله 183
I- التطور العمراني للمدينة 183
I-1- المرحلة الاستعمارية (1862-1962) 183
I-2- المرحلة ما بعد الاستقلال (1963-2018) 184
I-2-1- الفترة الأولى (1963-1979) 184
I-2-2- الفترة الثانية (1980-1987) 185
I-2-3- الفترة الثالثة (1988-1998) 186

I-2-4- الفترة الرابعة (1999-2018) 186
II- تطور السكن واستهلاك المجال 188
III -المؤشرات العامة للحضيرة السكنية 189
III-1- الكثافة السكنية 189
III-2- توزيع المساكن حسب طبيعة الاستخدام 194
III -3- الأنماط السكنية 196
III -2-1- نمط السكن الفردي القديم 197
III -2-2- نمط السكن الفردي الحديث 198
III -2-3- نمط السكن الفردي التطوري (Evolutif) 199
III -2-4- نمط السكن الفردي الفوضوي الصلب 200
III -2-5- نمط السكن الجماعي 201
المبحث الثاني: شبكة الطرق والمرافق الخدمية 204
I- شبكة الطرق 204
I-1- الواقع القائم لشبكة الطرق 204
I-1-1- الطريق السيار شرق غرب 205
I-1-2- الطرق الوطنية 205
- الطريق الوطني رقم (05) 205
-الطريق الوطني رقم (77) 205
I-1-3- الطرق الولائية 206
I-1-4- خط السكة الحديدية 208
II - المرافق الخدمية 211
II-1- المرافق الخدمية العمومية 211
II-1-1- المرافق التعليمية 211
II-1-1-1- مؤشرات تقديم الخدمة التعليمية حسب الأطوار الثلاثة 211
- المرافق التعليمية للطورين الأول والثاني 212
- المرافق التعليمية لطور التعليم المتوسط 213
- المرافق التعليمية لطور التعليم الثانوي 213
- التعليم الجامعي 214
II-1-2- المرافق الصحية 215
II-1-2-1- المؤسسة العمومية الإستشفائية (EPH) 216

II-1-2-2- المؤسسة العمومية الإستشفائية المختصة بالأم والطفل (EHS) 218
II-1-2-3- المؤسسة العمومية للصحة الجوارية (EPSP) 218
- الوحدات الطبية المتخصصة 219
- قاعات العلاج 219
II-1-3- المرافق الإدارية والأمنية 220
II-1-4- المرافق الاجتماعية 220
II-1-5- المرافق الرياضية 220
II-1-6- المرافق الثقافية والترفيهية 221
II-1-6-1- المساحات الخضراء 221
II-1-6-2- الحدائق العمومية وأماكن الراحة 221
II-1-7- المرافق الشعائرية 222
II-1-8- المرافق الصناعية 224
II-1-8-1- وحدات صناعية ذات طابع وطني 224
II-1-8-2- وحدات ذات طابع إقليمي 224
II-1-8-3- منطقة النشاطات والتخزين والتوزيع 225
VIII-4- مصنع الشركة الوطنية سونلغاز 225
خلاصة الفصل 226

ثانيا: مدينة عين فكرون

المبحث الأول: تطور العمران وأشكاله 228
I- التطور العمراني للمدينة..... 228
I-1- المرحلة الاستعمارية (قبل 1962) 228
I-2- المرحلة ما بعد الاستقلال (1963-2018) 228
I-2-1- الفترة الأولى (1963-1977) 230
I-2-2- الفترة الثانية (1978-1987) 230
I-2-3- الفترة الثالثة (1988-1998) 230
I-2-4- الفترة الرابعة (1999-2018) 230
II- القطاعات الحضرية لمدينة عين فكرون 231
III- تطور السكن واستهلاك المجال 231
IV-المؤشرات العامة للحضيرة السكنية 232
IV-1- الكثافة السكنية 232

IV-1-2- الفئة الأولى الكثافة السكنية المرتفعة : (أكبر من 33 مسكن/هكتار) 233
IV-1-2- الفئة الثانية الكثافة السكنية المتوسطة: (من 11 إلى 33 مسكن/هكتار) 233
IV-1-3- الفئة الثالثة الكثافة السكنية المنخفضة: (أقل من 11 مسكن/هكتار) 233
VI-2- الأنماط السكنية 235
VI-2-1- نمط السكن الفردي 235
VI-2-1-1- نمط فردي منتظم 235
VI-2-1-1- نمط فردي عشوائي 235
VI-2-1-1- نمط السكن الجماعي 236
المبحث الثاني: شبكة الطرق والمرافق الخدمية 237
I- شبكة الطرق 237
I-1- الطرق الوطنية 237
I-2- الطرق الولائية 238
I-3- خط السكة الحديدية 238
II- المرافق الخدمية 241
II-1- المرافق الخدمية العمومية 241
II-1-1- المرافق التعليمية 241
II-1-2- المرافق الصحية 241
II-1-2-1- المؤسسة العمومية الإستشفائية (EPH) 242
II-1-3- المرافق الإدارية والأمنية 242
II-1-4- المرافق الاجتماعية 243
II-1-5- المرافق الرياضية 243
II-1-6- المرافق الثقافية والترفيهية 243
II-1-7- المرافق الشعائرية 243
خلاصة الفصل 245
الفصل الخامس: الوظيفة التجارية ودورها في الديناميكية الحضرية ومدى تأثيرها على تنظيم المجال
تمهيد 247
أولا- المقاربة الجغرافية لتصنيف الأنشطة التجارية 248
I- تصنيف الأنشطة التجارية ذات الصلة الغير مباشرة مع التغيرات الديمغرافية 248
I-1- الأنشطة التجارية ذات خصوصية مجالية إقليمية 248
I-2- الأنشطة التجارية ذات خصوصية مجالية إقليمية 249

I-3- الأنشطة التجارية الخاصة بالتغطية : (Activités de couverture) 250
II- تصنيف الأنشطة التجارية ذات الصلة المباشرة مع التغيرات الديمغرافية 253
II-1- الأنشطة التجارية ذات جاذبية خاضعة لتركز السكان 253
II-2- الأنشطة التجارية ذات الصلة مع حجم المدن 253
ثانيا: المقاربة الجغرافية الاقتصادية لتصنيف الأنشطة التجارية 254
I- أنشطة التجارة الصافية 254
II- أنشطة التجارة الحرفية 255
II-1- أنشطة التجارة الحرفية المنتجة 255
II-2- أنشطة التجارة الحرفية الخدماتية 256
III- أنشطة التجارة الخدماتية 256

أولا: مدينة العلمة

المبحث الأول: تحليل البنية التجارية ودورها في الديناميكية الحضرية 258
- تطور التجارة بالمدينة 258
- نبذة عن نشأة والتطور شارع دبي في مدينة العلمة 260
I- المحلات التجارية أساس التجارة الثابتة 261
I-1- مقاربة كمية و التوزيع المجالي للمحلات..... 261
I-1-1- مستوى التجهير بالمحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية..... 264
I-2- علاقة الأحجام السكنية بعدد المحلات التجارية..... 267
I-3- الكثافة التجارية عبر القطاعات العمرانية 269
I-3-1- كثافة تجارية عالية. 270
I-3-3- كثافة تجارية متوسطة 270
I-3-4- كثافة تجارية ضعيفة جدا 270
II- تصنيف المحلات التجارية : تصنيفات متعددة تبعا لتنوع الأنشطة التجارية 272
II-1- تصنيف المحلات التجارية وفقا للنشاط الغذائي و الغير غذائي 272
1- أكثر من معامل الجذب التجاري للمدينة (2.87) 275
2- أقل من معامل الجذب التجاري للمدينة (2.87) 275
II-2- تصنيف المحلات التجارية وفق المقاربة الجغرافية الاقتصادية 277
II-2-1- صنف التجارة الصافية 278
II-2-2- صنف التجارة الحرفية 278
II-2-3- صنف التجارة الخدمية 279

III- المنشآت التجارية الكبرى 283
III-1- الأسواق التجارية اليومية الدائمة 283
III-1-1- الأسواق التجارية اليومية المغطاة والمتنازل عليها لحساب الخواص 283
III-1-2- الأسواق اليومية غير المغطاة التابعة لبلدية العلمة 283
III-1-3- المراكز التجارية ومنشآت البازار 284
III-1-4- الأروقة التجارية التابعة للولاية 284
III-2- الأسواق الأسبوعية 285
IV- التجارة غير الشرعية 285
المبحث الثاني: العلاقات المجالية للوظيفة التجارية وتأثيرها على تنظيم المجال 287
I- البنية التجارية و الديناميكية الحضرية 287
I-1- الحركية التجارية 287
I-1-1- الحركية التجارية حسب الأصناف التجارية: حركية متباينة 287
I-1-2- الأصل الجغرافي للتجار: تباين في مجالات النفود 292
I-1-2-1- مكان الإقامة السابق للتجار 292
I-1-2-2- مكان الإقامة الحالي للتجار 293
I-1-3- الأصل الجغرافي للزبائن: تباين كبير في مجالات النفود 294
II- تأثير النشاط التجاري على تنظيم المجال 298
II-1- ارتفاع قيمة العقار الحضري 298
II-1-1- تطور قيمة العقار بمدينة العلمة 298
II-2- الازدحام المروري 299
II-2-1- التأثير على الحركة الميكانيكية وحركة الراجلين 299
II-3- التأثير على العمران 299
II-3-1- التأثير على التوسع العمراني 299
II-3-2- التأثير على الإطار المبني 300
II-3-3- التأثير على الواجهات 300
II-3-4- فوضي التجارة أدت إلى التلوث بصري بالبيئة العمرانية 301
II-3-5- تلوث البيئة العمرانية بالنفايات التجارية 301
II-3-6- التحولات الوظيفية 302
II-3-6-1- تحول في وظيفة الأرصفة 302
II-3-6-2- تحول في وظيفة الأحياء السكنية 302

II-4- مظاهر اجتماعية سلبية مرتبطة بالنشاط التجاري 303
II-4-1- تفشي ظاهرة السرقة 303
II-4-2- ظاهرة عمالة الأطفال 303
خلاصة الفصل 304

ثانيا: مدينة عين فكرون

المبحث الأول: تحليل البنية التجارية ودورها في الديناميكية الحضرية 307
- تطور التجارة بالمدينة 307
I- المحلات التجارية أساس التجارة الثابتة 309
I-1- مقاربة كمية و التوزيع المجالي للمحلات 309
I-2- علاقة الأحجام السكنية بعدد المحلات التجارية 312
I-2-1- مستوى التجهير بالمحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية 313
I-3- الكثافة التجارية عبر القطاعات العمرانية 316
II- تصنيف المحلات التجارية : تصنيفات متعددة تبعا لتنوع الأنشطة التجارية 319
II-1- تصنيف المحلات التجارية وفقا للنشاط الغذائي و الغير غذائي : تصنيف يعكس قوة الجذب التجاري. 319
1- أكثر من معامل الجذب التجاري للمدينة (2.99) 322
2- أقل من معامل الجذب التجاري للمدينة (2.99) 322
II -2- تصنيف المحلات التجارية وفق المقاربة الجغرافية الاقتصادية 324
II-2-1- صنف التجارة الصافية 325
II-2-2- صنف التجارة الحرفية 325
II-2-3- صنف التجارة الخدمية 326
III- المنشآت التجارية الكبرى 331
III-1- الأسواق الأسبوعية 331
IV- التجارة غير الشرعية 332
IV-1- التجارة غير الشرعية الممارسة على أرصفة الطرقات 332
IV-2- مناطق تواجد تجارة الرصيف وحجمها 332
المبحث الثاني: العلاقات المجالية للوظيفة التجارية وتأثيرها على تنظيم المجال 334
I- البنية التجارية و الديناميكية الحضرية 334
I-1- الحركية التجارية 334
I-1-1- الحركية التجارية حسب الأصناف التجارية 335

I-1-2- الأصل الجغرافي للتجار: تباين في مجالات النفود 342
I-1-3- الأصل الجغرافي للزبائن: تباين في مجالات النفود 342
I-1-3-1- الزبائن الأكثر تعاملا من داخل إقليم الولاية (أم البواقي) 342
I-1-3-1- الزبائن الأكثر تعاملا من خارج الوطن 342
II- تأثير النشاط التجاري على تنظيم المجال 345
II-1- ارتفاع قيمة العقار الحضري 345
II-1-1- تطور قيمة العقار بالمدينة خلال الفترة 1997-2018 345
II-1-2- توزيع سعر العقار التجاري و السكني عبر مختلف القطاعات الحضرية 346
II-2- الازدحام المروري 347
II-2-1- التأثير على الحركة الميكانيكية وحركة الراجلين 347
II-2-2- ظهور نقل حضري جماعي غير شرعي 349
II-3- التأثير على العمران 349
II-3-1- التأثير على الإطار المبني 349
II-3-2- التأثير على الواجهات 351
II-3-3- فوضي التجارة أدت إلى التلوث بصري بالبيئة العمرانية 351
II-3-4- تلوث البيئة العمرانية بالنفايات التجارية 352
II-3-5- التحولات الوظيفية 353
II-3-5-1- تحول في وظيفة الأرصفة 353
II-3-5-2- تحول في وظيفة الأحياء السكنية 353
II-3-5-3- تحول في وظيفة النشاطات التجارية 353
II-3-5-4- تحول وظيفة منطقة النشاطات والتخزين 354
II-4- مظاهر اجتماعية سلبية مرتبطة بالنشاط التجاري 355
II-4-1- تفشي ظاهرة السرقة 355
II-4-2- ظاهرة عمالة الأطفال 355
خلاصة الفصل 356
البدائل 358
خاتمة عامة 361
قائمة المصادر والمراجع
الملاحق
الفهارس

فهـــرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مدينتي العلمة وعين فكرون توزيع الاستمارات الخاصة بالسكان عبر القطاعات الحضرية	12
02	التوزيع السكاني على حسب الوحدات الفيزيائية في الجزائر في الفترة 1987 و2008.	40
03	السكان الحضر والريفيين في الجزائر منذ 1886 إلى غاية 2008	47
04	تطور السكان حسب التشتت بين 1966–2008	49
05	تصنيف التجمعات الحضرية اعتمادا على عدد السكان.	50
06	تطور عدد التجمعات السكانية خلال الفترة 1966–2008	51
07	أنواع المخالفات العمرانية وعقوباتها حسب القانون 15/08	73
08	مدينة العلمة: تطور سكان في الفترة بين (1872–1954)	105
09	مدينة العلمة: النمو السكاني خلال الفترة بين (1954–2008)	106
10	مدينة العلمة: تطور عدد المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية للفترة بين (1954–2016)	112
11	مدينة العلمة: توزيع حجم السكان عبر القطاعات الحضرية لسنة 2008	123
12	مدينة العلمة: توزيع الكثافة السكانية عبر القطاعات الحضرية لسنة 2008	128
13	مدينة العلمة: توزيع السكان حسب النوع عبر القطاعات الحضرية	132
14	مدينة العلمة: توزيع السكان حسب الفئات العمرية عبر القطاعات الحضرية	133
15	مدينة العلمة: توزيع السكان النشيطون والبطالون عبر القطاعات الحضرية	135
16	مدينة العلمة: معدلات النشاط الاقتصادي، البطالة والإعالة الحقيقية عبر القطاعات الحضرية	138
17	مدينة العلمة: توزيع نسبة المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية الكبرى.	144
18	مدينة عين فكرون: تطور سكان (1966-2008)	155
19	مدينة عين فكرون: تطور عدد المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية للفترة بين (1998–2008)	157
20	مدينة عين فكرون: توزيع حجم السكان عبر القطاعات الحضرية لسنة 2008	165
21	مدينة عين فكرون: توزيع الكثافة السكانية عبر القطاعات الحضرية لسنة 2008	168
22	مدينة عين فكرون: توزيع السكان حسب النوع والعمر ضمن الفئات العمرية الكبرى.	172
23	مدينة عين فكرون، معدلات النشاط الاقتصادي خلال الفترة 1998–2012	175

24	مدينة عين فكرون، توزيع المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية الكبرى، خلال فترة 1998، 2008 و2012	177
25	مدينة العلمة: تطور الحضيرة السكنية خلال الفترة بين (1966–2008)	188
26	مدينة العلمة: توزيع الكثافة السكنية عبر القطاعات الحضرية لسنة 2008	190
27	مدينة العلمة: توزيع الوحدات الصناعية التابعة للقطاعين العام والخاص في المنطقة الصناعية الوحدات الصناعية	224
28	مدينة عين فكرون: تطور الحضيرة السكنية خلال الفترة بين (1966–2008)	231
29	مدينة عين فكرون: توزيع الكثافة السكنية عبر القطاعات الحضرية لسنة 2008	232
30	مدينة عين فكرون: المرافق التعليمية	241
31	التوزيع المجالي للأنشطة التجارية ذات خصوصية مجالية إقليمية	248
32	الأنشطة التجارية الخاصة بالتغطية والأنشطة ذات الصلة بالأحجام السكانية	252
33	الأنشطة التجارية ذات جاذبية خاضعة لتركز السكان	253
34	تصنيف الأنشطة التجارية الصافية	254
35	أمثلة عن الأنشطة التجارية الحرفية المنتجة	255
36	أمثلة عن الأنشطة التجارية الحرفية الخدماتية	256
37	أمثلة عن الأنشطة التجارية الخدماتية	256
38	مدينة العلمة: تطور عدد المحلات التجارية للفترة الممتدة بين (ما قبل 1969 إلى 2017)	259
39	مدينة العلمة: توزيع عدد المحلات التجارية عبر القطاعات	261
40	مدينة العلمة: توزيع عدد المحلات التجارية وعدد السكان عبر القطاعات	267
41	مدينة العلمة: الكثافة التجارية عبر القطاعات	269
42	مدينة العلمة: توزيع المحلات التجارية في النشاط الغذائي والغير غذائي	272
43	مدينة العلمة: تصنيف المحلات التجارية حسب النشاط الغذائي والغير غذائي عبر القطاعات العمرانية	274
44	مدينة العلمة: توزيع المحلات التجارية وفق مقاربة جغرافية اقتصادية	277
45	مدينة العلمة: توزيع المحلات التجارية وفق مقاربة جغرافية اقتصادية عبر القطاعات	279
46	مدينة العلمة: نسب الحركية المجالية للسكان حسب الأصناف التجارية عبر القطاعات	288
47	مدينة العلمة: نسب مكان الإقامة السابق للتجار	292
48	مدينة العلمة: نسب مكان الإقامة الحالي للتجار	294

49	مدينة العلمة: الأصل الجغرافي للزبائن المتوافدين الزبائن	297
50	مدينة العلمة: ثمن المتر مربع للعقار عبر القطاعات	298
51	مدينة عين فكرون: توزيع عدد المحلات التجارية عبر القطاعات	310
52	مدينة عين فكرون: توزيع عدد المحلات التجارية وعدد السكان عبر القطاعات	312
53	مدينة عين فكرون: الكثافة التجارية عبر القطاعات	316
54	مدينة عين فكرون: توزيع المحلات التجارية في النشاط الغذائي والغير غذائي	319
55	مدينة عين فكرون: تصنيف المحلات التجارية حسب النشاط الغذائي والغير غذائي عبر القطاعات العمرانية	321
56	مدينة عين فكرون: توزيع المحلات التجارية وفق مقاربة جغرافية اقتصادية	324
57	مدينة عين فكرون: توزيع المحلات التجارية وفق مقاربة جغرافية اقتصادية عبر القطاعات	326
58	مدينة عين فكرون: أماكن تواجد تجارة على الأرصفة غير الشرعية	332
59	مدينة عين فكرون: نسب الحركية المجالية للسكان حسب الأصناف التجارية عبر القطاعات	335
60	مدينة عين فكرون: نسب الأصل الجغرافي للتجار	339
61	مدينة عين فكرون: الأصل الجغرافي للزبائن	343

فهـــرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التحضر وأبعاده	25
02	يوضح العلاقة بين عدد المحلات والسكان المتواجدة بالمركز	32
03	يوضح العلاقة بين عدد السكان المتواجدين في مجال نفود المركز	33
04	يوضح العلاقة بين عدد التجهيزات ومستويات الهيراركية	34
05	المدينة، مجال لامتصاص النمو الديمغرافي والفائض السكاني	38
06	قرن من التطور في عدد السكان بين الريف والحضر	47
07	مقارنة بين السكان المتجمعين والمبعثرين في الجزائر خلال الفترة (1966-2008)	49
08	تطور عدد التجمعات السكانية خلال الفترة 1966-2008	51
09	مخطط توضيحي لتطبيق قانون التهيئة	64
10	مخطط توضيحي لمراحل تطور التشريعات العمرانية في الجزائر	78
11	مدينة العلمة: النمو السكاني خلال الفترة بين (1872، 1954)	106
12	مدينة العلمة: تطور عدد السكان خلال الفترة بين (1954-2008)	110
13	مدينة العلمة: تطور معدلات المواليد، الوفيات والزيادة الطبيعية خلال الفترة بين (1954، 2016)	112
14	توزيع السكان المشتغلون في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي	144
15	مدينة عين فكرون النشأة التاريخية	148
16	مدينة عين فكرون: النمو السكاني خلال الفترة بين (1966، 2008)	155
17	مدينة عين فكرون: توزيع السكان المشتغلون في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي	178
18	مدينة العلمة: تطور الحضيرة السكنية خلال الفترة بين (1966-2008)	189
'18	مدينة العلمة: توزيع طبيعة استخدامات السكان للطابق الأرضي الموجود في المساكن الفردية عبر القطاعات الحضرية	196
19	مدينة عين فكرون: تطور الحضيرة السكنية خلال الفترة بين (1966-2008)	231
20	عدد محلات بيع الفحم وعدد السكان	249
21	عدد محلات بيع قارورات الغاز وعدد السكان	249
22	عدد محطات الوقود وعدد السكان	250
23	عدد مدارس السياقة وعدد السكان	250

24	عدد المحلات الغذائية وعدد السكان	251
25	عدد المطاعم وعدد السكان	251
26	تصنيف التجارة الصافية	254
27	مدينة العلمة: عدد المحلات التجارية عبر القطاعات	262
28	مدينة العلمة: علاقة حجم السكان بعدد المحلات التجارية عبر القطاعات	267
28'	مدينة العلمة: الكثافة التجارية عبر القطاعات	269
29	مدينة العلمة: نسبة المحلات التجارية في النشاط الغذائي والغير غذائي	273
30	مدينة العلمة: معامل الجذب التجاري عبر القطاعات	274
31	مدينة العلمة: توزيع المحلات التجارية وفق مقاربة جغرافية اقتصادية	278
32	مدينة العلمة: توزيع القطاعات الحضرية حسب أصناف المقاربة الجغرافية الاقتصادية (توازن مجالي متميز)	280
33	مدينة العلمة: الحركية المجالية لصنف التجارة الصافية عبر القطاعات	289
34	مدينة العلمة: الحركية المجالية لصنف التجارة الخدمية عبر القطاعات	290
35	مدينة العلمة: الحركية المجالية لصنف التجارة الحرفية عبر القطاعات	291
36	مدينة العلمة: نسب مكان الإقامة السابق للتجار	293
37	مدينة العلمة: نسب مكان الإقامة السابق للتجار	295
38	مدينة العلمة: توزيع انعكاسات النشاط التجاري على تنظيم المجال الحضري عبر القطاعات الحضرية	302
39	مدينة عين فكرون: عدد المحلات التجارية عبر القطاعات	310
40	مدينة عين فكرون: علاقة حجم السكان بعدد المحلات التجارية عبر القطاعات	312
41	مدينة عين فكرون: الكثافة التجارية عبر القطاعات	316
42	مدينة عين فكرون: نسبة المحلات التجارية في النشاط الغذائي والغير غذائي	320
43	مدينة عين فكرون: معامل الجذب التجاري عبر القطاعات	321
44	مدينة عين فكرون: توزيع المحلات التجارية وفق مقاربة جغرافية اقتصادية	325
45	مدينة عين فكرون: توزيع القطاعات الحضرية حسب أصناف المقاربة الجغرافية الاقتصادية	327
46	مدينة عين فكرون: الحركية المجالية لصنف التجارة الصافية عبر القطاعات	336
47	مدينة عين فكرون: الحركية المجالية لصنف التجارة الخدمية عبر القطاعات	337
48	مدينة عين فكرون: الحركية المجالية لصنف التجارة الحرفية عبر القطاعات	338

49	مدينة عين فكرون: نسب الأصل الجغرافي للتجار	339
50	مدينة عين فكرون: تطور قيمة كراء المحلات التجارية في الفترة 1997–2018	345
51	مدينة عين فكرون: تطور قيمة المتر المربع للعقار السكني في الفترة 1997–2018	346

فهـــرس الخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
01	بلدية العلمة: موقع مينة العلمة	97
02	ولاية سطيف: مدينة العلمة الهجرة السكانية الوافدة	115
03	ولاية سطيف: مدينة العلمة الهجرة السكانية المغادرة	117
04	مدينة العلمة: القطاعات الحضرية	121
05	مدينة العلمة: توزيع حجم السكان عبر القطاعات الحضرية	125
06	مدينة العلمة: توزيع الكثافة السكانية عبر القطاعات الحضرية	130
07	بلدية عين فكرون: موقع مدينة عين فكرون	150
08	ولاية أم البواقي: التقسيم الإداري سنة 1974 و1984.	151
09	خريطة الموضع لبلدية عين فكرون	152
10	مدينة عين فكرون: الهجرة السكانية الوافدة	159
11	مدينة عين فكرون: الهجرة السكانية المغادرة	160
12	مدينة عين فكرون: القطاعات الحضرية	164
13	مدينة عين فكرون: توزيع السكان عبر القطاعات الحضرية	167
14	مدينة عين فكرون: توزيع الكثافة السكانية عبر القطاعات الحضرية	170
15	مدينة العلمة: مراحل التطور العمراني	187
16	مدينة العلمة: توزيع الكثافة السكنية عبر القطاعات الحضرية	193
17	ولاية سطيف: شبكة الطرق	209
18	مدينة العلمة: تصنيف الطرقات	210
19	مدينة العلمة: توزيع المرافق الخدمية العمومية عبر القطاعات الحضرية	217
20	مدينة عين فكرون: مراحل التطور العمراني	229
21	مدينة عين فكرون: توزيع الكثافة السكنية عبر القطاعات الحضرية	234
22	ولاية أم البواقي: شبكة الطرق	239
23	مدينة عين فكرون: تصنيف الطرقات	240
24	مدينة عين فكرون: توزيع المرافق الخدمية العمومية عبر القطاعات الحضرية	244
25	مدينة العلمة: توزيع المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية	263
26	مدينة العلمة: مستوى التجهيز بالمحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية	266

27	مدينة العلمة: الكثافة التجارية عبر القطاعات الحضرية	271
28	مدينة العلمة: معامل الجذب التجاري عبر القطاعات الحضرية	276
29	مدينة عين فكرون: توزيع المحلات التجارية عبر القطاعات	311
30	مدينة عين فكرون: مستوى التجهيز بالمحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية	315
31	مدينة عين فكرون: الكثافة التجارية عبر القطاعات الحضرية	318
32	مدينة عين فكرون: معامل الجذب التجاري عبر القطاعات الحضرية	323
33	مدينة عين فكرون: الأصل الجغرافي للتجار	341
34	مدينة عين فكرون: الأصل الجغرافي للزبائن المترددين على المحلات التجارية	344

فهـــرس الصور

الرقم	العنوان	الصفحة
	مدينة العلمة	
01	نمط السكن الأوربي	197
02	نمط السكن التقليدي	198
03	نمط السكن الفردي الحديث	199
04	نمط السكن الفردي التطوري	199
05	نمط السكن الفردي الفوضوي الصلب	200
06	نمط السكن الجماعي	201
07	نمط السكن الجماعي التساهمي	202
08	نمط السكن الجماعي الترقوي	203
	مدينة عين فكرون	
09	نمط السكن الفردي الحديث	235
10	نمط السكن الفردي المنظم	236
11	نمط السكن الفردي العشوائي	236
12	نمط السكن الجماعي	236
13	نمط السكن الجماعي	236
14	نمط السكن الجماعي	236
15	المكتبة العمومية لمدينة عين فكرون	243
	مدينة العلمة	
16	التجارة الغير شرعية في شارع دبي	286
17	التجارة الغير شرعية	286
18	تأثير التجارة على البيئة التلوث والضجيج	301
19	تأثير التجارة على البيئة التلوث والضجيج	301
	مدينة عين فكرون	
20	ط و 100، تنقل الزبائن في الطريق بسبب عرض التجار للسلع على الأرصفة	348
21	أحياء السطحة، استغلال تجار الطاولات للأرصفة والطرقات لبيع مختلف السلع	348

22	أحياء السطحة: استغلال تجار الطاولات للأرصفة لبيع السلع	348
23	أحياء السطحة، التوقف العشوائي لأصحاب السيارات	349
24	حي السلام (ق ع 1)، تبرز علو المباني تقريبا كلها ذات ثلاث مستويات، الطابق الأرضي لجميع المباني عبارة عن مراب مستغلة لتخزين أو بيع السلع، جميع المباني مكتملة الانجاز.	350
25	حي 300 مسكن (ق ع 7)، تحول شقق السكنات الجماعية إلى محلات تجارية	351
26	حي الأفاق (ق ع 6)، انتشار النفايات التجارية في الشوارع	352
27	حي السطحة (ق ع 5)، انتشار النفايات التجارية في الشوارع	352
28	حي النصر (ق ع 8)، تحول الأرصفة والمساحات الخارجية إلى أماكن لعرض السلع.	353

ملخصات الأطروحة

الملخص

تعتبر إشكالية الديناميكية الحضرية بالجزائر ظاهرة معقدة و شائكة أصبحت مع مرور الزمن هاجسا يهدد تناسق و انسجام الأنسجة الحضرية للمدن الجزائرية، حيث شهدت المراكز العمرانية وكغيرها من أشكال الإستيطان البشري لتغيرات وتحولات جذرية عن طريق الاعتماد في بادئ الأمر على التصنيع الذي ساعد في زيادة نسبة التحضر وزيادة حاجيات السكان إلى الخدمات المختلفة، و هي الآن تتحول عن طريق عوامل و قوى جديدة خلقت ديناميكية حضرية لا مثيل لها، هذه الحركية وهذه التحولات السريعة في الوظائف المجالية والتغير في تنظيمها وخلق أقاليم جديدة، كان نتيجة لتوطن نشاط أو بنية تجارية غير غذائية أدت إلى ترقية مراكز عمرانية في سلم الهيراركية الحضرية، مما نتج عنه ظاهرة اللاتوازن والفوارق المجالية و فراغ مستديم في المجالات الريفية.

فمن خلال البحث ودراسة وتقييم نموذجين لمدينتي العلمة وعين فكرون اللتان تختلفان عن بعضهما البعض من حيث الموقع والترتيب في هيراركية المراكز العمرانية وظروف نشأتهما والمؤهلات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أن نتيجة الدراسة في المدينتين كانت نفسها، هذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى تأثير الديناميكية الحضرية المبنية على البنية التجارية على تغيير الوظيفية المجالية ومن ثم خلق تنظيمات مجالية جديدة ذات مجالات نفوذ واسعة.

هذه العملية وإن كانت في ظاهرها لها جوانب إيجابية غير أنها حتمية إقتصادية ليست مبنية على فكر أو منطق الاستدامة الذي تصبو في تحقيقه الكثير من الهيئات والمنظمات العمومية.

إن هذا النموذج القائم على مبدأ الديناميكية الحتمية إن لم نفكر جيدا في عواقبه سيؤدي إلى وضعية كارثية داخل التجمعات والمراكز الحضرية والريفية على حد السواء. إلا أننا لو نتعمق جيدا في هذا الإشكال فإننا نملك القدرة على التوفيق ما بين الديناميكية الحضرية ذات الحتمية الاقتصادية والتنظيمات المجالية الجديدة وهذا بوضع مقاربة تنموية تقوم على أساس الاستدامة ومبادئ الحوكمة الحضرية، ينتج عنها حالة توافق بين الديناميكية الحضرية والجوانب العمرانية.

المفردات الاستدلالية:

مدينتي العلمة وعين فكرون، الديناميكية الحضرية، النمو الحضري، التنظيمات المجالية، التحولات الوظيفية، مجالات النفوذ، شبكة المدن.

Résumé

La dynamique urbaine en Algérie a connu sur un parcours de près de quatre décennies des transformations tous azimuts suite à une démographie galopante et des mouvements migratoires sans précédents, ces phénomènes se sont traduits différemment sur l'espace.

Le nord du pays jouissant d'infrastructures variées et d'ampleur remarquable en somme le lieu privilégié des flux démographiques au dépend des autres régions du pays. Ceci a contribué à l'émergence du phénomène de macrocéphalie et accentué celui de la littoralisation d'où l'apparition des zones à potentiel économique de bon niveau et d'autres enclavées sans assise infrastructurelle adéquate faute de politiques de mise à niveau rationnelles.

La dichotomie marquant ces espaces est-elle qu'il semblerait difficile à gommer l'ensemble en un laps de temps court l'ensemble des disparités économiques et spatiales. Les seules régions qui demeurent en voie de connaitre certains équilibres, et celle dont les nouvelles structures économiques sont basées sur les activités commerciales à l'image des centres urbains comme El Eulma et Ain Fakroun pris comme un exemple d'étude. Ces deux villes semblent démontrer une nouvelle dimension territoriale qui marque désormais l'organisation de l'espace avec l'apparition de nouveaux pôles d'attraction en mesure de rééquilibrer à la fois le phénomène de capitalisation démographique et permettre la mise en place d'une nouvelle forme de territorialisation.

Mots clés :

Les villes d'El Eulma et d'Ain Fakroun, dynamiques urbaines, croissance urbaine, organisations territoriales, déplacements d'emplois, l'aire d'influence, réseau de villes.

Abstract

The urban dynamics in Algeria have known over a course of nearly four decades all-round transformations following a galloping demography and unprecedented migratory movements, these phenomena have been translated differently in space.

The Norah of the country, enjoying a variety of infrastructures and remarkable scale, in short, the privileged place for demographic flows at the expense of other regions of the country. This has contributed to the emergence of the phenomenon of macrocephaly and accentuated that of casualization, hence the emergence of areas with good economic potential and other landlocked without adequate infrastructural base due to lack of rational upgrading policies.

The dichotomy marking these spaces is that it would seem difficult to erase all in a short period of time all the economic and spatial disparities. The only regions which remain in the process of experiencing certain balances, and the one whose new economic structures are based on commercial activities like urban centres such as El Eulma and Ain Fakroun taken as an example of study. These two cities seem to demonstrate a new territorial dimension, which now marks the organization of space with the appearance of new poles of attraction able to rebalance both the phenomenon of demographic capitalization and allow the establishment of a new form of territorialisation.

Key words:

The towns of El Eulma and Ain Fakroun, urban dynamics, urban growth, territorial organizations, job displacements, area of influence, network of towns.

الملخص

تعتبر إشكالية الديناميكية الحضرية بالجزائر ظاهرة معقدة و شائكة أصبحت مع مرور الزمن هاجسا يهدد تناسق و انسجام الأنسجة الحضرية للمدن الجزائرية، حيث شهدت المراكز العمرانية وكغيرها من أشكال الإستيطان البشري لتغيرات وتحولات جذرية عن طريق الاعتماد في بادئ الأمر على التصنيع الذي ساعد في زيادة نسبة التحضر وزيادة حاجيات السكان إلى الخدمات المختلفة، و هي الآن تتحول عن طريق عوامل و قوى جديدة خلقت ديناميكية حضرية لا مثيل لها، هذه الحركية وهذه التحولات السريعة في الوظائف المجالية والتغير في تنظيمها وخلق أقاليم جديدة، كان نتيجة لتوطن نشاط أو بنية تجارية غير غذائية أدت إلى ترقية مراكز عمرانية في سلم الهيراركية الحضرية، مما نتج عنه ظاهرة اللاتوازن والفوارق المجالية و فراغ مستديم في المجالات الريفية.

فمن خلال البحث ودراسة وتقييم نموذجين لمدينتي العلمة وعين فكرون اللتان تختلفان عن بعضهما البعض من حيث الموقع والترتيب في هيراركية المراكز العمرانية وظروف نشأتهما والمؤهلات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أن نتيجة الدراسة في المدينتين كانت نفسها، هذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى تأثير الديناميكية الحضرية المبنية على البنية التجارية على تغيير الوظيفية المجالية ومن ثم خلق تنظيمات مجالية جديدة ذات مجالات نفوذ واسعة.

هذه العملية وإن كانت في ظاهرها لها جوانب إيجابية غير أنها حتمية إقتصادية ليست مبنية على فكر أو منطق الاستدامة الذي تصبو في تحقيقه الكثير من الهيئات والمنظمات العمومية.

إن هذا النموذج القائم على مبدأ الديناميكية الحتمية إن لم نفكر جيدا في عواقبه سيؤدي إلى وضعية كارثية داخل التجمعات والمراكز الحضرية والريفية على حد السواء. إلا أننا لو نتعمق جيدا في هذا الإشكال فإننا نملك القدرة على التوفيق ما بين الديناميكية الحضرية ذات الحتمية الاقتصادية والتنظيمات المجالية الجديدة وهذا بوضع مقاربة تنموية تقوم على أساس الاستدامة ومبادئ الحوكمة الحضرية، ينتج عنها حالة توافق بين الديناميكية الحضرية والجوانب العمرانية.

المفردات الإستدلالية:

مدينتي العلمة وعين فكرون، الديناميكية الحضرية، النمو الحضري، التنظيمات المجالية، التحولات الوظيفية، مجالات النفوذ، شبكة المدن.